الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

موقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية

في عهد الجمهورية الخامسة(1958-1962م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث (ل.م.د) في تاريخ الجزائر المعاصر

إعداد الطالب:

- ورنوغي ناصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ. د / كرليل عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	لجنة المناقشة	الصفة	الجامعة
01	أ.د/ حمزي كمال	رئيسا	جامعة الجزائر – 2
02	أ.د/ كرليل عبد القادر	مشرفا مقررا	جامعة الجزائر – 2
03	أ.د/ بيتور علال	عضوا	جامعة الجزائر – 2
04	د/ خيشان محمد	عضوا	جامعة الجزائر – 2
05	أ.د/ عاشور محفوظ	عضوا	جامعة البليدة – 2
06	د/ بو عبد الله عبد الحفيظ	عضوا	جامعة سطيف – 2

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

۞ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ
ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَهُمْ فِى فَجْوَةٍ
مِّنْهُ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ۗ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن
يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾

الكهف: الآية 17

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتِم الصالحات، أنه وفّقني لإنجاز هذا العمل وإخراجه في هذه الحلّة،

والشكرالجزيل للسيد المشرف الأستاذ الدكتور كرليل عبد القادر،

لرحابة صدره وسعة صبره وتحمّله عناءالتوجيهات والإرشادات.

والشكر موصول إلى كل أعضاءلجنة المناقشة الموقرة؛ الذين تحمّلوا عناء قراءة الأطروحة وتصويبها، ولكل موظّفي دور الأرشيف والمكتبة الوطنية الذين وضعوا بين أيدينا ما طلبناه منهم من وثائق وجرائد خدمة للموضوع،

وإلى كل الأساتذة الذين أناروا لنا الدرب لتخطّي معوّقات البحث.

إهداء

إلى أمي وأبي وأختي عودة رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته،

إلى زوجتي الكريمة التي وفّرت لي أجواء البحث.

إلى أولادي رضوان، علال، الشامي، فضيلة، فاطمة الزهراء، مريم، ساجد،عبد القادر.

إلى الأساتذة: نوي عبد القادر، عراب ياسين، سباطي مراد، عطلي أمين، مرجاني عبد القادر.

وأخي عبد الرحمان و مُحَمَّد.

قائمة المختصرات

قائمة الإختصارات

باللغة العربية:

ج. ت.و: جبهة التحرير الوطني.

و. م. أ: الولايات المتحدة الأمريكية.

ح، إ، ح، د. حركة الإنتصارللحريات الديمقراطية.

باللغة الفرنسية:

الإختصار	الفرنسية	العربية
A.N.O.M	Archives Nationales d'Outre-Mer	الأرشيف الوطني لما وراء البحار
A.R.S	Action Républicaine et Sociale	العمل الجمهوري والاجتماعي
A.W.C	Archives Wilaya de Constantine	أرشيف ولاية قسنطينة
C.N.R	Comité National de Réorganisation	اللجنة الوطنية لإعادة التنظيم
C.A.O.M	Centre des Archives d'Outre-Mer	مركز أرشيف ما وراء البحار
C.E.A.C	Comité d'entente des Anciens Combattants et Cadre Réserve	لجنة التفاهم للمحاربين القدامى وإطارات الاحتياط
C.E.R.E.S	Centre d'Étude de Recherche et d'Éducation Socialiste	مركز الدراسات والبحوث والتربية الاشتراكية
C.E.V.I.P.O.C	Centre d'Étude de la Vie Politique Française Contemporaine	مركز دراسة الحياة السياسية الفرنسية المعاصرة
C.I.S.L	Confédération Internationale des Syndicats Libres	الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة
C.N.R.A	Conseil National de la Révolution Algérienne	المجلس الوطني للثورة الجزائرية

قائمة المختصرات

اللجنة الاشتراكية للدراسة والعمل من أجل السلام في الجزائر	Comité Socialiste d'Étude et d'Action pour la Paix en Algérie	C.S.E.A.P.A
مديرية أرشيف ولاية وهران	Direction des Archives Wilaya d'Oran	D.A.W.O
طبعة	Édition	Ed
جبهة الجزائر الفرنسية	Front Algérie Française	F.A.F
جبهة من أجل تقرير مصير موالٍ	Front pour une Autodétermination Loyale	F.A.L
اتحاد الطلبة القوميين	Fédération des Étudiants Nationalistes	F.E.N
الجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية	Front National pour l'Algérie Française	F.N.A.F
الجبهة الوطنية للمحاربين	Front National des Combattants	F.N.C
الجبهة الجامعية للحرية	Front Universitaire de la Liberté	F.U.L
الجبهة الشعبية	Front Populaire	FP
نفس المرجع	Ibidem	I.b.i.d
المعهد الفرنسي للرأي العام	Institut Français d'Opinion Publique	I.F.O.P
معهد تاريخ الزمن الحاضر	Institut d'Histoire du Temps Présent	I.H.T.P
المستقلون والفلاحون ذوو الأنشطة الاجتماعية	Indépendants et Paysans d'Actions Sociales	I.P.A.S
الجريدة الرسمية الجزائرية	Journal Officiel Algérien	J.O.A
الجريدة الرسمية الفرنسية	Journal Officiel de la République Française	J.O.R.F
الجمهورية الشابة	Jeune République	J.R
المنظمة الخاصة	Organisation Spéciale	L’O.S
حركة من أجل العدالة والحريات في	Mouvement pour la Justice et les Libertés Outre-Mer	M.J.L.O.M

قائمة المختصرات

ما وراء البحار		
حركة تحرير الشعب	Mouvement de la Libération du Peuple	M.L.P
الحركة الطلابية القومية	Mouvement Nationaliste Étudiant	M.N.E
حركة إقامة نظام نقابي مهني	Mouvement pour l'Instauration d'un Ordre Corporatif	M.P.I.O.C
الحركة الشعبية لـ 13 ماي	Mouvement Populaire du 13 Mai	M.P13
حركة انتصار الحريات الديمقراطية	Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques	M.T.L.D
الحركة الوطنية الجزائرية	Mouvement National Algérien	M.N.A
الحركة الجمهورية الشعبية	Mouvement Républicain Populaire	M.R.P
منظمة مقاومة الجزائر الفرنسية	Organisation de la Résistance de l'Algérie Française	O.R.A.F
المرجع السابق	Opere Citato	Op. Cit
صفحة	Page	P
حزب الشعب الفرنسي	Parti du Peuple Français	P.P.F
الحزب الوطني الثوري	Parti Patriote Révolutionnaire	P.P.R
شرطة الاستعلامات العامة	Police des Renseignements Généraux	P.R.G
الحزب الجمهوري للحرية	Parti Républicain de la Liberté	P.R.L
الحزب الجمهوري والاجتماعي للمصالحة الفرنسية	Parti Républicain et Social de la Réconciliation Française	P.R.S.R.F
التجمع من أجل الجزائر فرنسية	Rassemblement pour l'Algérie Française	R.A.F
تجمع فرنسيي الجزائر	Rassemblement des Français d'Algérie	R.F.A
الاستعادة الوطنية	Restauration Nationale	R.N
التجمع الوطني لوحدة الجمهورية	Regroupement National pour l'Unité de la République	R.N.U.R
تجمع الفلاحين	Rassemblement Paysans	R.P

قائمة المختصرات

تجمع الشعب الفرنسي	Rassemblement du Peuple Français	R.P.F
التجمع الشعبي للتقدم في الأخوة	Rassemblement Populaire pour le Progrès dans la Fraternisation	R.P.P.F
الجمهوريون الاجتماعيون	Républicains Sociaux	R.S
التجمع الوطني للعمل الاجتماعي	Rassemblement National d'Action Sociale	R.N.A.S
جهاز الاتصال لشمال إفريقيا	Service de Liaison Nord-Africain	S.L.N.A
الاتحاد الملكي للجزائر	Union Royaliste d'Algérie	U.R.A
الاتحاد والعمل الليبرالي والاجتماعي	Union et Action Libérale et Sociale	U.A.L.S
اتحاد الدفاع عن فلاحي فرنسا	Union de Défense des Agriculteurs de France	U.D.A.F
اتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين	Union de Défense des Commerçants et Artisans	U.D.C.A
اتحاد الدفاع عن الشباب الفرنسي	Union de Défense de la Jeunesse Française	U.D.J.F
الاتحاد الديمقراطي للعمل	Union Démocratique de Travail	U.D.T
اتحاد الدفاع عن العمال الفرنسيين	Union de Défense des Travailleurs Français	U.D.T.F
الاتحاد الفرنسي لجمعيات المحاربين وضحايا الحرب	Union Française des Associations de Combattants et Victimes de Guerre	U.F.A.C
اتحاد القوى الديمقراطية	Union des Forces Démocratiques	U.F.D
الاتحاد والأخوة الفرنسية	Union et Fraternité Française	U.F.F
الاتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا	Union Française Nord-Africaine	U.F.N.A
الاتحاد الوطني والاجتماعي الجزائري	Union Nationale et Sociale Algérienne	U.N.A.S
الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا	Union Nationale des Étudiants de France	U.N.E.F
الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة	Union pour la Nouvelle République	U.N.R
اتحاد فلاحي فرنسا	Union des Paysans de France	U.P.F
اتحاد الجمهوريين للعمل الاجتماعي	Union des Républicains d'Action Sociale	U.R.A.S

قائمة المختصرات

الاتحاد من أجل التجديد الفرنسي	Union pour le Renouveau Français	U.R.F
المركز الوطني للمستقلين والفلاحين	Centre National des Indépendants et Paysans	C.N.I.P
الاتحاد من أجل إنقاذ وتجديد الجزائر الفرنسية	Union pour le Salut et le Renouveau de l'Algérie Française	U.S.R.A.F
الجبهة الوطنية الفرنسية	Front National Français	F.N.F
المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة	Zone Autonome d'Alger	Z.A.A

مقدمة

مقدمة

حتى نتمكن من معرفة علاقة التأثير والتأثّر الحاصلة بين ثورة التحرير الجزائرية والمشهد السياسي الفرنسي في الفترة محل الدراسة (1958-1962)، تبلْورت فكرة هذه الدراسة ونخصّ بالذكر موقف تشكيلات اليمين الفرنسية بشتى توجهاتها(المعتدلة والمتطرفة) من الثورة الجزائرية، وكيف ساهمت القضية الجزائرية في التطور السياسي الذي شهدته هذه الأحزاب.

إن الدّارس المتمعّن في المسرح السياسي الفرنسي في تلك الفترة يدرك جيّداً مدى التطور الملحوظ الذي شهدته، بداية من إندلاع الثورة الجزائرية؛ هذه الظروف لعبت دوراً مهماً في إخراج نموذج سياسي فرنسي حمل على عاتقه تبنّي التطلّعات الوطنية الفرنسية، والتصدّي للرِّهانات التي أفرزتها الثورة الجزائرية.

تُحاول هذه الدراسة إبراز الثورة الجزائرية كتجربة رائدة للحركات التحريرية في العالم الثالث، ثم كنموذج لبيئة سياسية انصهرت معها عديد المعطيات السياسية والتي أفْضت إلى تشكيل مشهد لحياة سياسية فرنسية.

إن مواقف التيارات السياسية الفرنسية بشتى أطيافها بالثورة الجزائرية؛ ميّزها الغموض والتعقيد. لقد شكّلت الثورة الجزائرية ثورة عالمية ضد الفكر الكولونيالي؛ زعْزعت النظام السياسي الفرنسي وأحدثت خللا في أوساط المجتمع الفرنسي، مما دفع العديد من فئاته إلى اتخاذ مواقف إيجابية منها.

كما ساهمت في تأزّم الكثير من التشكيلات السياسية الفرنسية إيديولوجيا؛ فتفكّك اليسار الفرنسي بسبب القضية الجزائرية، ودخل اليمين الفرنسي في نفق مُظْلِم.

لقد كان للدوافع الذاتية والأخرى الموضوعية الأثر الكبير في اختيارنا لهذا الموضوع؛ وكانت الأسباب الأخيرة أكثر إلحاحاً؛ كوْن جل الدراسات السابقة لم تتعرض لتأثير الثورة الجزائرية على المسرح السياسي الفرنسي بطريقة تتماشى والدور الذي رسمته الثورة الجزائرية في تشكيل المشهد السياسي الفرنسي إبّان عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة والخامسة، ومعظم تلك البحوث الأكاديمية تناولت بالدراسة التيّار اليساري الفرنسي وعلاقته بالثورة الجزائرية، مع العلم أن علاقة التأثير والتأثّر بين تنظيمات الوسط واليمين الفرنسي كانت بارزة المعالم من خلال مواقفها المسجّلة في الفترة بين 1958-1962، لتظهر لنا جبهات معادية أو مُؤيّدة للثورة الجزائرية.

وباعتبار أن تناول المدرسة التاريخية الفرنسية للموضوع بلغت درجة التشّبع، جاء هذا الموضوع لتدعيم مكتبة المدرسة التاريخية الوطنية الجزائرية؛ كوْن معظم تلك الكتابات التي تناولت أثر الثورة التحريرية على المشهد السياسي الفرنسي على المستوى الوطني أو على مستوى المتروبول كُتبت بأقلام فرنسية تخصّص علوم سياسية بالرغم من صبغة الموضوع بالطابع التاريخي.

إن الدراسات الفرنسية التي تعرضت لدور الثورة الجزائرية في التأثير على السياسة الفرنسية كانت من مُتخصّصي العلوم السياسية دون التركيز على الدراسة التاريخية المحْضة؛ لذلك جاءت نتائجهم لِتقزّم دور الثورة الجزائرية في الحياة السياسية الفرنسية. والحقيقة التاريخية إن دوْرها تجاهلته كلتا المدرستين الفرنسية والجزائرية، وكانت مُخْرَجات دراساتهم تتميز بالتناقض والسطحية، ونستثني من ذلك ما جاء به المؤرخون والأكاديميون الجزائريون والفرنسيون على شاكلة محفوظ قدّاش، أبو القاسم سعد الله، شارل أدري جوليان (Charles André Julien) وأندري نوشي(André Nouchi) إلا أن هؤلاء ركّزوا على أنشطة السياسة الفرنسية قبل إنلادع الثورة الجزائرية.

ومن بين الإعتبارات الملحّة نحو اختيار الموضوع؛ كوْن غالبية الدراسات السابقة سواء كانت جزائرية أو فرنسية ركّزت على تأثير الاستعمار الفرنسي على الجزائر اقتصاديا،إجتماعيا،سياسيا وثقافيا، وأغْفلت تناول الموضوع كنموذج لحركة تحرُّر أثّرت على فرنسا الاستعمارية من الناحية السياسية؛ وعليه كانت الحاجة ماسة لدراسة تتناول تقييم وتأثير الثورة التحريرية كحركة تحرّرية متعددة الأبعاد يتصدرها البعد السياسي في رسم الملامح السياسية لفرنسا، وهو ما أهْملته الكتابات السابقة من تهميش لدور الثورة الجزائرية في صنع المصير السياسي لفرنسا؛ مما يؤكّد أن التاريخ السياسي الفرنسي لا يخلو من تأثير الثورة الجزائرية.

وكان إختيار التيار اليميني كوْنه لم يُحظ بدراسات وافية مقارنة بالتيّار اليساري الفرنسي؛ على اعتقاد أن هذا الأخير كان أكثرها تعاطفا مع القضية الجزائرية، وكذلك للاقتناع بحتمية كتابة تاريخ الثورة الجزائرية بأقلام وطنية ومن وجهة نظر محلّية، وتصحيح بعض التصوّرات المُغالطة والمُشوّهة خاصة وأن غالبية الكتابات حول الموضوع كانت فرنسية، ورغم اللجوء إليها أثناء الدراسة من الناحية المنهجية والعلمية فقد احتطنا من الخضوع لنتائجها وأغراضها السياسية.

حسب اعتقادي أرى بأن المواقف التي اتّخذها اليمين الفرنسي من القضية الجزائرية بأبعادها الثلاثة: الوطني، العربي، الإسلامي تندرج في سياق كراهية اليمين لكل ما هو جزائري، عربي وإسلامي وأخُصُّ بالذكر هنا اليمين المتطرف، هذه الأفكار ترسّخت في وقتنا الحالي في أذهان وتفكير عديد المثقّفين المنتمين لليمين الفرنسي؛ والذين طالبوا بضرورة طرد المسلمين المقيمين بفرنسا مثلما قامت به اسبانيا عندما طردت سكان الأندلس سنة 1492، وكذلك منظّر اليمين والفليسوف الفرنسي "إيف روكو"، وكُلّهم ناهضوا التيار الإسلامي وانتقدوا الدين الإسلامي ودافعوا عن الكيان الصهيوني.

لقد أثبتت الدراسات الأكاديمية الجّادة أن الثورة الجزائرية ليست حربًا بين الجزائر وفرنسا فقط؛ بل هي صراع بين أطياف المجتمع الفرنسي أنفسهم، ودليلهم في ذلك أن اليسار الفرنسي وأتباعه يرفضون سياسة العنف واستعمال القوة؛ واليمين ينتقد سياسة التسامح والليونة. وبين هذا وذاك تظهر ملامح التشتّت السياسي الذي أفرزته ثورة التحرير الجزائرية في أوساط المجتمع الفرنسي، وهنا تبرز مكانة هذه الثورة في خضم الصراع بين اليمين واليسار الفرنسي، ودورها في إيجاد حالة التقارب أو التعارض بين أحزاب اليمين أو بين هذه الأخيرة وأحزاب أخرى أو بين الأحزاب والحكومة، وبين الأحزاب والبرلمان بشقيه (غرفتيه) الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية.

كما تكشف عن مساهمة أحزاب اليمين الفرنسي إبان ثورة التحرير الوطني في تبني تطلّعات المجتمع الفرنسي؛ وتمريرها للبرلمان الفرنسي والتي بعد الموافقة عليها تصدر في هيئة قرارات وتشريعات تتولّى السلطة التنفيذية مهمة تطبيقها.

نسعى من خلال هذه الدراسة الى إبراز الأزمة التي خلقتها الثورة الجزائرية على النظام السياسي الفرنسي، وتجسّدت هذه الأزمة على عدة مستويات يأتي في مقدمتها –حسب لوسيان– "أزمة الهوية"[1]، و"أزمة الشرعية"[2]، و"أزمة المشاركة"[3]، وحسب هذه المعطيات هل كان للثورة الجزائرية دور في حدوث هذه الأزمات؟، وهل وظّفت الأحزاب اليمينية هذه المعطيات التي أحدثتها ثورة التحرير الجزائرية بهدف كسب مناصب في السلطة؟، وكيف استغلت أحزاب اليمين الفرنسي "مشكل الجزائر" ضمن برنامجها السياسي؟، وما هي القوالب والأطروحات التي طرحتها أحزاب اليمين إبان الثورة الجزائرية عامة وأثناء حكم الجمهورية الخامسة على وجه الخصوص؟.

---

[1] **أزمة الهوية:** تشكلت بسبب الخلاف بين النخب والنخب المضادة حول منظومة القيم والرموز.

[2] **أزمة الشرعية:** تشكلت بسبب الخلاف بين النخب والنخب المضادة حول موضوع المبادئ المؤسسة للمنظومة السياسية.

[3] **أزمة المشاركة:** تحدث بسبب الخلاف حول موضوع منح حقوق سياسة واجتماعية لمجموع السكان مثل حق التصويت.

لقد أهملت المدرستين التاريخيتين سواء الكولونيالية أو المدرسة الوطنية الجزائرية تناول أحزاب اليمين ومواقفها من الثورة التحريرية، مقارنة بتلك الدراسات الجمّة حول اليسار الفرنسي وتحديدًا الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي ومواقفها من ثورة التحرير الجزائرية.

حدث هذا التهميش لأحزاب اليمين بالرغم من نشاطها المكثّف خلال المرحلة محل الدراسة، وبهدف التحكم في مجال الدراسة قمنا بوضع عدة فرضيات يمكن إنجازها وتحقيقها، ويأتي في طليعتها المؤشّر الثقافي ومدى تأثيره في سياسة أحزاب اليمين على السياسة العامة الفرنسية بخصوص المشكل الجزائري، مع مراعاة تصنيف هذا الكم الثقافي بين النخبة وعامة الجماهير الشعبية، ويأتي بعد المؤشر الثقافي الخلفية الطبقية الاجتماعية والتوجه الأيديولوجي ومستوى ثقافته السياسية، ومن خلال تقفّي المواقف اليمينية الفرنسية من أبرز أحداث الثورة التحريرية وخاصة في فترة الجمهورية الخامسة، يتبين لنا وجود جملة من الأسباب وجّهت تطلعاته السياسية وتحكمت في طبيعة اهتماماته أبرزها تبنيه فكرة "الجزائر فرنسية"، وطموحاته نحو بلوغ السّلطة في فرنسا وندّيته الدائمة لليسار الفرنسي، ومن هذا المنطلق خطّط اليمين الفرنسي للاستثمار في ثورة التحرير الجزائرية وتوظيف أبْرز أحداثها ليتخذ منها مواقف تكْسبه قاعدة شعبية خاصة لدى المستوطنين في الجزائر؛ بهدف الحصول على الشرعية على حساب اليسار الفرنسي، والعمل على افتعال الأزمات كحجّة يأخذ منها مواقف تبدو ظاهريا تدافع عن مصالح وامتيازات المعمّرين في الجزائر والغرض من ذلك تحقيق مكاسب سياسية تُوصله إلى السلطة، كما تُبيّن لنا مساهمة الثورة الجزائرية في اعتلاء عديد النُخب السياسة اليمينية أو تقهْقرِها حسب القاعدة التي تعتمد على الانتهازية وترشيح الكفاءات.

لقد كانت فترة الجمهورية الفرنسية الخامسة "1958-1962" منعرجًا حاسمًا في تحديد مصير فرنسا سياسيًا، وبالمقابل كانت مصيرية بالنسبة لمستقبل الجزائر، والظاهرة السياسية

البارزة أن نشاط الأحزاب السياسية الفرنسية تزامن واندلاع الثورة التحريرية في عهد الجمهورية الرابعة (1946-1958) كوْن أحزابها شهدت تصنيفا تمثّل في اليسار، واليمين والوسط، وخلال تلك المدة الزمنية شهد اليمين الفرنسي عدّة تحوّلات سياسية؛ حيث كانت السلطة بيد الحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي والحركة الجمهورية (M.R.P)أما اليمين الفرنسي فقد اعتلى الحكم خلال مرحلة 1952-1954، وكان المركز الوطني للمستقلين (C.N.I.P) -وهو يميني التوجّه- يعمل على تنسيق التحالفات بين أحزاب اليمين.

وخلال الفترة الزمنية (1954-1955) حاول اليمين الفرنسي عن طريق "منداس فرانس"إصلاح أوضاع الجمهورية الرابعة بواسطة دعم السلطة التنفيذية في مواجهة سيطرة الجمعية التشريعية ونفوذ الأحزاب، مقدما اقتراحات لحلول للمسألة الاستعمارية في الهند الصينية، وعن طريق محاولة حل القضية الجزائرية، إلا أن مساعييه باءت بالفشل، وكذلك نشاط اليمين الفرنسي في فترة حكم الجبهة الجمهورية، والتطور السياسي الذي بلغته الحركة البوجادية والمنتمية لأقصى اليمين، والدور الذي لعبه اليمين الفرنسي في عهد الجمهورية الخامسة بواسطة دعاة الجزائر فرنسية(L'Algérie française")، لقد اعتمد المختصون سواء مؤرخون، علماء الاجتماع، والعلوم السياسية جُملة من المقاربات العلمية المنتهجة من قبل علماء السياسة، ومن ضمن هذه المقاربات نذكر "مقاربة التحليل الطبقي"والتي تستند على المكوّنات الطبقية الاجتماعية لمناضلي تلك الأحزاب بهدف رصد مستواهم الفكري والإيديولوجي، ومنه تحليل أَجِندتها السياسية من خلال برامجها، والمقاربة الثانية ترتكز على ما اصطلح على تسميته "مقاربة الحرمان النفسي" وهي تستند على ما عرفته بعض الأحزاب اليمينية إبان ثورة التحرير من تنامي مُرتبط ارتباطا وثيقا بتلك الاحتجاجات المتتابعة من طرف "الأقدام السوداء" و"قدماء المحاربين" على ما لحق بهم من ضرر جرّاء سياسة التخلّي المنتهجة من قبل الحكومة الفرنسية خاصة في عهد الجنرال ديغول، أما "مقاربة السياسة

الجديدة" فمفادها أن الوضع السياسي الجديد يُضفي لا محالة إلى تلاشي الروابط التقليدية بين الأحزاب.

والحقيقة التي لا يختلف بشأنها إثنان هي أن ثورة التحرير الجزائرية أَوْجدت حياة سياسية فرنسية جديدة أدت إلى اشتداد الصراع والانقسام بين الأحزاب حول من هو الأجْدر بالظّفر بحل للقضية الجزائرية، أدى في الأخير إلى بروز أحزاب جديدة.

من الوجهة المنهجية، اعتمدنا المنهج الوصفي مع تقفّي التغيّرات الطارئة على المشهد السياسي الفرنسي في عهد الجمهورية الرابعة وبعدها الجمهورية الخامسة، مع العلم أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة كانت مُجسّدة لتحالف عدة أحزاب مشكّلة الأغلبية؛ حيث نقوم بتتبع ورصد مواقف تلك الأحزاب اليمينية من برامج تلك الحكومات اتجاه القضية الجزائرية، وإبراز مدى إسهامها في صنع مُخْرجات القرارات الحكومية، إما الإكتفاء بقبول تلك القرارات او رفضها، وكيف تمسّكت الأحزاب اليمينية بفكرة "الجزائر فرنسية" ومناهضتها لسياسة التخلّي، وكيف تمكّنت من كسب تأييد الرأي العام الفرنسي لها، وإبراز أطروحات التشكيلات السياسية الفرنسية بغرض إيجاد حل للمسألة الجزائرية إما الإدماج أو الإتحاد أو حكم فيدرالي أو الإلحاق.

أما المنهج التاريخي التحليلي والنقدي فقد قمنا بتوظيفه من أجل القيام بالتحليل وتوجيه النقد لمختلف مواقف التشكيلات السياسية اليمينية إتجاه الثورة التحريرية.

وبخصوص المنهج الإحصائي فقد تم استعماله عندما يتعلق الأمر بالتطرّق للانتخابات سواء كانت تشريعية أو محلّية، وذلك لمعرفة مدى صعود أو تراجع أحزاب اليمين الفرنسي خلال الفترة محل الدراسة؛ حيث غالبا ما كان الصراع بين شتّى التيارات السياسية الفرنسية سواء في المتروبول أو في الجزائر لدى المستوطنين تشْتد حدّة بمناسبة المواعيد الانتخابية.

وللإحاطة بالموضوع نطرح الإشكالية التالية: ما هو موقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية إبّان فترة الجمهورية الفرنسية الخامسة ؟

ويتفرّع عن هذه الإشكالية الرّئيسية عدّة إشكاليات فرعية نوجزها فيما يلي:

1-ما هومفهوم اليمين عمومًا واليمين الفرنسي خصوصًا وعلاقته بالجنرال ديغول؟

2-ما هي المحطّات التاريخية البارزة للثورة الجزائرية أثناء فترة الجمهورية الفرنسية الخامسة؟

3- كيف كان موقف اليمين الفرنسي في المتروبول من هذه الأحداث التاريخية الهامة؟

4- في ماذا تجسدت مواقف اليمين الفرنسي في الجزائر من الثورة الجزائرية خلال ذات الفترة؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليات سطّرنا الخطة التالية:

1-الفصل الأوّل: تناولنا فيه مفهوم اليمين عموماًواليمين الفرنسي خصوصاً، واستعرضنا مبادئ اليمين والأطروحات التي يُؤمن بها وخاصة اليمين المتطرّف منه، والظروف التي أدت إلى ظهوره بفرنسا وتنامي نشاطه أثناء الثورة الجزائرية، ورفْعه لشعار "الجزائر فرنسية".

2-الفصل الثاني: احترامًا للإطارالزماني للموضوع، فقد تعرّضنا في هذا الفصل لأهم المحطّات التاريخية للثورة الجزائرية خلال الفترة محلَّ الدراسة، بداية من تأسيس الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، فمظاهرات 11ديسمبر1960، مروراً بالمفاوضات الجزائرية-الفرنسية، وتنظيم استفتاء 08 جانفي 1961، وتأسيس منظمة الجيش السري، والتي كانت مناوئة لاستمرار المفاوضات من خلال لجوئها لاستعمال العنف كوسيلة لعرقلة تنفيذ نتائج اتفاقيات إيفيان، ووصولا إلى تشكيل الهيئة المؤقتة لتسيير المرحلة الإنتقالية ومواجهتها لنشاط منظمة الجيش السري.

3-الفصل الثالث: استعرضنا فيه مواقف اليمين الفرنسي في المتروبول بمختلف تشكيلاته، وخاصة اليمين المتطرّف من أبرز المستجدات التاريخية للثورة الجزائرية، بداية بمشروع تقرير المصير الذي أطلقه الجنرال ديغول، وتقفّينا مواقف تلك التنظيمات اليمينية الرّئيسية منها والثانوية، المعتدلة والمتطرّفة خلال فترة الجمهورية الفرنسية الخامسة"1958-1962"، والتي كانت في مُجْملها رافعة لشعار"الجزائر فرنسية"، ومُناوئة لسياسة التخلّي التي انتهجتها الحكومة الفرنسية-حسب اعتقادهم- هذه المواقف باءت بالفشل أمام التيار التحرّري الجارف الذي اجتاح دوّل العالم الثالث عموماً والجزائر خصوصاً.

4-الفصل الرّابع: وباعتبار أن اليمين الفرنسي في المتروبول كانت له فروع في الجزائر، فقد خصّصنا هذا الفصل لتتبّع أهم التشكيلات اليمينية في الجزائر ومواقفها من الثورة الجزائرية، والتي كانت تتبنى الدفاع عن مصالح المستوطنين "الأقدام السوداء" في الجزائر، وتعمل على حماية مُمتلكاتهم، كما أنها قاومت سياسة التخلّي وحملت لواء "الجزائر فرنسية" وانتهجت كل الوسائل لبلوغ أهدافها حتى الأساليب العسكرية والتي تجسّدت في تأسيس منظمة الجيش السري (O.A.S)، مُستعملة العنف والتخريب لعرقلة ما أُتّفِق عليه ضمن اتفاقيات إيفيان، والعمل على منع استقلال الجزائر، وتوّجنا الدراسة بجُملة من النتائج أهمها:

- مساهمة الثورة الجزائرية في ظهور الكثير من التشكيلات والتنظيمات المُنتمية لأقصى اليمين، لكنها سرعان ما أخذت تتقهقر تدريجياً بسبب فشلها في التغلغل في أوساط أطياف المجتمع الفرنسي.

- وبعد الإستفتاء الذي تم تنظيمه في 08 جانفي 1961 حول تقرير مصير الجزائر والذي اقترحه الجنرال ديغول على الشعب الفرنسي والمستوطنين والجزائريين من جهة، والدعم الذي حُضيت به سياسة ديغول في الجزائر من جهة أخرى، أصبح تأثير أقصى اليمين ضعيفًا في ظل تلاشي شعار "الجزائر فرنسية".

- وبانطلاق المفاوضات الجدّية، ارتمى أقصى اليمين الفرنسي في أحضان منظمة الجيش السرّي(O.A.S) والتي قامت بأعمال إرهابية تخريبية وإجرامية قصد إفشال ما اتفق عليه في إتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس 1962.

- تمكّنت الهيئة التنفيذية المؤقتة المكلّفة بتسيير المرحلة الإنتقالية بين 19 مارس 1962 إلى جويلية 1962 من تجاوز المرحلة العصيبة والوصول بالبلاد إلى برّ الأمان، وخابت آمال اليمين المتطرف دون رجعة، وذلك بالإعلان عن نتيجة الإستفاء حول تقرير المصير باستقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962.

لقد أضحت القضية الجزائرية هي العامل المحرّك للساحة السياسية الفرنسية في ظل الأوضاع الداخلية المتمثّلة في التنافس الشخصي الفردي، وطريقة الاقتراع وماهية الأغلبية على المستوى المجالس، والأوضاع الخارجية المتمثّلة في المؤتمرات الدولية وطرحها للقضية الجزائرية، ومراعاة مصالح فرنسا الإقتصادية ومدى ضغط الرأي العام العالمي.

إن الكتابات الوطنية حول الثورة الجزائري وعلاقتها بالحياة السياسية الفرنسية نادرة جدًا اذا ما قورنت بالدراسات المُنجزة من قبل المدرسة الفرنسية، إلا أن بعضها تعتمد تقزيم الدور الذي رسمته الثورة الجزائرية على مستوى المشهد السياسي الفرنسي، ولقد ظهرت فكرة الموضوع بداية من الحوارات العديدة التي قام بها الباحث الألماني "هارتموت السنهانص(Hartmut Elsenhans)، مع عديد النُّخب السياسية الفرنسية التي ارتبطت بتاريخ ثورة التحرير، ظهر هذا العمل إلى الوجود في شكل كتاب سنة 1974 باللغة الألمانية موسوم ب: "الحرب الجزائرية الفرنسية 1954-1962"، وطُبِع مرّة ثانية سنة 1999 بعنوان "حرب الجزائر 1954-1962"، تناول فيه "القضية الجزائرية" من خلال التشكيلات السياسية الفرنسية خلال الجمهورية الرابعة والخامسة؛ حيث شكّلت تلك الأحزاب السياسية لَبِنة في النظام الإستعماري الفرنسي، وتوصّل إلى أن ثورة التحرير الجزائرية فكّكت جموع المثقّفين

والعسكريين والنقابيين ومختلف التنظيمات السياسية والإيديولوجية، مما أدى إلى اختلافها حول القضية الجزائرية، لكن هل ذلك الاختلاف مرتبط فعلا بهذه الأخيرة أم له إمتداد لتباين عقائدي بخصوص المسألة الإستعمارية بصفة عامة، أو يرجع ذلك الاختلاف لعدم الإستثمار الجيّد للقضية الجزائرية في الإستحقاقات الإنتخابية وبرامجهاالسياسية.

وبالعودة لليمين الفرنسي وموقفه من الثورة الجزائرية فقد ركّزت الدراسات الفرنسية والأكاديمية الجامعية منها على هذا الموضوع، وعلى سبيل مثال نذكر الإصدار الذي أنجزه "مارك روني بايل" (Marc René Bayle) تحت عنوان (Les Droites à Toulon 1958-1994)والكتاب عبارة عن رسالة دكتوراه تتبّعت التطور الذي عرفه اليمين بتولون، بداية من عهد الجمهورية الخامسة إلى غاية 1994، أين هيْمن اليمين الفرنسي على المسرح السياسي بفضل تبنّيه فكرة "الجزائرية فرنسية" والتي عجّلت بانقسام هذا التيار، أما الإصدار:(Le Centre national des indépendants et paysans et la décolonisation de l'Algérie 1954-1962) لمؤلفه فيو سيلفي (Viot Sylvie) والصادر سنة 1970، فقد تناول فيه موقف الحزب اليميني المعتدل : المركز الوطني للمستقلين والفلاحين "C.N.I.P"من ثورة التحرير الجزائرية.

بينما "غالي ماري بيار" (Gally Marie Pierre)، فقد خصّ بالدراسة "حركة الجمهورية الشعبية" والمنتمية لوسط اليمين ضمن كتاب بعنوان (Le Mouvement républicain populaire (M.R.P) et la guerre d'Algérie. Novembre1954 janvier1956)، أما الدراسة حول الاتحاد من أجل إنقاذ وتجديد الجزائر فرنسية"(Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie française.U.S.R.A.F)، فكانت لصاحبها غاستو نيكولا (Ghastang Nicolas)، وبخصوص الدراسة التي أخرجها "جون شارلو"(Jean Charlot)حول التنظيم الديغولي : "اتحاد الجمهورية الجديدة" (L.U.N.R)، فقد تم نشْرها سنة 1967، وهي

دراسة مهمّة من الناحية الأكاديمية؛ كونها إعتمدت على مصادر رسمية كالتقارير، والإجتماعات الوطنية والحوارات.

كما أثْرت جيروم بوزي (Pozzi Jérome) المو ضوع بأطروحة دكتوراه، موسومة ب (الحركات الديغولية: 1958-1976) والتي تم مناقشتها سنة 2008.

ومن جهته أنجز "باتريك بويسون" (Patrik Buisson) –ينتمي لأقصى اليمين–دراسة تناول فيها(حركة الجزائر فرنسية)، ضمن كتاب بعنوان(Les Courants idéologiques dans Le mouvement de défense de L'Algérie française) ولتدعيم البحث برصيد وثائقي، خاصة الحياة السياسية لمقاطعات الجزائر إبان الفترة الزمنية محل الدراسة، جاءت الضرورة ملحّة للجوء إلى المركز الوطني للأرشيف ما وراء البحار "A.N.O.M" والذي ظهر للوجود منذ سنة 1966 وتغيير إسمه إلى: (centre des archives d'outre mer C.A.O.M.) وتظهر أهميته في كوْنه يختزن كمًّا وثائقيًا مهمًا للحياة السياسية في الجزائر، ومن ضمنه أرشيف محافظة الجزائر العاصمة، مصلحة الاستعلامات العامة (Préfecture d'Alger service départemenal des renseignements généraux d'Alger)

وثائقها تتضمنها السلسلة الثانوية والمرتبة بـ "1910-1962" F3 وتحتوي على وثائق خاصة بالحياة السياسية من سنة 1943 إلى 1962، وفي نفس سلسلة "F3" يوجد أرشيف (préfecture d'Alger,renseignement généraux d'Alger , postes d'Alger et de Maison Blanche) وخاصة الأرشيف المُتعلق بالشؤون السياسية في الجزائر خلال فترة 1957-1961، ومن بينها ملفات تتعلق بأنشطة "L.U.N.R" و"M.P13".

أمامضمون أرشيف وزارة الدولة المكلّفة بالشؤون الجزائرية، وعلى وجه التحديد مصلحة الشؤون السياسية (Ministère d'Etat chargé des Affaires Algérienne, service des affaires politiques et de l'information 1893-1964.) فهو يقع في سلسلة "F81".

أما أرشيف المحافظات الجزائرية الأخرى ومن بينها محافظة (Préfecture de Grande Kabylie) ولاية القبائل الكبرى فيوجد داخل سلسلة9150: ويفيد في تتبع أنشطة الحركة البوجادية "U.D.C.A" وبخصوص الحراك السياسي في محافظة سطيف (Préfécture de Setif)، فيتواجد في سلسلة " 937".

كما تمّ الرجوع إلى أرشيف الأحزاب الفرنسية والإطلاع على تقارير الحوارات التي تمّت على مستوى المصالح المسيّرة لها، أو تلك التي جرت في المؤتمرات الوطنية، وكذلك الندوات الدراسية.

كما تم الإطلاع على الدراسات التي ركّزت على تطور المشهد السياسي الفرنسي في المقاطعات الداخلية لفرنسا في ظل أهم الأحداث التي سجلتها الثورة الجزائرية في الجزائر، كتلك التي أنجزها جون جاك مونيي (Jean Jacques Monier) عام 1994، والموسومة بـ (le comportement politique des Bretons 1945-1994) وكذلك الدراسة التي جاءت ضمن أطروحة الدكتوراه في التاريخ المعاصر من طرف فيليب نيفي،(philippe Nivet) والمُعنْونة بـ:(Le Conseil Municipal de Paris1944-1977)، بجامعة باريس1 سنة 1993.

وبما أن القضية الجزائرية كانت حاضرة ضمن الحملات الإنتخابية للأحزاب الفرنسية وخاصة تلك المصنّفة ضمن اليمين الفرنسي في مختلف الاستحقاقات الانتخابية الفرنسية، فاتجهت بعض الأقلام الفرنسية لدراسة هذه الظاهرة الانتخابية، كتلك التي أعدّها "لوبران

برناند" (Lebrun Bernard) تحت عنوان(La presse quotidienne face aux élection législatives du 2 janvier 1956). عن جامعة كان "CAEN" سنة 1981.

أما بخصوص المجلّات المتخصّصة المُعتمدة في الدراسة، نذكر مجلة السنة السياسية (L'année politique) وهي ذات تخصّص تاريخي تتبّعت الأحداث السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في الميتروبول وفيما وراء البحر.

وترجع أهمية المجلّة في القامات الشهيرة التي كانت تتكون منها لجنة التحرير على شاكلة "جون شاردوني"(Jean Chardonnet) المتخصص في التاريخ، "ورايمون غايار" (Raymont Gaillart) وهو الآخر مختص في التاريخ، و"كولي برا"(Colet Prat) حائز على شهادة ليسانس في التاريخ.

ومن بين المجلّات الموظفة في الدراسة: مجلة(Voici Pourquoi) المروّجة لفكرة "الجزائر فرنسية"، وكان يديرها "جاك سوستيل" ورئيس تحريرها "كلود دلماس" " Claude Delmas"، انطلقت في إصدار أعدادها بداية من يوم 19 ديسمبر 1957، لاقت إقبالا كبيرًا من قبل القرّاء نظرا لارتفاع نسبة مقروئيتها خاصة في الجزائر.

إستفدنا كذلك من المجلة الفرنسية للعلوم السياسية (Revue française de science politique) وبعض المقالات التي نشرتها مجلة الأزمنة الحديثة(Les temps moderne) والتي شارك "جان بول سارتر" في طبع أوّل عدد لها سنة 1945.

أما المجلة السياسية: الدفاع عن الغرب (Défence de L'Occident) والناطقة باسم اليمين المتطرّف، فقد جمعت عدة تيارات من بينها الأيديولوجية المتطرّفة في الفترة مابين 1952-1960، وتم توقيف نشاطها سنة 1982 لنشرها الأفكار الفاشية.

وللإحاطة بالمشهد السياسي الفرنسي لابد من العودة لكتاب "موريس دوفرجيه" (Maurice Duverger) والمعنْون بـ:(Les partis politiques) والذي أنْجز من خلاله دراسة قيّمة حول ظاهرة الأحزاب في فرنسا.

ومن بين أهم الإصدارات التي تناولت تطور التاريخ السياسي الفرنسي كتاب (Les Droites en France) لصاحبه"روني ريموند"(Ronnie Raymond) نَشرت له أوّل طبعة في عام 1954 دار النشر أوبي "Aubier" وكان عنوانه آنذاك La Droite en France) (de1815 à nos Jours، وتكرّرت طبعاته نظراً لأهميته التاريخية خلال سنوات 1963 وسنة 1968، وفي1982 ظهر بعنوان:(Les Droites en France):بعد ذلك تحوّل اليمين الى المعارضة، وتم توسيع فترة الدراسة وطُبع مرّة أخيرة سنة 2005 تحت عنوان(Les Droites aujourd'hui) أيْن صحّح مؤلفه "روني ريموند"الإختلالات التي وردت في الطبعات السابقة.

أما الكاتب والمؤرخ "ميشال فينوك"(Michel Winock)، فقد أثْرى الساحة السياسية الفرنسية بعديد الكتابات التي لها علاقة بالموضوع؛ حيث تطرّق في دراساته الأكاديمية لتاريخ الحركات السياسية والثقافية، ومعادات السامية (L'antisémitisme) والوطنية،– مفهوم الوطنية له دلالات عند علماء السياسة الفرنسيين، ترتبط بتيارات اليمين واليمين المتطرّف على وجه الخصوص – ونشاط التنظيمات المصنّفة ضمن أقصى اليمين، ومن بين ما درسه "فينوك" التطوّر السياسي والإديولوجي الفرنسي، وهو الموضوع الذي تضمّنته أطروحة الدكتوراه والموسومة بـ(Crises et idées de crises en France) كذلك دراسته المُعنْونة بـ: (République se Meurt chronique) 1956–1958 Seuil 1978".

إضافة إلى أهم إصداراته التي تُؤرّخ لتيارات اليمين ومدى تطورها وعنوانه:(La Droite les hommes , les idées, les réseaux, Seuil 1995،depuis 1789)

وبالانتقال إلى "جون فافسير ديسبيريي"(Jean Vavasseur Despierrier) نجده يسهب في الحديث عن أنواع اليمين الفرنسي وتشكيلاته وذلك ضمن كتابة (Les Droites en France)؛ حيث يُؤكد على وجود اليمين الرجعي المُعادي للثورة الفرنسية، والذي يُطالب ببقاء الأوضاع على حالها ومنها الإمتيازات السابقة، ويجسّده "جان ماري لوبان"، كما يشير إلى وجود يمين محافظ ليبرالي وهو يميل إلى الانفتاح والاستنارة، واليمين الثالث –حسب فافيسير–فهو اليمين القومي، الذي يتبنّاه أتباع ديغول وجاك شيراك.

أما كلود وايل (Claude Weille) فقد تناول في كتابه (les Droites en France) تطور التيار اليميني ومواقفه من الثورة الجزائرية.

كم تحدث "ماتيس برناند" (Mathis Bernard) في مؤلفه: (La Guerre des Droites ;Droite et Extérme Droite en France de l'Affaire Dreyfus à nos Jours) عن صراعات وإختلافات اليمين في الحياة السياسية الفرنسية بداية من حادثة "دريفوس" في ثلاثينات القرن العشرين، ومروراً بمواقفه تجاه الثورة الجزائرية في منتصف الخمسينات وبداية ستينات القرن العشرين.

وبغرض ضبط علاقة اليمين بالثورة الجزائرية وخاصة في عهد حكم الجنرال ديغول – بداية الجمهورية الخامسة–لجأنا إلى "جون فرانسوا سيرينلي" (Jean Francois Sirinelli) ضمن كتابه والموسوم بـ (Histoire des Droites en France) وهو كتاب في ثلاثة أجزاء، يهمنا منه الجزء الأوّل والذي يتناول فيه التطوّرات التي مرّ بها اليمين بداية من 1815 لحد الساعة.

أما الكتابات حول أقصى اليمين فيتصدرها كتاب (Enquète sur La Droite Extrème)لصاحبه "روني مونزا" "René Manzat" أو"دونيس شيرار" "Denis Schérer" وهو

الإسم الحقيقي له، قام بدراسة حول أهم التنظيمات الأساسية لأقصى اليمين، وصراعها السياسي مع الدولة.

أما الدراسة التي أنجزها فرانسوا ديبار(Francois Dupart) بخصوص تشكيلات أقصى اليمين والتي عَنْونها بـ:(les Mouvements d'Extréme Droite en France depuis1944)، ويُعد (فرانسوا ديبار) أحد المناضلين والكتّاب المتخصصين في تاريخ أقصى اليمين الفرنسي والحركات الفاشية، وهو من بين الرموز المعروفة لدى أقصى اليمين الفرنسي ومن منظّري الحركات ذات النّزعة الثورية، وتصنيفه في الجبهة الوطنية "F.N" الشخصية الثانية بعد"لوبان".

ومن جهتها قامت المؤرّخة الفرنسية المختصة في حركات أقصى اليمين،" آريان شابل دابولونيا" (Ariane Chabel d'apollonia) – وهي أستاذة بمعهد الدراسات السياسية بباريس– بدراسة لمكوّنات أقصى اليمين مركّزة على محطات تلاحمها وتنافرها خلال مراحل تطوّرها، من خلال كتابها(L'Extréme Droite en France de Maurras à Le Pen)،كما حلّلت الظروف التي نشأت فيها الحركات المتطرّفة مرورا بأزمة الهند الصينية وثورة التحرير الجزائرية، ومن بين التشكيلات السياسية المهمّة بالنسبة لأقصى اليمين جاءت الحركة البوجادية– تنسب لبيار بوجاد– والتي كثّفت عملها إبّان فترة الثورة الجزائرية، وعليه تم اللجوء إلى المصادر التي سايرت نشاط هذه الحركة، ومن بينها الكتاب المعنون بـ "Le Cas Poujade" –قضية بوجاد– لمؤلفه "كريستيان غاي"(Christian Gy)والذي اشتغل كمراسل لصحيفة "Paris Presse" منذ 1954 بغرض دراسة الحركة البوجادية ومتابعة تطوّرها ب"سان سير" (Saint Céré).والكتاب: (Avec Pierre Poujade sur les routes de France) لمؤلفة "موريس نيكولا" (Maurice Nicolas)، الذي كان يقوم بالترويج للحركة

البوجادية، وبعْدها تم تعيينه نائبا لها بمنطقة السّان، وعليه كانت معلوماته بمثابة الشهادة الحيّة عنها.

إضافة الى كتاب (L'aventure Poujade) لصاحبه "هنري بونو"(Henri Bonnaud) هذا الكتاب أزْعج البوجاديين.

وكذلك كتاب "بيار بوجاد"(J'ai choisi le combat) الذي أصْدره بمناسبة الانتخابات البرلمانية التي تم تنظيمها في جانفي 1956، كما لعبت الصحافة الناطقة باسم البوجاديين ومن بينها صحيفة الأخوّة الفرنسية(Fraternité Française)والتي شرعت في الصدور منذ 1955.

كمااستأنسنا بدراسة مصطفى عتيقة من خلال بحثها الموسوم ب: التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية(1954-1962)، وهو عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، واستفدنا منها في إلمامها بأهم التشكيلات اليمينية الفرنسية وتفاعلها مع أحداث الثورة الجزائرية.

أمامذكرة أحمد منغوروالمعنْونة بـ: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، فهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، وقد أفادتنا في استنباط موقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية من خلال تحالفه هع جبهة استمرار الحرب في الجزائر.

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو ضبط مكانة الثورة الجزائرية ضمن الجدل الواسع بين مختلف الأحزاب الفرنسية واليمينية منها خصوصا، كما تم استعمال مصطلح اليمين واليسار للتعبير عن الأفكار والمعتقدات السياسية، وشتى المواقف الإيديولوجية لمناضلي الأحزاب والحركات السياسية المختلفة، ويتوسطهما الوسط الذي يطالب بإصلاحات تدريجية، ظهرت هذه السياسات بعد الثورة الفرنسية سنة 1789 أثناء الاجتماع الأوّل للجمعية

الدستورية الفرنسية بهدف التصويت على قضية الحق الإلهي؛ حيث جلس مؤيدو النظام القائم – لويس السادس عشر– على يمينه، بينما مؤيدو الثورة والمطالبين بالتغيير جلسوا على اليسار.

تتمثل الاختلافات الإيديولوجية بين اليسار واليمين؛ في كوْن ارتباط توجهات اليسار بالحرّية، المساواة، الإخاء، التقدمية، الإصلاح، والعالمية بينما تجسّدت أفكار اليمين بالسلطة، التقاليد، الرجعية والقومية.

وبخصوص مواقفها تجاه الحركة الاستعمارية نرى أن الاختلاف بينهما واضح للعيان، ففي فترة ما قبل الخمسينات كان اليسار مُدعِّما للسياسة الاستعمارية عكس اليمين الذي يناهض الاستعمار، وفي مرحلة الخمسينات المتزامنة مع اندلاع ثورة التحرير الجزائرية، وانتشار الفكر الاستقلالي في العالم نجد اليسار يناصر حركات التحرر ويساند الفكرة الإستقلالية، بينما اليمين يطالب بضرورة صيانة الأراضي الفرنسية.

إن مفهوم اليمين يدل على كل التيارات السياسية ذات الأفكار المحافظة (Conservatrice) وذات التوجه الليبرالي اقتصاديا، فاليمين التفّ حول النظام وناهض أي تغييرات على المجتمع.

ومن هذا المنطلق يفرق "ميشال فينوك" بين نموذجين لليمين: الأوّل معادي للثورة الفرنسية (contre révolutionnaire)، أي رافض لأي تغييرات وإجراء أي إصلاحات، والتي طالبت بها الثورة الفرنسية، بهدف الإبقاء على النظام القائم، والثاني ليبرالي "Libéral" يتزعمه "جون جوزيف موني(Jean Joseph Mounier)، وينادي بإجراء تغييرات جذرية على شاكلة الملكية البرلمانية الإنجليزية.

وبخصوص الخصائص المشتركة لليمين فإن "آلان بونوا"(Alain Benoits) يقترح جملة من المُؤشّرات التي يتقاطعون فيها من بينها ديمومة التكوين للفرد عن طريق المبادئ التي تُلقّن له، ونضاله ضمن مؤسسات تُؤطّره وتُحقِّق مصالحه، ينشط اليمين بغرض تجسيد تنظيم إجتماعي تسوده الحرية لا المساواة، كما يشترك اليمينيون في حزْمة من المبادئ يلخّصها "توماس غيونيلي(Thomas Guénolé) في سبعة مبادئ أهمها:

معاداة اليسار، إعطاء قيّم للفرد أكثر من الجماعة، دعم القطاع الخاص ومناهضة القطاع العام، السعي لتخفيض نسب الضرائب، العمل على رفع المعنويات، النظام وفكرة الحدود.

وحقّق اليمين المتطرف أهدافه الأساسية في نهاية القرن التاسع عشر بقيادة "شارل موراس" الذي قام بتأسيس حركة العمل الفرنسي(L'Action Française).

إن المُتتبع لتطور اليمين الفرنسي يلاحظ أن هذا الأخير لا يمثّل مجموعة متجانسة؛ حيث يقسّمه "روني ريموند"إلى ثلاثة أنماط كما يلي : النمط الأول يطلق عليه اليمين الشرعي (La Droite légitimiste) وهو تيار محافظ جلّ أتباعه مُفكّرون ينحدرون من طبقات اجتماعية مرموقة تُدعِّمهم الكنيسة الكاثوليكية، يرفضون النظام البرلماني و يشجّعون النظام الملكي القوي، من بينهم "لاموني (Lamennais) و"لويس دوبونالد" (Louis de Bonald) الرافض للأفكار الثوْرية وما جاءت به ثورة 1789، النمط الثاني ويُطلق عليه باليمين الليبرالي (L'orléonisme) ويركّز هذا النوع على الليبرالية السياسية تجسيداً لأفكار"مونتسيكيو"(Montesquieu)، و"توكفيل"(Tocqueville)، أي انه يتبنى مبادئ ثورة 1789، أما اقتصاديا فيدعو لتطبيق الليبرالية فيها ونظام اقتصاد السوق، أي أنه محافظ لا رجعي، من مُنظّري هذا النمط اليميني "بن جامين كونستون"الذي يُفضّل الملكية البرلمانية، و"فرانسوا غويزو(Francois Gwizot).

بينما النوع الثالث فيطلق عليه باليمن البونابرتي (Le Bonapartisme) حينًا وباليمين الديغولي أحياناً(Gauliste) –أتباع الجنزال ديغول –الذي يسعى لتجسيد حكم ديكتاتوري مركزي قوي.

وأوجد بعض علماء السياسة تصنيفات أخرى لليمين، كاليمين الأخلاقي (Moraliste) واليمين الأمني(Sécuritaire).

في حين يركّز اليمين المتطرف (L'Extrême Droite) على النظام السُلْطوي، الوطنية والتقليد، ومعارضة قيم الحرّية والمساواة. وحسب "روني ريموند" فإن اليمين المتطرّف يناهض الثورة والحكم البرلماني ومبادئ القومية.

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال هذه الدراسة كون غالبية المصادر والمراجع المُعتمدة لها علاقة بالعلوم السياسية وباللغة الفرنسية لذلك كان اللجوء إلى الترجمة ضرورة ملحّة، بالإضافة إلى صعوبة تحديد المفاهيم للكثير من المصطلحات السياسية، وضبابية الخطابات السياسية الصادرة عن قادة التشكيلات السياسية ومطاطيتها تبَعاً لتغير الأحداث، ضف إلى ذلك شحْ الكتابات حول مواقف الأحزاب الفرنسية من الثورة الجزائرية عموماً، ومواقف الأحزاب اليمينية منها على وجه الخصوص، ينْدرج ضمن الصعوبات، صعوبة الإحاطة بكل أفكار مؤطري ومنظّري الأحزاب، نظراً لتعدّدها وتنوّعها، ومن بين الصعوبات كذلك عدم استجابة ما كتبته الأقلام الوطنية الجزائرية لموضوع الدراسة "موقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية"، ما عدا ما تعرّض له بعض الباحثين أمثال مولود عويمر ومصطفى عتيقة.

ومن التعقيدات المعترضة هو صعوبة تحديد دقيق لتصنيف الأحزاب ضمن اليمين الفرنسي أو اليسار وتحديداً خلال فترة الثورة الجزائرية وخاصة مرحلة الجنرال ديغول، تلك التشكيلات السياسية المناصرة لهذا الأخير أو الحركة الجمهورية الشعبية، ومردّ ذلك هو أن

تيار اليمين وكذلك اليسار أضحت مطاطية المظاهر بين مد وجزر تتغير وفق المستجدات السياسية التي تطرحها السباقات الانتخابية من جهة، وتسارع أحداث ثورة التحرير من جهة أخرى، أو خضوعها للمصالح الشخصية، مما أدى إلى تذبذب في خريطة الأحزاب السياسية الفرنسية.

ومن المعوّقات التي اعترضتنا أثناء الدراسة هي صعوبة المقابلات الفردية لبعض السياسيين الفرنسيين، وصعوبة اقتناء الأرشيف الشخصي ما عدا ذلك الموجود ضمن الأرشيف الوطني بفرنسا.

اشتملت الدراسة على مقدمة وأربعة فصول إضافة إلى خاتمة وملاحق لها علاقة بالموضوع؛ حيث تعرّضنا في الفصل الأول إلى تحديد مفهوم اليمين وظهوره بفرنسا، وفي الفصل الثاني استعرضنا أهم أحداث ثورة التحرير وخاصة في فترة الجمهورية الفرنسية الخامسة.

وفي الفصل الثالث تم التطرق لليمين الفرنسي بالمتروبول بمختلف أنواعه ومواقفه من الثورة التحريرية قبل قيام الجمهورية الخامسة ومواقفه في عهد هذه الجمهورية، وخصّصنا الفصل الرابع لموقف اليمين الفرنسي بالجزائر من الثورة الجزائرية.

وتم التعرّض لأصناف اليمين من خلال الدراسة التي قدمها "روني ريموند" ضمن كتابه "اليمين الفرنسي منذ 1815"؛ حيث يشير إلى وجود يمين رجعي معاد للثورة الفرنسية وله أصول مسيحية وينحدر من عائلات أرستقراطية وامتيازات قديمة، واليمين المحافظ والليبرالي وهوأقل ارتباطا بالمسيحية، واليمين القومي أو الاستبدادي ويمثّله الديغوليون.

وفي ختام الدراسة قمنا باستعراض النتائج المستخلصة مع إبراز أهم أنشطة الأحزاب اليمينية خلال الفترة محل الدراسة، والتي اتسمت بكثرة مواقفها وتعدد المشاريع المقترحة التي

قدمتها بهدف الظفر بحلول للقضية الجزائرية، ورغم ذلك يبقى ما تم بلوغه من نتائج غير كافي وأن عديد الوثائق تحتاج للدراسة من قبل الباحثين الجادين.

الفصل الأول

الفصل الأوّل: اليمين الفرنسي وسياسة الجنرال ديغول تجاه الثورة الجزائرية

1- مفاهيم حول اليمين الفرنسي

1-1-التيار اليميني

1-1-1- أصول التسمية

1-1-2- التوجه الفكري للتيار اليميني

1-1-3- المواقف اليمينية

1-2- بروز أحزاب اليمين المتطرف في أوربا

1-2-1-أسباب صعود اليمين المتطرف في أوربا

1-2-2- اليمين في فرنسا

1-3-مراحل تطور اليمين المتطرف في فرنسا

1-3-1-نشأة حزب الجبهة الوطنية الفرنسي

1-3-2- الخلفية الإيديولوجية والفلسفية لليمين الفرنسي

2-ديغول والثورة الجزائرية

2-1- حياة شارل ديغول

2-1-1- مسيرة حياته

2-1-2-ثقافته السياسية

2-2- وصول ديغول إلى السلطة

2-2-1-ضعف الجمهورية الرابعة

2-2-2-تمرّد 13 ماي 1958

2-2-3-تولي ديغول السلطة

2-3-سياسة ديغول تجاه الثورة

2-3-1-المشاريع العسكرية

2-3-2-المشاريع الإغرائية

2-4-ردود الأفعال تجاه سياسة ديغول

2-4-1-ردودفعل الثورة

2-4-2-ردود فعل المستوطنين الأوربيين على مشروع تقرير المصير

1-مفاهيم حول اليمين الفرنسي

إن التيار اليميني يدعو مُناصريه وأتباعه إلى التدخّل في حياة المجتمع للحفاظ على تقاليده، على النقيض من تيار اليسار الذي يدعو إلى فرض المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، كما أن الأحزاب اليمينية تُنادي بتعزيز وتمتين هيكل النظام الرّاهن، بينما في الجانب المقابل التيارات اليسارية تدعو إلى تغيير جذري للأنظمة والقوانين الحالية، وليس شرطاً أن يكون اليميني متديّناً.

تعودأصول التسمية إلى جلوس أعضاء البرلمان في فترة الثورة الفرنسية؛ حيث كان يجلس في الجانب الأيمن المؤيدون للملكية والأرستقراطية؛ بمعنى عام هو أي تيار فكري يكون مُؤيّداً لنظام الحكم، ولكن هذا التعريف مُبسّط جداً لأن هناك تفرّعات لليمين أوالتيار اليميني وتشعّيبات كثيرة؛ وهو مصطلح سياسي يرجع أصله إلى زمن الثورة الفرنسية 1789، والتي كانت بداية هذا المصطلح، واليمين عكس اليسار؛ حيث كان النوّاب " اليمينيون" يجلسون إلى اليمين، والذين كانوا بدورهم موّالين للملكية، أما المعارضين " اليساريون" فكانوا يجلسون إلى اليسار في البرلمان الفرنسي.

أما اجتماعيا واقتصاديا، فيؤمنون بالتفاوت بين البشر، ليس المقصود بالتفاوت بالقدرات ولكن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وهم يقولون إن هذا التفاوت هو شيء طبيعي وأن حتى الأديان تؤيّد هذا التفاوت؛ فيقولون يجب أن يكون هناك طبقة غنية وطبقة متوسطة. فاليمين يُبرّر هذا التفاوت ويقول بأن ذوي القدرات المتميزة يُصبحون أغنياء أما ذوي القدرات المحدودة يصبحون فقراء، ويقولون بأن الفقر قد يكون حافزاً لكي تُجدّ الطبقة الفقيرة لِيُصبحوا أغنياء. وكان المجتمع مُقسم إلى ثلاث طبقات حسب المكانة الاقتصادية والاجتماعية، ليس في فرنسا وحدها بل في معظم أوربا:

1-طبقة الملك ورجال الدين وكانوا بمثابة الرقيب الأخلاقي، ومدراء المدارس والمستشفيات، وكانوا يجمعون الضرائب وقدرها 11% ويملكون 15%من أرض فرنسا، وكان هناك تقسيمات طبقية ثانوية بين رجال الدين أنفسهم، وصل عدد أفراد هذه الطبقة بحلول عام 1785 إلى 10.000 شخص.

2-طبقة النبلاء وكانوا إقطاعيين معفيين من دفع الضرائب، ويحقّ لهم الصيد وحمل السيف، وكانوا قادة الجيش ومستشاري الملك، وكان هناك أيضا ترتيبات طبقية ثانوية في هذه الطبقة، بحلول عام1789 كان هناك ما يقارب 14000 شخصا من هذه الطبقة، ولم تكن هذه الأخيرة مُغلقة بصورة كاملة فكان لقب النبيل يُمنح من قبل الملك كمكافأة لخدماتهم أو بواسطة شراء أراضي أو قلاع.

3-طبقة العامة: الغير أرستقراطية الذين لم يكونوا رجال دين أو نبلاء، وكانت هذه الطبقة تشمل أيضا الطبقة المتوسطة البرجوازيين، الذين بدورهم كانوا طبقة واقعة بين النبلاء والبروليتاريا، هذه الطبقة كانت تكوّن 11%من الشعب الفرنسي واليمين لا يرى بأن مجال الدولة يمتد إلا في مجال الأمن، فهو يؤيّد وجود جهاز شرطة قوي ومحاكم تصدر أحكاما رادعة، كما يؤمن بفكرة السوق، ويؤمن بالمشاريع الخاصة والاقتصاد الحر، وهو يُقسّم إلى أنواع: اليمين المعتدل، اليمين المتطرف، واليمين الديني.

1-1-التيّار اليميني

1-1-1-أصول التسمية

كان أفراد الطبقة المتوسطة في معظمهم متعلّمين، وبدأوا يشعرون بعدم الرضا عن المكانة الدنْيا التي يحتلونها بالقياس إلى طبقة النبلاء، وأصحاب المقام الرفيع في الكنيسة، فكان تذمّرهم وتمرّدهم على هذه الأوضاع من العوامل التي أشعلت فتيل الثورة بالتحالف مع

العامة، أو من يسمونهم بالطبقة الثالثة التي كانت ترزح في أوضاع سيئة في ظل نظام الإقطاع السائد آنذاك.

بعد أن ساءت أحوال الاقتصاديين، جلس النواب الليبراليون الممثّلون لطبقة العامة أو الشعب على يسار الملك "لويس السادس عشر" في اجتماع مُمثل الطبقات الثلاث للشعب الفرنسي عام 1789، وكان النواب الممثّلون لطبقة النبلاء ورجال الدين على يمين الملك في ذلك الإجتماع.

ولكن أبناء هذه الطبقة في هذه المرة طالبوا بأن يكون التصويت في المجلس طبقاً لعدد الأعضاء لا طبقا للطبقة، ثم طالبوا بأن يكون للمجلس السلطة في تنفيذ المشاريع، وقبل ذلك كان المجلس يجتمع ويعرض الملك عليه آراءه، ثم ينصرف أعضاؤه إلى مدنهم قانعين، ولكن هذا المجلس طالب بأن المسائل التي تُعرض عليهم يجب تنفيذها وألّا ينفض المجلس بل يبقى بجانب الملك، أصرّ نواب العامة على تنفيذ مطالبهم التي رفضها الملك، فأضْربوا عن دفع الضرائب، وكلما مرّ الوقت ازداد رجال العامة قوّة بمن ينضمّ إليهم من أشراف ورجال الدين، وكلما زادت قوتهم تشدّدوا في مطالبهم، وأعلنوا أنه إذا رفضت طبقة الأشراف ورجال الدين الانضمام إليهم فسيعلنون أنفسهم نوابا للشعب، ويطلقون على أنفسهم الجمعية الوطنية ولكن الملك لم يوافق، وأصرّ نواب العامة على مطلبهم، فاضطر الملك مرغماً إلى الموافقة، ورأى رجال الجمعية الوطنية أن يضعوا دستوراً للدولة، وتوالت بعد ذلك الأحداث حتى نجح الثوّار في إسقاط سجن الباستيل في 14 جويلية 1789 و بسقوطه زادت قوة الثوّار حتى أصدروا الدستور الجديد.

1-1-2-التوجه الفكري للتيّار اليميني

أما في مجال التوجه الفكري فكان يُحسب على التيارات الأصولية "الدينية" لأنها تيارات محافظة، ولأن اليمين كان يقف في جنب الملك والذي كان بدوره يدعّم من قبل الكنيسة،

ولكن اختلف هذا التوجه حاليا لأن اليمين ليس دوما مع الدين أو ضده، ولأن الظروف هيّ التي تتحكم في هذا التوجه الفكري.

1-1-3-المواقف اليمينية

يختلف معنى اليمينية بين المجتمعات والعصور التاريخية والأنظمة الإيديولوجية السياسية، وفقا لقاموس "أكسفورد الموجز للسياسة"، ففي الديمقراطيات الليبرالية، يُعارض اليمين السياسي الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية، يشمل الأحزاب اليمينية المحافظين والديمقراطيين المسيحيين والليبراليين الكلاسيكيين والقوميين، وفي أقصى اليمين الفاشيين.

يقسّم "روجزايتويل" و"نيل أوسوليفان" اليمين إلى خمسة أنواع: رجعي، و معتدل، رديكالي ،متطرف ويمين جديد. يزعم "تشيب برليت " أن كلا من "أنماط التفكير" هذه ليست إلا "استجابات لليسار" المُتضمن الليبرالية والاشتراكية اللتين نشأتا منذ الثورة الفرنسية عام 1789. يتوجه "اليمين الرجعي" بنظره إلى الماضي وهو أرستقراطي، ومتدين، وشمولي، أما "اليمين المعتدل" المُتمثل في كتابات "إدموند بيرك"، فهو متسامح مع التغيير شريطة أن يكون متدرّجا ومتقبّلا لبعض جوانب الليبرالية، بما في ذلك سيادة القانون والرأسمالية، رغم أنه يرى سياسة عدم التدخل المتطرفة والنزعة الفردية مؤذيتين للمجتمع. غالبا ما يشجّع اليمين المعتدل القومية وسياسات الرعاية الاجتماعية، يشمل اليمين الراديكالي الشعبوية اليمينية وأنواع فرعية أخرى بينما يرى "إيتويل" بأن لليمين المتطرف أربع سمات :-1- معاداة الديمقراطية - 2 - القومية - 3 - العنصرية -4 - الدولة القوّية، يتكون "اليمين الجديد" من المحافظين الليبراليين الذين يؤكّدون على الحكومة الصغيرة، والأسواق الحرة، والمبادرات الفردية، بينما يميّز الكُتّاب الآخرون بين اليمين الوسطي واليمين الأقصى، تُدعّم أحزاب اليمين الوسطي عموما الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية، واقتصاد السوق.

1-2- بروز أحزاب اليمين المتطرف في أوربا

يختلف الدّارسون والمتخصّصون حول تحديد مفهوم لأحزاب اليمين المتطرف، مثلما هو الحال لمختلف المصطلحات التي لا زالت لم تضبط مفاهيمها في العلوم الاجتماعية، فقد يُخلط الباحث بين عديد المصطلحات التي يتم استعمالها بأسماء متباينة للتعبير على مصطلح "أحزاب اليمين المتطرف" مثل "اليمين الراديكالي"، "اليمين الشعبوي"، "أقصى اليمين"، رغم الاختلاف الوارد بينهم من حيث الخصائص والدلالات، وسياق التكوّن التاريخي[1]، ولحل هذا الإشكال، على الباحث ضبط مفهوم إجرائي أكثر وضوحاً وعقلانية لهذا المصطلح. وقبل الشروع في مرحلة تحديد المصطلح يتحتّم الرجوع إلى الجذور التاريخية لنشأة مصطلحي اليمين واليسار، فالتفريق بينهما ظهر من داخل فرنسا، وبالضبط خلال عام 1789، عندما احتدم النزاع في الجمعية التأسيسية حول "الفيتو الملكي" أي حق الملك في النقض على مشاريع القوانين؛ حيث جلس مناصرو الفيتو إلى يمين المنصة كما كان بالنسبة لأصدقاء الملك، بينما اتجه معارضوه إلى اليسار منها،" وقد تمت الإشارة إلى ذلك سابقا"، فاندلعت الثورة الفرنسية التي حدثت عن هذا الخلاف، وجرى العُرف أن تُقسّم الأحزاب السياسية في معظم الدول إلى يمين متطرف، ويمين معتدل، و يسار معتدل، و يسار متطرف، حسب ما تتخذه هذه الأحزاب السياسية الفاعلة من مواقف في أي نظام [2].

من هنا أصبح لمصطلحي اليمين واليسارمفهوما إيديولوجيا، وأضحا مرادفين لمدلولي التقدم والتخلف (التقدميين –المحافظين).

[1]–دلال العكيلي، **مفهوم اليمين واليسار**، شبكة النبأ المعلوماتية، تم التصفح يوم 28فيفري 2023، متوفر على الرابط: https://annabaa.org/arabic/reports/10898

[2] Jean Vavasseur Desperriers, **les Droites en France**, presses universitaires de France, Paris 2006, p.128.

والجدير بالذكر أيضًا أن هذه االعادة في الجلوس لا زالت قائمة في البرلمان الفرنسي إلى حد الساعة[1].

لقد حاول "ماياندرت فينيما" (Mein Dert Fennma) إسقاط مقاربة لقيت شبه إجماع حول المُميّزات المشتركة لأحزاب اليمين المتطرف، فعندما درس مختلف البرامج السياسية لأحزاب اليمين المتطرّف توصّل إلى أنّها تشترك في نظرتها الرّافضة للأجانب عموما و المسلمين خصوصا، وتدعو في أجنداتها لنبذ الأقليات والتشكيك فيهم، والمبالغة في الوطنية والدفاع عن الهوية الوطنية المحددة ثقافيا، ومعارضتها لما يتّبعه اليسارفي سياسته الديمقراطية الاجتماعية ، إذ يرى أن هذه المميزات هي الأرضية الجامعة التي تعتمد عليها كل برامج أحزاب اليمين المتطرف، رغم ذلك تُعد مقاربة "فينميا" ليست دقيقة لأن هذه المميزات قد تلتف حولها كافة أحزاب اليمين باختلاف موقعها سواء كانت محافظة، معتدلة أو متطرّفة.

بينما الدّراسات المتخصّصة تطرح إشكالية التمْييز بين أحزاب اليمين المعتدل وأحزاب اليمين المتطرف، فالمواقف أصبحت متقاربة بشكل كبير بين التيارين؛ حيث أصبح يلاحظ تقارب أحزاب اليمين المتطرف مع خطاب اليمين المعتدل في بعض القضايا، وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب اليمين المعتدل التي أصبحت تتبنى مواقف وأطروحات كانت حكراً فيما مضى على أحزاب اليمين المتطرّف[2].

كما إجتهد "جانس ريدغرين" (Jens Rydgren) وحاول إبراز الإيدلوجية الأساسية التي تجتمع حوْلها معظم أحزاب اليمين المتطرّف؛ حيث يرى بأنها تتفق على ميزة كراهية الأجانب أو ما يسمى بـ "الكزينوفوبيا".

---

[1] دلال العكلي المرجع السابق.

[2] Jean Yves Camus**, L'Extrême Droite et la Droite Radicale**, Le Monde Diplomatique, Mercredi 11 Juin 2014.p. 3.

إضافة إلى مناهضتها للنظام والمؤسسات وبخاصة الفَوْق قومية منها، ورغم الأصول المختلفة لها لأنها تضم أجناس شتى من كل الدول الأوربية ، فقد تمكنت من تبنى مواقف إيديولوجية موحدة بخصوص مسألة الهجرة، الأمر جعلها في لُب عقيدتهم[1]، بينما "جان ييف كامو" (JeamYvs Camus)الباحث المُهتم بشؤون اليمين المتطرف في أوربا يُبين في دراسته إلى ذات الإشكالية؛ حيث يقول : "بأنه على الرغم من مرور أكثر من ثلاثين سنة منذ عودة أحزاب اليمين المتطرف بقوة، و بروزها كطرف فاعل في المشهد السياسي في أوربا إلا أن ذلك لم يساهم في وضع مفاهيم واضحة تتسم بالدّقة والعلْمية لهذه الفئة السياسية، لذلك يدعو الباحثيين والمتخصصين في هذا المجال إلى مضاعفة جهدهم النظري لتجاوز هذا الإشكال المفاهيمي نحو هذه الفئة التي تضم ما يمكن أن نسميه عادة باليمين المتطرف"[2]. أما "بيرو إنيازي" (Piero Ignazi) فقد أقترح ثلاثة خصائص للخروج من هذا الإشكال تُميّز أحزاب اليمين المتطرف عن غيرها من الأحزاب الأخرى.

1–ضرورة تمركزها في منأى عن الثنائية التقليدية (يمين – يسار) التي هيمنت على الساحة السياسية منذ قيام الثورة الفرنسية (1789).

2–أن ترتبط مع بعضها ضمن إيدلوجية فاشية.

3 –معاداتها للأنظمة الدولية الرأسمالية وجميع المؤسسات الدولية ومبادئ الديمقراطية والعوْلمة[3].

[1]Gilles Ivaldi, **l'Europe face aux droites radicales populistes** : positions partisanes et demandes électorales, janvier 2015.p.2.

[2]Jean Yves Camus, op cit.P.5.

[3]رابح زغوني، **الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوربا**، مقاربة سوسيو ثقافية، **المستقبل العربي**، عدد421 (مارس2014)، ص1.

ولتجنب هذا المشكل المفاهيمي في التمييز بين أحزاب اليمين المتطرف، يرى الباحث من المُمكن الفصل بينها حسب الترتيب الزمني، ويقصد به تقسيمها إلى محطات زمنية تعتبر محورية في تطور إيديولوجيتها وتغيّر خطابها، وتميّزت كل مرحلة بخصائص:

- **المرحلة الأولى** -1922 -1945

تعد هذه المرحلة الإنطلاقة الحقيقية لنشأة أحزاب اليمين المتطرف سياسيا في أوربا، فالأزمة الاقتصادية العالمية المسماة بأزمة الكساد لعام 1929، والتي كان من بيْن أهم تأثيراتها على الصعيد السياسي، إعتلاء أحزاب قومية متطرّفة سدّة الحكم في أوربا، حيث اكتسح الحزب الاشتراكي القومي في ألمانيا بزعامة "أدولف هتلر" انتخابات يوليو 1932 والتي أوصلته لسدّة الحكم، و ارتبط مع الحزب الفاشي في إيطاليا بقيادة "موسو ليني" سنة 1939بحلف عرف بميثاق الصلب والذي يربطهما في حالة الحرب، إضافة لإصدار "موسو ليني" لبيانه العرقي ضد اليهود، واجتياح "هتلر" لبولندا مُدشنا اندلاع ح ع 2، التي تمخّض عنها توقيع ألمانيا وثيقة الاستسلام سنة 1945، مُتسبّبة في دمار شامل لأوربا، مما أضفى إلى منع كل أحزاب اليمين المتطرف من أي نشاط وحضراستعمال شعاراتها في كل مجالات الحياة.

وعليه يمكن القول إن أحزاب اليمين المتطرف السائدة في تلك المرحلة هو تميزها بالشفونية ومبالغتها في القومية، اضافة لاتباعها النهج العدائي، وضربها لمبادئ الديمقراطية والحداثة عرض الحائط، واستعمالها أساليب العنف والإكراه لغرض بلوغ أهدافها السياسية.

المرحلة الثانية من (1945 -2001)

ترى الباحثة الأمريكية بيبا نوريس(Pippa Norris) المتخصّصة في السياسات المقارنة إلى أن أحزاب اليمين المتطرف في البلدان الغربية تكاد تكون قد اندثرت بعد الحرب العالمية الثانية، جرّاء الدّمار والخراب الذي لَحِق بأوروبا، لكنها أخذت في الإنبعاث والظهور مع

مطلع السبعينات من القرن العشرين من جديد على الساحة السياسية الأوروبية، ومع بداية الثمانينات ظهرت بقوة وبشكل مُلْفت للانتباه[1].

وفيما يتعلّق بمميزات أحزاب اليمين المتطرف الجديدة عن سابقتها فقد بيّنتها جريدة الإيديولوجيات السياسية البريطانية في عدد أكتوبر 2004، والذي عنْونته: " ضد التيار"، في إيديولوجية اليمين الراديكالي الشعوبي المعاصر ما يلي:

اقتناعها بمبادئ العمل الديمقراطي مُكْرهة، على أساس أنه أصبح واقعا سياسيا حتْميا على مستوى دول العالم، وعليه لا يمكن تبني أي نظام سياسي أخر بديلا عنه، وتعمل على مسايرة قيّمها، ومتطلباتها، وتسعى من خلال برامجها السياسية كسب رأي الناخب الأوربي، ومحاولة إقناعه بحل جميع مشاكل أوربا بعد أن أخفقت محاولات كل التنظيمات السياسية التقليدية التي تداولت على السلطة في حلْحلتها.

تُظهر كذلك تقبّلها لمبدأ المساواة بين مختلف الأجناس والأعراق، شريطة استعداد الأجانب والمهاجرين لاحترام ثقافة وقيّم المجتمع الأصلي والاندماج في بوتقته، كمبادرة لمحو الماضي العنصري الذي ميّزها عبر التاريخ[2].

تغيير استراتيجيتها من مناهضة السّامية إلى مناهضة الإسلام "الإسلاموفوبيا". وهذا ما هو متداول في سردياتها بإستراتيجية "تغيير الضّحية " على أساس أن الجالية الإسلامية أصبحت حاليا أضعف الحلقات في المجتمعات الأوربية، عكس اليهود، الذين أسسوا كيان يَلُمّ شتاتهم وشكلوا لوبيات ضاغطة فاعلة ومؤثّرة في كبريات البلدان الأوربية وخاصة فرنسا.

[1] علاء بيومي، **اسلاموفوبيا، أحزاب اليمين الراديكالي الأوروبية الجديدة، جريدة الحياة**، عدد19، نوفمبر 2006، ص1.
[2] علاء بيومي، مرجع سابق، ص3.

المرحلة الثالثة من (2001 -2022)

في هذه المرحلة يرى بيرو إنيازي(Piero Ignazi)، أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والهجمات الإرهابية التي تلتها ضد العواصم الأوربية، جسّدت الثورة بالنسبة لأحزاب اليمين المتطرف؛ حيث دعّمت هذه الأحداث مصداقية خطابها وتصوّراتها لدى الرأي العام الأوربي وبخاصة فيما يتعلق بمواضيع الأمن والهجرة.[1]

وتُرجع معظم الدّراسات التي درست ظاهرة اليمين المتطرف إلى احتمالية الرّبط بين هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والرجوع القوّي لتنظيمات اليمين المتطرف سياسيا واجتماعيا، كما تَعدُه الحدث الأبرز في انبعاث لهجة التطرف وانتشارها داخل الأوساط الأوربية، موازاة بالتزايد الكبير لظاهرة "الاسلاموفوبيا " في الدول الأوربية بعد تلك الهجمات[2].

وخلال هذه الفترة شهدت أوربا وموازاة مع ذلك بروز يمين جديد للواجهة السياسية اصطلح على تسميته بـ"اليمين الشعوبي"؛ حيث غيّر المعادلة السياسية التقليدية التي ميّزت المشهد السياسي الدولي طوال عدة عقود، وذلك بصعود شخصيات لسدّة الحكم، رغم أنها لا تنتمي للأحزاب السياسية التقليدية، كما هو الشأن بالنسبة لوصول "دونالد ترام" وكبير مستشاريه للشؤون الإستراتيجية "ستيف بانون" (Stephen Banon) في الولايات المتحدة و "دومنيك كومنز " (Dominic Cummings) في بريطانيا[3].

ويعلّل "عزْمي بشارة" تزايد ظاهرة الشعبوية اليمينية في أوربا والعالم في دراسته المُعَنْونة بـ "الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية"، بالتباعد الحاصل بين الأحزاب ذات الطابع التقليدي والمواطنين في أوربا، إضافة إلى تزايد التأثيرات الشخصية في السياسة، وهو ما يُعلّل فوْز بعض الساسة لا انتماء لهم حزبي أومؤسساتي في بعض المواعيد الانتخابية.

[1]Piero Ignazi, **Les Partis d'Extrême Droite en Europe de L'Ouest**, Les Cahiers de Cevipof, Avril 2011, n=°53, p.60.
[2]Ibid. p.70.
[3]عزمي بشارة، **الشعبوية والأزمة الدائمة للديموقراطية، مجلة سياسات عربية**، عدد40، 2019، ص 10.

شكّل فوّز مرشح حركة "إلى الأمام إيمانويل ماكرون" في الانتخابات الرئاسية لسنة 2017 مفاجأة في التاريخ السياسي لفرنسا؛ حيث فاز مرشح لا انتماء حزبي له بمنصب رئاسة الجمهورية.

ومجمل القول في هذا الشأن نستخلص ما يلي:

أن أحزاب اليمين المتطرّف التي ظهرت في فترة (1920 –1945) هي التي تمثّل أحزاب اليمين المتطرّف من حيث المدلول اللغوي بسبب ارتباطها بالفاشية، ومناهضتها للديمقراطية الليبرالية، كما أجازت العنف والتدخل القسري من أجل تحقيق استراتيجيتهاالسياسية.

وفيما يتعلق بأحزاب اليمين المتطرف التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية (1945 – 2001)، فهي لا تحمل صفة التطرّف بالمعنى الدلالي للمصطلح لأن كلمة متطرف باللغة العربية: هي ترجمة غير صحيحة لكلمة الأقصى(L'Extréme)التي اعتادت اللغات الأجنبية إطلاقها على هذه الأحزاب ، أي أن هذه الأحزاب تتموقع في مواقفها من المكان الأقصى، أو جهة يمين الوسط، ولها نظرة راديكالية تجاه بعض القضايا كالمهاجرين واللاجئين مثلا، وعليه يمكن أن نعبّر عنها بمصطلح اليمين الراديكالي كذلك للدلالة عليها، إضافة إلى الاختلاف الكبير بينها وبين أحزاب اليمين المتطرّف التي نشطت لغاية نهاية الحرب العالمية الثانية، فهذه الأخيرة لا تلجأ إلى العنف لتحقيق أهدافها بل تحتكم للقانون وتقبل المسار الديمقراطي في نهجها السياسي، أما بخصوص فترة (2001 – 2018) فقد حققت فيها أحزاب اليمين الراديكالي "أقصى اليمين" انجازات سياسية هامة على الصعيد الأوربي و الدولي، وبموازاته ظهرت كذلك تنظيمات "اليمين الشعوبي"كتوجه مركزي في المعادلة السياسية ؛ حيث اقتحمت هذه الأخيرة الساحة السياسية بقوة، و أحرزت انتصارات كبيرة في عدة بلدان أوربية، وذلك بسبب تطويرها لخطابها السياسي الشعوبي، تمكنت عن

طريقه من استقطاب المؤيّدين والتأثير في ميولهم و النجاح في إقناعهم، بحل مختلف مشاكلهم التي تتخبّط فيها دوّلهم، والتي أخفقت الأحزاب السياسية التقليدية في حلْحلتها.

1-2-1-أسباب صعود اليمين المتطرف في أوربا

هناك إجماع من قبل جُلْ الدراسات التي تعرّضت لظاهرة إستفاقة اليمين المتطرف في أوربا إلى إرجاعها لمرحلة "النيوليبرالية"، وذلك لتفسير حركة التوجّه نحو الأفكار المتطرّفة المناهضة للعولمة والأجانب ومبادئ الديمقراطية، حاول العديد من الباحثين تفسير ظاهرة تصاعد اليمين المتطرف في أوربا وأمريكا، فيُوعزها البعض للدافع الاقتصادي رابطين العلاقة بين الأزمة الاقتصادية الثانية التي مسّت العالم بداية من سنة 2008 وتصاعد التيارات اليمينية المتطرّفة وسيْطرتها على الساحة السياسية بقوة في أوربا.

بينما ركّز آخرون على المعطيات الحضارية الثقافية، وإعطاءها قدراً كبيراً من الاهتمام، وذلك لتفسير الظاهرة بطريقة عقلانية مُقْنعة أدت إلى الالتفاف الكبير الحاصل وراء أجندات الأحزاب اليمينية المتطرّفة في أوربا، ولذلك اعتبروا أن العديد من النّزاعات التي وقعت بعد الحرب الباردة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال هذا المُعطى.

واتضح هذا البُعد جليًّا مع مطلع القرن الواحد والعشرون وخاصة بعد احتدام النّقاش حول الأبعاد الثقافية والحضارية على المستويات السياسية، وكثرة الحوار حول إشكالية الآخر في المجتمع الغربي، وعلى وجه التحديد بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما عقبها من هجمات إرهابية ضد عديد العواصم الأوربية. كل هذه التطورات الحاصلة دفعت بالعديد من الدول إلى مراجعة نظرتها لقضية هويّتها الثقافية الحضارية، وعلاقتها بجالياتها وأقليّاتها.[1]

[1] جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2015، ص303.

ومهما اختلفت العوامل التي أدت إلى تنامي ظاهرة أحزاب اليمين المتطرف في أوربا فإننا نرى ضرورة ربْطها بالتطورات الداخلية الحاصلة في مختلف البلدان المنخرطة داخل الاتحاد الأوربي، وأخرى ذات علاقة بمعطيات دولية أصبحت القارة الأوربية جزءاً يتفاعل معه.

1-2-2-اليمين في فرنسا

-نشأة اليمين المتطرف في فرنسا

لم يسبق لفرنسا أن اعتمدت نظام التعدد الحزبي السياسي والذي ساد في أوربا منذ القرن السابع عشر، وترجع جذورها التاريخية إلى النظام البرلماني الذي عرفته بريطانيا.

أما نشأنها في فرنسا فقد تأخّر ذلك إلى غاية سنة 1901؛ حيث تكفّلت بمهمة تأطير الساحة السياسية قبل ذلك مجموعة من المؤسسات السياسية مُمثّلة في: النوادي، الجمعيات، الاتحادات. وكان في مقدّمتها نادي اليعاقبة (Club des Jocobins) والذي يعدّ بمثابة اللبنة الأولى لبداية تشكل الأحزاب السياسية في فرنسا.

وبنشأة الأحزاب السياسية في فرنسا، وشروعها في تنظيم الحياة السياسية برزت على الساحة عديد الأحزاب والتنظيمات السياسية، والتي اختلفت من حيث الحجْم والقوّة ودرجة التأثير في االمشهد السياسي العام[1].

ورغم ثراء وتعدد وتنوع الساحة السياسية في فرنسا، إلّا أن ملامح المشهد السياسي اتضحت بجلاء منذ عقود، وذلك بالتناوب على السلطة بين تيّارين بارزين، أحدهما يمثّل اليمين الفرنسي ويُوصف بالليبرالية المحافظة. والأخر يمثّل اليسار ويُنعت بالليبرالية

[1] الجيلالي بشلاغم، مرجع سابق، ص 130.

الاجتماعية. وفي فترة العقود الثلاثة الأخيرة طفتْ على السطح السياسي أحزاب جديدة تزعّمت ساحة المشهد السياسي الفرنسي وعلى رأسها أحزاب اليمين المتطرّف[1].

وبخصوص تشكل أحزاب اليمين المتطرف في فرنسا وبداياتها الأولى يجد الباحثون صعوبة في ضبط تشكّلها وتبلْورها، نظراً للتغيرات والانقسامات التي عرفتها مكونات هذا التنظيم مما أدى إلى صعوبة ضبط خلفيتهاالايديولوجية والسياسية، إلا أن بعض الدراسات التي تناولت ظاهرة اليمين المتطرف في فرنسا تلمّح إلى أن أولى بدايات نشأته تقترن بالسنوات الأولى التي تلت الثورة الفرنسية سنة1789، وما أفْرزته هذه الأخيرة من تصوّرات جديدة للعصر الحديث، كان لها بالغ الأثر في الأنظمة السياسية والاقتصادية، وساهمت في حدوث تغييرات سياسية واجتماعية بارزة في المسار السياسي والثقافي الفرنسي والأوربي بصفة عامة، تجسّدت في القضاء على الملكية المطلقة، وإمتيازات الطبقة الإقطاعية الأرستقراطية، وسطوة رجال الكنيسة.

وفي خضم هذه الأحداث، ظهريمين فرنسي متطرّف معادي للنظام الجمهوري، ورافض لكل أسس الديمقراطية و"التنوير" حسب مفهوم القرن الثامن عشر لهذا المصطلح ويستوحي قيّمه من عقيدة "الله والملك"(Dieu et le Roi)[2].

وفيما يتعلق بأنواع اليمين الفرنسي، فنجد المؤرخ "رونييه ريمون" (René Rémond) في كتابه المُعنْون بـ اليمين في فرنسا مند عام 1815 يُميز بين ثلاثة أنواع رئيسية من اليمين الفرنسي:

[1]سلوى بن جديد، **فرنسا وتنامي تيار الرفض للاتحاد الاوربي، مجلة السياسة الدولية**، عدد208، أفريل 2016، ص 88.
[2]Claude Latta, **Histoire de L'Extrême Droite en France**, Centre Social de Montbrison, Mars 1998. P3.

1-**اليمين الرجعي:** وهو معارض للثورة الفرنسية وله علاقة بالمسيحية الكاثوليكية، وبالأسر الأرستقراطية، ويعّبر عن هذا التيار حالياً أحزاب اليمين المتطرف، ويمثلهم حزب الجبهة الوطنية (التجمع الوطني).

2 -**اليمين المحافظ الليبرالي:** والذي يُعتبر أكثر تفهماً وانفتاحا وأقل صِلة بالتطرّف المسيحي، ويعرف في أجندات اليمين، بيمين الوسط.

3 -**اليمين القومي:** خلفيته الإديولوحية ومرجعيته الفكرية هي البونابارتية(Bonapartisme)، ولقد تمكّن من جَمْع مختلف التيارات تحت شعار القومية، وجسّد هذا التيار كل من شارل ديغول، وجاك شيراك.

ويعتبر الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي "ريمون أرون" (Raymond Aron) أن اليمين المتطرف الفرنسي يعتمد على ثلاثة أسس رئيسية هي: معارضة الثورة الفرنسية. ومعاداة النظام البرلماني، والإشادة بالقومية التي امتلكهامن الحقبة البونابارتية [1].

1-3-مراحل تطور اليمين المتطرف في فرنسا

لقد ارتبط التطوّر التاريخي لليمين المتطرّف الفرنسي بثلاث مراحل أساسية، بداية من فترة ما بعد الثورة الفرنسية، والذي عبّر فيها هذا التيار عن رفضه للتحوّلات السياسية والاجتماعية التي أفرزتها الثورة الفرنسية، حيث شهدت فرنسا تحوّلات اجتماعية وسياسية في نهاية القرن التاسع عشر، تمثّلت فيما اصطلح عليه بمسألة "درايفوس" "Dreyfust" والتي أفضت إلى جدل فكري وفلسفي بخصوص المواطنة والوطن، ومبادئ الجمهورية والتي أدت إلى حوادث الثامن من ماي 1968 المُمهّدة لسقوط حكم اليمين في فرنسا[2].

[1] بلال التليدي، **اليمين المتطرف في فرنسا**، **مجلة أواصر**، العدد الأول، صيف 2017، ص1.
[2] جيلالي بشلاغم، مرجع سابق، ص 154.

تُعتبر قضية استقلال الجزائر الحدث المفصلي الذي أحدث القطيعة بين أحزاب اليمين الفرنسي، والذي أدّى لاحقا إلى تبلْور أحزاب أقصى اليمين، وفي طليعتها حزب "الجبهة الوطنية الفرنسي"، والذي يُعدّ من أبرز الأحزاب السياسية التي تتربّع على الساحة السياسية مؤخراً في فرنسا.

شكّل استقلال الجزائر منعرجًا حاسمًا في المسار التاريخي لليمين المتطرّف الفرنسي. فقد نتج عنها بروز يمين متطرّف جديد في هيئة منظّمة الجيش السري، تكفلت بمهام تشكيله الحركة البوجادية سنة 1961، وكان يرمي وقتئذ للدفاع عن فكرة "الجزائر الفرنسية"، وإبقاء التواجد الفرنسي في الجزائر، لكن دخولهم في صراع مع ديغول حول قضية استقلال الجزائر واتهامه بالخيّانة، واخفاقهم في اغتياله، مما تسبب في تصدع المنظمة وتحييد جلّ أفرادها[1].

وفي نهاية الستينات (1968). طفا على السطح السياسي الفرنسي اتجاه جديد عُرف في أبجديات اليمين؛ باليمين الأوروبي الجديد، واقترن اسمه بالمفكر" ألان دي بنوا" " Alain) (De Benoit" الذي يُعد المقنّن الرئيسي لهذا التيّار، وقد تمكن هذا التوجّه الذي يقوده كل من "فرانسوا ديبار"، و"ألان روبير" من جَمْع شمل مُختلف تنظيمات اليمين المتطرف في فرنسا.

ونتيجة للتأزّم والاختلاف داخل هذا التيار، تعالت الأصوات المنادية بضرورة الإسراع في تشكيل جبهة تحل محل هذا التنظيم، أفرز ذلك تأسيس "الجبهة الوطنية" في مطلع السبعينات بواسطة "فرانسوا دوبرات"(Francois Duprat) وعُين "جون ماري لوبان" رئيساً نظير نشاطه الكبير في النضال السياسي[2].

1-3-1-نشأة حزب الجبهة الوطنية الفرنسي

[1] مجموعة من المؤلفين، **التيار اليميني في الغرب، الصعود والتأثير**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ط1، 2017، ص 18.

[2] سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص 90.

تشكّلت الجبهة الوطنية كتنظيم سياسي في أوائل السبعينات وتحديدا يوم 5 أكتوبر 1972، وحمل إسم "الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية" (Le Front National Pour l'Unité Française) وبخصوص المؤسسين له، فتُجمع معظم السّرديات التي كتبت عن هذا الحزب، بأن "فرانسوا دوبرات"(Francois Duprat)و "فرانسوا بريغيو" (Francois Brigneau) المنتميان لمنظمة النظام الجديد"Order Nouveau"هما من سارعوا بتأسيسه[1].

وقدّم الحزب أوراق إعتماده رسْمياً لدى محافظة باريس، بتاريخ 27 أكتوبر 1972، من طرف "بيير بوسكيه" (Pierre Bousquet)،"وجون ماري لوبان" (Jean-Marie Le Pen)وتم تعيين هذا الأخير رئيسا للحزب بصفة رسمية بواسطة تزْكية جماعية حُظِيَ بها من قبل أعضاء منظمة النظام الجديد (Order Nouveau")[2]. وقد إلْتفّ حول الحزب في بداية تأسيسه عدة تشكيلات ذات توجّهات مناهضة للنظام السياسي الفرنسي، كفلول المناصرين ل "الجزائر فرنسية"، وقدماء الفرنسيين الذين حاربوا في الجزائر، ومتطرّفي الكاثوليك، ومُعادي السّامية، والمقاومون الوطنيون وأنصار ديغول[3].

وعلى الصعيد السياسي بقي نشاط الحزب على هامش الأحداث لمدة عقد من الزمن تقريبا، وكاد الحزب أن يتلاشى خلالها، لولا الجهود التي بذلها المُخطط والمُقنن للحزب "فرانسوا دوبرا" (Francois Duprat)[4].

1-3-2-الخلفية الإيديولوجية والفلسفية لليمين الفرنسي

[1]Pascal Delwit, **Le Front National : Mutations de l'Extrême Droite Française**, Université de Bruxelles, Janvier 2012, P12.
[2]jean-Francois Sirinelli, **Vie Politique Française au XXe siècle**, presses Universitaire de France, 1995, P574.
[3]Alain Bergouginoux, **Le Front National de Marine Le Pen, Apparences et Réalités Revue Socialiste**, 2012, P.6.
[4]Jean François Sirinelli, **Vie Politique Française Au XXe Siècle**, op, cit, P.29.

إن البحث في الخلفية الفكرية والفلسفية لأي تنظيم سياسى يُعدّ ضرورة مُلحّة من متطلبات الفهم الجيد لاستيعاب كل سلوكيات هذه التنظيمات، لكنها في نفس الوقت تُعتبر من أصعب المسائل وأكثرها تعقيدا، وهي قضية تحتاج إلى نقاش عميق وجاد حْولها[1].

لذلك يتطلب الاستعاب الجيّد "لليمين الفرنسي" البحث في مرجعيته النظرية وخلفيته الفكرية التى يعتمد عليها، أي أن نشاط الحزب في مجاله السياسي هو محصّلة لإيديولوجيته الاستراتيجية.

وعليه فالمرجعية الفلسفية والنظرية للحزب، لا يمكن فهمها من دون ربطها بالتحولات السياسية والاجتماعية الكبرى التي أفرزتها الثورة الفرنسية، سواء في فرنسا أو في أوربا عموما؛ حيث أحدثت هذه الأخيرة تغييرات سياسية واجتماعية عميقة بإسقاط الملكية المطلقة، وممتلكات الإقطاع للطبقة الارستقراطية، ونفوذ الكنيسة الكاثوليكية، وتثبيت النظام الديمقراطي ومكتسبات الشعب ومواطنته وظهرت خلالها نظرية العقد الاجتماعي لـ "جان جاك روسو" الذي يُوصف بِمُقنن الثورة الفرنسية ومفكّرها.

لذلك ارتبط اليمين المتطرّف بنظريات فلسفية ساهمت في رسم هويته وإيديولوجيته، وقد ارتكز الحزب على أساسيات فلسفية وجّهت نظرته للعالم الخارجي والعلاقات الدولية تمثلت فيما يلي:

-**نظرة هوبزية للآخرين:** كانت نظرة اليمين المتطرف للعالم الخارجي كمسرح للصراع بين دوله، وأن النظام الدولي يُميّزه اللانظام الدائم، وترجع خلفية ذلك إلى نظرية الفيلسوف الانجليزي "توماس هوبز" –(Thomas Hobbes) والتي عرضها في مؤلفه " التنين"؛ حيث

[1] عبد الله جناحي، **الايديولوجيا والهوية في التنظيمات السياسية، مجلة الديمقراطي**، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، البحرين، العدد 4، ص1.

شرح فيها فكرة أن الانسان مؤذي بطبعه وميّال إلى الأذى لذلك فهو يميل نحو الصراع مع أقرانه[1].

-ثنائية الصديق والعدو في أجندات اليمين الفرنسي: تعتمد مرجعيات اليمين الفرنسي في إبراز العدو الأجنبي على تفسير المفكر القانوني الألماني "كارل سميث" (Carl Schmitt)؛ حيث أثّر كتابه "المفهوم السياسي" على كل التوّجهات السياسية المعادية لليبرالية وخصوصاًاليمينية المتطرّفة.

وبهذاالصدد يرى هذا الأخير:" إن عالماً لا يُميّز بين الصديق والعدو هو بالتالي عالم بلا سياسة، والمجتمع لكي يكون مجتمعاً حيوياً بحق، يحتاج الى أعداء، إذ كيف يمكن لدولة ما أو كيان سياسي " البقاء على قيد الحياة إذا كانت غير راغبة في شن الحرب في أسوأ الحالات، أو لا تعرف من هم أعداؤها"[2].

- الرؤية الدفاعية تبريراً للحرب(Une Apologie de La Guerre)

إن الوجود في فكر اليمين الفرنسي، هو أساساً عبارة عن صراع وقتال وانتصار، كما تعتبر أن الصراع الوجودي لا بد منه لأنه يحقق لنا الفضيلة، وبفضله يتحقق لنا الخير وما هو أحسن، وأن النِّزال في الأخير يميل للأقوى والأفضل، حتى صارت مصطلحات النضال والصراع والحرب من المفاهيم المميّزة لهاذاالتيار[3].

-النظرة العرقية للشعوب

يرى "جون ماري لوبان"، أن نظافة العرق وسلامته من العيوب كالإسمنت الذي يضمن تماسك الأمة وترابطها، وبدون نقاء العرق يصعب تجاوز الحروب الأهلية في أي أمة.

[1] حسن أوس، **الإنسان والدولة في فلسفة توماس هوبز**، جريدة القدس العربي، عدد 9، نوفمبر 2020.

[2]Magali Balent, **La" vision du monde" du Front National** : Quel Devenir Après le Départ de Jean Marie Le Pen ?, p.3.

[3]Alain Bihr, **L'Actualité d'un Archaïsme**, La pensée d'Extrême Droite et la crise de la modernité, Nouvelle Edition Augmentée, p.4.

وعلى هذا الأساس يُرجع "برنار لوچان"(Bernard Lugan)، وهو من أصل إفريقي وأحد أعضاء المجلس العلمي لحزب الجبهة الوطنية في فترة الثمانينيات، أسباب كثرة الصراعات في إفريقيا إلى التعدّد العرقي، مما جعل القارة تتخبط دوماً في الاضطرابات والحروب، ولِكبْح ذلك يجب مراجعة التوزيع العرقي للأشخاص؛ لأنه هو الحل الوحيد لإيجاد دول تتقبّل العيش على أساس عرقي، ولذلك يرى بعض الباحثين أن أفكار فيلسوف الظواهر والانطولوجيا الوجودية الألماني "مارتن هايدغر" (Martin Heidegger) تُعتبر من أهم المصادر التي تأثّر بها هذا التيّار؛ حيث استثمرت أفكاره في إعطاء الشرْعية للتوجه الشُعوبي والعنصري الثقافي لليمين المتطرّف المعاصر.

وقد أكّد ذلك التوّجه الأكاديمي "جوليان غويفارت" المتمرّس في دراسة اليمين الجديد والأيديولوجيات القومية وفلسفتها، بأن جل المعتقدات المستعملة من قبل التنظيمات اليمينية المتطرفة الأوروبية، هي في أساسها مستنبطة من أفكار الفيلسوف الألماني مارتن هايدغر[1].

-الموقف المناهض للهجرة والمهاجرين

يُستعمل مصطلح مهاجر في أجندات اليمين المتطرّف الفرنسي للدلالة على الأفراد ذوي الأصول المغاربية، "مهاجرو المغرب العربي "، أو الإفريقية وخاصة مناطق جنوب الصحراء أو الأفراد الذين يعتنقون الإسلام. ويستثنى من ذلك المهاجرون الذين وفدوا إليها من كل بقاع العالم وعلى وجه التحديد في فترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

أما بخصوص اليمين المتطرّف الفرنسي فنجد قضية الهجرة والمهاجرين تتصدر جدول إهتماماته في خطاباته السياسية، الأمر الذي دفع بأحد الباحثين واصفا هوْس الحزب بهذه القضية "الهجرة والمهاجرين": بأن الحزب مصاب بما يعرف طبياً باضطراب "الوسواس

[1] عبد الله عمران، **ترسانة أفكار التفوّق العرقي** ... هل ينبغي اعتبار "ما رتن هايدغر" فيلسوفا مركزيا لليمين المتطرف؟ موقع شبكة الجزيرة الاعلامية 24 جويلية 2020، تم التصفح في 26 فيفري 2023 متاح على الرابط:Http://www.Aljazeera.Net/News.

القهرى"[1] ؛ حيث تدعو رئيسة الحزب "مارين لوبان" دائما إلى حتمية تغيير السياسة المنتهجة للدولة الفرنسية في مجال الهجرة تغييراً راديكاليا؛ وذلك لدوافع ترتبط بالهوية، الاقتصاد، المجتمع والثقافة؛ حيث تقول: "فمن غير المعقول أن تحمل فرنسا الصدارة في عدد المهاجرين الوافدين إليها، من بين كل دول الاتحاد الأوربي، لذا يجب أن يتوقف هذا "العبث" ليس لمصلحة الشعب الفرنسي، بل أيضا لمصلحة المهاجرين أنفسهم لأننا لا نملك سوى البؤس كي نقدّمه لهم"[2].

-الموقف المعادي للاسلام وأتباعه

منذ نشأة حزب الجبهة الوطنية الفرنسي انخرط في صفوفه فئات من الكاثوليك، كما كانت له جذور وثيقة بالمذهب المسيحي الكاثوليكي ، ومما أهّل" جون ماري لوبان" لتصدر قيادة الحزب، هو عدم تديّنه، وابتعاده عن الكنيسة، ولم تظهر عليه علامات التديّن، ولم يكن يزور أماكن العبادة، وعدم ممارسته للطقوس الكاثوليكية، لذلك إختاره الرجال المؤسّسون للحزب بأن يكون القائد المناسب لواجهة الحزب، وذلك حتى يبعدوا الشبهات عن أي ارتباط وثيق للحزب بالكنيسة الكاثوليكية ، ولذلك كانت ارتباطات الحزب القوية بالكنيسة المسيحية من الأسباب التي جعلته يتخذ موقفاً معادياً للإسلام ومعتنقيه، ويعتبره عقيدة ثابتة في الحزب[3].

-تمجيد الاستعمار الفرنسي

[1] Carvalho Joao, Impact of Extreme Right Parties on Immigration policy Comparing Britain, France and Italy, United Kingdom: Routlege, 2014, pp 16.17.

[2] Le Front National et l'immigration, article Publié le 7 Aout 2020 (Modifié le 9 Décembre 2020) sur Le site: Histoire Coloniale et Postcoloniale, consulté le 13 Mars 2020, disponible Sur Le Lien:Https://Histoirecoloniale.Not: Présentation Du-Site 519.

[3] طيبي غماري، **الإسلاموفوبيا: مصطلح زائف لظاهرة حقيقية**، الد وحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2017، ص28.

استوحى اليمين المتطرّف الفرنسي نظرته الاستعمارية الفرنسية من التوجّه السياسي والاجتماعي لمناضليه، فكان من بينهم المحاربين القدماء، وكل أولئك الذين يشعرون بخيانة دولتهم الفرنسية لهم، وللأمجاد الاستعمارية الفرنسية، ويضم في صفوفه قدماء المستوطنين الذين استقروا في الجزائر طوال فترة استعمارها الذي دام 132 عاما، ومعظمهم من ناشطي منظمة الجيش السري وجبهة الجزائرالفرنسية المتطرّفة.

وبالرجوع إلى قضية استقلال الجزائر، فقد أسّس اليمين المتطرّف الفرنسي منظمة الجيش السري (O .A.S)التي أسّستها الحركة البوجادية سنة 1961، بهدف صيانة التواجد الفرنسي في الجزائر، وعارضوا ديغول حول قضية استقلال الجزائر، ووجّهوا له تهمة الخيّانة ووصل بهم الحقد عليه لدرجة محاولة اغتياله[1].

على هذا الأساس تتضح أسباب ودوافع تمجيد اليمين المتطرّف الفرنسي عموما، وحزب الجبهة الوطنية خاصة "للنزعة الاستعمارية" التي مارستها فرنسا منذ القرن الثامن عشر، فاليمين المتطرّف الفرنسي مؤمن بالأفكار الكولونيالية، وينظر للظاهرة الاستعمارية أوالتاريخ الامستعماري" نظرة إيجابية، ويعتبر الاستعمار عملية" تبادل ثقافي " لأن فرنسا سعت لتتقاسم ثقافتها مع الشعوب الإفريقية والآسيوية والأمريكية، وعليه لا يمكن اتهام فرنسا بتهمة الاستعمار".

2-ديغول والثورة الجزائرية

منذ اندلاع الثورة الجزائرية وتطوراتها تسبّبت في إقحام فرنسا في مشكلات وأزمات سياسية واقتصادية خطيرة، مما أدى إلى تفاقم الوضع الفرنسي بسبب الخسائر الفادحة التي مُنيت بها الجيوش الفرنسية نتيجة تطور الثورة المتواصل، وعجز فرنسا عن كبْحها، مما أدى إلى خلْق أزمات هدّدت بالانهيار السياسي، وأمام هذا الوضع لم يبق أمام فرنسا إلّا

[1]Jean Vavasseur, **Les Droites en France**, op cit, p.128.

الاستنجاد بديغول؛ حيث رأت فيه المُنقذ الذي يُخْرجها من هذه الأزمات ويحافظ على ما بقي من كرامة فرنسا في حرْبها ضد الجزائر.

2-1- حياة شارل ديغول

2-1-1-مسيرة حياته

وُلد شارل "أنْدي جوزيف ماري ديغول" يوم 22 نوفمبر 1890بمدينة ليل، أبوه أستاذ ثانوية دينية*، كانت عائلته محافظة، هو الطفل الثالث من ضمن إخوته الخمسة. وبما أن والده أستاذاً في التعليم الديني الكاثوليكي فقد ساهم في تربيته وتعليمه لدى "الإخوة جوزيف"[1].

وعلّمه العديد من المبادئ التي كان يتبناها مثل: الشرف والتواضع وحب الوطن والشجاعة، وحكى له معاناة هزيمة فرنسا في حربها مع بروسيا، وسيطرتها على باريس، ومشاركته في الدفاع عنها وخلالها أصيب بجروح [2]. وفي سنة 1908 التحق للعمل بالجيش وانضم لمدرسة "سان سير" واحتل الرتبة الثالثة في دُفْعته وتم تعيينه في الكتيبة 33 المشاة تحت قيادة العقيد "بيتان"[3]، وتخرّج فيها سنة 1911[4].

---

[1] عفرون محرز، **مذكرات من وراء القبور (وقائع مأساة مبيتة)**، ج 1، تر: الحاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2008، ص465.

*والده: هنري ديغول مدرّس في مادة التاريخ أنظر: رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول "سنوات الحسم والخلاص"**، منشورات بونه عناية الجزائر 2012، ص 152.

[2] عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 – 1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص128.

[3] رمضان بورغدةا، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول(سنوات الحسم والخلاص)**، منشورات بونه، عنابه، الجزائر، 2012، ص 128.

[4] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص 128.

وقع أسيراً في قبضة القوات الألمانية ولم يُطلق سراحه إلابعد ح ع 1[1]، وقام بخمس محاولات للهروب من السجون الألمانية آخرها يوم 10 جوان 1918، لكنّه أخفق، وعوقب بالسجن في زنزانة انفرادية، ولم يُفك سراحه إلا بعد عقد الصلح مع ألمانيا بتاريخ 11 نوفمبر 1918[2]. وعقد قرانه مع "أيفور فندر" " 1900 – 1979" سنة 1920، ورُزق منها بثلاث(3) أطفال فيليب ولد سنة 1921، إليزبيت ولدت سنة 1923 آن " منغولي" 1928 – 1948[3]، اشتغل مدرساً مساعداً في مدرسة "سان سير" سنة 1921، و تخرّج منها عام 1924، تابع مساره العسكري تحت إشراف الماريشال "بيتان"–نائب رئيس المجلس الحربي الأعلى– الذي ساعده، وأدْرجه بديوانه سنة 1925 إلى 1927.

يُعد "شارل ديغول" من المقّنين العسكريين المحبين للفنون العسكرية وهندسة الاستراتيجيات؛ حيث أنجز عديدالكتب في هذا الميدان من بينها "الشّقاق في صفوف العدو1924" " حدْ السيف1932." من أجل جيش محترف1934 "[4]، ومذكّرات ألّفَ قسْما منها قبل عودته للسلطة (Mémoire de guerre) والباقي عقب استقالته في 29أفريل 1969(Mémoires d' espoir) بينما كتابه:" فرنسا وجيشها" سنة 1938 فقد أغْضب الماريشال "بيتان" ورغم مشاركته في تأليفه إلّا أن ديغول قام بنشره باسمه[5].

تم توجيهه إلى لبنان في أكتوبر 1929، ومكث بها إلى سنة 1931 قائداً للمكتب الثاني والثالث* لأركان الحرب، وهناك ألّفَ كتاباً حول تواجده في منطقة الشرق الأوسط،

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج 2، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1985، ص 742.

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص، 153.

[3] Mohamed Tiab, **La chronologie Algérienne 1830-1962**, Tome1, Boufarik, Algérie, 1999, p.314.

[4] عفرون محرز، **مذكرات من وراء القبور**، مرجع سابق، ص465.

* قامت السلطات الفرنسية إنشاء مكاتب متخصصة ألحقتها بقيادة أركان مختلفة القوات الفرنسية هي المكتب الثاني، وكُلف بالاستعلامات حول العدو، المكتب الثالث: خصص للعمليات والخطط.

** الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع الوطني: وهو هيئة حكومية دائمة كانت تابعة لرئاسة الحكومة. انظر عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص 129.

[5] صالح بلحاج، تاريخ **الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص25.

وعند رجوعه إلى فرنسا تم تعيينه في السكرتارية العامة الدفاع الوطني**؛ حيث أوكلت له مهمة جدّ حساسة، وهي قضية" تنظيم الأمة أيام الحرب"، فنُصِّب بذلك في مكان تقاطع الحكومة والجهاز العسكري، فأمدّهم بتجارب حول أساليب الدفاع الوطني من الناحية السياسية والعسكرية والتقنية والإدارية[1].

وفي شهر ماي 1940 عُيّن في رتبة عميد أثناء الاجتياح الألماني، وكان يقود الفرقة الرابعة المدرّعة التي حقّقت بعض الإنجازات القليلة التي لم تُؤثر على سير الأحداث.

عقب احتلال المانيا لفرنسا عيّنه الوزير الأول " بول رينو" كنائب كاتب الدولة للدفاع الوطني وأوفده في مهمّة إلى لندن التي رَجَع منها باقتراح من طرف "ونستن تشرشل"مفاده إبرام اتحاد سياسي بين فرنسا وبريطانيا العظمى ولكن الحكومة رفضت هذا العرض[2].

أدرك الجنرال ديغول صعوبة الوضعية وأنّ فرنسا خسرت بداية الحرب، وحسب رأيه كان يتحتّم على فرنسا مواصلة المقاومة رغم التحديات في إفريقيا، إلا أنّ أنصارالاستسلام رجّحت كفّتهم، وفي مقدمتهم قائد الأركان "وايغون"، ونائب رئيس مجلس الوزراء الماريشال "بيتان"، مما دفع رئيس الحكومة "بول رين" إلى الاستقالة، وتمّ تكليف الماريشال "بيتان" بتولي رئاسة الحكومة، الذي اتصل بألمانيا وابرْم معها هُدنة سارية المفعول ابتداء من 25 جوان 1940 واحتوت بنودها إهانة للأمة الفرنسية[3].

أما ديغول فلم يقبل بهذه الهدنة، وغادر إلى لندن ومنها وجّه نداءه الشهير في 18 جوان 1940، عبْر إذاعة أنجليزية يدعو للمقاومة والثّبات في الحرب بمعية بريطانيا ضد دول المحور[4].

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 154.
[2] عفرون محرز، مرجع سابق، ص466.
[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص.ص 157-158.
[4] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص 129.

ورفض من جهته الإنذار الذي دُعي فيه للعودة إلى فرنسا، و في أوت 1940حوكم من قِبل حكومة "بيتان" وصدر في حقه حكماً غيابياً بالإعدام ، تمكّن ديغول بدعم من تشرشل بأن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرّة منذ أوت 1940، والتفّ حوْله العديد من الضبّاط العسكريين والجامعيين والسياسيين[1]؛ حيث كوّن في الخارج "لجنة الدفاع عن الإمبراطورية" ، وعمل على تنظيم المقاومة والتنسيق معها في الداخل، وتلقى دعما من "ستالين " في عام 1942 ، عاد إلى باريس بعد تحريرها في أوت 1944، وثبّت نفسه كزعيم سياسي ونظّم الجيش لمواصلة الحرب إلى جانب الو.م. أ وبريطانيا، تمّ تعيينه من قبل المجلس الوطني الاستشاري في نوفمبر 1945 كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.

رفض ديغول العودة إلى نظام الجمهورية الثالثة، مما جعله يقترح مشروع دستور جديد يدعّم السلطة التنفيذية، اصطدم ذلك بمعارضة أنصار أولوية السلطة التشريعية، هذا الخلاف دفعه إلى الاستقالة في شهر جانفي 1946[2]، وغادر المسرح السياسي حتى سنة1958 عندما لجأ إليه الفرنسيون لتهدئة الأوضاع في الجزائر ومَنَح لفرنسا الدستور المُدشّن للجمهورية الخامسة وكان ديغول أول رئيس لها، وأُعيد انتخابه سنة 1965[3].

في 10 أفريل 1969 اقترح الجنرال ديغول تنظيم استفتاء شعبي بشأن مشروع لإنشاء المناطق، وتجديد مجلس الشيوخ، وصرّح أنه في حالة رفض المشروع فسيغادر السلطة على الفور، وهو ما وقع فعلا؛ حيث رفض المشروع 53 % من الناخبين فكان الفشل الأول

[1] عبد القادر خليفي، نفسه، ص 129.

[2] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 94.

[3] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص 130.

للجنرال ديغول، وقدّم استقالته يوم 28 أفريل 1969، وبعدها تفرّغ لتدوين مذكّراته إلى أن توفي يوم 09 نوفمبر 1970[1].

2-1-2-ثقافته السياسية

لقد تحكّمت جملة من القيّم والمبادئ الفلسفية والسياسية التي حدّدت سلوكات ديغول السياسية، من بينها الشعور بأهمية التاريخ وضرورة مسايرته، والتحلّي بالعقلانية والفكر الواقعي التجريبي، وقدرته على التجاوب مع المستجدات و أنّ السياسة الجديدة تستدعي عناصر يتحلّون بالوطنية، ومبدأ الديمقراطية، أما معارضيه فيُنعتونه بالتكبّر والأنانية والتسلّط والإطناب في استعمال السلطة، والابتعاد عن الأُطر الدستورية، وكانت أدلّتهم لدعم هذه الصفات مستمدة من تعامله في معالجة القضية الجزائرية[2].

2-2-وصول ديغول إلى السلطة

2-2-1-ضعف الجمهورية الرابعة

تميّزت الجمهورية الفرنسية الرابعة(1946-1958) بالضعف مقارنة ببقية الدول الأخرى التي أنهت الحرب العالمية الثانية منتصرة: "الو.م.أ، الاتحاد السوفيتي، وبريطانيا"، ويُعزى ذلك الضعف لأسباب خارجية وأخرى داخلية، وتتمثل الأولى في ظهوردول عظمى على المستوى الدولي تهدف إلى فرض سيطرتها على العالم بما فيها فرنسا نفسها، وتُؤيد عموما استقلال البلدان المُستعمَرة مباشرة لتحل محل القوى الاستعمارية القديمة بزعامة فرنسا وبريطانيا، وتتجلّى الثانية في طبيعة النظام السياسي الذي جاء به دستور* الجمهورية الرابعة في أكتوبر 1946، إضافة إلى محتويات الخارطة الحزبية الفرنسية، وكان النظام المُتبّع من

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 166.

[2] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 98.

قبل الجمهورية الرابعة من العوامل الرئيسية لتقهقرها وعدم ثباتها، والذي كان نظاما برلمانيا، و يمتاز بأولوية السلطة التشريعية وخضوع الحكومة "السلطة التنفيذية" لها [1]. أما الحالة العامة قبيل حركة التمرد 13 ماي 1958 فميّزتها الأوضاع التالية:

- عجز مالي خطير يستوجب إجراءات مستعجلة.

- تبعية فرنسية للخارج واستفادة الدول الأجنبية من ذلك.

-قناعة عامة بعجز النظام القائم عن حل المشاكل المتشعّبة؛ وعليه فمسألة الإنقاذ أضحت واردة جداً[2].

2-2-2-تمرّد 13 ماي 1958

تسبّبت الثورة الجزائرية في تأزّم سياسي لفرنسا مما جعل حكوماتها المتعاقبة عاجزة عن فك شفْرتها، وإحلال السلام[3] المنشود من قبل الشعب الفرنسي عامة والمعمّرين خاصة، ولم يستطع الاقتصاد الفرنسي تغطية نفقات الحرب التي أرهقت كاهل الخزينة والمقدرة بـ 1 مليار فرنك يومياً، وأثقلت عبئ الفرنسيين [4]، ظهرت هذه الحركة نتيجة التذمّر وخيبة الأمل التي اهتزّ لها الفرنسيون في الجزائر وفي المتروبول اتجاه السلطات الفرنسية التي لم تف بوعودها: إن حركة التمرد 13 ماي 1958 والتي أسقطت الجمهورية الرابعة كان يقودها جماعتين: الأولى في باريس وهي الكُتلة الديغولية والمكوّنة من "أوليفيه غيشار"(Olivier

* هو دستور 13 أكتوبر 1946 الذي صادقت عليه الجمعية التأسيسية الثانية بعد فترة انتقالية دامت منذ انسحاب ديغول في جانفي 1945.

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص.ص 80-79.

[2] محمد عباس، **من كواليس التاريخ (ديغول ... الجزائر)**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص216.

[3] عفرون محرز، **مذكرات من وراء القبور (الانبعاث)**، ج 3، مرجع سابق، ص 314.

[4] محمد لحسن زغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962**، دار هومة، الجزائر، ص 167.

Guichard) و"شبان دالماس" (Chaban Delmas) و"ليون دلباك"(Léon Delbac)، و"ميشال دوبريه" (Michel Debré)، و"جاك سوستال""Jacques Soustelle). والثانية في مدينة الجزائر و هي مجموعة السّبعة التي يقودها "بيارلاقيارد"(Pierre La Gaillard)–رئيس اتحاد طلبة الجزائر–ويلْتف حوله مجموعة أشخاص هم : مارطال، كرسبان، وأورتاز، غوتاية، باي، وهذه الكتلة كانت مناهضة للجنرال ديغول، وكانت تسعى لفرض حكومة إنقاذ وطنية، يمكنها القضاء على جبهة التحرير الوطني و تُحقّق المحافظة على التواجد الفرنسي في الجزائر[1].

لقد تظافرت عدة أسباب سرّعت بحدوث انقلاب 13 ماي 1958 نذكر منها ما يلي:

– انعدام الثقة من طرف الجيش الفرنسي ورغبته في تغييرنظام الحكم[2].

– التصدع الذي سبّبته الثورة الجزائرية داخل المؤسسات الحكومية في الجمهورية الرابعة، وفي جميع الدعامات الاقتصادية والسياسية والعسكرية[3].

– فقدان فرنسا لهيبتها الدبلوماسية في الخارج نتيجة لسياسة الاضطهاد والقمع المنتهجة من قِبل السلطات الاستعمارية بالجزائر ضد كل أطياف المجتمع الجزائري.

– الانشقاق في أوساط الرأي العام الفرنسي بخصوص الجزائر عند أصحاب الفكر والرأي، وداخل دواليب الحكم في الجمهورية الرابعة، وتعدّاه إلى ضباط الجيش الفرنسي.

– النزاع الكبير بين الفرق العسكرية الفرنسية في الجزائر وتحديدا الخلاف بين المظلّيين والمشاة، الأمرالذي أدى إلى استياء من قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر لفشلها في القضاء على الثورة الجزائرية[1].

---

[1]– رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 187.

[2]عبدالكامل جويبة، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954–1958)**، دار الواحة للكتاب، ط1، الجزائر، 2012، ص 230.

[3]عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص129.

– إصرار المستوطنين الأوربيين على الاحتفاظ بالجزائر فرنسية، وأن يجعلوا منها دويلة شبه مستقلة منفصلة عن فرنسا تفرض عليهاعدم الاعتراف بالثورة الجزائرية[2].

تلقى الجيش الفرنسي ضربة قاسية عندما قام جيش التحرير الوطني بتنفيذ حكم الإعدام ضد ثلاثة جنود فرنسيين في أفريل 1958 في تونس بتهم القتل والتعذيب والاغتصاب[3].

خلال هذه الظروف صرّح "فيملان" أنه سينتهز كل الظروف المناسبة للحديث عن وقف إطلاق نار منتظر واستغلال المساعي الحميدة للمغرب وتونس، وهو ما أثار سخط الجيش[4].

لاحت مؤشرات التمرّد والعصيان في بداية سنة 1958، وسعت الحكومة الفرنسية لكبح الداعين لها من العسكريين والمدنيين حيناً وبإرضائهم أحياناً، لافشال مخططاتهم ربحاً للوقت؛ فكانت تحاول الصمود من ناحية وإخفاء الجرائم الاستعمارية في الجزائر من ناحية أخرى[5].

كانت الأمور على أسْوأ حال من الجانب الفرنسي، فبعد تنفيذ حكم الإعدام من طرف جبهة التحرير الوطني في حق ثلاثه جنود فرنسيين، بادر قادة االجيش في الجزائر لافتكاك السلطة من الحكومة الفرنسية، ومتابعة مستجدات الحرب من الجزائر، وكان المستوطنون قد نظموا مظاهرات كبيرة يوم 26 أفريل مطالبين بإنشاء حكومة خلاص، وفي يوم 10 ماي غادر "لاكوست" منصبه متوجّهاً إلى باريس تاركاً الأوضاع السياسية متعفّنة[6].

---

[1]علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي**، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946–1962، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص177.

[2]عبد القادر نور، **حوار حول الثورة**، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ص 515.

[3]محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بوتبون، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، (د.ت) ص6 17.

[4]محفوظ قداش، نفسه، ص177.

[5] يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر،2007، ص218.

[6]عبد القادر حميد، **فرحات عباس (رجل الجمهورية)**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص180–179.

قام المعمّرون بتنظيم مظاهرات أخرى يوم 13 ماي 1958، وسببها الاحتجاج عن إعدام الجبهة لثلاثة من السجناء العسكريين الفرنسيين منتقمة لإعدام السجناء الفدائيين في الجزائر، وجوهرها تنفيذ مخطط الانقلاب، شارك في إعدادها الجيش إما مباشرة عن طريق بعض ضباطه، أو من خلال التعهد بعدم إفشالها، ووقع الاختيار على يوم 13 ماي كوْنه تاريخ تصويت الجمعية الفرنسية على الرئيس الجديد للحكومة الفرنسية[1].

بدأت المظاهرات الحاشدة يوم 13 ماي؛ حيث اعْتلى المشاركون فيها مبنى الحكومة العامة، وتم محاصرته واقتحامه والاستلاء على مكاتبه، وشُكلت " لجنة إنقاذ عام" (Comité du Salut) يترأّسها الجنرال "ماسو"(Massu)، واسندت السلطة المدنية للجنرال "صالان" "Salan " فجمع بين السُلطتين المدنية والعسكرية، وأسندت للعسكريين مناصب مدنية في الحكومة العامة[2].

فلقد تخنْدق العسكريون الفرنسيون مع المستوطنين، وشكّلوا لجان أمنية، وتطوّرت الأحداث بين13ماي–أوّل جوان 1958، واستهدفت الحركة الإدماج الكامل للجزائر في فرنسا، ومنع قيام تفاوض فرنسي جزائري[3].

2–2–3–تولي ديغول السلطة

بعد حركة 13 ماي 1958م كانت االقوى السياسية الفرنسية في الجزائر وفي الميتروبول تتحالف لتغيير الأوضاع[4]، وفي خضم تصاعد الحوادث وجّه الرئيس الفرنسي

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 87.
[2] صالح بلحاج، نفسه، ص87.
[3] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 168.
[4] محفوظ قداش، مصدر سابق، ص 117.

"ريني كوتي" يوم 14 ماي 1958 خطاباً لجنرالاته وضبّاطه وجنوده العاملين بالجزائر، ودعاهم لتجنيب وطنهم تداعيات الإنقسام[1].

وفي وسط هذه الظروف التي تميّزت بتزايد دور رجال الجيش في الجزائر[2]، تعالت الأصوات المُطالِبة باستدعاء الجنرال ديغول لتولي السلطة آملين أن يُنقذ فرنسا من التقهقر ويُجنّبها الأزمة المالية والأخلاقية، ويرسّم أبدية بقاء خرافة "الجزائر فرنسية"[3].

وفي اليوم الموالي أُذيع نداءً من قبل ما نعتوه بمجلس الثورة العسكري إلى ديغول، طلبوا منه استلام الحكم، وبسرعة تصاعدت الأزمة في فرنسا وانقسم الفرنسيون فيما بينهم: جبهة الرجعيون الاستعماريون يُؤيّدون عودة ديغول إلى السلطة، والجبهة الشعبية الديمقراطية ترفض عودته، فأضحت فرنسا على مشارف حرب أهلية[4].

ووجّه الجنرال "صالان" قائد القوات الفرنسية بالجزائر أول نداء في 15 ماي 1958 من شرفة مقر الولاية العامة "قصر الحكومة"، وافق ديغول على المهمّة الموكلة إليه ملبياً نداء الوطن، مصرّحاً يوم 15 ماي بأنه مُستعد لتقلّد السلطة من جديد[5].

وفي يوم 16ماي خرج "المعمّرون" في مظاهرات بمعية العديد من الجزائريين مطالبين بتطبيق مبادئ النُخب الجزائرية في الثلاثينيات.

وفي 22 ماي قام الجنرال "دولاك " بمعيّة عدّة ضباط بزيارة الجنرال ديغول ووجّهوا له رسالة من طرف "صالان" يقول فيها: "إذا لم يتسلّم ديغول الحكم في فترة قصيرة جداً فان

---

[1] عبدالكامل جويبة، مرجع سابق، ص 243.

[2] عبدالقادرحميد، مرجع سابق، ص 180.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 218.

[4] محمد لحسن الزغيدي، مرجع سابق، ص 168.

[5] شارل ديغول، **مذكرات الأمل، التجديد (1958-1962)**، تر: سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، ط2، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1986، ص31.

القيادة لا تستطيع أن تمنع من تدفّق الجيش نحو الوطن الأم"[1]. وفي يوم الأحد 01 جوان 1958 تولى الجنرال ديغول الحكم في فرنسا، بعدغياب دام 12 سنة عن قصر الإليزي الذي مارَسَ الحكم فيه لأوّل مرة سنة 1942، وفي 03 جوان 1958 مُنِحتْ له الصلاحيات كاملة.

ومباشرة استغل صلاحياته بتأليف حكومة جمهورية تتمكن من ضمان وحدة البلاد واستقلالها، وتفادي الوقوع في مأزق يُضفي إلى حرب أهلية، ولتنفيذ برنامجه الذي بَقِيَ سرياً ، طالب بصلاحيات استثنائية من قِبل البرلمان لفترة محدودة، وأن تُسارع الحكومة في تحضير مشروع مراجعة الدستور، لأن المبادئ الديمقراطية تستدعي إخضاع أي تغيير لهذه الإجراءت، تفادياً لأي خرق أو تجاوز للقوانين أو ما هو مُتعارف عليه [2]، واقتصرت مُهمّته في"استعادة هيبة الدولة الفرنسية"، وإستتباب الأمن في الجزائر، ولبلوغ ذلك كان مضطراً لإجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني [3].

قدّم "بيار فليملان" استقالة حكومته يوم 28 ماي 1958، والتي عمّرت 14 يوما فقط، ومن جهته قام رئيس الجمهورية الفرنسية" روني كوتي" بتكليف الجنرال ديغول بتشكيل الحكومة إنقاذاً لفرنسا، أعدّ ديغول برنامجه المَبْنِي على توسيع صلاحياته وحل البرلمان وسن دستور جديد وعرضه على الاستفتاء العام، وحُضِي بالموافقة من طرف رئيس الجمهورية، وفي أوّل جوان كَوّن ديغول تشيكلة حكومته واقترح برنامجها على الجمعية الوطنية الفرنسية، وتولى شخصيا ملف الجزائر، واحتفض ب " بيار" و "غي مولي" نواباً له[4].

---

[1] شارل ديغول، مصدر سابق، ص 33.

[2] عبدالقادرحميد، مرجع سابق، ص 182.

[3] عبد الحميد دليوح، **مظاهرات 11ديسمبر 1960 وآثارها على الثورة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ص 11.

[4] عبد الحميد دليوح، مرجع سابق، ص 11.

وبعد المصادقة على الدستور الجديد ونجاحه في الاستفتاء ب 17 مليون صوت بنعم، يُدشن ديغول الجمهورية الفرنسية الخامسة(أنظر الملحق رقم 01)، يتولى رئاسة الجمهورية يوم 21 ديسمبر1958 ووجّه خطاباً للشعب الفرنسي يوم 28 ديسمبر 1958، مُتعهِّداً باستعادة الأمن في الجزائر، وإنعاش الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي في الجزائر والميتروبول[1].

أما المعمّرون فهلّلوا لعودة الجنرال ديغول لشعورهم بإمكانية إنقاذهم من هاجس الثورة الجزائرية، على أساس أنه جيئ به للحكم من أجل هذه المهمة[2]. واستهلّ الجنرال ديغول الحكم كأوّل رئيس للجمهورية الخامسة في الثامن من جانفي1959[3].

2-3-سياسة ديغول تجاه الثورة

إعتقد ديغول في البداية أنه بإمكانه حلْحلة القضية الجزائرية بصفقة سياسية تُثبّت شعار "الجزائر فرنسية"، وتُحقِّق جزءاً من المساواة بين الأوربيين والمسلمين إضافة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأهالي دون التطرّق لطموحاتهم الاستقلالية، وهو ما يُؤكد سيطرة المعمّرين على الجزائر بشكل تام، ولتحقيق ذلك اتّبع ديغول عدة استراتيجيات وأساليب لِوَأْد الثورة الجزائرية، ومن أبرزها:

2-3-1-المشاريع العسكرية

اعتقد ديغول أنّ حكومات الجمهورية الرّابعة لم تباشر الحرب جيداً[4]، فقرّر إتّباع حرب شاملة ضد الجزائريين، وقرّر تعيين الجنرال "صالان"(Salan)مندوبًا عامًا للحكومة الفرنسية

---

[1] نفسه، ص 12.

[2] جميلة بن براهيم، **إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية (1958-1962)**، مذكرة ماستر تخصص، التاريخ المعاصر قسم العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، للجزائر، 2012-2013، ص 48.

[3] عبد الحميد دليوح، مرجع سابق، ص13.

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر في قرنين (1800-2000)**، ج2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 511.

في 06 جويلية 1958، وكلّفه بالسلطتين العسكرية والمدينة وأسند للجنرال "ماسو" مهام والي عمالة الجزائر في 17 جويلية 1958، وبعدها عيّن الجنرال" شال" (Challe) كرئيس للأركان خلفاً لصالون 19 ديسمبر 1958، وعمل على تصعيد الإجراءات العسكرية. ضد الشعب الجزائري وثورته مستعملا أساليب عسكرية جديدة تمثلت فيما يلي:

-1 -رفع عدد القوات الفرنسية الموجودة بالجزائر حتى وصلت إلى 680 ألف جندي في عام 1959، يساعدهم ما بين 60 ألف إلى 120 ألف عميل" حركى" والقومية[1]، ارتفعوا في السنة الموّالية إلى 880 ألف فرد، كان يقودهم 60 جنرالا، و700 عقيد "كولونيل"، وتساندها مئات الطائرات وآلاف المدافع والآليات تُنفق عليها فرنسا ما يقارب 4 ملايير فرنك يومياً، كما قرّر ديغول زيادة مِنَح العسكريين فزادت شعبيته في أوساطهم.

-2-تسطير "مخطط شال" وتنفيذه في شهر فيفري 1959 في الولاية التاريخية الخامسة، بهدف زعزعة صفوف المجاهدين بالضغط المستمر عليهم في مواقعهم بالجبال، وإعادة الهدوء للولايات تِباعا إنطلاقا من الناحية الغربية، وذلك بتنظيم عمليات كبيرة واسعة في مناطق محدّدة، تمشّط وتخرّب البنية التحتية لها، ثم تُشق فيها الطرقات وتُقام تحصينات لوضعها تحت للرقابة التامة. ولذلك شهدت تلك المرحلة عمليات جهنّمية نستعرض أهمها:

- عملية الضباب " brumaire": بضواحي الصومام بهدف تصفية العقيد عميروش ورجاله بحوالي30 ألف عسكري، و17 جنرالا في أكتوبر 1958.

- عملية التاج1" Couronne1": بضواحي الأخضرية قادها السفاح " ماسو" خلال نوفمبر 1958، كانت هذه عمليات مُمهِّدة وتجريبية لمخطط شال، لتليها العمليات التي تضمّنها ذلك المخطط، وهي:

[1]Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre**, Office des Publications Universitaires, Alger sans Date, P. 385.

– عملية التاج2(Couronne2): بجبال الونشريس والظهرة وفرندة، حشد لها شال ما بين 30 ألف و50 ألف عسكري من فيفري إلى جويلية 1959.

–عملية الحزام (Courroie) : جرت بالونشريس الشرقية و الأطلس البليدي خلال أفريل وماي 1959، شارك فيها نحو 20ألف عسكري.

–عملية الشرارة (Etincelle): بقيادة الجنرال شال شخصياً بجبال الحضنة بمشاركة 20ألف رجل من 11 جويلية إلى أوت 1959، وكانت تمهيدية لعملية التوأم الموالية، بمغالطة مجاهدي الولاية الثالثة بأن الإستعمار مشغول في جهة أخرى، فيفر المجاهدون إليها، ويسهل الإطباق على الولاية المذكورة، وتصفية الثورة بها بعد ذلك[1].

– عملية التوأم: (Jumelles): لُقِّبت كذلك لاقحام قوات منطقتي الجزائر وقسنطينة فيها، وقعت ببلاد القبائل وجبال البابور، وتحديداً بجبال أكفادو ووادي الصومام، كانت عملية ضخمة، ساهم فيها 70 ألف عسكري بقيادة شال، من 22 جويلية إلى نوفمبر 1959، ورغم ذلك أخفقت في بلوغ أهدافها المتمثّلة في القضاء غلى الثورة بالمنطقة.

– عملية الأحجار الكريمة: (Pierre Précieuses) جرت بجبال جيجل والقل وإيدوغ شارك فيها حوالي 50 ألف جندي، في شهري نوفمبر وديسمبر 1959.

عملية ماراتون: (Marathon): في أفريل 1960 في الأراضي التونسية بحجة ضرب مجاهدي جيش التحرير.

– عملية المذراة: (Trident): في الأوراس في أفريل 1960.

– عملية المجسّ(Tentacule) ضد جبال الضاية في أفريل –ماي 1960.

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 513.

– عملية برومثيوس: (Promethée): في جنوب القطاع الوهراني، من ماي إلى سبتمبر 1960.

– عملية الزيز: (Cigale)، في منطقة الونشريس في جويلية –أوت 1960.

–عملية آرياج: (Ariege)، في الأوراس في أكتوبر–نوفمبر 1960، وهي العملية التي راهن الفرنسيون عليها لتصفية الثورة كلّها حسب بعض الملاحضين.

– عملية دوردوني(Dordogne)، في الأوراس كذلك خلال شهر فيفري 1961. كل هذه العمليات فشلت في حسم النصر الذي لوّح به شال في بداية توليه المهام العسكرية، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي كبّدتها للمجاهدين والمجازر الرهيبة التي أحدثتها للشعب.

وعندما أخفق برنامج "شال"، لجأ ديغول إلى تكثيف استعمال الطيران بالمروحيات، والأسلحة الممْنوعة كالنبالم، والتوسع في إقامة المحتشدات والأرض المحروقة، والإبادة الجماعية، وانتهاك أعراض الشعب، وعوّض الجنرال كريبان "Crépin" بالجنرال" شال " في 24 أفريل 1960.

2 –الاستمرار في تطويق حدود الجزائر مع تونس ومع المغرب بالأسلاك الشائكة المكهربة؛ حيث أنشأ "خط شال"،" 12.000 فولت" على الحدود الشرقية إلى الشرق من "خط موريس"، في فيفري 1959، وفي حدود الجزائر الغربية خط آخر يُدعى كذلك خط "شال ".

بخصوص "خط شال" يرى "الأخضربن طوبال" أنّه جعل عبور الحدود شبه مستحيلاً، وعطّل قوات جيش التحرير بالخارج على الحدود، فأصبحت غير قادرة على تزويد داخل البلاد

بالأسلحة، وفاقم النزاع بين القادة وأجْبرهم على تحويل الأنشطة الثورية إلى فرنسا لرفع معنويات الداخل[1].

3-تصعيد المراقبة والتنكيل في المدن، واعتماد وسائل تعذيب جديدة ومختلفة، وإنشاء فرق من المظليين لإحكام القبضة على العاصمة.

4-توسيع إقامة المناطق المحرّمة في الريف الجزائري. وإرغام المسلمين على البقاء في المحتشدات والتى ارتفع عددها إلى 3426 محتشد، وبلغ عدد المقيمين بها ثلاثة ملايين نسمة، ومات بداخلها الآلاف جرّاء الجوع والبرد والأمراض.

5 -الإكثار من طواقم الحركى والقومية والخونة والمُغرّر بهم لمساعدة القوات الفرنسية، ووصل عددهم 115 ألف مُجنّد في جانفي 1961[2].

6-التوسع في إنشاء مكاتب الفرق الإدارية المتخصصة "لاصاص" (S.A. S)" (Sections Administratives Spésialisées) ، لمضاعفة عمليات القتل والتعذيب والاضطهاد، والحرب النفسية.

7-زرع الخونة في أوساط الثورة، وذلك لبث البلبلة في صفوفها عن طريق عمليات إستخباراتية دنيئة أهمّها عملية "الزرقوية" أو "البلويت (La Bleuite)(1957-1958)، والتي أشرفت على تنظيمها "مجموعة الاستعلام والاستغلال (Groupe de Renseignement et d'Exploitation) بمنطقتي القبائل والوسط، والتي تَتْبع لمصالح الجوسسة المضادة/ المكتب الثاني، وأسّسها النقيب ليجي (Léger) في مارس 1957[3]، ويشرف عليها كل من العقيدين"ترانكي" (Trinquier). و"غودار" (Godard) بهدف إختراق الثورة وطعْنها من الداخل

[1]Lakhdar Bentobal**, Fragments de mémoire pp**. 4-5.
[2]Maurice Faivre, **Les combattants musulmans de La guerre d 'Algérie**, Editions L'harmattan, Paris, 1995, p. 254.
[3]جنوده الجزائريون يرتدون بززا زرقاء، كبزز الوقّادين، (Bleu de chauffe).

عن طريق بعض المناضلين السابقين المُنْشقّين [1]، والمضطربين معنوياً "حسين، هاني، عليلو..."[2]، وافقوا على العمل معه لإنقاذ حياتهم، تمكّن" ليجي" بعد عدة أشهر من العمل على اختراق نظام جبهة التحرير بالعاصمة؛ حيث أُعتقل كل من ياسف سعدي – خانه أحد مساعديه–، وزهرة ظريف في 25 سبتمبر 1957.

قام "ليجي" بتكليف بعض المتعاونين معه للاتصال بالولاية الثالثة لإرباك أوضاعها وتدميرها؛ حيث إحتال " ليجي" على فتاة مناضلة من بلكور للعمل في جهازه، وأقْنعها بأن عناصركثيرة من جبهة وجيش التحرير يعملون لمصلحته، وضع "ليجي" على مكتبه وأمام هذه الفتاة تقارير وقوائم مزوّرة تحمل أسماء قادة مجاهدين من الولاية الثالثة بتوقيعاتهم المزيّفة موجهة إلى "ليجي"، تحتوي على معلومات عن وضع الثورة واقتراب ساعة فشلها واستسلام المجاهدين فاقتنعت الفتاة بذلك، وادعت بقبولها التعاون معه حتى تتمكن من الفرار، وعندما أطلق سراحها اتصلت بقيادة المنطقة الأولى للولاية الثالثة، وهو ما رَغِبه "ليجي"، وأخبرتهم بالمعلومات، انخدع قائد الولاية العقيد عميروش ومساعديه، فأمر بحملة تنظيف واسعة في صفوف جيش التحرير صيف عام 1958 ممّن التحقوا حديثا من الولايتين الثالثة والرابعة، الذين جاءت أسماؤهم في تقارير "ليجي" المزوّرة، وكان أغلبهم من الولاية الثالثة وحسب الإحصائيات المتداولة فقد قتل فيها لمجرد الشك أكثر من 1400، وهناك من يرى أكثر من ذلك أي حوالي(2000 الى2500)، و أدت هذه الاغتيالات إلى حدوث فتنة خطيرة أضرّت الولايتين.

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 515.

[2] محمد عباس، ديغول والجزائر (أحداث –خفايا – شهادات)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 40.

2-3-2-المشاريع الإغرائية

-مشروع قسنطينة:

عرضه ديغول يوم 13 أكتوبر 1958 بقسنطينه، -وهو حل اقتصادي و اجتماعي مزعوم-عندما زار قسنطينة للمرة الثانية[1]، والهدف من ذلك امتصاص غضب ونقمة الجزائريين، وليبرّر بأن الثورة الجزائرية اشتعلت لأغراض مادية، والعمل على عزْلها عن الشعب، وقد تضمن المشروع الذي سطرت له خطة خماسية، أي ينجز في ظرف (خمس سنوات) (1959-1963) على ما يلي:

- فتح 390 ألف وظيفة جديدة.

- إنجاز 200 ألف وحدة سكنية.

- إقامة مصانع للصناعات الكيماوية والمعدنية.

- تُوزّع فرنسا 250ألف هكتار أراضي زراعية بشروط ميسّرة.

- توفير التعليم لثلث الأطفال الجزائريين، ويستكمل الثلث المتبقي في السنوات الثلاث التالية للعام 1963.

-سلم الشجعان (Paix des Braves):

طرحه ديغول ضمن ندوة صحفية يوم 23 أكتوبر 1958، وهو مشروع اقترح فيه على جيش التحرير بالاستسلام[2] وحمل الرّاية البيضاء، ورجوع المجاهدين إلى ديارهم وإلى أعمالهم، ويبدو ذلك دعوة للاستسلام، اعتقد ديغول أن المشروع يحمل في طياته بوادراً للنجاح في أجواء الخلافات الموجودة بين قادة الثورة، وتزايد الشدّة ببعض المناطق نتيجة

[1] الجنرال ديغول قا م بزيارة الجزائرثماني مرّات خلال الثمانية عشر شهرا الأولى من حكمه.

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص520.

الضغوطات الفرنسية وأعوانها الخونة، ويأس عديد المجاهدين بسبب أسلوب "تسوية النزاع" من طرف القيادة في الخارج.

-حق تقرير المصير:

بعد تعثر وإخفاق المبادرات السابقة، وكذا حرب الإبادة الشاملة في القضاء على الثورة والتي اشتد لهيبها وزاد إصرارها، عاد ديغول إلى تبنى مشروع حق تقرير المصير والدولة الجزائرية يوم 16 سبتمبر 1959؛ حيث يُدعى الجزائريون بعد أربع (04) سنوات على الأقل من التهدئة الشاملة، إلى وقف القتال والاختيار بين ثلاثة مجالات هي:

أ-**الانفصال:** وذلك بوضع منطقة في الشمال للمعمّرين، وجعل ثروات الجنوب الموجودة بالصحراء بيد فرنسا.

ب-الفرنسة **الكاملة: وذلك** بدمج الجزائر في فرنسا، ويصير ساكنتها فرنسيين يتساوون في الحقوق والواجبات.

ج-**الفدرالية والحكم الذاتي:** أي منح المسلمين جمهورية جزائرية ترتبط مع فرنسا فيدراليا.

هذه المناورة تسببت في انخداع قادة الولاية الرابعة -الذين عاشوا أوضاعاًسياسية وعسكرية صعبة، وعانوا من الإحباط لأسباب عديدة – لهذا العرض الديغولي، وشروعهم في اتصالات سرّية بعيدة عن اختصاصهم بالسلطات الفرنسية، تُوّجت بلقاء في قصر الإليزيه بين ديغول والعقيد "سي صالح زعموم" القائد بالنيابة للولاية الرابعة، ومعاونيه كل من الرائد محمد بونعامة ولخضر بوشمعة في 10 جوان 1960، وخَلُصَ اللقاء بأن يعمل "سي صالح" ومساعديه على إقناع قادة باقي الولايات الأخرى بالتفاوض مع الإدارة الاستعمارية بصفة مباشرة، ولكن قادة الثورة احتووا هذه الهفوة.

لاحقا وضع ديغول المشروع جانبا لأنه لم يكن مجداً في عرضه، حتى قيامه بزيارته المعروفة بـ "جولة مطابخ الجيش (tournée des popotes) الثانية إلى الجزائر؛ حيث صرّح يوم 05 مارس 1960 بأن استفتاء تقرير المصير يتطلب ضرورة القضاء مُسْبقاً على جيش التحريرالوطني وجبهته ميدانيا.

-مشروع الجزائر الجزائرية :

رجع ديغول إلى سياسة احتفاظ فرنسا بالجزائر بأي ثمن وضارباعرض الحائط دور جبهة التحرير، فلجأ إلى أسلوب جديد، وهو إنشاء ما أطلق عليه " الجزائر الجزائرية" (L'Algérie Algérienne)، عن طريق إنشاء قوة ثالثة من الرموز التقليدية والمعتدلة والمضادة للثورة في مقدمتهم"المنتخبون" وإغوائها بقبول استقلال الجزائر بشراكة دائمة مع المعمّرين تسيّرها "حكومة مؤقتة "، تراقبها فرنسا.

قدّم الجنرال ديغول مشروع "الجزائر جزائرية" أثناء جولة المطابخ الثانية[1] في مارس 1960 ثم كرّرها في خطاب 14 جويلية 1960؛ حيث نادى بجزائر يتّحد فيها الكولون والمسلمون، لقد استهدف ديغول من خلال هذا الاقتراح استبعاد وتضعيف جبهة التحرير، وإغواء المعتدلين منها بقبول بديل" الجزائر جزائرية"، وتسليم الجزائر لعملاء فرنسا الذين سيؤول إليهم مستقبلا-حسب تصوّره-تقرير مصير البلاد.

وفي هذا الاتجاه الذي يرمي من خلاله ديغول إلى استقطاب عدد كبير من المسلمين الأكفّاء في المناصب الإدارية والسياسية بزيادة "دفعة لاكوست " promotion Lacoste"؛ حيث قامت الإدارة الفرنسية بتكوين 35 ألف جزائري بمراكز التكوين الإداري الفرنسية ليحلّوا

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 522.

محل المعمّرين في إدارة الجزائر بعد استقلالها، ليحقّق سيطرة اللغة الفرنسية على الإدارة[1]، وبذلك يُؤكد تبعية الجزائر لفرنسا.

ورغم ذلك باءت هذه السياسة بالفشل بفضل تضحيات المجاهدين، وبداية مظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي كرّست تشبّث الشعب بالاستقلال وبقيادة جبهة التحريرالوطني، المُمثِّل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

2-4-ردود الأفعال تجاه سياسة ديغول

2-4-1-ردودفعل الثورة

لقد واجهت الثورة سياسة ديغول بمجموعة من الإجراءات وهي:

- مواجهة مخطط شال بتقليص الوحدات العسكرية، واستعمال نصب الكمائن وتكثيف العمليات الفدائية.

- إبطال حواجز الحدود، لمنع فرنسا من خنق الثورة، رغم تكلفتها البشرية؛ حيث قدّرت بما يتراوح بين 6000 و8000 شهيد خلال الثلاثي الأول من عام 1958 وحْده، وقد أستعمل المجاهدون سلاح البنغالور(طوربيد بنغالور،Bangalore torpédo)[2] بكثْرة لأوّل مرة فى هجوم5 جويلية 1958، وقد بُرْجمت عدّة هجمات استهدفت تلك الخطوط، وتكثّفت في الشرق: معركة "عين الزانة"-شمال سوق أهراس-من 12 الى 14 جويلية 1959 "خط موريس"، وهجوم مارس 1960 "خطي شال وموريس"، والهجوم الأقوى في جويلية 1960 "خطي شال وموريس" والذي استمر عدة شهور.

[1] عثمان سعدي، " **حول مساهمة الطلبة في المقاومة والثورة التحريرية**"، جريدة الشروق اليومي،17 نوفمبر2005، ص 03.

[2] متفجّرة توضع في نهاية أنبوب قابل للتمدّد، يمكن لهذا الطوربيد أن يزيل العقبات مثل الألغام والأسلاك الشائكة ل مسافة15م طولا و1م عرضا.

– تنفيذ العمل الفدائي في فرنسا بداية من 24 أوت 1958؛ حيث شنّ الفدائيون عمليات نسف وإتلاف عدة أهداف في مناطق متفرّقة من فرنسا، كمخازن البترول ومعدّات الكهرباء، الثّكنات وترسانة الأسلحة والذخائر والمعامل، وقتل العديد من رجال الشرطة والدرك، وهو الأمر الذي أجبر فرنساعلى التوقّف عن إرسال 80 ألف جندي إلى الجزائر[1].

–تأييد الهياكل التي قنّنها مؤتمر الصومام كالمجالس الشعبية[2] والمحاكم لإبراز القطيعة مع االسلطة الاستعمارية.

– رفض مشروع قسنطينة وتصفية كل من يستجيب له، ونفّذت ذلك في بعضهم، ورفض سلم الشجعان.

– تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والإعلان عنها من القاهرة يوم 19 سبتمبر1958 لتحُل محل لجنة التنسيق والتنفيذ، ومُمثّلة للشعب الجزائري وناطقة رسمية باسمه، وقائدة لثورته سياسيا وعسكريا، ترأّسها فرحات عباس خلال الحكومتين المؤقّتين الأولى " 19 ستمبر 1958 –18 جانفي 1960 " والثانية " من جانفي 1960 الى أوت 1961" إلى أن خلفه بن يوسف بن خدة رئيساً للحكومة المؤقتة الثالثة، تضمنت عضوية الحكومة المؤقتة الأولى إضافة إلى فرحات عباس.

- كريم بلقاسم نائباً للرئيس ووزيراً للقوات المسلحة.
- أحمد بن بلة نائباً ثانيا للرئيس "أسيرا ".
- الأخضر بن طوبال وزيراً للداخلية.
- عبد الحفيظ بوصوف وزيراً للإتصالات العامة والمخابرات.
- محمد الأمين دباغين وزيراً للشؤون الخارجية.

[1]بشير بلاح، مرجع سابق، ص 523.

[2]كان سكان القرى ينتخبونها لغرض إحصاء السكان، وإستقبال المجاهدين. وتحصيل الضرائب واستتباب الأمن والسجلات المدنية وإقامة مستودعات لتخزين المحاصيل، وإعداد المدارس.

- محمود شريف وزيرا لشؤون التسليح والتموين.
- أحمد فرنسيس وزيراً للشؤون الاقتصادية والمالية.
- أحمد توفيق المدني وزيراً للشؤون الثقافية.
- بن يوسف بن خدة وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- محمد يزيد وزيراً للاعلام.
- حسين آيت أحمد وزير دولة "أسير".
- عبد الحميد مهري وزيراً لشؤون شمال أفريقيا.
- رابح بيطاط وزير دولة " أسير".
- محمد بوضياف وزير دولة الأسير.
- محمد خيضر وزير دولة " أسبر ".
- الأمين خا ن كاتب دولة " معتصم بالجبال".
- مصطفى اسطبولي كاتب دولة (معتصم بالجبال).
- عمر أوصديق كاتب دولة (معتصم بالجبال)[1].

تعرّض تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمعارضة واسعة في أوساط المجاهدين لأنه كان متزوّجا بفرنسية، ويخاطب شعبه بالفرنسية والتحق بالثورة متأخّرا. وكان يرجّح الحل السياسي عن الحل العسكري.

-الباءات الثلاثة يُمسكون بمقاليد الثورة وهم : كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الأخضر بن طوبال.

- إعلان الحكومة المؤقتة من القاهرة يوم 11 أكتوبر 1958 قبولها للتفاوض مع فرنسا حول استقلال الجزائر، و من تونس تقرّ في 28 سبتمبر 1959 بالموافقة على مشروع حق تقرير

[1] بن يوسف بن خدة، **إتفاقيات إيفيان**، تعريب: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص52.

المصير بشرط تنظيم استفتاء صحيح، وأنّها مستعدة للتفاوض مع فرنسا شريطة وقف إطلاق النار، وتعهدات بتنفيذ تقرير المصير، وفي 20 نوفمبر 1959 قامت بتكليف الوزراء الخمسة المعتقلين بفرنسا بمهمّة التفاوض مع السلطات الفرنسية ، لكن ديغول صرّح بأنه لن يتفاوض إلّا مع المحاربين في الجبال في محاولة لزرع الخلاف بين قادة الثورة.

–تصعيد العمل الدعائي والإعلامي لإبطال الدعاية الاستعمارية، وتنوير الشعب والمجاهدين وإعلام العالم بحقيقة الأوضاع في الجزائر؛ حيث تم انجاز بعض الأعمال السينمائية في فترة 1960 – 1961 في مقدمتها فيلم " جزائرنا "، الذي تم عرضه يوم 06 نوفمبر 1960 بتونس باللغات العربية والفرنسية والانجليزية، وعرض العديد من الأعمال المسرحية والفنية، وتنظيم بعض الأنشطة الرياضية في البلدان الشقيقة والصديقة، وتدعيم صحيفة المجاهد بإنشاء (وكالة الأنباء الجزائرية) (A.P.S) في ديسمبر 1961، بغرض إبراز نضال الشعب الجزائري، و حقيقة الحكومة الجزائرية، و كانت يوميا تُصدر نشرية من 10 إلى 12 صفحة، يتم توزّيعها داخليا و على وكالات الأنباءالعالمية ، تتضمن مختلف الأخبار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية.[1]

– بذل الجهود بغرض إقصاء الحركة المصالية، من فرنسا خصوصاً، بعدما نالت جبهة التحرير ثقة أكثر لدى الجزائريين بعد مباشرة الأعمال الفدائية هناك في أوت 1958؛ حيث ظهر الفارق في عدد المناضلين ضمن إتحادية جبهة التحرير في فرنسا عام 1958، ووصل إلى 90 ألف مناضل مقابل 9 ألاف المناوئ. [2]

وقد خلّف الصراع الدموي بين الطرفين في فرنسا أكثر من 4500 مناضل عند الحركة المصالية، وكان قبل ذلك 30 ألف لدى الجبهة مقابل 1900 لدى الطرف

[1]Mouloud Aouimeur, "**Propagande et diplomatie au service de la guerre de libération nationale**", **El Massadir**. № 10 (2eme Sre 2004), P. 35.

[2]محمد عباس، **الحاج مصالي. الوطني الثائر بين غاندي وهوشي منه**، دار هومة، الجزائر، 2011، ص ص111–.112.

قتيل و9000 جريح[1]، والعمل على إفشال المحاولات الهادفة إلى إيجاد قوة ثالثة من بعض الأشخاص المُنحرفين، فقامت بإعدام السيناتور بن حبيلس بمنتجع "فيشي" بفرنسا في بداية أوت 1959، واتهمها البعض بمحاولة تصفية مصالي الحاج في 16 سبتمبر 1959.

-النشاط الدبلوماسي لحشد دعم واعتراف الدول العربية والأفرو- آسيوية والاشتراكية، وكان من نتائج تلك التحرُّكات الحصول على المساعدات من عديد الدول وأهمها السعودية والعراق والسودان واندونيسيا وغيرها، وحضور مؤتمر "أديس أبابا" في جوان 1960، والدار البيضاء جانفي 1961، وانخراط الحكومة المؤقتة في معاهدة جنيف لحقوق الإنسان في 20 جوان 1960، والزيّارة التي قام بها فرحات عباس للكتلة الشرقية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي والصين في سبتمبر 1960، واعتماد الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1960 لائحة تلتزم بالمقترحات الجزائرية بأغلبية الثلثين.

2-4-2-ردود فعل المستوطنين الأوربيين على مشروع تقرير المصير

تسبّب إعلان تقرير المصير في تبلور المعارضة في المترو بول؛ حيث كان الرأي العام في مجمله مُؤيّداً، أما رجال السياسية فانقسوا بين مُؤيّد ومعارض بما فيهم وزراء الحكومة الديغولية ذاتها، فمُمثلي اليمين المتطرّف وفي طليعتهم"جورج بيدو" (Bidault Georges)(1899-1983) و"المارشال الجوان"، (Maréchal Juin) ،عارضوا بصورة صريحة وأخذوا يتهيّئون للمواجهة، ولكن الرفض الأقوى كان محليا في الجزائر؛ حيث برزت جبهة عريضة ضمّت ثلّة من العسكريين، والهيئات والجمعيات الأوربية، وجموع الأقدام السوداء، وكل من له مصلحة بأنصار الجزائر فرنسية.[2]

[1] الجيلالي الغيمة، الشروق اليومي، 21 ديسمبر 2013، ص 19.

[2] بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، ط1، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2008، ص138.

وبالعودة إلى موقف المستوطنين الأوربيين فقد هالهم ذلك الإعلان المشؤوم بالنسبة إليهم، وأخذوا يكرّرون عبارات تدلّ على أنفس في حالة حيرة واضطراب (لقد سُحِقنا)،(فقدنا كل شيء)، وطلبوا من الجمعية الوطنية الفرنسية معارضة مشروع ديغول ورفضه، ولمّا أخفقت توجّهوا للجيش الذي بقيَ ملتزما الصمت ولم يُبرز موقفه[1].

تَسبَّبت واقعة الجنرال "جاك ماسو" (Jacques Massu) في إشعال الشرّارة، أين التقى في 13 جانفي 1960 الجنرال "ماسو" بالصحفي الألماني "كمبسكي" (Kemp ski)، وأورد خلال حديثه معه تصريحات ضد سياسة ديغول بخصوص الجزائر، وأنّ سياسته أصبحت غير مفهومة، وأن الجيش تفاجأ من موقفه هذا، ثم أبْرز يَأْسه وقُنوط الجيش لأن الجنرال ديغول أضحى –حسب تصريحه–يسارياً، ولخّص مداخلته بتصريحات مضادة لديغول وسياسته، وأورد ذلك الحديث في الصحيفة التي كان الصحفي الألماني يشتغل بها[2].

لما سأله الصحفي عن إمكانية تطبيق الجيش لأوامر ديغول أجابه " إنني شخصياً والأغلبية الكبيرة من الضباط الذين يتواجدون في مركز المسؤولية لن نُنفّذ الأوامر التي يعطيها رئيس الجمهورية بدون شرط "[3].

وقتئذ أصدرالجنرال شارل ديغول قرارًا بمعاقبة " ماسو" على تصريحاته حيث؛ اسْتُدعيَ من قبل وزير الدفاع في اليوم اللّاحق، وتم ّفصله من منصبه ومُنِع من الرجوع إلى الجزائر، ونَصَّب مكانه الجنرال "جان كريبان" (Crépin Jean) وحاول المندوب العام والجنرال "شال موريس" والمارشال"جوان" وبعض الشخصيات الفرنسية العسكرية التوسط بهدف أن

[1] خضير ادريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث**، د.ط، ج 2، دار الغرب، الجزائر 2006، ص ص 355-365.

[2] بلحاج صالح، مرجع سابق، ص139.

[3] Alistaire Horne**, Histoire de la guerre d'Algérie**, 1980, p.357.

يعفو عنه، تجنباً للانفجار الذي كان وشيكا نتيجة تنحيته لكن الجنرال ديغول تمسّك بقرار العزل[1].

تَسبَّب قرار عزل "ماسو" في حدوث أوّل عصيان يُعلنه المستوطنون الأوروبيون، لأن "ماسو" يُمثّل–حسب تصوّرهم–معركة الجزائر ضد الإرهاب، وبعد إصدار هذا القرار يوم 22 جانفي 1960، قام "جوزيف أورتيز" (1917–1997)(Ortiz joseph) بإسداء تعليمات للمستوطنين بنصب المتاريس والحواجز، سُميت لاحقاً بِ "أسبوع الحواجز" (La semaine des barricades)، واستمرّت من 23 جانفي 1960 حتى 01 فيفري 1960 وبداية التمرّد حتى الإطاحة بديغول وسياسته.

وأُغْلِقت المحلاّت التجارية يوم 24 جانفي 1960،وعمّت المظاهرات ضد ديغول الهادفة إلى الضغط عليه حتى يتراجع على مشروع تقرير المصير، وبلغ عدد المتظاهرين حوالي10 ألاف شخص و التفّوا حول مقام الجندي المجهول ،*وتناوب على مخاطبتهم من* أعلى قصر الحكومة كل من "أورتيز" "جون جاك سوزيني" (Jean Jacques Susini) ، و دعا الأوروبيين للإتحاد بهدف صيّانة الجزائر فرنسية، و سانده في مسعاه النائب"لاغيارد بيير" (1931–2014) (Pierre Lagaillarde) الذي سيْطر على الجامعة بِرُفقة 500 شخص مؤطّرين ومسلّحين، و استجابة لقائد المستوطنين "أورتيز" قاموا بمحاصرة معظم شوارع العاصمة [2].

استولى المتمرّدون خلال ذلك الأسبوع على حي النفق الجامعي والجامعة المركزية، وأحاطوه بالحواجز، ثم تمرْكزوا في الكليات بأسلحة آلية خفيفة ومتوسطة وبزي المعارك المميّز لجيش الوحدة الإقليمية، يقودهم المتطرّفون، من أمثال "لاغيارد بيير"، "جوزيف

[1] بلحاج صالح، مرجع سابق، ص141.

[2] حسينة حاميد، **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الثورة، جامعة باتنة، الجزائر،2001، ص 161.

أورتيز""جون جاك سوزيني"، وقرّروا الاعتصام في مواقعهم، ولن يغادروها إلا إذا تراجع ديغول عن تقرير المصير، وإرجاع الجنرال "ماسو" إلى وظيفته، وفي حالة اقتراب قوات الأمن منهم فإنّهم سيطلقون النّار، وهو ما وقع في الأيام الموالية. [1]

دامت حركة الحواجز أسبوعاً تاما، بلغت أوْجها مساء يوم 24 جانفى 1960؛ حيث تمخّض عن المواجهة المسلّحة بين الأجهزة الأمنية الفرنسية والمتمرّدين بقيادة" أورتيز" 20 قتيلا، و147 مصاباً[2].

ظلت المواجهة بين المتمرّدين والمظلّيين حتى عجزت السلطات عن تهدئة الوضع و فرّ المندوب العام"بول دولوفري" 1914-1995 (Paul de Lovrier) إلى الرغاية، ومنها وجّه خطاباً مطمئنا المستوظنين على مستقبلهم، وحثّ أطراف التمرّدعلى الحكمة والتعقّل، بينما السلطة العسكرية لم تتخذ موقفاً متشدّداً من "لاغيارد "وزملائه، وبقيّت تُسوّف في اتخاذ الإجراءات المناسبة لسحْقِ عصيانهم في أقرب وقت ممكن حسب رغبات الجنرال ديغول، وأما الجنرال "شال" فقد التحق بالمندوب العام "بول دولوفري" في الرغاية [3]، ومن جانب الحكومة الفرنسية قام "ميشال دوبري" (Michel Debré) (1912 - 1995) بزيارة للجزائر لمنع تمرد المعمّرين على الحكومة، لكنه أخْفق في مسعاه و رجع إلى باريس و هو مُنْدهش من العداء الذي يكنّه المستوطنون للحكومة الفرنسية والجنرال ديغول، مُضطراً إلى تقديم استقالته إلى هذا الأخير الذي رفضها فوراً، وقد وصف الجنرال "لاكوست" (Lacoste)

[1] بلحاج صالح، مرجع سابق، 2008، ص 140.

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، 2012، ص314.

[3] بلحاج صالح، مرجع سابق، 2008، ص 141.

حالة المتمرّدين في الجزائر العاصمة "بمثابة ثوّار خارجين على القانون مُصمّمين على فرض إرادتهم على باريس"[1].

ومن أبرز أسباب فشل المتمرّدين، تصدي الجيش لهم وخاصة المظلّيين، هذه الحوادث عبّر من خلالها المستوطنون عن استياءهم لِتنْحية "جاك ماسو"، وسياسة ديغول بخصوص تقرير المصير.

وتعاون معهم عديد الضباط ومن بينهم الجنرال "شال" دون أن ينغمس معهم، لقد مثّلت هذه الثورة منعرجاً خطيراً على وحدة فرنسا الوطنية واستهدفت مؤسساتها الرّسمية، حتى أن "ميشال دوبري" رئيس الحكومة الفرنسية بلغته يوم 24 جانفي 1960 معلومات استخباراتية عن وجود تحضيرات يُهيئ بها اليمين المتطرّف في باريس لتنفيذ انقلاب عسكري[2].

إبّان الحركة التمرّدية كان الجنرال ديغول في عطلة نهاية الأسبوع لمدينته "كولومبي"، لما وصله الخبر رجع على الفور إلى باريس ؛ حيث سجّل في ليلة 24 –25 جانفي 1960 مداخلة إذاعية قصيرة واصفاً فيها العصيان بأنّه (ضربة قذرة لفرنسا)، مُجدداً ثقته في المندوب العام والقائد الأعلى للجيش بهدف استعمال االأساليب المناسبة للقضاء عليه، وفى يوم 29 جانفي 1960 مساءً ألقى خطابا تلفزيونيا، طلب فيه من الشعب أن يُسانده مهما كانت الظروف، ووجّه نداءً للمستوطنين لتهدئتهم، كما دعا الجيش إلى التحلّي بالانضباط والاحترام، مُؤكداً بأن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره هو السبيل الوحيد والممكن– حسْبَ تقديره–، وختم خطابه قائلا: " وإذا كان المتمردون قد اتخذوا القرار الذي اتخذته بشأن الجزائر حجّة لتمردهم فليعلم الجميع في كل مكان وليكن معلوماً جيداً أنني لن أتراجع" [3].

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية الاستقلال**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1997، ص 441.

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 314.

[3] شارل ديغول، مصدر سابق، ص92.

وكان هذا الخطاب بداية النهاية للمتمرّدين الذين اقتنعوا مع كل الفرنسيين الموجودين في الجزائر وفي المترو بول أن ديغول لن يخْضع لمطالبهم، وفي يوم 30 جانفي 1960 أعطى الجنرال "كربيان " القائد الأعلى للجيش بالعاصمة تعليمات بإخراج المتمرّدين من الأماكن المحيطة بالكليات وتحييدهم ، وتلاشى التمرّد في اليوم الموالي و تقهْقر في فوضى جارفة: فرّ "جوزيف أورتيز" إلى اسبانيا، ورجع أفراد الوحدات الإقليمية إلى منازلهم، متخلّين عن أسْلحتهم و بقي " لاغيارد" وبعض أتباعه الذين نُقِلُوا إلي زرالدة ومنها إلى سجن لا صانتي بباريس[1].

كان هدف قادة الجيش والمستوطنون تحقيق ما أنجزوه في 13 ماي 1958، أي إسقاط نظام الحكم في باريس، وإرساء حكم عسكري بديل يخضع لمطالبهم وَيَقْبل ببقاء الجزائر فرنسية، ولكن ديغول ليس هو "غي مولي" الذي رضخ لهم سنة 1956، فقد أمر مُمثّل الحكومة بالانسحاب من الجزائر العاصمة تفادياً لأسْرِه من قِبَل المتمرّدين.

عقب هذه الحوادث شرع ديغول في بناء مرحلة الجزائر الجديدة بمراجعة تنظيمها؛ حيث حلّ المكتب الخامس وأسْند صلاحياته إلى قادة النواحي العسكرية، وسَبَبُ حل هذا المكتب هو تعاون قادته مع المستوطنين ضد حكومة فرنسا، و عرقلتهم لسياسة ديغول في منحه حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما قام الجنرال ديغول بإرجاع الصلاحيات المسداة للجيش للقيام بمهام الشرطة؛ حيث أضحت هذه الأخيرة بعد 04 فيفري 1960 تابعة للمندوب العام في الجزائر والولاة، وابتداء من هذا التاريخ تمتّع الولاة بمهام جديدة عَقِب إخضاع القوانين الفرنسية لتعديلات، كما اسْتُبدِل العقيد "قودار" (Godard) رئيس المكتب الخامس بشرطي[2].و في بداية شهر فيفري 1960مُنحت لديغول صلاحيات استثنائية يحكم

[1] بلحاج صالح، مرجع سابق، ص141.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 443.

من خلالها فرنسا عن طريق سَنْ المراسيم لمدة 14 شهرا، وبعدها قام بحل الجيش الإقليمي الذي كان ضِمْنه 13 ألف من المعمّرين الأوربيين الذين ساندوا الحركة التمرّدية، وأعاد تنظيم الشرطة، كما سرّح ثلاث جنرالات مشهورين في الجيش أبدوا تعاطفاً مع المستوطنين في الجزائر [1].

بعدها قام ديغول بزيارة تفقدية في الجزائر للثّكنات، فتنقّل في مارس 1960من الشرق الجزائري إلى غربه، وكان هدفه من هذه الزيارة إرسال فكرتين: الفكرة الأولى ضرورة القضاء على الثورة الجزائرية، والثانية طرح مشروع الجزائر جزائرية بديلا عن الجزائر فرنسية التي رفع شعارها اليمين المتطرّف الفرنسي وأطراف من الجيش الفرنسي[2].

بيّنت سنوات الثورة التحريرية إخفاق الجنرال ديغول في مخطّطاته ومشاريعه الهادفة للقضاء على الثورة عسكريا، وتفريق قادتها في الداخل والخارج، ودعوته إلى التفاوض ضمن مشروع سلم الشجعان، لينتقل إلى مشروع تقرير المصير الذي هو تَتِمة لمشروع سلم الشجعان.

تأكّد المعمّرون وضباط الجيش الفرنسي في الجزائر أن الجنرال ديغول الذي جاءوا به للسلطة، قد خيّب آمالهم بعد تصريح 16 سبتمبر 1959.

إن النظرة الثاقبة لمشروع تقرير المصير تُظْهِره حلا مقبولا وموقفاً مشرّفاً لفرنسا، لكن تفاصيله تكشف عن قنبلة مفخّخة للشعب الجزائري، كما أن وقت إعلانه يمثّل مناورة واضحة من الجنرال ديغول ترمي إلى مغالطة هيئة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي، وخصوصا بعد نشرأخبار التعذيب والترهيب الذي يمارسه الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري.[3]

---

[1] الجنيدي خليفة، وآخرون، **حوار حول الثورة**، ط 1، ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2009، ص ص 301-302.

[2] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر**، ط1، الجزائر، دار النعمان، 2012، ص436.

[3] عماربوحوش، مرجع سابق، 1997، ص445.

إن مشروع تقرير المصير مخادعة ديغولية وقدأزعجت المعمّرين وقادتهم المتطرّفين المتشبّثين بالجزائر فرنسية.

شكّل تنْحية الجنرال "ماسو" من منصبه عَقِب تصريحاته الرافضة لسياسة ديغول، بخصوص حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، الشرارة التي أشعلت سخط المستوطنين في ثورة المتاريس بالجزائر لمدة أسبوع بأكمله ضد السلطة المدنية والعسكرية في الميتروبول و الجزائر، مَثَّل خطاب ديغول الضربة القاسمة للمتمرّدين، لأنه تمكّن من إرضاء قادة الجيش وإهماد أعصاب المستوطنين، فعادوا إلى ديّارهم خائبين، واعتقد المعمّرون أن تواطئهم مع الجيش سيُجبِر ديغول على إلغاء فكرة تقرير المصير، إلا أن الأحداث بيّنت لهم عكس ما خطّطوا له تماماً.[1]

ومجمل القول بخصوص ما سبق، أن سياسة الجنرال ديغول تجاه معالجته للمشكل الجزائري أزعجت المستوطنين الأوربيين ومن ورائهم اليمين الفرنسي، وخاصة الجناح المتطرف منه الذي وجد البيئة الحاضنة له في كنف أوساط الأقدام السوداء وعمل على تبني انشغالاتهم وحمل همومهم، وخاصة بعد إطلاق ديغول لمشروع تقرير المصيرالذي يعتبره المتخصّصون في الشأن السياسي الفرنسي –الجزائري إبان عهد الجمهورية الخامسة –بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس.

في خضم هذه الثنائية العدائية التي تولّدت بين اليمين الفرنسي والجنرال ديغول، جرّاء سياسته تجاه الثورة الجزائرية، هذه الأخيرة التي عرفت تطوّرا متصاعدا للأحداث،كانت بدياتها مع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،والتي نشّطت النضال الدبلوماسي على الصعيد الخارجي، مما أكسبها انتصارات أخرى على هذا المستوى، توّجته بفتح باب المفاوضات مع الحكومة الفرنسية والتي حقّقت اعترافا ضمنيا بالثورة الجزائرية وقيادتها، وإذا

[1] بلحاج صالح، مرجع سابق،2008، ص142.

كانت بداية هذه المفاوضات شهدت تعثّرا ظرفيا إلا أن مظاهرات 11 ديسمبر1960ساهمت في انبعاثها من جديد، وحقّقت هي الأخرى جمْلة من الأهداف كانت الثورة قد سطّرتهاخلال بيانها المُعلن عنه في الفاتح من نوفمبر1954، الأمر الذي اضْطرديغول إلى إعلان استئنافها، وبرمجة إجراء استفتاء8جانفي1961 حول تقريرمصير الشعب الجزائري، ذينك الاستفتاء الذي أجّج سخط المستوطنين واليمين المتطرّف، وتجسّد ذلك في إنشاء منظّمة الجيش السرّي"O.A.S"، بهدف عرقلة المفاوضات ورفض أي اتفاقيات قد تنجرّعنها،كل هذا سنتناوله بالدراسة خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة

1-الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

1-1- ظروف وأهداف تأسيسها

1-1-1- ظروف تكوين الحكومة المؤقتة

1-1-2- أهداف الحكومة المؤقتة

1-1-3- تأسيس الحكومة المؤقتة

1-1-4-تشكيل الحكومة المؤقتة

1-2- النشاط السياسي للحكومة المؤقتة

1-2-1- على الصعيد العربي

1-2-2- على صعيد الكتلة الاشتراكية

1-2-3- على صعيد بقية العالم

1-2-4-تسيير المفاوضات

1-2-5- إنشاء البعثات الدبلوماسية

2-مظاهرات 11 ديسمبر 1960

2-1- عوامل وتطور أحداثها

2-1-1- ظروف المظاهرات

2-1-2- سير المظاهرات

2-2- نتائج مظاهرات11 ديسمبر 1960

2-2-1- على الصعيد الجزائري

2-2-2- على الصعيد الديغولي

2-2-3- على صعيد المستوطنين

2-3- أصداء المظاهرات

2-3-1- عربيا

2-3-2-أمميا

2-3-3- إفريقيًا

2-3-4- عالميا

3-المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1956-1962

3-1- الاتصالات السرية : 1956 - 1960

3-1-1- الإتصالات في عهدغي مولي

3-1-2-الاتصالات في عهد بورجيس مونوري(Bourges Maunoury)

3-2- الإتصالات الجدية

3-2-1-الاتصالات في عهد شارل ديغول

3-2-2-بدايةالمفاوضات وأهم جولاتها 1961 -1960

4-إستفتاء 8 جانفي 1961 حول تقرير المصير في الجزائر

4-1- ظروف الثورة الجزائرية قبيل الإستفتاء حول حق تقرير المصير

4-1-1-الظروف المحلية

4-1-2-موقف المعمّرين من سياسة ديغول تجاه القضية الجزائرية

4-2-التحضير لاستفتاء 8 جانفي 1961

4-2-1- الحملة الإنتخابية

4-2-2- إنطلاق الإستفتاء

4-2-3- موقف الحكومة المؤقتة من إستفتاء 8 جانفي وأهم الاجراءات المتخذة

5- منظمة الجيش السري (O.A.S)

5-1- نشأة منظمة الجيش السرى

5-1-1- التركيبة والبرنامج والأهداف

5-1-2- مصادر تمويلها

5-2-نشاطها الإرهابي

5-2-1-موقف الثورة الجزائرية منها

5-2-2-موقف المنظمات غير الرّسمية الفرنسية منها

5-3-مصيرمنظمة الجيش السري

5-3-1- مواجهة جبهة وجيش التحرير لمنظمة الجيش السري (O.A.S)

5-3-2- مواجهة الهيئة التنفيذية المؤقتة لمنظمة الجيش السري(O.A.S)

تُغَطّي فترة حكم الجنرال ديغول" 1958-1962" الفترة محل الدراسة، ولذلك خصّصنا هذا الفصل للتعرّض لأهم المحطات البارزة التي عرفتها الثورة التحريرية خلال هذه الفترة، والتي كان للجنرال ديغول دوراً حاسماً في تطور أحداثها.

وبما أن إشكالية الموضوع تبحث في موقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية في نفس الفترة، لذلك برْمجنا فصلين لإبراز مواقف اليمين الفرنسي بمختلف تشكيلاته من هذه الأحداث الهامة.

فلقد جِيء بالجنرال ديغول في وقت مضى على الثورة الجزائرية أربع سنوات خلت، وكانت جلّ الحكومات المتعاقبة على الحكم في فرنسا قد عجزت عن وضع حد لها؛ حيث تزامن مجيئه مع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومواجهته للثورة الجزائرية بمشاريع مختلفة ومتلوّنة ومن ضمنها مشروع تقرير المصير، الذي شكّل بالنسبة للمستوطنين كارثة حقيقية حلّت بهم، مرورا بمظاهرات 11ديسمبر 1960، وفتحه لباب المفاوضات مع ممثلي الثورة التحريرية، وإقدامه على تنظيم استفتاء 8جانفي 1961،الأمر الذي دفع باليمين المتطرف الفرنسي إلى تبنّي أعمال العنف في شكل منظمة الجيش السري(O.A.S).

كل هذه الأحداث كان لمختلف الأطراف الفاعلة سواء في الجزائر أو المتروبول، على مستوى الرأي العام أو التشكيلات السياسية مواقف بشأنها، وقمْنا بتقفّي مواقف اليمين الفرنسي من هذه الأحداث.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل بالدراسة هذه المحطّات التاريخية، على أن نتعرّض لمواقف اليمين الفرنسي بمختلف تشكيلاته منها في الفصول اللاحقة.

1-الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

1-1-ظروف وأهداف تأسيسها

1-1-1-ظروف تكوين الحكومة المؤقتة

لقد منح مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 محتوى للثورة الجزائرية، ووضعها في مسارها الحقيقي، وقادها نحو النصر؛ حيث وحّد النظام الثوري ووسّع النشاط الدبلوماسي وقسّم التراب الوطني إلى ست ولايات حربية وسنّ قوانين اجتماعية واقتصادية وعسكرية وسياسية، حتى أصبحت الثورة مسايرة للقوانين الدوْلية ومتحكّمة في الوضع الداخلي والخارجي[1].

وبذلك حقّقت الثورة مستوى كبير من التنظيم والقوّة والصمود أزْعجت المستعمر، مما استوجب التفكير في إرساء هيئة أكثر تنظيماً وقدرة على معالجة قضايا الداخل التي أصبحت أكثر اتساعاً وتفرّعا، وتكون قادرة على الاتصال بالخارج بأكثر دبلوماسية، مما استدعى السعي لتكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

- **الحكومة المؤقتة في مؤتمر طنجة:**

حضر مؤتمر طنجة الأحزاب المغاربية الثلاثة: حزب الاستقلال"المغرب الأقصى"، الحزب الدستوري الجديد"تونس"، جبهة التحرير الوطني"الجزائر". والذي إلتأم شمله من 27 إلى 30 أبريل1958[2].

وبخصوص الجزائر قرّر المؤتمرون أن تكون جبهة التحرير الوطني هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، والتأ كيد على إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة، ومما جاء

[1] محضر أشغال مؤتمر الصومام، سعد دحلب، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، ص ص78 – 79.

[2] المجاهد، عدد 22، 7 ماي 1958.

فيها ما يلي: " ونظراً لما تُحظى به قضية استقلال الجزائر لدى الشعوب وقادتها، نظرا لكون التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير يجعل منها الحركة الوحيدة الممثّلة للجزائر المجاهدة، ونظراً لما تتحملّه جبهة التحرير الهيئة المسيّرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من مسؤوليات بجميع أنواعها فإنّ المؤتمر يُوصي بتكوين حكومة جزائرية باستشارة حكومتي المغرب وتونس. وقد أعطى ممثّل الوفد المغربي "عبد الرحيم بوعبيد"الموافقة على تكوين هذه الحكومة قائلا: "نحن مُستعدون للاعتراف بالحكومة المزمع تكوينها"[1]، ومن جهته عبّر ممثل الوفد التونسي "الباهي الأدغم" عن قبوله قائلا: "تكوين حكومة جزائرية معناه وجود شخصية قانونية، وهيئة شرعية على المستوى الدولي، ينبغي تحديد المسؤوليات وتقديم رجال أكفاء معروفين على الساحة الدولية إن وفدنا يؤيد تكوين حكومة"[2].

وتجدر الإشارة إلى العديد من الحركات التحررية عبر العالم سبق وأن أنشأت حكومات بعد مرور سنوات من اندلاع ثوراتها، وفرنسا بحدّ ذاتها قامت بتشكيل مثل هذه الحكومة إبان الحرب العالمية الثانية عندما احتل الألمان بلادها، مما دفع ديغول إلى تشكيل لجنة للدّفاع عن فرنسا في الخارج، وعيّنه المجلس الوطني الاستشاري رئيساً للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.

1-1-2-أهداف الحكومة المؤقتة

عبّر أحمد توفيق المدني عن الأهداف المرْجوّة من وراء إنشاء الحكومة المؤقتة قائلا: "... المقصود منها أي الحكومة المؤقتة إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، وهو يُظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة، والمقصود هنا مبادئ أول نوفمبر وقرارات مؤتمر

[1] المجاهد، عدد 22، 7 ماي 1958.

[2] نفسه.

الصومام والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوْتها في وسط عالمي"[1].

كما نستشف الأهداف من خلال الرّسالة التي بعثتها الحكومة المؤقتة للملوك والرؤساء العرب، ومن ضمنهم الرئيس جمال عبد الناصر أثناء تشكيلها: "...كان تشكيل هذه الحكومة يا سيادة الرئيس في هذا الوقت بالذات. إنما هو رد عملي وعلني على ذلك التّحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد، عندما أعلنت سياسته الاندماج العام، وأخذت في تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي قامت به في 28 سبتمبر 1958 حول الدستور الفرنسي الجديد... وتضع حداً فاصلا لما تدّعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدّة من أنها لا تجد أمامها ممثّلا صحيحاً تفاوضه رسمياً لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية[2].

وكذلك العمل على استقطاب كل القوى غيرالثورية التي تحاول الحديث باسم الشعب الجزائري مُدّعية أنّها تمثله، وبالتالي التأكيد عمليا أن الجبهة وجيشها هما الممثّل الوحيد للشعب الجزائري، كما جاء إنشاء الحكومة المؤقتة كرد على سياسات ديغول[3]تجاه الثورة الجزائرية، وتطبيق مخطّطه المسمى بمشروع قسنطينة[4]وتنصيبه للجنرال "موريس شال"لقيادة الجيش الفرنسي بغرض الضغط العسكري للقضاء على جيش التحرير وتجسيد الهدف الذي

---

[1]أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، مع ركب الثورة الجزائرية**، ط 2، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص 402، 403.

[2]نفسه، ص ص 402 –403.

[3]في جوان 1958 كسب الجنرال ديغول ثقة المجلس الوطني الفرنسي وحصل على 329 صوتا مقابل 224 صوتا معارضاً.

[4]وزارة المجاهدين، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث إستراتيجية العدو لتصفية الثورة الجزائرية –منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954–، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 19، عام 1976، ص 36.

يسعى إليه ديغول، فكان رد الثورة بإجراءات مضادة على جميع المستويات ومن بينها تكوين الحكومة المؤقتة.

إضافة إلى الانتصارات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية مُمثّلة في حضور مؤتمر باندونغ بوفد مميّز لجبهة التحرير الوطني بصفة ملاحظ، مع وفد مشترك مغاربي (تونس، المغرب، الجزائر) لتدويل القضية الجزائرية وكسب التأييد الخارجي وعزل فرنسا دوليا[1]؛ حيث قرّر المؤتمر حق الجزائر في تقرير مصيرها، وكان ذلك أوّل انتصار دبلوماسي للثورة الجزائرية وأوّل مناسبة لتدويلها. كما يعتبر إنجازا عمليا لِما نصّ عليه مؤتمر الصومام والذي يُعد أحد أهدافه على الصعيد الخارجي، والسعي للحصول على أكبر تأييد مادي ومعنوي وروحي، وزيادة كسب تأييد الرأي العام... ودفع الحكومات إلى نصرة القضية الجزائرية.

ومن المؤتمرات الأخرى التي أيّدت حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله على المستوى الأفريقي:

- **مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي في القاهرة** في نوفمبر 1957؛ حيث وقفت الوفود المشاركة مُصفّقة وهاتفة تأييداً لكفاح الشعب الجزائري، وتقرّر فيه تخصيص يوم 30 مارس من كل عام يوماً للجزائر تُعقد فيه الاجتماعات وتُحرّر المقالات وتبثّ الأحاديث والمنشورات التي تؤيّد كفاح الشعب الجزائري، كما يتم فيه جمع التبرّعات لمساعدة الثورة الجزائرية[2].

- **مؤتمر "أكرا" الأوّل** المنعقد بالعاصمة الغانية يوم 15 أفريل 1958، وكان محور النقاش يدور حول كفاح الشعب الجزائري الذي كان انطلاقة جديدة في مسارحركة التحرّر في إفريقيا.

---

[1] **مؤتمر باندونغ:** أهم تجمع عالمي بعد الحرب العالمية 2، نظراً للحضور المُلْفِت للمشاركين (52 دولة أفروآسيوية) وُجِّهت لها الدعوة، حضر منها 49 دولة، وأربعة حركات تحرر هي (قبرص، الجزائر، المغرب، تونس).

[2] كولين ليحوم، ترجمة أحمد محمد سليمان، الجامعة الافريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

– وبخصوص الجامعة العربية فقد صرّحت عن دعْمها العلني لكفاح الشعب الجزائري؛ حيث في اجتماعها المنعقد في يوم 1956/04/12 تم إصدار توْصية تدعو إلى عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن الدوْلي وتكثيف النشاط الدبلوماسي لدى دول باندونغ وباقي الحكومات، ودعم الجزائر ماديا والنظر في قضية مقاطعة فرنسا[1]. بهذه الانتصارات الدبلوماسية يستوجب احتضانها من قبل هيئة رسمية وتجسّدت فعلا في تكوين الحكومة المؤقتة.

1-1-3-تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

وقع الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في كل من القاهرة وتونس والمغرب في نفس التوقيت بتاريخ 19سبتمبر1958، بحضور رجال الإعلام من مختلف دول العالم.

تم الإعلان عن ميلاد هذه الحكومة بالقاهرة بحضور رجال السياسة منهم سفراء العراق وليبيا وباكستان، وقام الرئيس فرحات عباس بقراءة نص بيان تأسيسها والذي تضمّن ما يلي: "... إن هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يدافع منذ أربع أعوام في سبيل استقلاله قد بعث الدولة الجزائرية التي ابتلعها الاحتلال الحربي سنة 1830، ومحاها بصفة قاسية ظالمة من الخارطة السياسية للشمال الأفريقي." [2]

وفور الانتهاء من قراءة البيان أخذت اعترافات الدول تتوالى على الحكومة المؤقتة، وهي العراق ليبيا، وباكستان ومن نفس اليوم وعلى الساعة السادسة مساء جاء اعتراف اليمن[3].

---

[1] بشير سعدوني، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، ديسمبر 2014، ص 346.

[2] **مجلة الذاكرة**، السنة الثالثة، العدد الرابع، لسنة 1996، ص 269.

[3] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 400.

هذه الحكومة نتجت عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يمثّل برلمان الشعب الجزائري، مع العلم أن الانتخابات في ظروف الحروب التحريريةلا يشترط إجراؤها لتأكيد الجانب الديمقراطي والشرعي للتمثيل، وبظهورها تم استكمال البناء السياسي للدولة الجزائرية[1].

وقام محمد بجاوي بتحرير عرض يؤكد من خلاله شرعية هذه الحكومة، تلقى الشعب الجزائري خبر تأسيس الحكومة المؤقتة بفرحة وسرور لأنه يؤشر لانبعاث الدولة الجزائرية من جديد؛ حيث سادت الأفراح كل ربوع الوطن وفي أوساط الجالية الجزائرية في الخارج، وهلّل الأشقاء العرب والأصدقاء لهذا المولود الجديد، حتى أطلق عليه هذا اليوم عيد الجمهورية.

وبهذا الانجاز استوفت الثورة بناء مؤسّساتها ومنحتها الصفة القانونية والشرعية رغم معارضة فرنسا[2].

1-1-4-تشكيل الحكومة المؤقتة

عرفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ثلاث تشكيلات رئيسية هي:

- التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة 1958 – 1960[3]،

---

[1] بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 347.

[2] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 400.

[3] سعد دحلب، مصدر سابق، ص78-79.

التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة 1958 – 1960 : فرحات عباس رئيس الحكومة،كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة، أحمد بن بلة نائب الرئيس، حسين آيت أحمد نائب الرئيس، رابح بيطاط نائب الرئيس، محمد بوضياف وزير دولة، محمد خيضر وزير دولة، محمد الأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية، محمود الشريف وزير التسليح والتموين، لخضر بن طوبال وزير الداخلية، عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة والمواصلات، عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال أفريقيا، أحمد فرنسيس وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، أحمد يزيد وزير الإعلام، بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية، الأمين خان كاتب دولة، عمر أوصديق كاتب دولة، مصطفى اسطمبولي كاتب دولة.

- التشكيلة الثانية 1960-1961[1]،
- التشكيلة الثالثة 1961 – 1962[2].

1-2- النشاط السياسي للحكومة المؤقتة

مباشرة بعد تشكيل الحكومة المؤقتة بادرت بعدة نشاطات سياسية ودبلوماسية باتجاه العالم العربي، والكتلة الاشتراكية وما تبقى من دول العالم لتبرز لهذه الدول أنّ هناك شعب ثائر في الجزائر، وأنه يسعى للتخلّص من القبضة الاستعمارية بكل ما يملك من إمكانات.

1-2-1-على الصعيد العربي

باشر أعضاء الحكومة المؤقتة زيارتهم للعديد من الدول العربية للتعريف بالقضية الجزائرية وتمتيناً لروابط الأخوّة معها، وشُكْرها على ما قدّمته من دعم واعتراف سريع بالحكومة المؤقتة ويحثّها على استمرار تقديم الدعم بمختلف أشكاله للجزائر، ومن الزيّارات التي نظّمها أعضاء الحكومة؛ تلك التي قام بها أحمد توفيق المدني وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وفرحات عباس وإبراهيم مزهودي إلى ليبيا؛ حيث حُظِيَ الوفد الجزائري باستقبال رسمي وشعبي مُنقطع النظير.

---

[1] بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 349.

التشكيلة الثانية 1960-1961: فرحات عباس رئيسا، كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية، أحمد بن بلة نائب الرئيس، حسين آيت أحمد نائب الرئيس، رابح بيطاط نائب الرئيس، محمد بوضياف وزير دولة، محمد خيضر وزير دولة، محمدي السعيد وزير دولة، عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية، عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة، أحمد فرنسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية، أحمد يزيد وزير الإعلام، لخضر بن طوبال وزير الداخلية.

[2] **التشكيلة الثالثة** 1961 – 1962: بن يوسف بن خدة رئيسا ووزير المالية والشؤون الاقتصادية، كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الداخلية، أحمد بن بلة نائب الرئيس، محمد بوضياف نائب الرئيس، حسين آيت أحمد وزير دولة، رابح بيطاط وزير دولة، محمد خيضر وزير دولة، لخضر بن طوبال وزير دولة، محمدي السعيد وزير دولة، سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية، عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة، أمحمد يزيد وزير الإعلام.

كما حل وفد الحكومة المؤقتة يوم 16 أفريل 1959 بمدينة جدّة السعودية، وحُظِيَ باستقبال رسمي كبير من قبل الحكومة والسلطات المحلية بجدّة ومنها غادروا نحو مكة المكرّمة لتأدية العمرة، ثم سافر الوفد بعد ذلك إلى الريّاض فاستقبله ولي العهد السعودي الأمير فيصل والملك سعود بن عبد العزيز، كما زار بلدان عربية أخرى منها العراق يوم 21 أفريل 1959، ولَقِيَ استقبالا رسميا وشعبي، واستقبلهم الرئيس عبد الكريم قاسم بكل حفاوة ووعدهم بإمدادات مالية للجزائر[1].

ومنها أنتقل وفد الحكومة المؤقتة إلى الكويت أواخر أفريل 1959 واستقبل من قبل الأمير الشيخ سالم الصبّاح وكل الأمراء والوزراء، ومنها توجّه الوفد يوم 28 أفريل 1959 إلى لبنان وكانت البعثة مكوّنة من رئيس الحكومة فرحات عباس ونائبه كريم بلقاسم وأحمد توفيق المدني، وبعد المحادثات مع مسؤولي لبنان طار الوفد إلى مصر، وتمّ إجراء عدّة اتصالات ومحادثات مع المسؤولين المصريين، وخاصة الرئيس جمال عبد الناصر الذي نصحهم بتوحيد الصفوف ونبذ الخلافات والشّقاق والتحلّي بالمثابرة والنشاط، وأكّد لهم بأن مصر ستظل كما كانت إلى جانب القضية الجزائرية إلى غاية تحقيق الإستقلال[2].

وفي يوم 24 ماي 1959 زار وفد الحكومة المؤقتة السودان والأردن يوم 27 ماي 1959، وكلّلت هذه الزيارات بنجاح على جميع المستويات السياسية والعسكرية والمادية. وامتدت إلى باقي الدول العربية الأخرى كالمغرب وتونس وسوريا والسودان وغيرها[3].

2-2-على صعيد الكتلة الاشتراكية

- **زيارة الصين**

[1] بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 351.

[2] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص410.

[3] نفسه، ص 411.

زار وفد الحكومة المؤقتة في عام 1959 الصين الشعبية وحُظِي باستقبال مُمّيز رسميا وشعبيا، وبمناسبة هذه الزيارة يُدلي المجاهد الأخضر بن طوبال بشهادته قائلا: "كنت عضوا في الوفد وأن الاهتمام الذي أعطاه لنا في ذلك الوقت المسئولون الصينيون لم يعطوه لأي وفد آخر زارهم قبلنا أو بعدنا، وكان مقياس الاهتمام يَبرز من خلال المدة التي يقضيها الرئيس "ماوتسي توغ" مع الوفد الزائر، وكان قد قضى معنا ثلاث ساعات متتالية، ولم يكن قد سبق لوفد زائر للصين أن يقضي مع الرئيس "ماوتسي تونغ" ثلاث ساعات كاملة واستقبلنا ثلاث مرّات في ظرف خمسة أيام، مع أنه كان مُنشغلا جداً في الوقت الذي كان يوجد في الصين 85 وفداً، وأقام لنا حفل استقبال ضم خمسة ألاف شخص وترأّس الحفل رئيس دولتهم تكريما للوفد الجزائري"[1]، واستمرت زيارات الصين ومن بينها تلك التي ترأّسها فرحات عباس في أكتوبر 1960.

- **زيارة الاتحاد السوفياتي**

زار وفد الحكومة المؤقتة دولة الاتحاد السوفياتي عام 1959 ثم في أكتوبر 1960؛ حيث اعترف هذا الأخير بالحكومة المؤقتة، وفي هذا الصدد أدلى "نيكيتا خروتشوف" قلئلا:"اجتماعى بوفد الحكومة المؤقتة دليل على وجودها الحقيقي إنها أمر واقع... إن ديغول مُعْترِف بها ما دام قد تفاوض مع مبعوثها"[2].

- **زيارة يوغسلافيا**

[1] تعقيب الأخضر بن طوبال –حزب **جبهة التحرير الوطني –الطريق إلى إلى نوفمبر**، المجلد الأول، ج3، ص32.
[2] المجاهد، العدد 19، 1 مارس 1958، ص5.

قام فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بزيارة يوغسلافيا مرّتين في جوان 1959 وستمبر 1961، ولقاء فرحات عباس بتيتو الرئيس اليوغسلافي في تونس في أفريل 1961 مما أدى إلى تعزيز العلاقات بين الطرفين الجزائري واليوغسلافي[1].

1-2-3-على صعيد بقية العالم

نظّمت الحكومة المؤقتة عدّة زيارات لشتى بلدان العالم الأخرى وأهمها زيارة دول أمريكا اللاتينية في شهر أكتوبر 1960 والتي قادها الرئيس فرحات عباس؛ حيث زار الوفد الشيلي والأرغواي وغيرها، وتمّت خلالها محادثات إيجابية مع هذه البلدان، ورغم المحاولات الحثيثة التي قامت بها السفارات الفرنسية في هذه البلدان لعرقلة هذه الزيارات إلّا أنها باءت بالفشل[2].

كما قامت وفود الحكومة المؤقتة بزيارة عدة بلدان أخرى أهمها:

- زيارة باكستان من طرف الرئيسي فرحات عباس في أفريل 1959.
- زيارة فيتنام من قبل كريم بلقاسم في أفريل 1960.
- زيارة كوريا الشمالية من طرف كريم بلقاسم في افريل 1960.
- زيارة أندونيسيا برئاسة فرحات عباس بين 19 -25 جانفي 1961.
- زيارة سنغافورة برئاسة فرحات عباس في 26 جانفي 1961.
- زيارة سيلان برئاسة فرحات عباس في 31 جانفي 1961.

وكان الهدف من هده الزيارات:

- مد الحكومة المؤقتة بدعم معنوي وسياسي.

[1] مريم صغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة، الجزائر، 2012ص 386.

[2] سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، **إستراتيجية العدو الفرنسي**، مرجع سابق ص 49.

- كسب المزيد من المساعدات المالية والمادية.
- توضيح الأهداف والإستراتيجيات التي وضعتها الحكومة المؤقتة للأشقاء والأصدقاء في العالم.
- إظهارسمعتها الدولية باعتبارها تُباشر نشاطات حكومية عادية وتُستقبل بصفة رسمية مثل بقية حكومات العالم.
- تحييد فرنسا دوليا وكشف ممارساتها الاستعمارية في الجزائر.

- المشاركة في المؤتمرات:

بخصوص مشاركة وفود الحكومة المؤقتة في المؤتمرات على الصعيد العربي كان لهم حضور في مؤتمر شتورة (24 اوت 1960) ومؤتمر بغداد (30 جانفي –4 فيفري 1961). وعلى الصعيد الإفريقي كمؤتمر أكرا الثاني (8 ديسمبر 1958) ومؤتمرمنروفيا للحكومات الإفريقية (4 أفريل 1961). ومؤتمر الدار البيضاء (من 4 إلى 7 جانفي 1961)، ومن خلال حضور هذه المؤتمرات حقّق مُمثلو الحكومة المؤقتة نتائج سياسية معتبرة، يأتي في طليعتها ما أعلنه البيان الختامي لمؤتمر شتورة :"تعلن اللجنة السياسية، من جديد أن قضية الجزائر هي قضية الأمة العربية جميعا وأنه قد أصبح من المتعيّن الآن أكثر من أي وقت مضى أن تتحمل البلاد العربية كلّها مسؤولياتها كاملة اتجاه الجزائر وهي جزء لا يتجزأ من العالم العربي"[1]، وكذلك مؤتمر أكرا الثاني الذي قرّر بضرورة الاعتراف الإفريقي بالحكومة المؤقتة والدعوة لمساعدة القضية الجزائرية ماديا ومعنويا[2].

1-2-4-تسيير المفاوضات

[1] المجاهد عدد 68، 8 سبتمبر 1960.

[2] المجاهد عدد 89، 13 فيفري 1961، ص2.

لما عجز العدو الفرنسي من إمكانية تحقيق إنتصار عسكري على الثورة الجزائرية، وتيقّن مما لا يدع مجالا للشك من أن القضية الجزائرية ليست قضية متمرّدين تقترح عليهم السلطات الفرنسية الاستسلام إلى سلطتها[1]؛ وإنما هي قضية تحرّرية تكافح لاسترجاع سيادتها واستقلالها وتحرير أرضها المُغتصبة، أرغم قادة الاستعمار الفرنسي وفي مقدمتهم الجنرال ديغول قبول التفاوض مع المُمثّل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري ألا وهو الحكومة المؤقتة.

بدأت المفاوضات الرسمية والجدّية والفعلية في عهد الجمهورية الخامسة سنة 1960، ولقد سبقتها محاولات عديدة لكنها كانت فاشلة[2]. وكانت البداية بمحادثات مولان بفرنسا من 25 إلى 29 جوان، 1960 وكلّلت باتفاقيات أيفيان الثانية يوم 18 مارس 1962؛ حيث تم توقيع وثيقة وقف إطلاق النار بين مُمثلي الحكومة المؤقتة ومُمثلي الحكومة الفرنسية، بعد أن واجهت العديد من الصعوبات والعراقيل طريق المفاوضات وأهمها:

- المحافظة على وحدة التراب والشعب للجزائر.
- قضية اعتبار جبهة التحرير الوطني المُمثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.
- مسألة وقف إطلاق النار.
- مصير المُعمّرين بعد الاستقلال.
- التفاوض ضمن طاولة مستديرة.
- كيفية تسيير المرحلة الانتقالية، وتنظيم الاستفتاء.

[1] سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، **إستراتيجية العدو**، مرجع سابق، ص ص 49 – 50.

[2] حزب جبهة التحرير الوطني، **المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر**، ج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 236.

وظهرت كفاءة المفاوض الجزائري وثبات مواقفه، من خلال تعدّد وتنوّع نشاط الحكومة المؤقتة على المستوى العالمي وظهر ذلك في طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وإرساء مكاتب لها في عدة دول من العالم.

وخلال الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة تم التداول حول القضية الجزائرية من قبل اللجنة السياسية، وصادقت الجمعية العامة على لائحة في مصلحة الجزائر لم تصوّت الولايات المتحدة ضدها، وامتنعت عن التصويت؛ حيث بدأ التراجع في الموقف الفرنسي، وأصدرت لائحة تحثُّ على:

- الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال.
- الاهتمام بمواصلة الحرب في الجزائر.
- اعتبار الأوضاع في الجزائر تهديداً للسلم والأمن الدوليين[1].

وكان هذا القرار الأممي انتصارا دبلوماسيا حقّق الأهداف التالية:

- اعتراف ضمني بحالة الحرب في الجزائر.
- أصبحت الحكومة المؤقتة مُعترف بها.
- الإقرار للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال.

- وفد الحكومة المؤقتة في الدورة 14 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1959:

في هذه الدورة كسب وفد الحكومة المؤقتة المزيد من التأيّيد والمناصرة للقضية الجزائرية. وفي نفس الوقت حدث انشقاق في صفوف الحلف الأطلسي، وتراجع عدد المدافعين عن الموقف الفرنسي، مما سمح للجمعية العامة بإصدار لائحة جاء فيها : "إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر تذكّر بقرارها الصادر في 15 فيفري 1957

[1] مريم صغير، مرجع سابق، ص ص 322-328.

الذي عبّرت فيه عن الأمل في إمكان الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل عن طريق الوسائل المناسبة طبقاً لمبادئ الأمم المتحدة وتذكّر بقرارها الصادر في 10 ديسمبر 1957 الذي عبّرت فيه عن الرغبة في أن تبدأ المحادثات وأن تستخدم وسائل مناسبة أخرى قصد الوصول إلى حل سلمي يتماشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتبدي اهتمامها العميق باستمرار القتال في الجزائر، وتعترف بحق شعب الجزائر في تقرير مصيره وتحثّ الطرفين على إجراء مباحثات مباشرة بقصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير طبقاًالمبادئ الأمم المتحدة"[1].

- وفد الحكومة المؤقتة في الدورة 15 عام 1960:

نتيجة للجهود المكثّفة التي قام بها ممثلو الحكومة المؤقتة تدعّم موقف الجزائر خلال هذه الدورة وخاصة من طرف دول الكتلة الأفروآسيوية، وبالرغم من تَغيّب فرنسا عن الحضور لهذه الدوْرة إلّا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت لائحة هذا نصّها: " إن الجمعية العامة لما كان الطرفان الجزائري والفرنسي قد اتفقا على قبول مبدأ حق تقرير المصير تُقرّر:

- الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره واستقلاله.
- توفير الضمانات لتنفيذ هذا الحق مع احترام الوحدة الترابية للجزائر.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المسئولة عن تجسيد هذا القرار بشكل فعلي"[2].

-وفد الحكومة المؤقتة في الدورة 16 عام 1961:

[1] بشير سعدوني، مرجع سابق ص 357.

[2] بشير سعدوني، نفسه، ص 358.

تم عقد الدورة السادسة عشر في عام 1961 في ظروف ملائمة للدبلوماسية الجزائرية؛ حيث حقّقت الحكومة المؤقتة نجاحات مميّزة على المستوى العالمي، إذ نالت اعتراف قرابة ثلاثين دولة تشكّل ما يقارب ثلثي سكان العالم، وظروف مواتية عسكريا ؛ حيث فشلت القوات الفرنسية في عملياتها العسكرية ضد مجاهدي جيش التحرير الوطني، مما أجْبر الحكومة الفرنسية إلى مباشرة المفاوضات الجّادة مع مُمثلي الحكومة المؤقتة، في ظل هذه الظروف أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لائحة بتاريخ 16 - 12-1961 تضمن محتواها ما يلي : " إن مُمثلي الدول الإفريقية-الآسيوية بعد أن عبّروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، وبعد أن لاحظوا عزْم الطرفين المعنيين بالأمر على البحث عن حل تفاوضي سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري [1].

1-2-5-انشاء البعثات الدبلوماسية

أنْشأت الحكومة المؤقتة العديد من البعثات الدبلوماسية التي تتمتّع بالحصانة والامتيازات التي تتوفر لدى بقية البعثات الأخرى، في الدول العربية كتونس، ليبيا، العراق والجمهورية العربية المتحدة، سوريا، لبنان، المملكة العربية السعودية والأردن، وأقامت بعثات دبلوماسية لدى الدول الصديقة كيوغسلافيا والصين الشعبية واندونيسيا وباكستان وغانا ومالي وغينيا، كما أوْجدت مكاتب تابعة للحكومة المؤقتة في الدول الغربية مثلما هو الشّأن لمكتب

[1] المجاهد عدد 88، 12 -12 - 1962.

لندن وروما وبون ومدريد. ومكاتب أخرى في كل من مكسيكو وكوبا وطوكيو ونيودلهي[1]، وانحصرت مهام هذه المكاتب فيما يلي:

- مباشرة العمل الدبلوماسي المعتاد لأي حكومة.
- كسب مختلف المساعدات الضرورية للثورة.
- تكذيب الادعاءات والافتراءات الفرنسية التي تروّجها ضد الثورة.
- كسب الدعم المعنوي للثورة.
- تبليغ صدى الثورة في الخارج.
- المشاركة في مختلف التجمعات والمحافل الدولية تمثيلا للثورة الجزائرية.

استطاعت الحكومة المؤقتة من تذليل كل الصّعوبات والعراقيل التي وقفت في طريقها، وتمكنت من انجاز كل الأهداف التي تم تسطيرها ضمن بيان الفاتح من نوفمبر 1954 والتي وضعها قادة الثورة عند اندلاعها؛ حيث تمكنت الحكومة المؤقتة من تجسيد النتائج التالية:[2]

- افتكاك اعتراف فرنسا بالوحدة الشعبية والترابية بما فيها الصحراء.
- إستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة.
- الاعتراف بالممثّل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وهو جبهة التحرير الوطني.

ومباشرة بعد توقيع اتفاقيات إيفيان أعلن رئيس الحكومة المؤقتة السيد يوسف بن خدة عبر أمواج إذاعة تونس النص التالي:

[1] بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 359.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص428.

"باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أُعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر[1]. وبذلك أنهت الوجود الاستعماري الذي دام أزيد من مائة واثنان وثلاثون سنة بالجزائر، وبعد ثورة استمرّت سبع سنوات ونصف تمكنت بدقّة تنظيمها وشجاعة أبطالها من تغيير الموقف الفرنسي الرافض لفكرة الاستقلال"[2].

2-مظاهرات 11 ديسمبر 1960

2-1- عوامل وتطور أحداثها

2-1-1-ظروف المظاهرات

بعد ما اشتدت الثورة الجزائرية قوّة، وامتدّ مجال عملياتها وإحرازها للكثير من الانتصارات العسكرية والسياسية داخليا وخارجيا شعر المعمّرون واليمينيون الفرنسيون بمدى خطورة الوضع عليهم، خاصة وأن جلّ الحكومات المُتعاقبة[3] فشلتْ في القضاء على الثورة الجزائرية وفي حالة ما إذا بقيت الأوضاع على حالها فسوْف تضيع الجزائر منْهم، ولهذه

[1] سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر ،2007، ص271.

[2] بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 360.

[3] الحكومات هي:

- حكومة بيير مانديس فرانس(Pierre Mendes France)نوفمبر 1954 – نوفمبر 1955.
- حكومة أدغارفور(Edger Faure)فيفري 1955 –جانفي 1956.
- حكومة غي مولي(Guy mollet) جانفي 1956 –21 أفريل 1957.
- حكومة بورجيس مونوري(Maurice Bourges Monory) مارس 1957 –30 سبتمبر 1957.
- حكومة فيليكس غيار(Felix Gaillard)نوفمبر 1957–أفريل 1958.

الأسباب نظّموا تمرد 13 ماي 1958 [1]الذي جاء بالجنرال ديغول إلى الحكم،(كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول) لكي يكْبح جماح هذه الحركة التي قام بها الجزائريون – حسب تعبيرهم– وإنقاذ فرنسا من المأزْق الذي آلت إليه، وهذا حسب إجماع الرأي العام الفرنسي على ذلك والذي عّبرت عنه صحيفة (La Vie Française) بقولها: "ديغول هو وحْده القادر على إعادة سلطة الدولة "[2].

بعد استلام ديغول للحكم طمْأن أنصاره أثناء زيارته للجزائر يوم 04 جوان 1958 قائلا: " أُعلن ابتداء من اليوم أنّ فرنسا تعتبر أن كامل التراب الجزائري ليس فيه إلّا نوع واحد من السكان ولا يوجد فيه سوى الفرنسيين بصفة خاصة"[3]، وعندما زار مدينة وهران يوم 06 جوان 1958 أكّد مسْعاه قائلا: " إن فرنسا موجودة هنا وستبقى إلى الأبد"، وعمل على تجسيد أقواله ميدانيا وعلى أرض الواقع.[4]

شعر المستوطنون جرّاء هذه الخطوات المُتّخذة بهدف القضاء على الثورة والثوّار بالارتياح، هذا الأخير لم يلبث أن أخذ يتلاشى ويتبدّد، وبدأت تهتز ثقتهم بديغول ويتسلّل الشك والريبة إلى نفوسهم بعد ماتابعوا تصريحاته التالية:

فخلال المؤتمر الصحفي الذي نشّطه بباريس يوم 28 أكتوبر 1958 أعلن عن استعداده لطرح مستقبل الجزائر للنقاش الحر مع مندوبي الثوّار داعيا إياهم إلى إلقاء السلاح والتفاوض بشأن وقف القتال والذي سمي بِسلم الشجعان [5]، وعندها لم يستجيب له الجزائريون

---

[1]إنقلاب عسكري في الجزائر يوم 13 ماي 1958 بعد مظاهرات قامت بها جموع المستعمرين في الجزائر الذين، انتا بهم الهلع والخوف من تخلّي الحكومة الفرنسية عنهم، فاكتسحوا مدينة الجزائر ينادون بتولي الجيش للحكم، مطالبين باستقدام ديغول.

[2]محمد الميلي، **مواقف جزايرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص85.

[3]الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة**، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، ص275.

[44] لخضر شريط، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوورة أول نوفمبر، ص214.

[5]L'Echo d'Alger 24/10/1958.

تقدّم بخطاب يوم 16 سبتمبر 1959 صرّح فيه بما يلي " أعتبر أنّه من الضروري بالنظر إلى كل المعطيات الجزائرية الوطنية والدولية، أن يتم الإعلان عن تقرير المصير ابتداء من اليوم باسم فرنسا والجمهورية، وطبقا للسلطات التي يمنحني إيّاها الدستور لاستشارة المواطنين، وأتمنى أن يمد الله في حياتي وأن يصغي إليَّ الشعب، أتعهد بأن أطلب من الجزائريين في الدوائر 12 ماذا يريدون أن يكونوا في نهاية الأمر ومن ،الفرنسيين من جهة ثانية... من كل الفرنسيين تأييد هذا التيّار[1].

الكثير من المُتتبّعين للشأن الجزائري في أواخر الخمسينات من القرن العشرين أعدّوا هذا التصريح اعترافا فرنسيا بإنهاء حالة الحرب مع الجزائريين، والذي يؤدي إلى انفصال الجزائر واستقلالها، ويؤدى إلى الاعتراف الدولي بها، خاصة وأن فرنسا كانت متشبّثة بالجزائر وتدّعي بأنها جزء لا يتجزأ منها، علما بأن ميثاق قانون الحرب الذي قنّنه معهد القانون الدولي يُصرّح في الفصل الرابع في فقرته الثالثة بما يلي: إن الحكومة التي اعترفت بصفة صريحة أو ضمنية لمواطنيها الثائرين كمحاربين ليس في وسعها أن تنتقد الاعتراف الذي يقوم به طرف ثالث [2].

وتم تدعيم هذا التصريح من طرف رئيس الحكومة الفرنسية "مشال دبوريه "Debré مُؤكّداً توجّه ديغول السياسي؛ حيث أعْلن يوم 13 أكتوبر 1959 داخل البرلمان أن الحكومة الفرنسية وجّهت تعليمات ضرورية لبدء المفاوضات مع المتمرّدين للاتفاق حول شروط وقف القتال... وأن فرنسا ستوفّر للوفد المفاوض الذي يمثّل الثوّار كل الضمانات وستتكفل بحرية عودتهم إلى مقرّهم في حالة فشل المفاوضات [3]، وأفرزت التسريبات التي شهدها شهر أكتوبر من عام 1959 عن إجراء محادثات سرّية جرت بين مُمثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة

[1]Charles De Gaulle, **Discours et messages avec le Renouveau 1958-1962**, Ed Librairie Plon, Paris, 1970, p131.

[2]المجاهد، 1961/01/02، ص 23.

[3]صحيفة الأهرام، 1959/10/14.

وفرنسا في مدريد وسويسرا، وأنها أضْفت إلى التفاهم وتقارب وجهات النظر حول عديد القضايا، و بالرغم من تكذيب الحكومة الفرنسية لذلك إلا أن المتطرّفون من مستوطني الجزائر تحرّكوا ونظّموا تمرداً في الجزائر ضد سياسة ديغول تمثّل في أسبوع المتاريس بداية من 24 جانفي 1960، والتي قادها جوزيف "أورتيز" وإذا كانت العملية آلت إلى الفشل فإنها تسببت في تصدع النظام السياسي والعسكري لفرنسا؛ حيث أُقيل قائدها الميداني وهو الجنرال "ما سو" (MASSU) و تعويضه بالجنرال كربان (Crépin)[1] المقرّب من ديغول.

وحتى يطمئن المستوطنين صرّح في مركز " حجر مفروش" في الشمال القسنطيني خلال الزيّارة التي قام بها للجزائر ما بين 3 و5 مارس 1960 قائلا: " لن يحدث "ديان بيان فو" في الجزائر، لن ينجح التمرّد في طرْدنا من الجزائر... إن ما يُسمى بالاستقلال ليس إلا البؤس والتشرد والكارثة..."[2].

وفي شهر مارس 1960 ألقى ديغول خطابا أمام الضباط الفرنسيين في الجزائر متطرّقا لفكرة الجزائر جزائرية، مما أثار مخاوف المستوْطنين؛ حيث أقترح تكوين دولة جزائرية تضمّ السكان المسلمين والأوربيين وترتبط ارتباطا وثيقاً بفرنسا[3].

أثار هذا الطرح غضباً كبيراً لدى المستوطنين لأنّ عبارة "الجزائر جزائرية" يسمعونها لأوّل مرّة من مسؤول رفيع المستوى في شخص رئيس الجمهورية الفرنسية، مما يدل على قرب نهايتهم من الجزائر التي هي مكان مولدهم ونشأتهم وتمتّعوا بخيراتها وارتبطوا بها[4].

إن تعلّق المعمّرين بالجزائر لخّصه مراسل صحيفة (Le Monde) في مقال له جاء فيه ما يلي: " تحدّثْتُ مع كثير منهم (أي المعمرّين)، وجميعهم كرّروا العبارة المؤلمة " إنّنا ولدنا

---

[1] الشعب الأسبوعي، 4 فيفري، 1976 ص28.

[2] محمد الميلي، مرجع سابق، ص 185.

[3] محمد حسنين، **الاستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 464.

[4] محمد حسنين، مرجع سابق، ص464.

في هذه الأرض، وفيها وُجدت مقابرنا وكنائسنا، إلى أيْن تريدنا أن نذهب إذا حُرمْنا من مكاننا الشرعي؟، ويردف قائلا:"قد سمعت هذا الكلام من أفواه الرجال والنساء، وخاصة منهم من أكّد لي بأنه يُفضّل أن يبقى في الجزائر يمسح الأحذية على أن يترك هذه البلاد، وقد أحسسْتُ من خلال هذه الإجابة أن تعلّق الأوربيين بالجزائر يفوق بكثير تعلّقهم بفرنسا نفسها، وأنهم جميعا مُتّفقون على هذا الشعور حتى ولو كانوا مُختلفين في الأراء السياسية."

وحتى يُخفّف ديغول من تأثير خطابه في نفوس المستوطنين قام بتهدئتهم من خلال الخطاب الجديد الذي وضّح فيه: " يجب أن تتأكّدوا أننا مازلنا في الجزائر لمدة طويلة جداً، وأنّنا لن نسوي شيئًا قبل انتصارنا العسكري، وأنه يجب أن تبقى فرنسا في الجزائر، فأنتم تحاربون من أجل أن تبقى فرنسا في الجزائر.

مما جعل ديغول بعد هذا الخطاب يقع تحت ضغط الطّرفين، فحينا يُطمئن الجزائريين وأحيانا يُطمئن المستوطنين حتى فقد ثقة الطرفين، ومما يدلّ على ذلك التصريح الذي قدّمه للإذاعة والتلفزيون الفرنسية يوم 4 نوفمبر 1960 وتعرّض فيه لمفهوم السّلم في الجزائر وتضمن الأفكار التالية : "إن هذا الطريق يقود لا إلى جزائر يحكمها الوطن الأم، لكن إلى الجزائر الجزائرية، وهذا يعني جزائر متطوّرة جزائر يقرّر فيها الجزائريون ذلك، وأعتقد أنهّم يريدون ذلك، جزائر لها حكومتها ومؤسّساتها وقوانينها... ويمكن بناؤها إما مع فرنسا وإما ضد فرنسا، إن فرنسا وأكرّر ذلك مرّة أخرى لن تعارض في الحل الذي يخرج من صناديق الانتخاب كائنا ما كان ذلك الحل...[1] ويحدّد لذلك شروطا قائلا " سوف نترك الجزائر لنفسها، لكنّنا سنتخذ طبعا التدابير لكي نضمن من جهة الجزائريين الذين يريدون أن يبقوا

[1] Charles De Gaulle, **Discours et messages,** Tome3, op.cit p.277.

فرنسيين، ونضمن من جهة أخرى مصالحنا[1]، مما يعني استبعاد فكرة الإدماج التي عبّر عنها في تصريح 16 سبتمبر 1959 [2]وإبقاء الانفصال التام أو الفدرالية الجزائرية مع فرنسا.

هذا التصريح أثار مخاوف المعمّرين ورغم ذلك أعقبه بخطاب ألقاه يوم 5 ديسمبر 1960 بباريس جاء فيه " إني لست على درجة من العمى والظلم حتى أتجاهل الأهمية التي تكتسبها النفوس المجروحة في كرامتها، والآمال المستْيقظة التي أدت بالجزائر إلى الثورة... إني أعترف بالشجاعة التي بذلها كثير من المحاربين وكل هذا المجموع الذي كوّنه الثوّار بالانجذاب الذي وجدوه والامتدادات التي خلقوها[3].

كل هذه التصريحات كوّنت قناعة لدى فرنسيي الجزائر من مدنيين وعسكريين على أن ديغول على وشك التخلّي عن الجزائر، فاستغلّوا ظرف قدومه إلى الجزائر للتعبير عن رفضهم الشديد لسياسته تجاه القضية الجزائرية.

2-1-2- سير المظاهرات

وصل ديغول إلى الجزائر يوم 08 ديسمبر 1960 لكي يشرح سياسته والترْويح والدّعاية لمشروعه. وحطّ بمطار زناتة على متن طائرة "كرافيل". ومنه انتقل مباشرة إلى عين تيموشنت [4] التي حلّ بهاعلى الساعة 11و46 دقيقة ممتطياً مرْوحيّة بمعيّة وفد يتقدمه كل من "لويس جو كس"(Louis Joxe) وزير الدولة المكلّف بالشؤون الجزائرية والعميد "آلي" رئيس الأركان ، وفي دار البلدية توجّه بكلمة عن طريق مكبّر الصوت لأولئك الحاضرين من مستوطنين وجزائريين المتواجدين بالساحات المحيطة بمقر البلدية، محاولا إقناع الطرفين

[1] Charles De Gaulle, Discours et messages, op cit, p. 277.
[2] Ibid, P94.
[3] المجاهد، 12 ديسمبر 1960، ص 23.
[4] Ali Ait Ahmed, **Ancien officier de l'ALN**, Décembre en rouge, blanc et noir Décembre dans L'histoire, Le Soir d'Algérie, 2012, PP. 8- 9.

بقبول مشروعه الذي جاء من أجله، والمتمثّل في "**الجزائر جزائرية** " أي تكون مرتبطة بفرنسا وتجمع المسلمين والمعمّرين معا مكرّراً دعْوته التي أعْلنها في سبتمبر 1959.

واجهه المعّمرون بشعارات الرفض والاستنكار لدعوته مثل "الجزائر فرنسية"[1] "يسقط ديغول " "الموت لديغول" الخ... كما وجّهت منظّمتهم "جبهة الجزائر فرنسية "F.A. F" قُبيل مجييء ديغول نداءً تضمن ما يلي: "يا فرنسيي الجزائر، مسلمين وغير مسلمين. لقد حان الوقت لكي نُؤكّد تصميمنا الجبّار على أن نبقى فرنسيين لقد آن الأوان لأن ننهض في وجه سياسة التخلّي، ويجب أن نُعبّر عن إرادتنا هذه بالإضراب العام الذي سوْف نشنّه في وجه ديغول يوم 09 ديسمبر..."[2].

حاول المعمّرون تكرار ما فعلوه مع "غي مولي" سنة 1956 عندما استقبلوه بمظاهرات حاشدة أجْبرته على التراجع عن الأفكار التي قَدِم من أجلها.

من الجانب الجزائري كان الكثير منهم حاضرين بالساحة، ولم يضيّعوا الفرصة وعبّروا عن طموحاتهم وحقّهم في تقرير مصيرهم رافعين العلم الجزائري لأوّل مرة في عين تموشنت، مما سمح لوحدات المظلّيين الشّرسين لقمعهم، و خلق جو من الفوضى سعى المعمّرون لإيجاده حتى يتسنى للجيش الفرنسي من تغيير نظام الحكم، وإبعاد ديغول والتخلّص منه بعد أن استهجنوا سياسته[3]، وفي المساء من نفس اليوم – 9 ديسمبر 1960 – حلّ ديغول يتلمسان واجتمع بأعيانها كما قدّم له مائتي ضابط فرنسي للناحية العسكرية الثانية عشر عرضاً عن الوضعية العربية والعسكرية بالمنطقة[4].

---

[1] الجزائر جزائرية، تعني بالنسبة لديغول أنها مرتبطة بفرنسا وتجمع المسلمين والأوربيين معا.

[2] المجاهد، 1960/12/19.

[3] جنيدي، مرجع سابق، ص 358.

[4] محمد قنطاري، 11 ديسمبر 1960 أسبابها وقائعها ونتائجها، **مجلة المصادر**، عدد 3،2000، ص 36.

ورُفعت في وجهه شعارات من قبل المعمّرين مصحوبة بالأعلام الفرنسية هاتفين "الجزائر فرنسية" "الصحراء فرنسية "" تقسيم الجزائر" "يسقط ديغول "[1].

ورغم الضغط المسلّط على الجزائريين والتهديدات الموجّهة لهم بالقتل من قِبل "لصاص(S.A.S) ومنظمة "جبهة الجزائر الفرنسية" فإنهم أبوا إلا أن يمرّروا مطالبهم بحماس كبير رافعين الأعلام الوطنية، مردّدين النشيد الوطني، والشعارات الوطنية مثل:"**تحيا الجزائر حرّة مستقلة،" يحيا جيش التحرير الوطني** ". " **أطلقوا سراح بن بلة ورفاقه.**" **الصحراء جزائرية**[2]"، زار ديغول بعد ذلك عدة مدن مثل وهران، شرشال، تيزي وزو، بجابة وغيرها، وتكرّر نفس المشهد من حيث الاستقبال والشعارات المرفوعة من الطرفين المعمّرين والجزائريين[3].

في يوم 11 ديسمبر وفي الجزائر العاصمة خرج المواطنون عن بكْرة أبيهم وبجميع الفئات العمريّة وامتنع التجار عن فتح محلّاتهم، حاملين الرّايات الوطنية وعمّت الزغاريد وارتفعت شعارات"الجزائر حرّة مستقلة" وغيرها من الأفكار الوطنية.

واستعملت السلطات الفرنسية كلّ قواتها من رجال شرطة والمظليين وقوات التدخّل السريع لطرد المتظاهرين ومنعهم من التحرّك بمد حواجز الأسلاك الشائكة و تكديس أكياس الرّمل ونشر دبّاباتها المدرّعة، ورغم ذلك كان المتظاهرون يتجاوزون كل ذلك ويستمرون في التظاهر معبّرين عن رفضهم للاستعمار، ومطالبين بالاستقلال والحرية في موقف أدهش الحاضرين، وخاصة الصحافة الدوْلية المسموعة والمرئية والمكتوبة، مما أدى بأحد الكتاب

[1] محمد قنطاري، نفسه، ص 36.

[2] محمد قنطاري، نفسه، ص36.

[3] المجاهد، 1960/12/19، ع 85، ص2.

الفرنسيين أن يعبّر بصدق عن ما شاهده قائلا: " إن الأمر الذي فاجأ الجميع هو عن تشبّثهم بالاستقلال وعدائهم للاستعمار [1].

أخْفقت القوات الاستعمارية في وضع حدّ لهذه المظاهرات ولم تتوقف إلّا بعد النداء الذي أرسلته الحكومة المؤقتة عن طريق رئيسها فرحات عباس تضمن ما يلي : " أيها الجزائريون والجزائريات الذين واجهتم بروح من الصّمود والتضحية جنون المستعمرين والجيش الفرنسي إنّنا نوجّه إليكم بعبارات مختلفة إعجابنا العميق، فأمام شجاعتكم التي أذْهلت العدو، وكشفت عن وجهه النّقاب، وأمام وطنيتكم الحارة، وصلابة عدوّكم التي هزّت بالإعجاب كل بني الإنسان المؤمنين بالعدالة والحرية، إن كل جزائري أمام كل ذلك يشعر بالشرف والفخر بانتمائه للأمة الجزائرية...إن معركة المظاهرات هذه يجب أن تنتهي.

2-2- نتائج مظاهرات11 ديسمبر 1960

حقّقت هذه المظاهرات نتائج [2]على جميع الأصعدة ويظهر ذلك في مايلي:

2-2-1-على الصعيد الجزائري

أحرزت الأهداف المرْجوة والمتمثّلة في ترسيخ وفاء الشعب الجزائري لجبهة وجيش التحرير الوطني، وأنّها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وأنّ لا تفاوض إلامعها، كما برْهنت على تشبّث الشعب بأرضه، وأن وسيلة الحوار والتفاهم لا تتم إلّاعبر مفاوضات رسْمية تؤدي إلى تقرير المصير بعيدة عن الضغوطات أوالمناورات[3]. وبيّنت تلاحم الشعب وتفاعله مع المسائل الوطنية المصيرية، ومن بينها الاستقلال الكامل للجزائر بصحرائها التي هي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني.

---

[1] المجاهد،1960/12/19، المرجع السابق، ص2.

[2] سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات وزارة المجاهدين، الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص 153.

[3] الجنيدي خليفة، مرجع سابق، ص 521.

كما بدّدت عقدة الخوف لدى سكان المدن والذي خيّم عليهم بسبب الاضطهاد المسلّط عليهم من قِبل المظلّيين بقيادة الجنرال "ماسو" (Massu) خلال وبعد معركة الجزائر، ودفعهم ذلك للمشاركة بقوّة في العمل الثوري الذي كان منتشرا في الأرياف، مما وسّع من دائرة انتشار الثورة، وزادها ذلك قوّة وصلابة. كما ساهمت في تحوّل المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى صفوف الثورة، كما أقصت أولئك المُتذبْذبين والمتشكّكين في إمكانية استمرار الثورة ونجاحها[1].

كل ذلك أمدّ جيش التحرير الوطني بقوّة استثنائية؛ حيث تضاعفت العمليات العسكرية وتطوّرت أساليب قتالها، ولم تكتف بالاشتباكات والكمائن والهجمات بل تحوّلت إلى حرب جيوش، مما أثار الرّعب في أوساط العدو وأرْبك قوّاته.

وصنّفت هذه المظاهرات بحق على أنها استفتاء عملي شعبي أبدى من خلاله الشعب الجزائري على تصميمه على الاستقلال والحرّية، ورفضه لفكرة الأُخوّة التي حملت لواءها حركة 13 ماي 1958، كما بدّدت بشكل لا رجعة فيه فكرة الجزائر فرنسية.

2-2-2-على الصعيد الديغولي

كانت زيارة ديغول هذه للجزائر هي آخر زيارة تفقّدية، ظناً منه أن إقامته للمناطق المحرّمة لقطع المدد الداخلي و"خط شال"[2]لعزل جيش التحرير خارجياً، ونجاح العمليات

[1]المجاهد، 13 مارس 1961، ص 5، حُرّرت لائحة مساندة للثورة الجزائرية يوم 8 مارس 1961 من قبل 24 نائبا كان ديغول يعوّل عليهم كقوة ثالثة يقولون فيها أنهم لا يمثّلون أحدا.

[2]**خط شال**، بعد أن تولى الجنرال شال مورس "Maurice challe " قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر فكّر في إقامة خط مكهرب في الجهة الشرقية والغربية يكون أقوى من خط موريس تصل طاقته إلى 12 ألف فولط عرضه يتراوح بين 30 – 60 متر أما طوله فتقديره 78 كلم، يتكوّن من أسلاك شائكة مكهربة على شكل لولب، إضافة إلى حقل ألغام مضاد للأفراد والجماعات، مع وجود أجهزة الرادار التي بإمكانها كشف أي محاولة اختراق.

العسكرية المركّزة التي أشرف عليها "شال" قد حققت أهدافها [1]، وأنّه يجب تقديم مشروعه السياسي "تقرير المصير" في خطابه ليوم 16 / 09 /1959 لوضع حد للحرب القائمة في الجزائر، وأن يقتنع سكان الجزائر بفكرته من مستوطنين وجزائريين وهي "الجزائر **جزائرية**" وتجسيدها بمساعدة القوة الثالثة المشكلة من الحركى والقومية والمنتخبين المحلّيين في مختلف المجالس الفرنسية.

لكنه تفاجأ بالواقع الذي رآه وسمعه، فالنوّاب الذين عوّل عليهم خذلوه؛ حيث حرّر أربعة وعشرون (24) نائنا منهم لائحة مساندة للثورة الجزائرية[2] قائلين إنهم لا يمثّلون أحد؛ حيث أبدى الشعب الجزائري إصراره على استعادة سيادته واستقلاله مهما كانت الظروف.

والصحافة الدولية تنقل ما شاهدته بصدق إلى مختلف بقاع العالم وهي التي أحْضرها ديغول لمصاحبته في جوْلته للجزائر وتغطيتها إعلاميا ظناً منه أن الشعب الجزائري يؤيّده في فكرة الجزائر جزائرية، كما استخلصه من التقارير التي كانت تَرد إليه في مكتبه بفرنسا.

فتأكّد ديغول باستحالة تحويل الشعب الجزائري ودمْجه في فرنسا، وأن أي سبيل للسلام لا تكون فيه جبهة التحرير الوطني مُمثلا شرعيا ووحيداً للشعب الجزائري سيكون مآلها الفشل، وهو ما جعله يخْلص للقناعة التالية –" لقد سمحت لي هذه الزيّارة بإدراك المعيار الحقيقي للقضية الجزائرية "[3] ثم يردف قائلا: " إن هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى الخيبة والمآسي، والخلاصة أنّه حان الوقت للانتهاء منه"[4].

---

[1] من هذه العمليات: عملية التاج"la courronne" عمليةjumelles عملية الأحجار الكريمة "pierre precieuse"، عملية الشرارة "Etincelle" وغيرها." والتي تعرّضنا لها في الفصل الأوّل".

[2] المجاهد، 13 مارس1961، ص 5.

[3] Le Monde, 14/12/1960.

[4] شارل ديغول، **مذكرات الأمل**، مصدر سابق، ص 101.

وفي حقيقة الأمر أن الجنرال ديغول كان مُدركاً منذ سنة 1959 لاستحالة إبقاء الجزائر فرنسية، وهو ما يستنتج من تصريحه ل"بيير لافلون" (Pierre Laflont) مديرصحيفة"L'Echo D'Oran" يوم 29 أفريل 1959 عن مستوطني الجزائر"ما يريدونه هو أن نعيد إليهم "**جزائربابا**"، (**L'Algérie de Papa**) لكن "جزائر بابا" ماتتْ. وإذا لم نفهم فإننا سنموت معها[1].

مما جعله يبتعد عن سياسة المراوغة والبدء في معالجة القضية الجزائرية بأسلوب جدّي يؤدي إلى التوصل لحل نهائي، خاصة وأن هذه المظاهرات جعلته يتخلّص من عقدة الخوْف التي لازمته طوال سنتين من المعمّرين والمتطرّفين العسكريين الذين طالما فرضوا أرائهم عليه.

الأمر الذي دفع ديغول إلى الإسراع في تنظيم استفتاء شعبي حول تقرير المصير في الجزائر يوم 08 جانفي 1961 أفرزت نتائجه. 15198714 بنعم و499657 بلا، هذا الاستفتاء قد تمّ إجراؤه في الجزائر وفي الميتروبول[2].

هذه السياسة التي انتهجها ديغول أوجدت استياءً لدى المعمّرين الذين بدأوا مع متطرّفي الجيش الفرنسي في التخطيط للإطاحة به.

ومن بيْن مَنْ انتقد سياسة ديغول المارشال "ألفونس بيير" (Alphonse Pierre) في خطاب مفتوح نشر في 28 ديسمبر 1960 وحذّر من مغبّة تنفيذ تقرير المصير في الجزائر، والذي قد يؤدي إلى تولّي الثوّار الحكم وطرد المعمّرين، فقام ديغول بعد ذلك بتنحيته من منصبه[3]. كما أبدى سوستال (Jaques Soustelle) يوم 19 جانفي 1961رأيه قائلا: " إنّ

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 130.

[2] الجنيدي خليفة، مرجع سابق، ص 382.

[3] حسنين، مرجع سابق ص 506.

الجيش الفرنسي قد أخطأ في رفع ديغول إلى الحكم، وأنّه قد يضطر إلى رفع لواء العصيان عليه، بعد أن أصبح من رجال اليسار[1]، وبعد هذا التصريح قام ديغول بتنحيته أيضا، مما أدى إلى مواجهة بين الديغوليين ومعارضيه تُنذر بوشك اندلاع حرب أهْلية، وفي خضم هذه الأجواء الملبّدة حدث انقلاب الجنرالات بالجزائر العاصمة في أفريل1961 للإطاحة بالجنرال ديغول الذي اعتبروه "خائنا للوطن"، وتزعّم الانقلاب الجنرالات الأربعة وهم: زيلر"Zeller"وهو قائدا للجيش الفرنسي سابقا والجنرال جوهو(Jouhaux) وهو من الأقدام السوداء وكان قائداً لأركان القوات الجوية سابقا، والجنرال(Challe) الذي وضع ديغول ثقته فيه عندما تولى الحكم سنة 1958 في القضاء على الثورة، إلّا أن هذه المحاولة الانقلابية باءت بالفشل [2]، لكنها أقنعت ديغول بأن إعادة الأمن لفرنسا واسترجاع هيبتها يتمثّل في إيجاد حل للمسألة الجزائرية [3].

2-2-3-على صعيد المستوطنين

فضحت هذه المظاهرات مدى وحْشية المعمّرين الذين اغترفوا أعمالا إجرامية بالتعاون مع الجنود المظلّيين والشرطة والدرك الذين قاموا بذبح الجزائريين أمام مرأى ومسمع رجال الأمن، وداهموا البيوت ليلا لاختطاف الجزائريين وتمت تصفيتهم جسدياً، وحتى المساجد كانت هدفاً لهمجيتهم؛ حيث اقتحم المظلّيون مسجداً كان العلم الوطني يرفرف فوقه، وارتكبوا مجزرة بداخله راح ضحيتها عشرات المصليين[4].

[1] الجنيدي خليفة، مرجع سابق، ص301.

[2] بلحاج صالح، مرجع السابق، ص ص 173 – 182.

[3] نفسه.

[4] المجاهد، 1961/01/16، ص5.

إن جرائمهم طالت حتى الأوربيين الذين عبّروا عن تفهّمهم لمطالب الجزائريين أو تعاطفوا معهم، وما يدلّ على ذلك –مثلا –اغتيالهم لرئيس بلدية ايفيان لأنّه سهّل لجبهة التحرير الوطني التفاوض مع ممثّل الحكومة الفرنسية[1].

وعَنْونتْ جريدة المجاهد هذا الوضع بـ " فضائح الأوربيين واليهود بمدينة الجزائر" تضمّن ما يلي:" أما الأوربيون فقد استغلوا هذه الحوادث لإشباع عواطفهم المريضة في الانتقام من المدنيين الأبرياء، إنهم يشكّلون في الليل عصابات مسلّحة ترتدي الزّي العسكري وتَطْرق أبواب الناس مدّعية أنّها دورية جاءت للتفتيش فإذا فتح أحد منزله أخذوا الرجال وذبحوهم، وفي بعض الأحيان يقْتلون جميع أفراد العائلة ولا ينجو من أيديهم حتى الأطفال والرضّع[2].

وعندما تأسست منظمة الجيش السري(O.A.S) في أوّل مارس 1960 أعلن المستوطنون عن مساندتهم لها، وقدّموا لها المساعدات، هذه المنظّمة الإرهابية تضمّن محضر تأسيسها مايلي: "إن الساعة الأخيرة لفرنسا في الجزائر هي الساعة الأخيرة لفرنسا في العالم وهي الساعة الأخيرة للغرب[3]. وحسب رأيهم فان نهاية فرنسا هي نهاية الوجود الفرنسي في الجزائر أونهاية "فرنسية الجزائر"[4].

إن تصرّفات المعمّرين هذه حدثت بعد ما تأكّدوا بأن " جزائر الأباء والأجْداد " كما يسمّونها أو "الجزائر فرنسية " قد تلاشت نهائيا بعد هذه المظاهرات، ولم يبق أمامهم سوى حزْم حقائبهم والاستعداد للرّحيل، وقد عبّر عن ذلك صراحة أحد المعمّرين بقوله لمراسل صحيفة (Le Monde) الآن لم يبْق لنا إلّا أن نحاول المحافظة على الأمن ريْثما نحْزم

[1] محمد القورصو، **الجزائر فرنسية أو الطوفان**، جريدة الخبر، 5 اكتوبر 2004، ص ص 18–19.

[2] . نفسه، ص 19.

[3] المجاهد، 1960/12/19، ص 2.

[4] الجنيدي خليفة، مرجع سابق، ص343.

أمتعتنا ونركب الباخرة"[1]. وقال له ضابط في الجيش الفرنسي: " لقد دقّت ساعة الحقيقة إن الدّمل قد فقع بعد أن نضح طيلة ست سنوات "[2].

وبعد هذه المظاهرات قرّر العدد الكثير من المعمّرين بيْع أملاكهم ومغادرة الجزائر، مما ولّد حقداً كبيراً في نفوسهم ضد ديغول ويعبّر عن ذلك مراسل جريدة لوموند(Le Monde) إن شعور الحقْد على شخص ديغول يتفاقم بشكل مذْهش لدى الأوربيين، حتى أنّه أصبح رائجا في الأحياء الأوربية بأنهم يبغضون ديغول أضعاف ما يبغضون المسلمين"[3].

2-3- أصداء المظاهرات

وصل صدى هذه المظاهرات إلى مناطق عديدة في العالم على النحو التالي:

2-3-1-عربيا

تابع العرب مشرقاً ومغرباً هذه المظاهرات وتفاعلوا معها على المستويين الشعبي والرسمي، فأيّدت جّل الحكومات العربية مساندتها للجزائر واستنكارها للعنْف والقمْع اللّذين سلّطه الفرنسيون ضدهم أثناء المظاهرات. وهو ما قامت به حكومة تونس والمغرب وحكومة الجمهورية العربية المتحدة[4]، فالأولى زار وفْدها الرئيس فرحات عباس معبّرين عن استنكارهم للممارسات الفرنسية ودعْمهم اللا مشروط للشعب الجزائري، والثانية أرسل ملكها محمد الخامس للرئيس فرحات عباس رسالة معبّراً من خلالها أنّ: " استقلال المغرب لن يتم ما لم تحصل الجزائر على استقلالها[5].

[1] المجاهد، /196012/19، ص2.
[2] نفسه، ص2
[3] المجاهد، مرجع سابق ، ص2
[4] الجيش، ديسمبر 2005، ص 65.
[5] المجاهد، مصدر سابق، ص2.

أما جمال عبد الناصر فقد أرسل له رسالة تأييد جاء فيها ما يلي: " إن الجمهورية المتحدة تساند بكل الوسائل كفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال"[1].

وبخصوص الشعوب العربية. فقد عمّت المظاهرات الدول العربية بكل فئاتها وشرائحها تضامنًا مع الشعب الجزائري وخاصة في مدنها الكبرى مثل: القاهرة، دمشق، بغداد، طرابلس، بنغازي، بيروت وعمّان. وغيرها معبّره عن استعدادها لمؤازرة الشعب الجزائري في كفاحه والتضْحية لنصرته، ومن جهته السيد: عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية، أرسل برقية مستعْجلة إلى هيئة الأمم المتحدة يطلب فيها اتخاذ تدابير عاجلة لإيقاف المجازر الوحشية في الجزائر[2]، وقد أوردت جريدة المجاهد ما يلي : " قام السيد الباهي لأدغم كاتب الدولة للرئاسة والدفاع الوطني في الحكومة التونسية، والدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية صباح يوم الثلاثاء 13 ديسمبر 1960 بزيارة الرئيس فرحات عباس في مكتبه وعبّرا له عن التضامن الفعّال والمستمر الذي تكنّه تونس حكومة وشعبا نحو الشعب الجزائري إزاء الحوادث المُحزنة التي حدثت أخيراً في الجزائر.

2-3-2-أُمميًا

كانت هيئة الأمم المتحدة تتماطل في معالجة القضية الجزائرية قبل مظاهرات 11 ديسمبر 1960 منذ أن طرحت القضية للمناقشة على بساط هيئة الأمم المتحدة سنة 1955 في دورتها العاشرة، لأن الغرب المتحكّم في زمام الهيئة الأممية كان مُدعّماً لفرنسا ومُؤّيداً للموقف الفرنسي الذي أعْلنه وزير خارجيتها أنطوان بيني(Antoine Piny) خلال تلك الدّورة "الدورة العاشرة"، والذي كان يزعم أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي، ولم تكن أبداً دولة مُنفصلة، معتبراً أن الصراع في الجزائر خارج عن اختصاص الأمم المتحدة قائلا : "من غير

[1] الجيش، المرجع السابق، ص65.

[2] المجاهد، مصدر سابق، ص2.

المعقول أن تكون الأمم المتحدة غير ملمّة باختصاصاتها وغير صادقة في مهمّتها بتدخلها في الشؤون الداخلية لأحد أعضائها"[1].

أما الحلف الأطلسي الذي وضع ميثاقه في واشنطن يوم 9 أفريل 1945 من طرف الحكومات الغربية، فقد اعتبر أن الجزائر مقاطعة فرنسية داخلة ضمن هذا الحلف[2].

وبعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وبمناسبة انعقاد الدورة الخامسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة، غيّرت هذه الأخيرة من طريقة تعاملها مع القضية الجزائرية، لأن الرأي العام العالمي بما فيه أنصار فرنسا في الحلف الأطلسي تأكّدوا من عدم جدوى استمرار الحرب في الجزائر.

الأمر الذي جعل الأمم المتحدة خلال الدورة الخامسة عشر تصدر لائحة نصت على ما يلي:

- حق تقرير المصيرللشعب الجزائري واستقلاله.
- ضرورة توفير الظروف لتنفيذ هذا الحق على أساس احترام وحدة التراب الوطني.

–الجمعية العامة مسؤولة عن تجسيد هذا القرار بصورة كاملة، وقد حازت هذه اللائحة على موافقة الأعضاء ب 68 صوتاً ضد 27 صوتاً وامتناع 08، وبذلك تكون الجزائر قد حقّقت نصْراً سياسيا معتبراً.

2-3-3-إفريقيًا

كانت فرنسا قد شنّت حملة مساومات وضغوطات تجاه الدول الإفريقية لمنعها عن دعم القضية الجزائرية وعدم تفاعلها معها.

---

[1] محمد سلطاني، **القانون الدولي العام**، ص 139.

[2] المجاهد، 13 فيفري 1961، ص 4.

إلا أن مُعظمها أظهر تعاطفاً وتضامناً مع الشعب الجزائري بصفة رسْمية أو شعبية، وبمجرد انتشار صدى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وما قامت به فرنسا من إبادة وتنكيل في حق المتظاهرين حتى كانت الاحتجاجات المُندّدة قد عمّت أرجاء إفريقيا مطالبين بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وكانت الدول الإفريقية حاضنة لعديد المؤتمرات الداعمة للقضية الجزائرية، ومن بينها مؤتمر مجلس التضامن الأفريقي الآسيوي الذي نُظِم له مؤتمراً استثنائيا في القاهرة يومي 21-28 جانفي 1961 لبحث الموقف في الجزائر إثر هذه المظاهرات، والذي صدرت عنه عدّة قرارات أهمها اعتراف الدول الأفريقية والأسيوية بالحكومة الجزائرية وتطبيق مقاطعة فرنسا اقتصاديا، وتشكيل لجنة لزيّارة مختلف بلدان إفريقيا وآسيا لمساندة الشعب الجزائري[1].

واستقبلت الدّار البيضاء (المغرب) يوم 04 جانفي 1961 مؤتمر أقطاب إفريقيا، واتّخذ عدة قرارات لفائدة القضية الجزائرية أهمها:[2]

- استنكار دعم الحلف الأطلسي لفرنسا في حرْبها على الجزائر.
- إلزام جميع الدول الإفريقية بعدم اتخاذ أراضيها قواعد للعمل العسكري ضد الشعب الجزائري.
- سحب كل الجيوش الإفريقية التي تنشط تحت القيادة الفرنسية في الجزائر.

-يستوجب على جميع الدول دعم الشعب الجزائري في ثورته والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

-ضم المتطوّعين الأفارقة ضمن صفوف جيش التحرير الجزائري[3].

---

[1] المجاهد، 1961/02/13، ص 2.

[2] المجاهد، نفسه، ص2.

[3] الأهرام، 1960/12/26، 1961/01/08.

وأثمّرت نتائج ذلك بارتفاع اعتراف الدول الإفريقية بالحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية، من ذلك اعتراف حكومة مالي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1] من خلال الرّسالة التي بعثها السيد موديبوكايْتا يوم 19 فيفري 1961 إلى الرئيس فرحات عباس.

وقامت نيجيريا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، وأمرت بطرد السفير الفرنسي ومن يساعده من بلادها وأمهلتهم48 ساعة للخروج من بلادها، ومنع الطيران الفرنسي من الهبوط بأراضيها[2].

2-3-4-عالميًا

وصل صدى هذه المظاهرات إلى العديد من دول العالم، ومن بينها تركيا التي شهدت مظاهرات كبيرة في إسطنبول، شارك فيها الآلاف الذين حاولوا تمزيق العلم الفرنسي[3]. وفي 25 ديسمبر 1960 كانت الهند على الموعد مع مظاهرات حاشدة، عقد خلالها "جواهرلال نهرو" رئيس الحكومة ندوة أعلن فيها تأييد بلاده لكفاح الشعب الجزائري، واستنكر حرب الإبادة التي تنتهجها فرنسا في الجزائر[4].

كما أصْدرت الحكومة الصينية بلاغاً رسميا تطرّقت فيه للأحداث بالجزائر وعن اضطهاد فرنسا للشعب الجزائري، واصفة ذلك بالجرائم الوحْشية والتي تدل على فشل سياسة ديغول[5]، وأرْسل الرئيس السوفياتي "خروشوف" برقية مساندة للرئيس فرحات عباس، وخَصّت وكالة تاس السوفيتية المظاهرات ببيان مؤكّدة إيمان الحكومة السوفيتية بوحْشية هذه الجرائم

[1] المجاهد، 03/27/ 1961، ص 2.
[2] المجاهد، 1961/01/16، ص2.
[3] المجاهد، 1961/02/13، ص5.
[4] المجاهد، 1961/02/13، ص 5.
[5] المجاهد،02/13/، 1961، ص5.

وأنها دليل اقتراب نهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ومن جهته أبْرق المارشال "تيتو" رئيس يوغسلافيا برقية تأييد للحكومة الجزائرية[1].

تأثّرت الدول الغربية بهذه المظاهرات، كما غيّرت الولايات المتحدة الأمريكية من مواقفها حيّال القضية الجزائرية ودعمها اللا متناهي لفرنسا ؛ حيث أكد الرئيس الأمريكي كيندي ضرورة تغيير سياسة بلاده في إفريقيا وآسيا [2].وعنْونت مجلة "التايم" الأمريكية الأسبوعية الصادرة في 3 فيفري 1961 مقالا: " الأوربيون يجب أن يرحلوا عن الجزائر"[3]، وأرسل رئيس النقابات الأمريكية برسالة مفتوحة إلى حكومة بلاده يحذّرها من مواصلة مساعدة فرنسا عسكرياً، واستنكر الاتحاد الدولي للنقابات الحرّة في اجتماع استثنائي في ديسمبر 1960 تقديم المساعدات العسكرية والمالية والسياسية لفرنسا من قبل دول الحلف الأطلسي [4].

3-المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1956-1962

كان للدبلوماسية الجزائرية أبرز الأثرْ في دفع القضيّة الجزائرية إلى المحافل الدولية، والتي أكسبتها الشرعية الدولية وأجبرت فرنسا على الرضوخ للتفاوض، و موضوع المفاوضات الجزائرية الفرنسية من المواضيع التي تشهد تضارب في الآراء بين الفريقين الجزائري والفرنسي، وقد أوْلاه الباحثون والمؤرخون الجزائريون والفرنسيون الكثير من الاهتمام والدراسة، فمنهم كتابات من عايشوا الحدث، وآخرون شاركوا فيها وتابعوا تطوراتها من أمثال بن يوسف بن خده ورضا مالك و سعد دحلب وشارل ديغول، وهناك المساهمة السويسرية ممثّلة في الدبلوماسي "أوليفي لونغ" (Olivier Long) والصحفي شارل هنري فافرود، والكثير من

[1] المجاهد، مرجع سابق، ص5.
[2] المجاهد، مرجع سابق، ص5.
[3] حسنين، مرجع سابق، ص 521.
[4] المجاهد، 13 فيفري 1961، ص 4.

المؤرخين والباحثين الذين اهتموا بالمفاوضات الجزائرية – الفرنسية عموماً والدبلوماسية الجزائرية على وجه الخصوص ومن بينهم(Horne Alistar, Jean Lacouture Jérôme Helie)

3-1-الاتصالات السرية: 1956 -1960

كانت مشاركة جبهة التحرير في أشغال المؤتمر الأفرو أسيوي بمثابة الانطلاقة الفعّالة للدبلوماسية الجزائرية؛ حيث حاول القائد "فينسنت مونتاي"(Vincent Monteil) إجراء بعض الاتصالات لكنّها باءت بالفشل، بعد اتصاله بمصطفى بن بولعيد بسجن تونس، وببن خده بسجن سركاجي، وكذلك بفرحات عباس وحسين لحولْ وبالشيخ خير الدين.

كما تمكن الصحفيّان: "جون دانيال" (Daniel Jon) "وروبرت بارات"(Robert Barat) من الإتصال بمسؤولي جبهة التحرير: بن خده ثم عبّان رمضان، بغرض المحادثات حول القضية الجزائرية، أسْفرت هذه الاتصالات عن برْمجة لقاء بين عبّان رمضان ومفوضي "بيار مانداس"بالأراضي الفرنسية في مارس 1956[1].

رفضت جل الحكومات التي تعاقبت على الحكم في فرنسا منذ1954 الحل التفاوضي، وضربت عرض الحائط كل قرارات وتوصيات الهيئات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمرات الإسلامية والمؤتمر الأفرو آسيوي، هذه الحكومات سلكت طريق الإدماج الذي اقترحه "جاك سوستيل"إضافة إلى اقتراح "غي مولي"، والذي يؤكد على: " وقف إطلاق النار، الانتخابات، المفاوضات " والتي رفضتها جبهة التحرير الوطني " وبمجيء ديغول تبنّى كل هذه الحلول سنة 1958.[2]

---

[1] دحو ولد قابلية، **إتفاقيات إيفيان، الاتصالات، المحادثات والمفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني 1954 1962**، الجزائر، 2012، ص2.

[2] بن يوسف بن خدة، **إتفاقيات إيفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر**، تعريب لحسن زغدار، محل العين جابلي، مراجعة عن الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص14.

وفي عهد حكومة "غي مولي" (Guy Mollet)، وفي جانفي 1956 إتصل "أندري مانداس" بعبّان رمضان للاطلاع على مطالب جبهة التحرير الوطني، وبعد ذلك اتجه"ماندیس" إلى باريس وأخبر السلطات الفرنسية باستعداد الجانب الجزائري للتفاوض بشروط اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال[1]،

وترجع الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى شهر أفريل 1956؛ حيث تم اللقاء بين "منداس فرانس" (Mendes France) وعبّان رمضان وبن يوسف بن خده في الجزائر العاصمة، ولقاء محمد خيضر بالقاهرة مع "جورج غورسّ(Georges Gurce) و "جوزيف بيغا را" (Begarra Joseph) مبعوث "غي مولي" رئيس الحكومة الفرنسية والأمين العام للحزب الاشتراكي[2].

3-1-1-الاتصالات في عهد "غي مولي"

الاتصال الأوّل جرى بالقاهرة يوم 12 أفريل 1956 بين محمد خيضر وجوزيف بيغارا، وعرض عليه ثلاثية "غي مولي" المتمثلة في: " إيقاف القتال، الانتخابات، المفاوضات مع النواب حول الدستور المقبل للجزائر". بينما محمد خيضر فقد أقترح تكوين دولة جزائرية مرتبطة فدرالياً مع تونس والمغرب، وطلب جوازيْ مرورْ حتى يمكّن إثنان من قادة الجبهة في الخارج من الالتحاق بالداخل للاجتماع بقادة الداخل[3].

في هذا الاجتماع أكّد محمد خيضر على أهمية الاتفاق حول الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للدستور الجديد وذلك مع جيش التحرير مباشرة. وبيّن عدم جدوى الانتخابات وأكّد على أهمية إيجاد فرنسا لحل للقضية الجزائرية حفاظا على مصالحها بشمال إفريقيا والعالم

[1]Henri Jacquin**, La guerre secrète en Alegrie**, Edition Olivier Orban, Paris 1977, p 117.

[2]بن وسف بن خده، مصدر سابق، ص 15.

[3]المجاهد، **قصة الاتصالات السرية من 1956 الى 1962**، العدد 92، ب تاريخ28 مارس1961، ص07.

العربي المؤيّد لحقوق الشعب الجزائري، مكذّباً لموْقف المعمّرين الفرنسيين وعدم أحقيتهم كقلّة في التأثير على الموقف[1].

وفي يوم 25 جويلية 1956 تم الاتّصال الثاني ببلغراد؛ حيث التقى محمد يزيد والدكتور أحمد فرنسيس "بيير كومين" (Pierre Commin) –نائب الكاتب العام للحزب الاشتراكي– و"بيير هيربوت" (Pierre Herbout)، ونفس العرض السابق قدّمه الوفد الفرنسي، بينما موقف الوفد الجزائري تمثّل في الاتفاق السياسي الشامل قبل وقف القتال، وطالب بالانتقال من الاتصالات السرية الشبيهة بالرّسمية إلى الاتصالات التمهيدية الرّسمية، وكان جواب السلطات الفرنسية أنّها لا تستطيع التفاوض إلّا مع النّواب المنتخبين[2].

ورغم ذلك التقى يوم 02 ستمبر 1956 محمد خيضر ومحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان بكومين وهيربوت، وقدّم الوفد الفرنسي اقتراحا يتضمن سنْ دستور مُسْتوحى من اللائحة الإشتراكية أي مجلس تشريعي، وبعد إنشاء هيئة تنفيذية جزائرية تتكفّل بالميادين السياسية الداخلية ما عدا تلك التي لها صلة بقانون الأحوال الشخصية لأوروبيي الجزائر وتكوين هيئة جزائرية –فرنسية تشرف على ميادين الدبلوماسية والاقتصاد والأمن العسكري ونظام الحريّات الفردية والعمومية[3].

كما وقع اتصال آخر يوم 22 سبتمبر 1956 ببلغراد بين محمد خيضر و محمد الأمين دباغين، وممثّل الوفد الفرنسي بيير هيربوت، وكان محور المحادثات حول الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال، ولاحت في الأفق بادرة اتفاق حول عبارة بديلة عن الاستقلال وهي : "حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بحرية"، وقدّم الوفد الجزائري اقتراحا بخصوص المسائل المشتركة بين الصلاحيات الفرنسية والجزائرية أن يكون الاتفاق بشأنها موضوع

[1] فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص195.
[2] Jérôme Helie**, Les accords d'Evian, Histoire de la paix ratée en Algérie**, Olivier Orban, France, 1992, p.27.
[3] المجاهد، مصدر سابق، ص7.

اتفاقات ثنائية، واقترح "هيربوت" إطلاع حكومته بذلك في انتظار لقاء آخر، وفي خضم تلك الأحداث وبعدها بشهر تم اختطاف المفاوض المعتمد من قبل جبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956 [1]ضمن الزعماء الخمسة الذين تعرضت الطائرة التي تقلّهم للقرصنة الفرنسية والتي تبناها "غي مولي"[2].

جل هذه اللقاءات والمحادثات لم تُثْمر بأي نتيجة إيجابية لأنها كانت عبارة عن مناورات سياسية استعملها الساسة الفرنسيون بهدف إبعاد جبهة التحرير الوطني عن المفاوضات ونزع الشرعية عنها كممثلة للشعب الجزائري، الأمرالذي رفضته جبهة التحرير كوْنها هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، الأمر الذي دفع "غي مولي" لفتح مفاوضات مع الجزائريين على شكل مائدة مستديرة بروما، تجمع مندوب عن أحمد بن بلة وآخر عن جمعية العلماء وثالث عن جماعة ميصالي. أما فرنسا فيمثّلها "كومان" (Comen) لدراسة عرض "غي مولي" والمتضمّن إستعداده لمنح الجزائر استقلالا داخلياً على شكل تحرّر إداري (Gestion Autonome) على أن تُجرى انتخابات تحت إشراف لجنة محايدة لضمان مصداقيتها،[3] وكان هدف "غي مولي" هو إقصاء جبهة التحرير الوطني من المفاوضات.

تندرج هذه اللقاءات من وُجهة الحكومة الفرنسية مع ممثّلي جبهة التحرير الوطني في خانة جسّ النبض، أو المناورات الرّامية إلى استمرار الحرب لتجاوز المرحلة الصّعبة، وخلالها اتضح تباعد المواقف بين الطرفين، فمن جانب جبهة التحرير الوطني يبدو الاختلاف جلياً في تصريحات الناطقين باسمها؛ حيث تحدث خيضر في القاهرة عن تأسيس مجلس تأسيسي جزائري ذي سيادة، بينما يُؤكد عبان رمضان في الجزائر بأنه لا مفاوضات

[1]Jérôme Helie, op. cit. 24.

[2]المجاهد، مصدر سابق، ص 7.

[3]فتحي الديب، مصدر سابق، ص 197.

قبل الاعتراف المسبق بالاستقلال، ومن الجانب الفرنسي فإنهم لم يتجاوزوا فكرة الواقع الوطني الجزائري التي ناد بها "غي مولي"[1]. أما بخصوص المفاوضات، وشروط وقف إطلاق النار، فقد وضّحتها قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وتمثّلت في: الاعتراف بالأمة الجزائرية الموّحدة وحدة لا تتجزأ، وسيادة الجزائر في كل المجالات بما في ذلك الدفاع الوطني والشؤون الخارجية، وإطلاق سراح كل المعتقلين، وجبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.[2]

ومن خلال التصريح الذي أدلى به "غي مولي" يوم 09 فيفري 1956؛ حيث قال إن فرنسا سوف تحارب لتبقى بالجزائر وستبقى بها، وتعيين "روبير لاكوست" وزيرا مقيما بالجزائر في نفس اليوم يُبيّن لنا أن "غي مولي" كان يهدف إلى القضاء على الثورة بالقوة العسكرية وليس بالطرق السّلْمية، وبعد إنضمامه إلى المجموعة الوزارية التي تدعو لمواصلة الحرب في الجزائروالتي تتكون من "روبير لاكوست" و "ماكس لوجون"، وانفصاله عن الكتلة المؤيدة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني ومن بينهم "كاستون ديفيير "(Gaston Pal Charles Defferre)، و "مانديس فرانس"، وفي يوم 20 نوفمبر 1956 صرّح "لاكوست" قائلا : " نحن في الربع الساعة الأخير : لا نسرع باقتراح إصلاحات سياسية [3]".

3-1-2-الاتصالات في عهد بورجيس مونوري (Bourges Maunoury)

تم تعيين "بورجيس مونوري" رئيسا للحكومة الفرنسية بعد سقوط حكومة "غي مولي" في جوان 1957، قام رئيس الحكومة الجديد بتكليف پريسونيپر (Jean Yves Goeau

[1] مبروك غريس وإلياس نايت قاسي، **المفاوضات الفرنسية -الجزائرية 1956 -1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية السويسرية**، **المجلة التاريخية الجزائرية**، 2021، المجلد 05 العدد 02، ص789.

[2] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 16.

[3] يخلف الحاج عبد القادر، **المفاوضات الفرنسية الجزائرية**، **مجلة عصور جديدة**، رقم 19، 20 نوفمبر 2015، ص 343.

Brissonniére) للاتصال بمُمثلي جبهة الحرير الوطني في تونس، وحلّ بها يوم 05 جويلية 1957 بعنوان ملاحظ لتتبّع أشغال مؤتمر النقابات العالمية الحرة، واتصل في تونس ببعض مُمثلي الجبهة، الذين أخبروه بأن استئناف الاتصالات مشروط بإصدار الحكومة الفرنسية لبيان تعْترف فيه بالجنسية الجزائرية، ويقوم بإعلام حكومته والعودة إلى تونس يوم 15 جويلية 1957[1]. وفي يوم 02 جويلية استقبل" بومنجل" في مكتبه "بريسونيير" مع النائب"رولان" وعقد اللقاء دون موعد مسْبق لأسباب سرّية؛ حيث قرّر السفر إلى تونس للمشاركة في المؤتمر الخامس[2] للاتحاد الدولي للنقابات الحرة وبالمناسبة سيجري إيتصالات مع جبهة التحرير، و طلب من بومنجل أن يُوفّر له كل التسهيلات[3].

وكان المحامي عبد المجيد شاكر مُمتطياً نفس الطائرة التي كانت تقلّ "بريسونيير" إلى باريس بغرض زيارة مُوكّليه بن بلة، بوضياف، خيضر، وحسين آيت أحمد الزعماء المختطفون لإخبارهم بِمُقْترح الحكومة الفرنسية بالشروع في المفاوضات، لكن محاميهم التونسي أُلْقت عليه السلطات الفرنسية القبض بعد نزوله من الطائرة، ومنعوه من أن يتصل بموكّليه كما أن "بورجس مونوري" أنكر أمام المجلس الوطني الفرنسي تكليفه ل "بريونيير" للاتصال بالجبهة[4].

وتشير "جيرمني تيليون" (GermaineTillion) الكاتبة الفرنسية أنها عندما زارت محتشدات الجزائر بمعيّة وفد عن اللجنة الدولية المناهضة لنظام المحتشدات أن هناك طالبان اقترحا عليها يوم 04 جويلية 1957 أن تلتقي بمناضلين عن جبهة التحرير الوطني،

---

[1] Charles Robert Ageron, **Les accords d'Evian (1962)**, In: Vingtième Siècle, **Revue Française** d'histoire d'outre Mer, Tome 79, N°296 , 3eme Trimestre 1992 , P.368.

[2] رضا مالك، **الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956 –1962**، ط1، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، لبنان، 2003، ص 48.

[3] نفسه، ص 47.

[4] المجاهد، مصدر سابق، ص 7.

فوافقت وكان أحدهما هو" ياسف سعدي"، وبعدها أعلمت الكاتبة مدير مكتب "بورجيس مونوري" على ذلك اللقاء، فطلب منهما أن تجتمع به ثانية وأن تُنظّم لقاءً بين ممثّل الحكومة الفرنسية ومندوبي لجنة التنسيق والتنفيذ، وجرت هذه المقابلة يوم 27 جويلية 1957، وأجابهم بأن لجنة التنسيق والتنفيذ وحْدها تستطيع تنظيم هذه المقابلة، وأن أعضاءها غادروا الجزائر، وبعدها بشهرين قُبض عليه وحُكم عليه بالإعدام[1].

ونظرا لتعثّر كل الاتصالات وتشدّد فرنسا جرى التحضير لمؤتمر في القاهرة، والذي عقد في 20 أوت 1957 ؛ حيث تم تصحيح قرارات مؤتمر الصومام، فقد أُلغِيَ مبدأ السياسي عن العسكري وأولوية الداخل عن الخارج، وأوصى بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزاد من نشاط الثورة استقلال المغرب وتونس اللتان قدمتا دعماً معتبراً في الميدان الدبلوماسي والعسكري، ومن أمثلة ذلك الدعم انعقاد مؤتمر طنجة أيام 27 إلى 30 أفريل1958، والذي أوصى بتكوين حكومة مؤقتة جزائرية وتقْوية التضامن التونسي والمغربي مع الثورة الجزائرية، كما طالب حسين آيت أحمد من سجْنه في أفريل 1957 بتكوين حكومة جزائرية بغرض خوض المفاوضات بوفد موحّد[2].

3-2- الاتصالات الجدية

3-2-1-الاتصالات في عهد شارل ديغول

أُعلن عن استئناف المحادثات يوم 13 مايو 1958 من قِبل رئيس المجلس الفرنسي" بيير بفليملين"(Pierre Pflimlin) بغرض وقف إطلاق النار، مما أغضب الساسة الفرنسيين

[1] المجاهد، مصدر سابق، ص 7.

[2] سهام ميلودي، **اتفاقيات أيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال، دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، 2015، ص9.

في الجزائر والقادة العسكريين، مما سارع بسقوط الجمهورية الرابعة، ورجوع الجنرال ديغول إلى الحكم.[1]

وجِيء بالجنرال ديغول ليكون على رأس الحكومة يوم 01 جوان 1958، فتظاهر بالخضوع لمطالب الجنرالات وأوروبيي الجزائر، ولكن باطنيا عمل على تقوية مؤسسات الدولة الفرنسية عن طريق الدستور الذي أتاح لحكومته صلاحيات واسعة تجعلها تفرض سيطرتها على الجميع، حتى تكون في منأى لرغبات القادة العسكريين وزعماء المستوطنين الذين كثيراً ما تمرّدوا على الحكومات التي لاتستجيب لأهوائهم[2].

رأت القيادة الثورية ضرورة تشكيل جهاز دبلوماسي مستقل وقوي، تجسّد في البداية في الوفد الخارجي والذي تمكّن من إخراج القضية الجزائرية إلى الدوْلية، وتحديداً إلى مؤتمر باندونغ 1955، ولاحقا في تأسيس الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، وكان ذلك انجازاً دبلوماسيا متميّزاً، كما أنه هيْكلا تنظيمياً[3]، وأُعلن عنها في تونس والقاهرة وعدّة عواصم[4]، مما أدى إلى تهافت الدول للاعتراف بها، أهمها مصر وتونس وليبيا والعراق واليمن... الخ.

وبمجيء الجنرال شارل ديغول إلى السلطة يوم 13 مايو 1958، قام بتكليف "عبد الرحمان فارس "وجان عمروش" لكي يتصلوا بجبهة التحرير الوطني، وإبلاغها استعداده لبحث وقف القتال على أساس الشروط المُعلن عنها في عهد "غي مولي" وهي الانتخابات، إيقاف القتال، المفاوضات، وأَجْريا عدة اتصالات مع جبهة التحرير الوطني في الفترة الممتدة

[1]Guy Pervillè, **Trente ans après** : **Réflexion sur les accords d'Evian** : **Revue française d'histoire d'Outre Mer**, **Tome 79**, N°296 , 3eme Trimestre 1992, P.368.

[2]يخلف الحاج عبد القادر، مرجع سابق، ص344.

[3]لزهر بديدة، **العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف)**، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر العلوم الاسلامية**، المجلد 30، العدد 02، 403.

[4]سعد دحلب، مصدر سابق، ص 78.

بين 20 أوت و20 أكتوبر 1958، لكن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تلك الفترة جعلها تتولى مهمة الرد على عرض ديغول بعد اجتماعها في القاهرة[1].

وعندما أعلن ديغول في 23 أكتوبر 1958 عن مشروع "سلم الشجعان" والذي كان يدعو صراحة للاستسلام مما أدى إلى توقّف الاتصالات السرّية، في 16 سبتمبر 1959 عرض ديغول مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري عن طريق الاستفتاء، واحتوى على ثلاثة اختبارات: الاستقلال، المشاركة مع فرنسا، أو الفرنسة، وقد أعلن ذلك في خطاب تم بثّه عبر الإذاعة والتلفزيون الفرنسي، وكان ديغول مُستبعدا للاستقلال والفرنسة ومحبّذاً للمشاركة، على أساس تشكل "حكومة الجزائريين من الجزائريين واتحاد وثيق مع فرنسا فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية "[2]، بمعنى حكما ذاتيا يُفضي إلى سيادة محدودة، ولم يقتنع ديغول بهذه السيادة الناقصة، فلجأ إلى تجزئه الشعب لإضعافه عن طريق إنشاء مناطق ذات حكم ذاتي على أساس عرقي ذات نظام فدرالي، وقد عبّر عنها قائلا : " تجد هذه المجموعات المختلفة الفرنسية والعربية والقبائلية والمزابية... التي تتعايش في هذا البلد، ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة وإطار للتعاون فيما بينها".(وقد سبق التطرق لهذا الموضوع في الفصل الأوّل).

هذا المشروع أَزْعج قادة الجيش ومُمثّلي المعمّرين الأوربيين بالجزائر، و قرّروا رفض الدخول في مفاوضات مع ج.ت.و. وفي لقاء صحفي مع جريدة ألمانية صرح الجنرال "ماسو" (Massu Jacques Emile) في 18 جانفي 1960بأن الجيش أخفق لما أختار الجنرال ديغول وقام بتدعيمه حتى وصل إلى سدّة الحكم في فرنسا، فقرّر المستوطنون التمرّد ضد ديغول حتى يتخلّى عن مشروع تقرير المصير، إلّا أن ديغول لم يرضخ لقادة الجيش

[1] محمد لحسن زغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962**، مرجع سابق، ص281.
[2] المجاهد، مصدر سابق، ص7.

وقادة الأقدام السوداء، وبدأ في عملية إزاحة العسكريين عن السياسة، ويوم 04 فيفري 1960 قرّر ديغول تجريد الجيش من السلطات المخوّلة له ليتحول إلى عمل الشرطة، الذين ينْشطون تحت سلطة الولاة أو الحكومة، وبعد ذلك توجّه نحو قادة الثورة الجزائرية وفتح باب المفاوضات الأوّلية، وجسّ نَبَضِهم بخصوص وقف إطلاق النار، وإيجاد حل بالطرق السلمية للمسألة الجزائرية.

المفاوضات مع ممثلي الولاية الرابعة:

أفصح ديغول في شهر مايو 1960 عن نيّته في خوض اتصالات مع مجموعة من قيّادي الولاية الرابعة حول إجراءات وقف العمليات العسكرية وتنظيم انتخابات، وفي بداية جوان 1960 وضع ديغول مشروعه قيْد التنفيذ؛ حيث اتصل وكيل الجمهورية في الجزائر العاصمة بالقاضي "مريقي قدور" في المدية بغرض إعداد لقاء بين قادة الولاية الرابعة وأربعة(04) من كبار الضباط الفرنسيين.[1]

إن المحادثات السرّية التي جرت بين الحكومة الفرنسية وقادة الولاية الرابعة "قضية "سي صالح" "قائد الولاية الرابعة" لا تُثبت أن ديغول كان ينوي فعلا تسليم الجزائر لجبهة التحرير الوطني، وقد تعامل "محمد زعموم" المدعو "سي صالح" مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أساس سياسة ديغول المتعلقة بتقرير المصير، وتدقيقا "الجزائر جزائرية" والتي وضّحها في خطابه المعْلن عنه يوم14 جوان 1960، واقترح عليه وقف إطلاق النار الذي وافق عليه "سي صالح"، وضع أسلحتهم في مكان آمن ويتمّ العفو عن المقاتلين [2]، كما صارح "سي صالح" لديغول بأنّهم قدموا إلى فرنسا من أجل تدعيم التفاوض

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.520.

[2] Guy pervillé op. cit. P .372.

وأنه ليست له صلاحيات إدارة الحوار مع فرنسا باسم الثورة الجزائرية، وأنه يجب على فرنسا أن تتفاوض مباشرة مع جبهة التحرير الوطني[1].

كان الغرض من هذه المحادثات السرّية هو اختراق الثورة، وتفجيرها من الداخل عن طريق تقسيم الجزائريين وتشتيت تماسكهم، وإحداث انشقاق في صفوف قادة الثورة في الداخل والخارج، وذلك للضغط على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وليّ ذراعها لكي تقْبل وقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء[2].

وكانت نتيجة ذلك أن تم القبض على جميع أعضاء الوفد بعد رجوعهم من باريس، وتم التحقيق معهم وحُكم على جميعهم بالإعدام، وذلك بسبب تعدي صلاحياتهم، وقبولهم التفاوض مع فرنسا دون إعلام القيادة العليا[3].

بينما "محمد بونعامة" عاقب جميع القادة المشاركين في المفاوضات مع ديغول "لخضر، عبد اللطيف وعبد الحليم"، وتم إرسال "سي صالح" إلى تونس، وفي طريقه على مستوى إقليم الولاية الثالثة وقع في كمين فرنسي؛ حيث تم اغتياله.

3-2-2-بداية المفاوضات وأهم جولاتها 1961 -1960

ادّعى ديغول بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاتمثّل كل الشعب الجزائري، لذلك سعى لخلق قوة ثالثة يتفاوض معها، لكن سرعان ما تأكّد بضرورة التفاوض مع "ج.ت.و"، وخاصة بعدالزيارة التي قادته للجزائر في ديسمبر 1960 للتروْيج لسياسة تقرير المصير التي أطلقها، فواجهه الجزائريون بمظاهرات شعبية، حاملين أعلام "ج. ت. و" على أنها هي

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 521.

[2] ، نفسه، ص520.

[3] لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص88.

المُمثل الشرعي والوحيد له مما جعله يتفاجأ بالحقيقة ويقتنع بأنه لا سبيل إلى حل القضية الجزائرية إلّا عن طريق المفاوضات مع "ج. ت. و"، والتي بدأت في مدينة مولان بفرنسا[1].

-محادثات مولان -25-29 جوان 1960:

بعد دعوة الجنرال ديغول يوم 14 جوان 1960 للتفاوض من أجل التوّصل إلى حل للمسألة الجزائرية ووقف إطلاق النّار، لبّت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تلك الدعْوة؛ حيث خاطب زعماء الثورة بقوله: "إنني أتوجّه مرّة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن في انتظارهم هنا لنجد مخرجاً مشرّفا للقتال الذي ما زال مستمراً... وبعد ذلك سننهي كل شيء لكي يكون للشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور، فالقرار في هذا المجال ما يقرّره هو بالاتحاد مع فرنسا، وبالتعاون مع الاتحادات الفرنسية"[2].

في يوم 20 جوان وافقت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على التوجّه إلى"مولان" (Melun) وذلك بغرض برمجة ذهاب "فرحات عباس" إلى باريس؛ حيث تمّ إرسال" محمد الصديق بن يحي" باعتباره مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة، والمحامي "أحمد بو منجل" بصفته مسئول الإعلام بالحكومة المؤقتة، ومباشرة بعد وصولهما في 25 جوان 1960 تم تحويلهم بواسطة مرْوحية إلى منطقة" مولان" وقاموا بعزْلهم عن العالم الخارجي لمدة أربعة أيام، ومنعوا من تلقى الزيّارات أو الاتصالات الصحفية[3]. ومن الطرف الفرنسي فقد تشكّل وفدهم من "روجي موريس"(Roger Moris) والجنرال "دي غاستين" (De Gastines) واستمرت المفاوضات من 25 إلى 29 جوان 1960، وكان مآلها الإخفاق لأن الوفد الفرنسي ركّز على وقف إطلاق النار وتسليم السلاح[4].

---

[1] محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 382.

[2] شارل ديغول، مصدر سابق، ص100.

[3] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 117.

[4] سعد دحلب، مصدر سابق، ص.118.

وبشأن هذه المحادثات صرّح فرحات عباس قائلا: " عندما اتّخذنا في العشرين من يونيو الأخير قراراً يقضي بإرسال بعثة إلى فرنسا لم يفتنا أن نذكر بأن هناك خلافات كبرى بيننا وبين فرنسا، وفي "مولان" اتّضح أن هذه الخلافات أكبر مما كنا نظن، فلم يكن هناك تقارب بين وجهات نظر الفريقين فحسب؛ وإنما وجد مبعوثانا نفسهما أمام رفض للدخول في المفاوضات، وحتى في المفاوضات تقف الحكومة الفرنسية موقف الاستعماري العنيد وترفض كلية مناقشة الند للند.[1]

اتضح أن محادثات "مولان" ما هي إلا مناورة سياسية من طرف الجنرال ديغول ليبيّن للرأي العام العالمي والمحلي بأن فرنسا تجنح للسلم وتريد وقف إطلاق النار، بينما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعرقل ذلك، وبموازاة هذا قام ديغول بمضاعفة مجهوده الحربي على أمل تحقيق نصر عسكري في إطار ما سمي بمخطط شال (Challe) ، كما رفع من عدد القوات الموجودة على كل الحدود حتى تجاوز عددها حسب الإحصائيات الفرنسية " 500،000" جندي، إضافة إلى قوات الميلشيات والدرك، وفرق الأمن والشرطة والحركى، وقوات الطيران والبحرية، والسند العسكري من حلف الناتو، ورغم كل ذلك وجّه أصابع الاتهام للحكومة المؤقتة على أنها تسببت في فشل مفاوضات مولان، وقام ببث دعاية عبر الفرق الإدارية المتخصصة، مفادها أن "فرنسا تدعو إلى السلم، والحكومة المؤقتة ترفضه"[2].

- مفاوضات لو سارن 1961/02/20 (Lucerne):

عندما فشلت مفاوضات مولان، ردّت "ج. ت. و"على ذلك بتنظيم مظاهرات حاشدة يوم 11 ديسمبر 1960، والتي عبّر الشعب من خلالها دعْمه الغير مشروط للجبهة؛ حيث مثّلت منعرجا هاماً، وبيّنت مدى التآزر والتلاحم بين فئات الشعب الجزائري والتفافه حول قيّادة

[1]Jérôme Hélie, op. cit, p.66.

[2]بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 19.

ثورته بالرغم من أساليب القمع المستعملة ضده، وأسفرت تلك المظاهرات عن 112 شهيدا والمئات من الجرحى[1].

غيّرت هذه المظاهرات من تعنّت الجنرال ديغول، والذي جعله يصرح في جانفي 1961 قائلا: "إن الجزائر كَلّفَتْنا أكثر مما تدرّه علينا ولذلك فإنني أكرّرفرنسا تعمل على إيجاد حل يُخلّصها منها نهائيا، وسوف لن ترى مانعاً في أن يُقرّر السكان الجزائريون إقامة دولة تتولّى تسيير شؤون بلادهم، ولذلك قرّر فتح باب التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وبصفة رسْمية، والبحث عن تبريرات لهذا القرار الأخير حتى لا يمسّ بسمعته وسمعة بلاده فرنسا.[2]

وبعد شهرين من مظاهرات ديسمبر 1960 اسْتُأنفت المفاوضات بين الطرفين، وجرت في فندق "ترمينوس ب "لوسارن" (Lucerne) بسويسرا في 20 فيفري 1961، ولعبت الوساطة السويسرية دورا كبيرا في التمهيد لها عن طريق "أوليفي لونغ" (Long olivier) ، تشكّل الوفد الجزائري من "بومنجل" بصفته المدير السياسي بوزارة الإعلام بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بمعيّة الطيب بولحروف المعروف برجل المهمّات السرّية، أما الوفد الفرنسي فقد مثّله "جورج بومبيدو" (George Pompidou) ، –وهو مَصْرفي ويُحظى بالثّقة لدى الجنرال ديغول–، بمعيّة "برونو ديلوس" (Bruné Deleusse)، بصفته مدير الشؤون السياسية لدى وزارة الشؤون الجزائرية، وقد تحاشى الجنرال ديغول إيفاد "لوس جوكس" "Louis Joxe" حتى لا يكون لهذه "المفاوضات الصبغة الرسمية.[3]

---

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1954–1962**، ج 2 د. ط، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص157.

[3] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 20.

أما عن اختيار الأراضي السويسرية لِتَجْمع بين الوفدين الجزائري والفرنسي في طاولة المفاوضات، فمردّه إلى نجاح الدبلوماسية الجزائرية ممثّلة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إطلاق سراح رعية سويسري كان معتقلاً في كوناكري، مما أدّى إلى تشكل روابط متينة أدت إلى تدخل سويسرا في تنظيم اللقاءات فوق أراضيها[1]، وتم تداول مجموعة من النقاط أهمها:

-تحديد الضمانات بتقرير المصير-إنشاء المؤسسات المؤقتة -الجنسية التي تحملها الأقلية الأوروبية.

- تركيبة الهيئة التنفيذية المؤقتة. - إعطاء الضمانات لمختلف الأقلّيات.

أصرّ الوفد الجزائري على الالتزام بالمبادئ التي سطّرتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن المواقف بين الطرفين كانت متباعدة، وخاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء؛ حيث صّرح "بومبيدو" بأن قضية الصحراء لا نقاش فيها، وأردف يقول: "أن الصحراء بحر له سواحل تسْكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع، وقال أن المرسى الكبير ملكاً لفرنسا كما هو الشأن بالنسبة لجبل طارق الذي يخضع للسيادة البريطانية في التراب الإسباني، ولا يمكن وقف إطلاق النار لأن ديغول يهدف إلى عقد هدْنة، كما أشار "بومبيدو" إلى اشتراك أطراف أخرى في المفاوضات حتى لا تنفرد جبهة التحريربتمثيل الشعب الجزائري.[2]

[1] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 122.

[2] Jérôme Helie, op. cit, p85.

لقد كانت مفاوضات "لوسارن " فرصة لعرض المشاكل وإبراز نقاط الخلاف وأهمها قضية الصحراء التي شكّلت العائق في سير المحادثات الفرنسية الجزائرية بعد "لوسارن"[1].

- مفاوضات نيو شاتل(Neuchâtel)5 مارس1961:

حضرها في 5 مارس 1962 أعضاء الوفدين السابقين وتداولوا نفس المحاور السابقة، والجديد فيها هو ما صرّح به "بومبيدو" على لسان ديغول والمتمثّل في توسيع المحادثات مع أطراف أخرى إلى جانب جبهة التحرير الوطني[2].

ولمّح إلى فكرة الهدنة والتي ينجرّ عنها بعد ذلك إطلاق سراح الخمسة، وتجنّب الحديث حول الصحراء، وقدّم الاقتراح التالي: " تأجيل التفاوض حول قضية الصحراء بعد تقرير المصير" [3]، ويرى ضرورة توقيف المعارك بمجرد الشروع في المفاوضات وعلى المتمرّدين الجزائريين – حسب تعبيره – أن يضعوا سلاحهم جانبا لكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفضت ذلك، وأشار" أحمد بومنجل" إلى توقّف الأعمال العسكرية المنظّمة من قبل" ج. ت.و" في فرنسا منذ انطلاق محادثات مولان، وكان رد الوفد الجزائري على ذلك برفض الهدنة، كما أكد "بومنجل" على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الجزائري، ولا يمكن التنازل عليها، وعلى هذا الأساس بدت المواقف متباعدة بين الطرفين، مما أدّى إلى إخفاقها وتوقف المفاوضات بسبب تشّبث المفاوض الجزائري بوحدة التراب الوطني [4].

---

[1] محمد الشريف سيدي موسى، **قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية**، سلسلة الملتقيات (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ووثورة أوّل نوفمبر 1954)، الجزائر، 1996، ص296.

[2] Jérôme Helie, op. cit, p.87.

4بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 22.

[4] محمدالشريف سيدي موسى، مرجع سابق، ص297.

ولقد لخّص هذه النقاط الخلافية السيد دحلب في مؤلفه:" المهمة المنجزة "، وهي رفض جيش التحرير الوطني تجريده من سلاحه، وأن سيّادة الجزائر على الصحراء تبقى فوق كل نقاش، وأنّ احترام وحدة التراب الجزائري يبقى بالنسبة لنا شرط غير قابل للتنازل[1]

- مفاوضات ايفيان الأولى 20: ماي -13 جوان 1961

افتتحت في البداية يوم 07 أفريل1961 باتفاق بين الطرفين، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية، لكنّها أُلغيت لأن"لويس جوكس" أعْلن أنه سيتفاوض مع" الحركة الوطنية الجزائرية" (M. N.A) الأمر الذي استنكرته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2]، وتم تأجيلها إلى غاية 20ماي 1961، وكان قرار "لويس جو كس" إقحام." M.N. A". في المفاوضات إرضاءاً لبعض الجهات الفرنسية التي ترفض الاعتراف ب "ج. ت و" كمُمّثل وحيد للشعب الجزائري.[3]

وفي خضم هذه الظروف قام الجنرالات الأربعة بالجزائر وهم: "موريس شال" Maurice Challe"جوهو إدموند(Jouhound Edmond) و"راؤول صالان"(Raoul Salan) و"أندري زيلر""André Zeller"بمحاولة القيام بانقلاب عسكري وإسقاط حكم ديغول والسيطرة على السلطة[4]، بسبب فتحه باب المفاوضات مع "ج.ت.و"، ولكن المحاولة فشلت بالقضاء على المتمرّدين من طرف الجنرال ديغول وألغيت كل رتبهم وامتيازاتهم، وأصبح الطريق مفتوحا أمامه لاستئناف المفاوضات مع جبهة التحريرالوطني وإرغام المستوطنين على تقبّل الأمر

[1] سعد دحلب، مصدر سابق، ص124.

[2] Charles Robert Agéron, op. cit, p. 8.

[3] سعد دحلب، مصدر سابق، ص124.

[4] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص22.

الواقع دون بذل الجهود من أجل إقناعهم [1]، وإلغاء فكرة توسيع المفاوضات مع(M.N.A) أو أي تنظيم سياسي آخر [2].

بدأ التفاوض في ايفيان يوم 20 ماي1961، ترأّس الوفد الجزائري "كريم بلقاسم"، والمتكوّن من "سعد دحلب" و"محمد الصديق بن يحي" و"الطيب بولحروف" و"أحمد فرانسيس" و"أحمد بومنجل" والرائدين "أحمد قائد" و"على منجلي" و"رضا مالك" الناطق الرسمي باسم الوفد الجزائري[3].

أما الوفد الفرنسي فقد ترأّسه"لويس جو كس""Louis Joxe"، وكان يتكوّن من "رونالاند كاندي" (Roland Candet) والجنرال"سيمون"(Simon) ، السيد "تريكو""دولوس"، الكولونيل "دى بازى" "De Pazzis " و"ساليس"(Sallusse) وحضر معهم الوسيط السويسري "أوليفي لونغ".

كانت مطالب الوفد الفرنسي تُؤكّد على عقد الهدنة ووقف القتال وضمان حقوق المستوْطنين، وعلى حصولهم على الجنسية المُزدوجة، ويسري حق تقرير المصير على "الثلاثة عشر" ولاية الواقعة في الشمال أما الصحراء فهي فرنسية[4]. والتى حسب "جوكس" تعتبر معقّدة لأنها تمتد إلى دول أخرى، وتزامناً مع سير المفاوضات مرّت الجزائر بظروف خطيرة تمثّلت في سُخط الأقدام السوداء، الذين نفّذوا جام غضبهم في القيام بسلسلة من الأعمال التخريبية تحت مظلّة منظمة الجيش السري(O.A.S) والتي أجْهزت على أكثر من مائة شخص في شهر مايو 1961[5]، ولتهدئة الأوضاع قامت الحكومة الفرنسية بإجراء

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص529.ذ

[2] بن يوسف بن خده، مصدر سابق، ص24.

[3] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص24.

[4] سعد دحلب، مصدر سابق، ص131.

[5] Jean La Couture, **De Gaulle le Souverain 1959-1970**, Edition du Seuil, Paris, 1986, P150.

سلسلة من الإجراءات وذلك بإطلاق سراح أكثر من 6000 معتقل، وتحسين وضعية المعتقلين الخمسة وتوقيف الأعمال العسكرية من الجانبين[1].

بينما موقف الوفد الجزائري فقد عبّر عنه كريم بلقاسم بمناسبة الجلسة الخامسة ليوم 29 مايو 1962، وهي احترام الوحدة الترابية والشعبية للأمة الجزائرية، أي أن الصحراء هي جزء لا يتجزأ من الجزائر، ويجب وضعها تحت السيادة الجزائرية، وتوضع في الحيّز الذي يسري عليه حق تقرير المصير، ولا يوجد أي مبرّر بفصل الجزائر عن أربعة أخماسها[2]. ونظراً لتباعد المواقف بين الوفدين بقيت المحادثات تدور في حلقة مفرغة فتوقفت يوم 13 جوان 1961، على أن يلتقي الوفدان مرّة أخرى يوم 20 جويلية 1961 في مدينة لوغران (Lugrin).[3]

-مفاوضات لوغران 20-28 جويلية 1961

جرت المحادثات في"لوغران"على الحدود السويسرية في 20جويلية 1961 إلى غاية 28 منه، حافظ فيها الوفدان على نفس التأطير التفاوضي، أما جدول الأعمال فقد طغتْ عليه قضيّة الصحراء، والتي ذكر بشأنها كريم بلقاسم : "... مسألة السيّادة على الصحراء هذه هي المسألة المهمّة... هذا هو السبب الذي لأجله قدّمنا جدول أعمال، فيه دراسة لمسائل التعاون وضمان الأفراد... ولكن علينا بداية حل هذه المسألة، لا نستبعد بحث الجانب الاقتصادي للقضية الصحراوية"، ولقد توقّفت المفاوضات بين الوفدين بسبب رفض الوفد الفرنسي إخضاع الصحراء للسيادة الجزائرية، وقرّر كريم بلقاسم توقيف المحادثات بقوله

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 24.

[2] موريس فايس، **نحو السلم في الجزائر، مفاوضات إيفيان من أرشيف الدبلوماسية الفرنسية**، 15 جانفي 1961-19جوان 1962، ترجمة: صادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص 164.

[3] نفسه، ص 416.

: " لن يكون هناك نقاش حول الصحراء دون اعتراف مسبق بالسيادة الجزائرية على هذه المنطقة.

أصبح الكفاح من أجل وحدة التراب الجزائري مهماً مثل الكفاح من أجل الاستقلال، ودعت جبهة التحرير الوطني إلى مظاهرات في جميع أنحاء الجزائر حتى لا يكون هناك تقسيم[1].

-مفاوضات بال(Bale)الأولى والثانية:

تمت بمدينة بال(Bale) بسويسرا، مثّل الجزائر فيها محمد الصديق بن يحي ورضا مالك، ومثّل فرنسا برونو دولوس و كلود شايي، حدث الاتصال الأوّل في 28-29 أكتوبر 1961 وتم التداول حول قضية الصحراء، ولكن هذه المرّة عُولجت من منظور اقتصادي في إطار التعاون، وقد فصل فيها الجنرال ديغول في 05 سبتمبر 1961 ضمن لقاء صحفي ؛ حيث صرّح :"... كما توجد قضية الصحراء، فيما يخص الصحراء، أن خط سيْرنا هو الذي يحافظ على مصالحنا ويأخذ في الحسْبان الواقع، تتمثّل مصالحنا فيما يلي: "الاستغلال الكامل للبترول والغاز اللّذين اكتشفناهما، أو سنكتشفهما، الحصول على مطارات، وحقوق تنقّل تسمح لنا بإجراء اتصالاتنا مع إفريقيا السوداء...ليس من الضروري التوقّف مطوّلا عند قضية السيادة في الصحراء،على الأقل من الجانب الفرنسي، هذا ما يمكن أن يستعمل كشعار من أجل الدّعاية، بالنسبة لفرنسا فذلك يعادل ضربة سيف في الماء [2].

وكان موقف الوفد الفرنسي بخصوص السيادة الجزائرية على الصحراء كما يلى:

[1]Jérome Hélie, op. cit. p.115.
[2]Ibid, p 162.

"بالنسبة لنا فإن قضية السيادة على الصحراء ليست محل اعتبار متى أصبحت الجزائر وفرنسا متّحدتين باتفاقات تعاون"[1]، وانتهى اللقاء الأوّل بعد يومين من بدايته، وضربوا موعدا للقاء الثاني في نفس المكان يوم09 نوفمبر 1961؛ حيث نقل كل من بن يحي ورضا مالك ردود الحكومة المؤقتة للوفد الفرنسي، والتي لقيّت ارتياحا من قبله لأنها تضمنت إجابات عن عديد القضايا المطروحة للنقاش، والمتعلقة بالمستوطنين الأوربيين بالجزائر ورفض ازدواجية الجنسية، التواجد العسكري بتأجير المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد، إنهاء التجارب النووية، جلاء الجيش الفرنسي حسب جدول زمني، المرحلة الانتقالية في الفترة الممتدة بين تاريخ وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء حول الاستقلال لمدّة ستّة أشهر، إضافة إلى الهيئة التنفيذية المؤقّتة وقضية البترول[2].

- مفاوضات لي روس(Les Rousses) 11-19 فيفري 1962

تُعدّ مفاوضات لي روس محطّة تاريخية حاسمة في مسار المحادثات الفرنسية الجزائرية، لأنها تزامنت مع تدهْور الأوضاع الأمنية في الجزائر وفرنسا بسبب النشاط الإرهابي الخطير الذي مارسته منظمة الجيش السري(O.A.S) والتي تسببت في خسائر بشرية ومادية جرّاء أعمالها التخريبية بشتى الوسائل والأساليب[3].

تم اللقاء بمرتفعات جبال الجورا (Jura) بين الحدود السويسرية – الفرنسية في الفترة بين 11 – 18 فيفري 1962[4]، تشكّل الوفد الجزائري من كريم بلقاسم و بن يحي، رضا مالك، سعد دحلب، محمد يزيد، بن طوبال، الصغير مصطفاي، وتكوّنت تشكيلة الوفد الفرنسي

[1] عبدالقادر سلاماني، **مساعي السلطة الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا**، المجلد 3، العدد1، جانفي 2020.ص375.

[2] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 32.

[3] مبروك غريس، إلياس نايت قاسي، مرجع سابق، ص ص786-800-808.

[4] سعد دحلب، مصدر سابق، ص141.

من لويس جوكس، دولوس، شايي، بيوكار، وجان دو بروقلي(Jean de Broglie) ، دي كاماس" (Camas)،روبيربرون (Robert Buron)،وحسب ما ورد في التقرير رقم34258\Ch،Dodis من الصفحة 31 إلى الصفحة 52 من الأرشيف السويسري، فان إقحام ديغول لوزير الأشغال العامة برون(Buron)، وجان دوبروقلى (Jean De Broglie) هو عزْمه على ضرورة التوّصل إلى حلّ بأسرع ما يمكن عن طريق الحوار.[1]

تم التطرّق في "لي روس" لكل القضايا العالقة وخاصة قضية الصحراء، والتي تمكّن من خلالها "لويس جوكس" من انتزاع بعض الجزئيات كاستغلال الغاز والبترول والإبقاء على القاعدة العسكرية بالصحراء " رقان" والمرسى الكبير، وبهذا الشأن وضّح "سعد دحلب" حرص الوفد الجزائري على تجنب الشروط التي قد تمسّ بالسيادة الوطنية أو تخلّ بوحدة التراب الجزائري ومنها الصحراء الجزائرية، وتُوّجِت المحادثات باتفاق بصفة مبدئية، وشهدت تصافح الوفدين يوم 19 فيفري 1962 كمظهر بروتوكولي يدلّ على تفاهم ورضى الطرفين، وتمّ عرض الاتفاق على المجلس الوطني للثورة الجزائرية للبتّ فيه بطرابلس الليبية في الفترة الممتدة من 22 إلى 27 فيفري 1962، وبعد دراسة كل جزئيات الاتفاق، وتدوين ذلك من طرف المقرّر "سعد دحلب" صوّتت الأغلبية على محتوى الاتفاقيات باشتراك الزعماء الخمسة الذين كانوا بـ"أولنوي" عن طريق رسالتهم المؤرخة في 15 فيفري 1962 للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لـ"يوسف بن خدة" ؛ حيث صوّتوا بالوكالة.

- مفاوضات إيفيان الثانية:7-18 مارس 1962

التقى الوفدان مرّة أخرى على طاولة المفاوضات بصفة رسمية بإيفيان يوم 07 مارس 1962ترأّس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، وضمّت التشكيلة كل من بن طوبال، دحلب، يزيد، بن يحي، رضا مالك، الصغير مصطفاي، وبن عودة عمّار، أما الوفد الفرنسي فترأّسه "لويس

[1] مبروك غريس، إلياس نايت قاسي، مرجع سابق، ص800.

جوكس" وتكوّن من كل من برون، دوبروقلي، دي كاما، دي سيجين بازيس، دولوس، شايي، لابوري، بيوكار، تريكو، فليبتيبو، وفرانسوا بليزان.[1]

ركّز الوفد الجزائري أثناء المفاوضات على ضمان الوحدة الترابية والشعبية للجزائر واستمرت المحادثات طوال المدة بين 07 مارس إلى 18 مارس 1962، تم خلالها مناقشة التعديلات التي أدخلها المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال دراسته لها في فترة 22 – 27 فيفري 1962، وتوصّل الوفدان إلى توقيع اتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس 1962، بعد التفاهم على قضايا الصحراء ومسألة الحدود الأمنية، والمواقع التقنية لتحديد المواضع، والمواقع العسكرية والتسهيلات الجوية، وضعية كولومب بشار، ورقّان، عين أمقلْ بعد مرور خمس سنوات إضافة إلى الحركة البحرية،[2] دامت مدة مفاوضات إيفيان الثانية إثنا عشرة يوماً إنتهت بالتوقيع على نصوص الاتفاقيات يوم 18 مارس 1962، وقّعها عن الجانب الجزائري كريم بلقاسم، وعن الطرف الفرنسي لويس جوكس، والتي تضمّنت وقف إطلاق النار والذي يدخل حيّز التنفيذ يوم 19 مارس1962 [3]؛ حيث أذاع الخبر "بن يوسف بن خدة" عبر إذاعة تونس آمراً بوقف إطلاق النار بداية من منتصف نهار 19 مارس على كل التراب الوطني، كما أمر ديغول ذلك للقوات الفرنسية [4].

[1] موريس فايس، مصدر سابق، ص 354.

[2] أوليفي لونغ، **الملف السويسري–اتفاقيات إيفيان –مهمة سويسرية للسّلم في الجزائر**، تقديم: ماكس بوتيتبيير، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص7.

[3] Jérôme Helie, op cit. p.187.

[4] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص38.

4-إستفتاء 8 جانفي 1961 حول تقرير المصير في الجزائر

4-1- ظروف الثورة الجزائرية قبيل الإستفتاء حول حق تقرير المصير

4-1-1-الظروف المحلية

بمجيء الجنرال ديغول إلى السلطة إثر موقعة 13 ماي 1958، كانت الثورة الجزائرية قد بلغت مرحلة هامة في تطورها، مارس ضدها الجنرال ديغول سياسة متلوّنة، كانت مزيج بين العنف والشراسة حينا، والمكر والمراوغة أحيانا، يذكر هذا الأخير في مذكّراته أنه لم يكن يتوفّر لديه ما يكفيه من معطيات عن القضية الجزائرية حين تولّى السلطة، وهو الأمر الذي جعل معظم مشاريعه تتعثّر فوق صخرة الثورة الجزائرية[1]، وكل ما أصدره من إصلاحات كانت تصب في مبدأ"الجزائر فرنسية"، انطلاقا من مشروع قسنطينة 1958،الذي تضمّن القيام بعدة إصلاحات اجتماعية واقتصادية وثقافية، لمصلحة فئة من الجزائريين الذين فتحت لهم أبواب التمدرس والتوظيف، وانجاز المشاريع الصناعية الكبرى.هذا المشروع كانت انطلاقته بطيئة ومدة حياته قصيرة، ففي فترة 59 – 1960 لم يتمكن من تمدرس سوى 60% من تلاميذ الابتدائي و20% في الطور الثانوي، وفي القطاعات الأخرى فقد تعثّر المشروع في الميدان الزراعي، بداية من عملية توزيع الأراضي ذات الملكية المحدودة بالنسبة للجزائريين، ويرجع ذلك للاستجابة الواسعة لنداء جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الوكالة المكلفة بتوزيع الأراضي[2].

أما في القطاع الصناعي الذي أولاه المشروع أهمية بالغة إلاأن المستثمرون تخوّفوا من استثمار أموالهم نظرا لحالة اللاأمن في الجزائر[3].

---

[1]شارل ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 53.

[2]ناصر الدين سعيدوني، **مشروع قسنطينة**، محاضرة مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999.

[3]Slimane Chikh, **L'Algerie en armes/E.N.A. L**, / E.N.A.L /Alger, 1997, P.138.

وكمحاولة لإعطاء إنطلاقة جديد للمشروع من قبل الحاكم العام على الجزائر،(بول دولوفريبي)، في الفترة بين مارس 1959 ونوفمبر 1960، لكن مشاكل المعمّرين أعاقت ذلك، بداية من أسبوع المتاريس في جانفي 1960، إلى محاولة الانقلاب الغير موفقة التي قادها الجنرالات الفرنسيون المتقاعدون بالجزائرفي 22 أفريل 1961[1].

وفي نفس الوقت حاول الجنرال ديغول البحث عن قوة ثالثة ينافس بها قوّة الثورة، ولذلك اتصل بعبد الرحمان فارس[2] في 1958/06/12 لكي يسند له حقيبة وزيراً للدولة في الحكومة مكلّفا بالجزائر، لكنه رفض هذا المنصب[3]، فاتجه ديغول نحو قادة الولايات بغية الحصول على وقف إطلاق النار مرحليًا، أي حمل الولايات على توقيع الهدنة تباعاً، وذلك ضمن مشروعه المقترح والمعنون بـ:"سلم الشجعان" في 23 أكتوبر 1958.وكمبادرة للتأثير على الحركة الوطنية الجزائرية لدفعها للمشاركة في المفاوضات القادمة مع فرنسا[4] أمر باطلاق طلاق سراح مصالي الحاج في جانفي 1959.و تماشيًا مع مناورات ديغول السياسية أعلن في خطاب له يوم 09/16/ 1959عن مبدأ حق تقرير المصير بعد أن أصبحت الثورة الجزائرية مطروحة على بساط الأمم المتحدة، فسّر في خطابه هذا المبدأ ؛ حيث أنه في حالة الانفصال فان فرنسا ملزمة بمغادرة أولئك الجزائريين الذين اختاروا هذا الحل، و ستبقى في المناطق الخالية من السكان- أي الصحراء - أو أنها ستبقى في المناطق التي لم يرفض سكانها التواجد الفرنسي، وكان الحل الأمثل بالنسبة له والمدرج في

[1]Alistaire Horne, Histoire de la guerre d'Algérie, Ed Albine Michel, Paris, 1980, P.438.

[2]عبد الرحمان فارس: ولد عام 1911 باقبو (بجاية). حصل على شهادة الحقوق، واشتهر بالحلول السياسية الادماجية أوّل من مارس مهنة كاتب عدل بالجزائر. تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية 1953، اتصل أول مرة بالثورة في منتصف 1955 -وكان ضمن مجموعة النواب ال:61 الذين وقّعوا بيانهم ال شهيرفي1956، عُرضت عليه الحكومة الفرنسية عدة مناصب لكنه رفضها، وسجن في 05نوفمبر1960، وأصبح من مناصري فكرة الاستقلال، تولى رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على إدارة شؤون الجزائر خلال المرحلة الانتقالية بعد التوقيع على إتفاقيات أيفيان، وبعد 1962 غادر الميدان السياسي، أنظر BenJamin Stora،**dictionnaire biographique de militants nationalistes Algeriens1954-1962**.

[3]شارل ديغول، مصدر سابق، ص70.

[4]AIi Haroun, **la 7ème wilaya, la guerre du FLN en France 1954/1962**, Erahm,a Alger, 1992, P،267.

المقترح فهو صيغة الحكم الذاتي، تفطّنت قيادة الثورة لهذه المراوغة الديغولية والتي كانت تهدف لربح الوقت وزعزعة الثورة التي كانت تعاني من مشاكل داخلية.

طمأن ديغول يوم 08/10/ 1959 المعمّرين في خطابه الموجه للعسكريين بالجزائر أنه لن يتخلى عن الجزائر، وأنه لن يتم إجراء استفتاء 8 جانفي 1961 والخاص بمبدأ تقرير المصير إلا بعد نجاح سياسة التهدئة[1].

استاء غلاة المعمّرين من سياسة ديغول هذه مما دفعهم لتنظيم انتفاضة المتاريس يوم 1960/01/22والتي ترأّسها كل من : جوزيف أورتيز، وجون جاك سوزيني، و بيارلا غايار، وتحت قيادة الجنرال ما سو [2]، وذلك بإقامتهم للحواجز في شوارع الجزائر العاصمة واحتلالهم للجامعة المركزية قصد إجبار الجيش الفرنسي عن التراجع عن مساندته لسياسة ديغول، و عبرّوا عن رفضهم لمبدأ حق تقرير المصير بتأسيسهم للتجمع من أجل الجزائر الفرنسية.(R.A.F)[3]، ووجّه ديغول أوامره للحاكم العام،"دولوفري"والجنرال"شال" القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر لاستعمال العنف من أجل استعادةالأمن[4].

إن إتباع ديغول لهذه السياسة اتجاه المعمّرين حِفْظًا لسمعته، وليس حبًا في الجزائريين، لأنّه في نفس الوقت أمر بتكثيف العمليات العسكرية لقمع الثورة وتفقّد قواته العسكرية عندما قام بزيارة الجزائر في شهر مارس 1960؛ حيث اجتمع مع الضباط السامين ودعاهم إلى ضرورة سحق العدو[5].

[1] شارل ديغول، مصدر سابق،ص72.

[2] DanieL Guerin, **Quand L'Algérie s'insurgerait 1954-1962**, Ed La Pensée Sauvage, Paris 1979, p،153,

[3] Philipe Tripier, **Autopsie de La Guerre d'Algérie**, E France Empire; Paris, 1972, p.430.

[4] محمد العربي الزبيري، مصدر سابق، ص207.

[5] شارل ديغول، مصدر سابق، ص ص90-91.

وبهدف بث الشقاق وزرع بذور الفتنه في أوساط قيادة الثورة قام بإحياء فكرة سلم الشجعان؛ حيث قام باستقدام قيادة الولاية الرابعة إلى قصر الإليزيه في 1960/06/10[1] وذلك بمساعدة مستشاره، "برنار تريكو" والعقيد "ماهون" والوزير الأول "ميشال دوبري"، وذلك للحصول على وقف إطلاق النار[2]، ولم يخضع وفد الإليزيه للفخ الذي نصبه لهم ديغول؛ حيث طالبوا بضرورة اشتراك المساجين الخمس في المحادثات.[3] (وهوما تعرّضنا له سابقًا).

أدى فشل لقاء الإليزيه، ومقاطعة الشعب الجزائري للانتخابات الجهوية التي نظمتها الإدارة الفرنسية في ماي1960 إلى عودة ديغول إلى مبدأ حق تقرير المصيرودعوة قادة الثورة لوضع حد للمعارك وإيجاد تسوية مشرفة يوم 14 /06/ 1960[4] مما أدى إلى لقاء مولان في20 جوان 1960.

وعند زيارته للجزائر في09 ديسمبر 1960 أعلن عن مشروع الجزائر الجزائرية[5]، وذلك لإيجاد مُجْتمَعيْن في الجزائر، وبعث قطب ثالث يتمكن من خلاله وعن طريقه تمرير مشاريعه الاستعمارية، وفرض حل يخدم مصالح فرنسا في الجزائر، لكن أهداف هذه الزيارة قوّضت برفض غلاة المعمرين لهذه الفكرة، وانتفاضة الشعب الجزائري التي كانت عبارة عن استفتاء شعبي، ورفعت مطالب الثورة مبرهنة على التحام الشعب بثورته و قادتها، وعندما سدّت أبواب السلام في وجه ديغول بعد زيارته للجزائر في ديسمبر 1960، و تزايد الجبهات المعارضة له، سارع إلى تنظيم استفتاء 08 جانفي 1961 الخاص بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وذلك لإضفاء الشرعية على سياسته وأفرز النتائج التالية :

- المؤيدون لحق تقرير المصير: 91.55%

[1] Bernard Tricot, **Les sentiers de la paix**, Algérie, 1958-1962, Paris, Ed Plon, 1972, p.173.
[2] Abbas Ferhat, **Autopsie d'une guerre**, Aurore, Paris 1980, p.286.
[3] BernardTricot. op cit, p.175

[4] – شارل ديغول، مصدر سابق، ص 94.

[5] Abbas Ferhat. Ibid, p296

- الرافضون لحق تقرير المصير: 14.3%

كان موقف قيادة الجبهة اتجاه هذا الاستفتاء معارضا له بالنظر إلى صيغته الغامضة، "هل تقبل بمشروع القانون المعروض على الشعب الفرنسي من طرف رئيس الجمهورية الخاص بحق تقرير المصير للسكان الجزائريين وتنظيم السلطات قبل تطبيق مبدأ تقرير المصير؟".

إن الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره قد تم في 16 سبتمبر 1959، وما إجراء استفتاء تقرير المصير إلا مناورة الهدف منها استبعاد معارضة قادة الجيش الفرنسي في مغامرة مجهولة العواقب وهو الأمر الذي حدث إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي نظمها كل من الجنرال شال، سالان، وجوهود في 22 أفريل 1961، رفضا لإعلان الحكومة المؤقتة وفرنسا لإجراء مفاوضات رسمية في ايفيان ماي 1961.

أدى إخفاق المحاولة الانقلابية وتزايد صدى الثورة، إلى دفع الجنرال ديغول إلى ضرورة الإسراع في إيجاد حل للقضية الجزائرية، مما يبيّن بأنه كان مبرمجا خلال الفترة الممتدة بين 16 سبتمبر 1959 وانطلاق المفاوضات الفرنسية الجزائرية بايفيان الأولى 20 ماي 1961 لكي يحضّر الرأي العام لما هو آتي، وهو ما تحدّث عنه: "إلى اليوم قُمت بإلقاء خطب كثيرة كان المغزى منها تحضير الرأي العام تدريجيا لما سوف يأتي[1]".

4-1-2-موقف المعمّرين من سياسة ديغول تجاه القضية الجزائرية

أدى تصاعد قوة الثورة التحريرية إلى تزايد تلاحم الشعب الجزائري، كما ساهم في تعميق حدة التناقضات الموجودة بين الشعب وفئة المعمّرين، الذين كانوا يسيطرون على دواليب الحكم في الجزائر من إدارة واقتصاد وشرطة وجيش، كما أنكروا وجود أمة جزائرية مشكلّين شريحة مُتطرّفة رافضة لأي كيان جزائري، كما وقفوا ضد أي إصلاحات شكلية

[1] Louis Tourrnaire, **De Gaulle et L'Algérie**, E Fayard, Paris, 1972, P.483.

قدمتها سلطتهم والتي قد تغيّر قليلا من أوضاع الجزائريين، وعليه انتهجوا سياسة استئصال الوطنيين من الشعب، وآمنوا بفكرة الحرب الطويلة المدى، وقبلوا بتدمير فرنسا و خرابها على أن يفقدوا الجزائر، وكانوا يعتقدون بأن فكرة الإدماج هي أنسب حل للقضية الجزائرية، إيمانًا منهم في إرثهم العنصري الذي ورثوه عن أجدادهم وفي تفوّقهم المزعوم، ولبلوغ هذا الهدف لم يكتفوا في معاداتهم للثورة عند اندلاعها بمجرد التنديد بل تعدّاه إلى إجبار الإدارة الاستعمارية لاتخاذ إجراءات تعسّفية ضد الشعب الجزائري وعملوا على تأجيج الأزمة عبر صحفهم، مما أوجد رأيًا عامًا مليئًا بالحقد والكراهية.

وعملوا على تنظيمه وهيْكلته عبر جمعيات[1]، ساهمت في كهْربة الأوضاع وتعفّنها، وطغت ضد مسؤوليها الحكوميين مجسّدة في انتفاضة المتاريس في 22 جانفي 1960، التي بيّنت مدى تعنّتهم ورفضهم لأي حل تفاوضي منذ صدور مبدأ حق تقرير المصير في سبتمبر 1959، مروراً بالعروض التي تلتْها في 14 / 06/ 1960 حول محادثات مولان ثم في نوفمبر 1960، إلى العرض الخاص بمفاوضات إيفيان في أفريل 1961، وحتى يُعبّروا عن مدى سُخطهم لسياسة "ميشال دوبري" قاموا بتأسيس "التجمع من أجل الجزائر الفرنسية" الذي سيتحول لاحقاً إلى الجناح السياسي للمنظمة العسكرية السرية(O.A.S)[2].

وعلى العموم فقد بيّنت انتفاضة المتاريس للمسؤولين الفرنسيين قوّة الثورة، التي أحدثت شرخًا في أوساط الفرنسيين أنفسهم، ففي الوقت الذي ناد فيه المعمّرون بتحيا "الجزائر فرنسية"، رد فيه الشعب الجزائري بتحيا الجزائر المستقلة، كما فضحت هذه الانتفاضة تواطؤ كبار المسؤولين الفرنسيين مع المتطرّفين من الكولون[3]، ودفعت بعضهم إلى القيّام بمحاولة

[1] في أفريل 1961 بلغ عدد الجمعيات حوالي 60 جمعية، انضوت فيها كل شرائح المعمّرين ضد فكرة استقلال الجزائر، جرد شخصي لجريدة: L'Echo D'Alger de Novembre1954 21Avril 1961.

[2] Philipe Tripier, op cit, p. 470.
[3] Alistaire Horne, Op cit, p.378.

انقلابية فاشلة في 22 أفريل 1961، لكن فشل انتفاضة المتاريس وإخفاق انقلاب الجنرالات أوضح للرأي العام في الجزائر وفي المتربول. بأنه من العبث الوقوف إلى جانب أولئك الذين يحاولون الحفاظ على الممتلكات الفرنسية فيما وراء البحار، في الوقت الذي باتت فيه بوادر قيّام نظام حمل لواءه المتطرّفون، ويرتكز على أسس ديكتاتورية.[1]

إن اتساع صدى الثورة الجزائرية دبلوماسيا، وتوسيع نشاط المتطرّفين من المعمرين، وظهور منظمة الجيش السري(O.A.S)، كل ذلك دفع بالجنرال ديغول إلى المراهنة على تسطير تسوية للقضية الجزائرية، تخرج منها فرنسا خروجا مشرّفًا، وهو ما عّبر عنه في خطابه ليوم 05 سبتمبر 1960 والذي أصدر من خلاله مشروع "الجزائر الجزائرية "، داعياً إلى أنه إما أن نكون مع فرنسا أوضدها[2].

ملمّحًا إلى الاستفتاء الذي حدّد إجراؤه في 8 جانفي 1961 حول مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري، وفشل الزيّارات الميدانية التي قام بها ديغول خلال نهاية 1960 بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 والتي أكّدت رفض إدعاء فرنسا بعدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثّل للشعب الجزائري، وخيبة الأمل في خلق قوة ثالثة تضاهيها، مما دفع القضية الجزائرية إلى مسار تسْوية حسب ما تريدها الحكومة المؤقتة وليس كما سطّره ديغول ضمن إستراتيجيته، ذلك أن الوفدان التقيا يوم 20 فيفري 1961 بـ مدينة لوسارن (Lucerne) على الحدود السويسرية – الفرنسية [3] ؛ حيث مثّل جبهة التحرير الوطني السيدان: الطيب

[1]Gilles Manceron Hassan Remaun, **D'une Rive à l 'Autre**, **la guerre d'Algérie, de La mémoire à l 'Histoire**, E, Syros, Paris, 1993, P.193.

[2]. Ben Youcef Ben Khadda, **La fin de la guerre d'Algerie**, Les Accors D'Evian. E, o.p.u1998, p.19.

[3]بداية من هذا التاريخ ستلعب سويسرا دوراً رئيسيا إلى نهاية المفاوضات الجزائرية – الفرنسية في مارس 1962، وذلك بعد أن تمكّنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تكتسب مصداقية الرأي العام السويسري والسلطات الرسمية، إثر تمكّنها من تحرير السويسريين الذي احتجزوا في كوناكري وتلبية لطلب الحكومة المؤقتة أفرج "أحمد سيكو توري " عن الرهائن.

بولحروف،وأحمد بومنجل[1]،ومثّل الحكومة الفرنسية كل من "جورج بومبيدو" و" برونو دولوس "، وتم ذلك بوساطة سويسرية،" وهو ما تعرضنا له سابقا".

4-2-التحضير لـ استفتاء 8 جانفي 1961

دعا ديغول الشعب الفرنسي والجزائري للاستفتاء حول تقرير المصير في الجزائر، وقد نصّ هذا الاستفتاءعلى أنّه عندما تسمح الشروط الأمنية فإن المصير السياسي للجزائر مع الجمهورية الفرنسية سيتمّ تقريره من طرف الشعب الجزائري، وقد لقي هذا الاستفتاء قبولا واسعًا لدى الشعب الفرنسي الذي اعتبره إنهاء لحرب صارت تكلفه الشيء الكثير بشريًا واقتصاديًا.

4-2-1-الحملة الانتخابية

أنطلقت الحملة الانتخابية يوم 19 ديسمبر 1960 من خلال إعطاء التعليمات حتى تسير الحملة والاستشارة بسلاسة، وفي الجزائر كان المندوب العام جون موران(Jean Moran) يصرّح بأهمية هذه المشاورات لمُمثّلي الدولة والمحافظين، ونواب المحافظين وضبّاط الأقسام الإدارية المتخّصصة[2]، وتجدر الإشارة أن هذا الاستفتاء تُشرف عليه الإدارة الفرنسية والجيش الفرنسي خاصة في البوادي والمراكز البعيدة عن أنظار الصحفيين والملاحظين الأجانب الذين كان لهم مطلق التصرّف.[3]

---

[1] **الطيب بولحروف:** انضم إلى حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، وعضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (51- 1954)، عضو فيدرالية جبهة التحرير الوطن بفرنسا(1956-1957)، مُمثّل الحكومة المؤقتة بسويسرا 1958، ثم بروما (59- 1962)، بعد الاستقلال سفير الجزائر بإيطاليا، بلغراد، الأرجنتين، و البيرو، - أنظر:

Mohamed Harbi, **Le F.L.N mirage et réalité des origines a la prise du pouvoir**, 1954-1962, 1980,P.34 .

[2] Chantal Morelle, **Comment De Gaulle et Le FLN ont mis fin à La guerre d'Algérie**, Ed, Média Plus, Constantine, p.147.

[3] خضيرإدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث**، ج 2، الجزائر، دار الغرب، 2006، ص372.

وهذا ما أدى بالجنرال ديغول أن يشترك في الدعْوة للاستفتاء بنفسه؛ حيث خاطب الشعب الفرنسي ثلاث مرّات قبل 8 جانفي، وصرّح يوم20 ديسمبر 1960 " إن الشعب الفرنسي مدعوًا للقول إذا كان يُقر كما أقترح عليه أن يختار السكان الجزائريون مصيريهم بنفسهم... إن فرنسا التي تتّخذ القرار يحدوها الأمل بأن تتعامل في المستقبل مع جزائر هادئة ومسؤولة، لذلك أطلب من الفرنسيات والفرنسيين الإجابة بنعم بشكل صريح وشامل"، ليجدد دعوته في خطابه يومي31ديسمبر 1960 و6 جانفي 1961 مدّعيًا أن حل القضية الجزائرية قد انحصر بين ديغول والشعب الفرنسي؛ حيث كان في كل مرّة يطلب من الفرنسيين أن يدعّموه من خلال التصويت بنعم موضحاً أنه سيستقيل إذا كانت النتيجة سلبية[1].

الجدير بالذكر أن الاستفتاء يستمر لمدة 3 أيام، اليوم الأول 6 جانفي للبلديات الكبيرة وبذلك يمكن للجيش أن يحافظ على النظام من خلال تركيز مراقبته على مختلف الأماكن التي تجري فيها عمليات الاقتراع[2].

انطلق الاستفتاء وسط قلق غير مسبوق، وذهب النّاخبون للإجابة بـ:" نعم"أو "لا" على سؤال حق تقرير المصير للشعب الجزائري، فقد كان بحق اختبار حقيقي لدعوة المقاطعة الذي دعت إليها جبهة التحرير الوطني، والدعوة للمشاركة التي دعا لها أنصار الجزائر الفرنسية[3].

4-2-2-انطلاق الاستفتاء

[1]شارل ديغول، مصدر سابق، ص108.

[2]Henri Le Mir**, Histoire militaire de la guerre d'Algérie**, E, Albin Michel, Paris, 1982, p.333.

[3]محفوظ رموم، **الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 377.

انطلق الاستفتاء أيام 6-7-8 جانفي 1961 تحت رقابة الجيش الفرنسي المُشرف الوحيد على عملية الاستفتاء في البوادي والمراكز البعيدة عن أنظار الصحافة والملاحظين الأجانب، وبعد نهاية الاستفتاء تم الإعلان عن النتائج والتي جاءت كما كان متوقعاً أزيد من 75% صوتوا ب "نعم " في فرنسا أي 57% من مجموع الناخبين المسجلين مع امتناع 42% عن التصويت. [1]

4-2-3-موقف الحكومة المؤقتة من استفتاء 8 جانفي وأهم الإجراءات المتخذة

بعدما تأكدت الثورة وإعلامها من إصرار ديغول وحكومته على إجراء استفتاء تقرير مصير الجزائر وفق المصالح الفرنسية، قرّرت جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة رفض الموافقة على هذا الطرح، وعليه دعوة الجزائريين إلى مقاطعة الاستفتاء المُزْمع إجراؤه في 8 جانفي 1961[2].

كما دعت جبهة التحرير الوطني عبر إذاعة تونس إلى الامتناع عن التصويت، وبذلك ستتمكن من المطالبة بأصوات كل من لم يذهب إلى مراكز الاقتراع، كما دعت المواطنين إلى المقاطعة "[3].

وألقى فرحات عباس خطاباً بتاريخ 1 جانفي 1962 يذكر فيه أنه يؤيّد سياسة تقرير المصير، لكنه يصرّ على حقيقة أن المفاوضات يجب أن تتم بمساواة وليس من خلال التنازل، كما وجّه تعليمات للشعب من أجل إفشال الاستفتاء ومقاطعته[4].

---

[1]Charles De gaulle**, Discours et Messages**, op cit, p. 226.

[2] لزهر بديدة، **استفتاء 08 جانفي 1961بقلتة سيدي سعد في إعلام وبيانات الثورة وقادتها**، أعمال الندوة العلمية الوطنية يومي7-8جانفي2019حول أحداث 08جانفي1961بقلتة سيدي سعد وسياقاتها المحلية والوطنية والدولية، ط1، الجزائر، 2020، ص 16.

[3]Henri Lemir, op cit p.333.

[4]Chantel Morelle. Op.cit, p.149.

وقد تضمن النداء الذي وجّهه إلى الشعب الجزائري ما يلي" إن الحكومة الفرنسية بالرغم من البرهان الساطع الذي أقمتموه في وجهها مُصرّة على سياستها العمياء، وهي عازمة على تنظيم استفتائها المزعوم يوم 8 جانفي المُقبل، وعلى أن تفرض علينا نظامها وقانونها، وهذه معركة أخرى يجب أن تستعدوا لها، إذ أنكم ستُدعون إلى إحباط هذه المهزلة الشنعاء"[1].

وحرصاً منها على أمن وسلامة المواطنين فقد دعّت جبهة التحرير السكان المسلمين في كل من العاصمة ووهران لتجنّب أية حوادث، وكانت تخشى من تعرّض الجماهير الشعبية لقمع دموي جديد، ولهذا كانت تعليماتها للجماهير هي التزموا بيوتكم ولا تتظاهروا إلّا إذا أتوا يبحثون عنكم ليجبروكم على المشاركة في الاستفتاء بالقوة، كما كانت تعليماتها لسكان الأرياف والقرى هي الامتناع عن التصويت في ظل الهدوء ولتجنب ضغط الإدارة والجيش، أما الذين يجبرهم الجيش الفرنسي على الذهاب في شاحناته إلى صناديق الاقتراع فقد طلب منهم وضع بطاقتي الموافقة والرفض معا في صندوق الاقتراع أو تمزيق البطاقة حتى يكون صوتهم لاغيا[2].

وعلى الرغم من كل أنواع التهديد والضغط فإن سكان البوادي قاطعوا إلى حد بعيد صناديق الاقتراع ؛ حيث صرّح مبعوث صحيفة "ديرنيرأور" الاستعمارية في بلاد القبائل قائلا: "لم يتقدم شخص واحد من بين الألفين المسجّلين، وعندما نفذ صبرالسلطات العسكرية في منتصف النهار جنّدت أحد أعوانها النائب " بن الناصر" ليحرّض السكان على التصْويت فخطب فيهم قائلا :" صوّتوا بنعم أو بلا المهم هو أن تصوتوا الآن باختياركم قبل أن تصوّتوا

[1] عبد الحميد دليوح، **مظاهرات ديسمبر1960 وأثرها على الثورة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر(2004-2005)، ص 92.

[2] رمضان بورغدة، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول**، ط1، الجزائر، منشورات، بونة للبحوث والدراسات، ص 319.

بعد حين كرها" كما يروي مراسل وكالة "أسوشينيد بريس" أنه شاهد عجوزا جزائرية تصوّت فسألها لماذا تصوتين ؟ فأجابته: الجيش الفرنسي أكرهني على ذلك[1].

أما في المدن وقعت مقاطعة تامّة، ولم يجدوا حتى الذين يجلسون على صناديق الاقتراع، ونظّمت الدوريات العسكرية حملة ترويعية، كما ألقت القبض على بعض الشباب، ووضعت أبواق فوق السطوح لتذيع باستمرار الدعوة إلى التصويت، بالإضافة إلى السيّارة العسكرية المتنقلة والطائرات التي تنزل إلى مستوى منخفض فوق المنازل على أمل ترهيب السكان؛ حيث تعترف صحيفة "لوفيغارو" الصادرة يوم 9 جانفي 1961 أن الجيش الفرنسي لم يجرؤ على استفزاز سكان القصبة أو حملهم بالإكراه على التصويت لأنه كان متيقنا أن أدنى محاولة من هذا القبيل تتحول بسرعة إلى صدامات دموية[2].

المشهد نفسه سجلته مدينة وهران، التي كانت تحت حصار حقيقي فجنود المضّلات والبحرية كانوا يتنقلون بين الأحياء العربية، غير أن السكان قابلوهم بالمقاطعة التّامة، فأعلنوا الإضراب وأغلقوا المتاجر ولازموا الديّار ولم يصوتوا، ومع حلول الساعة الرابعة كلّفت القيادة الفرنسية أحد عملائها "مكي" بأن يجمع بعض الأصوات غير أنه فشل، وفي مدينة تيارت حاول رئيس البلدية التصويت فقذفوه بالحجارة، وفي قسنطينة ورغم وسائل الضغط المُمارس من طرف السلطات العسكرية فإنها لم تتحصل إلاعلى نسبة ضئيلة، غير أنه أثناء عملية الفرز حدثت مفاجئة ؛ حيث وجدت أن كل أوراق المصوّتين تحتوى على كلمة جبهة التحرير الوطني إلى جانب "نعم" فأصبحت العبارة : نعم إلى جبهة التحرير الوطني [3]. برغم كل هذه الاستفزازات والتجاوزات غير أن جبهة التحرير الوطني كانت بالمرْصاد، وهذا ما جعل الحكومة المؤقتة تُؤكد أن هذا الاستفتاء لن يكون على شاكلة الانتخابات السابقة، لأن أساسه

[1] خضير إدريس، مرجع سابق، ص 373.

[2] خضير إدريس،مرجع سابق، ص373.

[3] المجاهد، **الصورة الكاملة لحرب الاستفتاء، المنظّمة الوطنية للمجاهدين**، العدد 87، الجزائر، 16 جانفي 1961.

غير صحيح فكيف يُستفتي الشعب الفرنسي لتقرير مصير الشعب الجزائري؟ ،ولهذا قامت بدعوة الشعب الجزائري لمقاطعة الاستفتاء ؛ حيث تم توزيع منشور بالجزائر جاء فيه : "ينبغي الآن كسب معركة الاستفتاء فبقاءك في منزلك ستُسجّل غيابك المكثّف رفضك لتمثيلية الاستفتاء[1].

كما عارضت الجبهة هذا الاستفتاء بالنظر إلى صيغته الغامضة "هل تقبل بمشروع القانون المعروض على الشعب الفرنسي من طرف رئيس الجمهورية الخاص بحق تقرير المصير للسكان الجزائريين وتنظيم السلطات من قبل تطبيق مبدأ تقرير المصير[2].

على الرغم من التقدم الذي حصل في تفكير ديغول، إلا أن قيادة الثورة مُمثلة في الحكومة المؤقتة، ظلت تعتبر سياسته مناورة لا تنطوي على تقديم مصالح فرنسا والمعمّرين فحسب، إنما تنطوي على مشروع تقسيم الجزائر إلى كانتونات عرقية، هدفه حماية مصالح الأقليّة الأوربية؛ ولذلك وقفت مُعارضة للاستفتاء الذي وصفته " بالمهزلة " التي أكملت فصول مسرحية ديغول، بدليل أن الجيش واصل تعزيزاته وعدوانه ضدالأبرياء لإجبارهم على الاقتراع بعد أن قاوموا جهود السلطات وأسهموا في هزيمة ديغول.

هذا العدوان الجديد يُضاف إلى سياسة العصا والجزرة، ساعد من جهة أخرى على تعرية وجه فرنسا، وإثارة الرأي العام العالمي على حقيقة ما يجري في الجزائر[3].

إن هذه العملية لم تكن في حقيقة الأمر إلا تمثيلية لأن الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير المصير قد تمّ يوم 1959/09/16، ومن ثم فإن ديغول كان مُدْركاً أن

---

[1] عبد الرحمان بوقارة، **سياسية تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل ال جزائر1959-1962**، مذكرة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، ص140.

[2] أحمد مسعود سيد علي، **الوضع الداخلي للثورة عشية إستفتاء حق تقرير المصيرفي الثامن جانفي1961**، أعمال الندوة العلمية الوطنية يومي7-8جانفي2019 حول أحداث 08جانفي1961 بقلته سيدي سعد وسياقاتها المحلية والوطنية والدولية، ط1، الجزائر، 2020، ص 37.

[3] محفوظ رموم، مرجع سابق، ص377.

قادة الجيش الفرنسي يريدون الإطاحة به، والزج بفرنسا في مغامرة لا تحمد عقباها، وهو ما تم بالفعل إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها هؤلاء بقيادة الجنرالات: شال، صالان، جوهو في 22 افريل 1961[1].

فكانت نتائج استفتاء 8 جانفي 1961(أنظرالملحق رقم02) بمثابة استكمال لخارطة الطريق البعيدة المدى لسياسة الجنرال ديغول وهذا ما قصده عندما قال لوزير حكومته،"ميشال دوبري" "الآن الطريق مفتوح، لكنّنا لن نتخذ الأمر بسهولة ولن نسرع كثيراً في عملنا، يجب ألا نسرع أكثر من الدراجة الهوائية "[2].

إن فكرة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره التي خاض من أجلها ديغول صراعات مع المستوطنين الأوربيين، دفعته لإعلان إجراء استفتاء بخصوص ذلك بتاريخ 8 جانفي 1961 هذا الاستفتاء الذي أعطى من خلاله الشعب الفرنسي موافقته لديغول من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري، لأنه وبكل بساطة سئم من حرب الجزائر وفقدانه لأبنائه في هذه الحرب.

كما كان لهذا الاستفتاء أثر إيجابي على مسار الثورة التحريرية؛ حيث أعطى دفعة هامة لجبهة التحرير الوطني خاصة بعد صمود الشعب الجزائري وتضحياته من خلال عدم مشاركته في هذا الاستفتاء، مُؤكدًا لديغول مدى الارتباط الوثيق بين الشعب وجبهته.

بمقاطعة الشعب الجزائري للاستفتاء خابت آمال الحكومة الفرنسية في مناوراتها ومحاولاتها إيجاد مبرّر لإحداث ثغرة في صفوف الثورة أو عُملاء تضرب بهم جبهة التحرير الوطني، ولما فشلت هذه الحلول والمراوغات لجأت إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

[1] أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص30.

[2] عبد الرحمان بوقارة، مرجع سابق، ص 140.

اعتبرت جبهة التحرير الوطني هذا الاستفتاء فاشلا بالجزائر وأن الشعب الجزائري لن يشارك فيه، كما اعتبرته من المهازل التي لا معنى لها ولكن لإطالة عمر الحرب والأزمة.

5- منظمة الجيش السري (O.A. S)

5-1نشأة منظمة الجيش السري

تعود جذورنشأتها إلى سنة 1958، عندما تمرّد الجيش الفرنسي في الجزائر على السلطة المركزية في فرنسا: فأطيح بـ " رونى كوتي (Rene Coty) وجيئ بالجنرال ديغول إلى الحكم في 13 مايو 1958، ولكن المنظمّة لم تُؤسس بصفة رسمية إلا في فيفري 1961. ومرّ ميلادهاّ بمرحلتين: الأولى في فيفري 1961 في مدريد بإسبانيا، والثانية في مايو- جوان 1961 بساحة أول مايو بالجزائر العاصمة.

إن هذا التمرّد الذي أطاح بالجمهورية الرابعة، أحرز من خلاله أنصار الجزائر فرنسية غرضهم بقيادة "ماسو"،"أورتيز" و"سوزيني"، وأبانوا على قوة يُحسب لها ألف حساب، وضع"ماسو" مبرّرات لهذه الأحداث فيما يلي:

- فشل الحكومات الفرنسية المتعاقبة إبان عهد الجمهورية الرابعة.

- الاتصالات التي وقعت بين حكومات السلطة الفرنسية وقيادة الثورة الجزائرية.

- خسارة فرنسا في معارك الهند الصينية "معركة ديان بيان فو" سنة 1954، وأثارها السلبية على معنويات جنودها، وتراجع مكانتها خارجياً بعد أحداث ساقية سيدي يوسف في8 فيفري 1958.

لقد بيّنت أحداث التمرّد مدى رغبة الجيش الفرنسي في السلطة؛ حيث فَوْر نجاح الانقلاب إعتلى كل من"رؤول سالان" (Salan) وجاك ما سو"(Jacques Massu) السلطة في الجزائر، وتكلّف "جو أورتيز (Jo Ortiz) بقيادة نشاط الإرهابيين، وكان مركز اتصالاتهم مقهى الفروم، أما "جون جاك سوزيني (Jean Jacques Susini) فهو منظّر المنظمة، وكوّن هيئة شبه عسكرية تكوّنت مما يُقارب الألفين عضواً مدرّبين على النشاط العسكري. وفوْرمجيء ديغول إلى السلطة، سعى قادة الجيش جرّه لمواجهة الثورة، ودَعْم فكرة الجزائر فرنسية، لكن الجنرال ديغول كان يعتبر أن استمرار الحرب في هذه الظروف يعدّ مغامرة لفرنسا؛ حيث تأثّر اقتصادها سلبيا وأنهكت خزينتها، لكن خطاب ديغول في 16 سبتمبر 1959 للشعب الفرنسي الذي أعلن فيه عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كان بمثابة صدمة مفاجئة للمستوطنين وأدْركوا أن ديغول مصمّم على موقفه، وفسّرالجيش الفرنسي موقفه هذا بأنه صك استسلام وانهزام من الجانب الفرنسي.[1]

ورداً على موقف ديغول هذا صرّح أحد الضباط الفرنسيين قائلاً: "إن الجيش هنا فى الجزائر، وسيبقى هنا، وإن فرنسا هنا وستبقى هنا ".

وفي مقابلة صحفية مع إحدى الصحف الألمانية في منتصف جانفي 1960 –والتي سبق وأن تعرضنا لها سابقا –أفصح "ماسو"عن تذمّره من سياسة ديغول، وقال إن الجيش أخطأ في اختياره وتدعيمه لديغول لبلوغ السلطة.[2]

على إثر هذا التصريح أستدعي "ما سو" من قبل الجنرال ديغول إلى باريس وأبقاه هناك، لكن هذا القرار أستهجنه المستوطنون بالجزائر، على أساس أن دوره كان فعّالا في تمرّد 13مايو 1958، وشرع في التنسيق بين كل من "سوسيني. أورتيز لغيارد. وشال"

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص441.

1عبد المجيد عمراني، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954–1962**، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1995، ص، 173.

بهدف إعادة"ماسو" إلى منصبه، والتخطيط السرّي للإطاحة بديغول، فجاءت أحداث "المتاريس"(Les Barricades) في 24 جانفي 1960 بساحة الفروم رافعين شعار "يحيا ماسو" والتي باءت بالفشل.[1]

وبعد فشل هذه المحاولة التي نظّمها دعاة "الجزائر الفرنسية"، حاولوا مرّة أخرى التصدي لسياسة ديغول الداعية إلى "الجزائر جزائرية "؛ حيث استغلوا مناسبة زيارته للجزائر في 11 ديسمبر 1960 تحضيرا للاستفتاء بخصوص تقرير مصير الشعب الجزائري، ونظّموا مظاهرات مناوئة له، ومن الطرف الأخر خرج الجزائريون منادين:"تحيا جبهة التحرير الوطني ". تحيا الجزائر مسلمة مستقلة" وعديد الشعارات المعبّرة عن الاستقلال والحرية، مؤكّدين لديغول ودعاة "الجزائر فرنسية "أن الطريق لوقف هذه الحرب هو الاعتراف للجزائريين بحقهم في تقرير مصيرهم.[2]

أدت هذه الأحداث إلى وضع حدّ لبعض المنظمات الإرهابية؛ حيث تمّ حل الجبهة الوطنية الفرنسية ("F.N. F) بعد إخفاق أحداث الحواجز في جانفي 1961، وملاحقة عناصرها الذين توجّهوا مجدّدا إلى إسبانيا، ثم حلت جبهة الجزائر الفرنسية (F.A.F) بعد فشل مظاهرات ديسمبر 1960[3].

وفي ظل اشتداد قوة الثورة الجزائرية، و التي شكّلت خطرًا على فرنسا مستهدفة تمزيق نسيجها الوطني ، تقدّم ديغول بخطاب في 11 أفريل 1961 إلى الشعب؛ حيث صرّح بأن الشعب الجزائري سيقرّر مصيره بنفسه، وأن استقلال الجزائر سيتحقّق داخلياً وخارجيًا، وبعد

2عمار بوحوش، مرجع سابق، ص440.

[2]دحمان تواتي، **منظمة الجيش السري في الجزائر 1958**، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ص299.

[3]دحمان تواتي، **المنظمة المسلّحة السرّية في الجزائر 1961 – 1962**، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 1999، ص 90.

مضي عشرة أيام من هذا الخطاب نظّم الجنرالات الأربعة المتقاعدون و هم "سالان، جو هو، زيلر، شال" بدعْم من بعض الضبّاط الفرنسيين في عدة جهات انقلابا عسكرياً ضد ديغول (22- 25 أفريل 1961، والذي كانت نتيجته الإخفاق الذريع ، وكان الهدف منه حسب تصريح الجنرال "شال" هو إرغام ديغول على التراجع عن سياسته في الجزائر، أنتهز ديغول هذا الحادث، مطبقا المادة "16" من قانون الجمهورية الفرنسية وممارساّ الصلاحيات الممنوحة له لمعاقبة المتمّردين[1]. أدى إخفاق الحركة الانقلابية إلى إصْرارالمنظمة المسلحة السرّية على تكثيف نشاطها، علما أنها ضمت أشهر القادة العسكريين أمثال: "سالان وجوهو"؛ حيث تولّوا قيادة المنظّمة، بينما "شال وزيلر " فقد صدر بشأنهما حكمًا حضوريًا في ماي 1961 بـ 15 سنة سجنًا.

تضافرت جملة من العوامل أدت إلى نشأة المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) في فيفري1961، منها فشل أسبوع المتاريس "الحواجز" في جانفي 1960 وأعقبتها مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مع تعارض أفكارهم مع سياسة ديغول، جلّ هذه المحاولات اليائسة دفعت مناصري "الجزائر فرنسية" وفي مقدمتهم "سالان"، يختارون إسبانيا وجهة لهم دون غيرْها كنقطة ينطلقون منها لمناهضة السياسة الديغولية لعديد الأسباب أهمها:

- موقعها القريب من وهران؛ حيث ترتفع الكثافة السكانية للأسبان الفرنسيين.
- تطابق نظامها السياسي مع النظام الذي يتبنّاه دعاة "الجزائر فرنسية".
- رغبتهم في كسب دعم الجنرال فرانكو لهم.[2]

استقبل ديغول يوم 31 مايو 1961 نائبا عن الأقدام السوداء في البرلمان قائلا له: "حضرة الجنرال، بمشاريعك هذه سوف نتعب، فأجابه ديغول:"إذن ستعانون[1]."

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق ص 88.

[2] *رحمان تواتي، **المنظمة المسلّحة السرية في الجزائر**، مرجع سابق*، ص88.

5-1-1-التركيبة والبرنامج والأهداف

-التركيبة:

وضع قادة منظمة الجيش السري هيكلا تنظيميًا؛ حيث تم نشر مناضليها عبرالتراب الوطني وحدّدت لهم المهام، وتحضير التعبئة المادية والبشرية بعد فشل تمرّد أفريل 1961.

أ-التركيبة المادية:

وضع"غودار" (Godard) ثلاث فئات لهيكلة المنظمة وهي: -

1-الفئة الأولى مهمّتها التنظيم والتعبئة (M.O) بقيادة "غارد" (Garde).

2-الفئة الثانية مهمّتها الاستعلام والعمليات(O.R. O) بقيادة"پريز"(Pérez) وتتفرع إلى جناحين هما:

- المكتب المركزي للاستعلامات(B.C. R). مهمته القيام بجمع المعلومات وتحليلها ثم تركيبها.

- مكتب العمليات التنفيذية(B.A. O)، مهمته تنفيذ ما قرّرت القيادة برمجته من عمليات.

3-الفئة الثالثة مهمتها تكثيف العمل السياسي والنفسي (A.P. P)يقودها "سوسيني" (Susini)، وهي مقسمة إلى قسمين:

[1] **Chronique du 20eme Siècle**, Larousse, Editions Chronique S.A, Paris, 1990, p. 927.

-اللجنة السياسية (C. P).

-لجنة التأثير السيكولوجي (C.A. P).

ولقد أنشئت تنظيمات في كل النواحي، تتدرج إلى قطاعات وفروع تتصدرها قيادات عامة[1].

تم اختيار الجنرال"راؤول سالان" كقائد عام للمنظمة بدلا من " جوهو غودار"، لِما يتمتع به من سمعة في أوساط المستوطنين، وأُسندت النيابة للجنرال " إدموند جوهو" ومُنحت قيادة الأركان للجنرال "غاردي" (Gardy) والعقيد "غودار" (Godard) وعليه تم تعيين عناصر المنظمة كما يلي:

- الجزائر العاصمة: وهي مركز المنظمة، فيها "سالان"، "زيلر"،"كارد"، "غودار"، "دوغلدر" و "سوزيني".

- وهران: أسندت مسؤوليتها للجنرال "جوهو".

- قسنطينة، كُلّف بالإشراف عليها "شاتو جوبير" (Château Jobert).[2]

أما في المتروبول وتحديدا في باريس تم اعتماد نفس الهيكلة مع اختلاف تمركز فروع المنظّمة في المناطق العسكرية وأُسندت القيادة ل "بيير سارجو" (Pierre Sergeant).[3]

ب -**التركيبة البشرية:**

[1]Véronique Grousset**," L'O.A. S " Historia Spécial**, La Fin de l'Algérie française (1959-1962), N°424 Bis. P.90.

[2]محمود الواعي، **منظمة الجيش السري**، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص313.

[3]Chronique du 20ème siecle, op cit p.927.

استقطبت منظمة الجيش السرية مُعظم فئات وشرائح المجتمع المُقتنعة بفكرة "الجزائر فرنسية"، والتي كانت ترفع شعار "إن مصالح فرنسا في الجزائر مهدّدة ". تنقسم هذه الشرائح إلى ثلاث مجموعات هي كالأتي:

1 –المستوطنون والأقدام السوداء.

2–الجيش الفرنسي المتعاون مع المنظمة.

3–الشرطة التي ناضلت إبان حكومة "فيشي"وتستّروا على قادة المنظمة عند الضرورة.

4–فئات مساندة للمنظمة وهم: اليهود، الحركى والخونة من الجزائريين[1].

–برنامجها:

في خضم عملية ملاحقة أعضاء المنظمة السرّية، توصلت الشرطة الفرنسية إلى العثور على برنامجهم الرّامي إلى سحق الدولة الفرنسية بسبب سياسة ديغول، وتدمير المنشآت الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر جلياً طغيان الأفكارالفاشية من خلال هذا البرنامج، وسنكتفي بعرض بعض النقاط منه نظرا لطوله، وأهمها:

– الجمهورية الخامسة: العمل على إسقاط الجمهورية الخامسة، ومبادئ رجالها الذين يستغلون نظامها، كشرط لاستمرار حياة الأمة وإنقاذ الشعب.

– حكومة الإنقاذ العمومي: تأليف حكومة إنقاذ عمومي تتكون من قادة الحركات الوطنية الفرنسية. ومن يمثّلهم في الجيش وذلك للوصول إلى مايلي:– انبعاث الأمة –تحقيق مطالب العمال –إنقاذ التراب الوطني –ترقية إطارات الجيش الفتيّة المتحمّسة للهجوم، وترقيتهم إلى أعلى مسؤوليات للجيش–تحقيق الانتصار العسكري والسياسي والقضاء على الفلاقة –حسب تعبيرهم–القضاء على الشركات الدولية المحتكرة للبترول–حل الأحزاب المثيرة للتفرقة بين

[1] الجنيدي خليفة، **حوار حول الثورة**، ج 3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986، ص 276.

الفرنسيين وتخدم مصالح دول أجنبية –الصليب المستدير هو الشعار القومي الرسمي، مع نبذ جميع الشعارات التي ترمز للنظام البائد[1].

-أهدافها:

تتلخّص أهداف منظمة الجيش السري في النقاط التالية: –

1– صيّانة فكرة "الجزائر فرنسية".

2– تعبئة الرأي العام الفرنسي لتبنّي فكرة "الجزائر فرنسية".

3–تسليط الضغط على الجنرال ديغول حتى يتراجع عن سياسته المنتهجة في الجزائر والتي تتنافى مع طموحات المنظّمة.

4–العمل على تدبير إنقلاب ضد رئيس الجمهورية الخامسة.

5–إقراردولة أوربية في الجزائر تنطلق منها المنظمة للاستيلاء على الحكم في فرنسا[2].

5-1-2-مصادر تمويلها

شكّل المال بالنسبة للمنظمة مشكلة عويصة، لأنها كمنظمة إرهابية تحتاج إلى المال لجلب المجرمين، الذين لا تُؤثر عقيدة "الجزائر فرنسية" في تحريك وطنيتهم، والتي لا تتأجّج إلا عند قبضهم للأموال.[3]حصلت منظمة للجيش السرّي الأموال بعدة طرق أهمها:

– الطريقة المباشرة; وذلك بأخذ ضريبة شهرية تتراوح بين 10 و20فرنك.

– تحديد الضريبة بالاتفاق مع الأشخاص بخصوص المهن الحرة "أطباء، محامين".

–فرض الضريبة على الشركات الاقتصادية الكبرى.

---

[1] محمد مبارك المبلي، **الفاشية العالمية الحديثة**، دار بيروت، 1963، ص ص 93، 96.

[2] محمود الواعي، مرجع سابق، ص ص 202 203.

[3] المجاهد، عدد 115، 19-02-1962، ص 5.

– ضرائب يدفعها كبار المعمّرين وكانت مبالغها باهضة، مما يفسّر خروج رؤوس الأموال من الجزائر.

– ضرائب المناسبات، تفرض على كل صاحب سيارة يمرّ بشارع تعرض أحد محلاته لتفجير فدائي.

– وضع هدايا عند أبواب البنايات في أعياد الميلاد لصالح جبهة " الجزائر فرنسية".

– خصّصت المنظمة بطاقات ورْدية اللون للمشتركين، عليها شعار ديوان العمل الاجتماعي (Office d'Action Sociale)، يدوّن فيها المبلغ المقدم.

–عمليات السطو على البنوك والشركات والمحلات التجارية مثل مؤسسة موسي(Mussée) "شركة أودري "Audry" البنك الشعبي التجاري، الشركة الجزائرية للقرض، بنك بئر خادم[1].

وكتبت جريدة المجاهد أن هذه العمليات كانت تتم بنفس الطريقة ونهاراً، ولم تتمكن الشرطة من إلقاء القبض على مُنفّذيها، مما يدل على تواطوء جهاز الأمن مع منظمة الجيش السري.[2]

5-2-نشاطها الإرهابي

عند ما فشلت المحاولة الانقلابية بعد التمرد العسكري في أفريل 1961. نزعت المنظمة غطاء السرّية وخرجت للعلن بأعمال علنية وإجرامية، ووانتهجت سياسة الأرض المحروقة، فقامت بتوزيع ورمي المنشورات في الأحياء، وكان أولها ذلك المنشورالذي وُزّع في الجزائر العاصمة في 1 مارس 1961 وتضمّن ما يلي: "نداء إلى الفرنسيين من كل أصل "،

[1] دحمان تواني، **منظمة ا لجيش السري في الجزائر**، مرجع سابق، ص 50.

[2] المجاهد عدد 115، مرجع سابق، ص ص، 5-7-8.

كما قامت بتفجير القنابل البلاستيكية ولبلوغ أهدافها المسطّرة، شرعت المنظمة في استعمال كل الوسائل الإجرامية ومنها:

-استهداف الإطارات الجزائرية.

- تصفية الفرنسيين أصحاب الأفكار الحرّة والمناوئين للمنظّمة.

-التصفية الجسدية للأفراد والجماعات.

- السطوعلى البنوك والمحلّات التجارية.

- تخريب المؤسسات الاقتصادية والثقافية والإدارية.

- استقطاب الأشخاص من الضبّاط والجيش والحركى واالمستوطنين لتكوين فرق مسلحة.

- تخطيط المحاولات الانقلابية ضد سياسة ديغول[1].

ولقد تمّ تصعيد عمليات التخريب والتدمير والقتل تزامنا مع المفاوضات الجارية بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والسلطات الفرنسية؛ حيث قامت المنظمة بإصدار بيانات تم توزيعها في كل من الجزائر العاصمة، وهران، وعنابه وغيرها، تدعو الفرنسيين إلى رفض اتفاقيات إيفيان، ولكي تعبّر عن رفضها لذلك، قامت بتصفية رئيس بلدية إيفيان" كاميل بلان" (Camille Blanc) في أفريل 1961[2].

كانت تلك عيّنة من سياساتها الإرهابية ضد كل من يقف في وجه أفكارها، مُتمسكة بشعارها:"لا الحقيبة ولا التابوت، بل التقسيم"[3].

[1] محمود الواعي، مرجع سابق، ص ص202-203.

[2] la DépêcheQuotidienne d'Algérie, N=°, 4117, 1 Avril 1961, pp.1-2.

[3] محمد قنطاري، "**عيد النصر في 19 مارس 1962**"، **مجلة الذاكرة**، العدد الرابع، المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص111.

إن الأعمال الإجرامية لعصابات منظمة الجيش السري(O.A.S) ونشاطهم الإرهابي كثيرة جداً، وسوف نوجز بعضها فيما يلي:

– بلغ عدد القنابل التي فجّرها المتطرّفون 1430 قنبلة خلال الفترة الممتدة بين 23 أفريل 1961 و10 أوت 1961 في مدن الجزائر العاصمة، وهران، سيدي بلعباس وعناية.

– تسجيل 20 انفجاراً في 11 سبتمبر 1961.

– تفجير سبع "07" شاحنات من البلاستيك في العاصمة، ضد الجزائريين ومحلّاتهم التجارية في 15 سبتمبر 1961.

–انفجار عشرون "20" شُحنة من البلاستيك في العاصمة وشُحنة أخرى أمام مقر بن حدّاد والي قسنطينة، أحدثت خسائر مادية معتبرة، وأخرى بِمصْبغة قسنطينة في 20 سبتمبر 1961[1].

–إغتيال المحافظ "ألكيس قلدنبرغ" (Alex Goldenberg) ويُعد من أبرز الشخصيات في الجزائر.

– تصفية المحافظ الثاني بوهران يوم17 ديسمبر1961، وهو العقيد "رونسون" (Ronsson)[2].

– في صيف 1962 واجه ديغول مشاكل متعدّدة على غرار المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني بخصوص قضية الصحراء، تتمثل في بث المنظمة السرّية لأخبار معادية لسياسة ديغول في الجزائر، وقامت بتصفية شخصيات عسكرية ومدنية مُؤيّدة لديغول ولجبهة التحرير الوطني، كما نجا ديغول عديد المرّات من محاولات الاغتيال، في 8 سبتمبر 1961، وفي

[1] المجاهد، عدد105، 1961/09/25، ص6.

[2] محمود الواعي، مرجع سابق، ص 304.

أوت 1962، وأخرى في سبتمبر 1962 بعدما صرّح عن تخلّي فرنسا عن قضية الصحراء[1].

– لما أوشكت المفاوضات على نهايتها، تكاثف نشاط منظمة الجيش السري خلال عام 1962، وذلك لنسف اتفاق وقف إطلاق النار، وضاعفوا من عمليات التفجير والاغتيالات بهدف إرغامْ جيش التحرير على الرّد، مما يسمح بتدخل القوات الفرنسية والعوْدة إلى القتال مجدّداً.

– شنت المنظمة 130 عملية تفجير ليلتي 4 و5 مارس 1962، في عديد المناطق[2]، وأطلقت عليهما إسم"الليلة الزرقاء".

– قامت "مجموعة دلتا" في 15 مارس 1962 باغتيال ستّة جزائريين بالمركز الاجتماعي بالأبيار منهم الأديب والمفكر الجزائري " مولود فرعون" و"علي حموتان"[3]، في يوم 19 مارس1962 وهو نفس التوقيت الذي أعلن فيه عن وقف إطلاق النار، أصدر الجنرال "سالان" في حصة قرصنة إذاعية للمنظمة أوامر للمناضلين في المنظمة بمحاربة جبهة وجيش التحرير الوطني في كل مكان، وأمر ساكنة الجزائر من معمّرين وجزائريين بالانضمام إليهم.

– حادثة شارع "إيزلي" (Rue d'Isly) في الجزائر العاصمة، خلّفت 46 قتيلا و200 جريحاً[4] وذلك يوم 26 مارس 1962.

وفي نفس التاريخ حاول العقيد "غارد"(Garde) تكوين فرق عسكرية في جبال الونشريس تابعة للمنظمة، بمساعدة عدة ضباط لاستكمال المعارضة ضد سياسة ديغول،

[1] عبد المجيد عمراني، مرجع سابق. ص183.
[2] محمود الواعي، مرجع سابق، ص 316

[2] Le Figaro, n°= 4804,16 mai 1962, p.3.
[4] Chronique, op-cit, p.938.

لكنه عجز عن المقاومة أمام وحدات من جيش التحرير الوطني للمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة التي تمكنت من فرض سيطرتها عليهم[1].

وبالرغم من وقف إطلاق النار بموجب اتفاقيات إيفيان، إلا أن المنظمة كثّفت من عملياتها، ففي يوم 2 ماي 1962 قامت فرقة من الكومندو "دلتا" بتلغيم سيارة في ميناء الجزائر، خلفت 63 قتيلا و110 جرحى جلّهم جزائريون يشتغلون كحمّالين بالمرسى[2]. وقذفت قنابل الروكيت في حي بلكور ومناخ فرنسا (Climat de France)، وقصفت بمدافع الهاوُن، فكانت الخسائر كبيرة.

قامت بحرق مكتبة جامعة الجزائر يوم 7 جوان 1962، والتهمت نيرانها 600 ألف عنوان، وفجّرت المخابر والقاعات[3]، وكان الهدف من ذلك أن يسْتلم الجزائريون بلادهم مخرّبة من جميع معالم الحضارة.

قامت المنظمة بتصفية نساء جزائريات يعْملن في بيوت المستوطنين يوم 10 ماي1962 وهن مُتوجّهات للعمل صباحاً، أطلقوا عليها اسم"عملية فاطمة"[4].

طالت العمليات الإجرامية فرنسا نفسها بهدف غرس الرعب لدى الفرنسيين المناصرين لسياسة ديغول؛ تلك العمليات نفّذتها مجموعة "الكوموندو" والتابعة ل "بيار سرجون" وحتى الجزائريون المقيمون بفرنسا كانوا هدفا لتلك الهجمات؛ حيث قامت المنظمة بستّة تفجيرات في ليلة الخميس إلى الجمعة 13 –14 جويلية 1961ثلاثة منها استهدفت نواب في البرلمان ينتمون لحزب"U.N. R" واثنان منها انفجرت بمقهى الجزائريين.[5]

5-2-1-موقف الثورة الجزائرية منها

[1] Mohamed Teguia l'Algérie en guerre, op cit, p.403.
[2] Anne Marie – Duration Grabol, **Le Temp de L'O.A. S**, Editions Complexe, 1995, p, p. 291-299.
[3] عبد المجيد عمراني، مرجع سابق، ص 185.
[4] محمود الواعي، مرجع سابق، ص 321.
[5] La dépêche d'Algérie, N=° 34, 15/7/1961.P.3.

أمام بشاعة جرائم منظمة الجيش السري، فان جبهة التحرير الوطني لم تبق مكتوفة الأيدي، وتنبّهت لمخطّطاتها وأهدافها، فوجهت أوامر صارمة بأن لا ينجرّوا وراء هذه الاستفزازات، لأن غرض المنظمة هو دفع الجزائريين للاصطدام مع الأوربيين مما يتيح للقوات الفرنسية بالتدخل ضد الجزائريين.

نظّم فدائيون عمليات قتل ضد أعضاء من المنظمة السرّية، بلغ عددهم حوالي 52 عضوًا في مختلف مناطق الوطن: عنابه، معسكر، الجزائر العاصمة، مستغانم، البليدة، قسنطينة، المدية، خراطة، دلس والمرسى الكبير وغيرها في أيام9 و10 جانفي 1962[1].

بعد اجتماع مسئولي العاصمة في 14 مايو 1962، اتّخذت جبهة التحرير الوطني قراراً يقظى بالقيام بهجمات سريعة ضد مواقع المنظمة السرّية؛ حيث اختارت 17 موقعاً في العاصمة(المقاهي، المطاعم، الحانات...) أوْدت بـ 19 قتيلا و60 جريحًا وفي اليوم الموالي ردت المنظمة بقتل حوالي 56 جزائريًا.

كما شنّت الجبهة عمليات تخريبية لعدة شركات فرنسية، كانت تقوم بالخدمات الاجتماعية ظاهرياً لدى السكان؛ حيث كان أفراد المنظمة السرّية يدخلون عبر هذه الشركات إلى الأحياء الشعبية، ويدخلون إلى المحلّات التجارية بمبرّرصيانة الألات الكهربائية.

كما وزّعت الجبهة يوم 13 جوان 1962 منشورات تدعو فيها المعمّرين لدعم استقلال الجزائر، كما قامت خلايا الجبهة بتوزيع المناشير على الجزائريين بهدف توعيتهم لمنع تنفيذعمليات النسْف بالبلاستيك، واقتحام أحياء الجزائريين، وكانت عمليات التعبئة الجماهيرية في مواصلة النضال على جبهتين، الأولى ضد القوات الفرنسية، والثانية ضد المنظمة المسلّحة السرية؛ حيث دعت الحكومة المؤقتة المستوطنين عامة، للمساهمة في استفتاء تقرير المصير يوم 1 جويلية 1962و المشاركة في بناء الجزائر الجديدة. وبّينت لهم أن

[1] El Moudjahid, N=° 89, 16/1/1962, P .665.

اتفاقيات إيفيان وما تضمّنته من نصوص كفيلة بتحقيق مستقبل مزدهر لهم، ونصحتهم بأن لا يغامروا بأنفسهم، ويقعوا في فخ المنظمة السرّية التي تسعى إلى تدمير الجزائر[1].

وفي ظل هذه الوضعية الصعبة كثّفت جبهة التحرير الوطني من جهودها في توْعية الجماهير الجزائرية، فقامت بتوزيع المناشير في العاصمة[2]، جاء في واحد منها ما يلي: " يا بنات وأبناء العاصمة البطلة... إن الساعات التي نعيشها هي في نفس الوقت مثيرة وحاسمة، وأملنا المشترك في الحرّية والاستقلال هذا الأمل المدوّي، أصبح اليوم حقيقة واضحة لا تقهر، وأذناب الفاشية والعنصرية، أصبحوا منذ الآن مُنْهزمين، وكل ما يقترفونه راجع عليهم، ولتسهيل سحق المنظمة المسلحة السرّية الإرهابية، يجب مضاعفة الهدوء واليقظة".[3]

5-2-2-موقف المنظّمات غير الرّسمية الفرنسية منها

لم تُفلح المنظمة المسلحة في جلب كل الفرنسيين أصحاب الأفكار الفاشية إليها، وهناك من انخرط في منظمات غير رسمية لمواجهة المنظمة المسلّحة، وعلى سبيل المثال وجهت منظمة المجنّدين السرية رسائل للجنود الفرنسيين، ومما تضمّنته ما يلي: "... ونحن مُتأكدون أن هؤلاء المغامرين بصدد إعداد انقلاب آخر، وقد تمكّنا بفضل معارضتنا، من إحباط التمرّد الأخير... ولذلك ولتساهل وتواطوء السلطات الرسمية أنشأنا هذه المنظمة حتى لا تُفاجأ بالمحاولة الجديدة. أعملوا ما استطعتم على تحطيم معنويات المنظمة السرية"[4]. ومن بين المنظمّات السرّية المضادة للمنظمة المسلحة الإرهابية:

.-(O.C.C): منظمة المجندين السرّية.

---

[1] المجاهد، عدد 113، 22-1-1962 ص 5-7.

2 Teguia, op cit, p.404.

[3] المجاهد عدد 120، 30-04-1962ص02.

[4] المجاهد عدد 110، 1962/12/11، ص6.

-(0.0.L) : هي منظمة الضباط المخلصين المستعدة لمقاومة "سالان"في حالة وقوع انقلاب.

-(F.D. R) : جبهة الدفاع الجمهوري.

غالبية هذه المنظمات من ضمْنها إطارات من الشرطة تعمل ظاهرياً للحكومة الفرنسية، بينما في حقيقتها تقوم بعمل سري[1].

5-3- مصيرمنظمة الجيش السري

راهنت منظمة الجيش السري على أمل الاحتفاظ بالجزائر أو جزء منها، ولذلك عملت على إغتبال كل من يجرؤ من الأوروبيين على معارضتها، لكن ذلك الأمل تبخّر.

لعبت جبهة التحرير وجيشها دورًا كبيرًا في قهر المنظمة، حيث أوردت جريدة المجاهد مقالا مطوّلا بعنوان: " في المعركة ضد المتطرّفين، جيشنا القوّة الضاربة الحقيقية"[2]، نستشف منه إخفاق الإرهاب الأوروبي في تحقيق النتائج المرْجوّة، إضافة إلى ذلك لم يلتزم أعضاء المنظمة بالبرنامج المُسطّرمن قبلهم لتحقيق أهدافهم. فكان كل منهم يسير وفق أغراضه الشخصية، فسوزيني كان يؤمن بأن " الجزائر فرنسية" قد أصبحت على هامش الأحداث "[3]؛ حيث اقترح مع "غارد" فتح مفاوضات مع قادة جبهة التحرير الوطني، وتوصّل كل من شوقي مصطفاي وسوسيني في 17 جوان 1962إلى اتفاق في الجزائر العاصمة ينص على وقف القتال نهائيا.[4]

وبفضل الضربات القوية المُوجهة للمنظمة من قبل جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى عمليات الملاحقة من طرف القوات الديغولية، تمّ اكتشاف أمرهم، وتم إلقاء القبض على"إدموند جوهو" ثاني مسؤول في المنظمة في 25 مارس 1962 في وهران، بينما"روجي

[1] المجاهد عدد 111، 1961/11/25، ص7.

[2] المجاهد، عدد 114، 1962/02/05، ص ص6-7.

[3] - دحمان تواتي، **المنظمة المسلحة السرية**، مرجع سابق، ص205.

[4] عبد المجيد عمراني، مرجع سابق، ص 184.

دغلور" المشرف على الإجرام فتم القبض عليه يوم 07 أفريل 1962 في الجزائر العاصمة، وتم إعدامه، أما " رؤول سالان" المسؤول الأوّل في المنظمة فتم توقيفه يوم 20 أفريل1962[1].

– نخلص مما سبق أن المنظمة السرّية كانت المُتسبب الأساسي في المغادرة الجماعية للفرنسيين خصوصاً والأوربيين بصفة عامة ويتضح ذلك من خلال إتباعها للأعمال التالية:

– المنظمة السرية ورّطت المستوطنين في ارتكاب الجرائم معلّقين الآمال عليها في تحقيق الانتصار.

– سعيهم لتركيع الدولة الجزائرية المستقلة بتخريب مؤسساتها الاقتصادية ومنشآتها العلمية.

– قامت المنظمة بإفراغ اتفاقيات إيفيان من محتواها الأصلي، والمتمثل في الإبقاء على الأقليات الأوربية في الجزائر[2].

كما نجح جيش التحرير الوطني بمختلف تشكيلاته الفدائية والعسكرية، في إرباك المستوطنين الأوربيين وبث الشك في أوساطهم بخصوص المنظمة السرّية، كما أثبت لهم استحالة نجاح برنامج العنف والترويع، كما تبيّن أن الطريق الذي اتبعته المنظمة السرية من خلال نهجها الإجرامي لم يكلّل بالنجاح.

5-3-1-مواجهة جبهة وجيش التحرير لمنظمة الجيش السري (O.A. S)

تُوّجت المفاوضات الجزائرية الفرنسية في مارس 1962 باتفاقيات ايفيان؛ حيث تقرّر تسيير الجزائر في المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى غاية إجراء الاستفتاء وتكوين أول حكومة جزائرية رسمية، هذه الهيئة التنفيذية ترأسها فارس عبد الرحمان وعيّن فيها مجموعة من الشخصيات الجزائرية والفرنسية.

[1]Chronique, op. cit, p.939.

[2]– دحمان تواتي، مرجع سابق، ص ص 255 – 256.

وتميّزت هذه المرحلة بكثرة مشاكلها وخاصة إرهاب منظمة الجيش السري، مما أجبر أعضاء الهيئة إلى الدخول في حوار معها في 18 ماي 1962، وكان فارس من بادر بالحوار من الجانب الجزائري، كما شاركت في هذه الاتصالات عدة شخصيات جزائرية وفرنسية كلّلت باتفاق شفوي، تم بموجبه توقيف عمليات التخريب والتدمير في الجزائر خاصة العاصمة من قبل منظمة الجيش السري، تمخّض عن هذا الاتفاق انعكاسات ونتائج سلبية على الأشخاص الجزائريين الذين شجّعوا حدوثه.

5-3-2-مواجهة الهيئة التنفيذية المؤقتة لمنظمة الجيش السري(O.A.S")

بلغت المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي مع مطلع 1962 إلى مرحلتها الأخيرة، بعد فشل اللقاءات السابقة نتيجة لتباعد وجهات النظر واختلافها حول قضايا جوْهرية طرحت على بساط المفاوضات، إلا أن مفاوضات إيفيان الثانية في مارس 1962 كلّلت باتفاق ثنائي، من بين ما اتفق عليه – :تشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة لتسيير الجزائر – ووقف إطلاق النار – استفتاء تقرير المصير – تسوية المسائل العسكرية – الضمانات الخاصة للأوربيين المقيمين بالجزائر – التعاون الاقتصادي والمالي والتقني – استغلال ثروات الصحراء، ونظّمت الاتفاقيات في هيئة مواد ضمْن أبواب وفصول بخصوص الهيئة التنفيذية المؤقتة، فقد وردت في الفصل الأول تحت عنوان تنظيم السلطات في الفترة الانتقالية، و ضمانات استفتاء تقرير المصير و هي مشرفة على مالي :

– ضمان تسيير الشؤون العمومية الجزائرية.

– تسيير الإدارة الجزائرية وإلحاق جزائريين بوظائف في مختلف الفروع الإدارية.

-الحفاظ على الأمن العام بواسطة مصالح الشرطة، وقوة حفظ الأمن تكون تابعة لسلطتها.

-تحضير وإجراء استفتاء تقرير المصير.

- تقوم الهيئة بتنفيذ أوّل القرارات في المجال الاجتماعي وغيرها، وهذا لكي يعود الشعب الجزائري إلى حياته العادية، كما عليها أن تطلب بعد شهرين من تعيينها والتحاقها بمكان عملها تحديد تاريخ الاستفتاء[1].

وعليه قامت بالمهام التي أوكلت للهيئة التنفيذية المؤقتة حسب الاتفاقيات في تسيير شؤون الجزائر قبل الاستفتاء، ثم تسليم كل السلطات لأوّل حكومة جزائرية رسمية، تكونت الهيئة التنفيذية المؤقتة من الأشخاص الآتية أسماءهم:

- الرئيس: فارس عبد الرحمان – النائب: روجي روث (Roger Roth).
- مسؤول الشؤون العامة: مصطفاي شوقي.

-مسؤول الشؤون الاقتصادية: بلعيد عبد السلام.

-مسؤول الزراعة: الشيخ محمد.

- مسؤول الشؤون الاجتماعية: بومدين بن حميدو.

- مسؤول الشؤون الإدارية شنتوف عبد الرزاق.

- مسؤول النظام العام: الحصار عبد القادر.

-مسؤول الشؤون الثقافية – البيوض محمد

- مسؤول البريد – تفتيفة محمود.

- مسؤول الشؤون المالية: جون مانوني(Jean Mannoni).

[1]Les Accords d'Evian, septembre 1962.pp.3-5.

– مسؤول الأشغال العمومية – شارل كوينغ(Charles Kaening)[1].

عندما ألتحق "فارس عبد الرحمان" رئيس الهيئة التنفيذية بمقر الهيئة بـ روشي نوار– بومرداس حالياً –، وجّه خطابا إلى الجزائريين والفرنسيين، ونفس الإجراء قام به المفوض السامي"كريستان فوشي"(Christian Fouchet). مما يبين نظرتهما المشتركة ومدى التفاهم والانسجام في عمل الهيئة والمفوضية السامية بغرض التوصل إلى هدف مشترك.

ونظرا لتعدد المشاكل وكثرتها في تلك المرحلة، وصعوبتها وخطورتها حال دون تمكّن الهيئة من حلّها بصفة منفردة داخل المدن، وفي المناطق الريفية وعلى الحدود، وقد أشار رئيس الهيئة فارس عن انزعاجه من المعوّقات التي صادفتها الهيئة، وأكّد أن أوضاع 130 سنة لا يمكن حلْحلتها في مدة وجيزة.[2]

مما استدعى تكاتف جهود كل الهيئات المسؤولة آنذاك: الهيئة التنفيذية المؤقتة، المفوضية السامية، القيادة العامة بروشي نوار، السلطات المحلّية، ومسئولي المناطق، وكانت الحكومة الجزائرية المؤقتة على دراية بالمستجدات وكذا الحكومة الفرنسية بواسطة مفوضها السامي.

وضع أعضاء الهيئة التنفيذية مخطط استعجالي من طرف حميدو بومدين بمساعدة المصالح الفلاحية لتقديم المساعدات الغذائية والصحية للاجئين الجزائريين العائدين، ومن جهته قام "شوقي مصطفاي" بمراقبة الإدارة وضمان الاتصالات المباشرة مع مسؤولي كل ولاية، ونظّم فارس ونائبة "روجي روث" الاتصالات مع الأوربيين في الغرف الثلاثة الخاصة بالنظام في مدينة الجزائر، وهران وقسطينة، أما "عبد السلام بلعيد" و"بن تفتيفة"، و"الحصّار عبد القادر" فتكفلوا بتنظيم السلطة المحلية، و شبكات المعلومات والحصول من الحكومة

[1]. Abderrahmane Farés, **La cruelle vérité d'Algérie de 1945 à l'Independence**, Plan, Paris, 1982.p.42.
[2]Le Monde, 19/04/1962. 05/051962.

المؤقتة على أمر إرسال أعضاء من فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا لمساعدة مفوّضيات الشرطة خاصة في العاصمة.[1]

كانت الحاجة ماسة إلى ملأ الفراغ الذي تركه مغادرة الموظّفين الأوربيين وتردّد بعضهم إما خوفاً من منظّمة الجيش السرّي أو تضامنا معها، فكانت مهمة رئيس الهيئة إقناع الأفراد للالتحاق بالوظيفة، وإرجاع الثقة للأوربيين، وطرح فكرة الصلح والتسامح مع الجزائريين، وحل المشاكل جذريا وانتهزعديد الفرص لطرح الفكرة على الطرفين لكن دون جدوى[2]. لم ينفع تعهد الفرنسيين للجزائريين في ختام مفاوضات إيفيان بالقضاء على منظمة الجيش السري، واستمرت العمليات، لأن سبب وجودها كان التصدي لمنح الاستقلال للجزائر ومعارضة سياسة "ديغول " (Charles De Gaulle) تجاه القضية الجزائرية وصيانة ممتلكات الأوربيين وبقائهم في الجزائر، برزهذا الموقف منذ الحركة الانقلابية الفاشلة للضبّاط العسكريين الفرنسيين بالجزائر على الحكم بفرنسا يوم 22 افريل 1961، وقبلها بقليل تأسست منظمة الجيش السري في 11 فيفري 1961، ورغم تأسيس المنظمة إلا أن ذلك لم يؤثر على تطور القضية الجزائرية؛ حيث كان قرار وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 عاملا لتكثيف العمليات واتباع سياسة الأرض المحروقة، بالتدمير والتقتيل الذي شمل كل الأماكن حتى المستشفيات خلال شهور مارس، أفريل ومايو وفق مخطط يرمي إلى الاعتراف بالمنظمة أو تدمير كل شيء قبل خروج المستوطنين " الأقدام السوداء" [3].

بذل رئيس الهيئة "فارس" جهوداً معتبرة ومساعي حثيثة، من أجل التهدئة وإحلال الأمن، بهدف تجنب أي مواجهة قد تقع بين الجزائريين ومنظمة الجيش السري، لكن الرائد عز الدين – رابح زراري – رد على عملياتها يوم 14ماي بتنفيذ عدة عمليات مسّت(17)

[1]Le Monde, 27/04/1962.
[2]Le Monde ,21/04/1962.
[3]**الأقدام السوداء**، والأرجل السوداء، هي التسمية التي أُطْلِقت على الأوربيين المستوطنين بالجزائر، والتسمية اكتسبوها بسبب ارتدائهم للأحذية السوداء، أو ربّما لسواد أرجلهم نتيجة استخدامها في عصر العنب لصنع النبيذ.

منطقة في ضواحي الأحياء التي يسكنها الأوربيون في مدينة الجزائر، أدت إلى قتل وجرح العديد من الأوربيين في مدينة الجزائر، ردت المنظمة بأعمال شنيعة؛ حيث في كل 10 دقائق يتم تسجيل عملية اغتيال[1].

نظرا لصعوبة الظرف، لقي قرار "عزا لدين" معارضة شديدة من قبل قادة الولايات والحكومة المؤقتة وكذلك رئيس الهيئة التنفيذية "فارس"، والذي ذهب في اليوم الموالي للعملية إلى مقر قيادة منطقة الجزائر المستقلة "ZZA"، وأبدى إستياءه من تصرف مسئوليها ونعته بالمغامرة[2].

إلا أن "الرائد عز الدين" أحرز من هذه العملية إنجازاً تمثّل في الاستجابة لبعض ما قدّمه من مطالب للهيئة التنفيذية والمفوّضية السامية، والمتعلّقة بإطلاق سراح بعض المناضلين الذين أُلْقِيَ عليهم القبض في عملية تفتيش، ودعوته إلى اجتماع يضم مسئولي العاصمة، السلطات المحلية، مفوض الشرطة، القائد العام بالعاصمة بهدف البت في كل المسائل المطروحة على مستوى العاصمة.

- **الحوار بين رئيس الهيئة التنفيذية ومنظمة الجيش السرّي:**

وقع الاتصال بين فارس و"جون جاك سوزيني" (Jean Jacques Susini) وهو من دعاة "الجزائر فرنسية" وكانت له مشاركه في الانقلابين:- " 13مايو 1958و 22أفريل1961"، وهو من مؤسسي منظمة الجيش السري، حتى صارالمسؤول عن النشاط السياسي والنفسي في المنظمة، ثم رئيسا لها بعد أن قبض على "صالان"–مسؤول المنظمة السابق – وتضافرت عدة أسباب لفتح الحوار[3] مع فارس كوْنه الخيّار الثالث للمنظمة بعد

[1] Abderrahmane Farés, op cit. p112, et Azzedine commandant, et Alger ne brula pas, ENAG, Alger, 1997, pp.161.-194 et pp 207-208, L'Année politique 1962, presses universitaires de France, paris, 1963, p.286.
[2] Azzedine (commandants), op.cit., pp.2o6-207.
[3] وقعت عدة محاولات لإجراء اتصالات بين منظمة الجيش السري ومسؤولى جبهة التحرير الوطني لكن من دون نتائج.

خيار الإبقاء على الجزائر فرنسية، ثم انتهاج سياسة الأرض المحروقة التي تضرّر منها الجميع.[1]

سارت الأمور في غير صالح المنظمة بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، فهي لم تشارك في المفاوضات الأخيرة، ولن تساهم في تشييد الجزائر المستقلة، وكل التدمير والتقتيل والتخريب الذي وقع كان محسوبًا عليها، وفقدت ثقة الأقدام السوداء بها، وغادرمعظمهم نحو فرنسا، وللتخفيف من شناعة ما فعلوه سعوا إلى التقرب من "فارس" " وكريستيان فوشي"، حسب ما أشار إليه "الرائد عز الدين" في مؤلفه.[2]

وبعد إلقاء القبض على أبرز مسؤولي المنظمة أمثال: "صالان رؤول" (Salan Raoul)، و "إدموند جوهو(Edmond Jouhaud) أصبح "سوسيني"المسؤول الأوّل عليها، فاتّخذ قرار القيام باتصالات لبدأ الحوار مع الجبهة، وكان يرمي من وراء ذلك لعب دور الرجل السياسي، وسابَق الزمن قبل تحديد تاريخ الاستفتاء حتى لا يضيّع الفرصة، وأخذ يعمل لإحراز مكان له وللأقدام السوداء بالجزائر المستقلّة، فهو يختلف عن الضباط الفرنسيين الآخرين لأنه ينتمي للأرجل السوداء كوّنه ولد وترعرع في الجزائر[3].

وقد اختار "سوزيني" الحوار مع فارس لأنه ممثّل لجبهة التحرير الوطني من جهة ويعرف ميزاته لذلك قدّم له مشروعه[4].

وأرسل "سوزيني" لفارس "شارل بوجار"(Baujard charles) من أجل توقيف القتال والمصالحة بين المستوطنين والجزائريين، ومنع التصادم بينهما، فقبل فارس الاقتراح، وترى

[1] L'Année politique, 1962.pp.289- 290.
[2] Azzedine (ddt), op.cit, p.257.
[3] Yves Courrière**, Les Feux du désespoir 1960-1962 des Barricades à L 'Abime Fayard**, Paris, 1988, P.630
[4] بخصوص اختيار سوزيني لفارس يمكن مطالعة كتاب: Martinez (Moreland Barangé) **,Histoire de l'Organisation de l'Armée secrete** , Julliard Paris. 1964. pp. 484.

بعض المراجع أنه من خلال هذا المسعى يكون قد هيّأ لمستقبله السياسي في ظل الجزائر المستقلة.[1]

وعلى هذا الأساس استغل "فارس" ما تميّز به من صفات الحكمة والرّزانة والتعقل، وتوظيف مؤهلاته وحنكته السياسية ودبلوماسيته، التي اكتسبها طوال مراحل حياته السابقة وجسّدها خلال الحوار، محاولا الحصول على موافقة بعض أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية، من بينهم عبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم[2]، وتجسيد سلطته على الولايات، حتى يكون في موقف قوّة تجاه الطرف الآخر.

في يوم 18 ماي 1962 مساءً غادر فارس باتجاه العلمه؛ حيث كان "سوسيني" وآخرين في انتظاره، ودار النقاش حول مسائل عديدة، كان أبرزها: –العفو–الأوربيون هم جزائريون – الاستقلال – الهيئة الموحدة – الإصلاح الفلاحي– أنصار المنظمة هم ثوْريون ويطالبون بالضمانات والمشاركة في السلطة وكذا مصالح الشرطة.

ذكر فارس بأن الضمانات التي طلبها سوسيني تضمّنتهااتفاقيات إيفيان ووافق عليها الفرنسيون بواسطة الاستفتاء الشعبي، ومسؤولي جبهة التحرير، لهذا لا فائدة من العنف لأنه لن يوقف إجراء الاستفتاء.

وأثناء النقاش تم التطرّق لمسألة التمثيل؛ حيث أكّد سوسيني من جانبه أنّه يمثل المنظّمة، فطالبه فارس بإصدار أمريتضمن وقف إطلاق النار وأن الجبهة ستطّلع قريبا على مضمون اللقاء، وبيّن سلطته على أجزاء كبيرة من الجزائر بفضل حسن علاقاته مع المسؤولين عن الولاية الثالثة والرّابعة ومنطقة الجزائر المستقلة. ومساهمته في حل مشكلة المصاليين الذين قرّروا تسليم أنفسهم آنذاك، وبأنه مدعم من قبل الجبهة، ظهر كلام فارس

[1] Abderahman Farés, op, cit, p.118.
[2] Yves Courriere op. Cit. p. 634.

بادئ الأمر مراوغًا، لكن "سوسيني" كان مضطرًا لتصديقه وإظهار الرضا بهدف تجنيب المنظّمة هذا المأزق[1].

وحرّرا نص مشترك تضمّن عدة نقاط منها: مشروع العفو عن كل عناصر المنظّمة، مشاركة الأوربيين في السلطة المحلّية، تنظيم مختلط للشرطة بين الجزائريين والأوربيين، وكذلك الإدارة بالعاصمة ووهران، واتفق الطرفان على سرية اللقاء، واتصل "سوسيني" بفارس وأخبره بتواجد مواد متفجّرة في بعض البنايات بـ "روشي نوار"، وأبدى اعترافه بالجمهورية الجزائرية[2].

وحاول فارس الاتصال بمسؤولي الجبهة في تونس وخاصة "سعد دحلب"، لكنه وجد قادة الجبهة في طرابلس لعقد المؤتمر السادس للمجلس الوطني للثورة[3].

وحاول فارس ترويج فكرة الحوار بين الأوربيين والجزائريين بدعم من الصحفي "ألان جاكوب" (Alan Jacob) الذي نعت المبادرة بالغريبة ومستحيلة التحقيق[4].

لم يعلم "فارس" زملائه في الهيئة التنفيذية وخاصة "مصطفاي شوقي"، المعيّن من قبل "بن يوسف بن خده" كممثّل لجبهة التحرير الوطني داخل الهيئة؛ حيث بادر بالالتحاق مباشرة بتونس وتقديم فكرة الحوارمع المنظمة السرّية في هيئة اقتراح، حتى يعرف مختلف ردود الأفعال ، ويرجع سبب التحفظ إلى الخصوصية السياسية للقضية، وأن هذه المهام لم تُعْط للهيئة التنفيذية بموجب اتفاقيات إيفيان، كما أن شوقي مصطفاي طالب مبدئيًا تحييد

[1] Abderahmane Farés, op.cit, pp.118. 120.
[2] Paul Henissart, **La dernière année de l'Algérie française**, Les Combattants du crépuscule, Grasset, Paris, 1970, p.438.
[3] Abaderahman Farés op. Cit. p. 121.
[4] Alain Jacob**, D'une Algérie à L'autre**, Paris, 1963, Bernard Grasset, Paris, 1963, p p.216-.217

الهيئة عن أي مشكلة سياسية، لأنه بمجرد طرح المسألة يحدث سوء تفاهم بينهما، وهذا ما وضحه مصطفاى قائلا :"لو أن فارس استشار الهيئة لتغيّر مجرى الأحداث[1]."

بقيت الأمور على حالها بعد مرور عدة أيام، وظهرت في الميدان وساطة تمثّلت في "جاك شوفا لي" (Jacques Chevalier) وجون ماري تيني" "J.M. Tiné"[2]، وتوجّه "تيني" و "كريستيان فوشي" إلى باريس يوم 22 ماي1962، لكسب موافقة الحكومة، وساندهم "شوفا لي" في نفس المسعى، وأعطى ديغول توصياته لفوشي بإقحام "شوفالي" وتقديم التسهيلات لفارس، شريطة عدم ظهور الحكومة الفرنسية في الواجهة[3].

يوم 26ماي 1962 التقى "شوفالي""وتيني" بـ "سوسيني" وطلبوا منه التفاهم مع الجزائريين وألا يهتم كثيرًا بالضباط الفرنسيين، وصرّح "سوسيني" عبر الإذاعة بعد هذا اللقاء عن فكرة الوطن الحقيقي الذي هو وطن الأباء ولا سلام إلا لمن يعتبرون إفريقيا وطناً حقيقياً لهم فعليهم أن يتفاهموا ويجعلوا الجزائرالقوة الأولى لإفريقيا[4].

والأمر الذي لم يكن في الحسبان أن مقاليد الأمور فلتت من يد الأقدام السوداء وأصبحت بيد قيادة جبهة التحرير الوطني التي كانت مشغولة بمؤتمر طرابلس بهدف تخطيط مستقبل الجزائرالمستقلة، مما جعل أفكار "شوفالي" التي تبناها "سوسيني" مجرّد أفكار ليس لها أي تأثير، وبعد ذلك التقى "شوفالي" بفارس وتعرّف على نتيجة الاتصال المبدئي مع قادة الجبهة في تونس وقدّم نصاً للاطلاع(النص الذي أحضره "شوفالي " قامت لجنة من المنظمة بكتابته)[5].

---

[1] شهادة شفوية لشوقي مصطفاي بُثت على التلفزيون الجزائري أيام 05أفريل، و2005/07/06 بعنوان شهادات للتاريخ (c'était l' O.A.S)، أعدّه علي فاتح عوادي.

[2] Abderahman Farés, op cit, pp.122-123.

[3] Henri Alleg, **La guerre d'Algérie**, Tome 3, Dés Complots Du 13 Mai à L'indépendance, Paris, Edition Temps Actuels, 1981, p.413.

[4] L'Année Politique 1962, pp. 290-291.

[5] Nora pierre, **O.A.S parle**, René Julliard,p. 302.

لكن "فارس" رفض وأكّد على احترام ما اتفق عليه في إيفيان كمرجع أساسي، وعليه فتصريح شفوي يكون كافيا للاتفاق وأكد تمسّكه باتفاقيات إيفيان لأنه في ذلك الوقت لم يكن قد حظي بموافقة الجبهة، وأكد لهم أنه يضمن الدعم والمساندة كما بيّن حرصه على الاعتماد على وساطتهما، لتحقيق نتيجة إيجابية، مما جعل "شوفالي " و"تيني" يقتنعان بكلامه لأن حججه كانت مُقْنعة.[1]

إن محتوى نص الاقتراحات الذي تم تحضيره كان مجانباً للواقع الذي يمكن قبوله من الجميع، وقد تضمّن ما يلي: إقامة نظام يتشكل من مجلسين مستقلين –إلغاء الحزب الشيوعي الجزائري أي الإبقاء على الجزائر ضمن المعسكر الغربي الليبرالي –اللغتان الرسميتان هما : العربية والفرنسية – تشكيل فرق عسكرية أوربية – تأجيل موعد الاستفتاء وتشكيل مجلس وطني أعضاؤه من الحكومة المؤقتة وثلاثة من المنظمة، وبموازاة ذلك أعد فارس نصاً موضوعيًا مُستوحى من نص اتفاقيات أيفيان لأنها هي الإطار المرجعي ولا يجوز الخروج عنها، وأشار إلى رفض الجبهة لوجود قوة عسكرية قد لا تتحكّم فيها، ورفض كذلك إنشاء مجلس وطني، أما بقية الاقتراحات يتم تكييفها بموجب نصوص اتفاقيات إيفيان[2].

- اتّفاق جبهة التحرير الوطني مع(O.A. S) وانعكاساته المختلفة

كان "كريستيان فوشي" قد توجّه إلى باريس للحصول على موافقة ديغول بخصوص استمرار المحادثات، وذلك في فترة وجود أعضاء الهيئة الثلاثة خارج الجزائر، وعند عودتهم يوم 10 جوان 1962 طلب "مصطفاي" مقابلة الوسيطين للتعرف على المستجدات في مطالب المنظمة، لكن بعد الاطلاع على نص الاتفاق يوم 13 جوان 1962 أدى إلى حدوث اضطراب في الاتصالات؛ حيث صرّح بن خده بن يوسف في خطاب يوم 13 جوان بأن

[1] Abderahman Farés, op. cit. Pp. 122-123.
[2] L'Année Politique, **1962**, p.291.

الحكومة ترفض إضافة ضمانات أخرى للأوروبيين خلاف التي وردت ضمن اتفاقيات إيفيان، وتشير العديد من المراجع إلى تدخل "كريم بلقاسم" ولقاءه مع "كريستيان فوشي يوم 14 جوان 1962 بحضور فارس و مصطفاي ليُثبت له على التفويض الذي تحصّل عليه، يشير "فارس" في كتابه عن لقاءه مع الوسيطين يوم 17 جوان 1962[1]. لكن هذا اللقاء حدث يوم 15 جوان 1962 بحضور مصطفاي وفارس وسوسيني وتيني وشوفالي وآخرون في مكان آخر مُغاير لما سبق من اللقاءات. أعلن مصطفاي عن الصيغة النهائية لنص الاتفاق يوم 17 جوان عبر الإذاعة والتلفزة بعد موافقة مسؤولي المنظمة على ذلك، ثم "سوسيني" مساءً عبر إرسالهم الخاص لإعلام الجميع بوقوع اتفاق بين الجبهة والمنظمة على توقيف القتال والتخريب، وأهم ما جاء في نص الاتفاق هو إدخال الأوربيين في قوات حفظ الأمن والوعد بالعفو عما أُرتكب من أعمال قبل الاستفتاء، وذكر المنظمة كطرف حدث معه الاتفاق[2]. لقد كانت المواقف متباينة بشأن هذا الاتفاق وقلّلوا من قيمته وعلى وجه الخصوص مسؤولي منظمة" O.A.S "خارج العاصمة. [3] الذين اعتبروه فاشل لأنه اتفاق شفوي وخاصة بعد02 -07-1962؛ حيث تواصلت أعمال التخريب والتقتيل في كل من وهران وعناية، وأخذ المستوطنون ينسحبون جماعة وأفرادًا ليحكموا على ما اتفق عليه بالفشل.

أما مواقف قيادة الجبهة فكانت ردود أفعالها مختلفة؛ حيث أنكره أحمد بن بله، محمد خيضر محمدي السعيد، رابح بيطاط وحسين آيت أحمد، ووجهوا له النقد الشديد عبر تصريحاتهم.

ويذكر الرائد بورقعة"الرائد سي لخضر " بأن مسؤولي الولاية الرابعة تصرّفوا بعنف اتجاه مجموعة الجبهة في الهيئة التنفيذية المؤقتة إذ شقوا نص الاتفاق[4]، وأرسلوا جزءًا منه إلى

[1] Abderahman Farés, op ci, p.127.
[2] Fernand Carreras**, l'Accord F.L.N - O .A. S**, p.225.
[3] Nora pierre, **O.A.S parle**, op-cit, p.299.
[4] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص ص99-100.

روشي نوار، وضمنوه عبارة " فارس" = باوداي (BAO DAI)[1] ومن جهته نعت الرائد عزالدين الاتفاق بالأكذوبة، هذه المواقف المعارضة للاتفاق دفعت "مصطفاي" إلى تقديم الاستقالة يوم 27 جوان 1962 بعد تصريح بن خده[2].

لكن "عبد السلام بلعيد" قال بأنه لم يفهم كلامه على سبيل الإنكار، لهذا بقي وشجّع ذلك فارس على عدم الاستقالة.

إن المواقف تجاه الاتفاق المُبرم بين الهيئة التنفيذية ومنظمة الجيش السري"O.A. S" أدى إلى اتساع الهوة بين المُنقسمين؛ حيث كان كريم بلقاسم يعرف خطورة موقفه الذي يعد بمثابة انتحار سياسي، وخطأ سيستغل من طرف خصومه، كما ذكر لـ "بن خده" قبل دخول الجزائر[3].

أما فارس فهو الآخر كان محل مراقبة من قبل قيادة الجبهة، "جماعة بن بلة"، وكانوا على إطلاع مستمر بما يجري داخل مكتب رئيس الهيئة التنفيذية[4]، وهذا دليل على عدم الثقة، علما أنهم كانوا على أهبّة تكوين المجموعة التي تتولى السلطة، وبالتالي كانت حاجتهم ملحّه لمن يُهيّأ لهم الطريق في الجزائر لبلوغ ذلك، علما أنه من ضمن مهام الهيئة التنفيذية هو تهيئة الأجواء لدخول قيادة الثورة وتسليم السلطة إلى أول حكومة جزائرية رسمية بعد ظهور نتائج الاستفتاء والإعلان عنه، فأصبحت مهمة "فارس" وزملائه في الهيئة هي التحضير لإجراء استفتاء تقرير المصير.

---

[1] فارس=(BAO DAI) تدل سياسة (باو داي)إلى سعي فرنسا لإقامة حكومة وطنية في فيتنام تحت النفوذ الفرسي مستعملة (باو داي) كحاكم رمزي، مدلول هذه السياسة تشكيل واجهة حكومية بديلة عن الثورة التحريرية الفيتنامية و ما حاولوا اسقاطه على فارس جراءفتحه باب الحوار مع زعماءO A S.

[2] Mohamed Harbi**, Les archives de la révolution**, Préface de Charles Robert Agéron, Et Jeune Afrique, Paris, 1981, p. P341.

[3] Amar Hamdani, **Karim Belgacem Le lion des djebels**, Ed, Ballaud, 1973, PP253-254.

[4] محمد حربي، **الجزائر 1954-1962، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، مصدر سابق، ص 300.

إن فتح الحوار بين الهيئة التنفيذية المؤقتة ومنظمة الجيش السري، تعتبر مبادرة هامة من قبل رئيس الهيئة التي وجب البحث فيها وتثمينها، لأنها انتهت بعقد اتفاق كانت غايته وقف التقتيل والتخريب والتدمير، كما ساهمت في إجراء الاستفتاء حول تقرير المصيرفي تاريخه المحدد يوم 01 جويلية 1962[1]، (هذا ما سنتناوله لاحقا في الفصل الرابع).

ساهمت هذه المحطّات التاريخية، والتي شهدتها الأربع سنوات الأخيرة من عمر الثورة في تزايد استياء المعمّرين الذين يقودهم اليمين الفرنسي، وإن كانت مواقفهم من الثورة الجزائرية ظهرت للعيان منذ انطلاقتها، بدليل سعيهم مرارًا لإسقاط الحكومات الفرنسية التي عجزت–حسب اعتقادهم– عن وضع حد لها، وتمرّدوا بدعم من جنرالات الجيش الفرنسي، واستقدموا الجنرال ديغول بموجب موقعة 13ماي1958،على أمل أن ينقذهم من المأزق الذي أوقعتهم فيه الثورة الجزائرية، لكن هو الآخر خيّب آمالهم، واعتبروه قد خذلهم بتبنيه لمشروع تقرير المصير، وفتحه لباب المفاوضات مع مُمثلي الثورة التحريرية، وإجراءه لاستفتاء8 جانفي1961، مما جعلهم يتمرّدون على حكمه وينادون بإسقاطه، من خلال أسبوع المتاريس ومحاولة الانقلاب على نظامه، ولاحقا إتّباعهم لأسلوب العنف المنظّم بتأسيس منظمة الجيش السرّي(O.A.S).

كل هذه الأحداث التاريخية التي شاهدتها الثورة الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة، كان لتنظيمات اليمين الفرنسي مواقف بشأنها سواء في المترو بول أوفي الجزائر، وهذا ما سنتناوله بالدراسة والتحليل في الفصلين المواليين؛ حيث خصّص الفصل الثالث لمواقف اليمين من أهم أحداث الثورة في المترو بول، بينما نتناول في الفصل الرّابع مواقفه منها في الجزائر.

[1]Abderahman Farés, op cit.pp 130-132.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: موقف التشكيلات اليمينية في المترو بول من الثورة الجزائرية

1-موقف اليمين الليبرالي من الثورة الجزائرية

1-1-موقف(C.N.I.P) من الجزائر خلال الجمهورية الرابعة

1-1-1- جهود روجي ديشي في تشكيل (C.N.I.P)

1-1-2- تمسّك نشاط(C.N.I.P) بفكرة الجزائر فرنسية

1-2- المجلس الوطني للمستقلين وموقفه من الثورة خلال الجمهورية الخامسة

1-1-2-مواقف المجلس الوطني للمستقلين حتى صدور تقرير المصير

1-2-2- القضية الجزائرية توجّه (C.N.I.P) نحو الراديكالية

2-موقف اليمين الديغولي من الثورة الجزائرية

2-1- موقف المركز الوطني للجمهوريين الإجتماعيين(R.S) من الثورة الجزائرية

2-1-2-موقف(U.S R.A.F) اليوسراف من الثورة الجزائرية

2-2-جهود الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدةL'U.N.R لتسوية القضية الجزائرية

2-2-1- الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة(L'U.N.R) وتسوية القضية الجزائرية

2-2-2- الخلاف داخل(L'U.N.R) بين الليبيراليين والسوستليين حول القضية الجزائرية

3- موقف أحزاب أقصى اليمين من الثورة الجزائرية

3-1- موقف الحركة البوجادية من الثورة الجزائرية

3-2- موقف التشكيلات الثانوية لأقصى اليمين من الثورة الجزائرية

3-2-1- موقفها قبل حركة 13ماي1958م

3-2-2-موقف تشكيلات اليمين المتطرف في عهد الجمهورية الخامسة من الثورة الجزائرية

عندما اندلعت الثورة الجزائرية دار جدل كبير بخصوص اليمين واليسار في فرنسا وماهية كل منهما، ولم يتجلى بِوضوح مفهومها، ورغم تراجع منظومة اليمين في منتصف الأربعينات لتعاملها مع نظام فيشي، لكن سرعان ما عاد اليمين من جديد في بداية الخمسينات؛ حيث أصبحت المفاهيم السابقة لليمين واليسار غير معترف بها كثيرًا بسبب ظهور عدة مُستجدات أثّرت على الرأي العام الفرنسي وأهمها التنظيم الأوروبي وبعدها القضية الجزائرية.

إن الباحث المُتصفح لموضوع اليمين الفرنسي تُصادفه عقبات من حيث التصنيف والهوّية، بسبب أن اليمين الذي ظهر سنة 1956 ظلّ غامض الانتماء والهوّية، هل هو ديغولي أو وطني أو محافظ مستقل أو تقليدي؟ ومع قيام الجمهورية الخامسة أثارت الأفكار الديغولية المزيد من الجدل، فرغم أن أصولها ليست يمينية ولكنها استلهمت الكثير من مبادئ البونابرتية المُجدّدة.

وبهدف ضبط الموضوع محل الدراسة تم التركيز على التقسيم الذي وضع من قبل "روني ريدموند" "أستاذ العلوم السياسية" والمُتمثل في وجود ثلاث فئات لليمين: الفئة الأولى تقليدية مُناهضة للثورة الفرنسية، الثانية ليبرالية، والثالثة يُمثلها اليمين البونابرتي الذي يُطلق عليها اليمين السُلطوي (Autoritaire) أو اليمين الوطني (Nationaliste) والذي انبثق من نواة بونابرتية، ظهر على عهد الإمبراطورية الثانية بغرض تطبيق نظام دكتاتوري وسُلطة مركزية قوّية، ومُعزّزة أيضا من قِبل الشعب وهو مُرتبط بمؤشر السيادة الوطنية وفي هذا المضمار تأتي الديغولية (Gaullisme) –نسبة إلى الجنرال ديغول–، وهي تشترك مع اليسار في اعتمادها التصويت العام وسلطة الشعب، وتتقاطع مع اليمين الشرعي في قضية مناهضة البرلمان، ويندرج ضمن هذا التصنيف أحزاب أقصى اليمين التي تمكّنت من اقتحام المسرح السياسي بفعل عوامل عديدة من ضمْنها موقفها من الثورة الجزائرية.

1-موقف اليمين الليبرالي من الثورة الجزائرية

إن اليمين المعتدل الذي أصطلح على نَعْتِه باليمين الليبرالي، برز خلال الحرب العالمية الثانية إلى الوجود كاتجاه محافظ مُمثّلا في مجموعة المستقلين والفلاحين (C.N.I.P) (Indépendants et Paysan)، وقد بقي هذا الاتجاه مُنسجمًا في مواقفه؛ حيث يُعرف عليه معارضته لأنصار ديغول ومبادئه الإيديولوجية المضادة لليمين المُنحدر من التقليد.

لقد شكّلت القضية الجزائرية جدلا سياسيًا داخليًا لدى المركز الوطني للمستقلين (C.N.I. P) وكان لها بالغ الأثر في تأكيد أو تهديد باقي الطموحات الحزبية للمعتدلين، ومما يُلفت الانتباه في هذا المجال أن إستراتيجية "روجي ديشي" "رئيس المركز الوطني" تتمثل في إنشاء حزب محافظ ليبرالي على أساس التحالف مع تنظيمات أخرى في انتظار توسيع نفوذ الحزب وتقْويته، لكن تسارع الأحداث حال دون تحقيق ذلك خاصة بعد تقدم إتحاد الجمهورية الجديدة "U.N.R" الذي تشكّل من تيارات مُؤيّدة للجنرال ديغول ثم أزمة"C.N.I.P" منذ سنة 1960م.

1-1-موقف (C.N.I. P) من الجزائر خلال الجمهورية الرابعة

1-1-1-جهود روجي ديشي في تشكيل(C.N.I. P)

- ظهور (C.N.I. P) وموقفه من الجزائر:

ظهر المركز الوطني للمستقلين على المسرح السياسي في 06 جانفي 1949بعد تراجع حزب الفلّاحين للإتحاد الاجتماعي (Paysan d'Union Social)برئاسة "بول أنتي" (Antier Paul)؛ حيث جمع الحزب الجديد تيارات اليمين التقليدية المعارضة لأحزاب اليسار، وأحزاب الوسط خاصة الحركة الجمهورية الشعبية، ومن هذه الاتجاهات نذكر الحزب الجمهوري

للحرية(Le Parti Républicain de la Liberté P.R.L) والحزب الجمهوري المستقل" Républicain Indépendant"[1] وتَمّت الموافقة على قانونه الأساسي في عهد الجمهورية الرابعة، وذلك بحضور كل من "روجي ديشي" و"روني كوتي" (René Coty) و"جون بوافين شمبو"[2] (Jean Boivin Champeaux) وذلك بغرض تشكيل جبهة برلمانية من المنتخبين المعتدلين إضافة إلى ذلك انضوى تحت لِواء المركز الوطني عدة أسماء من الوسط من بينهم "روبير سيرو" (Robert Sérot) و"مارسيل روكلور" (Marcel Roclore)–نائب لاكوت دور– "وجورج بيرنو" (Georges Pernot)–عضو مجلس الجمهورية–نائب Doubs[3]–، فغيّر التجمّع تسميته في 15 فيفري 1951من المركز الوطني للمستقلين (C.N.I) إلى المركز الوطني للمستقلين والفلاحين(C.N.I.P)، وقد شكّل الحزب مجموعته البرلمانية للجمهوريين بمناسبة انتخابات 1951 ؛ حيث تمكّن من بلوغ تعايش بين شخصيات كانت مواقفها متناقضة إزاء الاحتلال النازي لفرنسا.

وبالرّغم من أن فئة من مناضليه حاولوا القطيعة مع ذكرى التعاون مع نظام فيشي لكن تشكيلته النضالية ضمّت العديد من أنصار فيشي مقارنة برجال المقاومة[4].

لقد كان المعتدلون "مستقلون، فلاحون، (A.R.S) ضمن أحزاب المعارضة إلى جانب الشيوعيين و الحركة الجمهورية الشعبية؛ حيث اتّجهت جهود أهم المسيّرين من أجل جعل المعارضة أكثر تجانساً، والتي ظلت مقسّمة بين التصويت ضد أو التغيّب عن التصويت، ولذلك رأى بعض النواب تفادي إحداث أزمة لحكومة تعاني أصلا من مشاكل أهمها تفاقم الديون ولن تستمر طويلا في السلطة وعليه اكتفى البعض من مناضلي الحركة في شهر

[1]Jacques Gilet, **Le Centre National des Indépendants et Paysans sous La IVe République**, Université de Paris X Nanterre, 1975. P.178.
[2]Jean-François Sirinelli**, « C.N.I » Dans Vie politique française au XX^{eme} Siècle**, Presses Universitaires De France, 1er Janvier 1995, p.103.
[3] Roger Duchet, **la République épinglée**, paris, Alain Moreau, 1975, p.12.
[4]Philip William, **La vie politique sous La 4eme République**, Paris, Colin, 1971, P.312.

نوفمبر 1954 خاصة "فريديرك ديبون"[1] و"أدموند براشين""وإيزورني" إلى جانب مقاطعة السّان بإثارة مشكل المشاركة في حكومة "منديس فرانس" وإدانة ضعفها أمام الشيوعيين، وفي غضون هذه الظروف لم تتضح الصورة لدى المركز الوطني للمستقلين حول أحداث الجزائر بخصوص الثورة الجزائرية، أين كانت الطبقة السياسية في الجزائر مُترددة بشأن اتخاذ موقف واضح بخصوص الانضمام إلى ثورة الفاتح نوفمبر، ويَتّضح ذلك جليًا من خلال نظرة فرحات عباس وتشكيلته المتمثلة في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، هذا الأخير الذي يُعرف لدى السلطات الاستعمارية بالإعتدالي ؛ حيث عبّر النائب "أحمد فرانسيس" في خضم النّقاش الدائر في الجمعية الجزائرية بخصوص أحدث الجزائر يوم 24 نوفمبر 1954، معتبرًا تلك الأحداث تتطلب إجراء إصلاحات مؤسساتية تتناغم وتطلعات الشعب الجزائري وما جاء من وعود في الدستور الفرنسي.

وُجهت انتقادات لحكومة "منداس فرانس" من قِبل المعتدلين، وخلال انعقاد المؤتمر الوطني ل "C.N.I. P"الذي التأم شمله أيام 07.08.09. ديسمبر 1954 وضمت جمعيته العامة (130) نائبا من الجمعية الوطنية. و(80) نائبا من مجلس الجمهورية؛ حيث أكّد الجميع في توصيتهم المتعلّقة ببلدان شمال إفريقياعلى أنها امتداد لفرنسا حسب مضمون النصوص التشريعية الفرنسية، تلك الأقطار التي لا تتمتع بإمكانيات اقتصادية مناسبة وسلطاتها وهمية، ولن يكون لها كيان سياسي إلاضمن الكيان الفرنسي، وتضمنّت التوصية ضرورة القضاء على الثورة في الجزائر، وفي المترو بول وضّحت بأن غالبية سكان شمال

[1] **فريديرك ديبون** "Frederic DuPont"(1902-1995) نائب سنة 1940 وصوّت على السلطات المطلقة للمارشال بيتان، أسس سنة 1945 الحزب الجمهوري للحريات، وهو حزب أقصى اليمين، صار نائبا مستقلا، ثم عضو الجبهة الوطنية ابتداء من سنة 1986.

إفريقيا يطمحون إلى تعاون مبني على الثقة مع فرنسا، كما طالب المؤتمر من مُنتخبيه معارضة حكومة "مانديس فرانس"بخصوص سياستها في شمال إفريقيا[1].

نشر المركز الوطني نشرية تتضمن أهم ملاحظات اللجنة المديرة حول السياسة الحكومية في المنطقة؛ والتي حسب رأيهم تسببت في اضطراب الوضع بالجزائر بحجّة أنها لم تعط الأولوية للاقتصاد والتقدم الاجتماعي، كما دعا(C.N.I.P)نوابه في البرلمان إلى انتقاد سياسة اللامبالاة والتخلّي التي أضحت تُهدد أمن ومستقبل شمال إفريقيا، وبالرّغم من موافقته على السياسة الداخلية و الاقتصادية التي أطلقها الراديكالي "إيدغارفور"، فقد أبدى استياءً وقلقًا إزاء السياسة الخارجية وسياسة الإتحاد الفرنسي؛ حيث عارض "بيارمونتيل" (Pierre Montel) سياسة المفاوضات التي أجرتها حكومةّ "إيدغارفور" بالمغرب الأقصى.

وفي هذا الصدد صرح "روجي دوشي" سنة 1970 بأن حكومة "إدغارفور" لم تُعالج القضية الجزائرية في مجلس الوزراء إلا نادرًا، وأردف قائلا إنه حذّر "إيدغارفور" بخصوص قضايا شمال إفريقيا على أنها مشاكل صعبة للغاية، وفرنسا ليست مُهيّأة لذلك... وقد يجّرنا ذلك إلى انقلابات سياسية...[2].

وقد تفاقم الجدل حول القضية الجزائرية خلال الحملة الانتخابية لتشريعيات جانفي 1956، هذه الانتخابات التي جرت بصفة عادية في فرنسا وفي باقي مقاطعات ما وراء البحر، ولكنّها أُلغيت في الجزائر لأسباب أمنية، وفي أوائل جانفي 1956 ظهرت عدّة مواقف لشخصيات وأحزاب سياسية، تمثّلت في تصريحات سياسية هامة حاولت اقتراح صيغة للحكومة الجديدة، أهمّها تلك الصادرة عن مناضلي الإتحاد الوطني(Union Nationale) بتاريخ 04 جانفي 1956، أين تحدث "إيدغارفور" عن نتائج انتخابات جانفي

[1]France Indépendante, 14 décembre 1954.

[2]رشيد أوعيسى، كراسات هارتموت السنهائص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، دار القصبة، 2010، ص245.

1956 وإمكانية تشكيل جبهة جمهورية وإتحاد واسع بين الاشتراكيين والمعتدلين من أجل إصلاح المؤسسات وتسوية المشكل الجزائري، وقد تبنى الرئيس السابق للجمهورية "فانسان أور يول" مؤقفًا مماثلا، لكن هذا الموقف من أجل موافقة الأغلبية المُوسعة بِقوة ثالثة لم يحض باستجابة في الأوساط السياسية، والعكس من ذلك أثار مواقف معاكسة لدى كل من "منداس فرانس" و"غي مولي".

قد استغل مرشحو(C.N.I.P) قضية الجزائر في حملتهم الانتخابية؛ حيث ركّز "أولفي دي سيسميزون" (Olivier De SeçmaiSon" نائب"Loire Inférieure) في حملته الانتخابية على مراجعة الدستور الفرنسي[1].

-موقف(C.N.I.P) من حكومة الجبهة الجمهورية:

عارض(C.N.I.P)حكومة الجبهة الجمهورية؛ حيث لعبت المجموعة الاشتراكية داخل الجمعية الوطنية الفرنسية موقفًا تجاه الحكم في فرنسا تمثّل في لا أغلبية مُمكنة دون مشاركة الاشتراكيين، مما أعطى لخطاب "غي مولي" وزنًا قويًا، ولاحت في الأفق تشكيل حكومة أقليّة بقيادة اشتراكية؛ حيث قدّمت برنامجها دون مفاوضات مُسبقة وطلبت من الأحزاب الأخرى اتخاذ موقف بشأن هذا البرنامج، كذلك حدد "منداس فرانس""وغي مولي" اقتراحاتهم، فلا جبهة شعبية مع الشيوعيين ولا اتحاد وطني غامض، ولا مفاوضات مسْبقة مع المعتدلين والحركة الجمهورية الشعبية، ومما يبين أن الاقتراح كان قويًا ومؤثرًا عدم تحمس مناضلي الأغلبية لشغل مناصب داخل الغرفة الجديدة والتي تأكّدوا أنّها ستكون مُعارِضة، وكذلك

[1] عتيقة مصطفى، **التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية (1954-1962)**، أحزاب اليمني نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران أحمد بن بلة1، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2018-2019، ص214.

بسبب تصاعد الوضع بالجزائر منذ حل الجمعية الوطنية وأفرزت نتائج انتخابات 1956 عن تفوق قوي وسط اليمين حسب الجدول الآتي:

-وضعية وسط اليمين في إنتخابات جانفي 1956 [1]

الأحزاب		النسبة%
أقصى اليسار	P.C. F	20.61
وسط اليسار الجبهة الحمهورية	C-G	21.95
وسط اليمين	C-D	26.05
أقصى اليمين	E- D	10.05

هذه الانتخابات(أنظرالملحق رقم03) دعّمت موقف المركز الوطني للمستقلين بصعود 95 نائبًا في الجمعية الوطنية الفرنسية؛ حيث سَجّل "المستقلين والفلاحين الاجتماعيين" كمجموعة جديدة للمعتدلين على رأسها "بيناي"، وتضمّن برنامجها ضرورة تنظيم الإتحاد الفرنسي من أجل قيادة شعوب ما وراء البحر نحو تسيير مصالحهم بكل حرية[2].

وأضحى المركز الوطني للمستقلين ضمن المعارضة أمام الجبهة الجمهورية المموّن من طرف الباترونا واللوبي الزراعي والاستعماري[3].

وتميّزت مواقف الأغلبية من المستقلين لصالح الاندماج الأوروبي وميثاق الأطلسي، كما ناضل المركز الوطني للمستقلين من أجل الجزائر فرنسية ومناهضة الشيوعية والإبقاء على الجزائر فرنسية وتعزيز دور الحكومة الفرنسية. وقد عّبر عن هذا الموقف نائب المستقلين السابق "بول إيستاب"(Paul Estebe)[4] بدعوته الحكومة إلى ضرورة استئناف

[1]François Goguel**, "Les élections française du 2 janvier 1956"** **Revue francaise** de science politique année1956, p p.5-17.
[2] Gilles Richard," **Un homme politique oublié : Roger Duché et le Centre Droit**", Commentaire, N°= 136, 2011, p.312.
[3] Jean -Pierre Rioux, **la France de la 4ème République**, Paris, seuil, Coll. "Nouvelle histoire de la France comtemporaine"n=° 16,1980, p.382.
[4]عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص216.

الحرب في الجزائر، ومن جهة أخرى تحفّظ بعضهم بخصوص استقدام"غي مولي" كرئيس حكومة الجبهة الجمهورية وخاصة موقف بول راينود(Paul Reynaud) الذي عارض عدم انتهاج طريق السلام في الجزائر.

في خضم هذه الظروف كان للقضية الجزائرية مكانة كبيرة في نقاش اللقاءات ضمن المؤتمرات واللجان المديرة للمركز الوطني؛ حيث نُسجّل وفاءه لحكومة "غي مولي"، والنهج الذي سلكه الاشتراكي"روبير لاكوست" في الجزائر والمتمثّل في الأسلوب العسكري "سياسة التهدئة" وفي هذا الصدد عبّر "روجي ديشي" أن الحزب يُدعم الموقف السياسي الحذر لِـ "روبير لاكوست" فيما يخص الجزائر والذي رفض الحلول المُستعْجلة، وطالب بضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الحزب الشيوعي الفرنسي.

وحتى نقف عند هذه النقاشات التي تضمّنتها عديد المؤتمرات والاجتماعات الخاصة باللجنة المديرة لـ(C.N.I.P) والمنعقد بتاريخ 18 جانفي 1956، فمنذ اقتحام اليمين الليبرالي الممارسة البرلمانية اجتمع نُوابهم ضمن الجمعية الوطنية الفرنسية، ممثلين للمركز الوطني للمستقلين برئاسة "بيناي" تحت سند من اللجنة المديرة، وقد ضمّ"C.N.I.P"عدة تيارات، مستقلون، فلاحون (A.R.S)، وقد عبّروا عن موقف الصحافة المعتدلة لحكومة الجبهة الجمهورية، وأدى تشبّث "ديشي روجي" لفكرة "الجزائر فرنسية" إلى تيسير مهمّة التجنيد أثناء عملية إرساء المركز الوطني في المناطق الداخلية، ونُسجّل محافظة المستقلين على تماسكهم إزاء القضية الجزائرية. عكس ما وقع من انقسام في أوساط تيار اليسار والراديكاليين والاشتراكيين وتجسّد موقفهم تجاه القضية الجزائرية، بإمكانية إجراء إصلاحات اجتماعية، وإحداث تغيير في القوانين المسيّرة للعمالات الجزائرية مع التأكيد على بقاء الجزائر فرنسية[1].

[1]L'année politique, 1956, p. 245

إمتنع المعتدلون عن التصويت أثناء تنصيب حكومة الجبهة الجمهورية في شمال إفريقيا والتي أعلن عنها "غي مولي" في خطاب التنصيب وبرّروا امتناعهم بسبب التناقضات التي ميّزت الروابط الأبدية بين الجزائر وفرنسا وكذلك بسبب الاعتراف بالشخصية الجزائرية[1]، ودعوة "غي مولي" لوقف إطلاق النار في 28 فيفري 1956، وأعلن عن إجراء انتخابات حرّة تتيح للجميع القيام بنقاش حرْ حول ما يجب سنّه من قوانين مستقبلية بخصوص الجزئر، وأودع مشروع القانون بتاريخ 01 مارس 1956 لدى الجمعية الوطنية، ووسط هذا الجدل برزت تيارات في أوساط مجلس الوزراء الفرنسي، الأوّل مؤيد من طرف "روبيرلا كوست" و "بورجيس مونوري" والدّاعي إلى ضرورة فرض وتكريس الوضع العسكري قبل الشروع في المفاوضات، بينما التيار الثاني مُمثّلا في كل من "منداس فرانس" و"ديفار" فدعوا إلى انتهاج أسلوب الحوار.

أمام هذا الانقسام وأثناء مناقشة القانون، عارض المركز الوطني على لسان مُمثله "لوجندر" كل حوار مع من وصفهم بالإرهابيين كما أكّد "بول راينود" رفض الهيئة الانتخابية الموحدة وضرورة القيام بنشاط عسكري فوري مُهمته تحقيق الأمن والاستقرار في الجزائر. حينئذ تيقّن "غي مولي" حاجته الماسة إلى وسط اليمين حتى يتمكن من تجسيد سياسته بخصوص القضية الجزائرية فرأى "روجي ديشي"اغتنام الفرصة لتعزيز حزبه[2].

وإذا كانت الأحزاب السياسية الفرنسية المعروفة على الساحة بيّنت دعمها من خلال التصويت على قانون السلطات الخاصة في مارس 1956، إلّا أن الرفض جاء من قبل "البوجاديين" والعديد من المعتدلين، بينما المركز الوطني للمستقلين لم يُساير تطوّرات الثورة الجزائرية، وبقي يردد فكرة "الجزائر فرنسية ."

[1]J.O.A. N=°, 31 Janvier, 1956, p. 150.
[2]Gilles Richard, "**La Loire –Inférieure sous la 4ème République : Un bastion de la Droite modérée"**, Annales De Bretagne et des Pays de l'Ouest, Année 2000/1074/, pp. 121-147.

ولقد شهدت هذه الفترة تدعيم صفوف الثورة بأولئك المتردّدين وفي مقدمتهم "فرحات عباس" و"أحمد فرانسيس" من تشكيلة"M.T.L. D"و"توفيق المدني" من "ج.ع.م. ج". بعد رجوعه من القاهرة في 21 أفريل1956.وأمام تزايد ضغط الثورة واصلت فرنسا سياستها الإصلاحية لحل الأزمة التي تفاقمت وأصبحت كل الأطراف تنادي بِحَلْحلتها؛ حيث عيّن "بيار شوساد" (Pierre Choussade) الأمين العام للجزائر خلفا لـ "غيتولي"(Cuttoli).

وفي نفس الوقت صرّح قادة الثورة من القاهرة في 26 مايو 1956 بأنّه لا حل للقضية الجزائرية دون الاعتراف بالاستقلال، وحتى الحركة المصالية على لسان أمينها العام "مولاي مرباح" اشترطت الاعتراف بالاستقلال كمنطلق رئيسي لحل القضية الجزائرية.

وعلى الساحة الدولية حقّقت الثورة الجزائرية عديد المكاسب يأتي في مقدمتها مشروع نهرو بتاريخ 22 ماي 1956 الذي أوْدعه أمام البرلمان الهندي والمتضمن خمس نقاط كحل للمشكل الجزائري من بينها إعتراف فرنسا بالشخصية الوطنية الجزائرية.[1]

وتعزّز موقف الثورة الجزائرية بقبول الإتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 02 جويلية 1956 ضمن الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة، وفي خضم كل هذه التطورات التي كانت تصب لصالح الثورة، بقي المركز الوطني يعتبر الجزائر مقاطعة فرنسية من خلال تصريح "دونيس بودان" (Denis Boudin) في جريدة المركز(France Indépendante) أنه بالنسبة للجزائر لا يتعلق الأمر بِمستعمرة ولا بوطن ولكنها منطقة تحت الوصاية الفرنسية[2].

كما أكد نواب"C.N.I. P"على مستوى الجمعية الوطنية دعمهم لسياسة "روبير لاكوست" خاصة "روكلور". وكان لأزمة السويس التأثير الكبير على النشاط السياسي الفرنسي ؛ حيث تشكّلت أغلبية جديدة تكوّنت من الاشتراكيين والمعتدلين لكنها باءت بالفشل، أما موقف

[1] L'année Politique, 1956, p. 202.
[2] France Indépendante, 15 mai 1956.

اللجنة المديرة للمركز الوطني للمستقلين والمجتمعة بتاريخ 19 سبتمبر 1956 فقد انتقدت كل النشاطات الحكومية، وفي 17 سبتمبر 1956 أبدى نواب المركز الوطني قلقهم أثناء زيارة "غي مولي" إلى الجزائر بغرض التشاور الفعّال لسن القانون الخاص بالجزائر، وقد تزامن ذلك مع الاتصالات التي جرت بِروما بين وفد جبهة التحرير الوطني المُشكَّل من محمد يزيد ومحمد خيضر، وعبد الرحمان كيوان، وممثلي فرنسا من حزب "غي مولي" برئاسة "بيار كومين(Pierre Commin)؛ حيث قدّم هذا الأخير على لسان الوفد الفرنسي منح الحكم الذاتي مُجسّدًا في هيئة تشريعية وأخرى تنفيذية.

وفي خضم النقاش حول القضية الجزائرية صرّح "روجي ديشي" بأن المستقلين يؤيدون فكرة إجراء إصلاحات إدارية جهوية وبلدية بشكل واسع لا مركزية، وفي نفس الوقت استمرار سياسة التهدئة التي أعلن عنها لاكوست ولكن ضد تجسيد الفكرة الفيدرالية[1].

أما الموقف بشأن إلقاء القبض على القادة التاريخيين في 22 أكتوبر 1956 (القرصنة الجوّية)؛ فاءن الكتلة البرلمانية بقيادة "لوجندر" تقدمت باقتراحات تمكّن الحكومة من محاصرة (P. C. F)وفي نفس الوقت صرّح "لوجندر" في حديث له مع (لاكوست) ضرورة دعم القرصنةالجوّية، وإدانة مارسيل بول(Marcel Paul) بسبب دعمه ل ج. ت. و.ج – حسب تصريحه–.

- **موقف (C.N.I. P) بمؤتمر فرساي 23 –25 نوفمبر 1956:**

تضمّن جدول أعمال المؤتمر مناقشة القضية الجزائرية في جلْسة ليلية برئاسة "لويس جاكينو"(Louis Jacquinot) وزير سابق أثناء المداولات عبّر "علي شكّال"–رئيس سابق للجمعية الجزائرية– تأييده لبقاء "الجزائر فرنسية"، وأكّد أن القضية الجزائرية مشكلة فرنسية خالصة وهي المعنية بتسويتها، وجاء التقرير بخصوص الجزائر المُقَدّم من قبل "مارسيل

[1] Echo -Soire, N=°: 2378, 20 septembre 1956, p.02

روكلور" مُتضمّنا رفض الإدماج والصيغة الفيدرالية، وحتى الدستور الخاص بالجزائر لن يلاق الموافقة من الطرفين الفرنسي والجزائري، مُؤكّدًا بأن الحال الرّاهن يكمن في تعزيز التعايش بين مختلف الفئات التي تقطن الجزائر عن طريق المساواة في الحقوق والواجبات، ومن جانب آخر ضرورة تطوير الاقتصاد في كل مقاطعات شمال إفريقيا، مُؤكدًا إمكانية تحقيق ذلك مثلما حقّقه أتاتورك في تركيا[1].

أما مداخلة "بيركارد" (Burkardt) –نائب رئيس مجلس الإتحاد الفرنسي ورئيس بلدية عين طاية–تضمّنت استبعاد التدخّلات الأجنبية ووقف تواطؤ الشيوعيين كحل للقضية الجزائرية. بينما "رومند" (Remond) ممثّل المغرب الأقصى في المؤتمر فقد طالب بنبذ فكرة التخلّي ونصح بعدم فصل مشكل الجزائر عن مشكل تونس والمغرب الأقصى، وحوْصلة ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر فرساي بخصوص الجزائر، تشجيع الجيش الفرنسي وتأييد سياسة التضامن مع جميع فرنسيي الجزائر، وأن الجزائر جزء من الجمهورية الفرنسية، واستمرارمشروع التهدئة، والاهتمام بالشباب المثقّف وترقية الإنسان عمومًا، وتحرير المرأة وانتهاج أسلوب الإدارة اللامركزية التي تخدم مصالح المستوطنين لتحقيق الاستقلالية الذاتية. إن الإصلاحات التي حقّقتها حكومة "غي مولي" في شهر ديسمبر 1956 والمُتعلّقة بالجزائر، والتي تضمنها القانون الخاص بالمؤسسات داخل مقاطعات الجزائر، تَنصّ على تنصيب لجان إداريه مؤقتة تمارس وظائف المجالس العامة، وحل المجالس البلدية وتنصيب مفوضيات مؤقتة، لقيت ترحيبا وقبولا من قبل وسط اليمين وعلى وجه التحديد المستقلين أكثر من الرّاديكاليين المنشقين، بدليل اللقاء الذي جمع بين "غي مولي" و"روجي ديشي" بفندق "ماتينيون" ؛ حيث أبدى "ديشي" موافقته على تلك الإصلاحات السالفة الذكر[2] لكن مع الإبقاء على الجزائر فرنسية. وصرّح رئيس (C.N.I.P–) في 04 ديسمبر 1956، أن تغيير

[1] Echo Soire, N=°: 2495, 25 novembre 1956. P02.
[2] Jean François Fitou, **Le C.N.I.P sous la 4ème République**, maitrise de paris, 1983, p 98.

نظام الجزائر سيؤدي حتمًا إلى تهديد القوّة الفرنسية نظرًا لموقعها الإستراتيجي والذي بواسطته يُمكن الدفاع عن الإتحاد الفرنسي، لكن سرعان ما غيّر ال"C.N.I.P" موقفه من حكومة "غي مولى" في شهر جانفي 1957 نتيجة الاقتراح الذي تقدّم به رئيس الحكومة والمتضمن استحواذ الاشتراكيين على أهم المناصب الحكومية الأمر الذي أثار غضب المستقلين الفلاحين وصاعد من سقف معارضتهم؛ حيث نشر "ديشي" في شهر فيفري 1957 مقالا في جريدة "فرنسا الحرة" مبديًااستياؤه من تلك المعاملة الحكومية تجاه الاشتراكيين، ومن جهة أخرى وجّه المركز الوطني للمستقلين أصابع الاتهام لمثقفي اليسار الفرنسي في دعمهم للثورة الجزائرية، وفي نفس الصدد تطرقت جريدة "فرنسا الحرة" في عدد 22جانفي 1957 في مقال تحت عنوان(Ma Province Retrouvée) والذي أدان دور المثقّفين اليساريين بحجة تقديم صورة سوداوية عن فرنسا وخاصة موقفها من الجزائر[1].

وانجرّ عن ذلك تسجيل عدة توقيفات لمناضلين تروتسكيين جرّاء مساند تهم لجبهة التحرير الوطني على شاكلة،"ر. بوفير" (R. Bouvert)، "ب. فرانك" (P. Frank) و"ك. فايل"(C. Weil)، كما أصدر الـ: "C.N.I. P" يوم 02 فيفري 1957 بيانًا ضمّنه عدم شرعية أي تدخل أجنبي لحل المشكل الجزائري[2].

وعلى الصعيد البرلماني أدانت الكتلة البرلمانية للمستقلين يوم 19 فيفري 1957 وتبعتها اللجنة المديرة للحزب كل الأنشطة الحكومية وفى شتى الميادين الاقتصادية والمالية.

كما ألحّت على الحكومة ضبط القانون الخاص بالجزائر لأنه لا يمكن تحديد مصير الجزائر ضمن حالة من التداخلات والتنازلات؛ حيث وضّحت التوصية الختامية مُؤكّدة أن مواقف البرلمانيين كانت تُملى عليهم من قبل الحكومة وأنّه يتحتّم الإسراع بإجراء إصلاحات

[1] Jean François Fitou, op. cit P.98.
[2] Jean -Pierre, Rioux**, la France de la 4ème République**, op. cit. p.221.

شاملة تمسّ شتى الميادين، لكن ما يعتبره المعتدلون إصلاحًا يرى فيه الاشتراكيون تراجع عن المبادئ.

بتاريخ 15 فيفري 1957 صَوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على توْصية تدعو إلى التعاون السلمي بالجزائر، وبموازاة ذلك أخْفقت الكتلة الأفرو آسيوية في تبنّي نص يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

صرح "لو جندر" –نائب المستقلين –قائلا: " أنّنا لسنا بحاجة إلى الخطط ولكن إلى التطبيق..." أثناء المداولات المتعلّقة بشمال إفريقيا يوم 20 مارس 1957 على مستوى الجمعية الوطنية.

وكان موقف المركز الوطني للمستقلين وقتذاك يدعو لمنح قانون "هبة" على شاكلة المشاريع التي اقترحها الاشتراكي "شميكس" –عضو مجلس الجمهورية–وظهر تصلّب "C.N.I. P" بعد النجاح الذي حصده مرشحهم شاستل (Chastl) في انتخابات يوم 10 مارس 1957 لتعويض النائب الراديكالي –الاشتراكي –المتوفي–"توني ريفيون" (Tony Revillon) فضلا عن النجاح الذي حقّقه بمناسبة انتخابات الرّون –الدائرة الأولى –يوم 19 ماي 1957 من خلال ترشيح فيلشيرون (Fulchiron).

1-1-2-تمسك نشاط (C.N.I. P) بفكرة "الجزائر فرنسية"

-نشاط (C.N.I. P) بعد سقوط الجبهة الجمهورية:

تأزّم الوضع بالجزائر وتسارع في الأحداث نحو الأسوأ في شهر ماي 1957 مما أثّر سلبًا على الحكومة وتفاقمت أزماتها. وأصدرت اللجنة المديرة لـ "C.N.I. P" بيانًا أبْدت من خلاله رفض التصويت على الضرائب الجديدة بقولها:"لقد آن الأوان لتشكيل حكومة إنقاذ مُهمّتها إصلاح الأوضاع المالية وصيانة الجزائر فرنسية". وخاصة بعد النجاح المُحقق

خلال الانتخابات الجزئية بالرّون على مستوى الدائرة الأولى خلال الدور الأوّل الذي جرى يوم 9 مايو 1957؛ حيث تأكّد تقدّم المستقلين الذين ضمنوا ربح مقعد في الدور الثاني، أيْن تقدّم تسعة(09) مرشّحين ضمن هيئة انتخابية ضمّت حوالي 400.000 ناخبًا في مقدمتهم "ديبيك" "Dupic" مُمثّل عن الشيوعيين،"تاينّي (Thieny) مُمثّل عن الاشتراكيين. و"تومبيني" (Tambunni) عن اليسار الجديد، "سال" (Salles) عن الحركة الجمهورية الشعبية، إضافة إلى مرشّحين راديكاليين: الأوّل من التيار الفالوازي وهو "دوتر" (Doutre) والثاني هو تيبير "نوني" (Tapernony) –مُمثّل عن الراديكاليين المنشقين، و"شاري" (Charret) – نائب سابق"(R.P. F) – مُمثّل الوسط الجمهوري، يدعّمه "جاك سوستيل" – نائب الرّون – و"بيرنارد لافاي" – منشّط الوسط الجمهوري– أما مرشح المركز الوطني للمستقلين وكان "فيلكبيرون" (Fulcburon)، في حين تقدّم الجنرال "فور" يسانده البوجاديون كمرشّح للاتحاد الوطني.

إن تحليل نتائج الدور الأوّل تُفضي إلى استقرارأصوات الشيوعيين إذا ما قورنت بانتخابات 1956، مع تسجيل تقدّم طفيف للاشتراكيين، وتقدّم ملحوظ للمستقلين، وتشير الأصوات المُحصّل عليها من قبل "شاري" إلى حضور الوسط الجمهوري وتجاوزه الضاحية الباريسية، كما فقدت الراديكالية المنقسمة مكانتها بالرّغم من تفوّق الراديكاليين المُنشقين الذين أظهروا تفوّقاً على تيار "ماندیس فرانس"، وأفرْزت نتائج الدور الثاني يوم 02 جوان تقدّم مرشح المستقلين"فيلكبرون" على حساب"إيدوارد هيربو" كنائب للرّون. والذي كان يتصدر القائمة؛ حيث استفاد من انسحاب"شاري" والجنرال "فور" وكذلك مرشح (M.R. P) ومُرشح الحزب الراديكالي المُنشق الذي انسحب بسهولة.

هذه النتائج المُحصّل عليها من قبل المستقلين زادت في تشدّدهم وتصلّبهم؛ حيث نشر المركز الوطني للمستقلين نشريه تضمنت مايلي: "منذ الانتخابات العامة الأخيرة وخلال أربع

مرّات استدعيت خلالها فرنسا للتصويت أين منحت خلالها نجاحاً باهراً للمستقلين. أربع مرّات أدانت الشيوعيين والتقدميين أربع مرات أدانت المغامرات المالية وسياسة التخلّي والإخفاقات، فنجاح "يون" هو دليل الإرادة الوطنية لانتزاع "الجزائر فرنسية" من الخونة الإيديولوجيين، من الجبناء والمتهرّبين من مسؤولياتهم..."، وهذا التصريح يوضّح بما لايدع مجالا للشك أهمية موضوع الجزائر وقضيّتها في الحملة الانتخابية.

وفي خضم تلك الانتخابات وما أفرزته من نتائج أكّد "روجي ديشي" يوم 13 ماي 1957 أنه على الثائرين وضع السلاح دون شروط أو سيتم محاربتهم. وفي سيّاق آخر رد "مارسيل فورية" (Marcel Fourrier) في جريدة (Libération) عدد 27 نوفمبر 1957 "أنه أكثر من أي وقت مضى لا يمكن لليمين توقّع علاقات مع الشعوب المسلمة بشمال "إفريقياسوى عن طريق القوة"[1]، وتزامنا مع ذلك الموقف وفي جويلية 1957 عبّر مؤتمر الشباب التابع لـ "C.N.I. P" بقيادة "رونلد بيو" (Roland Puyou) عن دعمه لفكرة "الجزائر فرنسية"[2].

بمجرد تشكيل حكومة الراديكالي "بورجيس مونوري"، تلقّت رفضًا بالمشاركة فيها من قبل الحركة الجمهورية الشعبية والجمهوريين الاجتماعيين، مع العلم أن هذه التشكيلة الحكومية لم تشهد تغييرًا كبيرًا ما عدا ظهور وزارة الصحراء التي أسندت للاشتراكي "ماكس لوجان" وبخصوص موقفها من الجزائر فقد بدى واضحا استمرار نفس السياسة الجزائرية بدليل استمرار "لاكوست" في منصبه واختفاء معارضيه "ديفار، متيران" وتعيين "أندري موريس" كوزير للدفاع الوطني أما المعتدلون فلم يَظهر لهم وجود في التشكيلة الجديدة.

[1] Jean-Pierre Rioux, **la France de la 4ème République** op- cit. p.222.
[2] François Audigier, **« Malaise et division des jeunes Gaullistes durant la guerre d'Algérie »**, Matériaux Pour L'Histoire de notre Temps, Année 2004/74, p. 55.

وتضمن برنامج "مونوري" الحفاظ على الأهداف المُسطرة في تصريح "غي مولي" مشيرًا إلى القانون الإطار؛ حيث عرض مجلس الوزراء يوم 21 أوت الخطوط العريضة للقانون الإطار، وفي خضم هذه المناقشة وبهدف توسيع الاستشارة استقبل "بورجيس مونوري" المجموعات السياسية. وفي مقدمتهم النائبان المعتدلان "بول ربير" (Paul Ribeyre) ولويس جاكينو، كما أعلن "ديشي" معارضة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء هيئة تنفيذية جزائرية ويعني بذلك الهيئة الانتخابية الموحّدة، تَم تنظيم مائدة مستديرة لدراسة القانون الإطار أيام 20-21 سبتمبر 1957، وقد مَثّل المركز الوطني"مارسيل روكلور"، واستمرت المداولات وقتًا طويلا واحتدم النقاش بين "روجي ديشي" – الناطق الرسمي باسم (C.N.I. P)، و"غي مولي" خاصة وأن المعتدلين عملوا على منع أي محاولة قد تُفضي إلى استقلال الجزائر.

أثناء انعقاد اللجنة المديرة للمركز الوطني للمستقلين المنعقد يوم 1957/09/04 برئاسة "روجي ديشي" تم تسجيل معارضة فكرة إنشاء هيئة تنفيذية مستقلة، كما وافقت الغالبية على القانون الإطار باستثناء "جون لجندر"-نائب (Loire)-والذي رفض القانون كما رفضه "هنري تريمولي فيلار"[1](HenriTremoliVillers) ضمن تيار الأقلية داخل(I.P.A. S).

وكان موقف اللجنة المديرة للمركز يدعو إلى صيانة الجزائر ضمن التراب الفرنسي ودعم لا مركزية واسعة مع المجالس الجهوية ورفض كل الحلول التي قد تؤدي إلى الانفصال، ورفض إنشاء هيئة تنفيذية مستقلة أو مجالس ذات سلطات سياسية، واحترام كل الأقلّيات وتمثيلها داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية عبر المقاطعات[2].

-المركز الوطني للمستقلين وتجديد الحكومة

[1] **هنري تريمولي فيلار**، Henri Trémolet Villers ولد في 04 جانفي 1912 بالسان مناضل"R.P.F"عيّن ضمن لجنة التربية الوطنية (1956-1958), نائب "Lozére" (1956- 1958), توفي في 12 ماي 2001 بماند "Mende".

[2] Echo d'Oran (L) N=° : 30947, 05 septembre 1957, P.02.

حاول "بيناي"وهو من(C.N.I.P) في أعقاب سقوط حكومة "بورجيس مونوري" تشكيل حكومة جديدة بتاريخ 11 أكتوبر 1957، وفي هذا الصدد تقدّم نائب لوار"Loire"في برنامجه منح سلطات خاصة لمدة سنة، تتمثّل في إصلاح الإدارة والمؤسسات، وإلغاء القانون الإطار من أجل وضع قانون جزائري أساسه الجهوية، وقد نتج عن ذلك ردود فعل مختلفة ؛ حيث كانت الإجابات غامضة وغير مُقْنعة ما عدا الراديكاليين المستقلين و"R.G.R"الذين أكّدوا مشاركتهم، أما(M.R.P) المنقسم والراديكاليين تردّدوا في المشاركة، وكان رفض الأول بالأغلبية أما الراديكاليون وخاصة بعد معارضة راديكاليي الجنوب الغربي لرجال اليسار، و الاشتراكيون فقد أبدوا رفضهم منذ الوهلة الأولى، ورغم كل هذه المواقف وأمام دهشة الكثير من المُتتبّعين للشأن الفرنسي أعلن "بيناي" مواصلة مهمته رغم العراقيل والمعوّقات التي واجهته.

حيث حدّد يوم 17 أكتوبر 1957 موعدا لإعلان تصريح التنصيب الذي يحتوي السياسة الخاصة بالجزائر، والذي كان مقتضبًا وتنقصه الدقّة والوضوح لمّا حدّد"بيناي" سلطات خاصة لمدة سنة واحدة تضمّنت الإصلاح الانتخابي، محدّدًا المشاريع اللّازمة لإنشاء تجمع كبير–فرنسي إفريقي–ومع ذلك رفضت حكومته[1].

بعد تولي حكومة "فيلكس غايار"–وهو راديكالي–الحكم في فرنسا قامت بتحديد سياستها بشأن الجزائر من خلال تحديد السلطات الخاصة وإعادة الحديث من جديد عن القانون الإطار؛ حيث دعا "غايار" إلى وقف إطلاق النار والتفاوض مع تأكيد عدم التفريط في الجزائر، ومن جهتها أصدرت "ج.ت. و" عن طريق مكتبها بتونس نشريه وضّحت فيها أن

[1] لقد تم رفض حكومة بيناي من خلال 248 عضو (الشيوعيون، الاشتراك يون17 راديكالي و02 (U.D.S.R'امقابل 198 عضو (بوجاديون، وفلاحون مستقلون و15 من الجمهورية، الحركة الشعبية، و26 راديكالي) مع تغييب حوالي 60 من بينهم 48 منM.R.P .

رئيس المجلس قد كرّر المقترحات الكولونيالية السابقة مُؤكّدة بأن القانون المصوّت عليه خالي من أي جديد.

وفي الجزائر دعت لجنة العمل لقدماء المحاربين (Comité d'Action des Anciens Combattants) مناضليها إلى مقاطعة المشاركة في الاحتفال الرسمي في 11 نوفمبر 1957 تعبيرًا عن رفض ما اعتبرته قانون التخلّي وهي تعني القانون الإطار، تطورت التشكيلات والأحزاب السياسية الفرنسية في أواخر شهر جانفي 1958 بسبب المشاكل على المستوى الخارجي وعلى وجه التحديد تداعيات القضية الجزائرية واحتدام الصراع على الملفّات الدستورية والاجتماعية بروح اشتراكية أثارت غضب المعتدلين، وظل المستقلون حسّاسين للضغوط المحتملة للبوجادية وخاصة بعد الإخفاق الانتخابي؛ حيث سعت لإعادة لَمْلمة صفوفها وتنظيم الحركة على المستوى الاقتصادي، فاكتساحهم للغرف التجارية انتخابيًا، بَيَّن أن البوجاديين حقّقوا نجاحًا معتبرًا بالرّغم من دورهم الضعيف سياسيًا، ورغم حيازتهم لـ 30 نائبا إلا أن فعاليتهم برلمانيا كانت دون المستوى، وأنّ جريدتهم الإتحاد(L'Union) الاقتصادية لم يكن لها إقبال كبير من قبل القراء؛ حيث لا يسحب منها أكثر من 1600 نسخة. وفي شهر فيفري 1958 وقعت أحداث ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية الجزائرية، وكان موقف المركز الوطني للمستقلين رفض توجيه اللّوم لفرنسا بسبب تدخل الطيران الفرنسي على الحدود بين البلدين.

وعلى صعيد البرلمان الفرنسي شكّلت تلك الأحداث مادة دَسِمة للنقاش وأثارت جدلا داخل البرلمان والصحافة ففي يوم 9 فيفري 1958 وضّح وزير الدفاع "شابان دلماس" أسباب العمل العسكري على تونس؛ حيث –حسب رأيه–أصبحت منطلقا للثورة الجزائرية، فالغالبية الساحقة من المعتدلين أيّدوا مبدأ الضربة العسكرية.

أما مواقف الصحافة فقد تناولت الأحداث جريدة الفيغارو "Figaro " والتي وجّهت أصابع الاتهام لتونس وحمّلتها مسؤولية ما حدث في أحد أعمدة الجريدة والذي تناوله "ل. ج. روبيني(L.G. Robinet)، وفي نفس السيّاق حاولت جريدة لورور(L'Aurore)تبرير الأحداث على أساس أن ما كان يحدث من تجاوزات متتابعة في المنطقة هي التي حتّمت على السلطات العسكرية باسم شرعية الدفاع، مُقدمة إحصائيات للاعتداءات التي تعرّضت لها القوات الفرنسية ؛ حيث تم إصابة حوالي 29 طائرة فرنسية، بطلقات الرشّاشات الثقيلة والتي كان يملكها جيش التحرير الوطني في الفترة الممتدة بين 30 أوت 1957- 7 فيفري 1958،وأبدى بعض السياسيين[1]تخوفهم من النتائج التي نشرت أعقاب هذا الهجوم على الصعيد السياسي أكثر من المزاياالمحصل عليها على المستوى العسكري، خاصة وان الحدث ضاعف التأييد والتعاطف مع تونس والثورة الجزائرية.

وطوال شهر فيفري 1958 استمر النقاش على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية حول النفقات العسكرية، وتجدّد القلق لدى الأغلبية بتفاقم الوضع في الجزائر، وبالخصوص بعد رجوع نائبي المركز الوطني للمستقلين وهما روكلوروتامبل (Temple)، مع العلم أن المركز الوطني للمستقلين قد أرسل مفوضية لدى "(غايار)" من أجل تعزيز قوات الجيش الفرنسي بالجزائر، لأن تحقيق السلام بالجزائرلا يمكن بلوغه إلا عندما يتم القضاء على"الخونة" – حسب اعتقادهم–ولقد كانت قضية أودان (Audin)[2] مُناسَبَة لرفض حملة جاءت مُناهِضة لفرنسا ؛ حيث اتهم "جون بول سارتر" كمسؤول عن الهزيمة، وبيّنت النشاطات السياسية التي

[1] **بول راينود**:(21سبتمبر1966–15أكتوبر1978) سياسي، ومحامي، وصحفي، ورجل قانون، ينتمي لحزب التحالف الجمهوري الديمقراطي.

[2] في شهر جوان 1957 اختطفت أجهزة الأمن الفرنسية موريس أودان من منزله، بحجّة إيواء عناصر نشطة ضمن الحزب الشيوعي الجزائري، وقد أعلنت تقارير الشرطة بتاريخ 24 جوان 1954 فراره أثناء نقله لاستجوابه، وقد أثارت هذه القضية الأوساط اليسارية.

قام بها المركز الوطني خلال تلك الفترة أهمية القضية الجزائرية ضمن مختلف الأنشطة والخطابات السياسية للحزب.

-المركز الوطني للمستقلين ومخرجات المؤتمر الثالث: 14-16 مارس 1958:

إلتأم شملهم بقصر دورساي(D'orsay) وكان عددهم 400 مناضل وأنصار المركز الوطني للمستقلين أيام 14-16 ماس 1958 لمدة 3 أيام، وتضمّن جدول أعمال المؤتمر الثالث لـ (C.N.I. P) مايلي:

- تخصيص جلسة لأشغال"لجنة المؤسسات" و"لجنة الجزائر".

وفي هذه السانحة أبدى "روجي ديشي" موقفه تجاه القضية الجزائرية خلال التصريح الافتتاحي الذي وصف فيه عجز النظام والأمة التي تواجه الموت، وأيضا المجازفة والضعف في تحديد مصير الجزائر، وبالتالي مصير الصحراء وإفريقيا السوداء، هذه فرص فرنسا وأوروبا، وأردف قائلا: "ذكرتم أن الثورة لابد أن تُهزم بكل الوسائل وأن الخيّانة لابد أن تُسْحق في كل الأوساط في بعض الصحافة، في بعض البرجوازية وفي بعض الكنائس..."[1].

لقد خصص المؤتمر جلسة للجزائر والشمال الإفريقي ؛ حيث تضمنت التوصية المُصوّت عليها عن تصلب اتجاه السياسة الحكومية، دون أن يتخذ موقف بخصوص الدعم أو المشاركة في وزارة "غايار"، وقد تميّزت المداخلات بضعف التلاحم في التفكير، وعدم تسطير برنامج فعّال، لكنها أيّدت انتهاج سياسة رادعة في الجزائر، وتونس، والمغرب وقد منحت الانتقادات التي وجّهها "ديشي" ضد بعض الجرائد تفوّقًا ملموسًا على حساب المعتدلين والاشتراكيين، كما هاجم الحزب الاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية، و حمّل "بيناي""غي مولي" مسؤولية استقلال كل من تونس والمغرب، واستبعد المعتدلون قضية

[1] L'Année politique 1958, P.30.

حدوث أزمة وزارية بالرّغم من تفاهم وانسجام انتقاداتهم وهجماتهم على الأقل قبل التصويت على تعديل الدستور، وعارضوا الوساطة الخارجية لتسوية القضية الجزائرية، وأبدى قادة المركز الوطني للمستقلين قلقهم من ضعف فعّالية الضغط لدى كل الوزراء المستقلين. وفي محاولة منه لإحداث استقالة جماعية للوزارة، طالب "روجي ديشي" يوم 20 مارس 1958 بعد مشاورات النواب وأعضاء مجلس الجمهورية المستقلين بانسحاب الوزراء، لكن ذلك باء بالفشل المؤقت لاقتراب العطلة البرلمانية، وباقتراب موعد الانتخابات الإقليمية مما أثار تذمّر واحتجاج العديد من فيدراليات الحركة الجمهورية الشعبية ضد تداعيات الأزمة، ونفس الموقف اتخذه المستقلون عبر تصريحاتهم العلنية أو كتاباتهم الصحفية كما فعل "غي مولي".[1]

وبخصوص نفس الموقف المتعلق بالحكومة من جهة وبالجزائر من جهة أخرى اجتمع نواب المركز الوطني وأعضاء مجلس الجمهورية برئاسة "ديشي" يوم 25 مارس 1958؛ حيث اتّفقوا على الرغبة في ضمان الاستقرار الحكومي، وفي نفس الوقت معارضة كل أشكال التخلّي التي قد تهدّد الجيش ومستقبل "الجزائر فرنسية"، وإلزام تونس بسياسة الحيادّ مع الحفاظ على المواقع الفرنسية التي حدّدت بموجب اتفاقية 03 جوان1955[2].

كانت الأوضاع غير مناسبة خلال شهر مارس 1958 وفي غير صالح حكومة "غيار" نتيجة المخاوف والقلق الناجم عن تفاقم الأوضاع في الجزائر وتزايد ضغط المعارضة ممثّلا في جانب كبير من البرلمانيين والرأي العام الفرنسي بخصوص سياسة الوساطة الأنجلوسكسونية في الحرب الفرنسية التونسية، إضافة إلى تردّي الوضع الاجتماعي نتيجة الصراعات الاجتماعية والإضرابات الجزئية ومظاهرات الشرطة أمام قصر البربون مما عقّد

[1]Sylvie Viot**, le Centre National des Indépendants et Paysans et la Décolonisation de l'Algérie 1958-1962**, Université de paris x Nantes1970, p. 98.
[2] Oran Républicain, N=°, 6958, 26 mars 1958.

موقف "غيار" وصعّب من مهامه وبالخصوص أمام الاشتراكيين والمستقلين، الذين واصلوا احتجاجاتهم بشتى الوسائل عبر وسائل الإعلام والمؤتمرات، وتصاعد سقف مطالب المناضلين من اليمين والوسط بهدف إقامة حكومة الإنقاذ الوطني مهمّتها إنهاء سياسية التخلّي والقضاء على الخيّانة الداخلية، وبدا جليًا أن الاستنجاد بالجنرال ديغول أصبح لا مفر منه، وخاصة من جانب الجمهوريين الاجتماعيين، ومما ضاعف قلق الاشتراكيين هو تزايد معارضة البرلمانيين المعتدلين الأكثر حساسية لمشاكل الشمال الإفريقي ؛ حيث هدّدوا سلطة "غيار"مثلما فعلوه مع حكومة "غي مولي""وبورجيس مونوري"، فقد هدّدوا باستقالة من طرف وزرائهم والتي تؤدي إلى إيجاد جو مضطرب وحالة من اللّا استقرار يمكنها أن تُعرقل سير مفاوضات الحكومة.

في شهرأفريل 1958 وبمناسبة انعقاد الجمعية الوطنية الفرنسية تم تداول قضية الوساطة والظروف التي تم فيها اتخاذ هذا الإجراء من قبل وزير الخارجية الاشتراكي"بينو"، وقد تقدّمت أطراف مختلفة من أجل رفض هذا الإجراء كما هو الحال بالنسبة للسياسة العامة في شمال إفريقيا.

في حين عرض "بيارأندري" نائب المستقلين اقتراح زملائه بشأن الوساطة، وفعل ذلك باحترافية حتى يُثير تشجيعات اليمين داخل الجمعية الوطنية وباستثناء "بناي"، "جاكينو" و "راينود" الذين اتخذوا موقفًا مختلفًا وقريبًا أكثر من الحكومة.

1-2-المجلس الوطني للمستقلين وموقفه من الثورة خلال الجمهورية الخامسة

بعد إنقلاب 13 ماي 1958 جييء بالجنرال ديغول إلى السلطة بفضل الجيش، ولقد ساهم في ذلك الإجراء الظروف الاقتصادية والمالية السيئة لفرنسا، وتفاقم واتساع رقعة الثورة الجزائرية والمخاوف من امتدادها داخل الرأي العام الفرنسي والدولي، فبادر لإيجاد تسوية

للقضية الجزائري، والسؤال المطروح حينئذ ما هو موقف المركز الوطني من هذه السياسة في الوقت الذي كان يرى بعض السياسيين داخل جبهة التحرير الوطني أن الجنرال ديغول قادر على تسويه مشكل الجزائر؟، بينما جريدة المجاهد توقّعت حدوث تحالف بين ديغول والمستوطنين، وان الجزائر تسير نحو الأسوأ وأن التطورات القادمة تكشف عن فاشية مسعورة[1].

1-1-2-مواقف المجلس الوطني للمستقلين حتى صدور تقرير المصير

- سياسة ديغول الجزائرية وموقف المجلس الوطني منها:

في 14 ماي 1958 تم التوقيع على بيان لصالح حكومة الإنقاذ العام بين "روجي ديشي" و"جاك سوستيل" و"بيدو"، سمح بموجبه عودة ديغول وقيام الجمهورية الخامسة مما جعل (C.N.I. P) ينجح في جمع عدد كبير من النبلاء، وسمح له ذلك باعتلاء 29 منصبًا من مجموع 90 منصبًا لرئاسة المجالس العامة[2].

وبموجب الاجتماع الذي عقدته الجمعية الوطنية للمركز الوطني بتاريخ 5 سبتمبر 1958، تم دعم وتأييد سياسة ديغول والتصويت بـ"نعم" بمناسبة استفتاء 28 سبتمبر 1958، ما عدا بعض النواب ومن بينهم "مونتيل"- نائب الرون-و"آزوني"- نائب باريس -؛ حيث رفضوا سياسة ديغول في مقاطعات ما وراء البحر، و تضمّنت التوصية النهائية ما يلي: "صوت المستقلون الفلاحون ضد دستور 1946 وما زالوا، الوطن بحاجة إلى نظام برلماني،

[1] المجاهد، العدد 17، 29 ماي 1958.

[2] Gilles Richard,"**La Renaissance de la Droite Modérée à la libération du C.N.I.P" vingtième siecle**, **Revue d'Histoire**, n°= ,2000, p.59.

وقد صوّت المستقلون بـ"نعم" لأنهم يريدون جهاز تنفيذي قوي وفرنسا محترمة ولأن الدستور الجديد يسمح بالدفاع عن الطبقة الوسطى وإنقاذ الجزائر فرنسية"[1].

طالب المجلس الوطني للمستقلين بعودة ديغول إلى الحكم من وجهة الحفاظ على "الجزائر فرنسية" بالرّغم من تحفّظات "روجي ديشي"، ورغم هذا الموقف إلّا أنه أشاد بدور الجنرال ديغول في إنقاذ الجزائر مثلما أنقذ فرنسا[2].

أما عن التمثيل الحكومي فنجد الحزب قد شارك في حكومة "بيار بيفلمين" إلّا أنه في نهاية 1958 سحب أغلبيته وحصّل على (117) مقعدا بمناسبة الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 1958 تحت مظلّة مجموعة المستقلين والفلاحين للنشاط الاجتماعي" .I.P.A.S"ليرتقي إلى التشكيلة الثانية الأساسية ضمن الأغلبية الرئاسية بعد إتحاد الجمهورية الجديدة ."L.U.N.R"

وتضمّن برنامجهم حينئذ الدفاع عن الليبرالية الاقتصادية وصيانة "الجزائر الفرنسية"، ولتحقيق ذلك ركّزوا على تقديم مرشحين أقرب إلى أقصى اليمين بمناسبة إجراء الانتخابات التشريعية لسنة 1958 وهم "آلان دولاكوست""لاريموندي"(Alain De Lacoste Lareymondie) مُتعاون مع "سالان" بالجزائر بمقاطعه شارونت مارتيم (Charente Maritime) وبمقاطعة (Bouches Du Rhône)، وكان مُرشح الحزب "جون ديزور"(Jean Deshors) وهو من اليمين[3].

كما ركّز المستقلون سنة 1958 في برنامجهم على ضمان تشكيلة حكومية تنفيذية قويّة، وإنهاء ديكتاتورية المجلس الوطني ودكتاتورية الأحزاب، باعتبار أن الجزائر خزّان للثروات المعدنية والطاقية ولليد العاملة الرخيصة، فقد ركّز الحزب في برنامجه الاقتصادي

[1] L'Année Politique, 1958, p.111.
[2] France Indépendante, 19 janvier 1959
[3]Bernnard Mathias, **la Guerre des Droites: Droite et Extrême Droite en France de L'affaire Dreyfus à nos Jours**, éd Odile de Jacob, 2007, p. 154.

على خلق ثورة تصنيعية لأن الصحراء الجزائرية تشكّل مصدرًا حيويًا للاقتصاد الفرنسي، لأن التصنيع –حسب رأيهم –يعتبر سلاحًا ضد الثوّار الجزائريين.

وفي شهر نوفمبر 1958 كتبت جريدة "فرنسا الحرة" مُبْرزة مواقف المركز الوطني للمستقلين؛ حيث أدانت النزعة الديكتاتورية لدى الثوار الجزائريين –حسب وصفهم–فالوطنية الجزائرية حسب رأي المجلس الوطني للمستقلين هي مجرّد تمويه لإخفاء الديكتاتورية المُرفقة حتما بالاضطهاد العرقي[1].

كما يرى المجلس الوطني للمستقلين بأن العدو المسلم يوجد من يُدعّمه وهو(العدو الشيوعي)، لذلك حذّر من الخطر السوفياتي وتداعياته في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة.

– مشروع تقرير المصير وموقف المجلس الوطني منه:

في يوم 16 سبتمبر 1959 أطلق ديغول مشروعه المتعلق بتقرير المصير للجزائريين فكان رد فعل (C.N.I. P) على لسان "روجي ديشي" والموجّه لـ "ميشال دوبري" باعتباره الوزير الأول بأنه لا يمكن تدعيم تقرير المصير، لأن سياسة ديغول الجزائرية محفوفة بالمخاطر[2].

وأصبح المركز الوطني أكثر تحرّرا بعد ذهاب "أنتوان بيناي" من الحكومة، واتّسمت مواقفه بالعنف أكثر من ذي قبل. وظهر إلى العيان التعارض لدى(C.N.I. P) على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية، ففي الوقت الذي عارض "جون ماري لوبان" سياسة الحكومة نجد أن"بول راينود" يدافع عن مشروع ديغول[3].

[1] Jean Pierre Rioux, **la France de la 4ème République**, OP, cit, p. 221.
[2] Le Monde, 03 décembre 1960.
[3] France Soir, 19 octobre, 1959.

وعندما أعلن"ميشال دوبري" عن السياسة العامة في 15 أكتوبر 1959، صوّت فقط 13 نائبا ضد هذه السياسة، من بينهم "لوبان" و"جون لجندر" كما انقسم المستقلون والديغوليون بعد ذلك بخصوص عدة قضايا تخص "الجزائر فرنسية".

بقي المستقلون والديغوليون معزولين عن التيار الوطني، ولم يؤيّدوا ويساهموا في الأخذ بالقضية الجزائرية نحو اتجاه تقرير المصير، وعليه فلم يقدّم أي فكرة بخصوص الاستفتاء الذي أعْلنه ديغول في جانفي 1961 أو أفريل 1962، وخاصة وأن سياستهم الاقتصادية الليبرالية لقيت معارضة ورفض من قبل التدخّل الديغولي، ولذلك ترك بناي حكومة "دوبري" في جانفي 1960، وبِوجْه عام يمكن أن نخلص إلى أن الحزب منذ عام 1960 لم يُبْد دورًا بارزًا في الحياة السياسية وبقي على هامشها .

ويمكن أن نستنتج بأن القضية الجزائرية لدى (C.N.I. P) أُخّتُزِلت في مسألة خطورة الانفصال عن فرنسا الأم، وهو ما دفع بالحزب إلى التصدّي بالرفض لسياسة ديغول بخصوص الجزائر، وفي نفس السيّاق أُجْبِر "روجي ديشي" على تشكيل "التجمع من أجل الجزائر الفرنسية[1]".(Le Rassemblement pour L'Algérie Française. R.A.F)

إلا أن هذا التجمع الجديد لم يلاق إقبالا وتأطيرًا على مستوى المقاطعات الداخلية، فما عدا خُطب الرئيس "بيدو" نجدأن نشاطه كان مقتصرًا في اجتماعات باريس حتى سنة 1958، وطفت على السطح التناقضات الدّاخلية لدى اليمين فيما يتعلق بالقضية الجزائرية. وبالضبط حول فكرة تقرير المصير، وتجلّى ذلك للعيان بمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع لـ (C.N.I. P) والمُنْعقد ما بين 30 نوفمبر إلى 1-2 ديسمبر 1960؛ حيث نسجّل إصدارتوصيتان متناقضتان حول القضية الجزائرية: التوصية الأولى: تبناها كل من "هنري

[1]Pierre Levéque**, l'Histoire des forces politiques en France de 1940 à nos jours**, Paris, Armand Colin, 1997, p.333.

بيرغاس" و"بينشار"(Pinchard) إلى جانب" فرانسوا فالونتين"(FrancoisVanlentin)والتي تضمنت رفض كل الصِيَّغ التي قد تُفضي إلى قيام الجمهورية الجزائرية[1].

أما التوصية الثانية فتبنّاها ما يقارب 17 نائبا برلمانيا من المستقلين من بينهم "رايموند موندون"(Raymond mondon) إيمي باكي"(Aimé Paquet)، "ودو بروغلي"(DeBroglie): تتضمّن أن فرنسا التزمت في تصريحاتها بتقرير المصير وبالتالي على سكان الجزائر تحديد مصيرهم وفقا للمقترحات التي تم عرضها (سياسة الفرنسة، الشراكة أوالاستقلال)، ولكن هذا الجدل توقف بعد انسحاب"روجي ديشي" في ربيع 1961.[2]

1-2-2-القضية الجزائرية توجّه (C.N.I. P) للراديكالية

أدت القضية الجزائرية إلى انحراف المجلس الوطني أكثر اتجاه أقصى اليمين، ويتجلى ذلك من خلال المواقف التي عبّر عنها في عديد المناسبات ومن بينها موقفهم من أسبوع المتاريس في 24 جانفي و01 فيفري 1960؛ حيث ساهم كل من "(بيار لا غيار"(Pierre La gaillarde) و"جوزيف أورتيز" (Joseph Ortiz) فيها مُعَبّرين عن احتجاجهم على تحويل الجنرال "ماسو" إلى المتروبول في 19 جانفي 1960، وكان موقف مناضلي الحزب يُعبّر عن القلق عبر الصحافة المحلية تجاه سياسة ديغول وظهر ذلك للعيان ما تضّمنه اللقاء الذي جرى بين "فريدريك ديبون" وحوالي 30 عضو من منتخبي المجلس الوطني للمستقلين (C.N.I.P)بمقاطعة السّان؛ حيث إتفق الجميع على إصدار نشريه مفادها إبراز التضامن مع المشاركين في أسبوع المتاريس، ومع كل حاملي لواء بقاء "الجزائر فرنسية"، وفي نفس الموقف وجّه المجلس الوطني لـ(C.N.I.P) المنعقد بتاريخ 28 جانفي 1960 التحيّة إلى الثائرين في الأحداث التي جرت يوم 24 جانفي 1960، وكان ذلك بعد انسحاب"بناي" من

[1] Olivier d'Ormesson, **François Valentin**, **1909- 1961**, édition berger, levrauts, 1964, p . 121.
[2]Janine Bourdin, **La Crise des Indépendants, Revue française de science Politique**, Année 1963 vol 13, n°02, p.446.

الحكومة كتعبير عن رفضه لسياسة الحكومة[1]، وعَبَّر المجلس الوطني عن عدم اكتراثه للموقف العام المضاد والمستنكر لتلك الأحداث[2].

ومن جهة أخرى وجّه بعض نوّاب "المركز" أصابع الاتهام في جانفي 1960 للسياسة المنتهجة من قبل الحكومة، وهو ما جاء على لسان "فريدريك ديبون" في جريدة "لو فيغارو" بتاريخ 27 جانفي 1960م، الذي أرجع أسباب تلك الأحداث ضد ديغول للسياسة المتّبعة من قِبَله.

وبسبب مشاركة العديد من مناضلي المركز الوطني للمستقلين مع التنظيمات والشبكات المؤيدة للجزائر فرنسية، بات يُصنّف ضمن أقصى اليمين، وهو ما سعت إلى تحقيقه ندوة فانسان بتاريخ 20 جوان 1960، والتي شارك فيها "فرانسوافال لونتني" بصفته مناضل(C.N.I.P) ورئيس لجنه الدفاع الوطني بالجمعية الوطنية الفرنسية ؛ حيث تسبّب استبعاد أحزاب أقصى اليمين إلى إنشاء الجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية (F.N.A.F Front National pour l'Algérie française) يُسيّرها "لوبان"، هذه الجبهة تضمّنت الجناح الأيمن للمستقلين خاصة "ديدس" (Dides) و "فريدريك"و"ايزورني"[3].

ومما عزّز موقف هذا الجناح ذلك النقاش الراديكالي بخصوص الجزائر وخاصة بعد تصريح ديغول بشأن تقرير المصير، ورغم ذلك وقف بعض مناضلي الحزب ضمن التيار المساند لديغول وعلى رأسهم "بوتراند دونيس"منذ 8 جانفي 1961، تجسّد ذلك في الرّسالة التي يدعون فيها للتصويت "بنعم" خلال الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

في الفترة الممتدة بين 30 نوفمبر و01-02 ديسمبر 1960م، انعقد المؤتمر الرابع للمجلس الوطني للمستقلين (C.N.I.P) بقصر أورساي بباريس أصدر الأغلبية لائحة تدعو

[1] Bernard Mathias, op, cit, p. 154.
[2] Aurore (L), 29 janvier 1960.
[3] Bernard Mathias, Op, cit, p. 122.

للجزائر فرنسية، من بينهم "روجي ديشي" ومعظم نواب باريس يتقدمهم "فيليب فايرون" (Philippe Vayron)–محافظ عام للسان – و"جون ماري لبان"– نائب باريس–"وفريدريك ديبون"، بينما هناك أقلية أيّدت تقرير المصير يترأّسهم قادة الحركة عبر المقاطعات الفرنسية، أمثال "ريموند موندون" و"ايمي باكي[1]"؛ حيث وَجّه "موندون" انتقادًا لرأي المدافعين عن فكرة الجزائر فرنسية، على اعتبار أن هذه العبارة أُفرغت من محتواها وفقدت أهدافها الحقيقية والتفّ حولها كل من لم يرغبوا في تغيير الأوضاع في الجزائر. بعد محاولة الانقلاب ضد الجنرال ديغول بتاريخ 22 أفريل 1961م طفت على السطح جُل التناقضات النظرية والإستراتيجية في أوساط المركز الوطني للمستقلين (C.N.I. P) بخصوص الجزائر ونتيجة للدور القوي للمعتدلين داخل الحزب وافقت المجموعة البرلمانية يوم 25 أبريل 1961م على تَوْصية تدين كل نشاط غير شرعي وتُؤكّد أن الجيش في خدمة الأمة، وبالرّغم من هذا الموقف نجد البعض داخل الحزب يحاول تبرير الانقلاب من خلال التصريح الذي أدلى به "جون لوجندر": "إننا نرفض إدانة جنرالات الجزائر"[2].

وبرّر "هنري بيرغاس" الحادث بعدم الحكم على الثائرين المشاركين في الانقلاب دون محاولة معرفة دوافعهم، ومما زاد في تصاعد الوضع وتأزّمه مُطالبة النّواب "لوبان" من الجمعية الوطنية يوم 8 نوفمبر 1961م الاعتراف بمنظمة الجيش السري (O.A.S) كمنظمة شرعية، ورَفَض أكثرمن" 138" من النواب التصويت والموافقة على ميزانية الجزائر كموقف ضد سياسة ديغول في الجزائر، ومن جهة أخرى شكّل المستقلون والديغوليون المنشقون بتوجيه من "جون فالنتين"(Jean Valentin) ما اصطلح على تسميته" قسم 80 نائب" من

2 Jean Chariot، «**Note sur le Rôle de la Fédération de la Seine dans les Partis Politiques Français**»، Table Ronde De l'Association Française De Science Politique، Paris Et Sa Région,29-30 Avril 1966, p- p.1-2.
[2] France Indépendante, 25 décembre 1960.

ضمنهم "بيدو" و"ديلباك" ونعتهم الديغولي "أندري فونتون"(André Fanton) باسم de (.80O.A.S)[1].

وكتعبير منه عن حالة الانسداد الذي آلَ إليها الحزب جرّاء القضية الجزائرية أَلَحّ "إيدموند براشين" رئيس مجموعة المركز الوطني في مجلس الجمهورية في شهر ديسمبر 1961، أن المأساة الجزائرية ليس لها أي مَخْرج ما دام النظام الحالي قائماً[2].

وعند انطلاق محادثات إيفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) والحكومة الفرنسية ستتعمق الخلافات داخل(C.N.I.P)؛ حيث رأى فيها العديد من المناضلين أن هذه المفاوضات فَخٌ بدون ضمانات، وبدا ذلك جليًا في التصريح الذي أطلقه "براشلين" بتاريخ 21 مارس 1962، الذي أكّد أن هذه المفاوضات تمت ضمن شروط غير مناسبة، وخاصة أمام صرامة الحكومة الجزائرية المؤقتة، وبخصوص إيجاد القوة الثالثة فإن ذلك لا يمكن تحقيقه دون استدعاء"مصالي الحاج" للمفاوضات بسبب تقهقر حركته سياسيًا وعسكريًا، كما أدان "براشلين" السياسة التي يَنْتهجها "ميشال دوبري" لأنها أدت حسب رأيه إلى انقسام فرنسا وتحطيم الجيش الفرنسي، وعند انعقاد اليوم الدراسي بتاريخ 22 جانفي 1962م، بقصر البوربون تم تأكيد ذلك المنحى؛ حيث أَجْمع كل من برلمانيي ومسؤولي فيدراليات(C.N.I.P) بشأن السياسة الجزائرية على توصية وضحت أنّ شروط المفاوضات لم تُناقش وتُعتمد داخل البرلمان، كما دعت إلى ضرورة المحافظة على حقوق الأقليات بغض النظر عن أصولهم العرقية والدينية، كما تم التأكيد على أن الجزائر مَحْمية من طرف ميثاق الأطلسي(L'O.T.A.N)[3].

[1]Jean- Pierre Rioux, **la France de la 4eme République**, op. cit. p.222.
[2]Ibid, p.223.
[3]Echo d'Oran (L)N°=: 35307, 13 janvier 1962.

وفيما بعد تتجه عناية المركز الوطني نحو مسألة "العائدون" (Rapatries) وخاصة في المناطق التي سجّلت ارتفاع نسبة العائدين من حرب الجزائر، مثل ما وقع في مقاطعة "نيس" (Nice)؛ حيث تكوّنت لجنة لتقديم يد المساعدة لهؤلاء بقياده(C.N.I.P) وكانت هذه الفكرة بمبادرة تَقَدّم بها مسئول المقاطعة "موريس دونا(Maurice Donat)–وهو دكتور في الطب– وقام بدور كبير منذ مطلع مارس 1961م وإلى غاية ديسمبر 1963، لصالح توجّه "الجزائر فرنسية"، وضد سياسة التخلّي التي أنتهجها الجنرال ديغول من خلال جريدته الجنوب المستقل(Le Sud Est Indépendant)إضافة إلى الدكتور "ريموند ألكي"(Alquie Raymond)والكوماندو "غاستون كايوزاك" "Gaston Cahuzac"وهو من دعاة التصويت بـ "لا" خلال استفتاء 1961م و 1962م الخاص بتقرير المصير.

2–موقف اليمين الديغولي من الثورة الجزائرية

لقد أثار انتماء الديغوليين إلى قوى اليمين الفرنسي الكثير من الجدل، ورغم ذلك نُسجّل أن أنصار الجنرال ديغول شَكّلوا عبر مراحل مختلفة من التاريخ الفرنسي توجّهات عديدة وغير متناسقة بخصوص القضية الجزائرية تتجاذبها عوامل مختلفة تتمثل في متطلبات الدور السياسي حينًا والأهداف الشخصية أحيانًا، ويتمثّل ذلك في "تجمّع الشعب الفرنسي"(R.P.F)و"المركز الوطني للجمهوريين الاجتماعيين" (.R.S) و"إتحاد الجمهورية الجديدة" (L.U.N.R) ومختلف الحركات الديغولية والتي برزت إلى الوجود تزامنًا مع الثورة التحريرية الجزائرية، مع العلم أن مختلف هذه الاتجاهات قد تقاسمت بعض الأفكار حول القضية الجزائرية ولم تصل إلى درجة الاتّفاق حول مشروع مُوحّد مشترك، فمن جهة نجد بعض الأحزاب قد عارضت الإمبريالية الفرنسية لاغتصابها وهضْمها لحقوق الأمة الجزائرية، فنجد من جهة أخرى بعض الأحزاب تدافع عن فكرة بقاء "الجزائر فرنسية".

2-1- موقف المركز الوطني للجمهوريين الاجتماعيين(R. S) من الثورة الجزائرية

إنقسم الشباب الديغولي إلى عدة مجموعات بعد التقهقر الذي شهده "تجمع الشعب الفرنسي" (R.P.F) بداية من ماي 1953م، ورغم مشاركة "الشباب الجمهوري الاجتماعي" (J.R.S) في الكفاح من أجل الدفاع عن الإتحاد الفرنسي، وشاركوا في حرب الجزائر بمواقف وطنية، وإن كان بعضهم تَطَوّر نحو فكرة الاستقلال مع تأييد عودة ديغول إلى السلطة، في حين تَوجّه البعض الآخر إلى مناصرة فكرة الجزائر فرنسية ؛ حيث شكّل (J.R.S) الفرع الأساسي لدى الجمهوريين الاجتماعيين والذي برز إلى الوجود منذ شهر جانفي 1954م، ووصل عدد مناضليه إلى حوالي(500) مناضل وكان لسان حاله الإنقاذ العام(Salut Public) وشكّل الشباب الجمهوري الاجتماعي الجناح التقدمي للشباب الديغولي؛ حيث بَقيَ الكثير منهم وفيًا لفكرة "الجزائر فرنسية" ورغم ذلك ظهر جناح ليبرالي بمبادرة من "كلود جيرار ماركوس"(Claude Gérard Marcus) و"جاك ميلكوس[1]".

لقد تم معارضة"تجمع الشعب الفرنسي" والشيوعيين من خلال التحالف الذي حدث على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية، مما تسبب في تساقط الحكومات التي وصلت إلى السلطة لأنها كانت غير مُدعّمة بقاعدة شعبية مُتماسكة وثابتة؛ حيث وقع انقسام في أوساط "تجمع الشعب الفرنسي" (R.P. F) نتيجة لتصويت ما يقارب 27 نائبًا لصالح حكومة"إنتوان بناي".

وقد ترك ديغول الحرية للبرلمانيين بهدف حماية القاعدة النضالية؛ حيث نُسجّل بقاء العديد من البرلمانيين مساندًا لديغول والذين كانوا ضمن "إتحاد الجمهوريين للنشاط الاجتماعي"(U.R.A.S Union des Républicains d'Action Sociale) وتغيّر اسمه لاحقًا إلى الجمهوريين الاجتماعيين وفي هذا الصدد صرّح أحد المناضلين وهو "لسيان نوريث" .

[1] Yann Tanguy, **Les Mouvements de jeunes Gaullistes de 1947 à 1958 D. E.A**, Université de Rennes, 1978, p. 113.

(Lucien Neuwrith) بخصوص الأسباب والدوافع التي ساهمت في نشأة،(R.S)وذلك من خلال الحوار الذي أجرته معه مجلة "لو فيغارو" (Figaro Magazine) في عام 1998م ؛ حيث أدلى قائلا: "بعد تراجع تجمع الشعب الفرنسي أنشأنا "المركز الوطني للجمهوريين الاجتماعيين" بمشاركة شخصيات سياسية أمثال "ميشال دوبري""وروجي فراي" (Reger Frey) "وإدموند ميشلي"(Edmond Michelet) وشباب أمثال"غاي بو"(Guy Beaud) "وليون دالباك"(...Léon Delbéque)، تضافرت الظروف للتعجيل بمجيء ديغول؛ حيث بظهور "المركز الوطني للجمهوريين الاجتماعيين" تطوّرت المأساة الجزائرية واختفت الجمهورية الرابعة وظهر عجزها في إيجاد حل لتلك المُعضلة وأنتاب الجميع شعور بتراجع الأمة، وعليه فالمُنْقِذ الوحيد هو ديغول الذي سيعمل على تفادي ذلك، لقيت حكومة "مانديس فرانس" تأييدًا ودعمًا من قبل "الجمهوريين الاجتماعيين" (R.P.F) –سابقا – بأغلبية ساحقه، وتجسّد ذلك في اللقاء الذي جمعه بديغول في شهر أكتوبر 1954.

حيث أثيرت عديد القضايا آنذاك من سياسة داخلية إلى أحداث الهند الصينية ومشاكل شمال إفريقيا؛ التي ستؤدي إلى اضطرابات حقيقية وتكون المَحَك لاختبار مدى وفاء أكثر المُؤيّدين للحكومة الفرنسية، فالسياسة المُتّبعة في الهند الصينية والسياسة المالية وإمكانية دخول الاشتراكيين، كلّها مُؤشّرات تُنبئ بتفجير أزمة داخلية، وكانت النقاط الأكثر إثارة قضية "الفلاقة"–حسب تعبيرهم– والسياسة المنتهجة من قبل فوشي – وهو جمهوري اجتماعي– ، هذه القضايا كانت عرضة للانتقادات، ولقد تسبّبت قضايا شمال إفريقيا في تقويض وحدة الحزب، فسرعان ما دعّم النواب الديغوليون –اتحاد الجمهوريين للنشاط الاجتماعي– وخاصة بعد تخلّصه من العناصر الأكثر محافظة (A.R.S) دعّموا "منداس فرانس"، أما"جاك سوستيل" فقد وافق على تولي منصب الحاكم العام في الجزائر، ففي 18 نوفمبر 1954م

اشترطت المجموعة البرلمانية شرْطين أساسيين لاستئناف المفاوضات بخصوص المسألة التونسية، إقرار الأمن وتجسيد علاقات عضوية مع تونس وإدانة نشاط الفلّاقة.

وبهدف ضمان الإدماج لمختلف مقاطعات ما وراء البحار فإن "الجمهوريون الاجتماعيون" تبنّوا في شهر جانفي 1955 مراجعة مواد الدستور من أجل تحديد مؤسسات المجموعة الفرنسية، وبداية من ذلك التاريخ حصل تباعد بين(R. S) والجنرال ديغول الذي أدلى بتصريح يوم 18 ماي 1955م، "أنه من أجل صيانة الوجود الفرنسي في الجزائر لابد من استكمال مهام كبرى وإنشاء شروط الشراكة الجديدة"[1].

وصرح من جهته "لابد موند ميشلي" في فيفري 1955م قائلا: "ضاعت الجزائر وستكون الجزائر مستقلة"[2].

وفي نفس الصدد صرّح خلال لقاء له مع الكاتب الجزائري جون عمروش (Jean Amrouche) بتاريخ شهر أفريل 1955م، أن القضية الجزائرية تتجاوز النظام القائم، ومن جهة أخرى أكّد من خلال الحوار الذي أجْراه مع "لويس تيرنوار" (Louis Terre noire) في ماي 1955م، بأن ضمان البقاء في شمال إفريقيا مُرتبط بإنجاز مهام كبيرة وإيجاد شروط شراكة جديدة ويبدو أن النظام الحالي غير قادر على ذلك[3].

وبصفته حاكمًا عامًا على الجزائر صرح "جاك سوستيل" يوم 25 فيفري 1955م بأن الجزائرقطعة من فرنسا وعليه يجب العمل أكثر لإدماج الجزائر في فرنسا، واستنادًا على هذا التصريح ظهرت مواقف "الجمهوريين الاجتماعيين" الذين أَبْدوا رأيهم من خلال اليوم الدراسي المنعقد يوم 5 مايو 1955م، بأنهم لن ينتقدوا حكومة كانوا جزءا منها.[4]

[1] François Laurent, **Histoire de la France coloniale**, le déclin, paris, éd Armand Colin, 1991, p.320.
[2] Tournoux- R, **La Tragédie du Générale**, Ed : Plon, 1967, p.188.
[3] Jean Touchard, **Le Gaullisme** (1940-1969), éd Seuil, 1977, p.148.
[4] المجاهد، عدد خاص، 1 نوفمبر 1959، ص20.

وهنا نُسجل الاستقرار في مواقف الحزب بخصوص مشاكل الشمال الإفريقي وعدم إثارتها لأي جدل ما عدا تدعيم نشاط "روبير لاكوست" بالجزائر ومناقشة الاتفاقيات الفرنسية التونسية، لأن هذه الفترة شهدت التوقيع على اتفاقيات الحكم الذاتي بتاريخ 3 جوان 1955 وبموجبها أفتكت تونس استقلالها الداخلي[1].

وبالرّغم من نشاط (R. S) على الساحة السياسية إلا أن (R.P.F.) لم يتراجع كليًا بل قام بعدة نشاطات أهمها ذلك الاجتماع الذي حصل في شهر جويليه 1955م؛ حيث أطلق الجنرال ديغول سياسته الشمال إفريقية عن طريق دعوته لشراكة أو رابطة ذات طابع فيدرالي والاندماج ضمن مجموعة فرنسية واسعة تحقق المشاركة السياسية والإدارية، وهو تأكيد لِما صرّح به في الندوة الصحفية التي أجراها بتاريخ 30 جوان 1955.

اتخذ(R.S) موقفًا بدعم سياسة"جاك سوستيل" المتعلّقة بالإدماج، وتجدر الإشارة إلى أنه من مؤيدي تطبيق دستور 1947م ؛ حيث تَتمتّع الجزائر بحصتها في البرلمان الفرنسي مثلها مثل بقية المقاطعات الأخرى من خلال تمثيلها حسب عدد سكانها بعدالة[2]، هذا المسعى اصطدم برفض من قبل كتله "61" بتاريخ 26 سبتمبر 1955، أين رفض نواب الهيئة الانتخابية الثانية سياسة الإدماج وطالبوا بدولة جزائرية مُتّحدة فيدراليًا مع فرنسا، لكن سياسة الإدماج لقيّت معارضة من قبل السياسيين، باعتبار أنه يُسمح لأكثر من ثمانية ملايين مسلم حق التمثيل في البرلمان الفرنسي، وساهم النّفَسُ الثاني للثورة والمتمثّل في هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م في تطور الأوضاع في الجزائر وبيّن فشل سياسة "سوستيل" الذي سارع إلى إنشاء الفرق الإدارية المتخصصة في شهر سبتمبر 1955م بهدف عزل الشعب عن الثورة، إنعقد المؤتمر "لوطني للجمهوريين الاجتماعيين" في الفترة بين 18 و20

[1] عبد الحفيظ موسم، **جيش التحرير الوطني التونسي وعلاقته بالثورة الجزائرية (1955-1956)**، **مجلة عصور الجديدة**، العدد 24-25أكتوبر2016، ص ص 312، 327.

[2]Bernard Tricot, **Les Sentiers de la paix**, op cit, P.23

نوفمبر 1955م بـ"آسنيار"؛ حيث أبدوا قلقهم من رداءة النظام وتذبذب مواقف الديغوليين بخصوص قضية الإتحاد الفرنسي، وأوضح "جاك دالماس" أنه تم تضييع إمكانية المرور من الإمبراطورية إلى الإتحاد الفرنسي منذ 10 سنوات[1].

وجاء في التوصية النهائية بخصوص الإتحاد الفرنسي عدم المساس بوحدة الجمهور الفرنسي وتأكيد بلوغ شعوب ما وراء البحر إدارة شؤونهم وترقية مستوى حياتهم، ويتّضح من ذلك أن التفكير الديغولي في هذه الفترة قد حقّق الإجماع بخصوص إفريقيا السوداء دون أن يتحقق بالنسبة للجزائر، أي أن توجّه الجميع كان ضمن بقاء "الجزائر الفرنسية".

مع العلم أن هذه المرحلة سجّلت انطلاق عمليات عسكرية لجيش تحرير المغرب العربي في أكتوبر 1955م لكن مواقف "جاك سوستيل" لصالح الإدماج ليست نفسها مواقف "روني كابيتون" (Renie Capitant أو"إيد موند ميشلي".

- الجبهة الجمهورية وموقف الجمهوريين الاجتماعيين (R. S) منها

لقد خيّبت انتخابات جانفي 1956م آمال "جاك سوستيل"،أما بخصوص موقف (R.S) الذين اجتمعوا يوم 9 جانفي 1956م في باريس بقيادة "شابان دال ماس"- فقد بقي غامضًا وغير واضح وخاصة بعد التقهقر وفقدان التجانس الذي كانت عليه قبل الإنتخابات، وتعقّد موقف رئيس بلدية (Bordeaux) -وهو ينتمي للجبهة الجمهورية- وتعذّر عليه اتخاذ موقف واضح مع زملائه السياسيين، وعلى العموم صدر التّصريح الذي تضمّن عِدّة أهداف لها علاقة بالقضية الجزائرية منها الإصلاح الانتخابي وإصلاح الدستور، ورغم ذلك كان تأثير الجمهوريين ضعيفًا عندما نقارنه بالحزب الاشتراكي أو الحزب الراديكالي أو الحزب الشيوعي، وتزامن ذلك مع نجاح الحركة البوجادية في تلك الانتخابات وعقد مؤتمرها الأوّل.

[1]Le Rassemblement du Peuple Français et d'Outre- mer, Cahiers de la Fondation Charles De Gaulle, Paris, 2004, p.85.

أما الكتلة البرلمانية للجمهوريين الاجتماعيين فقط سلّمت برنامجها للجمعية الوطنية الفرنسية في جانفي 1956م والذي تضمّن إصلاح الدولة بتحقيق الفصل بين السلطات وتحقيق استقرار حكومي، وفيما يتعلق بفكرة الإتحاد الفرنسي طالبت الكتلة البرلمانية للحزب بانتهاج سياسة تسمح لشعوب الإتحاد بالمِضّي قُدمًا نحو التطور والتسيير الديمقراطي لشؤونهم، والتأكيد على وحدة الإتحاد الفرنسي مع الجمهورية الفرنسية، أما فيما يتعلق بالمطالب التي أُقترحت لحل القضية الجزائرية فقد غلبت عليها السّطْحية والعمومية والغموض وعدم الوضوح عكس ما اتسمت به تلك المطالب في الجلسات العادية، وفي نفس الصدد صرح النائب "م. درون" (M.Dronne)أنّه لا يوافق كليا الوزير المقيم بالجزائر "لاكوست" في سياسته لكنه يؤيّد الحكومة[1].

وعندما أُعْلِن عن قانون السلطات الخاصة في شهر مارس 1956م صرّح "بايرو"(Bayrou) وهو نائب رئيس المجموعة البرلمانية عندما التقى"غي مولي" مؤكّدًا تأييده لمبدأ السلطات الخاصة[2].

ومن جِهتها اجتمعت فيدرالية الجزائر العاصمة للجمهوريين الاجتماعيين[3] بتاريخ 3 أبريل 1956م مُبْدية رفضها لفكرة انفصال الجزائر عن فرنسا وصدرت بالإجماع توصية تدعو إلى "الجزائر فرنسية" وتعترف بوجود نوعين من الوطنية؛ الأولى تتمثل في الوطنية الفرنسية المتروبولية والثانية الوطنية الفرنسية المُسْلِمة (أنظرالملحق رقم04).

لقد أُثيرت عدة قضايا في خضم مناقشة السياسة العامة، وخلالها أبرز(R.S) وجود تضامن بين المغاربة والوطنيين الجزائريين وأثار "جاك سوستيل" قضية المطالب المغربية

[1] J.O.F, des Débats, A.N.08 Mars 1956.p .753.
[2]Echo d'Oran (L) N=°: 30480, 06 mars 1956,p.01.
[3]تشكلت فيدرالية R.S للعاصمة من فلاكFleck رئيسا، بيانزيPianezi كنائب رئيس، وفانسيجيرا, Fanciguera كأمين عام.

بـ"كولومب بشاروتندوف"[1]، كما حذّر "جاك سوستيل" من المخاطر والمشاكل التي ستنجرّ جرّاء منح مبكّر لمؤسسة تمنح الجزائر مؤهلات الدولة الحقيقية، صدر هذا التصريح أثناء تصويت الثِّقة على حكومة "غي مولي" في شهر أكتوبر 1956م، مع الإشارة إلى أن هذا لأخير صرّح في 28 فيفري 1956م مُقترحًا توقيف القتال من أجل مؤسسات مجهولة، وخلال اجتماع المجلس الوطني للجمهوريين يوم19 جويلية 1956م في باريس ؛ حيث شاركت كل الفيدراليات وأعلنوا عن السياسة الجديدة والتي تضمنت مجموعة من الأفكار أهمها: لا معارضة ولا مشاركة منتظمة في حكومة "غي مولي"، صيانة الجزائر الفرنسية وممتلكات ما وراء البحر، وانتهاج إصلاحات شاملة لمؤسسات الدولة، وتأييد وتدعيم سياسة "روبير لاكوست" بالجزائر والدفاع عن مصالح فرنسا بالمغرب الأقصى وتونس ورفضه التخلي عن إقليم فزّان[2]، ولم يُغامر الجمهوريون الاجتماعيون بخصوص تحديد مصير الجزائر وعليه حذّر "غي مولي" من التهوّر فيما يخص دستور الجزائر وذلك قبل توجه "تريبولي" (Triboulet) على رأس مفوضية (R S) إلى الجزائر على اعتبار أن "تريبولي" بصفته رئيس المجموعة البرلمانية ونائب كالفادو قد صرّح يوم 23 ديسمبر أن "غي مولي" هو الرجل المناسب من أجل الحفاظ على "الجزائر الفرنسية " وهو العامل الذي دفع الجمهوريين الاجتماعيين التصويت لصالح الحكومة.

عقد المجلس الوطني في 15 ديسمبر 1956م، إجتماعًا له بقاعة برانتينغ بباريس، حضره ما يقارب(200) مناضل وعديد البرلمانيين ومسؤولين في فيدراليات المقاطعات إلى جانب أبرز القادة يتقدمهم "سوستيل، شبان، دلماس، تريبولي، ودوبري، وكوينج" (Koenig)؛ حيث اتفق أعضاء المجلس على مجموعة من التوْصيات على رأسها الدعوة إلى تطوير

[1] Jean Yves Bernard, **La genèse de l'expédition Franco-britanique de 1956 en Egypte**, publication de la Sorbonne, 2003, p. 332.
[2]Echo d'Oran N=°, 30596, 20 juillet 1956.

الجزائر في حضن الجمهورية الفرنسية دون تدخل هيئة الأمم المتحدة، وضرورة الالتزام المشروط باستئناف المفاوضات مع تونس والمغرب بعدم تقديم الدعم للثورة الجزائرية، ومقابل ذلك يمكن تلقيها للمساعدات الفرنسية[1]، تزامن ذلك مع الدعوة لعقد اجتماع لقادة جيوش تحرير شمال إفريقيا بالقاهرة يوم 25 فيفري 1956م، بحضور أحمد بن بله والمهدي بن عبود وعباس لغرور ممثلا لجيش التحرير الجزائري[2]، لأن القضية الجزائرية في نظرهم مسألة فرنسية وفي نفس الوقت عملت جبهة التحرير الوطني على تدويل القضية الجزائرية بعد تصريح محمد خيضر من القاهرة على أن القضية الجزائرية أضحت مُعضلة دولية[3].

بالرّغم من تطور الأحداث التي سجلتها ثورة التحريرية إلا أن تمسّك الجمهوريين الاجتماعيين بفكرة الجزائر الفرنسية بَقِيَ مستمرًا، وظهر ذلك جليًا أثناء انعقاد المؤتمر الوطني الثالث 08-09-10 فيفري 1957م، بـ"بوردو"؛ حيث حدثت الكثير من التناقضات داخل الحزب وتباعدت أفكار "شابان دلماس" عن أفكار "دوبري"ورفض زملاء "سوستيل" تبنّي موقفه، مما دفعه في تلك الفترة إلى إنشاء (L'U.S.R.A.F) وهو تنظيم أكثر راديكالية وبالرّغم من كل ذلك استمرت الروابط القوية لدى الجمهوريين خاصة الوفاء لديغول وهذا ما أثار عدة تناقضات تمثّلت في كيف نكون ديغوليين دون ديغول؟ وكيف ننتقد النظام ونشارك فيه؟ هذا التناقض لم يتلاشى خلال المؤتمر بدليل بروز تيارين متناقضين:

التيار الأول مؤيّد لصيغة الجزائر الفرنسية يقوده "غاي ريبو"، والتيار الثاني لبيرالي يتزعّمه "كلود جيرار ماركوس وجاك ميلكوس"، وفي الختام تمّ دعم كل السياسة الحكومية المتعلقة بالجزائر، إضافة إلى نشاط "لاكوست" ؛ حيث قرّر المؤتمر ضرورة تجنيد كل الطاقات والجهود السياسية بهدف الحفاظ على الجزائر الفرنسية، وفيما يتعلق بمقاطعات ما وراء

[1]Echo Soir, N=°, 2485, 15 décembre 1956, p.01.

[2]فتحي الديب، مرجع سابق، ص 172.

[3] M. Belhoucine, **Le Courrier**, Alger, le Caire, Alger, Casbah Edition, 2000,

البحر دعوا إلى إرساء فيدرالية عن طريق إصلاح جدري للدستور ؛ حيث يتولى السلطة التشريعية الفيدرالية برلمان فيدرالي وضرورة تعزيز السلطة التنفيذية، وتُعطي لرئيس الجمهورية المنتخب لمدة ست سنوات امتيازات واسعة تُتيح له التمتّع بنظام رئاسي، وفي نقطة أخيرة ألحّ الجمهوريون على عدم اهتمامهم بالتوجّه الأوروبي الذي قد ينْجرّ عنه القطيعة بين فرنسا ومقاطعاتها فيما وراء البحر.

- سقوط حكومة الجبهة الجمهورية وموقف(R.S) منها:

لقد تضمّن جدول أعمال اجتماع المجلس الوطني للجمهوريين الاجتماعيين في 01-02 جوان 1957م، ثلاث قضايا هامة هي: الأزمة الحكومية، المعاهدات الأوروبية، ومشكل الجزائر، فبخصوص المعاهدات الأوروبية بقي الجمهوريون أكثر تحفّظا أما اقضية الجزائرية فصدر بشأنها رفض النص المتمثل في: إنشاء هيئة تشريعية وتنفيذية جزائرية، فجاءت النقاط المُتّفق عليها متلازمة مع ما أعلنه "سوستيل" في الصحافة والبرلمان وناشدت لجنة الجزائر ضرورة الحفاظ على الوجود الفرنسي في الجزائر[1].

تضافرت مجموعة من المشاكل الداخلية ساهمت في معاناة جبهة التحرير الوطني خلال صائفة 1957م، وكانت مُرتبطة بمخرجات مؤتمر الصومام، والذي انجر عنه اشتداد النزاع بين الجناح السياسي والعسكري، مُمثلا في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان، وتم حلْحلة الأزمة بموجب مؤتمر القاهرة بتاريخ 20 أوت 1957م بواسطة توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي خضم تلك الأحداث ومن الجانب الفرنسي احتدم النقاش حول القانون الإطار بداية من شهر سبتمبر 1957م؛ حيث وقف الجمهوريون الاجتماعيون ضد الإطار الفيدرالي بالرّغم من تأييد الجنرال ديغول للقانون من

[1]Jacques Soustelle, **Vingt-huit ans de Gaullisme**, Paris, La Table Ronde, 1968, p. 116.

خلال الحوار الذي أجراه مع "لويس تيرنوار" بتاريخ 10 نوفمبر 1957م بالرّغم من قناعته بأن هذا الرفض –حسب رأيه– لن يُوقف مطالب العرب[1].

وفي الأخير حُظي القانون بالموافقة وتم تبنيه داخل مجلس الجمهورية بتاريخ 14–18 جانفي 1958م؛ حيث صرّح "ميشال دوبري" مبيّنًا أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا: "قلنا نعم لجزائر مجدّدة، ولكن ليس لقانون لن يكون سوى بداية لسياسة تخلّي جديدة..." وهذا ما تسبّب في غياب حوالي (15) نائبا من مجموعة "20" نائبا من (R.S) أثناء التصويت، ومن جهته صوت "سوستيل" ضد نص القانون، وتمخضّ عن ذلك عقد اجتماع للجنة المديرة بتاريخ 14 فيفري 1958م، برئاسة "ميشلي" ؛ حيث اتفق الجميع على ضرورة صيانة الجزائر فرنسية، ذلك يتطلب إيجاد حكومة إنقاذ عام يقودها الجنرال "ديغول[2]"، وفي نفس النقاش المحتدم حول تطبيق القانون الإطار بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 25–28مارس 1958م طفى على السطح نزاع حاد بعد التوصية التي تقدّم بها "فرانسوا ميتران"، والأخرى التي قدّمها "درون" –وهو جمهوري اجتماعي– ضد "أمْركة" السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا ولكن تم رفضه[3].

كما تضمن تقرير السياسة العامة المقدّم من قبل "روجي فراي" دراسة مشروع "الميثاق المتوسطي" الذي أعلنه "فيليكس غايار"، وقد عبّر "فراي" عن مخاوفه من أن ينجر عن ذلك تدوين للقضية الجزائرية، حدث ذلك في شهر مارس 1958م أثناء أشغال المجلس الوطني للجمهوريين الإجتماعيين بمقر بلدية "سانت ماندي" (Saint mande) بباريس، وسوف يتبين فيما بعد للجنة السياسية أن الوساطة انتهت باتفاق بين الأنجلو ساكسون وتونس مما أدى إلى رفض مقترحات الحكومة[4]، بالرّغم من أن "شابان دلماس" عارض فكرة المراقبة الأحادية

[1] Jean Touchard, **le Gaullisme**, op, cit, p .149.
[2] Jacques Soustelle, **l'Espérance trahie**, 1958-1961, Paris, éd de L'Alma, 1962, p.141.
[3] Ibid, p .143.
[4] Oran Républicain, N°= 6958, 22 mars, 1958.

للحدود التونسية – الجزائرية، كما عبّر "جاك سوستيل" في شهر أبريل 1958م عن ذلك بـ: "الوساطة المتحيّزة" قائلا: "هي التصفية الكاملة للمواقع الفرنسية في شمال إفريقيا، فالمشكل الوحيد هو "بورقيبة" إلى جانب جيش التحرير الوطني، هي سياسة توحيد الشركات البترولية التي ستُبعدنا عن الصحراء، وفرنسا لابد أن تقول من الآن فصاعدا لا للتخلّي..." ومن جهة صرح "ميشال دوبري" يوم 13 أبريل 1958م أنّه لا يمكن في أي حال دعم وزارة تنتمي إلى حكومة تأخذ في حساباتها سياسة ميونيخ[1]؟ ولذلك وجهت اللجنة السياسية للجمهوريين الاجتماعيين تعليمات لكتلتها البرلمانية تدعو إلى رفض مقترحات الحكومة بالرّغم من تواجد "شبان دلماس" ضمن أعضاء الحكومة، لكن إستراتيجية الثورة التحريرية الجزائرية تأكّدت للعيان بعد فترة قصيرة فقط من انعقاد المجلس الوطني لـ (R.S) من خلال دعم بعدها المغاربي أثناء انعقاد مؤتمر طنجة بين 27 و30 أبريل 1958م ؛ حيث اتفقت جميع التشكيلات السياسية المغاربية"ج.ت.و، حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور التونسي"، على تشكيل جبهة موحّدة والإجماع على مساعدة الجزائر في حربها لنيل استقلالها.

لقد لعبت مجموعة الجمهوريين الاجتما،عيين المستقلين دورًا في إسقاط حكومة "غيار"من خلال تدخلات "سوستيل، بيدو، ديشي، وموريس" التي برزت في شهر مارس 1958م في مهاجمة سياسة "غايار" و"كريستيان بينو"، وساندهم في ذلك تلك المظاهرات المُحْتشمة لمنظّمات الجزائر، ونلاحظ بأن الحكومة كانت تعتمد على دعم الاشتراكيين الذين كانوا ضد أي مغامرة، كما استندت على الأغلبية المتكونة من الراديكاليين والحركة الجمهورية الشعبية وتأتي ضدها معارضة الشيوعيين والجمهوريين الاجتماعيين والبوجادةيين، وكذلك المستقلين الحساسين أكثر فأكثر لضغط الجرائد بالجزائر، وجمعيات الفرنسيين من

[1] **معاهدة ميونيخ**: إتفاق ميونيخ: هي اتفاقية تمت في ميونيخ في 30 سبتمبر1930بين االمانيا النازية، وبريطانيا، و فرنسا، وإيطاليا، وكانت بمثابة تسوية تسمح بضم الما نيا النازية لمنطقة السوديت التابعة لتشوسلوفاكيا، والتي يعيش فيها مواطون ناطقون بالألمانية في محاولة لاحتواء المانيا النازية وتجنب اندلاع حرب عالمية أخرى، حيث كان ذلك مثيرا للجدل، وتمت فعالية الاسترضاء مقابل حتمية الصراع في مواجهة العدوان، ولم يمنع ذلك من قيام الحرب العالمية الثايية.

شمال إفريقيا؛ حيث أصبح فشل حكومة "غيار" مُنتظرًا بعد المعارضة الشّرسة لوسط اليمين وعلى وجه الخصوص بعد انشقاق المجموعات البرلمانية حول مشكل الجزائر، فأصبحت القضية بين شقين أولاهما سياسة "الانقاذ الوطني" المنتهجة من قبل أحزاب اليمين والتي تُدرج البوجاديين ضمن الأغلبية وتَقذف الاشتراكيين والراديكاليين –تيار مانديس فرانس– وثانيهما سياسة موجهة على اليسار كما حكومة "غيار" والتي عملت على إقصاء أقصى اليمين.

2-1-2-موقف (U.S R.A. F) اليوسراف من الثورة الجزائرية

-الإتحاد من أجل إنقاذ تجمع الجزائر فرنسية (U.S R.A.F)

ضِمن حكومة الجبهة الشعبية ظهر إلى الوجود "الإتحاد من أجل إنقاذ تجمع الجزائر الفرنسية" يوم 26 أبريل 1956م، بمعهد "برونتينغ" بباريس باقتراح من قبل خمس(05) حكام عامين يتقدمهم "جاك سوستيل، روجي ليونارد وموريس فيوليت"، وتشكّلت اللجنة المديرة من كل من "جاك سوستيل، جورج بيدو وأندري موريس"[1]، ولقد إستقطب التنظيم الجديد شخصيات من مختلف الاتجاهات السياسية[2]، فإلى جانب أنصار ديغول أمثال "ميشال دوبري، بيار ديغول، وروجي فراي"، هناك آخرون من الحركة الجمهورية الشعبية ممثلين في شخصين "بيدو وشامان"، وبعض الراديكاليين والعديد من المستقلين أمثال "أندري ميتر أنتوان بيناي" والكاردينال "سالياج" (Saliege) والجنرال "دومنتسرابي" (De Montsabert) والعميد "سارياح" (Sarraieh). ويبدو بذلك أن فكرة "الجزائر فرنسية" أصبحت فضاءً ألتّف حوله جل التيارات والاتجاهات، فأصبح"اليوسراف" عبارة عن" لوبي" برلماني له اتصال وعلاقات مستمرة مع منظمات نشيطة يتقدّمها منظمة "الأمة الشابة (Jeune Nation)

[1]Jérôme Pozzi, **Les Mouvements Gaullistes de1958 à 1976**, la diversité d'une famille politique réseaux cultures et conflit, thèse de doctorat d'histoire de l'Université de Nance2, P.37.
[2] Raoul Girardet, **L'idée coloniale en France de 1871 à1962**, paris**,** la table ronde**,** 1972, p.264**.**

و"متطوعي الإتحاد الفرنسيط (Volontaires de L'union Française) و"الجبهة الوطنية للمحاربين" (Front National des Combattants). ولقد اعتمدت في الجزائر على شبكة دقيقة مُلتفة حول جريدة صدى الجزائر" (L'echo d'Alger) برئاسة"آلا دو سيريني (Alain de Sérigny) "لصالح دعاية من أجل "ديغول" وفي فرنسا لصالح "الجزائر فرنسية".[1] الذي وضّح بأن دور "اليوسراف" هو التعريف بالمشكل الجزائري من جميع الجوانب المعّقدة في فرنسا.

عقد "اليوسراف" (U.S.R.A.F) ندوة صحفية يوم 7 جوان 1955م دشّنها "مارسال أدمونت نايجلان"، وحضرها ما يربو عن(300) مناضل ومُؤيّد من بينهم "روجي ليونارد""جورج لوبو" و"بياريغول" –رئيس سابق للمجلس البلدي بباريس–؛ حيث أعلن عن الهدف الرئيسي للحركة وهو تعبئة الرأي العام في المترو بول وإعلان التضامن المادي والمعنوي مع أولئك الذين يحاربون لأجل الجزائر فرنسية ،كما أكّدت "اليوسراف" على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات والإسراع في تطبيق سياسة الإدماج التي دعا إليها الحاكم العام "جاك سوستيل" من خلال التطبيق التدريجي للهيئة الانتخابية، الموحّدة وعمل على كل ما في وسعه من أجل التطور الاقتصادي والإداري والتربوي[2].

ومن خلال الرسالة الموجّهة من قبل والي(Haut Garonne) إلى وزارة الداخلية تمت الإشارة إلى أن مجموعة مكوّنة من المسمى دالمون ديديو بيار(Delman Dedieu Pierre) نائب(R.P. F) أنشأت ب «تولوز" لجنة"اليوسراف" بمساعدة المدعو كاتالا (Cathala") نائب سابق مكلف بالدعاية لدى (R.P. F) إلى جانب "فيات ميشال" (Feuillette Michel) –طالب البيطرة–والمعروف بنشاطه الكبير المدعّم لفكرة "الجزائر فرنسية" في أوساط اليمين.

[1] Mathias Bernard, OP, cit, p .140.
[2]Jacques Soustelle, **Aimée et Souffrante Algérie**, Paris, Plon, 1956, p.120.

لقد وضع اليوسراف القضية الجزائرية إحدى أولويات انشغالاته، وفي هذا الصدد نجد "إليكس توماس"(Alexis Thomas) وهو رئيس الاتحاد الوطني للمحاربين (L' U.N.C) وعضو اللجنة المديرة لليوسراف يُصرح خلال المؤتمر الوطني لِـ(L'U.N.C) المُنعقد بفيشي حين تم التعرض للمسائل المتعلقة بالجزائر بأنه تم إرسال ممثلين إلى المناطق الأكثر اضطرابا بالجزائر، وأنه تم الاتصال بقدماء المحاربين الأوروبيين بهدف دعم فكرة "الجزائر فرنسية" وتنفيذ ما يجب من الإصلاحات الضرورية.

وفي نفس الاتجاه نُسجّل مُشاركة الإتحاد الوطني للمحاربين في"اليوسراف" بحوالي 400.000 مناضل وهو ما صرّح به "بول بايلول"(Paulle Paillole) –رئيس لجنة فرنسا ما وراء البحار والدانوب وعضو لجنة قدماء المحاربين لدى "اليوسراف"–أنّه مثلما وقع سنوات 1940–1944م وفي ظل مخادعة على الحدود الجزائرية واجبنا الكفاح حتى النصر.[1]

كان لسان حال "اليوسراف" جريدة "حقائق حول الجزائر" (La Vérité Sur l'Algérie) التي أوردت في شهر أكتوبر 1956م سلسلة الأنشطة السياسية التي أنجزتها خلال أربعة أشهر ؛ حيث تبلورت فكرة إنقاذ الجزائر فرنسية والتي أضحت مسألة وطنية فرنسية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت على خبرة العديد من المناضلين يتقدمهم "جوردون"(Jourdan)في الغابون

،"تروكورو"(Troquereou)ببرازافيل،و"هارتي"(Héritier)بكوديفوار،"وشافينو"(Chavenon) بمدغشقر، كما تكلّمت الجريدة، عن برمجة"اليوسراف" ليوم دراسي يوم 14 جويليه 1956م عنوانه "تضامن الشعب الفرنسي مع فكرة الجزائر فرنسية"، ومن جهته قام البروفيسور ريفي(Rivet)– عضو اللجنة المديرة– بمجهودات جبّارة تمثّلت في إشرافه على عقد عدة ندوات في أمريكا الشمالية والجنوبية والمكسيك؛ حيث تم إبراز موقف اليوسراف من المشكل

[1] C.A.O.M., 9260/ 25, **Ministère de l'Intérieur, Direction des Affaires d'Algérie**, conférence de presse organisée par l'Union pour le Salut et le Renouveau de l'Algérie française, 09 juin 1956.

الجزائري، كما وجّهت لجنة اليوسراف المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر 1956م تَنْبِيهًا للحكومة يتضمّن ثلاث قضايا هامة تتمثل في الدعوة إلى برْمجة عدة إصلاحات اقتصادية واجتماعية أهمها تجسيد الإدماج الاقتصادي واعتماد مبدأ اللامركزية على المستوى المحلي.[1]

وتجاوبًا مع قرار حل البلديات في الجزائر تبنّى "اليوسراف" في شهر 1956م توْصية بهذا الشأن؛ حيث التقى"غي مولي" رئيس مجلس الوزراء وفداً يتكون من "أندري مالتر" (André Malterre) رئيس الكونفدرالية العامة للإطارات و"الكسيس توماس" و"بيار بيكار" تعبّر عن تحفّظ "اليوسراف" بشأن قرار حل البلديات في الجزائر، وتؤكّد على ضرورة تحقيق عدة إصلاحات عميقة وفورية بغرض تجسيد الطموحات المشروعة للسكان المسلمين، وإدخال إصلاحات مؤسساتية على مستوى البلديات لتمكين كل المجموعات تسيير شؤونها الديمقراطية محليًا، وفي هذا السيّاق طالبت بتقسيم البلديات المختلطة وإقامة محلّها بلديات عادية تُشرف عليها مجالس مُنتخبة، وتحويل المراكز البلدية إلى بلديات كاملة الصلاحيات، وعلى وجه التحديد بمنطقة القبائل، تحويل الدواوير إلى بلديات حرّة وتمثيل عادل للمجتمعين دون تمييز أنثي أوديني، بالرّغم من أن قرار حل البلديات الكاملة الصلاحيات واستبدالها بمفوّضيات خاصة كان مُهدّدًا لمصالح الأوروبيين في الجزائر[2].

كان "اليوسراف" على أتم القناعة بأن القضية الجزائرية هي قضية داخلية تخص فرنسا وحدها، ورفضت مساعدة الحكومة المصرية للثورة الجزائرية، كما رفضت الدعم المادي والمعنوي الذي يُقدمه الديكتاتور "جمال عبد الناصر" –حسب تعبيرهم– وهو ما أثبتته قضية الباخرة "أتوس" –حسب رأيهم– وأكّد "اليوسراف" في نشرية له تورّط مصر، وذلك بعد إلقاء القبض على "أحمد بن بله" والذي كانت بحوزته وثائق تؤكّد ذلك، كما وجّه اليوسراف التحية

[1]Echo Soir N=°, 2404, 14 octobre 1956, p.01.
[2] La Vérité sur l'Algérie N=°, 06 décembre 1956.

الأخوية بعد العدوان الثلاثي على مصر لكل المحاربين من أجل الدفاع عن الغرب وحماية المصالح والتواجد الفرنسي في الشمال الإفريقي.

-سقوط حكومة الجبهة الجمهورية وموقف اليوسراف منها

عارض "جاك سوستيل" -حاكم عام سابق للجزائر ومُمثّل اليوسراف- مشروع القانون الإطار(أنظرالملحق رقم05)؛ حيث مثّل الجمهوريين بتاريخ 20-21 سبتمبر 1957م، في مائدة مستديرة حول هذا القانون، وعملت حركة "اليوسراف" على توسيع دائرة نشاطها عن طريق العمل الصُحُفي وقام "جاك سوستيل" من جهته بإنشاء جريدة "هذا لماذا" (Voici Pourquoi)، وهي لسان حال"اليوسراف"، تصدر شهريا وتروّج لفكرة "الجزائر فرنسية"، وأوّل عدد لها صدر في شهر أكتوبر 1957م وكانت لغتها فرنسية وتسحب من مطبعة(Courrier de commerce) بالدائرة السادسة في باريس، وتضمّن عددها الأول بعض المقالات السياسية التي تناولت المشكل الجزائري وأهم ما جاء فيها مقال بعنوان: "هذا لماذا تمّ قلب حكومة بورجيس مونوري"، ومقال أخر بعنوان: "هكذا حضّرت "ج.ت.و" "لهجومها الدبلوماسي" وأخر بعنوان: "هذا لماذا شكّك الفلاقة في النصر"[1].

وبهدف توحيد العمل أكّد "اليوسراف" مع مطلع سنة 1957م تكثيف النشاط مع مجموع التجمّعات الوطنية، وعلى وجه الخصوص "تجمع فرنسي الجزائر" (R.F.A Le Rassemblement des Français d'Algérie) والتجمّع من أجل الدفاع المشترك بالجزائر (Rassemblement Pour La Défense Commues en Algérie)، معظم هذه التشكيلات سعت إلى حماية الوجود الفرنسي في الجزائر، وفي شهر فيفري 1957م أدان "اليوسراف" على لسان "ريني رور"(Rény Roure) الذي كتب في جريدة "حول حقائق الجزائر" تدخل النقابة العمّالية في الشؤون الجزائرية وخاصة الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة.

[1]Dépeche Quotidienne, 22 février 1957.

(.-C.I.S.L-Confédération International des Syndicats Libre) والتي أيّدت نشأة إتحاد جزائري باسم "الإتحاد العام للعمال الجزائريين"(L'U.G.T.A) و رأت فيها خُطوه نحو الانفصال.

كما صرّحت اللجنة التنفيذية للكونفدرالية ضرورة فتح مفاوضات مباشرة مع الممثّلين لسكان الجزائر وهو ضمان لنهاية الحرب.

وفي خضم طرح القضية الجزائرية على بساط النقاش على مستوى الأمم المتحدة وأمام اللجنة السياسية حذّر "م.ج هولدونيورك"-الأمين العام لـ(C.I.S.L-Confédération-Internationale Des Syndicats Libres)- ومن خلال رسالة "روبر لاكوست" أن هناك شكوى حول فقدان الحريات النقابية بالجزائر تم توجيهها للمنظمة العالمية للعمل بجنيف، كما أدانت اليوسراف المشروع الذي تقدّم به الراديكالي"هارسن" والذي يرمي من خلاله إلى تقسيم الجزائر إلى مقاطعة فرنسية ومقاطعات مستقلة بِحجّة أنه يهدّد الوحدة الترابية لفرنسا، كما واجهت في شهر أبريل 1957م السياسة الانهزامية وإحباط الجيش الفرنسي.

بتاريخ 26 نوفمبر 1957م وبالدائرة الناشئة بباريس اِلتأم شمل "اليوسراف"؛ حيث التقى مسئولوه ومناضلوه في اجتماع ضم حوالي(1700) مناضل من بينهم "جون ديدس"(Jean Dides) "اليلكس موسكوفيتش"(Alex Moscovitch) محافظ بلدية باريس و"فينتي"(Vennetier) ممثّل الحركة البوجادية بالسّان؛ حيث وجّه "جاك سوستيلّ أصابع الاتهام للحزب الراديكالي الذي اجتمع بـ "استرسبورغ" كوْنه اعتبر حرب الجزائر مُكلّفة حوالي 700- مليار- وأدان السياسة الأمريكية وخاصة سياسة "فوستير دلاس"(Foster Dulles)لأنه -حسب رأيه- حيث تتم الصفقات الأمريكية باسم مناهضة الكولونيالية. أما "جورج بيدو" فقد رفض الوساطة من طرف تونس والمغرب بهدف تسوية القضية الجزائرية.

وفي 02 فيفري 1958م نظّم "اليوسراف" جمعية عامة ترأّسها "جاك سوستيل" وحضرها حوالي(250) مناضل وعديد الشخصيات أهمهم: "أندري موريس" روربربرنيل" (Robert Bruyneel) والجنرال "شوارتز" (Schwartz) والكولونيل "بوغوان"(Bougoin) و"ليون بارتيه" (Léon Berthier) ممثّل الإتحاد الوطني للمحاربين (U.N.C).

ومن خلالها قدّم"بيار بيكار"(Pierre Picard) –الأمين العام– مداخلة مُخْتصرة تضمّنت أهم أنشطة الحركة، ورفض التدخلات الأجنبية في القضية الجزائرية وأشار إلى استعداد حوالي (100) مدينة بالمتروبول لكي تتكفّل بـ(100) مدينة بالجزائر، وأشار "ريموند غويرو"(Raymond Guiroud) رئيس جمعية الضحايا المدنيين للإرهاب بالجزائر أنه بفضل "اليوسراف" تمّ دعم العائلات في الجزائر، ومن جهته وضّح "أندريموريس" بأن الإدماج لا يزال ساري المفعول ولم يتجاوزه الزمن، أما الممثل النقابي "فونتان"(Fontaine) فقد أكّد استياء العمال المسلمين بناحية (Sochaux – Montbéliard) لعدم اتخاذ إجراءات قمعية لردع "ج.ت.و"،وأوْرد ممثل "اليوسراف" بالبليدة "جون بيلوي"(Jean Pyloy) ضرورة إقناع المسلمين لكي يُصبحوا فرنسيين.

إجتمع مكتب اللجنة المديرة "لليوسراف" بتاريخ 15 أبريل 1958م؛ حيث أبدى رفضه للوساطة الإنجليزية الأمريكية بغرض تسوية القضية الجزائرية وقدّمت شرطا أساسيا لاستئناف المفاوضات مع تونس يتمثل هذا الالتزام الحياد في القضية الجزائرية وفرض رقابة من طرف فرنسا للمطارات جنوب تونس وضمان الوجود الفرنسي ببنزرت[1].

اتبع اليوسراف إستراتيجية أكثر فعّالية تتمثل في التوّجه إلى السياسيين الأكثر معارضة بعد سقوط حكومة "غيار" ومن بين هؤلاء المناوئين للحكومة المستقيلة نجد "بيار أندري" و"سوستيل" بالجمعية الوطنية و"مارسيل روجي" و"ميشال دوبري" بمجلس الجمهورية، ببرقية

[1]Echo d'Alger (L), 16 avril 1958.

تهنئة تضمنت ما يلي: "يُعبر سكان الجزائر عن اعترافهم بتدخلهم الحاسم ويؤكدون رغبة المعمّرين في البقاء فرنسيين كما لا يمكن قبول أي تسوية أو مماطلة جديدة..." ولقد أكد كل من"جاك سوستيل""ودوبري" على دعوة ديغول، لكن مجموعة التشكيلات السياسية بقيت حذِرة من جهة ومُعارِضة من جهة أخرى لهذا الطرح، وعلى وجه الخصوص الاشتراكيين الذين هاجموا المعتدلين المسؤولين عن الأزمة، وبمجرد انضمام"سوستيل" إلى الحكومة أعلن عن إنشاء "الإتحاد من أجل التجديد الفرنسيU.R.F[1] بهدف تعبئة الشعب الفرنسي ضمن الإطار الجمهوري حول الجنرال ديغول، وإرساء مؤسسات جديدة تُكرّس الجمهورية وتُحقّق إدماج الجزائر والصحراء الفرنسية.

2-2-جهود الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (U.N. R)[2].لتسوية القضية الجزائرية

قبل أن يُبادر الجنرال ديغول بأي إجراءات بخصوص تسوية المشكل الجزائري، سعى إلى كسب التأييد الشعبي لسياسته وتجنب المعارضة المتواجدة في الجزائر والمُدَعَّمة من قبل الجيش الفرنسي والتي من شأنها التأثير على القرار السياسي؛ حيث سعى إلى إحداث تعديل على الدستور وإجراء إستفساء شعبي، وطلب يوم 28 سبتمبر 1958م، التصويت على إحداث تغييرات على الدستور تخوّل له تعزيز سيادة الشعب وخضوع الجيش للمدنيين، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وانتهاج أسلوب المفاوضات لتسوية القضية الجزائرية وحل التنظيمات اليمينية المتطرفة وإتباع سياسة اللامركزية ؛ حيث نال ديغول تأييدًا مطلقًا.

2-2-1-الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (L'U.N. R) وتسوية القضية الجزائرية

- إستراتيجية (L'U.N. R) اتجاه الجزائر :

[1] U.R. F الاتحاد من أجل التجديد الفرنسي

[2] U.N.R, L'Union pour la Nouvelle République.

ترجع الخلفية المرجعية لأفكار هذا التيار إلى العديد من التيارات الفكرية والتي تُؤثر على أفكاره حسب الظروف التاريخية وحسب أفكار الشخصيات المسيّرة له وقيادته الحزبية، ويتجلى ذلك من خلال الاجتماع المنعقد في شهر أكتوبر 1958م،(أنظرالملحق رقم06) والذي تمثّلت فيه التنظيمات الديغولية وألتفت حول الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (L'U.N. R) وأفرزت قيادة جماعية أبرزها "سوستيل، شبان، دلماس، ميشلي ودوبري"أما الأمين العام فكان "روجي فراي"–وهو أمين عام سابق للجمهوريين الاجتماعيين–.

وسعى لإقامة تحالف مع كل التشكيلات السياسية الوطنية ممثّلة في: "المركز الوطني للمستقلين" بقيادة "روجي ديشي"، والديمقراطية المسيحية بقيادة "جورج بيدو" والمركز الجمهوري وأيضا الحزب الراديكالي الاشتراكي، كما ضم الاتفاقية الجمهوررية (Convention Républicaine) ينشّطها "ليون ديلباك" حول برنامج يُركّز على مبدأ "الجزائر فرنسية" كما استقطب الإتحاد في صفوفه العناصر المناصرة للجزائر فرنسية ؛ حيث انتخب سنة 1958م كل من "أريغي وتومازو"(Thomazo) و"بياجي"، إضافة إلى تواجد بعض البوجاديين، لذلك "وُجدَتْ المعارضة في ذلك الوقت مُمثلة في "فرانسوا متيران"مجالا لمحاربة تنظيم المتواطئين مع أقصى اليمين وهو أيضا موقف الشيوعيين.

ودعم موقف الإتحاد ذلك التفاهم المسجّل بين اليمين وأقصى اليمين بخصوص مطلب الجزائر فرنسية وبالرّغم من أن غالبية أتباع الإتحاد كانوا يمنيين إلّا أنه بقيّ ديغوليًا رغم أن ديغول رفض منح اسمه للحركة[1].

[1] Serge Berstein, **La France de l'expansion**, tome1, La République gaullienne, 1958-1969, paris, le Seuil , 1980, p. 33.

وكانت فيدراليه الشمال التي وصل عدد مناضليها حوالي(11.000) مناضلا سنة 1959 وحوالي 13 نائبا والتي كانت تميل لليمين إذا ما قورنت ببقية الفيدراليات[1].بينما فيدرالية باديكاليه (Pas-De-Calais)كانت مسانده لديغول[2].

إن برو ز (L'U.N. R) تزامن مع تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م؛ حيث تسعة عشر(19) وزيرًا توزّع على مختلف التيارات السياسية بداية من الليبراليين مرورًا بالمركزيين وانتهاءً بالعلماء فالعسكريين تطبيقا لمبدأ استقطاب "ج.ت.و" لمختلف التيارات السياسية من اليمين إلى اليسار.

وفي هذا الظرف أعلن (L'U.N. R) على لسان أمينه العام "فراي"بمناسبة تنشيطه لندوة صحفية بتاريخ 13 نوفمبر 1958م عن الأهداف الجديدة للحزب ومن ضمنها صيانة المجهود الفرنسي في الجزائر، وتعديل الحياة السياسية، رغم أنه تجاهل الخوض بخصوص وسائل تحقيق تلك الأهداف مما جعل جورج "بيدو" يصفه بـ "بالضبابية" وعدم الوضوح في وقت طُرحت فيه العديد من التساؤلات حول الديغولية وعقيدتها.

ومن جهة أخرى كذلك صادف نشاط (L'U.N. R) إصدار الجنرال ديغول لمجموعة الإصلاحات التي أطلقها محاولة منه لاحتواءالثوره الجزائرية وخلق قوه ثالثه تتعاون مع فرنسا؛

حيث أعلن عن مشروع قسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958م بمناسبة زيارته للجزائر ضمن مخطط اقتصادي يهدف لتوفير ما يقارب 400000، منصب شغل وتسليم 250000 هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين، وهناك شهد "الإتحاد" تطوّرا بارزا تجاه القضية الجزائرية ولا سيما عقب التصريح الذي أعلنه ديغول بخصوص تقرير المصير يوم

[1]Genty.T-R., **La guerre d'Algérie et La population du Nord-Pas-de-Calais**, 1954-1962, Thèse de 3è Cycle Sous La Direction De M. Marcel Gillet, 1983, p.82.
[2]Marc Coppin, **La Côte d'Opale en guerre d'Algérie 1954-1962**, Presses Univ, Septentrion, Juin 2012, p.100.

16 سبتمبر 1959م ؛ حيث وجّه اقتراحا للجزائريين يتمثل في اختيار مستقبلهم السياسي الأمر الذي وفّر جوا ملائما استغله (L'U.N.R) لكي يُبرز مواقفه التي كانت متباينة بين مؤيد لديغول ومعارض له، ففي الوقت الذي ساند صغار النواب والمسؤولين مشروع ديغول عارضته النُّخَب البرلمانية والحزبية، الأمر الذي يجعلنا نُقرّ بأن مشروع تقرير المصير لعب دورًاكبيرًا في تصدّع الحزب وتقسيمه، مما يُفسر لنا موقف القيادة المركزية المُتحفظ التي عبّرت عنه قبل ذلك داعية مُرشّحيها إلى توخّي الحذر بمناسبة تشريعات نوفمبر 1958م، ؛ حيث يتحلّوا بالشمولية ضمن مفاهيم واسعة وغير محدّدة بخصوص فكْرة البحث عن السلام وقضية الترقية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر[1].

وفي خضم تلك الإنتخابات برز في الساحة السياسية ما يُسمى "التجديد والوفاء" (renouveau et fidélité) وهو حزب سياسي جديد كان روّاده ضمن "الاتفاقية الجمهورية" برئاسة "ديلباك" وقد ظهر داخل (l'U.N.R)؛ حيث أصدر بيانًا يوم 02 نوفمبر 1958م وضّحوا فيه أسباب نشاطهم خارج نطاق الإتحاد وقد تضمّن التصريح ما يلي: "مع افتتاح الحملة الانتخابية والمزايدة التي حطّمت معنويات الفرنسيين الذين عبّروا عن وفائهم لديغول، رجال ديغوليون قرّروا الترشّح من أجل معارضة نشاط السياسيين المحترفين ومناهضة ديكتاتورية الأحزاب..."، ومما يُلفت الانتباه أن النواب الديغوليون الذين نجحوا في الجزائر أمثال "فوكس دي بارك (Fouques Du parc) بوهران، "ليبولد موريل" (Leapold Morel) بفيليب فيل"سكيكدة حاليا" وبيش سانسون (Puech Sanson) بمستغانم لم تكن حملتهم لصالح الإدماج ولكن ضمن مفاهيم غامضة حول الشراكة الفرنسية الإسلامية[2].

[1]Jean Charlot, **L'Union pour la Nouvelle République**, Etude du Pouvoir au sein d'un parti politique, Paris, Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1967, p. 46.
[2] Bernard Droz, **L'Election Législative du 30 novembre1958 en Algérie**, Outre-mer, **Revue d'Histoire** ,2008 p. 39.

وكانت مواقف نواب الجزائر الجُدد خلال النصف الأول من سنة 1959م يطبعها الموالاة للسلطة التنفيذية؛ حيث أيّد تصريح "ميشال دوبري" في 15 جانفي 1959م، والذي تضمّن صيانة الجزائر ضمن السيادة الفرنسية ورفض المفاوضات مع "ج.ت. و".

أما بخصوص موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة (G.P.R. A) من إعلان "تقرير المصير" فقد كان متباينًا وأحدث جدلا واسعًا، ففي الوقت الذي فضّل فيه بعض السياسيين بقيادة "فرحات عباس" نهج المفاوضات، نجد كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال وابن يوسف بن خده يرى أن ديغول يريد إحراز النصر العسكري.

بمناسبة تنظيم الانتخابات البلدية في مارس 1959(أنظرالملحق رقم07) لم يتعرض الحزب في برنامجه إلى موضوع الجزائر ثقة منه في شخصية ديغول لحل المشكل الجزائري، وقد تمّ إرجاع النتائج المُخيّبة في تلك الانتخابات لتواصل الحرب في الجزائر والتي حالت دون القيام بسياسة إنمائية في الميدان الاقتصادي حسب التحليل الذي قدّمه "آلبان شالوندون" ("albin chalondon")[1] الأمين العام الجديد للحزب منذ فيفري 1959م بينما أرجع "جاك سوستيل" في البيان الموجّه للجنة المركزية للحزب التراجع الانتخابي لفقدان أصوات وطنية، والسبب هو طبيعة سياسة الحكومة في شمال إفريقيا، وقد شهد الحزب تراجعًا في توجهه الكولونيالي، ويُعزى ذلك خاصة إلى توجّه الأمين العام الذي أكّد أمام فرع الحزب بالجزائر العاصمةأن النضج السياسي للجزائر سيمكنها من تحديد مصيرها مضيفًا أن دور "الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة" هو تكوين حياة سياسية بالجزائر[2]، وبمناسبة اجتماع

[1] **البان شالو ندو**(Albin Chalandon): ولد في 11جوان 1920 بـReyrieux وهو موظف سامي ومصرفي ورجل سياسي حاصل على ليسانس في الأدب وشهادة الدراسات العليا المتخصصة في الفلسفة، ساهم في تحرير فرنسا، أسّأ سنه 1952 البنك التجاري في باريس، وهو مناضل تجمع الشعب الفرنسي منذ 1948، تولى سنة 1959 الأمانه العامة لـ U.N. R، عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1964-1967، تولى وزارة الصناعه في حكومة جورج بومبيدو، عاد إلى السياسة سنه 1986 ضمن التجمع من أجل الجمهورية"R.P. R"الذي شكّله جاك شيراك سنه 1976.

[2] Le Monde, 24 mars 1959.

اللجنة المركزية للحزب يوم 17 جوان 1959م حاول البعض إفشال المبادرة وفي مقدّمتهم "بيار بيكار"، "ليون ديلباك""وجاك سوستيل" لكن باءت محاولتهم بالفشل.

وبسبب حرب الجزائر تراجعت المجموعة البرلمانية عن التقدم الذي حُضِيت به على حساب المركز الوطني للمستقلين وخاصة في ظل تشبث يمين المجلس البلدي بمبدأ"الجزائر فرنسية"؛ حيث لم يهضم (LU.N.R) موقف منتخبي باريس، وبالتالي مثول كل من "بيار دوفراين" (PierreDevraigne)، "آلان غريو تيراي" (Alain Griotteray) وأليكس موسكوفيتش أمام اللجنة التأديبية للإتحاد.[1]

وفي هذه الفترة اشتد الصراع بين الديغوليين والتجمع الجمهوري (Rassemblement Républicain) برئاسة جون ميدسين (Jean Médecin) وهو مَزيج من الوسط (معتدل ليبرالي ومناهض للشيوعية)، وفي الغالب يصنّف على يمين الوسط؛ حيث اعتمد على دعم القوى السياسية غير الديغولية دون استثناء، وشكّل جبهة رفض (Front de Refus)، وظهر الصراع واضحاً بين التيار المؤيد لميدسين والمؤيّد لديغول بمناسبة الانتخابات البلدية مارس 1959م في ظل المنافسة المحلية.

وتجلى الاختلاف حول قضيتين: الأولى طبيعة توازنات النظام الذي أفرزته الجمهورية الخامسة، فحكومة ديغول في نظر "ميدسين" كانت سلطوية وتكنوقراطية، أقل ليبرالية ومرتبطة بالتيار اليعقوبي، والقضية الثانية لها علاقة بمصير الجزائر؛ حيث ساند ميدسين فكرة فرنسا الإمبراطورية، ومن جهتها أبدت العمل الجمهوري (L'action Républicaine) مخاوفها جرّاء السياسة الجزائرية لحكومة "ميشال دوبري"؛ حيث أفرزت سياسة ديغول عامل تشنّج جديد للرأي العام خاصة بنيس.

[1]Le Monde, 03 fevrier 1960.

أما قضية النائب المناصر لفكرة "الجزائر فرنسية" "بيار لاغيار" فقد صوّت مدسين في أول جوان 1960م بمعية "164" من زملائه من بينهم "جورج بيدو"، "بول دافيد" و"جون ماري لوبان" ضد الفكرة المقترحة لدى الجمعية الوطنية الخاصة بسجنه.

وشكّل استفتاء جانفي 1961م بخصوص تقرير المصير جدلا؛ حيث كان موقف البرلمانيين لمقاطعة "آلب مارتيم "خارج نطاق (L'U.N.R) غامضًا، فقد كانت الدعوة للمقاطعة قوية بالرغم من أن الدعوة للتصويت بـ "لا" لم تكن صريحة؛ حيث أفرزت النتائج لمقاطعة "آلب مارتيم" فوق المعدل الوطني بقليل، ونسبة التصويت بـ "نعم" كانت ضعيفة بمقاطعة "فار" المُجاورة، وبحلول سنة 1961م ظهرت مجموعة جديدة على مستوى بلدية باريس رافضة لسياسة ديغول الجزائرية متكونة من "بيار دوفراين" و"جاك دوميناتي"(Jacque Dominati) و"دومينيك بادو" (Dominique pado) و"بول بارنين" (Paul Pernin) ومارسيل ربيرا (Marcel Ribèra) ؛ حيث اجتمع يوم 25 أفريل 1961م المجلس البلدي لباريس في جلسة استثنائية لتداول القضية الجزائرية بعد انقلاب الجنرالات.

وباسم (L'U.N. R) صّرح "بول مينو" (Paul Minot) بما يلي: "يضع المجلس البلدي وفي ظل الأوضاع المأساوية التي تمر بها فرنسا ثقته الكاملة في الجنرال ديغول الذي كان ضد الانقلاب من أجل صيانة مؤسسات الجمهورية..."[1]، لكن هذا النص رُفِض، كما مرّت مجموعة (L'U.N. R) بكالي بنفس القلق؛ حيث تشكّلت مجموعات الدفاع عن مناضلين وتمت الدعوة لانخراط عناصر جديدة بمقر الحزب بشارع 48 شارع (Des Quatre Coin) لدعم سياسة ديغول[2]. وفيما بعد سيشهد اليمين الفرنسي صراعًا جديدًا على مستوى المجلس

[1]Philippe Nivet, **"L'U.N.R et les municipales de 1959 : LA reconquete du conceil municipal de paris"** Histoire politique, n°=12, septembre-octobre2010، p.230.
[2]Nord Littoral.26avril1961. p.02.

البلدي بتاريخ 27 أكتوبر 1961م بمناسبة النقاش حول أحداث 17 أكتوبر؛ حيث تأكد انقسام اليمين الفرنسي بسبب القضية الجزائرية.

2-2-2-الخلاف داخل (L'U.N. R) بين الليبيراليين والسوستليين حول القضية الجزائرية

لقد احتدم الخلاف في بيت (L'U.N.R) بسبب القضية الجزائرية بين الليبراليين والسوس تليين -أنصار جاك سوستيل- عندما حاول مسؤولي الإتحاد وخاصة الأمين العام "شالو ندو" أن يجعلوا من هذا الأخير الجهاز الوفي لسياسة ديغول[1]، وبمناسبة عقد أول مجلس وطني للحزب (18-19 جويلية 1959م) بأرساي تم التطرّق للنقاش حول القضية الجزائرية، وكان هذا المجلس فرصة للصراع غير المُعلن بين ممثلي إدارة الحزب وتيار سوستيل الذي استخدم جريدة (Voici Pourquoi) والتي دافعت عن ترشّح "ليون ديلباك"لأمانة الحزب والذي لعب دورًا فعالا كوْنه نائب رئيس لجنة الإنقاذ العمومي في أحداث 13 ماي، وفي خضم هذه الأجواء المضطربة صدر إعلان ديغول بخصوص تقرير المصير، كما عبّر "شالوندو"أثناء انعقاداجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 18 سبتمبر 1959م، عن تأييده ودعمه المشروط لديغول، بينما آخرون دافعوا عن روح حركة 13 مايو ورفضوا خيار الانفصال وفضلوا صيغة المشاركة ضمن "التجمع من أجل الجزائر فرنسية" الذي برز للوجود في 19 سبتمبر 1959م خاصة "أريغي"، "بياجي" و"باتستي"[2].

بتاريخ 17 أكتوبر 1970م صرّح "ليون ديلباك" للباحث الألماني "هارموت السنهاتص" بأنه قد سبق له وأن قدّم استقالته من مجموعة (L'U.N.R) في المجلس الوطني وللعدول عن ذلك اشترط الحصول على الحرية في إتخاذ موقف علني من أجل الجزائر فرنسية، وخاصة أن الكثير من البرلمانيين من الإتفاقية الجمهورية كانوا مُستعدين لتدعيم موقفه، كما دخلت

[1]Jean Charlot.**L'Union pour la Nouvelle République**, op cit, p. 49.
[2]Bernard Mathias.Op. Cit.P.226.

حوالي 21 فيديرالية عمّالية في العصيان مع فيديرالية الشمال التي كان على رأسها "ديلباك"[1].

وفي 14 أكتوبر 1959م غادر "تسعة" نواب الحزب مما تسبّب في تفاقم الوضع ومن بينهم "ديلباك"، "بياجي"، مما نتج عنه تراجع موقف المبادرات المحدودة.

كما طالب بعض النواب أمثال "سوشيل" (Souchul) بسياسة الفرنسة في خضم نقاش حاد شهده (L'U.N. R) كما انتقد بعض النواب المستقلين الوزير الأول "دوبري" خاصة "فرانسوا فالونتين" و"هنري يريسو" (Henri Yrissou)، وبعد استقالة النواب "14" صوّتت الجمعية العامة على سياسة ديغول؛ حيث تغيب "60" نائبا من مقاطعات الجزائر عن التصويت[2].

وفي أكتوبر 1959م انعقد مؤتمر دوكاستر (De Casters) وبرز تيار يدعو لسياسة الإدماج الفوري والكلي للمسلمين الجزائريين؛ حيث لم يُوجه أي قرار ضد سياسة ديغول في الجزائر، وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني لبوردو أيام 13-15 نوفمبر 1959م فَقَدَ "جاك سوستيل" الداعي إلى "الجزائر فرنسية" تأثيره داخل الحزب وفي هذا الإطار صرّح "لويس تيرنوار" – رئيس المجموعة البرلمانية– أن النواب المسلمين قدّموا له وعودًا بدعمه لإلغاء فكرة الإدماج التي دعا لها "جاك سوستيل"، والتفكك الذي عرفه الحزب جراء القضية الجزائرية تجلى أيضا على مستوى التجمعات المحلية بسبب تأثير مناصري فكرة الجزائر فرنسية.

في أعقاب عقد الندوة الصحفية التي نشطها ديغول في 10 نوفمبر 1959م ثم عقد مؤتمر بوردو، صدرت نشريه من طرف الحكومة الجزائرية المؤقتة عرضها أحمد بومنجل

[1]Hartmut Elsenhans, **la Guerre d'Algerie 1954-1962**, la transition d'une France à autre, le passage de la 5eme République, Edition Publisud, 1999, P.226.
[2]Henri Alleg, **La Guerre d'Algérie, des complots du 13mai à l'indépendance**. Edition Temps Actuels. Paris1981, p.320.

تضمّنت تعيين كل من حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط ومحمد بوضياف ومحمد خيضر من أجل التفاوض مع فرنسا بخصوص شروط وضمانات تطبيق تقرير المصير الأمر الذي وفّر مناخا ملائما أمام الإدماجيين في أوساط (L'U.N.R) لتأسيس تنظيمات موازية كان شعارها "الجزائر فرنسية" ومنه أسس "جاك سوستيل" بتاريخ 19 أكتوبر 1960م "التجمع الوطني من أجل وحدة الجمهورية"[1] (Le Regroupement National Pour l'Unite de la Republique R.N.U.R).

هذا التجمع تمكن من استقطاب شخصيات من الوسط واليمين الوطني خاصة "لفاي، موريس وديدس" من أجل دراسة مشروع حكومة فرنسية تكون بالجزائر فرنسية وبوهران، كما ذكر "رايموند درون"(Raymond Dronne) –نائب الإتحاد بالصارت–أنّه بعد الانسحاب من الإتحاد (L'U.N.R") أسس مع عدد من الديغوليين ما سمي بالوحدة والمحافظة على الجمهورية (U.R.S).

تعرضت العديد من فيدراليات "L'U.N. R" لبعض التصدّع جرّاء القضية الجزائرية؛ حيث انسحب فرع كورس باستيا (Bastia–Corse) عن اللجنة المركزية للحزب وأكّد ارتباطه بالجزائر فرنسية وتأييده لموقف الجنرال "سالان" وموقفه المضاد لحكومة ديغول تجاه القضية الجزائرية.

وتمت الموافقة على قرار يدعو إلى تضامن مناضلي الحزب بباستيا مع فيدراليات الحزب المستقلة بالرّون، ليزار (L'Isere) وجورا (Jura)؛ حيث كان مناضلي الحزب –أتباع جاك سوستيل–ينشطون ضمن بعض الفيدراليات المستقلة، وتحدث "جاك سوستيل" بإسهاب عن المشكل الجزائري وركّز على تصريح 16 سبتمبر 1959م وذلك خلال اجتماع الجمعية

[1]Henri Alleg, op cit, p322.

السنوية للفيدرالية المستقلة بالرّون، حيث أكّد على أن الإدماج هو الحل الأفضل، وأوضح بأن الوضع العسكري يقابله تراجع الوضع السياسي وأن هناك تعفّنًا مشيرًا إلى حالة الجنرال "سالان".

أما فيدرالية الشمال فكانت يمينية وتمتاز بالقوة العددية في المناضلين والنواب[1] ورغم ذلك حصل بداخلها انشقاق إلى فئتين:

الفئة الأولى انحازت لسياسة ديغول الجزائرية ويقودها "جيل هوك"(Jules Houck) – رئيس بلدية–والفئة الثانية يقودها "ليون ديلباك"–الأمين العام لفيدرالية الشمال–و"ايمست دونيس" (Emest Denis") –نائب مقاطعة–اللذان يدعوان للإدماج[2].

لقد ساهمت الثورة الجزائرية في إحداث تناقضات واضحة على مستوى الهيئات المركزية للحزب، وامتد تأثيرها ليمس كذلك الهيئات الجهوية ؛ حيث شمل المجالس المنتخبة، ويتضح ذلك جليًا في توجّه غالبية المجموعة المنتخبة من (L'U.N.R) على مستوى المجلس البلدي بباريس نحو تيار "سوستيل"؛ حيث أبدى أغلب الأعضاء عن وفائهم لفكرة الجزائر فرنسية أكثر من تأييدهم للجنرال ديغول، وفي نفس الإتجاه قدّم "بيار دوفراين" – رئيس المجلس البلدي– دعْمه لأحداث 13 مايو في تصريح له يوم 06 أفريل 1959م كما أبْرق "آلان غريوتيراي" ((Alain Griotteray) –المقرر العام للميزانية– مدعما بوهراوة – رئيس بلدية الجزائر العاصمة –بمناسبة أسبوع المتاريس والذي كان مؤيدًا لتلك الأحداث[3].

وكانت توصية منتخبي باريس ينتابها الغموض، ففي الوقت الذي دعّمت الجنرال ديغول رأت بأن العدو الوحيد هو "ج.ت. و" وليس مناصرو الجزائر فرنسية، وكان الوضع المضطرب عاما ومسّ فيدراليات (Vauvlus، Maritimes، Alpes،Var) مما دفع العديد من

[1]Genty.J-R.op.cit.p.250.
[2]Marc Coppin.op.cit. p.100.
[3]Philippe Nivet.op.cit.p.112.

نواب الحزب إلى رفض هذه المواقف وإنشاء تشكيل جديد أطلقوا عليه اسم"مجموعة العمل البلدي" (Groupe d'Action Municipal).

كل هذه المشاكل التي انتابت الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة لم تمنعه من البقاء وفيا لسياسة ديغول الجزائرية، مما ساهم في ارتفاع عدد المنشقّين، الذي بلغ عددهم حسب إحصاء قام به "جيروم بوزي" (Jerome pozzi) في الفترة الممتدة (1959-1962م) حوالي "29" نائبا غادروا الإتحاد من أجل الجمهورية بسبب رفضهم لسياسة ديغول الجزائرية، من ضمنهم "22" عضواً قدّموا استقالتهم و"07" نواب أُقْصِيُوا ومعظمهم كانوا مرتبطين بفكرة الجزائر فرنسية[1].

رفض "ميشال دوبري" في أكتوبر 1960م عندما انعقد المجلس الوطني لـ (L'U.N.R) كل مفاوضات مع "ج.ت.و" دون أن يتم وقف إطلاق النار، كما أكّد "لوسيان نويرت" -نائب لالوار (La Loire)- في تقريره بخصوص الجزائر بأن سكان هذه الأخيرة وحدهم من يقرّرون مستقبلهم السياسي، وأرْدف قائلا: "بأن الرئيس السوفيتي "خروشوف" كشف لعبته بالنسبة للجزائر التي أراد توظيفها إستراتيجيا ضمن مشروع الهيمنة العالمية..."، كما دعا إلى انتهاج أسلوب الإدارة المركزية وذلك بتعيين مفتشي الجمهورية تتمثل مهامهم في الإشراف على الإدارة في الجزائر على غرار ما طبّق خلال مرحلة التحرير في فرنسا، كما طالب بتقديم ضمانات للاستثمار الخاص في الجزائر، والدعوة إلى ضرورة الالتفاف السياسي من طرف الأحزاب حول الجنرال ديغول على أساس أن سياسته الوحيدة القادرة على فتح أفاق جديدة ضمن السياسة الفرنسية في الجزائر.

أما رئيس اللجنة الدائمة للإتحاد "علي ملّام" ونائب "(L'U.N.R) بباتنة أثْنى في مداخلة له بالمهام الفرنسية في الجزائر، كما دعا إلى إيجاد حل سريع للمسألة الجزائرية

[1]Jérôme Pozzi.**les Mouvements Gaullistes**. Op.cit.p.307.

مشيرًا إلى السياسة الإدارية الفرنسية المُخالفة لتوجهات السياسة الديغولية، وطالب بالعفو السياسي عن المعتقلين السياسيين الجزائريين والبالغ عددهم (9000) بالجزائر، وما يقارب (6000) بفرنسا معتبراً مشروع "الجزائر جزائرية" مشروعا إقصائيا للطرق الكولونيالية التقليدية، والذي أطْلقه ديغول في خطابه في 04 نوفمبر 1960م، ولذلك أصرّ ملّام على أن الجزائر لا يمكنها الحياة فرنسياً[1].

وخلال الإجتماع نفسه وجه "فلّاك" –الأمين العام لـ (L'U.N.R) بالجزائر العاصمة– تحيّة للجيش الفرنسي، ومن جهته أثار "بيك"(PICK) نائب الشمال قضية انشقاق"ليون ديلباك" وأتباعه بسبب القضية الجزائرية، ولكن ذلك لا يعني أن غير المنشقين كانوا مساندين كليا لسياسة ديغول الجزائرية[2].

لم تقف القضية الجزائرية عند هذا الحد بل امتد تأثيرها إلى إحداث انقسامات في أوساط شباب (L'U.N.R)؛ حيث نُسجّل التعبير عن مواقف إدماجية طيلة الفترة ما بين (1959–1960م)، وحتى داخل أوساط الشباب المناصر للجزائر فرنسية امتد الجدل والخلاف ؛ حيث تطوّر جناح راديكالي يقوده "ج. لومارك" (G.Le Marc) وتعارض مع أغلبية واقعية يقودها ب. فلوموي (B.Flomoy)، ولذلك أبدت إدارة الحزب تعارضها مع التنظيم الشباني الذي كان أكثر راديكالية وخلال مؤتمر بوردو تخلّت القاعدة عن "فلوموي"، وفرضت دعواتها الإدماجية ؛ حيث أدانت يوم 11 أكتوبر 1960م مبادرة الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين (L'U.N.E.F)من أجل تنظيم "يوم السلام، ورفضت التحريضات المناهضة للوطنية الفرنسية[3]، كما أبدى مكتب شباب (L'U.N.R) بمقاطعة السّان استياءه بشأن تحريضات المثقّفين المؤيدة لجبهة التحرير الوطني، وعلى نقيض ذلك تواصلت الدعوة

[1]Journal D'Alger.24 October 1960.
[2]Ibid.
[3]Jacques Frémontier, **Les Cadets de la Droite**, Paris, Le Seuil, 1984.p.88.

للسلام بالجزائر؛ حيث أصدر "جاك قودفران"(Jacques Godfrain) بتولوز نشريه تدعو للسلام ومعاداة (L'O.A.S).

وبعد استفتاء جانفي 1961م تكرّست القطيعة بين الحزب والتنظيم الشبابي؛ حيث استقال العديد من الشباب (Jean De Lamberterie،Alain De Charry ، Colette ، Richard Brunoy)، كما زاد الخلاف اتساعا بين شباب (L'U.N. R) وشباب الإتحاد الديمقراطي للعمل (L'U.D.T) بقيادة "ب. كان" (B.Cahen) ؛ حيث الأوّل من أنصار الجزائر فرنسية، والثاني مؤيدًا للاستقلال.

ففي الوقت الذي انقسم فيه (L'U.N.R) بسبب القضية الجزائرية نجد الجناح اليساري بقي متماسكا لنفس القضية؛ حيث نجد (L'U.D.T) الذي ظهر على الساحة السياسية يوم 14 أفريل 1959م لضمان التصويت بـ "نعم" لصالح ديغول وبالتالي دعّم خطاب تقرير المصير، كما ظهر جليًّا في تصريحات مسؤوليه، أي أن موضوع الجزائر لقي اهتمامًا كبيرًا في عقيدة ديغول اليسارية إضافة إلى القضايا الاجتماعية[1].

وفي خضم الانقلاب ضد الجنرال ديغول –أفريل 1961م– ضم الملتقى الثالث الديغوليين المنشقين والمحافظين وكذلك أقصى اليمين والمعتدلين المناصرين للجزائر فرنسية، ويتقدمهم شخصيات سياسية كبرى أمثال: "روبير لاكوست"، "بورجيس مونوري"...كما أبدى نواب اليمين الغير ديغوليين –على مستوى الجمعية الوطنية– عن مساندتهم لمناضلي وناشطي الجزائر فرنسية؛ حيث رفضوا قبول رفع الحصانة البرلمانية عن "مارك لوريول" (Marc Laurial) بسبب تأييده ودعمه للانقلاب، بالرّغم من رفضه ونفيه ذلك وأوضح مؤكّدا أن أفكاره كانت تَصُب حول سياسة ليبرالية كشرط أساسي للبقاء الفرنسي في الجزائر.

[1]François Audigier.op.cit.p.55.

وبسبب مواقفهم من المشكل الجزائري أضحى نواب (L'U.N.R) أكثر استهدافا من قبل المنظمة الإرهابية "لواس"(O.A.S)؛ حيث اختطف"بول منغاي" (Paul Mainguy) –نائب– (Sien Et Oise) كما تعرّض حوالي(57) عضو للتصفية بسبب موقفهم من القضية الجزائرية حسب تصريح رايموند شميتين (Raymond Schmitien)–رئيس المجموعة البرلمانية–، وتجدر الملاحظة أن ما عرفه (L'U.N.R) من انقسامات باعتباره أهم حزب في التشكيلة الحكومية الفرنسية، بين تيّارين متناقضين، تزامن ذلك التصدّع مع الانقسام الذي حدث على مستوى الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1961م بين جماعة حزب البيان الذي يقوده فرحات عباس، والقادة المركزيين لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية بقيادة بن يوسف بن خده.

3–موقف أحزاب أقصى اليمين من الثورة الجزائرية

في ظل التجاهل المُمَنهج من قبل الإدارة الاستعمارية لمطالب الجزائريين ورفض المعمّرين لمجموع الإصلاحات الفرنسية التي قد تهدد مصالحهم، وجدت أحزاب أقصى اليمين جوًا ملائمًا ضمن حالة الرفض والاستياء لدى الأوربيين في الجزائر، فكانت برامجها واقتراحاتها تقديم الدعم لهؤلاء ظاهريًا، أما أهدافها فكانت استعادة أمجاد اليمين الفرنسي الذي فقد قوّته في فرنسا مع تقهقر حكومة فيشي ونهاية ح.ع2.

3–1– موقف الحركة البوجادية من الثورة الجزائرية

– نشأة الحركة البوجادية ودور الثورة الجزائرية في توجهها السياسي:

تعود التسمية نسبة إلى بياربوجاد[1] (Pierre Poujade) وهي حركة نقابية وسياسية ظهرت سنة 1953م في مقاطعة لو (Lot) وتم تأسيسها بهدف الدفاع عن التجار والحرفيين الذين ساءت أحوالهم نتيجة لتطور المساحات الكبرى بعد ح ع 2.

فمصطلح البوجادية أو حركة "بوجاد" يدل على نشاط "الإتحاد من أجل الدفاع عن التجّار والحرفيين" (L'U.D.C.A"L'Union de Défense de Commerçants et Artisans)؛ حيث استغل"بيار بوجاد" تسييره للنقابة وسيلة ليصل معيّة مناضليه للمشاركة في الانتخابات الفرنسية، وقد أصبح مصطلح البوجادية تحقيرًا يدل على حركة سياسية متعلقة بالحرفية باتجاه رجعي لطبقة وسطى متفوّقة أو محافظة أو بورجوازية صغيرة[2]، كما يوظّف مصطلح البوجادية للدلالة على خطاب سياسي أو اجتماع يوصف بالديماغوجية، وكانت مواقفها لصالح التجار الصغار ضد التجار الكبار، كما يدل على أشكال مختلفة مناهضة للبرلمانية "تعاونية"(Corporatisme) وعموما اعتمدت على "شعبوبة رجعية" كما وقفت ضد الثقافة.

ووفّق "بيار بوجاد" خلال الفترة (1953-1956م) في استغلال الاحتجاج ضد الضرائب لتحويله إلى حركة سياسية أعادت قسم من أفكار اليمين الوطني(Droite Nationale)[3]، والذي عرف عنه مناهضة المثقّفين (Anti-Intellectualisme)؛ حيث تعرّض ستانلي هوفمان (Stanley Hoffman)في العديد من كتاباته عن البوجادية والتي يبيّن فيها معاداة المثقّفين مثلما ورد في مقال "اليكس روزيار" "(Alex Rozieres) الذي نشرته جريدة

[1] **بيار بوجاد:** ولد في ديسمبر1920م بسان سير توفي في 27اوت2003، بأفيرون، نشط ضمن الإتحاد الشعبي للشباب، أحد فروع حزب الشعب الفرنسي، التحق بجيش إفريقيا الشمالية في نوفمبر1942، أنتخب في 1953 في المجلس البلدي لسان سير، بصفته مُستقل ولقد ترأّس L'U.D.C.Aإلى غاية 1993م تاريخ انسحابه من الحياة السياسية، عُيّن عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (1984-1999م).

[2] Année Collovad, **Histoire d'un Mot de Passe : le Poujadisme. Contribution à une analyse des <<isme**s>>. Géneses. science sociales et histoire, Année1991, pp.97-119.

[3] Souillac Romain, **Le mouvement Poujade**, de la défense Professionnelle au populisme Nationaliste (1953-1962), Edition presses de science politique, 2007, p.68.

"الأُخوّة الفرنسية" في عددها الصادر في 17 ديسمبر 1955م، وكذلك أوردت نفس الجريدة النداء الذي وجّهه "بوجاد" للمثقفين والذي وضّح فيه أهمية حركته بالنسبة للمثقفين والتي بدونها يبقى المُثقّف مجرد آلة للتفكير، كما نَعَتهم بالمثقّفين المنهكين وذلك لتحجيم دورهم، وبصفة عامة تُعد "مناهضة المثقفين" إحدى المبادئ الأساسية لدى أحزاب اليمين.

وإذا عدنا إلى جذورها التاريخية نجد بأنها ظهرت للدفاع عن التجار والحرفيين بسان سيري (Saint Céré) بمقاطعة "لو" من خلال رفض الضرائب التي فرضتها الحكومة الفرنسية على أساس أن خزينة الدولة اعتمدت التقليد الأساسي الذي يعتبر أن التاجر في مجتمع ريفي يخفي جانبًا هامًا من نشاطه ومدخّراته، مما يجعل الحركة تكسب أكثر من مليوني صوتًا، وحوالي "52" نائبا خلال الانتخابات التشريعية سنة 1956م[1].

وشكّل نواب الحركة تكتّلاً تحت مظلّة الإتحاد والأخوّة "L'U.F. F (L'union et Fraternité)، كما عارضت البوجادية معاهدة "روما" وطالبت بإلغاء مراقبة الضريبة وحماية صغار التجار، كما رفضت الحركة فيما بعد منح الثقة لحكومة "غي مولي" خلال أزمة السويس انطلاقا من موقف ضد الإنجليز.

وبقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة تراجعت الحركة بتراجع النواب البوجاديين في الانتخابات التشريعية لسنة 1958م باستثناء اثنين من بينهم "جون ماري لوبان".

مرّ نشاط الحركة البوجادية بأربع مراحل أساسية ظهر تطور مواقفها من خلالها، تمتد المرحلة الأولى من جويلية 1953م إلى نوفمبر 1953م وفيها بقيّت على شكل تعاونية واقتصر نضالها على الدفاع عن الحرفيين والتجار وامتدادها الأفقي لم يشمل سوى "30" إلى "35" مقاطعة وهي المقاطعات الأكثر فقرًا في فرنسا، بينما غطت المرحلة الثانية الفترة

[1]Fabienne Germond, **L'Extrême droite et les élections de 1956 à 1986**, Université de Paris X, Nanterre, 1988, p.195.

الممتدة من نوفمبر 1954م إلى مارس 1955م، وتميزت باحتلالهم لباريس وحصارهم للجمعية الوطنية، حدث كل ذلك خلال رئاسة "منداس فرانس" للمجلس؛ حيث تمّت الموافقة على النص (Amendement Dorey) والذي نّص على سجن الممتنعين عن الضرائب، مما أغضب "بيار بوجاد"، وشهدت هذه المرحلة محاولة ممارسة ضغط جماعي على الجمعية التشريعية، وتزامن ذلك مع إثارة عديد المواضيع المستجدة كمناهضة السامية، والدفاع عن فرنسا ما وراء البحار وخاصة بالشمال الإفريقي، وبحلول الفترة الثالثة والممتدة من مارس إلى جوان 1955م تكون الحركة قد سجّلت تراجعًا خلال الانتخابات الإقليمية ونجاح "إيذغارفور" في مقاطعة "جورا" بالرّغم من كل الجهود التي بذلها "بوجاد" ضده، فكان عليه البحث عن وسائل جديدة تجسّدت في المرحلة الرابعة من جوان 1955م إلى جانفي 1956م، وهي الفترة التي تم فيها إقتحام الميدان السياسي، ودشّن ذلك بعقد المؤتمر الوطني للحركة والذي التأم شمله أيام 04-05-06 جويلية 1955م، وتم تعيين "لجنة اليقظة"، وسطّر برنامج عام للإصلاحات وِضِمْنه أدرجت قضايا بالشمال الإفريقي والتي نالت قسطًا أوفر في برنامج الحركة البوجادية[1]؛ حيث أظهر "الأخوّة الفرنسية" لهجة عنيفة بخصوص مشاكل الشمال الإفريقي[2].

بذل البوجاديون جهودا كبيرة بهدف تسطير برنامج يمكن أن يلاقي قبولاً من طرف عامة الفرنسيين في المتروبول ومقاطعات ما وراء البحر، وعلى وجه الخصوص القضية الجزائرية والتي راهن عليها كثيرا في ازدهار الحركة البوجادية، إضافة إلى قضايا أخرى كالدفاع عن الفلاحين وخاصة مزارعي الكروم.

[1]Fraternité Française, 14Juillet1955.
[2]Touchard Jean, « **Bibliographie Chronologie du Poujadisme** », **Revue française de science politique** Janvier-Mars 1956, p.36.

كما أكّدته وأفرزته نتائج الانتخابات بمقاطعة ميدي (Midi)؛ حيث ساهم "بوجاد" والدعاية في بلوغ هذا النجاح، وعبّرت البوجادية عن تمرّد الطبقة الوسطى التي أفرزت على مستوى البرلمان نوابًا بوجاديين جلّهم من (الجزّارين والخبّازين والبقّالين وباعة الكتب...)

وخلال المظاهرات البوجادية بقيت لغة الأجساد قوام الحركة ولم تتردّد في تجسيد قبضة اليد؛ حيث أدمج لوبان –النائب البوجادي–بعد إنتخابات 1956م ضمن إيديوليجية الجبهة الوطنية، كما أبدى احتجاجه ضد المنتخبين والأحزاب المُهيْمنة وضد الحكومة "المُخلة بأمانة الوظيفية" وتأكيد هوية وطنية فرنسية ضد كل من يهدّدها خاصة الهجرة، أوروبا، وخزينة الدولة.

كان الشعار المستخدم من قبل "بيار بوجاد" هو "إفريقيا الشمالية الفرنسية" في نوفمبر 1954م وكذلك في جويلية 1955م[1]، كما أدان سياسة التخلّي المنتهجة من قبل "منداس فرانس" وذلك خلال الحملة الانتخابية في ديسمبر 1955م، واتهم"إنتوان بيناي" بالمساهمة في فقدان أراضي فرنسا ما وراء البحار، وخلال خطاب التنصيب الذي أعقب نجاح حكومة الجبهة الجمهورية بقيادة اشتراكية وتصريح الاشتراكي "غي مولي" تراجع ممثّل البوجاديين "تماريل" (Tamarelle) بعد جدل واسع، ومن جهة أخرى هاجم"بولا" رئيس المجلس "غي مولي" واتهمه باختياره لرجل يمثله في الجزائر من دعاة التخلي وهو "كاترو".

وكانت الحركة البوجادية في المتروبول تعبّر عن أقصى اليمين؛ حيث انتقدت أسلوب عمل الإدارة، وتم تسجيل انشقاق عدة تنظيمات وعلى وجه الخصوص في الجنوب والجنوب الغربي الفرنسي كما تم رصد عدة استقالات، ويتعلق الأمر بـ بول شوفالي (Paul Chevallet) –نائب رئيس سابق للحركة البوجادية ومدير جريدة الأُخوّة الفرنسية (Fraternité

[1]Stanley Haffmann, **le Mouvement Poujade**. Paris.Collin. 1956.Cahiers de la Fondation Nationale des sciences politiques, n=°81.

Française)- ؛ حيث لم يكتب في تقريره أي شيء عن الجزائر، لكنه أشار إلى التفكك الذي ينتظر الحركة مستقبلا وبخصوص النشاط التشريعي للجمعية الوطنية الفرنسية فإن مشاركة النواب البوجاديين كانت ضعيفة.

وفي إجتماع المجلس الوطني للحركة (L'U.D.C.A) المنعقد بتاريخ 16 أفريل 1956م بباريس جدّد ثقته في "بيار بوجاد"، وتم تأكيد ذلك خلال المؤتمر الذي انعقد بسانت سيري -موطن الحركة-من 30 أفريل إلى غاية 02 ماي 1956م وإعتبر "موريس بريدش"(Maurice Bardéche) -في جريدة الدفاع عن الغرب (Defense de L'Occident)- في ماي 1956م أن"بوجاد" لم يحارب الجمهورية ولكن حاول أن يعيدها إلى أصولها[1].

- الحركة البوجادية واليمين المعتدل:

عملت اللجان المتخصّصة إلى تطوير الوحدات الموازية بهدف توسيع نشاط الحركة البوجادية، وذلك عن طريق استقطاب فئات اجتماعية أخرى إضافة إلى التجار والحرفيين؛ حيث ركّزت على الطبقة المثقّفة وفئة الطلبة والمزارعين والعمال وأصحاب المهن الحرة.

وعموما توسّع امتداد الحركة الذي توّج بالنجاح بفضل عاملين: الأوّل الموقف المختلف للصحافة البوجادية وبعض الزعماء البوجاديين البرلمانيين اتجاه القضية الجزائرية، والثاني العودة الجبرية لسياسة الضرائب؛ حيث تمّ طرح إشكالية عودة الحركة البوجادية إلى أصلها أي حركة ضد الضرائب، وكان ذلك عقب الإضراب التشريعي المؤقت من طرف مجموعة "إتحاد الأُخوّة الفرنسية" (U.F. F) بالجمعية الوطنية، أم أنها قرّرت الدخول في الحياة البرلمانية.

[1]Winock Michel, **Histoire de L'Extrême Droite en France**, Edition du Seuil, Janvier 1993 et Novembre 1994, p.225.

هذه المسائل من النقاط الأساسية التي كان على المجتمعون في مؤتمر "سانت سيرويلو" إثارتها والذي حضره (400) ممثلا. وقد أسفر المؤتمر عن اتخاذ جملة من القرارات يأتي في مقدمتها هيكلة الحركة ببعث لجنة تنسيقية من (30) شخصا داخل مجلس الإدارة والكتلة البرلمانية وإدارات القاعدة الحزبية، هذا الاجتماع أعطى صلاحيات لِ "بيار بوجاد"[1] الذي بدوره سَمَح بحرية المناضلين لكي يشنّوا هجمات عنيفة ضد الأشخاص والمؤسسات.

من بين الدعائم الأساسية التي ارتكزت عليها الحركة البوجادية اعتمادها على الشباب الفرنسي، تجسّد ذلك بإنشاء "إتحاد الدفاع عن الشباب الفرنسي" (L'union de la Defense de la Jeunesse Française)–"L'U.D.J. F"؛ حيث دشّن نشاطه بتنظيم مظاهرة مضادة لاجتماع أطّره اليسار الجديد، وارتكزت الحركة كذلك على الإعلام الحزبي من خلال إنشاء جريدة "الأخوّة الفرنسية"، والتي مثّلت لسان الحركة.

لقد عجلت العديد من الأسباب بحدوث الإنشقاق داخل صفوف المجموعة البوجادية في الجمعية الوطنية الفرنسية، يتصدرها مناقشة المشروع المقترح المتعلق بالأوراتوم وكذلك النقاش الدائم بخصوص الشؤون المالية، في خضم هذه الظروف سطّر "بوجاد" برنامجا للزيّارات يتضمن (40) إجتماعا إضافة إلى تجمع باريس في أكتوبر 1956م، كما عارض "بوجاد" العدوان الثلاثي على قناة السويس من خلال تصريحه: (يجب ألا يقاتل جنودنا الصغار من أجل الملكة إنجلترا...).

ومن مظاهر الأزمة البوجادية عدم الانضباط من طرف نواب الكتلة البرلمانية لتعليمات "بيار بوجاد" بمناسبة التصويت الذي جرى في 30 أكتوبر 1956م، وكذلك تهميش "ديدس"

[1] Christian Gy**, Le Cas Poujade**, Edité par André Marcel, 1955, p.25

الذي قطع إتصاله بـ (L'U.D.C.A) (الإتحاد من أجل الدفاع عن التجار والحرفيين (L'union de Defense de Cammerçants et Artisans).

ومن مظاهر الخلاف كذلك إستقالة أربعة نواب بوجاديين ويتعلق الأمر بـ "آلوان"(Alloin) –نائب الرّون–و"بارتين"(Bretin) –نائب اللاين و"لوسيان(Lucian) –نائب السّوم– و(بارو Parrot).

وبخصوص القضية الجزائرية أجمع المؤتمرون بـ "سان سير" أيام 03-04-05-06 نوفمبر 1956م على ضرورة حلّها عن طريق تشكيل حكومة عامة فرنسية قادرة على حل مشاكل ما وراء البحر وفي مقدمتها المشكل الجزائري.

كما ساهمت العديد من الأسباب في حصول التقارب بين اليمين المعتدل وأقصى اليمين (الحركة البوجادية)، يتصدّرها التعفّن المؤسساتي للجمهورية الرّابعة والفشل العسكري الفرنسي في إخماد الثورة الجزائرية، مما أدى إلى تضامن نواب (C.N.I. P) في الجمعية التشريعية مع نواب الحركة البوجادية الذين تعرّضوا للإقصاء، وبسبب القضية الجزائرية انضمت عدة فيدراليات منتمية لـ (C.N.I. P) للحركة البوجادية، ويتعلق الأمر بفيديرالية ("Charente) و (Gironde)[1]، مما أدى إلى حدوث توافق بين اليمين وأقصى اليمين.

-تراجع الحركة البوجادية سياسيا:

بعد سقوط الجبهة الجمهورية كثّفت الحركة البوجادية من نشاطها وقامت بتوزيع بيانات تضمّنت إرسال تهاني لرجال السياسة المخلصين على شاكلة "جاك سوستيل" نظير سعيه لرفض القانون الإطار، ووجهت دعوة للوطنيين لنبذ مروّجي سياسة التخلّي عن الجزائر وأكّدت أن مخرجات المؤتمر الاستثنائي لـ "الأُخوّة الفرنسية" والمتعلقة بجوانبها الاقتصادية

[1]Mathias Bernard, op.cit, p.149.

والاجتماعية والإدارية ببئر مراد رايس في جويلية 1957م لا زالت سارية المفعول[1]. ومن جانب آخر عارض أربعة نواب من الحركة البوجادية مقترح إنشاء هيئة انتخابية موحّدة بالجزائر من خلال تصويتهم ضد المشروع حسب ما صرّح به إتحاد الأُخوّة الفرنسية، وتم تدعيم ذلك بإلغاء بند ينصّ على التخّلي عن الحكومة العامة بالجزائر[2].

حافظت الحركة البوجادية على مواقفها من النظام والحكومة، تجلّى ذلك بمناسبة مؤتمرها الملتئم شمله في مايو 1957م بـ"سان سير"؛ حيث كثّفت جريدة "الأّخوّة الفرنسية" من هجماتها الصحفية ضد الوزارة، وقد واصلت الكتلة البرلمانية للحركة البوجادية تصلبّها بعد الانتخابات التشريعية لـ 02 جانفي1956م رغم تراجعها في مقاطعة باريس ولاين (L'AIN).

وبخصوص الانشقاقات داخل الحركة، وبعد إبعاد "لوبان ودوماركي"، تم توقيف عمليات الإزاحة، وتجسّد ذلك عندما أرجع "بارتين" إلى منصبه كنائب "لاين"، وسرعان ما عاد الاستقرار داخل الحركة البوجادية واتضح ذلك من خلال التقرير المتضمّن لأنشطة الكتلة البرلمانية والذي أوْردته جريدة "الأُخوّة الفرنسية" ويرجع ذلك الاستقرارلمجهودات"بيار بوجاد".

اتضح جليا الارتباط الوثيق بين الحركة البوجادية وأقصى اليمين، وبرز ذلك من خلال استثمار الحركة في قضية الجنرال "فور" (Faure) والذي تمّت إحالته على التقاعد بسبب أحداث الجزائر، وعندما ترشّح هذا الأخير في انتخابات"الرّون" دائرة "هيرو"، تضامن معه البوجاديون بإعلان انسحاب مرشح الحركة لصالح الجنرال "فور" (Faure) مما جعله يردّ

[1]Echo D'Alger, 04octobre 1957.
[2]Fraternité Française,3eme Année.N°=, 123 du 28 septembre1957, p. 04.

برسالة شكر على هذا الموقف لمؤتمر (L'U.D.C. A) هذا التوافق بينهما أكّدته مواقفهما المُنْسجِمة إتجاه مشاكل شمال إفريقيا وفي مقدّمتها الثورة الجزائرية.

وفي ظل تقهقر الحركة البوجادية(أنظرالملحق رقم08) سياسيا عملت على استعادة الأنفاس عن طريق الاستثمار في اللقضية الجزائرية، وظهر ذلك من خلال التصْريح الذي أدلى به نائب القطاع الخامس للسّان "نيكولا" (Nicolas)، معبّرا عن مخاوفه من تحذيرات وصلته من جبهة التحرير الوطني، وتجلّى موقفهم اتجاه مشكل الجزائر أثناء مناقشة القانون الإطار؛ حيث كان تصويت معظم نواب الحركة البوجادية ضد المشروع، وفي هذا الإطار أوْردت جريدة "الأُخوّة الفرنسية" يوم 30 سبتمبر 1957م نتائج التصويت على القانون الإطار على الشكل التالي:(253)صوت بـ"نعم" (279)صوت بـ "لا"، توزّعوا على التشكيلات كما يلي: (38 صوت من المستقلين، و10 من الفلاحين، و17 صوت من الجمهوريين الإجتماعيين، و30 صوت من البوجاديين، و01 صوت من الحركة الجمهورية الشعبية)[1].

وخلال تلك الفترة سعت الحركة البوجادية إلى التقرّب من المركز الوطني للمستقلين (C.N.I.P) دون جدوى، مما اضطرها الأمر إلى اللجوء إلى العلاقات الفرْدية، على شاكلة لقاء البرلماني "إيدموند باراشي" بمناضلين بوجاديين في ديسمبر 1957م للتداول حول سياسة فرنسا بالجزائر[2]، والتحالف مع أتباع الجنرال ديغول خلال صيف1957م بالجزائر وبالمترو بول؛ حيث انضم"جون جاك سيزيني" للحركة البوجادية، وأنشأ "بليون" تشكيلات شبه عسكرية من الطلبة لمواجهة دعاية جبهة التحرير الوطني.

كما قدّم "بوجاد" مشروعا للجنرال ديغول يتضمن توحيد الفرنسيين ضمن إتحاد وطني بغية تحقيق الإنقاذ الوطني،(أنظرالملحق رقم09) وفي نوفمبر1957م وجّه بوجاد تنبيها

[1]René Reymond**, La Droite en France de la première restauration au cinquième Republique1940-1968** Aubier éd monaigne, 1968, p. 332.

[2]عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص268.O

لديغول يُحذره فيه من مغبّة الوقوع في "ديان بيان فو إفريقية"، وكان هدفه الضغط على الرئيس "كوتي" ليضطرّه لحل الجمعية الفرنسية[1].

- موقف الحركة البوجادية من الثورة خلال الجمهورية الخامسة:

عقدت الحركة البوجادية مؤتمراً لها بـ "بواتي Poitiers" في الفترة الممتدة ما بين 10-13 أفريل 1958م والذي شكّل منعطفًا هامًا في المسار السياسي للحركة، ومردّ ذلك انضمام"بيار بوجاد" لِـ"تجمع الإتحاد الوطني والإنقاذ العامّ(Groupement d'union Nationale et Salut Public) ؛ حيث تبنىّ تسطير برنامج تتصدّره القضية الجزائرية وإلغاء السوق المشتركة[2]، وما لبثت الحركة البوجادية أن شهدت انقساما ضمن مجموعتها البرلمانية بداية من شهر جوان 1958م أين كوّن البوجاديون المناصرون للجنرال ديغول كُتلة برلمانية جديدة أطلق عليها إسم: الإتحاد والنشاط الليبرالي والاجتماعي[3](U.A.L.S"" Union et Action Liberal et Socia) بينما وقف "بيار بوجاد" ضد الجنرال ديغول.

شهدت الحركة البوجادية في هذه الفترة تراجعا في مناهضتها للسلطة الفرنسية، وتقهقرًا من مجموعتها البرلمانية، وتوزّعوا ضمن تشكيلات يمينية أخرى؛ حيث انضوى بعض مناضليها ضمن الجمهوريين الاجتماعيين (R.S) بينما التحق آخرون بالمركز الوطني (C.N.I.P) والباقي اختاروا النشاط في أوساط الرّاديكاليين الرافعين لشعار "الجزائر فرنسية"، وضمن تنظيمات أقصى اليمين[4]، وبغرض لَمْلمة صفوفها واسترجاع مكانتها كثّفت الدعاية حول موضوع "بقاء الجزائر فرنسية"، وظهر ذلك جليًا من خلال مخرجات مؤتمر "سان مور" (Saint Maur) الذي عقدته الحركة في 06 نوفمبر 1960م، والذي تبنّت من خلاله الكتلة

[1]René Reymond. **La Droite en France de la première restauration**, opcit, p. 332.
[2]Mathias Bernard, op, cit, p.134.
[3]Apollonia (Ariane Chebel), **l'Extrême- Droite en France : de Maurras à Le Pen**, Volume1, Edition Complexe, 1998.p.295.
[4] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص269.

البرلمانية (L'U.F.F) ضرورة الإبقاء على "الجزائر فرنسية" وتحرير تهنئة لـ "بوجاد" نظير الحملة الشرسة التي شنّها لفائدة التصويت بـ "لا" أثناء الإستفتاء حول تقرير المصير، وأَبان "بيار بوجاد" عن مواقفه صراحة بعدم ثقته في الجمهورية الخامسة، التي يقودها الجنرال ديغول، ودعا إلى توسيع نطاق حركته بتشكيل تكتل مدني، كما دق ناقوس الخطر من مغبّة فقدان الجزائر وهذه قضية وطنية تستلزم حلا محليا[1].

3-2-موقف التشكيلات الثانوية لأقصى اليمين من الثورة الجزائرية

3-2-1-موقفها قبل حركة 13ماي1958م

باندلاع الثورة التحريرية نشأت عدة تشكيلات سياسية فرنسية منتمية لأقصى اليمين الفرنسي؛ حيث يُجمع فقهاء السياسة بأن هذا النمط من الأحزاب كثيرًا ما يكثّف نشاطه خلال الأزمات السياسية، والتي يجد فيها مناخًا ملائمًا لتمرير أفكاره؛ حيث أوْقعت الثورة الجزائرية فرنسا في مستنقع الأزمات السياسية، والتي أَخْفقت كل الحكومات الفرنسية المتعاقبة في الظفر بحل مناسب لها، ففي الوقت الذي ساهمت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر في ميلاد الأحزاب الوطنية الجزائرية وتطور بعضها للفكرة الاستقلالية، نسجّل كذلك مساهمة الثورة الجزائرية في تبلور تشكيلات فرنسية جديدة مصنّفة ضمن اليمين وتطورها نحو الاعتدال حينًا ونحو التطرّف أحيانًا، وجاءت أحداث 13 مايو 1958م لتمنح الضوء الأخضر لهؤلاء لتجنيد الفرنسيين في المتروبول وفي الجزائر ضد سياسة التخلّي المُتبعة من قبل الحكومات الفرنسية، وشكّل استفتاء جانفي 1961م وتدعيم سياسة ديغول في الجزائر الضربة القاضية لأقصى اليمين في ظل إخفاق مشروع الجزائر فرنسية.

- **موقف الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا(U.F.N.A,l'Union Français Nord-Africain)** ظهر هذا التشكيل إلى الوجود في مطلع 1955م يقوده "روبيل مارتل" " Robert

[1]Echo d'Alger, 06-07 Novembre, 1960.

Martel"، وَظّف شعار "الجزائر فرنسية" بهدف التغلغل في الأوساط الشعبية، وعن موقفه تجاه القضية الجزائرية فقد كتبت صحيفة "الهيبة الفرنسية(Prestige Française) في عددها الصادر يوم 15 ديسمبر 1955م انتقادًا لاذعًا من قبل الحركة لسياسة التخلّي عن الأراضي الفرنسية الواقعة وراء البحر وفي مقدمتها الجزائر، والمنتهجة من قبل حكومة الراديكالي "منداس فرانس"، رافضاً كذلك فكرة ميثاق الجزائر (Charte de L'Algérie)[1].

باختصار كانت نظرة الـ (U.F.N.A) اتجاه الثورة الجزائرية على أنها مغامرة غير مضمونة النتائج، وتنبّأت صحيفة الأمة "الفرنسية" (Nation Française) في إصدارها ليوم 02 جويلية 1956م عن احتمال فقدان الجزائر بمجرد فتح المفاوضات المُعلن عنها من قبل الاشتراكيين[2].

- موقف التجمع الوطني (Le Rassemblement National):

هذا التشكيل السياسي أسّسه جون "لويس تيكسي فينكور"[3] (Jean LouistixieVignaucour) بهدف مناهضة الجمهورية وإقرار دولة وطنية قويّة وتأكيد الإمبراطورية، ولاحقا سيعمل على حماية العديد من ناشطي منظمة الجيش السري (L'O.A.S).

- موقف الأمة الفتية (Jeune Nation) (1949-1958م):

[1]D.A.W.O. **Bulletin de Presse d'Algérie** N°=52, 1-15 decembre1955.

[2] D.A.W.O. B p198.**gouvernement Général de l'Algérie**. Direction Général des Affaires politiques et de la Fonction publique, service des Etudes Générales, liaison-nord-Afriquaines,période 16 au 31juillet1956, N°=1784, p.22.

[3]**جون لويس تيكسي**(1907-1989م): محامي ونائب دافع سنة1962م عن العديد من مسئولي منظمة الجيش السري L'O.A. S ترشّح لانتخابات الرئاسة سنة1965م مُرشّحا لأقصى اليمين أمام الجنرال ديغول.

الأمة الفتية ظهرت إلى الوجود السياسي الفرنسي يوم 22 ديسمبر 1949م بقيادة الإخوة "سيدو" (Sidos)، وتصاعد نشاطها في أعقاب هزيمة فرنسا في موقعة "ديان بيان فو" في ماي 1954م، وقد تغلغلت في أوساط المستوطنين بالجزائر على وجه الخصوص، رافعة شعار "الجزائر فرنسية"، ساهمت في حوادث 13 ماي 1958م ورغم ذلك لم تُراهن على الجنرال ديغول لحل القضية الجزائرية.

وعندما أُلغيت الأمة الفتية، واصلت جريدتها "الأمة الفتية" (Jeune Nation) نشاطها، ولعبت دورًا كبيرًا في التأثير على الرأي العام وبعد ذلك أسست ما سمي بالحزب الوطني (Parti Nationalistes) وعندما توقفت واصلت عملها بواسطة فيدرالية الطلبة الوطنيين (F.E.N–Fédération des Etudiants Nationalistes) بمناسبة الاجتماع الذي عقدته يوم 25 ماي 1956م بباريس أثيرت الصعوبات التي أصبحت تتخبّط فيها فرنسا، والتي لها علاقة بشمال إفريقيا موجّهة أصابع الاتهام للامبالاة من قبل بعض المسؤولين الفرنسيين، وإن الحل يكمن في تغيير النظام، كما أثيرت قضية ارتباط الاقتصاد الفرنسي باقتصاد ما وراء البحر، وانتقدت المهمّة الغير موفقة للجيش الفرنسي في حرب الجزائر، وتمّت الإشادة ببعض الضباط الساميين على غرار "بيجار"، واتفق الجميع على ضرورة الحفاظ على الوجود الفرنسي في الجزائر[1].

– موقف منظمة المقاومة من أجل الجزائر فرنسية (O.R.A. F–Organisation de la Résistance de l'Algérie Française):

[1]C.A.O.M.9260/25. Ministère de l'Interieur.Direction des Affaires d'Algérie. Réunion d'Information sur l'Algérie Française, organisée par le Mouvement Jeune Nation.26mai1956.

هذه المنظّمة كانت بمثابة الشبكة السرّية، ويطلق عليها كذلك منظمة تجديد الجزائر فرنسية (Organisation pour Le Renouveau de l'Algérie Française)[1]، نشطت ضد فكرة استقلال الجزائر عن فرنسا، كانت نواتها كتلة الدفاع الذاتي (Contre-Terroriste)، التي نشأت بالجزائر العاصمة للدفاع عن الجزائر فرنسية سنة 1956م، وذلك باقتراح من الدكتور ""روني كوفا إلياس(René Kovas Alies)، كانت مقرّبة من الأفكار الديغولية والجيش الفرنسي.

لقد صرّح "فيليب كاستيل" (Philippe Castille) –الذي كان عضوا في منظمة الجيش السري (O.A. S)–بأن الأوراف الـ (O.R.A.F) كان لها فرعًا مدنيًا وبرلمانيًا ضمن لجنة الست يسيّرها "ميشال دوبري" وفرعاً عسكريًا يسيرّه "روني كوني"(Reny Cogny)؛ حيث نفّذت العديد من العمليات ضد وحدات جيش التحرير الوطني من بينها تلك التي وقعت يوم 10 أوت 1956م بالقصبة بالجزائر العاصمة، وعملية أخرى استهدفت بها الجنرال "راوول سالان" يوم 16 جانفي 1957م، هذا الأخير الذي قال بأن العملية كانت مدبّرة من باريس.

- موقف الحزب الوطني الثوري (P.P. R-Le Parti Patriote Révolutionnaire):

ينتمي (P.P.R) لأقصى اليمين، تأسس بتاريخ 11 أكتوبر 1957م من قبل "جون بابتيس"، وكانت إيديولوجيته ديغولية، سعى الحزب عن طريق "أنتوان بيناي" إلى تشكيل حكومة جديدة رفقة "الكسندر سانغينتي"(Alexandare Sanguinetti)[2]، سعى لاستقطاب أتباع الجنرال ديغول لتأكيد فكرة الجزائر فرنسية، ووظّف شباب الحزب الوطني الثوري جريدة الحزب المسماة "فرنسا في السلطة (La France Au Pouvoir)، وذلك للتعبير عن تطلّعاتهم

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص272.

[2] **ألكسندر سانغنيتي**"Alexandre Sanguinetti" (1913-1980م) حائز على شهادة ليسانس في الآداب، انضمّ إلى جيش إفريقيا سنة1943م وكاتب عام لجمعيات قدماء المحاربين "C.A.N.A.C "، وهو ديغولي الايديولوجية باخلاص منذ1958م.

خاصة وأن معظمهم كانوا من محاربي الهند الصينية وطلبة (Corpo) للحقوق، الذين يتعذر تأطيرهم والسيطرة عليهم حسب ما صرّح به "سانغنيتي"، وبعد أحداث 13 ماي 1958م تم إزاحة الحزب من الساحة السياسية.

- موقف الجبهة الوطنية للمحاربين (F.N.C-Front National des Combatants):

من بين مؤسسي الجبهة الوطنية للمحاربين "F.N.C" روجي ديلي "Rogée deley" رئيساً، "وجون موريس دوماركي" "Jean Maurice Demarquet" و"جون ماري لوبان" نواباً للرئيس، ومن بين الأهداف الأساسية لـ "F.N.C" هو صيانة الإتحاد الفرنسي والعمل على إجهاض كل محاولات التخّلي عن الجزائر كمقاطعة فرنسية[1].

- موقف حزب الفلاحين (Parti Paysans):

يُصنّف حزب الفلاحين ضمن أحزاب اليمين، وكان مرتبطا بحزب المستقلين "C.N.I.P" وشهد تراجعا سياسيا منذ الاستحقاقات البرلمانية التي نظّمتها فرنسا في 02 جانفي 1956م، لذلك ارتمى ما بقي من حزب الفلاحين بحركة بوجاد "البوجادية" أكثر من حركة دورقراز (Dorgeres)-نائب مجدد (Ille-Et-Valaine) نظرا للتقارب في المواقف والرأي مع المستقلين[2].

أصدر الحزب بيانًا بعد أشغال مؤتمره الذي التأم شمله يومي 11-12 مارس 1956م، تضمّن ضرورة إجراء إصلاحات دستورية وإتباع سياسة حيوية في الجزائر، وتسبّب تصلب المعتدلين في انسحاب"بول أنتيّ (Paul Antier)[3] رئيس حزب الفلاحين.

---

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص273.

[2]Henri Mendras, **Les Paysans et la politique dans la France contemporaine, paris**, A. colin, cahier de la FNSP, 1958. P. 136.

[3]**بول أنتي Paul Antier**(1905-1996م)، رجل سياسي فرنسي، محارب ونائب برلماني عن مقاطعته، ينتمي إلى حزب الفلاحين، تولى وزيرا للبحرية في عهد حكومة إدغافور من 23فيفري1955 الى 01 فيفري1956م، ووزيرا للفلاحة في عهد

وبتاريخ 15 مايو 1957م أعلن الثلاثي "بول أنتي"، و"دورقراز"، و"بيار بوجاد" عن قرار توحيد نشاطهم تحقيقاً للمصلحة العليا لفرنسا وتنسيق كل نضالهم ضد كل من يقف في وجه حريتهم المقدّسة.

اتصفت سياسة الحزب بالمناهضة الشديدة لسياسة الحكومة الفرنسية عن طريق أمين الحزب "بارتي"(Berthe)، ورئيس مجموعته البرلمانية لابورب "Labaorbe" نائب الرّون، واصفين الحكومة بالمترددّة والمتناقضة اتجاه القضية الجزائرية، والتي من شأنها أن تقضي على المجهودات التي قام بها شباب الأرياف الفرنسي، وعموما كانت نظرة مناضلي حزب الفلاحين للمشهد السياسي الفرنسي وعلاقته بالثورة الجزائرية تتمثل في رفض رضوخ السلطة الوطنية لمطالب حزب الأقلية –حسب رأيهم– والممثّل في الحزب الاشتراكي والذي سعى لتمرير توصيات مؤتمره بـ "ليل" والمؤيدّة من قبل منظمة الأمم المتحدة على البرلمان الفرنسي، فكان انتقاده للسياسة الاشتراكية، ومحاباة الاشتراكيين بتوليتهم أهم المناصب، وكذلك اتخذ موقفا رافضا لمشروع القانون الإطار وللسياسة الزراعية المنتهجة من قبل الحكومة.

وبانعقاد مؤتمر الحزب أيام 14 و15 جانفي 1958م ركّز "بول أنتي" على الحفاظ على جريدته "وحدة الفلاحين"(L'unité Paysanne)، وأصدر بيانا يدعو لإصلاح الإدارة وضرورة دمج الجزائر ضمن تجمّع يربط فرنسا بمقاطعاتها فيما وراء البحار.

كما لعبت وسائل الاعلام دورا كبيرا في الترويج لفكرة التضامن المتّبعة من قبل الحزب اتجاه فلاحي الجزائر، ويتعلّق الأمر بجريدة "الترقية الفلاحية"(Promotion Paysanne)،

حكومة روني بليفين René Pleven من 11أوت1951م إلى 21نوفمبر1951م كما شغل وزيرا في عهد الجمهورية الخامسة.

التي وصلت عن طريق البريد[1] –حسب تقارير الشرطة–في عددها الصادر يوم 03 مايو 1960م إلى فلاحين يقطنون بالدار البيضاء (Maison Blanche)، ومن مضامينها مقالا يدعو إلى تآزر فلاحي فرنسا وتضامنهم مع مزارعي الجزائر، ويلّح على ضرورة القضاء التام على الثوار المجرمين –حسب تعبير الجريدة–.

3-2-2-موقف تشكيلات اليمين المتطرّف في عهد الجمهورية الخامسة من الثورة الجزائرية

لقد تمخّض عن أحداث 13 ماي 1958 المُطَالَبَة بتشكيل حكومة الإنقاذ العام، ولما فشل "سالان"[2] في تهدئة المتظاهرين أعلن ماسو[3] (Massu) –مكلف بالحفاظ عن أمن العاصمة–إنشاء "لجنة الخلاص الوطني" كمرحلة انتقالية ريثما يتولى ديغول السلطة في إطار ما اصطلح على تسميته بعملية البعث، مما وفّر جوًا ملائمًا لانبعاث اليمين الفرنسي متّخذًا موقفا من القضية الجزائرية عنوانه "الجزائر فرنسية"، ومُنْضويًا ضمن تشكيلات وحركات أهمها:

---

[1] **جريدة الترقية الفلاحية**: Promition Paysanneهي لسان حال كل من التجمع الفلاحي R.P–Rassemblement Paysansواتحاد فلاحي فرنساU.P. F L'union des paysans de France.

[2] **راؤول سالان**: من 10جوان1899م إلى 03جويلية 1984 م عسكري برتبة جنرال بالجيش الفرنسي، شغل منصب القائد العام الفرنسي خلال حرب الهند الصينية الأولى، كان من ضمن الجنرالات الأربعة الذين نضّموا عملية الجزائر العاصمة 1961، وكان مُؤسس منظمة الجيش السري O.A.S، شارك في معارك الحرب العالمية الأولى والثانية وثورة التحرير الجزائرية.

[3] **جاك ايميل ماسو** (1908–2002م) كان جنرالا فرنسيا شارك في الحرب العالمية الثانية وحرب الهند الصينية الأولى وثورة التحرير الجزائرية وأزمة السويس، قاد القوات الفرنسية في معركة الجزائر اعترف بمسؤوليته عمّا جرى من تعذيب ضد أبناء الشعب الجزائري دون محاكمة في 14جانفي1960م، شارك في إنقلاب الجزائر في ماي 1958.

- موقف الحركة الشعبية لـ 13 ماي 1958م "Mouvement Popularaire du 13Mai"

حسب ما جاء في أدبيات "Mp13" التي وُلدت من رحم أحداث 13 ماي هو تبنّيها لشعار "رفض فقدان أرض فرنسية" والعمل على وضع حد لنظام فاشل وإنهاء "إرهاب جبهة التحرير الوطني" -حسب تعبيرهم-كانت الحركة الشعبية امتداد لـ "الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا" توجّهها وطني كاثوليكي، ناهضت سياسة ديغول ووقفت ضد ما أُطلقت عليه "الوطنية المُلْحدة"(Nationalisme Athée). [1]

وبخصوص موقفها من استفتاء 1958م فقد سجّلت انقسامًا واضحًا بين مؤيد للتصويت بـ "نعم" ومعارض له بـ "لا"، وعموما كانت غالبيتهم بقيادة "روبير مارتل" ضد سياسة ديغول.

ضمّت الحركة صُفُوفَها إلى الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا وأصبحت لها قاعدة شعبية واسعة في الجزائر وفي المتروبول، حدث ذلك أثناء انعقاد المؤتمر الأول لـ "MP13" في سبتمبر 1958م.

كما كان للحركة حضور نيابي على مستوى المجلس الوطني ويتعلّق الأمر بالمحامي "روجي جيرار" (Roger Girard)، والدكتور مارتيني (Martin)، ولوسيان روسور (Lucion Ressort)، و"بيار سيدو" (Pierre Sidos)، و"دومينيك فينر" (Dominique Venner) و"بول شوفاليه" -هو من المناضلين القدماء للحركة البوجادية-كان مصير الحركة الشعبية "MP13" الإخفاق التام في مساعيها بداية من سنة 1960م؛ حيث أوقف "روبير مارتل" مع أتباعه واضْطروا إلى الدخول في العمل السري أولا ثم الانضمام إلى منظمة الجيش السري (O.A. S) لاحقا.

[1] J-Ortuz, **Mes Combats**, Carnets de Route 1954-1962, Paris, La Pensée Moderne, 1964, p.179.

- موقف التجمع من أجل الجزائر فرنسية(R.A.F-Rassemblement Pour l'Algérie Française):

أوردت جريدة "صدى الجزائر"(Echo D'Alger) الأهداف الحقيقية الكامنة وراء تأسيس هذا التجمع بتاريخ 19 سبتمبر1959م على لسان "روجي ديشي"،(أنظرالملحق رقم10) وقد شاركه كل من "جورج بيدو"[1]،"جاك سوستيل"[2] و"أندري موريس" وتلخّصت الأسباب -في رأيه-إنقاذ الجزائر كمقاطعة فرنسية أي حماية (Stauquo)، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وكان ذلك في أعقاب إعلان حق تقرير المصير من طرف الجنرال ديغول[3].

كما وجّه ديشي جملة من الاتهامات للحكومة من بينها سياسة التخلّي عن الجزائر، كما أبدى تحفّظًا بخصوص خريطة الطريق للحفاظ عليها، داعيًا الحكومة إلى إرغام كل "الإرهابيين" -حسب تعبيره-على وضع سلاحهم ريثما تتم الاستشارة الشعبية، وضرورة الإبقاء على فِرق من الجيش الفرنسي في الجزائر للحفاظ على الأمن، ودعا إلى إلزامية تطبيق قوانين الجمهورية الفرنسية خاصة الدستورية الجنائية والقوانين الانتخابية،(أنظرالملحق رقم11) كما حذّروا من قضية الحملات المضادة لفرنسا المنتهجة من قبل جبهة التحرير الوطني.

وأصدر الرّاف (R.A. F) بيانا موجهًا للأمة الفرنسية بتاريخ 14 جانفي 1960م شارحًا لها فيه أسباب حرب الجزائر والتي كانت حسب رأيهم من تدبير خارجي، وخيانة أقلية داخلية والغرض من ذلك حرمان فرنسا من ممتلكاتها فيما وراء البحر.

---

[1] **جورج بيدو:** (1899-1983م) سياسي فرنسي كان ناشطا في المقاومة السياسية خلال الحرب العالمية الثانية، شغل بعدها منصب وزير الخارجية ورئيس الوزراء في عدة مناسبات، إلتحق بمنظمة الجيش السري O.A.S، لكنه نُفِيَ لتورطه.

[2] **جاك سوستيل:** (1912-1990م) وُلد في 03 فيفري1912م بمونبيليه وتوفي في 06 أوت1990م، وهو سياسي وأكاديمي فرنسي، ويُعرف عنه أنه الحاكم العام للجزائر في بداية ثورة التحرير الجزائرية، وأن مواقفه داعمة لصالح الجزائر الفرنسية.

[3] Bernard Mathias, op.cit. p146.

أما "جون ماري لوبان" فيري بأن موقف (R.A. F) بالنسبة للقضية الجزائرية كان ضعيفا كوْن تجّار الخمور والحَلْفاء كانوا "يساريين" وكان "بورجو بلاسشات" راديكاليين فالجزائر –حسب رأيه–راديكالية لأسباب تاريخية[1].

تمكن التجمع من أجل الجزائر فرنسية (R.A. F) من استقطاب الكثير من الساسة الرافعين لشعار "الجزائر فرنسية" على شاكلة: (Alain De Lacoste–Lareymonde)" من حزب المركز الوطني للمستقلين والفلاحين (C.N.I. P)، والبرلمانيين الديغوليين أمثال "باسكال أريغي"، "بياجي توموازو"، إضافة إلى نائب مدينة الجزائر والمدعو روني فينكيغيرا (René Vinciguerre)[2].

–موقف جبهة الجزائر فرنسية (F.A. F–Front Algérie Française):

تأسست الفاف (F.A. F) يوم 15 جوان 1960م بعد الاجتماع التنسيقي بالجزائر العاصمة[3] بين مُمثل (F.N.) و (L'U.N. R)، وقفت في وجه فكرة استقلال الجزائر، ناضلت للإبقاء على قانون (Statuquo) المُنظِّم لمقاطعات الجزائر والصحراء، أي الإبقاء على وضعها الرّاهن، ومن بين أقطابها "أنتوان أندرو"(Antoine Andro) وهو محافظ بلدي، و"كاميل فينينيار (Camille Vignair)"محافظ عام" و"بوعلام سعيد""نائب مسلم بالجمعية الوطنية".

ضمّت ضمن صفوفها في أواخر عام 1960م ما نِسْبته 45% من المسلمين، نظّمت الحركة مظاهرات 11 نوفمبر 1960م بالجزائر العاصمة، وبمناسبة برْمجة زيارة الجنرال ديغول للجزائر في ديسمبر 1960م دعت الحركة مناضليها يوم 08 ديسمبر 1960إلى

[1] رشيد أوعيسى، مرجع سابق، ص277.

[2] Le Clercq Jacques, **Dictionnaire national de la mouvance droitiste et nationale de 1945 à nos jours**, Paris, Edition L' Harmattan, 2008, p.432.

[3] Jacques Soustelle, l'Espérance trahie, op, cit, p.206.

الخروج في مظاهرات ضد زيارة ديغول إلى الجزائر، لكن مسْعاها باء بالفشل الذريع نتيجة للتنسيق الحاصل بين الجنرال ديغول وجبهة التحرير الوطني بإنشاء كتلة مشتركة ضد التطرّف مما أدى إلى تلاشي فكرة "الجزائر فرنسية"واهتداء الطرفين إلى التفاوض كوسيلة لتسوية القضية الجزائرية[1].

وسرّعت الحوادث التي وقعت يوم09ديسمبر1960إلى حل" جبهة الجزائرفرنسية" (F.A.F) من طرف السلطات الفرنسية يوم15ديسمبر1960 في أعقاب زيارة ديغول إلى الجزائر، الأمر الذي دفع مناضليها إلى التوقيع على بيان مشترك يوم 17مارس1961يدعون فيه إلى تنفيذ عدة عمليات عسكرية بالجزائر االعاصمة[2]، ومجمل القول كانت جبهة الجزائر فرنسية(F.A. F)مُرتبطة بقضية الإدماج ورافضة للحكم الفدرالي والاستقلال التام للجزائريين[3].

-موقف الجبهة الوطنية من أجل الجزائر فرنسية (Front national pour l'Algérie Française"F.N. F")

تأسّست الأفناف(F.N.F) في شهر نوفمبر1958 من طرف " جوزيف أورتيز، وغوتلييه والدكتور ج،ك بيريز J,c,perez وسيزيني."انبثق (F.N.F) من المكتب الخامس الذي يسيّره "جون غارد"(jean gardes) ومهمّته النشاط السيْكولوجي، وكان يعمل على إحياء ذكرى13ماي 1958؛ حيث شاركت في أسبوع المتاريس24جانفي 1960، ورغم فشل هذه الأحداث إلا أن المتطرّفين واصلوا نضالهم وشكّلوا تنظيمات جديدة خاصة"الفاف""F.A.F".وفرعها في المتروبول، والمُمثّلة في الجبهة الوطنية من أجل الجزائر فرنسية (F.N.A.F-Front national Pour l'Algérie Française) والتي تأسّست في 27

[1] Michel Winock**, Histoire de L'Extrème Droite en France, Edition** Du seuil, Janvier 1993 et Novembre1994, P.237.
[2] Cristian Bidérary, Paul Isoart**, les droites et le géneral de Gaulle**,colloque de 25et 26 janvier 1990,université de Nice ,centre d'études politiques et constititionelles ,Economica 1991, p. 146 .
[3] Echo d'Alger 10 Novembre 1959.

جويلية 1960م وطالبت ببقاء الصحراء ضمن السيادة الفرنسية، وإدماج الفرنسيين الذين يعيشون في الجزائر في المجموعة الوطنية[1]، وسعت لربط علاقات مع المثقّفين الذين يُؤيدون فكرة الجزائر فرنسية والذين اجتمعوا في ملتقى فانسان.

- موقف فيديرالية الطلبة الوطنيين (F.E. N-Féderation des étudiants Nationalistes):

لقد تم تأسيس(F.E.N) في الفاتح من شهر ماي 1960م من طرف مجموعة من الطلبة المؤمنين بفكرة الجزائر فرنسية ومن ضمنهم: "فرانسوا دورسيفال"(Francois D'orcival)و"بيار بواشي" (Pierre Poichet)و "جورج سشليز(George Schelz)"، كان ذلك رداً على التوْصية التي صوّت عليها الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين (L'U.N.E.F- L'Union National des étudients de France)، والتي تدعو الحكومة الفرنسية إلى ضرورة التفاوض مع مُمثلي المقاطعات الجزائرية، وقد أعطت(F.E.N) الضوء الأخضر للأمة الفتية(Jeune Nation)[2] لكي تُمثّلها شرعيًا، كما قدّمت الدعم لمنظمة الجيش السري (L'O.A.S).

وبعد تأسيسها حرّر "دومينيك فينز" ميثاق الفيدرالية التأسيسي واضعًا له عنوان "بيان الطبقة 60"-(Le Manifeste De La Classe60)، لقد حدّدت الفيدرالية جُملة من الأهداف المستقبلية أهمها: معاداة الماركسية والتي كان يتبناها الإتحاد الوطني للطلبة بفرنسا، ومساندة جبهة المدافعين عن دمج مقاطعات الجزائر فرنسية في الوطن الأم[3]، ودعت الـ (F.E. N)إلى إنشاء جامعة فرنسية تعمل على مناهضة الشيوعية وصيانة فكرة الجزائر فرنسية، كما وجّهت

[1]Jacques Leclercq, op cit, P. 430.
[2]Joseph Algazy, **La Tentation néo-fasciste en France de 1944 à 1965**, Fayard, 1984.p.192.
[3]تم التّرْويج لهذه الأهداف من خلال الدفاتر الجامعية "les Cahiers Universitaires" والتي ظهرت منذ عام1961.

الفدرالية اللّوم لنشاط(U.N.E.F) والتي حسب رأيهم خانت الأهداف الأساسية لنقابة الطلبة بسبب موقفها المؤيّد لجبهة التحرير الوطني[1]،وجدّدت ولاءها الدّائم للجزائر فرنسية[2].

وعموما ساهمت ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962م) في ظهور الكثير من التشكيلات والتنظيمات السياسية المنتمية لأقصى اليمين، لكنّها سرعان ما أخذت تتقهقر تدريجيا، بسبب فشلها في التغلغل في أوساط أطياف المجتمع الفرنسي مثلما فعلت قوى اليسار، وبعد الاستفتاء الذي تمّ تنظيمه في 08 جانفي 1961م حول تقرير مصير الجزائر والذي اقترحه الجنرال ديغول على الشعب الفرنسي والمستوطنين والجزائريين من جهة، والدعم الذي حضيت به سياسة ديغول في الجزائر من جهة أخرى، أصبح تأثير أحزاب أقصى اليمين ضعيفا في ظل تلاشي شعار الجزائر فرنسية(أنظرالملحق رقم12).

كانت هذه مواقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية في المتروبول،عبر مختلف الأحداث المفْصلية والتي كان للجنرال ديغول بَصْمته الواضحة فيها مُنْدفِعًا تحت وطأة انتصارات الثورة العسكرية داخليًا، وحتى في قلب فرنسا ذاتها، وكذا الإنجازات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(G.P.R.A)على المستوى الخارجي في المحافل الإقليمية والدولية، وكذلك تأطيرها لمظاهرات ديسمبر 1960 والتي كانت حسب اعتقادي بمثابة الاستفتاء الشعبي على الهواء الطلق وأجبرت الجنرال ديغول على الرضوخ للجلوس على طاولة المفاوضات، والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره عبرالإستفتاء الذي أعدّ له في جانفي 1961 مستهدفا التأييد الشعبي لمشروعه، لكن ذلك حرّك له لوبي المستوطنين ومن ورائهم اليمين المتطرف الفرنسي، الذي وجد المناخ الملائم لنشاطه وترجمه في الهيئة الإرهابية "منظّمة الجيش السري(O.A.S) التي كثّفت من عملياتها الإجرامية بغرضَ التصدي لأي اتفاق قد يَفضي إلى استقلال الجزائر، والعمل بكل الوسائل للإبقاء

[1] Pierre Miliza**, Fascisme Francais, passé et présent**, paris, Flammarion, 1987, p. 340.
[2] Echo d'Alger 02 décembre 1960.

على فكرة"الجزائر جزائرية"،أما عن موقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية في الجزائر، فهو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: موقف اليمين الفرنسي في الجزائر من الثورة الجزائرية

1-الخلفية التاريخية لليمين الفرنسي في الجزائر

1-1- موقف رابطات اليمين(la droite ligueuse)

1-1-1- موقف العمل الفرنسي(L' Action Francaise)

1-1-2- موقف حركة صلبان النار (Les Croix de FEU)

1-1-3- موقف تنظيمات اليمين الأخرى

1-2-موقف الحزب الإجتماعي الفرنسي(P.S.F) من القضية الجزائرية

1-3-موقف حزب الشعب الفرنسي(P.P.F) من القضية الجزائرية

1-4-مواقف التشكيلات اليمينية الفرنسية الأخرى

2-موقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية وتطوره (1954-1962م)

2-1- موقف المركز الوطني للمستقلين (C.N.I.P) من الثورة الجزائرية

2-2- موقف الأحزاب الديغولية من ثورة التحرير

2-2-1- موقف اليوسراف (U.S.R.A.F)

2-2-2- موقف (L.U.N.R) من الثورة الجزائرية

2-2-3- موقف التشكيلات الديغولية الثانوية الأخرى من الثورة

2-3- تنامي تشكيلات أقصى اليمين في الجزائر ومواقفها من الثورة

2-3-1- الحركة البوجادية وموقفها من الثورة التحريرية

2-3-2-موقف تشكيلات أقصى اليمين الثانوية من الثورة الجزائرية

3- تَبَلْوُرْ موقف اليمين الفرنسي وتشكل جبهة مضادة له

3-1- اليمين الفرنسي ضِمن دُعاة استمرار الحرب

3-2- اليمين الفرنسي يُواجه دُعاة انهاء الحرب

3-3- ترجيح كَفّة دُعاة إنهاءالحرب

3-4- المفاوضات و الإستقلال

3-4-1-المفاوضات الجدّية

3-4-2- المواقف من استئناف المفاوضات

3-4-3- ردود الفعل من اتفاقيات إيفيان

1-الخلفية التاريخية لليمين الفرنسي في الجزائر

تميّز المشهد السياسي بالجزائر بضعف التمثيل في أوساط المستوطنين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ويُرجع المؤرخون ذلك إلى التحاق الشباب بفرنسا جرّاء ضعف الحياة الثقافية –حسب رأيهم–وقد وصف تلك الوضعية الحاكم العام للجزائر الجنرال "كاترو" (1943م–1944م) في قوله:"هم مجموعة أفراد أكثر من مجموعة متجانسة ومُؤطّرة، فهم أشخاص لا يجتمعون إلّا من أجل الدفاع عن مصالحهم"[1]. والحقيقة التي أقرّها المؤرخون تتمثل في عدم ارتباط النشاط السياسي بأوروبيي الجزائر لأن هذا المجتمع لم يكن مُؤطّر سياسيًا، واقتصر ذلك على النُّخب التي تمتلك الإمكانيات الضرورية لتمويل أنشطتهم الحزبية.

وفي أعقاب سنة 1958م وفي خضم ثورة التحرير الجزائرية تسلّل العمل السياسي في أوساط أوروبيي الجزائر، واشتد نشاطهم في إطار الإبقاء على الجزائر فرنسية، ورفض التفاوض مع "ج.ت.و.ج"،(أنظر الملحق رقم13) ورغم ذلك لم تكن الساحة السياسية خالية من التمثيل الحزبي للمستوطنين بل ظهرت عديد المحاولات التي تبنّت جلْ الأفكار السياسية تحت مظلّة الأحزاب السياسية الفرنسية بالجزائر مُتمثّلة في اليسار واليمين الفرنسيين، ومن الجانب الجزائري كان النضال السياسي قد ارتسمت معالمه في فترة مابين الحربين الكونيتين؛ حيث ظهر نجم شمال إفريقيا وتغلغل في الأوساط الجماهيرية، واقتحام العلماء للنشاط السياسي بطرق ووسائل مختلفة، إضافة إلى نضال إتحادية النوّاب المنتخبين المسلمين الجزائريين، وفي ظل هذا الزّخم السياسي بالجزائر دفع الأحزاب السياسية الفرنسية من اليسار إلى اليمين إلى إعطاء الأهمية الكبرى للقضية الجزائرية وأن تتولّى بدراسة شؤون المسلمين.

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص281.

لذلك استمدّت جماعة الضغط الكولونيالية المعروفة "باللوبيات الزراعية" قوّتها السياسية بالجزائر في نقطة الضعف المُتمثّلة في عزوف المستوطنين عن النشاط السياسي وضعف مساهمتهم في الانتخابات نظرا لبعدهم عنه، بغرض تحقيق أهدافهم الاستيطانية من خلال تبني أفكار أحزاب اليمين وأقصى اليمين.

اشتد نشاط اليمين بالجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، وتمكّن من منافسة الحزب الشيوعي بباب الوادي بمناسبة الانتخابات المُنظمة آنذاك، ولقيت الحركة البوجادية إقبالا شعبيا في أوساط المستوطنين بالجزائر في عشرية الخمسينات، إلا أن الانتخابات التشريعية التي كانت مُبرمجة سنة 1956م تم إلغاءها بالجزائر جرّاء اشتداد الثورة الجزائرية والتي كانت تُعتبر مُؤشراً لمدى امتداد الحركة البوجادية أفقيًا في الجزائر.

لقد أشار "روني ريموند" في كتابه "اليمين في فرنسا" (La Droite en France)، إلى وجود اليمين الفرنسي بالجزائر بهياكله التنظيمية عبر العديد من المقاطعات الجزائرية، ولقد تجسّد ذلك ميدانيًا بمناسبة الانتخابات التشريعية في عام 1928م؛ حيث كانت حصة الجزائر في البرلمان الفرنسي صعود أربعة نوّاب من اليمين ويتعلق الأمر بكل من "باريار" (Beriere) و"مول" (Moll) و"ريسي" (Ricci) و"لاكيير"[1].

وأما على صعيد الانتخابات المحليّة، فقد حقّق اليمين الفرنسي نجاحًا بارزًا في استحقاقات 1937م، إذا ما قورنت بانتخابات 1936م، أما انتخابات المفوّضيات المالية المنظمة سنة 1938م فكانت بمثابة الجسر الذي دعّم مكانة اليمين ليحصد في انتخابات 1939م العديد من المقاعد في المجالس البلدية، وتضمّن برنامج حملاته الانتخابية إدعاء التكفل بحل القضية الجزائرية، لكن التقارير أثْبتت ضعف الحلول المقترحة والتي ارتكزت

[1]Agéron, (Charles Robert), **Histoire de l'Algérie Contemporaine**, Tome II, De l'Insurrection de 1871 au déclenchement de La guerre d e libération (1954), 1ère Edition, Presses Universitaires de France, 1979, p,363.

على تدعيم الوجود الفرنسي في الجزائر، والتي تُعتبر الجزائر مقاطعة فرنسية استنادا إلى قانون (Statut Quo).

فكانت مواقف اليمين الفرنسي من القضية الجزائرية تتماشي مع تطور الأحداث التي عرفتها الجزائر عبر مختلف المراحل، وتجسّد ذلك من خلال ظهور مجموعة من التشكيلات اليمينية والتي تفاعل نشاطها وتطوّر حسب تلك الأحداث.

1-1- موقف رابطات اليمين(La Droite Ligueuse)

بالرغم من أن الرّابطة مصطلح يختلف مفهومه مقارنة بالحزب لكنه يصبّ ضمن العمل السياسي، وقد تضمنّت عدة تشكيلات أهمها: العمل الفرنسي (L' Action Française)، وصلبان النار (les croix de fe) " إضافة إلى تنظيمات أخرى[1].

1-1-1-موقف العمل الفرنسي (L' **Action Française**)

صُنف"العمل الفرنسي" من ضمن التشكيلات السياسية اليمينية أسّسه بعد الحرب العالمية الأولى "بول سيقار" (Paul Sigard) -رئيس الغرفة الفلاحية بوهران – وكانت له فروع بالبليدة، مستغانم ووهران، كما تغلْغل في أوساط المستوطنين.

تبنى "العمل الفرنسي" ترسيخ العقيدة الكولونيالية عن طريق الترْويج للإمبراطورية الكولونيالية، كما حذّر من مغبّة استقلال الجزائر داخليًا الذي يُفضي إلى انفصالها عن الوطن الأم فرنسا، -حسب تعبيرهم-[2].

توسعت القاعدة النضالية للحركة سنة 1934م وحقّقت بوهران (2000) مناضل وحوالي (1000) بالجزائر.

---

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص283.

[2]Philippe Vervaecke, **A droite de La droite**, Droite Radicale en France et en Grand Bretagne au xxe Siècle, Presse Universitaires du Septentrion, 2012.p.173.

إن مقنّنوا "العمل الفرنسي" أقرّوا بمعاناة المسلمين، وأنّهم طالبوا بالتجنيس الجماعي مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية، كما وافقت الحركة على قبول انخراط كل الفئات الاجتماعية الجزائرية ضمن اللجان الاستشارية، وأن يُرشّحوا ممثلين عنهم في المجالس المحلية[1].

وقد تجسّدت نظرة الحركة (L'Action Française) للقضية الجزائرية في ضرورة تحقيق "الوطنية الكاملة"، وتمثيل المسلمين لدى السلطات الفرنسية كمساهمين في الإنتاج وليس كونهم عربًا، وتطبيق اللامركزية في التسيير عن طريق إعطاء كامل الصلاحيات لبرلمان فرنسي جزائري.

لقد انبعث عن "العمل الفرنسي" في الجزائر حركة تحت اسم العمل الجزائري (Action Algérienne) سنة 1927م؛ حيث ساهمت في مظاهرات 05 فيفري 1935م بمناسبة ذكرى أحداث فيفري 1934م، وقد ركّز "العمل الجزائري" في هذه الفترة على تجسيد الأمن والسلامة للأهالي، في إطار السيطرة الفرنسية، وتفادي تحقيق دولة عربية بربرية مآلها الفشل جرّاء النزاعات القبلية[2].

ووظّفت حركة "العمل الجزائري" وسائل الإعلام المكتوبة لترويج أفكارها ؛ حيث دعا "مول" القطاع الوهراني إلى مناهضة السياسة بواسطة جريدة "وهران الصغيرة" (Le Petit Oranais)، كما قامت بتوسيع رقعة أفكارها بمختلف المقاطعات الجزائرية عن طريق ما كانت تنْشره جريدة "التحالف الوطني" (L'Alliance National). وبعد القرار الذي صدر سنة 1936م، والذي بموجبه تم حل التشكيلات اليمينية، تمكّنت الحركة من مواصلة عملها تحت غطاء سياسي جديد بإسم "الإتحاد الوطني والإجتماعي الجزائري (U.N.S.A). Union Nationale)et Social Algérienne)، وقد قادها رئيس بلدية القليعة، المدعو "فرانسوا

[1] Vallin (Thérèse Charles), **Les Droites en Algérie** (1934-1939), Thèse de 3eme Cycle, Paris, VII, 1975, p, 349.
[2] L'Action Algérienne.25mars1936.

غابي"(Francois Gabet) واتخذت من جريدة "لوتريكولورط"(Le Tricolore') لسان حالها والتي كان يكتب فيها عديد الجزائريين.

وبخصوص مشروع "بلوم فيوليت" الذي أخرجته حكومة الجبهة الشعبية، كإصلاحات تمنح من خلاله الجنسية الفرنسية لبعض الفئات من المسلمين الجزائريين، ومنحهم بعض الحريات التدريجية[1]، فإن موقف النخبة الجزائرية منه تميّز بالترحيب كما رفضه نجم شمال إفريقيا على أساس أنه مشروع إدماجي، بينما تحفظّ منه العلماء[2].

بينما حركة "العمل الفرنسي" لم ترفض المشروع بل نعتتْه بالغموض في جُزئيَّة توسيع حق الانتخاب لصالح بعض الفئات من المسلمين[3]، بينما المستوطنون عارضوا المشروع كوْنه يحقّق الأغلبية في المجالس المحلية للجزائريين.

تمكنت الحركة من استقطاب العديد من المناضلين في الجزائر، وظهر ذلك جليًا إبان زيارة "موراس" الثانية إلى الجزائر في ديسمبر 1938م؛ حيث تمكّن من حشد (3000) مناصر بالجزائر و(6000) بوهران وحوالي (2000) بقسنطينة[4]، أثناء الحرب العالمية الثانية وسقوط فرنسا في قبضة الألمان، وتنصيب المارشال "بيتان" يوم 16 جوان 1940م شهدت حركة "العمل الفرنسي" انقساما بالمتروبول؛ حيث وقف بعضهم إلى جانب حكومة فيشي، وناصر البعض الآخر حركة المقاومة التي قادها الجنرال ديغول.

ووُجهت لحركة "العمل الفرنسي" تهمة التواطؤ مع العدو، مما تسبّب في تراجع نشاطها وقبض على "موريس رور" الذي قاد فيلق المحاربين بالبليدة، بدعم من "جورج كالزان" (George Calzant) و" بيار جيهل"(Pierre Juhl')، وفي خضم انتخابات المجلس الجزائري

[1]Maurice Violette, **l'Algérie vivra-t-elle ?** Paris, Librairie Félix Alcane, 1931.p.421.

[2]ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، دار البصائر، 2009م، ص18.

[3]Pierre Gourinard, **Les Royalistes en Algérie de 1830 à 1962, de la colonisation au drame**, Préface de Pierre Dimech, Collection xénophon, 2012, p.116.

[4] Thérèse Charles Vallin.op.cit. p.80.

التي تمّ تنظيمها في مارس–أفريل 1948م عادت "العمل الجزائري" من جديد، وافتكت ممثيلين لها بالقطاع الوهراني على شاكلة "بول بونكي"(Paul Benque) وآخرين بفيليب فيل"سكيكدة حاليا".

كما ظهر نشاط الحركة جليًا بمناسبة الانتخابات البرلمانية لسنة 1951م ؛ حيث قدّمت مرشحين لها يتصدرهم المحامي "اليكسي بربان"(Alexi Berben) وعندما غيّرت "العمل الفرنسي" نشاطها إلى تشكيلة سياسية أخرى هي: "الإتحاد الملكي للجزائر (U.R.A–L'Union Royaliste d'Algérie)، والتي يرْأسها "جاك كوربونتي"(Jaques Carppentier)، ركّزت اهتمامها منذ عام 1954م ضمن مؤتمراتها على ضياع الهند الصينية عن الممتلكات الفرنسية في ما وراء البحار، وتزايد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية والتي عبّر عنها الأميرال "دوكو" (Decoux) في جانفي 1954م محذّرًا من ضياع الجزائر كذلك عن فرنسا[1].

وبقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة التحقت "العمل الفرنسي" بالحركة الشعبية 13 ماي (MP13) وأعطت موافقتها في استفتاء 1958م مُزكّية الجمهورية الخامسة، وبمجرد إطلاق الجنرال ديغول لحق تقرير المصير للشعب الجزائري وقفت ضد ذلك المشروع، وكانت الحركة مُؤيّدة لإعطاء الجزائر الحكم الفدرالي، كما عارض الملكيون سياسة ديغول في الجزائر، وقدّم "الإتحاد الملكي الجزائري" يد المساعدة لمنشّطي انقلاب أفريل 1961م كوْن ديغول تساهل مع جبهة التحرير الوطني، وبعد ذلك انضم الكثير من مناضليه لمنظمة الجيش السري (O.A. S).

1-1-2-موقف حركة صلبان النار (LES Croix de Feu)

تأسست الحركة سنة 1927م في مدينة باريس؛ حيث حدد قائدها "موريس دارتوي" (Maurice D'Hartay) الهدف من تأسيسها: وهو تشكيل قاعدة نضالية قوّية ومنظّمة،

[1] Gourinard Pierre, op .cit, p. 217.

وظهرت بالجزائر سنة 1929م بتعيين الكولونال "دولا روك"(De La Rocq) على رأسها، وأسس فيدراليتها في العديد من المدن الجزائرية، وتم هيكلة فروعها ولجان العمل، وتمكّنت من جلب المسلمين وعلى وجه التحديد قدماء المحاربين، يُشرف على تكوينهم أعيان محليين: فمثلا "سي محمد" من تابلاط، و"القاضي عبد الرزاق" من مدينة قوراية، و"بن جمعة" من الجزائر العاصمة.

ركّزت حركة صلبان النار في إستراتيجياتها لاستقطاب المزيد من التأييد على شعبية عدّة شخصيات على شاكلة "ديباي"(Debay) الذي كان مُمَثِّلا عامًا للحركة منذ 1934م بالجزائر، وكذلك شخصية "غان"(Ganne) والذي كان مُشرفًا على الصحافة والدعاية، إضافة إلى "إباعزيزن" المشرف على فرع تيزي وزو، كما حقّقت الحركة إقبالا كبيرا من الناحية الغربية "وهران"، والقطاع الشرقي "قسنطينة"[1].

وما يُلفت الانتباه هو خُلو برنامج الحركة من أي إلتفاتة للقضية الجزائرية، أما بالنسبة للسان حالها فكانت جريدة المِشْعل (Flambeau) التي عَرّفت ببرنامجها ولخّصته في توسيع نشاطها في شمال إفريقيا، وإبراز مكانة فرنسا على المستوى الدولي، وحماية الحقوق الاجتماعية، وتكوين لجنة وطنية للوقوف ضد تغلغل الشيوعية، وبث روح الصمود ومواجهة فقدان الثّقة والروح الانهزامية.

نظّمت الحركة أول مؤتمر لها في شهر جويلية 1932م وذلك بعد الزيارة التي برْمجها "دولا روك" سنة 1931م للجزائر، ومن مُخرجاته تنصيب الجنرال "فوكون"(Faucan) مُنسقًاعامًا بين مسؤولي الحركة في شمال إفريقيا، أين كان تغلغل مناضلي صلبان النّار على وجه الخصوص بالقطاع القسنطيني.

[1] Bronner, **Historique des Croix de Feu en Algérie 1919-1939**.p.08.

وحسب "شارل روبر أجيرون"، فقد تطوّر عدد مناضلي"صلبان النار" في الفترة الممتدة بين 1934-1936م[1]؛ حيث سجلت الحركة في سنة 1934م أزيد من (6 آلاف) منخرطًا ليتضاعف في العام الموالي 1935م، ويصل إلى(14) ألف مناضلا ليقفز سنة 1936م إلى (20 ألف) مناضل.

وتميزت فترة بداية الثلاثينيات من القرن العشرين باشتداد صراع بين اليهود والمسلمين في قسنطينة، وهي الأحداث التي دفعت "دولا روك "إلى كتابة العديد من الأعمدة سنة 1935م في صحيفة (Le Flambeau) حول القضية الجزائرية، مشيرًا إلى الصعوبات التي ستواجهها فرنسا في الجزائر جرّاء صحْوة الإسلام، ومن بين ما كتبه عنوان المقال "يقظة الإسلام النائم" مشيرًا إلى تجاهل السلطة اتجاه هذا الخطر[2].

وبالرغم من قرار الحل الذي تعرضت له حركة "صلبان النار" بموجب المرسوم الصادر يوم 08 جوان 1936م، إلا أنها واصلت نشاطها وتمكنت من حشد ما يربو عن (30 ألف) من المناضلين؛ حيث استغل بعض أتباع الحركة إجراء الانتخابات البرلمانية المُنظّمة سنة 1936م لإحداث الفوضى والمشاكل قصد تعطيل تلك الانتخابات، مما دفع رئيس بلدية تيارت ليراسل رئيس عمالة وهران ليُعلِمه بعواقب ما سينجرّ عنه ذلك، طالبًا منه تحييد المسلمين ومنع حملهم للسلاح، لأن هذه الانتخابات لا تعنيهم لأنها خاصة بالأوروبيين[3].

[1] Charles-Robert Agéron, **Histoire de L'Algérie contemporaine Tome2**. Op.cit.p.374.
[2] Le Flambeau, 09mars1935.
[3] حورية جيلالي، **النشاط السياسي والحياة النيابية بمدينة مستغانم فيما بين الحربين العالميتين(1919-1939م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2017-2018، ص397.

1-1-3-موقف تنظيمات اليمين الأخرى

- **موقف الشباب الوطني من القضية الجزائرية** (les Jeunesses Patriotes)

ظهر هذا التشكيل على الساحة السياسية الفرنسية برئاسة "بيار تاتينجي"(Pierre Tattinger) سنة 1924م بالميتروبول وسرعان ما وسّع نشاطه في الجزائر وفي الناحية الوهرانية خصوصًا، أين ترأّسه هناك "مول"، وخلفه "ميشال باري"(Michel Parés) وتضمّن برنامجه الدفاع عن الفلاحين الجزائريين وتحصينهم من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929م التي كانت على الأبواب، وعندما أقدمت السلطات الفرنسية على حل الحركة انخرط مناضلوها ضمن "الحزب الجمهوري الوطني"(Parti Républicain National).

كانت جريدة "إفريقيا الفتية"(La Jeune Afrique) لسان حال الحركة والتي كانت تُوزَّع بالجزائر إضافة إلى صحيفة "الوطني" (Le National) بالقطاع الوهراني.

1-2-موقف الحزب الاجتماعي الفرنسي (P.S. F) من القضية الجزائرية

تأسس الحزب الاجتماعي الفرنسي يوم 07 جويلية 1936م بقيادة "بيلا روك" انخرط فيه أتباع "صلبان النار"، وهو حزب يميني محافظ له توجّه وطني، استقطب الأكثرية اليمينية الفرنسية في الفترة الممتدة بين (1936-1940م) وتبنيه لأهداف اجتماعية، كما كان منافسًا شرسًا لغالبية التشكيلات اليمينية الأخرى، كاليمين الجمهوري، واليمين البرلماني وأقصى اليمين، مما تسبّب في تراجعها أمام P.S.F[1].

وقد حدد "فرانسوا دولا روك" برنامج (P.S. F) ولخّصه ضمن مؤلفه "خدمة عامة (ServicePublic) في إرساء نظام رئاسي، تَبنّى النظام الرأسمالي، تجسيد شعار "المجال الاجتماعي أولا (Social d'abord) خلافا لشعار السياسة أوّلاً والذي تبناه "موراس".

[1] Jean-Paul Thomas, **Droite et Rassemblement du P.S.F au R.P.F.1936-1953**, Thèse d'Etat, Institut d'Etude Politique de Paris 2002.p.98.

وبخصوص انتشار الحزب بالجزائر،(أنظرالملحق رقم14) لقد أسّس (P.F. S) فروعا له بها، ولترسيخ ذلك نظّم "دولا روكّ زيارة إلى الجزائر يوم 07 سبتمبر 1936م؛ حيث اجتمع بمسؤولي فروع الحزب في مختلف المقاطعات بالجزائر، وبالمناسبة قام بتنصيب "روميغو" (Roumegou) أمينًا عامًا للحزب بالجزائر، و"ميزي"(Musy) بوهران و"غويون"(Guigon) نائب بقسنطينة مُمَثِّلاً للحزب بالجزائر. هذا التنظيم ساهم في تصاعد نشاط الدعاية لصالح الحزب في هذه المدن الكبرى وشجّع الساسة الفرنسيون على المجيء من الميتروبول لدعم الممثلين المحلّيين بالجزائر، وفي هذا السياق قام "فيغو"(Vigo)'–مسؤول الفرع المحلي بباريس– بزيارة القطاع القسنطيني (عنابة وسطيف)، كما نظّم "ريون"(Rouillon) عضو اللجنة المديرة بباريس لقاءً بمُمَثِلي فيدراليات الحزب الثلاث.

ويجب التذكير أن ظرفية نشاط (P.S. F) تزامنت مع عقد المؤتمر الإسلامي بالجزائر يوم 07 جوان 1936م، الذي طالب بمنح الحقوق الفرنسية للجزائريين والمحافظة على أحوالهم الشخصية الإسلامية، وتوحيد الهيئة الانتخابية[1].

بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول للحزب الاجتماعي الفرنسي (P.S.F) بديسمبر 1936م اغتنم نائب قسنطينة "ديفو"(Devaud) ذلك بهدف طرح أفكار الحزب بخصوص الممتلكات الفرنسية في ماوراء البحر، وخاصة فكرة إرساء اقتصاد في هذه المخططات يكون مُدعِّمًا للاقتصاد الفرنسي[2]؛ حيث كان قادة الحزب في الميتروبول على إطلاع بالمشكل الجزائري، وساندوا وجهات نظر المسؤولين المحلّيين أما في ما يتعلق بموقف (P.S.F) من مشروع بلوم فيوليت، فقد كثّف الدعاية لإرسال لجنة تحقيق برلمانية من بينهم نواب يمثلون الحزب وهم "غايسل"(Geyssel) و"روب"، كما عالجت المشاكل السياسية والاجتماعية للمسلمين الجزائريين من خلال الكتابات الصحفية التي نظّمتها صحيفة "الشعلة"(La

[1] Jean-Paul Thomas, **"Les Effectifs du Parti Social Français",** Vingtième Siècle, **Revue d'Histoire**/ Année 1999/62, pp.61.83.
[2]Charles Vallin Thérèse.op.cit.p.114.

Flamme)،وكانت نظرة الحزب لحل تلك المشاكل هو اقتراح الاندماج للمسلمين، وهو نفس الاقتراح الذي أوردته صحيفة الحزب "شعلة الجزائر" لاحقا، وقد أورد الحزب ضمن تقاريره التي سلّمتها لجنة الشؤون الأهلية مايلي: "منح المواطنة الفرنسية الكاملة مع التخلّي عن الأحوال الشّخصية..." وعلى اعتبار أن نشاط '(P.S. F) في هذه الفترة تصادف مع تأسيس "حزب الشعب الجزائري (P.P. A) في مارس 1937م[1]. فإن قاعدته (P.S. F) تضاءلت بانخراط عدد قليل من المسلمين الجزائريين إضافة إلى المنافسة التي واجهها من قبل تجمع الشعب الفرنسي (P.P. F). وبالعودة إلى موقف الحزب من مشروع بلوم فيوليت فإن "الصحيفة الصغيرة"(Le Petit) نشرت مقالا لصاحبه "إبا عزيزن" الذي أشار من خلاله أن هذا المشروع موجهاً للنخبة فقط، مقترحًا منح المواطنة الفرنسية مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، مؤكدًا بأن المشروع تسبب في اختلاف الأحزاب وانقسامها، مقترحا بديلا عنه معارضا لمشروع بلوم فيوليت، يتمثل في منح المواطنة الفرنسية وتخلي الجزائريين عن أحوالهم الشخصية.

وحققت أحزاب أقصى اليمين فوزًا ساحقًا بمناسبة الاستحقاقات المحلّية في أكتوبر 1937م، ويرجع ذلك لتبنيها فكرة "الجزائر فرنسية"(Algérie Française) أثناء الحملة الانتخابية.

وخَصّص مؤتمر "ليون" المنعقد في نوفمبر 1937م ضمّن برنامجه موضوعًا لدراسة القضية الجزائرية والمشاكل الفرنسية فيما وراء البحر، وأصدروا بيانًا يحثّ على توحيد الإمبراطورية الفرنسية. وتسطير خطة اقتصادية متجانسة أساسها الشراكة، وبعث نظام

[1] ابو القاسم سعد الله: **مرجع سابق**، ص143.

مركزي مُهمّته التكفّل بشؤون المسلمين في الجزائر، كما أكّد على ضرورة الإدماج، كما دعا "دولاروك" يوم 13 فيفري 1938م إلى ضرورة إنشاء هيئة انتخابية موحّدة[1].

إبّان فترة الحرب العالمية الثانية، وقف الحزب ضد حكومة فيشي، إلا أن هذه الأخيرة سعت لاستقطاب بعض شخصيات الحزب بإغرائهم ببعض المناصب على شاكلة "دولاروك" و"شارل فالين" (Charles Vallin) بينما البعض الآخر من مناضلي الحزب التحقوا بالمقاومة والحركة الديغولية. كما عمل "دولاروك" خلال الحرب العالمية الثانية على تفعيل نشاط (P.S. F")تحت غطاء سياسي جديد هو "الحزب الجمهوري الاجتماعي من أجل المصالحة الفرنسية (Parti Republicain Social de La Réconciliation Français) لكنه سرعان ما تلاشى والتحق ما بقي من مناضليه بـ (C.N.I.P) وفي الجزائر ركّز الـ (P.S.F)عن طريق أمينه العام "أيف موهرينغ"(Yves Mohring) على صيّانة الجزائر فرنسية.

1-3-موقف حزب الشعب الفرنسي (P.P.F) من القضية الجزائرية

في يوم 23 جوان 1936م قام "جاك دوريو"(Jaques Doriot) بتأسيس (P.P. F) بسانت دونيس (Saint-Denis)، وداخل الجزائر تزايد عدد مناضلي الحزب؛ حيث تمّ إحصاء مايربو عن 1500 في الناحية الوهرانية[2]، وحوالي 1000 مسلم انخرط في الحزب بذات المقاطعة بضغط من أرباب أعمالهم؛ حيث يشير "شارل روبرت أجيرون" بأن الدكتور "جيلالي بن تامي" وأخوه "بلقاسم" كانا ضمن المكتب السياسي للحزب[3].

تشكّل حزب الشعب الفرنسي (P.P. F) من مزيج من المناضلين قَدِموا من الحزب الشيوعي الفرنسي، ومن مختلف الرّابطات الوطنية "كصلبان النار". وحركة "العمل

[1]Charles Vallin Thérèse, op.cit, p, 123.
[2]Français Koerner, **<<L'extrême Droite en Oranie 1936-1940 >>**, **Revue d'Histoire moderne et contemporaine**, Octobre – Décembre1973, Volume, 20, N°973, 1973/20, pp.568-594.
[3]Chaeles-Robert Agéron. **Histoire de l'Algérie contemporaine**. Tome2, op, cit, p.374.

الفرنسي"، و"التضامن الفرنسي"، وبصفة عامة انبثق أتباع الـ (P.P. F) عن أقصى اليمين على شاكلة "جون ماري ايمو"(Jean-Marie Aimot) والمنفصلين عن صلبان النار مثل "بيار بيشو" (Pierre Pucheu)، وبعض النخبة المُثقّفة من أقصى اليمين " كأليكسيس كارل"(Alexis Carrel) وساهمت معاداة الشيوعية، ومساندة الباترونا في تزايد نشاط لحزب في سنوات 1936-1937م.

تضمّن برنامج الحزب موافقته على استمرار عمل مؤسسات الجمهورية مع إجراء تعديلات على مهامها، وبخصوص البرلمان يرى ضرورة الفصل بين السلطة التشريعية التي تقوم بمهام المراقبة وإنفراد السلطة التنفيذية بتسيير البلاد. ومن الجانب الاقتصادي يدعو إلى تشكيل مجالس اقتصادية بمثابة النقابات العمّالية، وضرورة إرساء اقتصاد فيما وراء البحر ضمن المستعمرات الفرنسية يكون مُكمّلا للاقتصاد الفرنسي.

إن تزايد نشاط الـ (P.P.F) تصادف زمنياً مع عقد المؤتمر الإسلامي يوم 07 جوان 1936م؛ حيث وضع هذا الأخير كل الثقة في حكومة الجبهة الشعبية، والتي تعاطفت مع مطالب الحركة الوطنية والتي نادت بإلغاء منصب الحاكم العام، وبخصوص حزب الـ ('P.P.F) في الجزائر فقد بادر "فيكتور أريغي"(Victor Arrighi) بوضع أسس للحزب بفرعه الاستيطاني، وتمكن عن طريق علاقته الشخصية برجال الأعمال، من كسب الدعم المالي لتمويل الحزب خاصة "بول بودوين"(Paul Boudowin) والذي كان مسيّرا لبنك الهند الصينية، ولذلك ساهم "أريغي" رفقة "فوساتي" في وضع دعائم الحزب في ناحية الجزائر، كما ساهم في توفير الغذاء والسكن وبناء المدارس[1]، وكان الهدف من دعم السكان الأصليين هو صيانة ممتلكات فرنسا في ما وراء البحار.

[1]Jean Fossati, **Histoire du P.P.F en Afrique Du Nord**, Paris, Décembre 1971.p.10.

بمناسبة عقد مؤتمر الحزب في نوفمبر 1936م بباريس، تم الإتفاق على إنشاء فرع له بالجزائر يتبع مباشرة للمشرف على الحزب بشمال إفريقيا، وبعدها نظّم "دوريوّ جولة تفقّدية للناحية الوهرانية (سيدي بلعباس، مستغانم، تيارت)، بمعيّة "فوساتي" و"أربي" منسق الحزب بالجزائر ؛ حيث اقترح على الحضور (15000 مناضلا) برنامجه، بينما المؤتمر الأول للحزب والذي التأم شمله يومي 02-03 جانفي 1937م و ضمّ أكثر من (2000) مناصرا ومناضلا، فقد حضره مسؤولين وطنيين أمثال "فيكتور أريغي"، و "هنري باربي"(Henri Barbé) و "بول مارينو"(Paul Marinon) وعديد النواب "124" نائبا عن مدن الجزائر، قسنطينة، سيدي بلعباس، مستغانم، وطرحت القضية الجزائرية ممثّلة في مشروع "بلوم فيوليت"؛ حيث وضّح "أريغي" تداعياته السلبية على سيادة فرنسا في الجزائر، وضرورة تحقيق تعاون مع المسلمين يعتمد على الإخلاص معهم بمنحهم قانونا خاصا يضمن العدل في الهيئة الانتخابية[1].

ويتمثل ذلك في إقامة صندوق انتخابي خاص بالمسلمين الذين يريدون الحفاظ على أحوالهم الشخصية، وألحّ "فيكتور أريغي" مندوب الحزب في شمال إفريقيا على أجور العمال الفلاحين المسلمين، وتمكن من إحراز تنفيذها من طرف المعمّرين المنخرطين تحت مظلّة حزب الشعب الفرنسي في الناحية الوهرانية.

من بين المشاركين في المؤتمر شخصيات مسلمة منهم المسمى "زوبير" و"عسول" من مدينة سيدي بلعباس و"الدكتور بن التامي"-ممثل مقاطعة مستغانم-الذي لعب دورا كبيرا في تفعيل المؤتمر ووضع قائمة المطالب وساهم في تحرير التوصيات الختامية؛ حيث عارض الحزب مضمون مشروع بلوم فيوليت على أساس أنه يسعى إلى ترسيخ تفوّق الأغلبية المسلمة على حساب الأقلية الأوربية من خلال الهيئة الانتخابية[2].

[1]Charles-André Julien, **l'Afrique du Nord en marche**, Paris, Julliard, 1953.p.122.
[2], I b i d , p.124.

دعا المؤتمر كل التشكيلات السياسية التي تطالب بالحفاظ على الجزائر ضمن السيادة الفرنسية، إلى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعمال المسلمين، كما طالب المؤتمر بسن مشروع قانون موازي لمشروع بلوم فيوليت يسمى قانون "دوريو" ومن بين مواده وضع هيئة انتخابية تتيح للسلميين انتخاب نّوّاب لهم في غرفة النوّاب، والتعاون مع المسلمين بإخلاص مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية[1].

ناهض الحزب سياسة الإدماج وحثّ الحكومة الفرنسية على ضرورة اتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة المجاعة التي تفشت في أوساط الجزائريين، ولذلك أيّد الحزب مزارعي منطقة تيارت في عام 1937م في تحرير لائحة مطلبيه تدعو إلى إرساء تنظيم فلاحي للجزائريين مع منحهم أراضي فلاحيه، وإجمالا اتخذ الحزب من القضية الأهلية ذريعة لمواجهة حكومة الجبهة الشعبية.

ويمكننا تتبع مواقف الحزب من القضية الجزائرية من خلال تقفّي مطالبه المعلنة خلال اجتماعاته، ففي المؤتمر العام الذي عقده بالجزائر في 21 مارس 1937م، تم إصدار مذكّرة تدعو لرفض السياسة الحكومية الفرنسية من قبل فروعه بشمال إفريقيا على أساس أنّها تغض الطرف عن الحركات الوطنية والاستقلالية بل تحميها أحيانًا، وطالبوا بتكوين جبهة للحرية في مواجهة مُؤيّدي الديكتاتورية الشيوعية، والتصدي للمجاعة التي مست عدد كبير من الجزائريين[2].

وعموما اختلف تأثير الحزب حسب المقاطعات بتباين عمل سكان المناطق، وقوّة المعارضة من قبل حزب (P.S.F) "الحزب الاجتماعي الفرنسي"، هذا العامل كان له بالغ التأثير على جلّ فرع قسنطينة يوم 25 مايو 1937م وانخراط مناضليه ضمن (P.S.F)،

[1] Charles André Julien, op cit p.122.

[2] I b i d.p 149

أما في القطاع الوهراني فقد اتجه المستوطنون ناحية اليمين، كما تفوّق اليمين على الراديكاليين في مقاطعة الجزائر أثناء تجديد المُفوّضيات المالية في فيفري 1938م، ورفع اليمينيون شعارًا لحملتهم الإنتخابية مفاده :"مشروع بلوم فيوليت يدلّ على نهاية الجزائر فرنسية"؛ حيث حصد اليمين حوالي "15" نائبا من أقصى اليمين من مجموع"24" نائبا[1].

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الثاني خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 13 مارس 1938م، أرسلت فيدراليات الجزائر "70" ممثلا؛ حيث قدّم "أريغي" مداخلة تدعو إلى تطبيق الشراكة حسب مبادئ الحزب، وأوْضح موقف(P.S.F) حول القضية الجزائرية الذي حال دون تبنّي سياسة موحّدة بخصوصها، وأبرق إلى رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر المدعو"أبّو (Abbo) مدعماً لموقفه بشأن مشروع "بلوم فيوليت" مطالبًا بتكوين تشكيلة سياسية هدفها صيانة الجزائر فرنسية[2].

ومما زاد في تدعيم موقف (P.P. F) هو ترشّح بعض المسلمين في الجزائر للانتخابات المحلّية على شاكلة "أحمد بومنجل" و"عباس محمد" في مواجهة "بن علي بوقرط" و"حدو عبد القادر" كمرشّحين عن الحزب الشيوعي.

تسبّبت الحرب العالمية الثانية في انخراط العديد من المناضلين الجزائريين نظرا لموقف الحزب منها؛ حيث انخرط في ناحية معسكر كل من "قانوي الحاج"و "علال بوجلال" –وكيل قضائي–و"يحياوي محمد "و"شنتوف مختار" و"بن مولاي مصطفى"[3]، وباندلاع الحرب العالمية الثانية واصل الحزب نشاطه بالجزائر؛ حيث ركّزت جريدته (Le Pionnier) عملها لخدمة نظام فيشي؛ مما أدى إلى ارتفاع نسبة المقروئية لديها وتزايد كميّة سحب الجريدة في أكتوبر 1940م إلى عدد يتراوح بين "2000" و"2500" نسخة[4]، ومن بين الجزائريين الذين تقرّبوا

[1]Charles -Robert Agéron, **de l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, Edition Bouchéne, 2005, p375.
[2] Compte rendu du 2ème Congrés du P.P.F, Pionnier d'Afrique du Nord.27mars.1938.
[3]لحسن جاكر، **الحركة الوطنية في معسكر1930–1954م**، دار القدس العربي، 2008، ص169.
[4]Jacques Gautier, **Algérie sous le régime de Vichy**, Paris, Odile Jacob, 2002.p.220.

من الجريدةّ"عبد القادر قاسم" – رئيس الجمعيات الدينية بشمال إفريقيا (L' Association Des Confréries Nord Africaines et de L' Association des Marabouts) " والشيخ الزواني" – رئيس الجمعية الدينية العمّارية– كما إستقبل الحزب بعض الجزائريين الذين أُبعدوا من أحزاب جزائرية أمثال "بلعرابي فضيل" عن "نجم شمال إفريقيا" في مقاطعة الجزائر العاصمة، والذي انخرط بـ (P.P.F) في نوفمبر 1938م، بقي الحزب تُديره إدارة فرنسية، ماعدا بعض الجزائريين مثل "بن تامي" و"فوضيل".

كما نسجل تراجعًا للحزب في الجزائر بالرغم من استقطابه للكثير من الحرفيين والتجار الأوربيين والمزارعين الجزائريين بِدَفْع من مسؤوليهم المستوطنين مثلما حدث مع "إبن التامي" في سيدي بلعباس.

1-4-مواقف التشكيلات اليمينية الفرنسية الأخرى

إبان الحرب العالمية الثانية ظهر على الساحة السياسية الفرنسية"الحزب الفرنسي"(Parti Françiste) وهو تشكيل سياسي فاشي ترأّسه المدعو "مارسيل بيكار"(Marcel Bucard) والذي تواطأ مع الاحتلال النازي لفرنسا، تُسجِّل التقارير الفرنسية انخراط حوالي 5500 مناضلا في نهاية سنة 1943م، وجلّهم يقيمون في ضاحية باريس ومعظمهم من فئات البطّالين والمهاجرين ونفس التقارير تُسجل إنشاء فرع بالجزائر من قبل "إيفني أوجان"(Evenet Eugène) ، وكان من بين مناضليه المحامي "طيبي" وهو مسؤول عن الدعاية والمسمى "بوزاد" كان محافظا بلديًا[1].

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت تشكيلات يمينية جديدة مُتمثّلة في "الحزب الجمهوري للحرية"(P.R.L Parti Républicain de la Liberté) وهو الحزب الذي أُسّس بفضل بعض المنشقين عن (P.S.F)–الحزب الاجتماعي الفرنسي–سنة 1945م، وكان من

[1] C.A.O.M.81l172, **Fonds Ministeriels, Gouvernement Général de l'Algerie, Direction de la Sécurité Général**, 26 décembre 1941.

أبرز الأحزاب السياسية بفضل ممثّليه على مستوى الجمعية الوطنية أمثال "شوفاليه"، و"أو عمران" وكذا على مستوى الجمعية الجزائرية. وتضمّن جدول أهدافه معاداة الشيوعية ودعم سياسة المحافظة على الجزائر فرنسية، وكان لسان حاله "صحيفة الافريقي"(L' Africain)، وظهرت أهمية الـ: P.R.L في الجزائر بفضل النجاح الذي حقّقه في الانتخابات.

أما "الحزب الجمهوري والاجتماعي للمصالحة الفرنسية في الجزائر" فقد أحصى أكثر من "200" مناضلا من قدماء الـ (P.S. F) وتمثّل نشاطه آنذاك في التحريض على معاداة الشيوعية والمحافظة على مبدأ "الجزائر فرنسية".

كما إشتدت نشاطات تشكيلات أقصى اليمين بالجزائر بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث تشكلت عدة فروع تابعة لها، وكانت انشغالاتها مُنصبّة لصالح المستوطنين الأوربيين على حساب الجزائريين، مما ساهم في تزايد عدد المنخرطين منهم أكثر من المسلمين. وبالمناسبة أُسّس بالجزائر سنة 1949م فرع تابع لتنظيم سياسي بالمتروبول يُدعى (Cillégue d' Histoire Contemporaine) وسعى هذا الفرع إلى توحيد تجمّعات أقصى اليمين، وتجمع الشعب الفرنسي السابق مع مؤيّدي نظام فيشي، ومن بين اهتمامات الحزب على المستوى الداخلي قضية نائب محافظة قالمة "عشياري"(Achiary) المُتورّط في القمع أثناء مجازر 08 ماي 1945م.

كما قام المحامي والنائب السابق "تيكسي فينكو" بجولة تفقّدية لمدينة قسنطينة للاتصال بقادة الأحزاب اليمينية، وتضمّن جدول أعماله الانتخابات التشريعية للجمعية الوطنية.

ومن جهة أخرى قامت حركة "تجمّع مستقلي الجزائر فرنسية Groupement des) Indépendants de l' Algérie Française) برفع شعار "فرنسا أولاً" من خلال البيان الذي وزّعته بالجزائر العاصمة يوم 16 ديسمبر 1952م داعية إلى ضرورة فرض السيّادة الفرنسية بالجزائر.

2-موقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية وتطوره (1954-1962م)

المُلْفِت للإنتباه أن تشكيلات اليمين الفرنسي بما فيها أقصاها قد تقهقرت في المتروبول بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لتعاونها مع نظام فيشي، أما محليا في الجزائر فإن تغلغل هذه الأحزاب فيها كان بطيئا، ويُعزى ذلك لعدم اهتمام"الأقدام السوداء" بالجوانب السياسية والثقافية، وتركيز انشغالاتهم على الميدان الاقتصادي والمادي، وكذا اختلاف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية مما أدى إلى تباين طموحاتهم وأهدافهم السياسية؛ حيث تَقَوْقع ذوي الوظائف الحرة وأسلاك الجيش إلى جانب اليمين، بينما العمال وقطاع التعليم والموظفون الإداريون فقد ناصروا اليسار.

وعندما اندلعت الثورة الجزائرية، ظهر نفور سياسي في أوساط المستوطنين، ولم يتّضح توجّههم السياسي ولم يتبنوا تيارًا بعينه، بل وجّهوا أصابع الاتهام لتلك التنظيمات التقليدية المتواجدة بالمتروبول على أنها مسؤولة عن انفجار الوضع في الجزائر، مما دفعهم إلى الارتماء في أحضان الجيّش وتجمّعهم مع قدماء المحاربين، وتدريجيًا أخذت تقتحم الميدان السياسي متأثّرة بانفجار الثورة الجزائرية وتطوّر أحداثها مطالبين بصيانة "الجزائر فرنسية"، وعلى وجه التحديد بعد نجاح هجومات 20 أوت 1955م،وارتقاء الجبهة الجمهورية سدّة الحكم سنة 1956م؛ حيث تم تكوين لجنة تحالف قدماء المحاربين والإطارات الاحتياطية بالجزائر العاصمة [1]. هذه اللجنة عارضت تعيين الجنرال كاثرو لأنه – حسب رأيهم – يمثل رمزاً للتخلّي عن الجزائر، وذلك عندما قام "غي مولي" بزيارة الجزائر في 06 فيفري 1956م. هذا الموقف دفع باللجنة إلى ربط علاقات سياسية مع أحزاب أخرى تنتمي إلى أقصى اليمين على شاكلة الحركة البوجادية والإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا، بينما آخرون من القدماء

[1] Comité d'Entente des Anciens Combattants et Cadre réserve-C.E.A.C.

المحاربين فضّلوا المشاركة مع "تجمع فرنسيي الجزائر" سنة 1954م، وفي جانفي 1958م انخرطت لجنة التحالف في اليوسراف[1]. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من جمعيات قدماء المحاربين كانت ترفض اقتحام الميدان السياسي.

إن المتتبع لتاريخ تصاعد نشاطات التشكيلات اليمينية في الجزائر يظهر له ارتباطها الوثيق باندلاع ثورة التحرير الجزائرية، أين أخذت تتبلْور أفكار تدعو لإنشاء تنظيمات تعمل على حماية مصالح المستوطنين في الجزائر، وترفع شعار صيانة الجزائر فرنسية، والأرْجح أنه منذ اعتلاء الجنرال "ديغول" السلطة بعد واقعة 13 مايو 1958م، وإطلاقه لمشروع تقرير الشعب الجزائري في 16 سبتمبر 1959م أخذت تتشكّل أحزاب جديدة على الساحة السياسية بغرض دعم سياسة ديغول الجزائرية.

2-1-موقف المركز الوطني للمستقلين (C.N.I.P) من الثورة الجزائرية

عندما اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، برزت العديد من التشكيلات اليمينية على الساحة السياسية، وكانت تدرج ضمن "اليمين البونابرتي" – الديغولي– أو" أقصى اليمين، إضافة إلى النشاط الذي سجّله اليمين المعتدل ممثلًا في المركز الوطني للمستقلين "C.N.I.P" بداية من تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية؛ حيث كانت المواقف الفردية لبعض النواب تتصدر الأحداث أين أنشأ نائب وهران "دي سافر"(De Saiver) مباشرة بعد الفاتح من نوفمبر 1954م ماعرف بـ "تجمع القطاع الوهراني من أجل الدفاع عن الجزائر (Rassaemblemen d'Oranie pour la Defense de l' Algérie)، هذا التجمّع قام بإرسال منشورات وملصقات ومن بين العناوين المرفوعة "رجال ونساء القطاع الوهراني" يطالبون بتحقيق إتحاد كل فرنسيي الناحية الوهرانية بهدف الدفاع عن الجزائر بقطع النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية مع إقصاء الشيوعيين، والمطالبة

[1] Echo D'Alger, 19janvier1958.

بنبذ النظام الكولونيالي بالجزائر وعدم وجود ثورة وطنية أي العمل على تجسيد تضامن إسلامي غربي وتغييب الممثلين الحقيقيين بالجزائر، ورغم كل الجهود المبذولة من قبل "دي سافر" لإقناع القاعدة الشعبية إلا أنها باءت بالفشل.

وحتى يتمكن (C.N.I.P) من مد نفوذه بالجزائر ونشر فروعه بها ركّز على استقطاب عدد من المناضلين المسلمين والمستوطنين الأوربيين، إلا أنه لم يتمكّن من تحقيق ذلك واقتصر تمثيله على مقاطعات معيّنة، ورغم ذلك سجّل نشاطه عن طريق المبادرات الفردية لعديد الشخصيات والنواب المنتخبين لـ (C.N.I.P)أمثال "روجي ديشي" رئيس كتلة المستقلين في مجلس الجمهورية ورئيس غرفة التجارة للجزائر وعضو لجنة البحر المتوسط، وعضو مجلس الجمهورية "شيافينو لورو"(Shiaffino Laurent) و"رايموند لاكيير"(La Quirre Raymond) رئيس سابق للجمعية الجزائرية وعضو لجنة الإنقاذ العام[1].

لقد لخّص المركز الوطني للمستقلين (C.N.I. P) برنامجه في عدة أهداف أساسية من بينها: الدفاع عن الجزائر في إطار الجمهورية الفرنسية وإيمانه بالكارثة الكبيرة التي تلحق بفرنسا في حال تضييعها للجزائر. وأن الأُخوّة التي تجسّدت خلال أحداث ماي 1958م ثم التصويت المكثّف في شهر سبتمبر 1958م أكّد لفرنسا والعالم ككل اتفاق سكان الجزائر من المسلمين والأوروبيين من أجل جزائر ديمقراطية وأخوية"[2].

وبمناسبة هذا الاستفتاء المنظم في التاريخ السالف الذكر طالب C.N.I. P' بضرورة التصويت بـ "لا" رافعا شعار "لا لجمهورية جزائرية" طالما "المجرمين" مازالوا أحرارا، و"لا" للتواطؤ مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتجدر الإشارة إلى قضية التضامن بين الفرنسيين

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص307.

[2] **نفسه**، ص307.

والمسلمين، والتي أثارها الإعلام الفرنسي إبّان وقائع 13 ماي 1958م قد فنّدتها جبهة التحرير الوطني على أساس أنها كانت مزيّفة.

وقد استثمر (C.N.I. P) في الحملات الانتخابية لطرح برنامجه، وفي هذا الصدد أستغلّ "ماركير"(Marquaire) –نائب البليدة–الندوة الصحفية التي هيّأها مناصرو "الجزائر فرنسية" في إطار برنامج الحملة الإنتخابية تحضيرا للاستفتاء المنظم من طرف الجنرال ديغول؛ حيث قدّم عرضا أشار فيه إلى واقع الأخوّة بين سكان الجزائر من مسلمين وأوروبيين.

كما اقترح أحد مناضلي المركز الوطني للمستقلين(C.N.I,P) وهو "بوليان"(Paulian) على الحاضرين بضرورة إدماج سكان الجزائر والبالغ عددهم آنذاك 08 مليون نسمة مع 42 مليون نسمة من الفرنسيين، عكس ما يدعو إليه البعض من ضم مليون من الأوروبيين ضمن ثمانية مليون نسمة من المسلمين.

2-2-موقف الأحزاب الديغولية من ثورة التحرير

اشتد نشاط الأحزاب المؤيّدة للجنرال ديغول حتى أصبحت تعرف بالتشكيلات الديغولية، وترسّخ عملها باندلاع الثورة التحريرية؛ حيث وسّعت نفوذها عبر تأسيس فروع تابعة لها في الجزائر، وصعّدت من نشاطها بعد وقائع 13 ماي 1958م والتي سرّعت بمجيء ديغول وتوليّه سدّة الحكم في فرنسا، فكثّفت من الترويج لسياسته من خلال الحملات الدعائية الهادفة لاستقطاب المزيد من المناصرين، وقد اختلفت مواقفها من الثورة الجزائرية حسب قوةّ ودرجة تأثير تلك الأحزاب اليمينية.[1]

2-2-1-موقف اليوسراف (U.S.R.A. F)

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص309.

ظهر اليوسراف على الساحة السياسية الفرنسية بداية من 14 جويلية 1956م في وقت كانت فيه الثورة الجزائرية قد دخلت مرحلة حاسمة على الصعيد العسكري والدبلوماسي وحقّقت المزيد من الانتصارات داخليا وخارجيا، ولذلك ركّز اليوسراف على تحقيق الانسجام بين سكان فرنسا في المترو بول وفي الجزائر، والعمل على ضمان بقاء السيادة الفرنسية بالجزائر، والسعي لاستقطاب المزيد من المناضلين الجدد سواء كانوا جزائريين أو أوروبيين، وقد كان لنشاط الكثير من الشخصيات ضمن فرع الجزائر التابع لليوسراف دورا بارزا في السعي للظفر بحل فرنسي للقضية الجزائرية على شاكلة "جاك سوستيل" –عضو اللجنة المديرة للحركة– أو بعض الأفراد المنحدرين من الطبقة البورجوازية أمثال "ألان سيريني" و"لوريول مارك"(Lurio Marc) أستاذ من المدرسة العليا للتجارة بالجزائر وهو من مواليد الجزائر سنة 1916م– و"روجار "أندري جورج" (Regard André Georges) –ولد بوهران سنة 1903م مدير مصلحة تحديد الأسعار وعضو لجنة الإنقاذ العام لـ 13 مايو 1958م– و"كوسومارسيل"(Cosso Marcel) وبول فيار.

وتجسّد موقف اليوسراف (L.U.S.R.A. F') من الثورة الجزائرية في عديد المناسبات؛ حيث وقفت ضد اعتراف مؤتمر ميونيخ بإيجاد حل ليبرالي للقضية الجزائرية عن طريق اللجنة الجامعية لليوسراف، والتي استنكرت ذلك الاقتراح في نوفمبر 1956م، ومن جهته استغل"سوستيل" موعد أشغال منظمة الأمم المتحدة المزْمع انعقادها في ديسمبر 1956م فقام بزيارة أمريكا مروّجا لفكرة شعارها "إنقاذ الجزائر".[1]

كما كثّف "اليوسراف" نشاطه في منطقة متيجة(أنظرالملحق رقم15) مستعملا توزيع النشريّات كوسيلة للدعاية وترويج أفكاره في أوساط المستوطنين بالمنطقة، كتلك النشريه المعنونة بـ "فرنسي متيجة"(Français de La Metidja) وتشمل تقديم الشكر لفرنسيي البليدة

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص311.

ومتيجة، كما اعتبرت أن التدخل الأجنبي ومحاولات الثوّار الجزائريين حال دون نهاية الحرب[1].

لقد ركّزت اليوسراف على تجسيد فكرة الجزائر فرنسية وهي نفس الأهداف التي كانت تناضل من أجل بلوغها جل الأحزاب والتشكيلات اليمينية، موجّهة أصابع الاتهام لأطراف خارجية ساهمت في تفجير الثورة الجزائرية، واقترحت حل القضية الجزائرية عن طريق إدماج الجزائريين في فرنسا، وناهضت القانون الإطار والذي حسب رأيها سيفضي لانفصال الجزائر عن فرنسا.

كما حذّر الأمين العام للحركة "بياريكار"(Pierre Picard) في تقرير استهدف فيه رؤساء "لجنة التحالف والنشاط لقدماء المحاربين"، "تجمع فرنسيي الجزائر" و"الحركة الجامعية" من وجود مؤامرة بالمتروبول مناهضة لفكرة الجزائر فرنسية على صفحات الصحف الفرنسية؛ حيث أشارت إلى انتهاك الحريات الفردية في الجزائر وتفاقم نفقات الحرب بها، واتضحت مواقف اليوسراف اتجاه القضية الجزائرية استنادا إلى مخرجات اجتماعاته ؛ حيث عبّر "جاك سوستيل" في الاجتماع المنعقد بتاريخ 26 نوفمبر 1957م والذي ضمّ أكثر من (1700) مشارك عن المطالب الخارجية الداعية للضغط على فرنسا حتى تترك أراضيها الإفريقية، ومن بينها الجزائر ثم حذّر من عدم المبالغة في تقدير الإحصائيات المتعلّقة بالحرب في الجزائر، وكان ذلك أثناء انعقاد مؤتمر الحزب باسترسبورغ، وخاصة في ما يتعلق بتكلفة الحرب والتي قدرت بحوالي "700" مليار سنويا، واصفا ذلك بأنه مغالطات مضلّلة للرأي العام، حسب ماورد في الاجتماع الإعلامي المُنظّم من قبل اليوسراف[2]. كما انتقد "سوستيل" صفقة تزويد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتونس بالسلاح، ومن جهته

[1] نفسه، ص309.

[2] C.A.O.M,9260/25, **ministère de l'Interiere, réunion d'Information organisée par l'Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie Française**, U.S.R.A.F, 27Novembre1957.

قَدّم "أندري موريس" الشكر للجيش الفرنسي، مشيراً إلى المبادرات المُتّخذة بهذا الشأن وذلك بتعيين الضباط وتجسيد مشروع مد الأسلاك الشائكة والمكهربة والملغّمة على امتداد الحدود الفاصلة بين الجزائر وتونس، والتي ساهمت في تقليص دخول عدد كبير من شحنات الأسلحة إلى الجزائر وتراجعت نسبة التزْويد بالأسلحة إلى حوالي 85% وفي نفس المنحى أشار "جورج بيدو" إلى مسألة تزويد تونس بالسلاح من قبل أمريكا وانجلترا، مُنتقدًا تدخل تونس والمغرب كوسطاء حول المشكل الجزائري.

وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة للحركة والتي استهل جدول أعمالها "جاك سوستيل" ونائب رئيس الجمعية الوطنية "روبير برينال"(Robert Pruyneel) ومساعده "أندري موريس"–وزير سابق–وقادة الجيش الجنرال "شوارتز"(Schwatz)؛ حيث اعتبر خطة الجيش الفرنسي بالجزائر بأنها استغلالية، كما قَدَّم "بيار بيكار" عرض حال لأهم نشاطات الحركة، مُؤكّدا استنكار فرنسا لأي تدخل خارجي في القضية الجزائرية وسعْيها لإرساء جزائر جديدة.

وأشار إلى مشروع اجتماعي يتضمن تكفل "100" مدينة فرنسية بالمتروبول بـ "100" مدينة بالجزائر، ومن جهته أكّد "أندري موريس" وهو أحد البرلمانيين على أن الإدماج يبقى السبيل الأنْجع لحل القضية الجزائرية كما يجب على السلطات الفرنسية اتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوص تسليم تونس السلاح إلى الثوّار الجزائريين، مُبْديا نظرة إستشرافية لسنة 1958م والتي حسب إعتقاده ستكون هامة بالنسبة لـ (U.S.R.A. F). وبالعودة إلى موقف "جاك سوستيل" فقد استعرض مواقف الحركة منذ ظهورها على الساحة السياسية الفرنسية؛ حيث يرى بأنها ناهضت سياسة "التخلّي" مشيرا –حسب تعبيره–بأن جبهة التحرير الوطني أصابها التّعب والجُبْن والتواطؤ مع بعض الفرنسيين، وأضاف أن قادة الثورة الجزائرية يأملون

في النجاح على بساط أخضر[1]، وحسب تعبيره أضحوا أكثر إجرامًا نتيجة للدعاية الإعلامية التي تقف وراء الثوّار الجزائريين.

كما أشار النقابي "فونتان"(Fontaine) إلى موجة الاستياء التي انتابت العمال المسلمين لمقاطعة (Sochaux Moutbeliard) جرّاء عدم معاقبة جبهة التحرير الوطني نظير جرائمها المرتكبة – حسب تعبيره– وتعرّض بالذكر إلى أولئك المتعاونين تواطئا مع جبهة التحرير الوطني أمثال الآنسة "رابينز"(Rapinez) و "باستور ماتيو"(Pasteur Matiot)، الأولى وجّهت لها تهمة الإخفاء والتستر عن ناشطين ضمن جبهة التحرير الوطني، بينما مسؤولو فرع اليوسراف بمدينة البليدة "جون بيلوي"(Jean Piloy) فقد دعا إلى حتمية توجيه المسلمين حتى يُصْبحوا فرنسيين وتوصّل الحاضرون إلى إصدار بيان يتضمّن حل القضية الجزائرية حسب ما يتماشى ومصالح سكان الجزائر، ووضع القانون الإطار حيّز التطبيق ؛ حيث يتضمن إعطاء صفة المواطنة الكاملة لأهالي الجزائر، واختيار مناضلين يسعون لتجسيد فكرة "الجزائر فرنسية"[2].

لقد تأكّد اقتحام اليوسراف للنشاط السياسي منذ سنة 1958م عندما نضّمت جمعيتها الجهوية لقاءً لمناضليها ضم العديد من الشخصيات يوم 23 فيفري 1958م بقاعة سينما "امبيراتي"(Impérator) بالبليدة، وترأّست الجلسة الآنسة "مينو سيمون"(Menut Simone)[3]، وقد حضر الإجماع "بوجار"(Boujard)[4] و"جون بيلوي"[5].

1 عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص311.

[2]C.A.O.M. 9260/25, op cit, Assemblée Générale de l'Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie Française, 03février1958.

[3] **مينو سيمون:** الامين العام لجمعية إنقاذ ضحايا الارهاب المدنيين في الجزائر

[4] **بوجار:** رئيس بلدية البليدة.

[5]**جون بيلوي:** عضو اللجنة المديرة لليوسراف.

كما تمّ حضور أعضاء اللجنة المحلية لـ (U.S.R.A.F) كل من "بوتي" (Boutet) و"زناتاسي"(Zannettacci)'، ومُمثّلي القطاع الفلاحي بمنطقة متيجة، وأثناء الجلسة قدّم "بيلوي" عرضًا مُلخصًا فيه مُخرجات الجمعية العامة التي انعقدت في باريس، وتمثّلت في المطالبة بالحفاظ على سيادة فرنسا بالجزائر، وتنفيذ ما جاء في القانون الإطار المتّفق عليه بالرغم من التحفّظات التي قدمها "بول مارتيني"(Paul Martin)[1]، بخصوص القانون الإطار والذي حسب رأيه سيؤدي إلى ضياع الجزائر وأن اليوسراف بذلك ستساعد على تطبيقه، وفي الختام صادق المجتمعون على ضرورة اعتماد نظام مراقبة التشكيلات التي تعمل على حماية سيادة فرنسا بالجزائر، وتسطير خريطة طريق تُضْفى إلى تحقيق إدماج الجزائر في المتروبول[2].

وتحضيرا للإستفتاء المُزمع إجراؤه يوم 28 سبتمبر 1958م والذي دعا إليه الجنرال ديغول، عقد الأمين العام لـ (U.S.R.A. F) "ميلر" إجتماعًا يوم 14 سبتمبر 1958م بالحي اللاتيني بقاعة "براسوري"(Brasserie)؛ حيث قدّم عرضًا مُلخّصًا فيه الأوضاع العامة بالجزائر، وأن مصادقة اليوسراف على الإستفتاء يُعدّ خطوة نحو الإدماج.

لقد كانت نظرة اليوسراف للقضية الجزائرية تتماشى وفق متطلبات سياسة الإدماج ولا تراعي مطالب الجزائريين، فمجرد إطلاق الجنرال ديغول لمشروع قسنطينة في أكتوبر 1958م سارع اليوسراف إلى تأييده، وأنه يندرج ضمن باقة المشاريع الصناعية المُبرمجة بالجزائر، كما أيّدت ما جاء في مشروع قسنطينة من برامج سكنية وتوفير لمناصب الشغل وتوزيع للأراضي بما يُحقق تحسين المستوى الاجتماعي للجزائريين، ويُسهّل عملية الإدماج الإداري للجزائر مع المتروبول، وأوضح اليوسراف أن هذا الإدماج لا يمّس الأحوال

[1] **بول مارتيني:** مهندس زراعي بالبليدة.

[2] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص311.

الشخصية للمسلمين الجزائريين، مما يسمح بتجسيد تجانس كل الفئات المكونة لساكنة الجزائر[1]. ومستقبلا يتحول الـ(U.S.R.A.F) إلى الـ (U.R.F)[2](L'Union pour Renouveau Francais) بهدف بلوغ وحدة الجمهورية الفرنسية الخامسة والتفافها إلى جانب الجنرال ديغول، واتضح ذلك من خلال النّشرية التي أصدرها في نوفمبر 1960م والمُمضاة من قبل "جاك سوستيل" –بصفته رئيس الإتحاد–" وبيار بيكار" –بصفته أمين عام–تطالب مناضلي (L.U.R.F) القدماء إلى الانسحاب من(L.U.N.R) [3] لأنه يدعو ويروّج "لفكرة الجزائر جزائرية"[4].

وبهدف لمْ شمْل دعاة فكرة "الجزائر فرنسية" أعلن عن تأسيس التجمع الوطني من أجل وحدة الجمهورية (R.N.U. R) (Regroupment National pour L'Unité de La République)" هذا التجمع أشرف عليه متروبوليا"جاك سوستيل"، بينما في الجزائر فقد نشّطه النائبان عن مقاطعة الجزائر "لوريول ومارسي"(Merçais).

وعبّر التجّمع (R.N.U. R) عن موقفه من الاستفتاء الذي نظّمه الجنرال ديغول يوم 08 جانفي 1961م حول تقرير المصير للجزائر بالدعوة أثناء الحملة الانتخابية للتصويت بـ "لا"، كما أبدى "لوريول" موقف التجمع الداعم للحركة الانقلابية التي استهدفت الجنرال ديغول يوم 22 أفريل 1961م معبرّا عن معارضة المفاوضات التي باشرتها حكومة "ميشال دوبري" مع ممثلي جبهة التحرير الوطني.

وفي يومي 29 و30 أفريل 1961م نظّم التجمع الوطني من أجل وحدة الجمهورية "R.N.U.R" مؤتمرًا له بباريس حظره ممثّل الجزائر "عبد السلام بولحروف" وهو مناضل

[1]Dépêche Quotidienne, octobre1958.

[2].U.R.F.الاتحاد من أجل التجديد الفرنسي.

[3].U.N.R.الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة.

4عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص312.

ضمن التجمع ومحافظ عام له، تمخّض عنه إصدار لائحة في ماي 1961م ترفض المفاوضات وتحمل شعار "لا لقاء إيفيان"[1].

وحافظ التجمع (R.N.U.R) على موقفه بخصوص تبني فكرة الإدماج، واتضح ذلك جليًا من خلال التصريح الذي أدلى به "لوريول" خلال الاجتماع المنعقد بالجزائر العاصمة في شهر مايو 1961م، موجّهًاأصابع الاتهام لسوء الأوضاع في الجزائر لسياسة ديغول المُنتهجة منذ توليه سدّة السلطة، وكذلك للدعم الشيوعي اللامشروط للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، مُشيرًا إلى ضرورة تجسيد فكرة "الجزائر فرنسية" عن طريق تكثيف النشاط السياسي"[2].

2-2-2-موقف (L.U.N.R) من الثورة الجزائرية

- نشاط االسوستيليون ضمن فيدراليات(L.U.N.R):

لقي نشاط(L.U.N. R) ترحيبًا في باريس واحتضنه الديغوليون، كما قام بإرساء عدّة فروع بالجزائر، واقتحم الإنتخابات التشريعية التي جرت يوم 30 نوفمبر 1958م. وحصد مناصب برلمانية بفضل مرشّحيه من الجزائريين والمعمّرين[3]، بالرغم من تنامي المعارضة لسياسة ديغول الجزائرية وتزايد نشاط التيار المُتبني لسياسية الجزائر فرنسية.

كما نشّط مناضلو (L.U.N. R) من أجل توسيع دائرة تواجده بكل من مدينة "البليدة" بفضل جهود "جون بيلوي"، وفي "موزاية" بواسطة تضحيات "روزو"(Roseau) و"ساري"

---

[1] مفاوضات ايفيان الاولى: والتي جرت خلال الفترة الممتدة ما بين 20جوان الى 13جويلية1961م، وكانت فيها المواقف متباعدة خاصة قضية الصحراء وامتيازات المستوطنين.

[2] C.A.O.M.913F/97, **Préfucture de police d'Alger**, S.D.R.G, n°=, 3677 du tract intitulé non au Colloque d'Evian, Alger, 20mai1961.

[3] **مرشحي L'U.N. R من المسلمين:** المحامي ملام علي، سحنوني ابراهيم-محافظ لدى الشؤون الإسلامة-، حساني نورالدين، مكي عبد الرحمان-مسؤول مكتب بالبليدة-ومرشحي **الحزب من المعمرين:** رونسي دومينيك " Renucci Dominique " إضافة الى جون دوميزون"Jean Demouzon ".

(Sari)، كما تمّ تدعيم هياكله في مدينة "القليعة" عن طريق "جون داريبو"(Jean Daribau).

رغم غلبة العنصر الأوروبي للحزب في الجزائر إلا أن ذلك لم يمنع من وجود مناضلين جزائريين ضِمْنه؛ حيث بذل الجزائري "ميلود بوطيبة" نشاطًا كبيرًا بهدف جلب العديد من المناضلين الجزائريين، وفي مدينة "الحرّاش" سجّل الحزب أكثر من "ثلاثون" مسلمًا ضمن فرع (L.U.N.R) بالمدينة ونفس المشاركة الجزائرية تضمّنها فرع الحزب بمدينة "بوهارون"[1].

إنخرط العديد من الشباب المسلمين[2] ضمن تنظيم شباب (L.U.N. R) وتشجيعًا لهم تم تنظيم العديد من الزيّارات لفروعه بالجزائر، كتلك التي برمجها "ج. لومارك"(G. Le Marec) وهو إطار للحزب بباريس، مُشيدًا بالمجهودات التي أنجزتها فرنسا في الجزائر.

إقتحم الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (L.U.N.R) الحياة السياسية بالجزائر بمساهمته في الإنتخابات التي عرفتها الجزائر، فبمناسبة الإنتخابات المحليّة التي نُظّمت يوم 19 أفريل 1959م قدّم الحزب بالبليدة قائمة إقترحها "بيلوي" ضمّت عدّة أسماء جزائرية مثل "بن عربية بلقاسم"، كما قدّم فرع (L.U.N.R) ببوهارون قائمة تضمّنت مجموعة من الجزائريين وهم: "أمزرت محمد"، "فريدي أحمد"، "حمو معمر"، "بوطيبة معمر"، وإلى جانب مشاركة فروع الحزب بالجزائر وتنشيطها للإنتخابات، فلم تكن بمعزل عن تفعيل التظاهرات السياسية بالمتروبول في وقت أولى فيه الحزب أهمية كبرى للقضية الجزائرية، من اللقاءات والمؤتمرات التي كان يعقدها وفي مقدمتها حضور مؤتمر بوردو في نوفمبر 1959م، أين

---

[1] **قائمةL.U.N. R لفرع بوهارون:** بوطيبة معمر–نائب رئيس–وقوادري محمد –كاتب مساعد–ومحمد معمر–أمين مال–، قوادري قدور، حليمة منصور، محمد طاهر، منصور الميلود، كساسية محمد، عماري عبد القادر.

[2] **الشباب المسلمون المنخرطون فيL'U.N. R :** علي خوجة–رئيس المجلس الإداري لمقاطعة الجزائر–وكوّاح–نائب الجزائر العاصمة–.

أبدت موقفها إتجاه قضية الإدماج التي كانت كثيرًا ما تُحْرِج سياسيو فرنسا في وقت تجاوزها الزمن بعد الإنتصارات التي أحرزتها الثورة الجزائرية على المستوى الخارجي في المحافل الدولية[1].

الأمر الذي أدى إلى بروز تصدّع في أوساط فيدراليات الحزب بالجزائر مثلما وقع له بالمتروبول بين الكتلة الليبيرالية والكتلة السوستيلية –يتزعمها جاك سوستيل–مما أضفى إلى بروز إنقسامات داخل فيدراليات الجزائر، وأبرزها ذلك الإنقسام الذي ظهر على مستوى فيدرالية الجزائر في أكتوبر 1959م وأدى إلى تشكل تياران:

الأوّل يمثّله كل من "ديلباك برتراند"(Delbeque Bertrand) و"فلاك"، وطالب بتطبيق سياسة الفرْنسة وحماية وحدة الجمهورية بين شمال البحر المتوسط وجنوبه، وأعلن دعْمه للجنرال ديغول فيما يتعلق بتصريحه المعلن عنه يوم 16 سبتمبر 1959م وإعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

والثاني مثّله كل من "نيكولا لوفريد"(Nicolas Loffrédo) و"زنتار"(Zentar) و"مالموكوس"(Melmoux) والذي كان يدعو إلى سياسة الإدماج.

حينذاك كان فرع فيدرالية الجزائر العاصمة يسطّر في جدول الأعمال تحضيرًا للمؤتمر الوطني المزمع عقده في الفترة الممتدة بين 13–15 نوفمبر 1959م بمدينة بوردو الفرنسية وكان الوفد يتكون من: جون بولاي و" فيكتور قارسيا "(Victor Garcia) –عضو مجلس الحزب بمقاطعة الجزائر–وتضمّن البرنامج دعم ترشح "جاك سوستيل" للأمانة العامة لـ (L.U.N.R). والدفاع عن سياسة الإدماج بدلا من إستعمال مصطلح الفرنسة الذي يرفضه المسلمون[2].

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص314.

[2] C.A.O.M. Préfecture d'Alger.S.D.R.G. N°=, 1453, la Féderation de L'U.N. R prépare son congré national, Alger, 29 octobre 1959.

وبمناسبة إنعقاد مؤتمر (L.U.N.R) المُزمع عقده في أكتوبر 1959م أعدّ رئيس بلدية باتنة ونائب الحزب "على ملام" تقريراً بخصوص القضية الجزائرية ليتم عرضه في مؤتمر بوردو(أنظر الملحق رقم 16)؛ حيث ترسّخت لدى مكتب الحزب التمسك بسياسته إتجاه الجزائر والمتمثّلة في رفض الدخول في مفاوضات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، والسعي لتحقيق مشروع الإدماج والفرنسة للجزائريين والتأكيد على ضرورة حماية وحدة الأراضي الفرنسية، وقد أيّدتها فيدرالية الجزائر العاصمة؛ حيث تبنّت نفس الموقف بخصوص المطالبة السابقة من خلال مخرجات إجتماعها بالحي اللاتيني والذي ترأّسه "جون لوستي"(Jean L'hossti) بمعيّة الدكتور "فلاك" والمناضلة "موريك"(Mauric)، أما عن المناضلين المسلمين فقد حضره بولحروف والعمري[1].

وبخصوص الموقف من مشروع ديغول الذي أطْلقه في 16 سبتمبر حول تقرير المصير فقد أثار عديد المواقف فمن جهته "فلاك" أيّد ما جاء فيه حول فكرة الفرنسة، ورفض رفضًا قاطعاً التوجّه نحو الشراكة أو فكرة الإنفصال، وأيّد مشروع قسنطينة الذي أعْلنه ديغول في 03 أكتوبر 1958م والذي تمتّد فترة تجسيده بين 1959-1963م، على أساس أنه خطّة تنموية إقتصاديًا وإجتماعيًا، كان المقصود منه هو إضعاف "ج.ت.و" سياسيًا، ويرى بأن هذا المشروع لا يمكننا تحقيقه إلّا بإقحام القطاع الخاص في إنجازه.

ومن جهته "بشير بن سالم" -محافظ بلدي بالدائرة الثانية-إمتنع عن التصويت لفائدة الفرنسة حفاظًا على نهج ديغول في برنامجه الحكومي، كما حافظ النائب بالبليدة "جعدون" عن دعمه لسياسة ديغول في حين إستعمل محافظ باب الواد "زنتار" العنف كتعبير عن معارضته لمشروع 16 سبتمبر لأنه -حسب رأيه-بوابة نحو إنفصال الجزائر[2].

2 عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص315.

[2]Dépèche Quotidienne, 25-26octobre1958.

بينما المساعد في المكتب المؤقّت "بولعروف" عبّر بإسم المسلمين عن موقفه حيّال مشروع تقرير المصير المُقترح من قبل الجنرال ديغول على أنه يتضمّن أحد الحلّين، فإما الإستقلال أو الفرنسة، وبعد مداولاتهم في إجتماع بخصوص إختيار أحد الخيّارين تمّ التفاهم على فكرة الفرنسة، لم تتمكن جل الفيدراليات التابعة (U.N.R) من تسطير سياسة مشتركة إتجاه القضية الجزائرية مما أدى إلى إطلاق مبادرات فردية، مثل ما فعله "بشير بن سالم" و"ديلباك" بهدف تأسيس جبهة موازية لـ (U.N.R)لكن بتوجّه ديغولي وبغالبية مسلمة تحضيرًا للجولة التي من المنتظر أن يقوم بها "سنغوينتي"(Sanguinetti) بهدف تأسيس التجمع الجديد، إلا أن هذا المقترح واجه معارضة من قبل "فلاك" الذي هددّ بالحيلولة دون تحقيق المبادرة.

ونتج عن المشاكل التي واجهها (U.N. R) بالجزائر أن إنبثقت عنه تشكيلات مُنْشقّة إتصل بعض مسيّريها بأحزاب يمينية أخرى؛ حيث إتصل "جون لوستي" بحركة (MP13) والجبهة الوطنية الفرنسية (F.N.F) بغرض دمج ("L.U.N.R) باللجنة المديرة للحركات الوطنية (Mouvements Nationaux) وهي تشكيلات يمينية.

في خضم الظروف الحرجة التي تمرّ بها فيديرالية (L.U.N.R)بالجزائر برزت على الساحة السياسية مبادرة لتأسيس حزب التقدّم الإسلامي (Parti du Progrés Musulman) خلفًا لـ (L.U.N.R) بالجزائر في أواخر نوفمبر 1959م، وهو ما صرّح به قيّادي'(R.A.F)، وكانت هذه المبادرة مُدعّمة من طرف الليبيراليين في المتروبول وشمال إفريقيا وعلى وجه التحديد "غي مولي"(Guy Moly) على أن يتولى مسؤولية ذلك ثلاثة نواب جزائريين على رأسهم علي ملام[1].

[1]C.A.O.M.913F/97, N°= 15896، **Note de Renseimement**, le "R.A.F" alerterait l'opinion sur des projets prétés à Ali Mallem de créer un parti de progrés musulman, Alger, 20 Novembre1959.

لقد كانت إهتمامات الحزب بالقضية الجزائرية كبيرة ويتّضح ذلك من خلال عديد التجمّعات المنظّمة على مستوى المتروبول، بينما إنحصر ذلك في الجزائر على بعض مُمثّلي مكاتب الحزب ومجالس مقاطعاته بداية من جانفي 1960م؛ حيث كانت هذه اللقاءات مناسباتية كتلك التي وقعت في يوم 06 أفريل 1960م بمناسبة الإنتخابات الإقليمية مما إضطر الأمين العام الوطني للحزب يسعى لتفعيل أنشطة الفيدراليات بالجزائر والعمل على إرساء مختلف اللّجان، ولإظفاء نوع من الفعالية على نشاط فيدرالية الجزائر بسبب ما إنتابها من التوتّر جرّاء القضية الجزائرية تم تعيين نائب الجزائر العاصمة وضواحيها "مصطفى شلحة" كمسؤول عن فيدراليتها لدى "لجنة الجزائر"، وبالرغم من محاولات الإنقاذ لتفعيل نشاط الحزب إلا أنّ عمليات الإستقالة توالت على مستوى فيديرالية الجزائر جرّاء المواقف تجاه القضية الجزائرية يوم 15 جانفي 1960م. وإتّضح هذا الموقف في محتوى طلب الإستقالة التي سلمها "فالكون بيار" –رئيس الفرع المحلي ببوهارون ورئيس البلدية– مبرزًا فيها دوافع إستقالته والتي تتلخص أساسًا في موقف (L.U.N.R) من المشكل الجزائري الذي يتعارض مع مبدئه المناصر للفرنسة.

وتوالت الإستقالات تباعًا من طرف مؤيدي الإدماج[1] بسبب تذبذب سياسة الإتحاد (L.U.N.R) بخصوص القضية الجزائرية وضبابيتها مما أدى إلى خلوْ فيديراليات الجزائر عموماً وفيديرالية الجزائر العاصمة خاصة من مناصري سياسة الإدماج، وبرز ذلك جليًا من خلال القرارات الصادرة عنها في عديد المواقف كوضع الثّقة في سياسة الجنرال ديغول بتاريخ 17 مارس 1960م بعد البيان الصادر عن (L'U.N.R) عقب إجتماعه الجهوي بالجزائر العاصمة، معتبرًا القضية الجزائرية قضية إنسانية بالدرجة الأولى قبل أن تكون

[1] إستقالة كل من ميلي ستيفانMillet stéphane –أمين عام مساعد لفيدرالية الجزائر–، وجيني هنريJeunet Henri–مسؤول الانخراطات–، ونيكولا لوفريدو–رئيس الدائرة الاولى–، وبليبرpleiber–رئيس الدائرة الرابعة–، وكلّهم من مسييري L'U.N.R بالجزائر.

قضية سياسية، ومعارضته لسياسة إنفصال الجزائر عن فرنسا بالرغم من المصادقة على مشروع تقرير المصير وواصل (L.U.N.R) نهْجه في الدفاع عن ضرورة إستمرار التواجد الفرنسي في الجزائر، وأن ذلك يجسّد البعد الدولي والإقتصادي وأهميتهما بالنسبة للإتحاد بين فرنسا والجزائر مع إحترام خصوصية كل منهما دينيًا، وبعد ذلك الإجتماع صادقوا على تقرير المصير بأغلبية بسيطة من المناضلين موجّهين اللّوم لِـ "فلاك" بسبب انفراده في إصدار النشرية السالفة الذكر كحملة إنتخابية مُسْبقة لترشّحه في الإنتخابات الإقليمية، ولتأمين السير الحسن لتلك الإنتخابات قام الأمين العام الوطني بإيفاد مفوّضين برلمانيين كمراقبين مما أدى إلى غضب فلاك[1].

وبمناسبة الإنتخابات الإقليمية بالجزائر قامت اللجنة المركزية لحزب (L'U.N.R) بإنتقاء مرشّحين تستقطب بهم الناخبين المسلمين، وعند إنطلاق الحملة الإنتخابية في شهر أفريل 1960م بادر أحد مناصري سياسة الشّراكة وهو"مصطفى شلحة" بربط علاقات سياسية مع بعض مناضلي الحزب الاشتراكي وشخصيات أخرى من (L'U.N.R) أمثال "تيكسي فينكور" و"ديلباكّ" (Brenard Delbecque) بهدف التنسيق معهم لتأسيس تجمع سياسي ليبيرالي، وعندما قرّر مسؤولو فيديرالية الجزائر في ديسمبر 1960م مقاطعة الحملة الإنتخابية لإستفتاء جانفي1961م جرّاء سوء التفاهم مع اللجنة المركزية بالمتروبول قامت هذه الأخيرة بايفاد قيّادات تتولّى مهمة الترويج للإستفتاء المزْمع تنظيمه يوم 08 جانفي 1961م أمثال العقيد "قيونجان"(Giengain) والنائب "نويرث"(Neuwirth).

وتحضيرا لمؤتمر إستراسبورغ عقدت فيديرالية (L'U.N.R) بالجزائر جلسة ضمّت أكثر من 30 مشاركا[2] يوم 05 مارس 1961م ؛ حيث طلب رئيس الإجتماع "ليماس"(Lemas) من مسؤولي فيدرالية الجزائر إعداد مذكّرة حول الأوضاع الإجتماعية بالجزائر، وتحليل الحياة

[1]C.A.O.M. **Préfecture d'Alger.S.D.R.G. N°= 4563**.de La fédération U.N.R d'Alger, Alger 08Avril1960.

[2]شارك في الاجتماع كل من عويشر، جيني هنري وعنتري بوزار بصفتهم محافظون عامون.

السياسية بها، وأوردت التوْصية ضرورة دعم السياسة الديغولية ومعاقبة "الإرهابيين" –حسب تعبير التوصية– بينما ألحّ "بيانزي"(Pianezzi)على أهمية المشاركة في مؤتمر إستراسبورغ، ووضّح بأن طريق السلام في الجزائر ليس معناه دعماً لسياسة التخلّي، أما "مالموكسّ فقد أوضح بأن سياسة ديغول الجزائرية هي السبيل الوحيد نحو إيجاد تسْوية ملائمة للقضية الجزائرية. ومن جهته ندّد "عويشر" بأعمال المتطرّفين –حسب رأيه– على الجانبين، ودعا ممثلي الحزب في مؤتمر إستراسبورغ إلى المطالبة بتسليط أشدّ العقوبات ضد الأعمال الإرهابية، وكان كلامه يقصد به مجاهدو جبهة التحرير الوطني وبعد البيان الذي وقّعه "25" برلمانياً مسلماً بخصوص الجزائر مساندين من خلاله إقتراحات الحكومة الجزائرية المؤقتة، أصدر مكتب الحزب بالجزائر بيانا(أنظرالملحق رقم17) ضد إقصاء "علي ملام "و"بن حاسين" –نائب قسنطينة– بسبب مشاركتهم في توقيع بيان "25" برلمانيا مسلماً كما ساندهم في الإحتجاج ضد ذلك الإقصاء كل النواب المسلمين المنضوين تحت (L'U.N.R)[1].

بينما "شلحة مصطفى" –مناضل (L'U.N. R)–ونائب الجزائر العاصمة وضواحيها فقد تقدّم بمشروع قانون يدعو لتعديل الدستور، وتوجّه به إلى باريس يوم 30 ماي 1961م مقترحاً فيه منح الجزائر جمهورية رئاسية بشكل فيديرالي في إيطار التعاون مع فرنسا، مع محافظتها على إستقلالها الديني وتضم خمس مقاطعات وهي: (الجزائر، قسنطينة، وهران، الواحات والساورة)، وتعتبر اللغتان الفرنسية والعربية اللغات الرّسمية للبلاد وتستمد تقنينها من القانون الفرنسي والإسلامي.

2-2-3-موقف التشكيلات الديغولية الثانوية الأخرى من الثورة

[1] من ضمنهم قطاف علي –نائب البليدة–وقورصي –نائب تيزي وزو–وغانم –نائب المدية–وبن جليدة –نائب سطيف–.

مجيء الجنرال ديغول إلى السلطة في ربيع 1958م والقفزة النوعية في سياسته الجزائرية، سرّعت ببروز العديد من التشكيلات الديغولية بالمتروبول، وتأسيس فروع لها بالجزائر هذه الأخيرة تولت تبنّي سياسة ديغول بحذافرها وخاصة السياسة الجزائرية ؛ حيث ظهرت على المشهد السياسي إضافة إلى (L'U.N. R) –الذي أساساً كان مقصد الكثير من الشخصيات باختلاف توجهاتهم–، أحزاب أخرى لعبت دوراً مهماً في تشكيل الحياة السياسية الفرنسية بالجزائر وعملت على تسطير برامج لها من ضمن أولوياتها إيجاد حل للمسألة الجزائرية ومن بين هذه التشكيلات نستعرض مايلي:

موقف الجمعية الوطنية لدعم نشاط الجنرال ديغول (Association Nationale pour le Soutien du Général De Gaulle):

تأسست هذه الحركة بباريس بشارع سولفيرينو (Solférino)، أنشأت لها فروع بالجزائر بعودة الكثير من الشخصيات من فرنسا والتي نسّقت مع عديد السيّاسيين المحليّين خاصة "بيار روجي غوتييه" (Pierre Roger Gauthier) والضابط "شوان"(Schoen)، وفي يوم 03 ماي 1960م حلّ بالجزائر بعض المناضلين للجمعية من المتروبول يتقدّمهم الأمين العام للجمعية "جون رينل"(Jean Runel) وأحد المناضلين "كلود رايبو"(Cloude Raybois) وإجتمعوا مع بعض ناشطي (L'U.N.R) بهدف إرساء فروع للجمعية بالجزائر، وفي نفس الوقت تندرج هذه الزيارات ضمن الحملة الترويجية لسياسة ديغول لإجراء إنتخابات المجلس العام[1].

وأسفرت تلك الجهود في أوت 1960م عن فتح مقر فرعي للجمعية بحي كارنو (Carnot) من طرف "رايبوا"؛ حيث إجتمع ناشطو(L'U.N. R) ومناضلي (P.P.F) القدماء،

[1]C.A.O.**M. Préfecture d'Alger**، S.D.R. G, Note concernant diverses Associtions. Aout1960.

وهنا تقرّر إنشاء فرع للجمعية الوطنية بالجزائر لدعم نشاط الجنرال ديغول يتوزّع في منطقتين الأولى بالشلف حاليا أورليونفيل (Orleans Ville') سابقا، يترأّسها "غيت غاي"(GITS GUY) يعاونه شخصيات جزائرية من بينهم رياحي الطيب. والثانية "بغيوتفيل"(Guyot ville) سابقا (عين البنيان حاليا). ويُشرف عليها "راوول لوديك"(Leduc Raoul) –تاجر–كما نشط ضمن فروع الجمعية بالجزائر كل من "اميل بيكايل""Emile Bucaille" ورئيس بلدية الشفّة "عبد الرحمان برباش" والمحافظان العامان لمنطقة (مونرفيل Mener ville سابقا) (الثنية ببومرداس حاليا) وهما "عبود مينية "و"علي محرة".

كان لسان حال الجمعية جريدة "الجزائر الجديدة"(L'Algérie Nouve) والتي أشرف على إخراجها كل من "كلود رايبوا "و"غاستون بيرنو" –قيادي بوهران– لعبت الجريدة دورًا كبيرًا في الدعاية لسياسة ديغول والتعريف بمشاريعه التي قدّمها بخصوص الجزائر، صدر عددها الأول يوم 22 أكتوبر 1960م من وهران، بتوزيع(200 ألف) نسخة وتضمّنت صفحته الأولى موضوعا حول التصريح الرئاسي لـ 20 ديسمبر 1960م وتم عنونته بـ "من نعم صريح ومكثّف" وكان القصد من ذلك الدعوة للتصويت بنعم لصالح إستفتاء 08 جانفي 1961م، ولتسهيل مهمّتها الدعائية لصالح الجنرال ديغول تم تزويدها بأكثر من "45" مجموعة دعائية شملت كل أرجاء القطر الجزائري، وحسب تصريح أحد المسؤوليين عن واحدة من هذه المجموعات بناحية القبائل وهو "العوني علي" يوم 23 ديسمبر 1960م بأن الحملة الدعائية للتصويت بـ "نعم" أثناء إستفتاء 08 جانفي 1961م، كانت نتائجها مقبولة ببرج منايل خلافا لتلك المحقّقة بكل من الجزائر العاصمة ووهران، أما بخصوص موقفها من المفاوضات فقد أبدت الجمعية مساندتها للحكومة الفرنسية في فتح باب المفاوضات مع وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جانفي 1961م، وتزامن ذلك مع عجز ديغول عن

إيجاد حل عسكري للمسألة الجزائرية مما إضْطره ذلك إلى اللجوء إلى المفاوضات من جديد أيام 20-21-22 فيفري 1961م بمدينة "لوسارن Lucerne" السويسرية.

- موقف الحركة من أجل الكومينتي من االقضية الجزائرية:

لقد سعت التشكيلات السياسية الداعمة للسياسة الديغولية بالجزائر لتوحيد جهودها والإنضواء تحت مضلّة حزب موحّد، وتجسّد ذلك من خلال الدعوة الموجّهة من قبل المكلّف بمهمة من الإليزي "لوفرون" (Lefranc) للتشكيلات الديغولية الثلاث (U.N.R)والجمعية الوطنية لدعم نشاط الجنرال ديغول، والحركة من أجل الكومنيتي) بحثّهم على ضرورة تنسيق عملهم وتوحيد خُططهم لضمان مستقبل الأوروبيين بالجزائر، أما نظرة الحركة من أجل الكومنيتي لمطالب الليبراليين بالجزائر فقد إنتقد تركيزهم على إبراز الضمانات الخاصة بأوروبي الجزائر، في وقت وجب عليهم الإقتناع بالدور المنوط بهم لاحقا في ظل الجزائر المستقلة تحت الشراكة الفرنسية، ولتحقيق ذلك تعالت الأصوات لإنشاء حزب يُوحّد التيارات الثلاثة الداعمة للجنرال ديغول.

هذا الهدف الوحدوي تحقّق يوم 22 نوفمبر 1960م عندما تمكن مسؤولو "الحركة من أجل الكومينتي"، و"الجمعية الوطنية لدعم نشاط الجنرال ديغول" من لمْ شملهم في الجزائر وإنشاء ما أطلق عليه "لجنة التنسيق لدعم نشاط رئيس الجمهورية (Coordination pour le Soutien de l'Action du Président de la République). وكان من بين ناشِطيها كل من "نوا"، "ريبو"، "بن حورة أحمد" وكان الغرض من تأسيسها هو مساندة السياسة الديغولية بالجزائر، لكن هذه اللجنة أبدت موقفها إزاء مشروع تقرير المصير الذي أعلنه الجنرال ديغول والمتضمّن "الجزائر جزائرية"؛ حيث إستبعدت تطبيقه من خلال ما ورد في صحيفة "رسالة الجزائر(La Lettre D'Alger) ضمن عددها "25" والصادر يوم 21 نوفمبر 1960[1].

[1]La Lettre d'Alger, N°=, 25, le 21 Novembre1960.

لقد أدركت التشكيلات الديغولية ضرورة تجاوز مطلب "الجزائر فرنسية" وإستبعاد اللجوء إلى المطالب الوسطية للجزائر كالحكم الفديرالي، الهيئة المزدوجة، القانون الإيطار، والعمل على تصوّر جزائر جديدة تحتوي جميع الأطياف الإجتماعية التي تقطنها، ولتجسيد ذلك تأسّس "التجمع من أجل الجزائر الجديدة"(Rassemblement pour L'Algérie Nouvelle) من طرف "رولاند"(Roulland) وهو برلماني بـ (Boulagne Billancourt) بهدف توحيد التشكيلات الديغولية الثلاث بالجزائر، إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، لكن "رولاند" واصل الإتصال بعديد الأفراد الأوروبيين والمسلمين النافذين في المجتمع قصد تجسيد جزائر جديدة بعيدة عن "ج.ت.و".إلّا أن تنامي نشاط منظمة الجيش السري (O.A.S) وإصرار وتشبّث مُمثلي الثورة الجزائرية على مواقفهم المتمثّلة في الإستقلال التام، كل ذلك أثّر سلباً على الحركات الديغولية وأضعف نشاطها.

- موقف الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي من الثورة (F.A.A.D):

بادرت الحكومة الفرنسية في ماي 1961م بإنشاء "الفاد" "F.A.A.D" بغرض دعم مشروع القوة الثالثة التي أطلقها الجنرال ديغول ضد الثورة الجزائرية، وكان موقف "الفاد" مساندا لمسعى ديغول بخصوص القضية الجزائرية والرّامي إلى إرساء جمهورية جزائرية في إطار التعاون مع فرنسا.

في هذا السيّاق حدثت مساعي تقارب بين الـ (M.N.A) والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ حيث غادر الحركة ثمانية من المكتب السياسي للحركة المصالية يوم 29 جوان 1961م يقودهم "بلهادي الأمين" بغرض المساهمة في مفاوضات إيفيان، لكن مسعى "الفاد" هذا أفْشلهُ مصالي الحاج" وبتوجيه من هذا الأخير قام الأمين العام لفيديرالية الجزائر العاصمة "خوجة محمد" بالإتصال بـ "ج.ت.و" لدراسة حيثيات الإنضمام.

2-3-تنامي تشكيلات أقصى اليمين في الجزائر ومواقفها من الثورة

لقد هيّأت الثورة التحريرية المناخ الملائم لنشاط الأحزاب اليمينية الفرنسية وأحْيثْ مشروع "الجزائر فرنسية" التي أضحت تطْبع المسرح السياسي في الجزائر، وترْسم شكل التحالفات بين الأحزاب وتُسطِّر جدول أعمال الأحزاب وبرامجها السياسية، فما هو موقف اليمين الفرنسي من ثورة التحرير الجزائرية؟ وما مدى إستغلال تشكيلات أقصى اليمين الفرنسي لأحداث الثورة الجزائرية بهدف تفعيل برامجها السياسية؟

2-3-1-الحركة البوجادية وموقفها من الثورة التحريرية

أسست الحركة البوجادية فروعاً لها بالجزائر وتفاعلت مع أبرز الأحداث التي شهدتها، وكانت بديلا للتشكيلات المؤيّدة للمارشال "بيتان" بالجزائر إلى درجة إستعمال إسم هذا الأخير أثناء إنتخابات المجلس الجزائري لسنة 1948م كأسلوب للحملة الإنتخابية. الأمر الذي جعله يحْصد 20% من أصوات الناخبين، وقد تغلغلت الحركة البوجادية في أوساط المعمّرين، و تكوّن في أحضانها عديد الزعماء السياسيين على شاكلة الجنرال "فور(Faure) كما أن لسان حالها "جريدة الأُخوّة الفرنسية"(Fraternité Française) كان يديرها "بول شوفاليه" والذي كان يسيّر مدرسة إطارات "L'U.D.C.A" (Union de Defence de Commerçants et Artisants)؛ حيث بادر كل من "كارل Carl" و"روجي غوتالييه"(Roger Goutallier) الذي كان ينشط ضمن حزب الشعب الفرنسي (P.P.F)، هذا الأخير الذي استقطب الكثير من السياسيين من اليمين وأقصاه[1]. إضافة إلى "منتيل" بتأسيس (L'U.D.C.A) بمنطقة الجزائر العاصمة بتاريخ 24 ماي 1954م؛ حيث أعلن عن اللجنة المؤقتة للحركة والتي ضمت الشخصيات السابقة الذكر إضافة إلى "بارنيه جون" (Bernier

[1]Mon Renseignement, N°=, 1595, le 03 mars1955.

Jean) و"أندرويزي"(Andruizi) والمسمى "بابا رزوق" وأعلن عن تأسيسها بصفة رسمية يوم 12 جوان 1954م[1].

ولعبت زوجة بياربوجاد "إيفيت"(Yvette) دورًا حاسما في عقد المؤتمر الأول للحركة يوم 06 نوفمبر 1954م بقاعة الفلاحة بشارع بودان، والذي حضره "75" مناضلا من الجزائر وأكثر من "40" شخصاً من المتروبول، وأسندت رئاسة المؤتمر لرئيس الفرع الجزائري "مونتيل" وتضمّن برنامج العمل إحصاء لكل أنشطة الحركة بداية من مؤتمر "سان سير" وإرساء اللجان، وفي خضم أعمال المؤتمر والتي استمرت في كل من عنابة ووهران كان العنوان البارز والذي طبع توجّه بوجاد هو فكرة "الجزائر فرنسية"[2].

وكانت مقاطعة الجزائر تضم ضعف عدد المنخرطين (823 مناضل) مقارنة بمقاطعتي وهران (365) وقسنطينة (466)، ومَرَدُ ذلك إلى قوة النشاط الدعائي للحركة بمقاطعة الجزائر وحسن التنظيم الذي كان يتماشى مع تنامي الحركة البوجادية في المتروبول؛ حيث كانت "لجنة اليقظة" مكلّفة بالإشراف على التنظيم وكانت تضم (20) فرداً مُهِمّتهم دراسة التقارير الواردة من الفيديراليات عن طريق مُمثليها الوطنيين؛ حيث تم إعتماد نفس الأسلوب في التنظيم على مستوى الجزائر، يُشرف عليه كل من "دوماكي" و"بول شوفاليه" و"بوير"، وتم إختيار "غرزياني" (Graziani) مُمثلا وطنيا للحركة من "مليانة" وإنشاء فروع في المقاطعات، فمقاطعة الجزائر ترأّسها "ميساجي"(Messager) ويُعاونه "غوتاليه" في حين ترأّس مقاطعة وهران "كريمادس" (Cremades) ووضع على رأس مقاطعة قسنطينة "ريشو"(Richaud)، وعلى مقاطعة عنابة "آغي"(Aguet).

[1]A.N. F/7/1511, **Archives des ministères,** Police.l'U.D.C. A en Algérie (1956-1959).
[2]Jean Pierre Rissoan, **Traditionalisme et révolution** : **Les Poussées d'extrémisme des origines à nos Jours**, Vol. 02, 2009.p .140.

ركّزت الحركة البوجادية في الجانب التنظيمي على توسيع تمثيلها في كل المقاطعات، على أن يتشكل مكتبها من عشرة (10) أقسام تتوزع أنشطتها على الشؤون الداخلية والخارجية والنشاط ضمن التعبئة والأمن، كما تهتم بتوحيد مختلف فئات المجتمع وتنظيم صفوفها بانشاء لجان الأحياء والإستعلام وتحسين تسيير الإدارة والتركيز على الصحافة بغرض الدعاية ووضع الشعارات والإهتمام بقطاع الضرائب، وذلك بتنظيم مجالس الضرائب وتطوير الشؤون الإجتماعية وتحسين مداخيل الخزينة.

لم يكن للحركة البوجادية إنتشار واسع في الجزائر ويتبيّن ذلك من خلال التقرير الذي أرسله مفتش الشرطة بمدينة تيزي وزو إلى محافظ هذه الأخيرة يوم 18 جانفي 1955م مشيرًا لإنعدام فروع لها. وبالرغم من الإجتماع الذي دعا إليه "لويس سالسيدو"(Louis Salcedo) في أفريل 1954م إلّا أن حضور التجّار كان محتشمًا[1].

وتَمثّل نشاط الحركة في عقد الإجتماعات كذلك الذي وقع بباب الواد يوم 23 ماي 1955م؛ حيث طالبوا برفض قانون "لانيال" المتضمن إستئجار المحلّات التجارية والدعوة للإضرابات كالذي نظّمه البوجاديون بتاريخ 28 مارس 1955م، إلّا أن نسبة المشاركة كانت ضعيفة في مدن الجزائر وملیانة والبليدة بينما في تيزي وزو والمدية ووهران فلم يكن للإضراب إستجابة مطلقاً، وبالعودة إلى إهتمامات الحركة البوجادية فقد ركّزت كمرحلة أولى على معارضة سياسة الضرائب، ثم إقتحمت الساحة السياسية في مرحلة لاحقة، ويتضح ذلك جلياً من خلال مخرجات مؤتمرها الوطني الذي عقدته في جانفي 1956م؛ حيث ركّزت على ضرورة إحلال السلم والأمن في الجزائر مع التأكيد على حفظ سيادة فرنسا فيها مع التحلّي

[1]C.A.O.M.9150/244.**préfecture d'Alger**, commissariat de la police d'état, N°= 08. Activité de l'Union de défense des Commercants et Artisans, Tiziouzou, 18janvier1955.

بالأخلاق داخل البرلمان، وإلغاء الجمعيات التشريعية وعدم السماح للنواب المسلمين بتجديد إنتخابهم مرة أخرى، والإسراع بتنفيذ أحكام الإعدام التي صدرت ضد الجزائريين[1].

أدى تسارع الأحداث بالجزائر جرّاء تطور الثورة الجزائرية إلى نزوح الحركة البوجادية نحو الممارسة السياسية، مما أزعج بعض المناضلين في المتربول وتسبب ذلك في "إستقالة عديد التجار بالجزائر العاصمة منها، وإنخرطوا "بالسي.ان. ار(C.N.R) وهو تشكيل إنبثق عن حركة "سان سير" وكان يقوده "فرانسي بوس" ويضم ناشطين سابقين داخل الحركة البوجادية من ضمنهم "سامبيناتو"(Sampinato) و"ساستر"(Sastre) و"لافاييس"(La Vaysse)؛ حيث قرّروا في إجتماعهم المنعقد 21 نوفمبر 1955م رفض ممارسة الأنشطة السياسية للحركة البوجادية[2].

لقد إستغلت الـ (L'U.D.C. A) فرصة الزيارة التي نظمها "غي مولي" للجزائر في فيفري 1956م من أجل النشاط السياسي، أين طلب من تجّار الجزائر العاصمة الإضراب عن النشاط التجاري بغلق متاجرهم خلال أيام 06 و10 فيفري 1956م وبموازاة ذلك أرسلت الحركة من المتروبول ملاحظين وهما النائبان "جون دوماركي"(Jean Demarquet)– برلماني لمقاطعة (Finistére)– و"مارسل بوير" – برلماني عن (Lacharent Martine) – وذلك لكي يشاركوا في الإجتماع الخاص بلجنة "تحالف قدماء المحاربين" ؛ حيث وجّه "دوماركي" إنتقاداً للمشرفين على الاجتماع بسوء التحضير له واعتمادهم على الشباب عموما والثانويات بصفة خاصة، واغتنما مناسبة تواجدهما بالجزائر لكي يقوما بنشاط دعائي خدمة للحركة في مدن عديدة مثل قسنطينة وعنابة ووهران وباتنة وتلمسان، مما ساعد الحركة على استقطاب مناضلين منحدرين من شُعَب مهنية مختلفة وذلك بإرساء وحدات موازية للحركة

[1]D.A.W.O, Bp200، **Gouvernement Général**.N°=432-NA3-p, 11.
[2]C.A.O.M، Préfecture d'Alger.P.R.G. N°=2098, Note de renseignement sur l'Activité l'U.D.C.A. Alger 23février1956.

البوجادية على شكل إتحادات عديدة مُهمتها الدفاع عن مصالح تلك الفئة، كما هو الشأن بالنسبة للاتحادات التالية:

- اتحاد الدفاع عن فلاحي فرنسا(L'Union de Défense de Paysans 'De France)
- اتحاد الدفاع عن عمال فرنسا (L'Union de Défense des Travailleurs de France)
- اتحاد الدفاع عن المِهن الحرة (L'Union de Defense des Professions Liberales)
- اتحاد الدفاع عن شباب فرنسا (.L'Union de Defense des Jeunes de France)

وكانت الحركة من خلال هذا التنظيم ترمي إلى التغلغل في أوساط الفئات المهنية والإجتماعية الأكثر إنتشارا.

ظهرت ملامح التوجّه السياسي للحركة البوجادية مباشرة بعد الإجتماع الذي عقدته بِ «سانت أوجان" بالجزائر يوم 06 مارس 1956م أين كان الحضور مكثّفا تجاوز (1300) مشاركاً، وسجّل أعضاء الجمعية الجزائرية حضورهم إلى جانب العديد من الجزائريين.

وكانت القضية الجزائرية مطروحة بقوّة ضمن جدول أعمال الحركة خلال هذا الإجتماع؛ حيث تم إبراز تداعيات السياسية "الغي موليه" في الجزائر، وما ينجرّ عنها من مخاطر رافضين أي توجّه نحو إنشاء هيئة إنتخابية موحّدة ومعارضين لفتح باب التفاوض مع ممثّلي جبهة التحرير الوطني والعمل على بث نشاط دعائي عنوانه "الجزائر فرنسية".

كما وقّع "بيار بوجاد" عدة بيانات يشرح فيها أفكاره لحل القضية الجزائرية، وتم توزيعها في كل من الجزائر، سطيف، عنابة، قسنطينة، مستغانم، وسيدي بلعباس وكانت الفئات المُستهدفة المسيحيين والمسلمين واليهود.

أما "روجي غوتاليه" فكان يُدير الإتحاد و"الأُخوّة الفرنسية" بالجزائر (L'U.F.F– L'Union et Fraternité Française)[1] والذي يُمثل الحركة البوجادية برلمانياً ووقف ضد حكومة "غي مولي" عندما صوّت نواب الحركة البوجادية ضد قانون "السلطات الخاصة" بإعتباره –حسب رأيهم– مناهض للديمقراطية ويتعارض مع الدستور، وإنتقد برنامج "غي مولي" الحكومي والذي تسبّب في إستياء المستوطنين بالجزائر وفسّرت الكتلة البرلمانية البوجادية تصويت الحزب الشيوعي الفرنسي على السلطات الخاصة على أنّه لا يشكل خطرا ولا يهدّد "الفلاقة" –حسب تعبيرهم– وأن هذا القانون سيوظّف ضد حركة المقاومة الفرنسية بالجزائر، وأدى الموقف الذي إتّخذته الحركة إلى إتهام قادتها بتحريض المعمّرين بالجزائر مما جعلهم تحت طائلة القضاء ونخصّ هنا بالذكر كل من "غوتاليه" و"باردريكس".

بقي عمل كل فروع الحركة البوجادية بالجزائر مرتبط بالمتروبول ؛ حيث شاركت في مؤتمرها المنعقد بسانت سيري في الفترة الممتدة بين 30 أفريل و02 ماي 1956م بواسطة حضور عديد المناضلين المغمورين مثل "دوي" –ممثل الجزائر– و"غرازياني"، "شوفالي" و"غوتاليه" وعن وهران حضر "سييل"(Seilles)، كما مثّل قسنطينة في المؤتمر "ريشو" وعنابة "سيمون"(Simon)، وتزامن ذلك مع الجهود لتأسيس فرع للحركة بمدينة تيارت وريثما تتم المصادقة على إنشاء المكتب تم إعتماد لجنة بصفة مؤقتة سميت بأصدقاء الأُخوّة الفرنسية (Amis De L'U.F.F)، من بين ناشطيها نذكر "فيوروني غابرييال" (Viaud Rene Gabriel)–تاجر بتيارت– و"يافاري روبير"(Yvary Robert) –من الدار البيضاء– و"ماس بول"(Mas Paul) –ميكانيكي بتيارت– و"براديل فيكتور"(Pradel Victor) –فلاح بتيارت– ورغم ذلك لم يُسجل لهذه اللجنة أي نشاط ملموس[2].

[1]Courriére Yves, **La Guerre d'Algérie**, Alger, Casbah, 2005, p232.

[2] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص328.

كما استغلت الحركة حالة الغليان التي إنتابت المستوطنين بالجزائر المناهضة لسياسة غي مولي بالجزائر، وتواصلت حملة الدعاية للحركة بالجزائر العاصمة وضواحيها عن طريق جريدة (L'Echo d'Alger) والتي دعت فرنسيو الجزائر إلى الإنخراط في الحركة من خلال البيان الذي نشرته يوم 16 ماي 1956م تحت عنوان "الفرنسيون يئسوا لأنه لم يعد هناك شيء يسير على ما يرام(Les Francais sont désespérés parce que rien ne va plus)، وبغرض الترويج للحركة تم تنظيم عدة إجتماعات في مدن الرويبة، العلمة، القليعة والقبة.

وتوسعت اللجان في القطاع الوهراني بفضل جهود مسؤول المقاطعة "كلود فيمارد (Claude Fymard) –مهندس فلاحي–لتشمل سيدي بلعباس؛ حيث ترأّسها "أنتوان سيردان (Antoine Cerdan)، وفي مستغانم أشرف عليها "بيسارليار"(Pessarliere) كما إمتدت إلى مدينة تيارت وترأّسها "روني فيو".

كما أبدى الإتحاد والأُخوّة الفرنسية (L'U.F.F) موقفه من الحادث الذي وقع لـ "18" جندياً فرنسيا الذين قتلوا في كمين بالأخضرية "بالسترو"(Palestro) سابقا يوم 18 ماي 1956م،هذا الكمين الذي نصبه مجاهدو جيش التحرير يقودهم "علي خوجة"، وتشير التقارير الفرنسية بأن الحركة البوجادية بمقاطعة الجزائر كانت في تلك الفترة تضمّ في صفوفها حوالي (700) مناضلا، كما تضمّن أحد تقاريرها بتاريخ 23 ماي 1956م إمتداد الحركة إلى القليعة والتي كان يشرف عليها "بايلي" الذي حثّ الفرنسيين على ضرورة الإنضمام للحركة على أساس أنها الوحيدة التي بإمكانها صيانة "الجزائر فرنسية"، وهو ما أكّده "مارل" الأمين العام لِـ (L'U.F.N.A) في ختام الإجتماع مُلِحاً على الإتحاد والنشاط بغرض الحفاظ على بقاء "الجزائر فرنسية"[1].

[1]C.A.O.M. **Gouvernemant de l'Algérie**, Direction de la Surété nationale en Algérie, N°=, 963.reunion de l'U.D.C.A. "Mouvement poujade – Fraternité Française", Blida, 23mai1956.

واصلت الحركة نشاطها مستهدفة بَث أفكارها والتعريف بأهدافها واِتّضح ذلك عندما عقدت إجتماعاً لها بمقر بلدية القبّة بتاريخ 03 جوان 1956م بحضور رئيس البلدية "هيلار" (Hilaire) وحوالي(52) مستوْطنا أوروبيا؛ حيث إتفق الجميع على ضرورة تمسّك الحركة بالدفاع عن الكيان الفرنسي في الجزائر، موجّهين أصابع الإتهام لحكومة الجبهة الجمهورية بفشلها في حل القضية الجزائرية نظراً لموقف الإشتراكيين والشيوعيين، مُؤكدين على ضرورة إحلال الأمن في الجزائر حتى يتسنى إجراء إنتخابات حرة رافضين لفكرة إنشاء هيئة إنتخابية موحّدة.

شهدت الحركة البوجادية تصدّعًا داخليًا بين "غوتاليه" و"بول شوفالي" بخصوص العلاقة بين الإتحاد والأُخوّة الفرنسية (L'U.F. F) والإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا(L'U.F.N. A)، وظهر الخلاف جلياً وبلغ درجة القطيعة لما امْتنع "L'U.F.N. A"عن دعوة الحركة البوجادية مشاركتهم إجتماع (L'U.F. F) يوم 17 جوان 1956م بالحرّاش (Maison Carrée) (سابقا).

وبعد أحداث القَصبة لجأ "غوتاليه" في جوان 1956م إلى تغيير موقفه إتجاه "جاك سوستيل" وخاصة التوجيهات المُسداة للموظفين بالجزائر، وبدى له مواطناً نشطاً ووطني، وأمام مساعي الحركة البوجادية الهادفة إلى المحافظة على "الجزائر فرنسية" تصدت جبهة التحرير الوطني لهدم تلك المساعي، وظهر ذلك جلياً في مواجهة الإتحاد العام للعمال الجزائريين للإمبريالية وخاصة النزْعة العنصرية والاستعمارية للحركة البوجا دية[1].

واتخذ الإتحاد والأُخوّة الفرنسية "L'U.F. F" موقفاً صريحاً عندما أعلن عن القانون الإطار الخاص بالجزائر في الجلسة المنعقدة يوم 28 سبتمبر 1957م معتبراً التصويت عليه –أي القانون الإطار–خرقاً للدستور، وعلى فرنسيو الجزائر رفضه لأنه سلاح ذو حدّين

[1]تقرير صدر في شهر جويلية 1956م مقتبس من أرشيف كريم بلقاسم.

بالنسبة لأتباع "ماناديس فرانس" يشكل سبيلا للتخلّي عن الجزائر، وحسب منظور حكومة الإنقاذ العام يُمثّل مسلكاً للمصالحة الفرنسية–المسلمة[1].

وخلال إنعقاد مؤتمر إستراسبورغ في الفترة الممتدة بين 17–21 نوفمبر 1957م وحضره مناضلين يمثلون (L'U.D.C. A) بالجزائر؛ حيث طرحت أمام المؤتمرين عديد النقاط لها علاقة بالشأن الجزائري من بينها إدانة التدخل الخارجي في القضية الجزائرية وطالبوا من الجنرال "ديغول" والماريشال "جوان" الموافقة على تولّي سدّة الحكم في فرنسا ومن بين القضايا الأكثر إلحاحاً أثناء مداولات القضية الجزائرية. ؛ حيث عرض "كومبريديف"(Combredef) على الحضور تقريراً مُفصّلا حول الجزائر مُحمّلا النظام السائد مسؤولية تدهور الأوضاع بالجزائر مُوجهاً أسباب ذلك إلى الدعم الأجنبي –حسب رأيه– الذي تقدّمه مصر، تونس والمغرب لِ "ج.ت. و". وبعد تداول الأفكار خلُص الجميع من خلال تقاريرهم إلى أن المشكل الجزائري أسبابه اقتصادية واجتماعية أكثر منها سياسية، وعلى هذا الأساس تلخّصت المطالب في إيجاد حلول ذات صبغة اقتصادية وإجتماعية تتمحور حول إيجاد مناصب الشغل وإتاحة فرص العمل، وكذا تحسين الظروف المعيشية وإدخال الإصلاحات الزراعية والتركيز على الصناعات التحويلية عن طريق الاستثمار في الطاقة البترولية والتحوّل إلى إرساء مدارس تقنية تكون كفيلة بتخريج عمال مُؤهلين تقنياً كما توصّل المؤتمرون إلى الإلتزام بمبدأ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وإعتبارها إحدى مقاطعتها مُندّدين بطرح القضية الجزائرية على بساط منظمة الأمم المتحدة[2].

وبعد إسدال الستار على المؤتمر قام العديد من نوّاب الحركة البوجادية بتنظيم زيارات تفقّدية لفروعها بالجزائر، كذلك اللقاء الصحفي الذي أجراه "أندري غايرود"(André Gayrard) نائب عن الحركة البوجادية بباريس، وعضو الكتلة البرلمانية (L'U.F.F) ؛ حيث

[1]Echo D'Alger, 22 Novembre1957.
[2]I p i d.

حضر معه "غوتالييه" و"ليفايفر"، وبعدها توجّه إلى الصحراء ؛ حيث زار معامل البترول وقدّم الشكر للجيش الفرنسي الذي كان له –حسب رأيه– دور عسكري واجتماعي بينما توقّى أندري غايرود الخوض في قضية الجنرال بلونيس الذي كان قائدا للقوات العسكرية "M.N.A" وإنتقل من منطقة القبائل والصومام إلى بوسعادة والأغواط نتيجة الضغط المسلّط عليه من قِبَل "ج.ت.و"، وعَقْدِه لإتفاق مع فرنسا بسبب عجزه عن تأمين السلاح من (M. N.A.) دون إستشارة الحركة، منتقداً ضعف النظام وفشله في حل المشاكل، ثم تناول مشاكل شمال إفريقيا في إيطار السياسة الخارجية، مُركّزاً على مسألة الجنرال "بلونيس" قائلا: إن بلونيس هو سياسي حاول الإستفادة من مشروع التهدئة على الصعيد السياسي وهو الأمر الذي يُذكّرنا بالعملية المحزنة بالهند الصينية مع الجنرال "ديام"(Diem) وأن العَلَم الذي إستخدمه هو علم الحركة المصالية[1]. ثم إستطرد: إن "ج.ت. و" حاولت الإستفادة من المكاسب كما بلونيس كما هو الشأن مع "سي شريف" ولا غرابة في ذلك لأن "جاك شوفالييه" –رئيس بلدية الجزائر–كانت له علاقة مع "ج.ت. و" ومن أجل مصالحه المالية[2]. متعمّدا من وراء ذلك الإستفادة من بعض المشاكل التي شهدتها جبهة التحرير الوطني ومنها الخلاف بين الولاية السادسة و"الشريف بن السعيدي"في بداية 1957م، والتي تعرض لها الرائد "لخضر بورقعة" في كتابه شاهد على إغتيال الثورة.

وفي يوم 04 فيفري 1958م عقدت اللجنة المديرة لِـ"L'U.F. F" اجتماعاً لها بالجزائر العاصمة ترأّسه نائب رئيس الحركة "مارسيل بوير"؛ حيث عارضوا مخْرجات اجتماع "المائدة المستديرة" الذي انعقد بإستراسبورغ بتاريخ 31 جانفي 1958م، لأن من حضروا لا يمثلون إلا الأقلية من الاشتراكيين بينما التشكيلات السياسية ذات التمثيل الكبير فقد تم تهميشها مثل

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص331.

[2] نفسه، ص331.

(C.N.I.P) الجمهوريون الاجتماعيون و(L'U.F.F)، وفي نفس الوقت عارضوا إجراء الانتخابات قبل وقف إطلاق النار[1].

قام (L'U.F.F) بعقد اجتماع يوم 07 فيفري 1958م بالجزائر ضم الشخصيات التالية: "غوتالييه" و"ديلور" (Delore) و"مارسيل بوير" و"أورتير" ؛ حيث رسّخ "بابلي" رفض الحركة للقانون الإطار، ولكل السياسة التي ينتهجها "روبير لاكوست" –الوزير المقيم بالجزائر– كما إستقبح انقياد "سوستيل" و"أندري موريس" للاشتراكيين عندما وقع التصويت على القانون، ومن جهته قام "بوير" بتأنيب "ألان سيريني" – مدير جريدة (L'Echo d'Alger)– صدى الجزائر–على أساس أنه بالغ في خدمة "سوستيل"، هذا الأخير الذي تسامح مع سياسة "لاكوست" التي تسببت في تقهقر فكرة الجزائر فرنسية، وأردف "بوير" مُنتقدًا القانون بأنّه غير متوازن وأن حالة الاستقرار التي حقّقها في الجزائر العاصمة لن تتحقق في المناطق الأخرى، وأنهى "غوتالييه" بقوله: أن(L'U.D.C.A) في تراجع مستمر منذ أن وقع التصويت على قانون السلطات الخاصة.

واصلت الحركة البوجادية سياسة استقطاب المعمّرين بالجزائر وذلك لإنجاح إستراتيجية الإدماج؛ حيث أرسلت لجنة الحركة البوجادية –الأُخوّة الفرنسية والجزائر– رسالة إلى ساكنة الجزائر أكّدت من خلالها أن الجزائر بحاجة لكل أبنائها لإنجاح عملية الإدماج، وهو هدف الجميع المُصوّت عليه يوم 28 سبتمبر 1958م، وأنّ الشيوعيون يمثّلون الحجْرة العثرة نحو حل القضية الجزائرية ،كما أَثْنتْ على جهود "بيار بوجاد"[2] من أجل تجسيد "الجزائر فرنسية"، ودعت إلى ضرورة التصويت بـ "نعم" لصالح الإدماج هذه التوْصيات التي تبنّتها الحركة تعهد "غوتالييه"بِبَثِّها إذاعيا[3].

[1]C.A.O.M، **Surété Nationale en Algérie**.sécurité publique, Commissariat Central d'Alger N°=, 215.reunion du Mouvement Poujade "U.F.F", Alger, 08février1958.
[2] Pierre Poujade**, j'ai choisi le comba**t, finixx réedition, 1955.P.17.
[3]Dépèche Quotidienne, 02octobre1958.

وفي مستهل سنة 1959م بقيت الحركة مُتمسّكة بسياستها إتجاه الجزائر والمُتمثلة في صيانة مبدأ "الجزائر فرنسية"، وبرز ذلك بوضوح خلال انعقاد مؤتمرها بمدينة "فيشي" (Vichy) يومي 15و16 فيفري 1959م والذي جمع حوالي(82) مناضلا من مقاطعات المتروبول، ومثّل مقاطعات الجزائر ستّة مناضلين وكانت مخْرجات المؤتمر تصبّ معظمها في المجالات الاقتصادية، وعندما تقهقر دور الحركة في المتروبول وفي الجزائر اعتمدت سياسة التحالفات وخاصة مع تشكيلات أقصى اليمين؛ حيث وافق المجلس الوطني للحركة على انخراط الوحدات الموازية لها في"تجمع الجزائر فرنسية" (R.A.F)، وفي شهر نوفمبر 1959م وفي نفس الوقت التحق بها "بايل" ممثّلا عن (L'U.F.F)، و"غوتالييه" ممثّلا عن "L'U.D.C.A" و"لومارسيه" (Le Mercier) عن (L'U.D.T.F) ونظرًا للتراجع الذي سجّلته الحركة أنشأ المكلّف بتسيير الحركة بالجزائر "روجي غوتالييه" في ديسمبر 1959م جريدة يومية جديدة هدفها دعم الدعاية للحركة والترويج لها، عنوانها: "الجزائر فرنسية"(L'Algérie Française)، كما تعمل على شرح برنامجها السياسي وتدعو لتقبّل فكرة الإدماج عن طريق فتح صفحة خاصة باللغة العربية وتعهّد "بيار بوجاد"[1] بطبع الجريدة بمطبعة "ليموغاس"('Limoges).

وعن موقف الحركة من الإنقلاب العسكري الذي شنّه الجنرالات "شال، جوهو، وزيلر" ضد الجنرال ديغول بسبب فتحه للمفاوضات مع الجزائريين[2]، فقد عبّر عنه "بيار بوجارد" يوم 06 ماي 1961م من خلال الرسالة التي نشرها بجريدة "الأُخوّة الفرنسية" والمُوجّهة للمستوطنين بالجزائر والتي استبعد من خلالها نجاح هذا الإنقلاب[3].

2-3-2-موقف تشكيلات أقصى اليمين الثانوية من الثورة الجزائرية

[1]Henri bonnaud, **l'Aventure Poujade,** montpllier 1955, p27.
[2]Charles De Gaulle, **Memoires d'Espoir. Tome 1**, Le Renouveau, 1958-1962, Libraire, Plon, 1970, p132.
[3]Maurice Nicolas, **avec Pierre Poujade sur les routes de France**, finixx réedition, 1955, p44.

لقد هيّأت الثورة الجزائرية مناخاً ملائما لتشكيلات أقصى اليمين الفرنسي لتُوسع أنشطتها بالجزائر، مُوجّهة اللوم للأحزاب الليبيرالية الفرنسية بسبب خُلو برامجها بخصوص مشاكل الجزائر، وكان لشعار "الجزائر فرنسية" الذي رفعتْه أحزاب أقصى اليمين أكْبر الأثر في وصفها بالأحزاب الفاشية (Fascisation)[1].

واستثمرت أحزاب اليمين الفرنسي في كفاءة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، وإمكانياتهم في التحكّم في الساحة السياسية بها، وعلى هذا الأساس استغلت هذه الطّموحات ووظّفتها عن طريق إنشاء الكثير من التشكيلات والتي توحّدت جميعها في رفع شعار "صيانة الجزائر فرنسية" وتمثّلت مواقفها من الثورة الجزائرية في مايلي:

ا-موقفها قبل حركة 13ماي1958م:

- موقف تجمع فرنسيي الجزائر(Rassemblement de Français d'Algerie):

ظهر على الساحة السياسية بعد إندلاع الثورة التحريرية في ديسمبر 1954م ترأّسه "روبير برينغاي"(Robert Peringuey) وأمينه العام المحامي "بريبان"(Breban) ومعظم الأعضاء رؤساء بلديات مثل "باريتو"(Baretaud) -رئيس بلدية شرشال- و"بونار"(Bonnard) -رئيس بلدية الحطاطبة-وكان الهدف من تأسيسه من خلال إسمه هو جمع شمل كل الفرنسيين بإختلاف أصولهم ودياناتهم[2].

أما عن نشاطات التجّمع فقد شارك بواسطة "بيرينغاي" في مؤتمر شمال إفريقيا في يومي 14و15 ماي 1955م، والذي دعا إلى إنشاء فيديرالية شمال إفريقيا من أجل الحضور الفرنسي وتضمّ جمعيات مختلفة لأقطار شمال إفريقيا، عقد هذا التجمع اجتماعا يوم 07 أوت 1955م ضم المسؤوليين عن فيديرالية الإتحاد من أجل الحضور الفرنسي بالمغرب

[1]Michel Winock.**Histoire de l'Extrème Droite en France**.op.cit.p.234.

[2] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص334.

وتونس (Union pour la Présence Française au Maroc et au Tunisie)،بهدف تأسيس إتحاد الحضور الفرنسي قي شمال إفريقيا"(Union pour la Présence Française en Afrique du Nord)؛ حيث صرح "كوس Cause" قائلا: (إن الوضع في الجزائر أشدّ خطورة منه في تونس والمغرب)، كما قال "لهيشان Lehuchen" : إن الوطنيين يطمحون في إستقلال شمال إفريقيا.

- موقف الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا (L'U.F.N. A-L'Union Français Nord –Africain):

قام "محمد عبد السلام" –موظّف بلدي (Rochfort-Sur-Mer) في أكتوبر بتأسيس (L'U.F.N.A) وعقد مؤتمره الأول في 25 أوت 1955م والذي ترأّسه "بوير برانس Boyer Brance" عَقِبَ هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م، وأبدى الحاضرون تذمّرهم لعدد القتلى في صفوف الفرنسيين نتيجة لتهاون المسؤولين بناحية قسنطينة، والذين وصلتهم أخبار الأحداث ولم يتهيّئوا لمواجهتها ويمدّوا الساكنة بالسلاح، وبالمناسبة وافقوا على توصية إقترحها نواب مدينة "فيليب فيل" –سكيكدة حاليا- والتي تضمّنت الدعوة لتسليط أشد العقوبات ضد المتسبّبين في تلك الوقائع، وبموازاة ذلك تم إرسال برقية إلى السلطات العليا بالمتروبول وكان مضمونها نبذ سياسة الخوف والتخلّي المنتهجة من قبل السلطة في شمال إفريقيا[1]، وفي نفس الوقت طلب الحضور من رئيس بلدية الجزائر العاصمة إتخاذ إجراءات أمنية بالمدينة بتهجير كل المسلمين الذين وفدوا إليها وإرجاعهم إلى ديّارهم.

تزايد نشاط (L'U.F.N.A) بعد هجومات الشمال القسنطيني مما أدى إلى صعوبة التعايش بين المعمّرين والمسلمين، وتَقَهْقُر فكرة الإندماج التّام، مما جعل الإتحاد يعمل على استقطاب نواب (37) بلدية، ويعقد إجتماعا بمدينة "بوفاريك" يوم 03 سبتمبر 1955م ؛

[1]Dépèche Quotidienne, 27Aout1955.

حيث حضر بالمسرح البلدي حوالي (350) مناضلا من المستوطنين، تمّ تقديم عرض حال عن الأوضاع العامة بشمال إفريقيا وعلى وجه الخصوص التطوّرات السياسية في كل من تونس والمغرب والتي أضفت إلى استقلال تونس وفتح باب التفاوض مع المغرب الأقصى مما جعله يُحمّل المسؤولية لرؤساء الحكومات وفي مُقدّمتها حكومة "منداس فرانس" و"إيدغافور"[1].

ووسّع (L'U.F.N. A) رقْعته عبر مقاطعة الجزائر وتحديداً البلديات الواقعة في الداخل؛ حيث أُوْكلت مهمّة رئاسة فروع الإتحاد لرؤساء البلديات ونوّابهم، ومن بين الفروع التي أُنشأت نذكر: "قابي"(Gabet) بالقليعة، "بروفارد"(Breuvard) بفوكا، "جوردون"(Jourdan) ببلدية دواودة، و"مونتاني"(Montanet) ببوهارون، و"بونار"(Bounnard) ببلدية فليكسفور، و"بوشوت"(Bouchotte) بالبويرة.

وعُقد الإجتماع الثاني للإتحاد يوم 09 أكتوبر 1955م بالجزائر بحضور أكثر من (800) شخص ووجّه "بوير برانس" اللّوم للبرلمان والحكومة لأنّهم يجهلون الأوضاع بشمال إفريقيا كما أكد ضرورة إنقاذ الجزائروفرنسا[2].

أما الاجتماع الذي نظّمه (L'U.F.N. A) بمدينة بوفاريك يوم 29 سبتمبر 1955م وترأّسه رئيس نفس البلدية "شرفية لفروجي"(Froger)، وأثناء كلمة رئيس فرع الإتحاد ببوفاريك "ماركي" (Marquet) فقد أكّد على ضرورة الإبقاء على "الجزائر فرنسية""، بينما "بوير" فقد عارض مقترح "مانديس فرانس" بخصوص مشروع السلام بالجزائر، وأشار إلى خطورة إنشاء هيئة انتخابية موحّدة.

كان لسان حال (L'U.F.N.A) صحيفة(Prestige Française) والتي كانت تهدف للدفاع عن الإتحاد الفرنسي وحشد الفرنسيين ضد فكرة التخلّي المنتهجة من قبل الحكومة في

[1]C.A.O.M, P.R.G 926, Réunion du 03 septembre 1955 à Boufarik de L'U.F.N.A. Blida.05 septembre 1955.
[2]Echo D'Alger, 10 octobre 1955.

شمال إفريقيا عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص، تولّى رئاسة التحرير فيها "ريغاس روني" (Reygasse René) وكانت تستهدف النُّخْبة من المجتمع السياسي كالبرلمانيين ورؤساء المجالس العامة، وبصفة خاصة المعمّرين في جهة متيجة "البليدة والقليعة" وكان للجريدة إقبالا منقطع النظير بمنطقة معسكر، ومن خلال عناوين الأعمدة التي نشرتها نستشفّ موقفها المناهض للحكومة الفرنسية، كما نشرت مقالا في عددها الثالث تحت عنوان "كيف يمكن إقرار الوضع بالجزائر؟" تناولت فيه جملة من الإجراءات ضد الثورة والثوّار، من بينها محاولة الضغط على المجاهدين بحجز أفراد أُسَرِهم كرهائن، والحد من الحريات الفردية في المناطق التي ينتمي إليها المجاهدون.

وفي بيان لها أصدرته الحركة في أكتوبر 1955م وزّعته على الجزائريين، أشارت فيه إلى نبذ سياسة التخلّي المنتهجة من قبل الثلاثي –كما ورد في البيان حسب تعبييرهم–النحس "منداس فرانس"، المتهوّر "جاك شوفاليي" و"ميتران"–وكانت النتيجة أن تحوّل "الإرهاب" في القطاع القسنطيني إلى ثورة حقيقية وعليه وحْدها(L'U.F.N. A) القادرة على مواجهة الوضع وإنقاذ "الجزائر فرنسية"[1].

وفي الاجتماع الذي عقده (L'U.F.N. A) في 12 جانفي 1956م "بفيليكس فور"(Felix Faure) تم التّأْكيد عل دعم المجهود الفرنسي في الجزائر ونبْذ كل أساليب التخلّي عنها.

حاول الإتحاد في مارس 1956م التنسيق مع مسيري (L'U.D.C.A) بالجزائر بهدف توحيد نشاطهم في أعقاب النجاح المُحقّق من قبل الحركة البوجادية في إنتخابات 1956م كما تم نبذ فكرة التخلّي في إجتماع الإتحاد يوم 08 ماي 1956م والتي كان يتّبعها رئيس الحكومة الإشتراكي "غي مولي"، وقام كل من "بوير رانس" والأستاذ "بوسكي" (Bousquet)

2–عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص337.

على دفع الطلبة للتظاهر ورفع شعار "صيانة السيادة الفرنسية في الجزائر" كما بعث "بوير" رسالة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة "وان"(Wan) منددّاً فيها بتصريحات رئيس الحكومة "غي مولي" و"كريستيان بينو" وزير الخارجية والصادرة بتاريخ 09 جانفي 1957م والتي تدعو إلى دعم فكرة التخلّي، وعندما حُلّت الحركة في جويلية 1956م انخرط مناضليها في صفوف التشكيلات اليمينية وتحديداً ضمن حركة (MP13) والحزب الوطني الفرنسي.

- موقف رابطة الجمعية الفرنسية لقسنطينة (Amicales Françaises du Constantinois):

ظهرت على الساحة السياسية يوم 10 جولية 1955م بمدينة قسنطينة ترأّسها المدعو "ديزيهور"(Dezehoure) –مهندس فلاحي–وتمثّل الحضور في عديد الشخصيات السياسية كالمحافظ العام "موران " (Maurin)، ورئيس بلدية ميلة "كانوفا"(Canova) والنائب بالجمعية الجزائرية "موندون".

وتمثّلت أهداف الرّابطة في مناهضة الإرهاب –حسب تعبيرهم–وإدانة مؤيدي سياسة التخلّي على مستوى الحكومة وعلى مستوى الإعلام كجريدة "الملاحظ"(L'observateur") وجريدة "الإكسبريس"(L'express) وعارضوا إختيار النهج الفيديرالي للجزائر والتي قد تُؤدي إلى إنشاء جمهورية جزائرية.[1]

- موقف اليقظة الإفريقية(Vigilance Africaine)

[1] Michel Winok, Histoire de l'Extrème Droite en France, op cit, p235.

تأسس هذا التشكيل السياسي ب "تيزي وزو" وظهر بفضل مبادرة رئيس بلديتها "فايول هنري"(Fayolle Henri) ونائبه "غاستون ثيبر"(Gaston Thibers) وأمينه العام "كلود نوني"(Claude Nony)[1].

وبخصوص موقف اليقظة الإفريقية من الثورة الجزائرية فقد اقترحت تجميع ضحايا ما أُطلقت عليه أعمال إرهابية منذ إنلاع الثورة في أول نوفمبر 1954م، والإسراع في الشروع في عمليات تعويض الأشخاص والممتلكات المتأثّرة جراء أعمال العنف، كما دعّمت فكرة "الجزائر فرنسية" وأنها من تدبير خارجي، وضرورة إيجاد مخرج عادل للمسألة الجزائرية.

- موقف الإرادة الجزائرية(Volonté Algerienne)

قام المحامي "بيار غويدسلي"(Pierre Guidicelli) بتأسيس الإرادة الجزائرية رفقة "غاستون ايلوف"(Gaston Elophe) كان رئيساً لنقابة الفنادق والمطاعم بمدينة وهران يوم 30 جويلية 1955م، ترأّسها "غاستون إيلوف"(Gaston Elophe) ونائبه "روني أليبار"(René Alibert) وأمينها العام المدعو "رولند شابوي"، أما المحامي "بيار غويدسلي" فقد شغل منصب المستشار التقني والقانوني للإرادة الجزائرية، كانت تهدف إلى التعمّق في معالجة القضية الجزائرية، وأن الجزائر في نظر الحركة مقاطعة ذات سيادة فرنسية وستبقى كذلك، وأن مشاكلها مردّها للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وضرورة الإستجابة بإيجاد حلول لها، مع تحقيق أمال النُخب الأهلية في إطار الحفاظ على مصالح السيادة الفرنسية، وتعايش مختلف الأجناس الموجودة بالجزائر.

- موقف تجمع رابطات جمعيات الجزائر فرنسية:(Groupement des Amicales Françaises d'Algérie)

2 Echo D'Alger, 10 octobre 1955.[1]

أسسه الدكتور "روبير أمونت"(Robert Amante) –أحد مناضلي (R.P. F) سابقا– وضم مجلسه الإداري المناضلين "بول مورين"(Paul Maurin) –فلاح من خنشلة–والمناضل "ميشال سبيتر"(Michel Spiter) –موظف من عنابة–ومن الأهداف التي أُسس من أجلها: ضمان التماسك الاجتماعي بين سكان الجزائر وفسح المجال لأولئك الراغبين في الإقامة بقسنطينة والقادمين من المتروبول، ومدْ يد المساعدة لكل هيئة ترغب في الحفاظ على وحدة الأراضي الفرنسية، توسعت الحركة في مقاطعات قسنطينة وعنابة وفليب فيل.[1]

– موقف جبهة فرنسيي الجزائر Front Français d'Algerie:

تأسّس (F.F.A) يوم 14 جانفي 1956م بمقر (L'U.F.N.A) بالجزائر العاصمة – (Sadi– Carnot)– بهدف الدفاع عن فكرة "الجزائر فرنسية"[2]، تشكّلت هذه الجبهة من عدة تشكيلات يمينية هي: "تجمع فرنسي شمال إفريقياLe Rassemblement Français Nort)– (Africains" و"الإرادة الجزائرية بوهران"(Volontés Algerienne d'Oran) و"الصداقة الفرنسية"(Amicales Françaises) بناحية قسنطينة وعنابة، هذا التشكيل الجديد تبنّى إستراتيجية تهدف إلى استعادة النظام عن طريق الحلول العسكرية، ودحْر "الإرهاب" –حسب تعبيرهم– والعمل على استتباب الأمن لجميع ساكنة الجزائر من فرنسيين و مسلمين وصيانة ممتلكاتهم، وشجب كل المساعي التي تُنقص من العمل الحضاري التي قامت به فرنسا طوال "125" سنة خلت، ورفض أي حل "إدماجي" أو "فيديرالي" والعمل على تحقيق شراكة عادلة بين مكوّنات المجتمع في الجزائر من فرنسيين ومسلمين وتمثيلهما النيابي في جميع المجالس بمعيار المساواة[3].

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص339.

2نفسه، ص 339.

[3] Echo d'Alger, 16 janvier1956.

وكان إنتقاد (L'F.F.A) للحكومة صريحا بخصوص إستراتيجية الإصلاحات ويظهر ذلك جليا من خلال الرسالة التي وجّهها "بوير يونس"[1]إلى "جاك سوستيل" –الحاكم العام – يوم 17 جانفي 1956م ينتقده فيها على الإصلاحات التي قد تُشكّل خطراً على مستقبل المستوطنين في الجزائر ويقصد بذلك الهيئة الانتخابية الموحّدة، كما يتمثّل كذلك في الإنتقاد الموجّه لِ "جاك شوفاليه" عن طريق إعلام محافظيي بلديات مدينة الجزائر على أنه السبب الرئيسي في معاناة سكان الجزائر –حسب رأيهم– الأمر الذي أجْبرهم على تسليم استقالاتهم[2]، مع العلم أن "جاك شوفالييه" تم انتخابه كمحافظ عام للجزائر (1945–1956م)، وبداخل الجمعية الجزائرية أنشأ ما أطلق عليه بإسم "الليبيرالية بين المجموعات"(L'intergroupe des Libéraux)، وكان عضواً في الجمعية الفرنسية مُمّثلا عن "الجمهوريين المستقليين"(C.N.I) كما قام بتأسيس "فيديرالية ليبيراليي الجزائر" سنة 1956م (Fédération des Liberaux d'Algérie).

– موقف الإتحاد الفرنسي لجمعيات المحاربين وضحايا الحرب (L'Union Française des Associations de Combattants et de Victimes de Guerre)– :"U.F.A.C

وضع(L'U.F.A.C) القضية الجزائرية من أولويات إهتماماته، وكان برنامجه بخصوص ذلك يصبّ في خانة "الجزائر فرنسية"؛ حيث بعث برسالة إلى المُكلّف بالشؤون الجزائرية على مستوى وزارة الداخلية تضمّنت التذمّر من الأحداث العنيفة التي عرفتها الجزائر إتجاه محاربين ضحّوا في سبيل فرنسا ومن أجل نُصرة الحريات في العالم، ودعوا إلى ضرورة إيجاد حل سلمي عن طريق المفاوضات، وتوجّهوا بالشكر إلى المحاربين

[1] رئيس U.F.N. A'واعضواللجنة المسيرة لجبهة فرنسيي الجزائر.

[2] C.A.O.M, 913F/67, P.R.G N°= 2759, Note de renseignements, activité du Front Francais d'Algérie, Alger, 12 mars 1956.

الفرنسيين الذين ساهموا في عملية التهدئة، وأكّدوا على ضمان المصالح الفرنسية عن طريق معاهدة تحقّق استمرار العلاقات المبنية على الاحترام المتبادل بين كلا الطرفين، كما تم شجب أي تدخل أجنبي والعمل على توفير الظروف الأمنية لتجسيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تتيح لساكنة الجزائر ضمان مستقبل أحسن في ظل الحكم الفرنسي.

- موقف متطوعو الإتحاد الفرنسي (Les Volontaires de l'Union Française):

تم تأسيس هذا التشكيل من طرف "جون بابتيست بياجي"(Jean-Baptiste-Biaggi) في مارس 1956م وأشرف على إرساء فروع عسكرية تخْتص في مهام حفظ الأمن، كما أقام بعض المنشآت العامة كالمستشفيات والمدارس...

وفي اجتماعه المنعقد بباريس يوم 28 جوان 1956م والذي ترأّسه "جورج فيريار" (Georges Ferriere) وكان من بين الحاضرين "لوبان" -نائب عن باريس-و"بياجي وروجي ديلباي"(Reger Delpey)؛ حيث تمّ التأكيد على فكرة "الوحدة الوطنية"، و"الجزائر فرنسية" وبَيّن "روجي ديلباي" بأن مرجعيات الحرب في الجزائر إستندت على أفكار "لينين"، "بولغانين" و"ماوتسي تونغ"، بينما يرى "ميشال تريكور"(Michel Trecourt) بأن المناضلون "نايجلان" و"لاكوست" قد راجعوا عقيدتهم، وفي نفس الوقت تحرّر من أطماع أمريكا وإنجلترا في شمال إفريقيا.

بينما "لوبان" فقد تناول القضية الجزائرية وأشار إلى ضياع الهند الصينية، وتونس والمغرب ولذلك لا يجوز التفريط في الجزائر حتى يتم إنقاذ مكانة فرنسا، أما "بياجي" فقد أكّد بأن القضية الجزائرية قد دخلت في خضم الصراع الأمريكي -السوفياتي، ولذلك يجب إستمرار الضغط العسكري كحل لبلوغ النّصر.[1]

[1] عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص 342.

-موقف الأمة الفتية (Jeune Nation):

تأسّست الأمة الفتية يوم 23 مارس 1950م من طرف "جاك"(Jacques) و"بيار سيدو" (Pierre Sidos) بهدف إستعادة سُمْعة فرنسا في العالم، ونشطت عند اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954م رافعة شعار "الجزائر فرنسية" وضمّت في صفوفها المشاركين في حرب الهند الصينية في أعقاب إندحار فرنسا في معركة "ديان بيان فو"[1].

رفضت الأمة الفتية كل الطرائق التي تؤول بالجزائر إلى الانفصال، وفي مقدمة تلك الصيّغ مشروع القانون الإطار، كما راسلت الأحزاب السياسية المنتمية إلى اليمين[2] يوم 19 سبتمبر 1957م تحذّرهم من خلالها من فظاعة الحل الفيديرالي والاستقلال الداخلي للجزائر، وانتقدت نظام الهيئة الانتخابية الموحّدة لأنه يكتسح الأقلية الأروبية أمام الأكثرية المسلمة، وعندما حلّت الأمة الفتية في فترة حكم بيفلهين، وأعيد تشكيلها في فيفري 1959م تحت إسم الحزب الوطني، وهذا الأخير تم حلّه عندما قام "ميشال دوبري" بزيارته إلى الجزائر.[3]

كانت مجلة الأمة الفتية (Juene Nation) هي لسان حال الحركة والتي صدرت يوم 05 جويلية 1958م، وكانت المقالات المنشورة بها موجّهة ضد الجنرال ديغول، والثناء على الدور الذي قام به الجيش الفرنسي والذي تجسّد في المشاركة في أسبوع المتاريس.

- موقف الكتلة الوطنية (Bloc National):

[1]Jean-Pierre Rioux, **Histoire de l'Extrême Droite en France**, points. 1994. P .233.

[2]من بين تلك الاحزاب: تجمع فرنسيي الجزائر، والجمعية العامة لطلبة الجزائر، ولجنة تحالف قدماء المحاربين، والحركة الجامعية من أجل صيانة الجزائر فرنسية.

[3]عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص342.

الكتلة الوطنية عبارة عن تشكيل سياسي مُصنّف ضمن أقصى اليمين، لسان حالها جريدة "الكتلة الوطنية" والتي ظهرت في شهر فيفري 1958م تحت إشراف نائب الرئيس "جاك بيار" (Jaques Pierre) ومن المقالات التي نشرتها نستشف موقفها إتجاه الثورة الجزائرية، وخاصة ذلك الذي وقّعته لجنة "الدفاع عن الجيش الفرنسي" (Comité de Defense de l'Armée Francais) وعَنْوَنته بـ: "بخصوص قلق واستياء الجيش الفرنسي"، كما نشر بها "ترولي" (Trouiliet) مقالا تحت عنوان: "مساعدة جيشنا" مناشداً الحكومة الفرنسية بدعم الجيش الفرنسي في الجزائر، أما" نادي الدراسة السياسية للكتلة الوطنية" (Cercle d'Etude Politique du Bloc National) فقد نشر بالجريدة مقالا عنوانه "الجزائر فرنسية" موجهاً من خلاله أصابع الإتهام للنظام الفرنسي بالعجز أمام جبهة التحرير الوطني.

- موقف الاصلاح الوطني (R. N-La Restauration Nationale):

ينتمي الإصلاح الوطني لأقصى اليمين وهو استمرار لـ "العمل الفرنسي"،[1] ظهر على الساحة السياسية مع اندلاع الثورة الجزائرية وتحديدا بداية سنة 1955م، ترأّسه "بيار جيهل" (Pierre Juhel) بمساعدة "لويس اوليفي دورو"(Louis Olivier de Roux)، كافح من أجل بقاء "الجزائر فرنسية" ودعّم منظمة الجيش السري (O.A. S)[2].

كان لسان حاله جريدة " مظهر فرنسا"(Aspect de la France) والتي أشرف عليها "جورج كالزون"(Georges Calzant)، تمكّنت الإصلاح الوطني من إستقطاب عدة شخصيات كانت تناضل في أحزاب أخرى، وخاصة "جون مينيقو"(Jean Méningaud) الذي كان مناضلا في الحزب الإشتراكي سابقا. وباندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954م إنضم إلى جبهة الدفاع عن "الجزائر فرنسية"، وبانخراطه في حركة

[1]Raoul Girardet.," **L'héritage de l'Action française**", Revue française de science politique,n°=04,1957, pp.765-792.
[2]Jean-Paul Gautier, **La Restauration Nationale** : Un Mouvement Royaliste sous La 5ème République, Syllepse, 2002, p.47.

الإصلاح الوطني وضّح بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، لكن مع إحترام خصوصيات الشعب الجزائري، وأكّد على ضرورة تنفيذ أحكام العقوبات الصادرة عن المحاكم العسكرية والمدنية ضد المجاهدين الجزائريين.

- موقف تنظيم المقاومة من أجل الجزائر فرنسية (O.R.A.F–Organisation de Résistance de l'Algérie Française):"

قام الدكتور "روني كوفا"(René Kovas) في عام 1956م بتأسيس تنظيم المقاومة من أجل الجزائر فرنسية (O.R.A.F)، وبإعتباره من الأقدام السوداء، فإن "روني كوفا" دافع عن فكرة "الجزائر فرنسية"، وكان هذا التنظيم شديد السرّية مؤيداً للديغوليين ومعادياً للثورة الجزائرية[1] وجبهة التحرير الوطني التي تهدف إلى استقلال الجزائر، نفّذ "L'O.R.A.F" ما سمي "بتفجيرات السبت"(Les Bombes du Samedi)، وكان لهذا التشكيل شق مدني وآخر برلماني متمثلة في "لجنة الست"(Comité des Six) والتي يديرها "ميشال دوبري" وشق آخر عسكري يقوده الجنرال "روني كوني"(Rene Cogny) –كان يقطن بالمغرب– ولذلك قامت (L'O.R.A.F) بشن عملية ضد جبهة التحرير الوطني بالقصبة[2].

وقامت "لوراف" بتوزيع نشْرية يوم 28 ديسمبر 1956م عبّرت من خلالها عن سياسة التخلّي المنتهجة من قبل الحكومة الفرنسية، معنْونة بمايلي: "بعد خيانة الهند الصينية تمت خيانة الجزائر بباريس"، وهذه النشْرية تمّ نقلها إلى ما سمي بـ"اللجنة الباريسية لمناهضة تفكك فرنسا والإتحاد الفرنسي (Comité Parisien Contre la Désagrégation de la France et de l'Union Française)"، بهدف توزيعها على نطاق واسع في القطاع

[1]François Dupart, **Les Mouvements d'extrêmes Droite en France Depuis 1944**, Albatros, diffusion Blaville, 1972, P.65.
[2]Jean Charles Jauffret, Maurice Vaisse, Charles Robert Agéron, **Militaires et Guérilla dans la Guerre d'Algérie**, Edition Complexe, 2001, p .455.

الباريسي، كما نفّذت عملية مُستهدفة فيها الجنرال سالان يوم 16 جانفي 1957م، وكان من بين مُنفّذيها كل من "فيليب كامتيل" و"ميشال فيشوز Michel Fechoz" و "روني كوفا"[1].

– موقف إتحاد لجان النشاط من أجل الوحدة الفرنسية (L'Union des Comités d'Action pour l'Unité Française):"

ظهر هذا التشكيل اليميني إلى الوجود بتاريخ 18 فيفري 1956م من طرف "بيار أندري" داعياً الفرنسيين من خلال بيان أصْدره إلى الإنخراط في هذا الإتحاد بهدف ضمان بقاء التواجد الفرنسي في شمال إفريقيا، محذّراً من مغبّة ضياع الممتلكات الفرنسية في ما وراء البحر وملء ذلك الفراغ من قبل الحزب الشيوعي، وَرَدَ ذلك في النشْرية التي أصْدرها هذا التنظيم والمعنْونة بـ: "نشاطنا وأهدافنا"، وفي مقال آخر جاء بعنوان: "فرنسا وإفريقيا الشمالية" تمّت الدعوة إلى توثيق العلاقات بين فرنسا وشمال إفريقيا، وشجب الهيئة الإنتخابية الموحّدة وفتح الوظائف العمومية أمام الشباب المسلمين ويستثنى من ذلك العدالة.

– موقف الجمعية العامة لفرنسيي شمال إفريقيا وما وراء البحر (Association Générale des Français d'Afrique du Nord et d'Outre–Mer):"

تأسست يوم 19 ماي 1957م واستعملت جريدتها "أفق فرنسا France horizon" لبثّ أفكارها وأهدافها الرّامية إلى تمْتين الروابط بين فرنسيي المتروبول وأولئك القاطنين بالجزائر، دعت المجلس الوطني الفرنسي إلى إعلام الحكومة والرأي العام الفرنسي بتدهور العلاقات بين فرنسا والشمال الإفريقي والتعجيل باقتراح مشروع مستعجل يتضمن إصلاحات شاملة[2].

ب –موقف التشكيلات بعد حركة 13ماي 195

[1]Gy Pervillé, **Michel Debré et l'Algérie**, Actes du Colloque, 27-28 Avril 2006, Association des amis de Michel Debré, Champs Elysées, 2007, p.54.

[2]C.A.O.M.9260/25 Ministére de l'Interieure, Direction des affaires d'Algerie/op.cit. de la Motion votée par l'Assemblée générale de l'Assciotion générale des Français d'Afrique du Nord et d'Outre-mer, 21Mai1957.

- حركة 13 ماي 1958م (MP13)

تأسست حركة (MP13) في مستهل قيام الجمهورية الخامسة وتحديداً في جوان 1958م برئاسة الجنرال "ليونال ماكس شاسين"(Lionel-Max Chassin) مباشرة بعد حركة 13 ماي 1958م بالجزائر، وكان هدفها مناهضة سياسة التخلّي عن الجزائر ووضع حد لنظام فاشل عَجَزَ أمام "ج.ت.و".

أما في ما يتعلق بموقف حركة (MP13) من الاستفتاء الذي أعْلنه الجنرال ديغول في 1958م، فلقد شهدت انقساما بين مؤيدي "نعم" ومؤيدي "لا"، هذه الأخيرة كان يقودها "روبيل مارتيل" والتي كانت ضد الجنرال ديغول حسب ما ورد في الرسالة التي وجّهها الجنرال "ماسو"، وفي سبتمبر 1958م ضمّت (MP13) صفوفها إلى (L'U.F.N.A) - الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا- وصل عدد المناضلين بالحركة حوالي(22000)مناضلا" - (17000) منخرط بالجزائر و5000 بالمتروبول-، وبرلمانياً مثّلها بالمجلس الوطني الفرنسي النواب: "جوزيف بيلغير Joseph bilger" والمحامي "روجي غيرارد Roger Girard" والدكتور "مارتيني Martini"، ومن أبرز زعماء الحركة : "لوسيان روسور Lucien Ressort"-"بيار سيدو و"بيار فيومرسيت"(Pierre Villemarest) و"موريس كريسبان"(Maurice Crespin) -مناضل سابق بـ (L'U.F.N.A)- وبول شوفالييه- مناضل بـ (L'U.D.C.A).

تواجدت "MP13" بشكل واسع بالقطاع الوهراني؛ حيث بلغ عدد منخرطيها هناك أكثر من(10000)عضو، كان لسان حالها جريدة نسْتشِف من خلال إسمها الهدف الذي أنشأت من أجله وهي: "الإنقاذ العام للجزائر فرنسية"(Salut Public de L'Algérie Française) والتي لعبت دوراً كبيراً في الدعاية لأهداف الحركة بالتعاون مع كل الهيئات الناشطة في

سبيل "الجزائر فرنسية"، واللجنة الوطنية من أجل العدالة الاجتماعية[1]، ووسّعت الحركة أنْشطتها إلى مقاطعة الجزائر الكبرى؛ حيث نظّمت عديد اللقاءات ومن بينها الاجتماع الذي تمّ عقده يوم 23 ديسمبر 1959م وبحضور بلغ (50) شخصاً، يتقدّمهم "كريسيان"، " لوسيان" و"سوناك (Senac) وفي الكلمة التي ألقاها "مارتل" –المسؤول الوطني للحركة– تحدّث عن المزارعين وأعطى نموذجًا لدوْلة تُراعي تبنّي مختلف الأجناس والديّانات، ودقّ ناقوس خطر تحرك الجبْهة الشعبية، وأشار إلى ضرورة مشاركة المتروبول للمضيّ قدماً بالجزائر، وركّز على الانقسام الحاصل في أوساط بعض التشْكيلات السياسية، ولتجاوز ذلك –حسب رأيه– دعا إلى ضرورة الإلتفاف حول ما سمي بـ "لجنة تحالف الحركات الوطنية" (Comité d'Entente des Mouvements Nationaux)، وإلى الذين لا إنتماء سياسي لهم للإنخراط ضمن "MP13" أو إلى(F.N.F)[2].

كان المتطرّف "مارتل" يدعو إلى "الجزائر فرنسية"، ونسق مع "أورتيز" و"لاغايار" أثناء أسبوع المتاريس في جانفي 1960م، وبعد تعثّر حركتهم دخل "مارتل" مع قيّادي الحركة في النشاط السرّي؛ حيث إنضموا إلى منظمة الجيش السري "O.A. S" فيما بعد.

في 11 جانفي 1960م نظّم رئيس بلدية "واد العلايق""جورج كلو"(George Clos) اجتماعًا ضّم أكثر من (250) مناضلا جلّهم مزارعون من العفرون والشفة وبني مرّاد...، وفي مداخلته أكّد ضرورة التآزر في إطار تحالف يستقطب كل الحركات الوطنية في وجه حكومة متسامحة مع "الارهابيين" –حسب تعبيرهم–ومن جهته تحدّث "مارتل" عن رغبة ديغول منح الجزائريين "جمهورية جزائرية".

– موقف الجبهة الوطنية الفرنسية (F.N.F–Front National Français):

[1]Arian Chebel d'Appolonia, op, cit, p.302.
[2]C.A.O.M.3F/78, Préfécture d'Alger.S.D. G, Note de renseignements. Le MP13 à tenu une réunion au Bar de l'Orphéon, le 23 Décembre 1959.Alger, 24 décembre 1959.

أسّس الـ (F.N. F) "جوزيف أورتيز" في نهاية 1958م، وكان أغلب مناضليها ينتمون إلى أقصى اليمين، وأدى تصريح الجنرال ديغول بخصوص تقرير المصير إلى السعّي من تحويلها من "رابطة" إلى حزب سياسي، وكان مركز ثقلها في الجزائر العاصمة وخاصة في أحياء باب الواد، وحسين داي وبلكور وتجاوز عدد مناضليها (9000) منخرط من بينهم (6000) مناضل في باب الواد فقط، وكفرع تابع لـ "L'F.N. F" قام "جاك سيزيني" بتأسيس "الحركة الوطنية للطلبة"(M.N.E-Le Mouvement Nationaliste des Etudiants) في شهر أكتوبر 1959م.

قامت (F.N. F) بنشر بيان تضمّن جملة من المواقف من بينها إدانة "ديان بيانفو ثانية" بالجزائر، وتوجيه الشكر لِ "روجي ديشي" نظير دعمه لحماية السيادة الفرنسية بالجزائر، انتقدت الحركة على لسان "أنتوان بيرز"، تصريح ديغول المتعلق بتقرير المصير وبخصوص الاختيار بين صيغة "الجمهورية" وصيغة" الجزائر فرنسية "فإن "سيزيني" صرّح بأن الجيش والمعمّرون اختاروا الصيغة الثانية.

- موقف تجمع الجزائر فرنسية (R.A.F-Rassemblement de l'Algérie Française):

تضمّن برنامج الرّاف (R.A.F) منذ الوهلة الأولى لتأسيسه جملة من المواقف إتجاه القضية الجزائرية من بينها رفض الانفصال والاستقلال الداخلي للجزائر، وطالب بالإدماج والفرنسة وعلى هذا الأساس أخفق في جلب المناضلين من المسلمين واقْتصر تمثيله من طرف الأروبيين في الجزائر، وحاول التجمّع تحقيق إتحاد مع التشكيلات اليمينية؛ حيث بادر الدكتور "لوفافر"(Lefevre) في 15 نوفمبر 1959م لَمَّ شمل بعض الشخصيات السياسية

على شاكلة "شوفالييه" الناشط ضمن (MP13) و"لامبير" (Lambert) لكن المحاولة باءت بالفشل بسبب تباين وجهات النظر بخصوص أساليب تجسيد سياسة "الجزائر فرنسية"[1].

تعرض "الراف" بالجزائر في أواخر شهر نوفمبر 1959م لمشاكل جمّة؛ حيث رفض مناضلها "لامبير" التعليمات السياسية الفوقية التي ترد إليه من قبل "جورج بيدو" بباريس، أما "لوبينتو" فقد إتهّم "لامبير" بمحاولة إنشاء لجنة تابعة لِ "راف" معظم مناضليها بوجاديون.

- موقف فيديرالية الطلبة الوطنيين(Fédération des Etudiants Nationalistes)

أَسَّسَ هذا التشكيل فرع له بالجزائر العاصمة يوم 05 أكتوبر 1960م بشارع "بودان" أشرف الطالب "زغام جون مارسل"(Zagame Jean Marcel) على أمانتها العامة وإنضمّ إليها الكثير من المناضلين، كانوا ينشطون ضمن حركات وطنية أخرى، والعديد من ناشطي الأمة الفتية (Jeune Nation) وأشارت أنشطته من خلال الصحافة الصادرة أنذاك أنه كان يهدف إلى مناهضة الشيوعية والدعوة إلى تجسيد فكرة "الجزائر فرنسية"، أنشأ له فرع نسوي لفتح المجال أمام الفتيات للنشاط والدفاع عن "الجزائر فرنسية"، هذا الفرع اليميني تعرّض للحل من طرف الحكومة الفرنسية بتاريخ 14 ديسمبر 1960م مباشرة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960م.

[1] C.A.O.M.913 F/97, **Préfecture d'Alger**.S.D.R.G N°= 15481, Note de renseinements, la tentative d'union du R.A.F et Mouvement Nationaux à échoué, Alger, 16 Novembre 1959.

- موقف التجمع الشعبي من أجل التقدم ضمن الأخوة (Rassemblement Populaire pour les Progrés dans La Fraternisation):

تأسّس يوم 20 ديسمبر 1959م ترأّسه "علي منصار" وهو محافظ ببلدية "عين طاية"، وتشكّل نوّابه من "كامي إيمي"(Camus Aimé) و"يحياوي عيسى و"خليل محمد" تضمّن برنامجه تحقيق تنمية شاملة بالجزائر باعتبارها مقاطعة فرنسية، وتطوير الأوضاع الاجتماعية لساكنة الجزائر، واحترام الحريات الفردية والخصوصيات المحلية، العمل على تحقيق المساواة بين كل سكان الجزائر والعمل على الحفاظ على وحدة الأراضي الفرنسية عن طريق مناهظة كل المساعي الداعية إلى قطع الصلات بين الجزائر والمتروبول والتصدي للإرهاب - حسب أدبياتهم- والرّافعين لشعار الانفصال، ودعم الجيش الفرنسي في مهامه لأنه أحد مظاهر الأمة.

- موقف تجمع فوندي من أجل الجزائر مقاطعة فرنسية (Rassemblement Vendé pour l'Algérie Province Française):

تأسّس يوم 29 سبتمبر 1960م بعد الإجتماع الذي حضره عديد البرلمانيين ونواب المجالس المحلية؛ حيث تم إصدار بيان وزّع على مناصري اليمين بمدينة البليدة تضمّن عدة أفكار أهمها: "الغرب المسيحي وكل الدول الحرة مُهددة أكثر من ذي قبل، ومستقبل الجزائر فرنسية مُهدّدة في ظل تهديد الشيوعية"، كما تضمن دعوة سكان المتروبول إلى التآزر والتضامن مع سكان الجزائر من أوروبيين ومسلمين[1].

بعد أحداث 13 ماي 1958م تعدّدت التنظيمات السياسية التي رفعت شعار حماية المكتسبات التي تم إنجازها بموجب تلك الأحداث، بينما حركات أخرى آزرت السياسة

[1]C.A.O.M.913F/. BLIDA.op.cit. P.R.G. N°=2721.rassemblement vendéen pour l'Algérie Province Française Blida, 04octobre1960.

الديغولية بالجزائر، إلّا أنّ تطور الثورة الجزائرية أدى بسياسة الإدماج إلى التراجع، مما دفع بعض التشكيلات الديغولية إلى الإقتناع بسياسة جزائرية يمكنها حل المشكل الجزائري، لكن نظرة الطرفين إليها كانت متباينة فاعتبرها المعمّرون ثوْرية لأنها تؤيّد سياسة الشراكة، بينما نعتتها "ج.ت. و" بالرجعية لأنّها بقت مُتشبّثة برفض الأفكار الاستقلالية.

3-تبلور موقف اليمين الفرنسي وتشكُل جبهة مضادة له

3-1-اليمين الفرنسي ضِمن دعاة استمرار الحرب

لقد تقوْقع اليمين الفرنسي ضمن مجموعة من الأطراف تُجسّد تياررات فكرية وإيديولوجية وسياسية جديدة، وتتمثّل في تلك الكتلة السياسية الفرنسية وبالخصوص قبل وقائع13 ماي 1958، فإلى جانب يمينها المتطرف الذي انضم إليه الكاثوليك والرّافعين لواء التبشير الديني، ومن اليمين الفرنسي نجد الإتحاد الجمهوري الاجتماعي والحامل لشعار "الجزائر فرنسية" بواسطة تطبيق سياسة الإدماج ومن بين المُرافعين عنها نجد "جاك سوستيل" و"ميشال دوبري".

ومن ضمن المُتمسكين بالفكر الكولونيالي نجد الحزب الراديكالي الذي يقوده "إدوارد هيريو(.Edouard Herriot) وكذلك المنتخبون من المستوطنين في الجزائرومنهم "بورجووريني ماير"، والذين دافعوا عن فكرة "الجزائرفرنسية"، نسجل التياراليساري الممّثل في الحزب الاشتراكي المُطالب بقانون خاص يُخوّل للجزائر السيادة ولو جزئياً، ومن بين الداعين لاستمرارالارتباط بالجزائرضمن الإتحاد الفرنسي عن طريق وحدة فرنسية حقيقية، مع الإبقاء على شخصيتها الجزائرية العربية الإسلامية، أصحاب هذه المواقف المشتركة في مسعى الحكومات الفرنسية في الجزائروالمساندة له، إلتحمت ضمن التحالف الجمهوري على مستوى الجمعية الوطنية والحكومة الفرنسية. وأهم فاعل ضمن هذه المجموعة هم المستوطنون الذين ساهموا بشكل غير مباشر في استمرار الحرب بالجزائر عن طريق أساليب الضغط الذي

يسلّطونه على الدوائر الحكومية الفرنسية ومُجْمل الطبقة السياسية بفضل النفوذ السياسي والمالي الذي كانت تتمتّع به.

كان أنصار استمرار الحرب في الجزائر خلال فترة 1958-1962يمثّلون وزنًا اجتماعياً كبيراَ في المجتمع الفرنسي، لذلك سعوا إلى الإبقاء على "فرنسية الجزائر" عبْر عدة محاور تمثّلت في محورالحكومة وتمرّدات الجيش وضغط التيارات المتطرّفة.

فالحكومة الفرنسية ساندت دعاة استمرار الحرب في الجزائر إبان الجمهورية الخامسة، وهو نفس الموقف الذي انتهجته الحكومة الفرنسية في عهد سابقتها الجمهورية الرابعة أثناء المرحلتين الأوّليتين من الثورة الجزائرية 1954-1956ومرحلة 1956-1958، عن طريق رفع عدد القوات الفرنسية في الجزائر، والعمل بقانون حالة الطوارئ، وادماج جهاز الشرطة في الجيش، وانتقاء شخصيات تتميّز بتشدّدها تجاه الجزائر وإصرارها على وأْد الثورة، ووضعها على رأس الولاية العامة بالجزائرمثل "جاك سوستيل" و"روبار لاكوست".

وإصدار تصريحات تصّب مجملها في استرجاع الأمن وإعادة النظام في الجزائر، ومحاولة التقليل من شأن الثورة بأنّها قضية داخلية ولا يسمح بالتدخل الأجنبي فيها، وعرقلة مساعي تدويلها والعمل على إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا بكل الوسائل المتاحة.

كما تمّ سن القانون الإطارفي 06 فيفري 1958، والمتضمن اعتبار الجزائر جزء من فرنسا، وتُدار أقاليمها ذاتيا بكل حرية وديمقراطية.

أمّا الجنرال ديغول فكان مناصرا لدعاة استمرار الحرب في الجزائر عن طريق سياسة الدّمج والمساواة بين الجزائريين والفرنسيّين، وتحتّم عليه إرضاء المعمّرين بسبب تدعيمهم لحركة 13ماي التي أوصلته الى الحكم، وتجلّى ذلك عندما استقبلوه وهتفوا باسمه أثناء

زيارته للجزائر في جوان 1958 مطالبين منه الإسراع بايجاد حل للمشكل الجزائري، وضرورة سحق الثورة وصيانة ما أطلقوا عليه"الجزائر فرنسية"[1]

ولقد عمل ديغول على ذلك، عن طريق الإجراءات العسكرية المتّخذة ودعمه للجيش الفرنسي في الجزائر وتعيينه ل "ميشال دوبري" رئيساً للحكومة، وهو من بين المؤيّدين لفكرة "الجزائر فرنسية"، هذا الأخيركان صارماً في تطبيق الإجراءات لاستمرار الحرب في الجزائر، وكان يحثّ من خلال تصريحاته انتهاج كل السبل لصيانة الجزائر الفرنسية، ومن خلال ماورد في مذكراته سعى لسحق جبهة التحرير الوطني قائلا "لاحظت أنّ المتمرّدين الجزائريين قد استقروا في فرنسا، واستطاعواتأطيرالمهاجرين فكانت تعليماتي واضحة سحق كل أجهزة المتمرّدين.

وأبدى ميشال "دوبري" تعجّبه من تواجد جبهة التحرير الوطني في فرنسا مصرّحاً أمام البرلمان الفرنسي قائلا: " الأفلان في قلب فرنسا"، كما نجده يفتخر بالجيش الفرنسي في خطاب يوم 13اكتوبر 1959 وعن قوّة السلاح الذي يستعمله بأنّه هو الذي يضمن بقاء الإرتباط بين الجزائر وفرنسا ويحيل بين أي انفصال بينهما.

يتضح مما سبق أنّ مساعي الحكومة الفرنسية من خلال مواقف الشخصيتين –ديغول وميشال دوبري–أنّها كانت تصب في الإبقاء على "الجزائر فرنسية"، وضرورة استمرار الحرب في الجزائر لبلوغ هذا الهدف، خاصة وأنّ اكتشاف البترول في الجزائر زاد من أهميتها اقتصاديا بالنسبة لفرنسا.

كما أنّ الجيش الفرنسي من جهته دافع عن بقاء الإرتباط بين الجزائر وفرنسا وصيانة الجزائر الفرنسية، ولذلك تبنّى الجيش الفرنسي القضية الجزائرية؛ حيث مارس الجيش ضغطه على السلطة إلى درجة أن تشكيل الحكومات كان يتم بعد إستشارة كبار القادة العسكريّين،

[1] محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص241.

فالثورة الجزائرية جعلت منه مؤسسة ذات شرعية وطنية يستغلّها ويستعملها ضد المناوئين لسياسة "الجزائر فرنسية".[1]

ومنه سعى الجيش الفرنسي لتثبيت دعائم "الجزائر فرنسية" والعمل على مواصلة الحرب في الجزائر، حتى جاء تمرّد13ماي1958 من تخطيط وتنفيذ مجموعة جنرالات من قدماء المحاربين الفرنسيين أمثال "جاك سوستيل" و"سيريني(Alain Serrigny) و"روبار لاكوست"،و"ليون دالباك"(Leon Delbecque) ودعواالجنرال ديغول لتولي زمام الحكم في فرنسا وإنقاذ فرنسا من التقهقر الذي حلّ بها جرّاء الثورة الجزائرية، وانظّم اليهم قادة الجيش في الجزائر مثل "راؤول صالان"(Salan) و"جاك ماسو"(Massu) و"لاغايارد" والجنرال "جوهو" (Jouhoud) والجنرال"آلار"، بتواطؤ من القيادة العامة في فرنسا، وكان ديغول قد استغل الجيش وسيلة لبلوغ السلطة.

فكان انقلاب ديغول على أولئك الذين جاؤوا به إلى الحكم، بعدحركة "المتاريس" التي نظّمها "ماسو"من 24حانفي1960 إلى 30جانفي 1960، وكأنّ "ماسو" سعى من وراء هذا التمرّد لإنقاذ ا"لجزائر الفرنسية" التي آمن بها الجيش وتبناها لكنّه أخفق.

كما قاد كل من الجنرال أندري زيلر(Marie André Ziller) والجنرال شال(Maurice Challe) تمردا آخرفي 22افريل1961، بالرغم من تصريح "شال" في خضم محاكمته بأنّه شارك في هذا التمرد عن بعد لأنّه كان منشغلا "بإنقاذ الجزائر"التي كانت تضيع بشكل سريع[2].

هذه الأحداث دليل على أنّ الجيش الفرنسي كان مُصرّا على استمرار الحرب في الجزائر من أجل الإبقاء على "الجزائر فرنسية"، وهو النهج الذي سار عليه اليمين الفرنسي.

1 Hartmut Elsenhans, **Echec d'une stratégie néocoloniale**, in le retentissement de la révolution Algérienne, p.304.
[2]Le Procés des généraux Challe et Zeller, textes intégrals, nouvelles éditions latines-paris1961.p35.

ومن بين الذين كانوا يؤيدون استمرار الحرب في الجزائر من أجل الإبقاء على "الجزائر الفرنسية"، نجد فئة النُّخبة من المثقفين والتي ناضلت لبلوغ هذا الهدف، إمّا لأسباب تعاطفية مع المستوطنين لإنحدارهم من نفس الأصول الأوروبية، أوإيمانهم بالإمتداد القومي الفرنسي نحو الجزائر، على أساس أنّ التفريط في الجزائر هو تخلّي عن أحد المبادئ الأساسية للقومية الفرنسية.

ومن بين هؤلاء المثقّفين نجد "ريمون بورجين" (Raymond Bourgine) وينحدر إيديولوجيًا من تيار اليمين المحافظ، وأعطى تصوّرًا لأهم الأحداث التي وقعت في الجزائر، بأنّ مردّها هو السعي لصيانة "الجزائر الفرنسية" مثلما قامت به حركة سياسة "الأُخوّة الفرنسية" والتي سعت الى الإندماج، الذي يمكن تحقيقه لأنّ عديد الجزائريين كانوا يرغبون– حسب رأيّه –في البقاء تحت السيادة الفرنسية[1]. كما فسّر حركة13 ماي بأنّها هادفة لإنقاذ "الجزائر الفرنسية"، وكان هناك أمل كبير في تحقيق ذلك لكن ديغول أجهضه بإصدار سياسة الحكم الذاتي للجزائر، كما تكهّن لمشروع قسنطينة بالفشل وأنّه لاحلّ لإنقاذ "الجزائرالفرنسية" سوى الأسلوب العسكري أو الأمني. إنّ الذي دفع "ريمون بورجين" نحو الدفاع عن "الجزائر الفرنسية" هو ضمان بقاء فرنسا بالجزائر، وبالتالي تحقيق هدف اقتصادي يتمثّل في السيطرة على منابع البترول، الذي يحقّق لها تنمية صناعية وتطور اقتصادي يُؤهلها للمنافسة الاقتصادية العالمية، لأنّ مناطق النفط الأخرى هي خارج مجال التغطية بالنسبة لفرنسا لأنّها محل حرب باردة بين الإتحاد السوفياتي –سابقا–والولايات المتحدة الأمريكية.

[1]أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954–1962)**، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة (2005–2006)، ص163.

المثقف الأخر الذي أدلى بدلوه في اتجاه ضرورة إستمرار الحرب في الجزائر للحفاظ على "الجزائر الفرنسية"، هو الأديب آلبير كامو(Camus Albert) الحاصل على جائزة نوبل للآداب، كان مقيمًا بالجزائر ثم انتقل إلى فرنسا وهناك تلقى نقداً لاذعاً من طرف زملائه المثقفين اليمينيّين جرّاء صمْته عن التعذيب المُمارس من قبل السلطات الفرنسية ضد الجزائريين، وصرّح بعد ذلك بأنّ الأمّة الجزائرية غير موجودة، وأنّ المستوطنون هم الساكنة الحقيقيّين للجزائر.

أمّا نظرته لحل المشكل الجزائري هو تطبيق الحكم الفيديرالي المرتبط بفرنسا، لتحقيق ظروف العدالة، وأنّ موقف "ألبير كامي" من الثورة الجزائرية نابع من إقتناعه المتأصّل لديه بعدم استقلال الجزائر كوْنه منحدر من أصول "الأقدام السوداء" التي تسعى للاحتفاظ بالجزائر واستغلال خيْراتها. "فريمون بورجي" مثقّف صُحفي يميني ذا توجه اقتصادي، و"ألبير كامي" شخصية أدبية يسارية، لكنّهم تقاطعا في موقف واحد.

3-2-اليمين الفرنسي يواجه دعاة انهاء الحرب

وقفت عديد الفئات من المجتمع الفرنسي في وجه اليمين الفرنسي وخاصة المتطرّف منه رافضة الحرب في الجزائروبشكل تدريجي، حتى تشكّلت جبهة جماهرية معارضة، هذه الجبهة تشكّلت من رجال الكنائس الذين انتقدوا التعذيب ونظّموا مظاهرات في سنة 1961ضد الجنرال ديغول، وساندها في موقفها هذا النقابات التي نادت بإنهاء هذا المشهد المأساوي ومنح الشعب الجزائري حقّه في الاستقلال، وحسب بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع فإنّ الرفض لمواصلة الحرب في الجزائر[1]عرف فئتين عريضتين تمثلتا في فئة المثقفين وفئة شبكة الدعم السرية:

[1]أحمد منغور، مرجع سابق، ص165.

أ–**فئة الشخصيات الثقافية الفرنسية** وإذا بدأنا بفئة المثقفين فنذكر من بينهم تمثيلا لهم لا حصراَ"جان بول سارتر"، و"شارل أندري جوليان"، و"سيمون دي بوفوار"،"وجونسون".

"جون بول سارتر" كان من بين المفكّرين البارزين في فرنسا خلال الفترة محل الدّراسة، مفكر وفيلسوف وجودي مناضل من أجل الحرّية، ولذلك تميّز بمعاداته للاستعمار، انخرط "سارتر" في العديد من المظاهرات المساندة لنصرة الشعب الجزائري والمناهضة لمواصلة الحرب في الجزائر، ناضل بكتاباته مناصراً للشعب الجزائري على أعمدة عدة مجلاّت أهمها مجلة "الفكر" ومجلة "الأزمنة الحديثة،" كما قام بالتوقيع على "بيان "121".[1] الذي أبدى من خلاله موقفه الرّاسخ والرافض للحرب في الجزائر، الأمر الذي جرّ إليه العداء الكبير من قبل الصحافة اليمينيّة الفرنسية، وجعلت منه الأطراف اليمينيّة هدفا لتصفيته.

ونظرا للثّقل الثقافي الذي كان يمثّله "سارتر" على المسرح الثقافي الفرنسي كفيلسوف ومفكّر، فإنّ عديد المثقّفين الفرنسيين حذوْا حذْوه في مناهضة الحرب في الجزائر، وأيّدوا جبهة التحرير الوطني، ممّا جعل "سارتر" يقول بكل صراحة:"نحن فرنسيّي الميتروبول،ليس لنا إلّا درساً واحداً نتعلّمه من هذه الأحداث أنّ الإستعمار يعمل الآن على تهديم نفْسه، ولكنّه مازال يُنَتِّن الجو، أنّه عارنا، وهو يهزأ بقوانيننا ويُظهرها بمظهر كاريكاتيري،إنّه ينشربيننا وباءالعنصرية، وهو يفرض على شبابنا أَن يموتوا رغماً عنهم من أجل مبادئ نازية نُحاربها منذ عشر سنوات".

هذا الموقف لسارترتجاه الجزائر نابع من إيمانه بالحريّة ممّا جعله يدافع عن الثورة الجزائرية عبر كتابه الشهير"عارنا في الجزائر"[2].

---

[1]–**بيان121**، سُمِّيَ بهذا الإسم لأن عدد المثقّفين والأُدباء والفنّانين الذين انضموا إلى "جون بول سارتر" كان 121، تفاديا لأيّ تأويل سياسي.

[2]جون بول سارتر، **عارنا في الجزائر**، تر: عايدة وسهيل إدريس، دار الأدب، بيروت، ط 1958، ص ص62–63.

وفي نفس المنحنى يرى "سارتر"[1] أنّ هناك حقيقتان متكاملتان وغير منفصلتين في نظر مُعظم الأوروبيّين القاطنين في الجزائر"إنَّ المستعمرين هم ذو حق إلاهي، والسكان الأصليون هم دون البشر".

فحسب المحلَّلين فإن "سارتر" عندما أيّد الثورة الجزائرية كان على يقين بأنها هي السبيل الأوحد لتجاوز مرحلة الإستعمار، وكان في هذا التوجّه متأثراً بكتابة صديقه "فرانز فانون".

أما"شارل أندري جوليان" فعندما تعاطف مع الثورة الجزائرية، فإنّه كان على يقين من وجود الأمة الجزائرية، وضرورة تجاوزخرافة "الجزائرالفرنسية"، فلا يمكن لِحَمْلة أن تُعطي حق الملكية لفرنساعلى الجزائر، فإنّ الجزائر بلاد عربية وبربرية، ويُضيف "جوليان" أن السياسة الإدماجية التي سلكتها فرنسا فشلت كما أخفق مشروع بلوم فيوليت. وبخصوص الأمّة يُصرّح بضرورة نشأتها بمجرد أن يستعيد الشعب الجزائري وعْيه بأصله ووحدته.[2]

وعلى هذا الأساس طالب" شارل أندري جوليان" بضرورة وضع حد عاجل وسلمي للقضية الجزائرية، وحقن نزيف الدماء، والإعتراف بتقرير مصير الشعب الجزائري.[3]

وعموما كان موقف هؤلاء المثقّفين الفرنسيين مُكَلِّفاً نظرًا لما تعرّض له هؤلاء من المخاطر والمضايقات، والزّج بهم في السجون وتعرّضهم لأنواع التعذيب، كما نجا بعضهم بأعجوبة من عمليات الإغتيال مثلما وقع مع "جون بول سارتر".

ب . فئة شبكات الدّعم السرّية:

إضافة الى دور المُثقّفين الفرنسيّن الذين وقفوا في وجه تيّارات اليمين الفرنسي، نجد فئة أخرى قامت بنفس الدّور في دعم الثورة الجزائرية، لكن دورها كان مادياً ويتمثّل ذلك في

[1] عبد المجيد عمراني، مرجع سابق، ص147.

[2] Charles André julien, **Une Pensée anti coloniale Sindbad** paris 1979 p179.

[3] Ibid، 180.

شبكات الدّعم السرّية التي أنشأها فرنسيون لمساندة كفاح الشعب الجزائري في فرنسا، وسمّيت بالسرّية لأنّ نشاطها كان يتم دون علم فرنسا، وترجع نشأتها إلى سنة 1958من طرف فرانسيس جونسون (Francis Jeanson).

يتمحورعملها في جمع الأموال والإشتراكات من قبل العمال الجزائريين المتواجدين بفرنسا، وتعمل هذه الشبكات بضمان وصولها إلى الثورة الجزائرية. وإيواء مُمثلي جبهة التحري الجزائرية في فرنسا.[1]

هدف هذه الشبكات هو وضع حد للحرب القذرة في الجزائر، وإبعاد عديد الفرنسيّين من التورّط فيها، خدمة لأغراض فئة قليلة من المستوطنين الذين يعملون على ضمان مصالحهم، والحفاظ على إمتيازاتهم برمي البلاد الى الهاوية.

إعتمد المُشْرفون على هذه الشبكات على تجنيد الفئات النشطة ضمن صفوفها على أساس السرّية. أبرز هذه الشبكات كانت "شبكة جونسون"، وهوأستاذ وفيلسوف وإسمه الكامل "فرانسيس جونسون"، نشط ضمن الوسط الثقافي والفكري للترويج لمبادرته، واستقطاب الأتباع وتجنيدهم في صفوف الشبكة.

ساهمت شبكة جنسون في وضع مخطط دقيق يضمن عبور مجاهدي الثورة الجزائرية عبر الحدود الفرنسية، باتجاه بلجيكا وسويسرا والمانيا، وكذلك تهريب المناضلين المسجونين والتخطيط لعمليات فرارهم من السجون وضمان إخراجهم من فرنسا نحو الخارج.

كما قامت الشبكة بجمع الأموال ونقلها خارج فرنسا بهدف شراء الأسلحة وتوجيهها إلى الثورة الجزائرية، وكانت تقوم بتمويل سفريات أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة عبر أنحاء العالم، وكذا التكفّل باقامتهم ومرتباتهم، وكل المصاريف التي كانت تنفقها الثورة.

[1]Marcel Péju, le **Procés du réseau Jeanson**.P.08.

لقد كانت القناعة السياسية والإيديولوجية هي الدافع الأكبرفي تجنيد المناضلين في هذه الشبكات إضافة الى الإيمان باستقلال الجزائر وإيجاد حل لهذه المُعضلة.

تداولت الصحافة الفرنسية في فيفري 1960م أخبارالشبكات السرّية، واكتشاف الشرطة الفرنسية لشبكة[1] تتكوّن من الفرنسيّين في المتروبول يدعمون الثورة الجزائرية تحت قيادة "فرانسيس جونسون" الذي تمكّن من الإفلات.

إطّلع الفرنسيون على ذلك، وبدأت التعليقات بين مؤيّد ومعارض، وصدرت عدة أوصاف بين مجانين وخونة لكنّها تبدو عادية بسبب حرية التعبير، لكن "جونسون" يرد على تهمة الخيانة من خلال الندوة الصحفية التي نظّمها يوم 15أفريل1960بقوله"إذن هل نحن خونة؟ لسوء الحظ هل تخليْنا عن فرنسيتنا دون رغبتنا؟ مثلما نصاب بزكام أو نصير صلعاً؟ الخونة الحقيقيون هلّا بحثنا عنهم ضمن أولئك الذين يزعمون أنهم يكافحون من أجل ثورة لم يُثبتوا أبداً حاجتهم إليها، ويلعبون دور العدو لها، يتكلّمون عن وضع حد لها، يصرّحون بأنّها غير معقولة، لكنهم يقبلون أن نساعد الشباب الفرنسي عند رفضه الضياع فيها، ينذّدون بالاستعمار، لكنّهم يجرّمون كل شكل من أشكال التضامن الفعلي مع المستعمرين".

يتضح من خلال تصريح جونسون[2]أنّه يحاول أنْ يبرّرسعي جماعته لتوقيف الحرب في الجزائر فأصحاب هذه الحرب هم الخونة للوطن لأنّهم يرفضون أيّ مبادرة لمنع الشباب الفرنسي منْ أن يقتل في حرب الجزائر، ويُفشلون كل مبادرة لوقف القتال في الجزائر، فهم أعداء الوطن والأمّة وهم الخونة الحقيقيون.

[1]Charly Jack**, Les Porteurs d'espoir**, Les Réseaux de soutien au FLN Pendant La Guerre d'Algérie, Edition La Découverte, Paris2004, p24.

[2]. وصف "جان بول سارتر" شبكة جونسون "بحملة الحقائب" فأصبح المصطلح متداولا دلالة على شبكات دعم الثورة الجزائرية.

في05 سبتمبر 1960بدأت محاكمة عناصر الشبكة، ودامت أربع أسابيع، واستّدعت المحكمة الدائمة القوات المسلحة بباريس، ومن بين المُتهمين الثمانية عشرة فرنسياً وستة جزائرين، كان هدف فرنسا هو إدانة الخيّانة، وتخويف من يسلكون هذا الإتجاه مستقبلا، لكن عكس ما كانت ترغب فيه الحكومة الفرنسية تحوّلت المحاكمة إلى إبراز الحقائق وكشف ما كان خافياً. بيّنت المحاكمة للفرنسيّين أنّ هناك شبكة سرّية تدعم وتساعد الثورة الجزائرية، أسّسها أشخاص فرنسيون آمنوا بالقضية الجزائرية وساعدوا الجزائريين على التخلّص من الهيمنة الكولونيالية التي يمتنعون عن التعاون معها.[1]

3-3- ترجيح كفة دعاة إنهاءالحرب

حُسِمت الأمورلصالح دعاة رفض الحرب في الجزائر، ويتّضح ذلك جلياً عندما بدأت الاتصالات واللقاءات بين مُمثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، ومن خلال ذلك تمّ التوصل إلى توافق بين الطرفين ويُعدّ ذلك نصراً لدعاة رفض الحرب.

3-4-المفاوضات والإستقلال

3-4-1-المفاوضات الجدّية

إنّ السلطات الفرنسية لم تكن تنوي التفاوض مع مُمثلي الثورة، ويرجع ذلك حسب رأيها لكوْن المشكلة شأن داخلي فرنسي، وبعد ذلك أخذت الحكومات الفرنسية في خلق الحجج بضرورة التفاوض مع قوة ثالثة لعدم توفر مفاوض حقيقي من الجزائريين، ورفضها الإعتراف بجبهة التحرير الوطني ونعتها بمنظمة إرهابية، الأمر الذي أدى الى تأخّر المفاوضات،

-[1]Marcel Péju، op، cit، pp,03-04.

ضف إلى ذلك إنقلاب الجنرالات وما نتج عنه من تداعيات جعلت ديغول يُوجّه كل إهتماماته لذلك الوضع الذي أفرزته الحركة.[1]

بدأت المفاوضات الجديدة في عهد ديغول الذي أخفق في القضاء على الثورة عسكريا. إلاّ أنّ المفاوضون الفرنسيون بالغوا في المناورات تهرّباً من الخوض في القضايا الأساسية ورفض قبول جبهة التحرير الوطني كممثل للجزائريين في التفاوض.

أطلق ديغول مبادرة سلم الشجعان والتي يقصد بها –حسب قوله –ليتوقف هؤلاء الذين يطلقون النار، وليعودوا بكرامة إلى عائلاتهم وأعمالهم.

يتّضح من هذا التصريح أنّ ديغول يطلب من الثوار التخلّي عن السلاح، دون متابعات قضائية ويردف قائلا: "أمّا فيما يتعلق بتنظيم الخارج الذي يسعى من الخارج إلى قيادة النضال، فأكرّربصوت عال ماسبق وأنْ أعلنته، إذا كان هناك مندوبون معيّنون بإجراء تسوية مع السلطات لإنهاء النزاعات فليس عليهم سوى التوجّه الى سفارة فرنسا بتونس أو في الرباط، فكلتاهما تؤمّنان نقلهم الى باريس، وهناك سيكونون بأمان تام، وأنا أضمن لهم حرية عودتهم".

يتّضح من هذا التصريح أنّ ديغول يخاطب الزعماء والسياسيون لجبهة التحرير الوطني في تونس والمغرب، قصد توجههم الى باريس للتباحث مع السلطات الرسميّة الفرنسية، لكن هذه الدعوة تعني تسليم الثوار لأنفسهم، وأنّها غير مضمونة العواقب وليست هناك أي ضمانات تحمي قادة الثورة.

أراد ديغول من وراء"سلم الشجعان"ترسيخ القطيعة بين داخل الثورة وخارجها، ومغالطة الرأي العام المحلّي والدولي بأنّ ديغول يسعى للعفو عن الثوّار في الداخل والخارج.

[1] رضا مالك، الجزائر في ايفان، **تاريخ المفاوضات السرية 1956 –1962**، ط1، تر: فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2003، ص107.

أمّا المبادرة التي وقفت حجرة عثرة في وجه فتح باب التفاوض، فكان "مشروع تقرير المصير"الذي ظهر للعلن يوم16سبتمبر1959، وهذا للتهرب من المضايقات الأجنبية وفي مقدمتها الكتلة الآفروأسيوية والمجموعة الاشتراكية، ولحد هذا التاريخ لا يزال ديغول يتنكّر لجبهة التحريروالحكومة المؤقتة بحق التفاوض كممثل عن الشعب الجزائري.

إلى أنْ جاء الإعلان الرسمي على لسان ديغول بالشروع في التفاوض في 10نوفمبر1959.قائلا:"أقول مرة أخرى، أنّه إذا كان قادة الإنتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط إنهاء المعارك فباستطاعتهم القيام بذلك وأكرّرأنّ الشروط ستكون مشرّفة".[1]

يتّضح من وراء هذا الإعلان أنّ ديغول كان يسعى لوقف القتال لأنّ خسائرالجيش الفرنسي كانت فادحة، فكان على ديغول إقناع أنصارفكرة ا"لجزائرفرنسية" وكذلك الشيوعيين والاشتراكيين والذين طالما وجهوا له اللّوم والانتقادات، وكان مُوقن بأنّ مسعاه هذاّ سيُغضب الجبهة الأولى، وتفتح الجبهة الثانية ضدّه باب العداء، أمّا الفئة الثالثة فسوف ترحب بذلك في الخفاء.[2]

ولمّا أدْرك ديغول أنّ المجتمع الفرنسي لم يكن متّفقا مع مبادرته، لجأ إليه لإقناعه عن طريق من يمثّله في الجمعية الوطنية أو بواسطة الإستفتاء. كالذي جرى يوم 08جانفي1961بخصوص سياسته الجزائرية.

وعندما أدرك "ديغول" بأنّ المنفذ الوحيد لحل المشكل الجزائري هو المفاوضات، ظهرت المعوّقات من قبل الأطراف المعارضة لإفشال المحادثات أو وضع حد لها، فكانت الحركة التمرّدية التي حدثت في أفريل 1961والتي عرفت بالحواجز أو المتاريس (Les

[1]أحمد منغور. مرجع سابق، ص196.

[2]شارل ديغول، مصدر سابق، ص96.

Barricades) "، وعقب هذه الحادثة أعلن ديغول الشروع في المفاوضات، وللتعبير عن صدق نيّته أفرج عما يقارب من (06 آلاف جزائري)، وعن الزعماء الخمسة.

فأصبحت المفاوضات بداية من مارس 1961رسمْية وذات طابع جدّي، وتجاوزت الإتصالات السرّية التي حدثت بين الحين والآخر، وهنا وهناك بين بعض قادة الثورة ومُمثّلي فرنسا، فأضحت اللقاءات رسمية والتي دشّنت نهج إيفيان وكلّلت بالتوقيع النهائي على نصوصها وطوت آخر صفحة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وذلك بالإعلان عن وقف إطلاق النارفي 19مارس1962.

3-4-2-المواقف من استئناف المفاوضات

إختلفت المواقف بشأن فتح المفاوضات من طرف الجنرال ديغول، بين من يرى فيها المنفذ الوحيد لتجاوزالأزمة، وأصحاب هذا الرأي مثّلوا الأغلبية الساحقة من الصحافة الفرنسية سواء كانت يسارية أو يمينيّة ومعتدلة، وبعض التشكيلات السياسية أمثال الحزب الجمهوري والحزب الشيوعي وكذلك الاشتراكيون، مع تسجيل بعض الاحترازات داخل هذه التيارات نظرا لضبابية الموقف بخصوص هذه المفاوضات من حيث المحاور التي سيتّم التداول بشأنها ومن هو الطرف الجزائري المخوّل له بالتفاوض؟، في خضم عدم إعتراف الحكومة الفرنسية بجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبين من يسعى لعرقلتها والعمل على توقيفها نهائياً، ويُمثّل هذه الجبهة الأطراف اليمينيّة، والتي قامت بتنظيم ندوة في "فانسان"والتي حظرها أطراف مشهورة على الساحة السياسية الفرنسية مثل: "بورجيس مونوري" و"لاكوست" و"أندري موريس" و "روجي دوشي"،(أنظرالملحق رقم18) وذلك بغرض توجيه اللّوم للسياسة الديغولية في الجزائر(الجزائر جزائرية)، وإبراز تداعيات ذلك على مستقبل فرنسا، وبهذا الصدد يصرّح "بورجيس

مونوري[1]":"إنّنا نُمثّل آخر قلعة وليس من المستبعد أننا خسرنا المعركة مُسْبقاً، ولكننا لا نرى نتائجها إلّا في اليوم الذي يأخذ فيه مليونان أو ثلاثة ملايين أوروبي وجزائري في الهروب من الجزائرإلى فرنسا".

وحتى يحدث إفشال المفاوضات، يرى هؤلاء أنّه يجب التنسيق بين المتروبول والجزائر، ويكون مركز الانطلاق دائما من باريس حتى تُلاقي الحركة الرّافضة تأييداً واسعاً من قبل المجتمع الفرنسي، وقد استهدفت هذه الحركة فئات بعيْنها تمثّلت في النواب المستقلين في البرلمان الفرنسي والذين يُشكّلون في مجملهم ثلاثة أرباع المجلس، والنّواب الوافدين من الجزائر، والنّواب الراديكاليين والذين من بينهم عديد الإندماجيين، وبلغ عددهم جميعاً (150)عضوا،إضافة إلى جمعية قدماء المحاربين في "الوحدة الفرنسية" والتي تضم (130ألف) عضو، ضف إلى ذلك التشكيلات اليمينيّة الثانوية أمثال " الأمّة الفتية " والحركة الشعبية لـ 13ماي، والكتلة التي يُعتمد عليها هم جنرالات الجيش الفرنسي الذين لهم القدرة بالضغط على مُمثلي فرنسا في التفاوض والعمل على إفشال المفاوضات وإخفاقها، بل استعملت كذلك وسائل إعلامها نحو نفس الهدف.

ولقد لخّصت دورية "لوبسارفاتور" مقتطفات لعدة صحف رافضة للمفاوضات. أمثال "لورور""ولوباريسيان ليبيري" "وباري بريس"في شهر أوت 1960فقط، فعلى سبيل المثال وليس الحصركتبت جريدة "لورور" ما يلي:"إنّ الجبهة أخذت على عاتقها مسؤولية قطيعة حين اعدمت الجنديين (.) وهي بذلك وضعت نفسها خارج كل مفاوضة مُمْكنة، إنّه لم يعد يُتصوّر أنْ نرى الجبهة تشترك في أيّة مفاوضات حول مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية".[2]

[1] عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**، ج 3، الجزائر، وزارة المجاهدين، 1961، ص79.

[2] أحمد منغور، مرجع سابق، ص202.

يتّضح جليا أنّ هذه الجريدة "اليمينيّة" تسعى لإفشال المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية(أنظرالملحق رقم19).

يورد لنا الكاتب "روباربارا"[1]مخططات المتطرّفين في توقيف المفاوضات في جملة من المواقف تتمثّل في سعيّهم الدؤوب لعرقلة لقاء إيفيان وذلك بالتكثيف من إعتداءات البلاستيك في الجزائر، واستهداف الشخصيات السياسية التابعة لنظام ديغول والمُروّجة لسياسة المفاوضات، وكانت الشخصيات المستهْدفة أعضاء الوفد الفرنسي المُكلّف بالتفاوض في إيفيان أو بعض موظفي الوزارات الفرنسية أو الصحفيين، وبعض الشخصيات اليسارية.[2]

لقد بيّنت هذه الأعمال الوحشية من طرف المتطرّفين على خيبة أملهم ومستوى اليأس الذي أنتابهم؛ حيث تميّزت أعمالهم بالإرهابية والحقد العنصري، فكانت المفاوضات نصراً لدعاة رفض إستمرارالحرب في الجزائر(أنظرالملحق رقم20).

3-4-3.-ردود الفعل من اتفاقيات إيفيان

عشيّة الإمضاء على اتفاقيات إيفيان مباشرة ظهرت ردود أفعال بشأنها، بين رافض لها على أساس أنّها استسلام واقتطاع جزء من التراب الفرنسي، وبين مؤيّد لها معتبراً أنّها نصراً للدولتين الجزائرية والفرنسية، وآخرون أتّخذوا موقفاً مُتأرجحاً بين الحذروالشعور بالخطر.

أ. الرافضون للإتفاقيات:

إتخذ هذا الموقف اليمين المتطّرف الذي إعتبرها إستسلاماً، وتَجسّد ذلك في أتباع منظمة الجيش السرّي"O.A.S"، والتي واصلت نشاطها بالرغم من إلقاء القبض على بعض زعمائها، وقامت بإنشاء "المجلس الوطني للمقاومة في فرنسا (C.N.R) بتاريخ 30مارس1962من قِبل الجنرال "سالان"، هذه المنظمة الإرهابية قامت بعديد التفجيرات

[1]روباربارا، **هل تنجح محادثات إيفيان**، نقلاً عن عبد الله شريط في كتابه **الصحافة الدولية 1961**.ج1، ص202.
[2]روبار بارا، مرجع سابق، ص202.

والإغتيالات وشتى أعمال التخريب، والتي قامت بها منذ تأسيسها، ولكنها أزدادت شدّة بعد التوقيع على اتفاقية إيفيان وتحديداً في الجزائر العاصمة، لقد كان لتوقيع هذه الإتفاقيات ظهور مفارقة ملفتة للإنتباه ؛ حيث أظهرت جبهة التحريرالوطني بصفتها الممثّل الشرعي السياسي على قدم المساواة مع السلطة الفرنسية وجيْشها، وأظهر المنظمة الإرهابية (O.A.S) كحركة إجرامية مخالفة للقانون.[1]

وبالعودة الى الرافضين بالأساليب السلميّة فهم أولئك الذين ظهرت مواقفهم بخصوص إستفتاء 08أفريل 1962والمتعلّق بالمصادقة على نصوص الإتفاقيات(أنظر الملحق رقم 21)، ويتجلّى ذلك في الدعوات التي أطلقها "بوجاد"(Poujade) "زعيم الحركة البوجادية" و"جورج بيدو" (George Bidault) وجورج صوج (George Sauge) بضرورة التصويت بِ «لا"في الحملات الإنتخابية المُمهّدة للإستفتاءالشعبي، وذلك حتى يتّم رفض إتفاقيات إيفيان بصفة خاصة وسياسة ديغول الجزائرية بصفة عامة.

وعلى مستوى الصحافة اليمينيّة، فقد كتبت جريدة "كومبا"[2]ليلة استفتاء08افريل1962ما يلي:"أيُّ فرنسي مُدرك لايُجادل في النفوذ البعيد الذي يتمتّع به الجنرال "ديغول" في فرنسا وفي السلطات الواسعة التي لديه والتي تكفيه لسلوك سياسته دون الحاجة الى إجراءات ذات صبغة ديمقراطية مزعومة، وقلّ ما كان استفتاءً ديمقراطياً في ظاهره منافياً للديمقراطية في باطنه، كما هو شأن استفتاء 08أفريل؛ حيث يُدَّعى الفرنسيون إلى الحكم عن غير إطّلاع وبدون رؤية على مستقبل مجهول ومعروض عليهم حسب حاضر محفوف بالمخاطر."

ترى هذه الجريدة اليمينيّة أنَّ هذاالاستفتاء الشعبي الذي طرحه ديغول ليس نزيهاً، وأنَّ الغرض منه هو رغبة ديغول في بلوغ مكاسب سياسية، والغرض منها خداع الشعب الفرنسي،

[1]Remi kauffor, **O.A.S, la Guerre Franco – Française d'Algérie**, in la guerre d'Algérie, 1954-2004, la fin de l'Amnesie, sous la direction de Mohamed Harbi et Benjama Stora, p .472.

[2]عبد الله شريط، مرجع سابق ص110.

في خضم الأوضاع الخطيرة التي تشهدها البلاد بسبب العنف المُطبّق من قبل منظمة الجيش السري(O.A.S). وأنَّ هذا الاستفتاء هو المنفذ الأوحد للخروج من هذه الوضعية المأسوية.

إنَّ رفض اليمين المتطرّف لإتفاقيات إيفيان كوْنها تُقوّض الوحدة الوطنية، وتسبب في ضياع الجزائر التي– حسب اعتقادهم– هي جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، ورأوا أنَّ هذا الإستفتاء غير شرعي وهو غير دستوري، ويتسبب في فقدان جزء من الأراضي الوطنية بدون أخذ رأي سكانه الأصليين، لم يكن هذا الاستفتاء يُنظّم في الجزائر نظراً لتردّي الوضع فيها، وبالتالي حرمان ساكنة الجزائرمن الأوربيين والجزائريين من حقّهم في تقرير مصيرهم، ومنح هذا الحق لسكان فرنسا في المتروبول، وهو يتنافى مع الدستورفي مادته الثالثة،[1] ممّا أدى إلى إشتداد المعارضة خاصة بعد التصريح الذي أدلى به ديغول عندما قال يوم 25مارس 1962:"إنّ الفرنسيين سيُثبتون أنَّ لدي ثقتهم اليوم وغداً"،وفُسّرهذا التصريح بأنّه يريد ثقة الشعب الفرنسي مستقبلا.

ونظروا لهذه الإتفاقيات على أنّها إستسلام وانهزام أمام جبهة التحرير الوطني، ممّا يفسح المجال لمناطق فرنسية أخرى فيما وراء البحار كي تطالب بالانفصال، ممّا أدى بالنوّاب الأحرار على مستوى البرلمان الفرنسي ذوي النزعة اليمينيّة المتطرفة إلى توجيه أصابع الإتهام للجنرال ديغول، الذي تسبّب في الأوضاع الفوضوية التي سادت الجزائر، ورأى بعضهم أنَّ هذه الاتفاقيات مخرج مخزي وغير مشرّف، وكان عملا إرتجاليا ولم يُخطَّط له جيّداً، ويظهر ذلك الموقف جلياً من خلال التصريح الذي قاله السيناتور "إيدمون باراشان"

[1]Jacques Chepsal, **La vie politique en France depuits**, 1940, Paris, Edition Puf.Paris,1966,p.403.

(Edmond Barrachin) مُنتقداً رئيس الحكومة "ميشال دوبري" بتاريخ 21مارس1962بقوله[1] :"إنّ سياستكم سيدي الوزيرالأوّل،أضرّت كثيراً، لقد قسَّمت البلاد وحطَّمت الجيش ".

وحسب إعتقاد آخرون فإنَّ هذه الإتفاقيات ليست هزيمة لفرنسا فقط بل هزيمة للعالم الحركذلك كوْنها أدّت إلى تغلغل الشيوعية في الجزائر، وانخراط الجزائر ضمن المعسكر الشيوعي، ويبدو ذلك واضحاً من خلال زيارات قيّادات جبهة التحرير الوطني ووزراء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى بعض البلدان الشيوعية قبيل إتفاقية إيفيان، كتوجّه فرحات عباس إلى العاصمة الصينيّة "بكين" والعاصمة السوفياتية "موسكو".

وهو الأمر الذي جعل جريدة "لوموند" في مارس 1962 تُشير إلى هذا الإعتراف السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وموقف السلطات الفرنسية منه فكتبت "إنَّ إعتراف الحكومة السوفياتية بالحكومة الجزائرية المؤقتة استقبلته باريس استقبالا سيئاً، كما تحدّثت الجريدة عن توقيع اتفاقيات إيقيان واصفة إيَّاها بالهزيمة الجديدة للإستعمار والإمبريالية الأمريكية.[2]

ممّا دفع اليمين المتطرّف إلى وصف هذه الإتفاقيات بالهزيمة للمعسكر الرأسمالي وللديمقراطية الغربية، لأنَّ الشيوعية استغلتها للدعاية المُغرضة.[3]

وعلى هذا الأساس وجّه اليمين المتطرّف دعايته لاستقطاب المحاربين القدماء الذين قاطعوا ديغول، ونحو الأقدام السوداء وقدماء الجيش المُبعدين منه، فشكّلوا جبهة ناقمة على ديغول وخُططِه التي أضَّرت كثيراً بفرنسا.

[1]Thierry Billard, (S.D.), **ILLusions et incohérence des Indépendants** In **La Guerre d'Algérie et Les Français,** p.224.

[2]عبد الله شريط، مرجع سابق، ص101.

[3]Paul Thibaud, **Génération algérienne**, in la Guerre d'Algérie et les Francais, p614.

يتواجد عناصر هذا اليمين في باريس وفي جنوب غرب فرنسا وفي جنوبها الشرقي، أين يكثر عدد الأقدام السوداء.[1]

ممّا سبق ذكره نستخلص جملة من الحقائق تتمثّل في أنَّ اليمين المتطرّف الفرنسي رأى في اتفاقيات إيفيان هزيمة واستسلام،(أنظرالملحق رقم22) ويبدو ذلك من خلال المظاهر التالية: مغالطة الشعب الفرنسي والتساهل بوحدة الوطن، والشك في تفوق العالم الرأسمالي المبْني على الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[2]

ب . المؤيّدون للإتفاقيات:

لقد إختلف المؤيّدون للإتفاقيات في وصفها، فبعضهم أطلق عليها الحل الوحيد المشرّف لفرنسا، ورأى بعضهم الآخرأنّه هو الحل المنتظر، بينما آخرون رأوا فيها انتصاراً لكلا الشعبين، فأصحاب الحل المشرّف مثَّلهم الجمهوريون المعروفين بنزعتهم الديغولية، وهم الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة(L'U.N.R) والحركةالجمهورية الشعبية"M.R.P"، ورأى هؤلاء أنَّ الاتفاقيات مخرجاً مُشرفاً لأنّها حفظت ماء وجه فرنسا، وأنقذتها من الإنهيار، وأنَّ الحكومة الفرنسية وديغول خرجوا بفضلها من كارثة مُحقّقة، كما كانت حلًا مشرّفاً لفرنسا أمام الرأي العام العالمي، لأنّ مكانة فرنسا أخذت في الإهتزازبسبب شنّها لحروب ضد شعوب مستعمراتها، ممَّا جعلها تعاني من العزلة الدولية. فاتفاقيات إيفيان كانت مخرجاً مشرّفاً لها جعلها تستعيد مجْدها الدولي بين الأمم.

[1]Remi kaffer, **La Guerre d'Algérie et les Francais**, p461.

[2]احمد منغور، مرجع سابق، ص208.

أمّا أصحاب الحل المنتظر فيمثّلهم الاشتراكيون وبالخصوص حزب" SFIO". عن طريق صحيفته لوبوبيلار(Le Populaire) وعن طريق صحف أخرى تشترك في نفس التوجّهات، وغيرهم من المفكّرين اليساريين.

وبالرجوع إلى الحزب الإشتراكي (SFIO) فقد دعا مناضليه وأتباعه وكل شرائح المجتمع الفرنسي إلى ضرورة التصويت بِ "نعم"على الاتفاقيات، كما أبرزت جريدته بأنّ الاتفاقيات هي الحل الذي كان منتظراً، فالتصويت بِ "نعم"يعني التصويت على السِّلم.[1]

يتَّضح لنا ممّا سبق ذكره أنَّ موقف "SFIO" أنّه اعتبر هذه الاتفاقيات "الحل الذي كان منتظراً. وقبيل الاستفتاء كتبت جريدة "لو بوبيلار"موضوعاً حوله جاء فيه:" فإنَّ الاشتراكيين سيقولون"نعم" إنّهم سيصوتون بالإيجاب.... "[2]، نخْلُص الى استنتاج مفاده أنَّ التيار الإشتراكي رأى في اتفاقيات إيفيان الحل الذي كان مُنتظراً سابقاً، ومنه تبنَّوا الاتفاق لأنّ عكس ذلك يُطيل في عمر الأزمة.

أمَّا أصحاب انتصارالشعبين، فقدعبّرعنه الصحفي الفرنسي "جان دانيال" في تعليقه مُقيّماً هذه الاتفاقيات بقوله: "إنَّ مردود الاتفاقيات عظيم جداً لأنّها ليست فقط توقيع وقف إطلاق النار، ولكنّها تحالف، نعم تحالف حقيقي بين شعبين يتعارفان جيّدًا، رغم أنَّ الوضع والطبيعة جعلاهما منفصلين، وتحالفهما هو من أجل بناء المستقبل وخوض الحرب ضد الجيش السري"، كماعبَّرالحزب الشيوعي عن طريق جريدته لومانيتي(L'humanité) في عددها الصادريوم 08أفريل 1962عن تقاسم هذا الانتصار بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي، مثلما تقاسما المعركة قبل ذلك ؛ حيث جاء فيها:" وتَواصل كفاح الشعب الجزائري البطولي سبع سنوات بدون كللٍ،كي تقتنع الحكومة الفرنسية بتنفيذ حلٍ إقترحه الشيوعيون منذ

[1] عبد الله شريط، مرجع سابق، ص111.

[2] نفسه، ص128.

اليوم الأوّل، أمّا نظام ديغول فإنّه مدّد الحرب قرابة أربع سنوات، وهكذا فإنَّ العمال والديمقراطيّين الفرنسيّين يصادقون على انتصارهم الشخصي ب"نعم".[1]

وبذلك كان موقف الشيوعيون الفرنسيون من الاتفاقيات ومن استقلال الجزائرنصراً لكل الشعوب في العالم ولكل القوى التقدّمية العالمية.

-أصحاب الارتياح الحذر:

أمّا بخصوص أصحاب الارتياح الحذر، فهم أولئك الذين أحسّوا بتجسيد بنود الاتفاقيات في الميدان فساد لديهم شعورًا بالارتياح، وخاصة بعد التصديق على الاتفاقيات من خلال الاستفتاء المنظّم بهذا الشأن، والذي بلغت نسبته 90،7%لصالح"نعم".

لكن حالة الحذربقيَّت مُخيّمة في أوساطهم لأنَّ السلام الذي سعت هذه الاتفاقيات لإقامته بقي مُهَددًا نتيجة تردّي الأوضاع الناجمة عن الأعمال الإرهابية التي نفذتها منظمة الجيش السري(O.A.S)، ممّا تسبّب في حالة حذرمُجددًا، وَوَصفت ذلك الصحافة بأنّه وضع خطيريهدِّد تطبيق الاتفاقيات ويعمل على إفشالها؛ حيث عانت الهيئة المؤقّتة المكلّفة بتسيّير المرحلة الإنتقالية من القيام بدورها وفرض استتباب الأمن، واضطرّت إلى نقل مقرّها إلى بومرداس"روش نوار سابقًا"لتجّنُب مواجهة عناصر منظّمة الجيش السرّي في الجزائر العاصمة.

وخيَّم وضع يسوده الحذروالتخوّف من إمكانية اندلاع حرب أهلية مزدوجة، الأولى فرنسية بين الجيش والشرطة الفرنسية ضد المستوطنين الناقمين على نصوص اتفاقيات إيفيان، والثانية بين جبهة التحرير الوطني والجزائريين الذين تخنْدقوا مع فرنسا واستمرّوا في

[1] عبد الله شريط، مرجع سابق، ص128.

وفائهم لها، وموقفهم السلبي هذا قد يُعرِّضهم للانتقام من قبل الشعب والثوّار، وهوماقد يتسبّب في فشل الاتفاقيات.

هذا الوضع الذي جرت فيه اتفاقيات إيفيان، وصَفه السياسي الفرنسي بول راينو[1](Paul Reynaut) في أفريل 1962قائلا[2]:" إنَّ الحرب لم تنته في ظروف جيدة ولكن كانت الظروف الوحيدة الممكنة "، ممّا يجعلنا نستشّف من خلال تصريحه أنَّه كان حذرًا بخصوص الظروف التي ظهرت فيها الاتفاقيات، والتي كانت غير مناسبة لإحلال السلام الدائم، ولا يمكن توفّر ظروف أحسن منها، وعليه يجب استغلال هذه السانحة لتطبيق الاتفاق ميدانياً.

كما أشارت جريدة "لوموند"لهذا الوضع في بداية ماي1962إلى الأوضاع الخطيرة، التي قد تتسبب في إفشال تنفيذ الاتفاقيات جرّاء أعمال العنف الإجرامية، وحذّرت من مغبّة إنتقال أعمال العنف إلى فرنسا في حالة توجّه عناصرالمنظمة العسكرية إلى المتروبول[3]، كما أشار أوليفي لونغ(Long Olivier) – الوسيط السويسري خلال المفاوضات الجزائرية الفرنسية –إلى حالة الحذر الذي انتابت تصرّفات الزعماء السياسيّين الفرنسيّين، وأحسّوا بالتهديد الذي قد يتعرض له السلام الذي جاءت به اتفاقيات إيفيان، ولمس حالة الخوف من الطرفين الجزائري والفرنسي.

الأمر الذي جعل أوليفي ينظّم -. بطلب من لويس جوكس –لقاءًا بين كلود شايي(Claude Chayet) والسيد دحلب يوم 11ماي1962، بعد أنْ راجت أخبار مفادها احتمال حدوث انقلاب عسكري قي باريس، واتَّفق الطرفان في هذا اللقاء على ضرورة وضع مخطط لاستتباب الأمن في الجزائر.[1]

---

[1] **بول راينو**: سياسي فرنسي، وإطار في الدولة الفرنسية ترأّس المجلس في الفترة بين مارس 1940، نائب في البرلمان إلى غاية 1962.

[2] Jacques Chapsal, op.cit. pp.445.

[3] عبد الله شريط، مرجع سا بق، ص، 178.

[1] Olivier Long, **Dossier secret des Accord d'Evian**, pp, 144-145.

نستخلص انطلاقاً مما سبق عرضُه تشكّل موقفين مختلفين تجاه الثورة الجزائرية، الأوّل رافض للثورة ومؤيد للحرب مثّله جنرالات الجيش الفرنسي وكوادرالأمن وعدد من الشخصيات اليمينيّة عموما واليمينيّة المتطرّفة خصوصاً، والموقف الثاني مؤيّد للثورة رافض للحرب، معتبراً الثورة الجزائرية قضية عادلة ذات طابع إنساني، هذا الموقف مثّله المثقّفون اليساريون والطلبة ورجال الدين المسيحيّين.

وبمجرد توقيع اتفاقيات إيفيان وتطبيق وقف إطلاق النار في الميدان، إنتصردعاة رفض الحرب بالرغم من مساعي منظمة الجيش السرّي "O.A. S "لإفشال استفتاء تقرير المصير، لكن مساعيها فشلت بسبب عنصريتها وطابعها الإرهابي، وهذا ما هيّأ الأجواء للهيئة المؤقتة لتنظيم الإستفتاء يوم 01جويلية1962.

تنظيم استفتاء 01جويلية1962:

حسب نصوص اتفاقيات إيفيان فإن تنظيم الاستفتاء من صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة،لذلك قامت بتعيين لجنة تشرف عليه، وذلك حسب ما ينص عليه القانون الانتخابي الصادر في الجريدة الرسمية الفرنسية، والذي يشير إلى تشكيل لجنة للمراقبة تتكون من رئيس وستة أعضاء، تتخذ من "روشي نوار" مقراً لها، تتلخّص مهامها في الجوانب التقنية للعملية، تصويتاً وفرزاً، وترأّسها قدور ساطور، والأعضاء هم : عبد اللطيف رحّال، أحمد هني، ألكسندر شولي (Alexandre Chouli)، جون غيو(Jean Guyou)، أما عدد الدوائرالإنتخابية التي تتعلق بمراكز إجراء الإستفتاء فبلغ عددها خمسة عشرة(15)حسب النظام الساري إبّان العهد الإستعماري وهي :الجزائر، باتنة ،عنابة ، قسنطينة ، المدية ،

مستغانم ، الواحات ، وهران ، الأصنام" الشلف حاليا"، سعيدة ، السّاورة ، سطيف ، تيارت ، تيزي وزو ، وتلمسان[1].

الحملة الإنتخابية:

حدّدت مدة الحملة الانتخابية ب:ثلاثة أسابيع، وأشار قدور ساطور-رئيس اللجنة المركزية لمراقبة الاستفتاء- في تصريح له يوم8جوان 1962، بمشاركة سبعة أحزاب في هذه الحملة وهي:الحزب الشيوعي الجزائري(P.C.A)، حزب الشعب الجزائري"P.P.A"، الحركة من أجل التعاون" M.P.G "، الحزب الإشتراكي الموحد"P.S.U"،الحزب الإشتراكي(S.F.I.O)، لجنة البليدة، متيجة لمساندة إتفاقية إيفيان، وجبهة التحرير الوطني؛ حيث قامت هذه الأخيرة بالأعمال التالية: إحصاء السكان وإعداد القوائم الإنتخابية، تحضير البطاقات وتوزيعها، تحضير الصناديق، تعيين أعضاء المكاتب، تحديد المقرّات التي يجري فيها الاستفتاء،طبع ورقة الانتخاب بالعربية والفرنسية وكل ما يتعلق بهذه العملية[2].

ومن جهتها ساهمت الأحزاب واللجان بحملة دعائية للتصويت بنعم، لأنها تُدرك بأن غالبية الشعب الجزائري يتوجّه نحو استقلال بلاده، وعليه لا يمكن معارضتها حتى لا يتسبّب ذلك في توسيع الفجْوة بين المستوطنين والشعب الجزائري.[3]

نتائج الاستفتاء:

حسب ما أصدرته الجريدة الرسمية الجزائرية، جاءت نتائج إستفتاء1جويلية1962 على النحو التالي:

[1]J.O.R.F, N°= 67.2Mars1962, p .3034.

[2]أحمد بداني، **الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية، 19مارس1962-5جويلية1962**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، وهران2012-2013، ص ص61-63.

[3]أحمد بداني مرجع سابق، ص ص63، 64.

-الناخبون:6017680 – الأوراق البيضاءأوالملغاة:25565 -الأصوات المعبر عنها:5992115

-المصوّتون بنعم:597558 "النسبة:"99.3%" -المصوّتون بلا:16534"النسبة"0.70%".

وبعد ذلك أعلن رئيس اللجنة في 3 جويلية 1962 ما يلي:

"لاحظت اللجنة المركزية أن صيغة السؤال المطروح للاستفتاء كانت كما يلي: هل تريدون استقلال الجزائرفي إطار التعاون مع فرنسا؟، وإجابات الناخبين جاءت مؤكّدة لذلك."

وأعلن فارس بعد الإعلان عن نتائج الإستفتاء مايلي:" أن الشعب الجزائري قرّرمصيره بحرية... لقد حان الآن وقت تحمّل المسؤوليات ووقت العمل لتحقيق السعادة والحرية لشعبنا".

أما ديغول فقد قرأ إعلان استقلال الجزائر في باريس أمام مجلس الوزراء وجاء فيه ما يلي: بمقتضى استفتاء 8أفريل 1962صادق الشعب الفرنسي على إعلانات الحكومة بتاريخ 19مارس1962 في حالة ما إذا اختار سكان الجزائرطبقا لقانون 14جانفي1962[1] تأسيس دولة مستقلة في إطار التعاون مع فرنسا...فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يُعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر، وبعدها وجّه رسالة يهنئ ويعترف فيه باستقلال الجزائر إلى عبد الرحمان فارس(أنظر الملحق رقم 23).

ووقع الاختيار على يوم 5جويلية 1962لإعلان استقلال الجزائرمن قبل لجنة التنسيق ما بين الولايات لأنه يتوافق مع تاريخ الحملة الفرنسية بسيدي فرج يوم 5جويلية1830.

[1] أحمد بداني، نفسه، ص ص63-64.

خاتمة

خاتمة

تمكّنت الثورة الجزائرية من الترفّع عن سياسة التحزّب وتجاوز الاختلافات الايديولوجية والتطاحن السياسي، كما أوقعت الفرنسيين في جدل سياسي كبير، وفي نفس الوقت الذي أضاءت فيه درب الجزائريين نحو تقرير مصيرهم كانت قد شاركت في سياقة قسط كبير من تاريخ فرنسا.

فالدّارس للمخاض السيّاسي للجزائر وفرنسا في الفترة الممتدة بين 1958-1962 يتكشّف له ذلك النشاط الحزبي الفرنسي في الجزائر بمختلف تيّاراته السياسية وخلفياته الايديولوجية، إن الظّاهرة البارزة التي طبعت واقع الحياة السياسية الفرنسية في الجزائر في الفترة محلّ الدراسة تتمثّل في تصاعد النّشاط الحزبي وتنوّعه وتبلْوره ضمن ثلاثة تيارات رئيسية تجسّدت في الأحزاب اليسارية والأحزاب الوسطية والأحزاب اليمينية، وبين هذه وتلك وُجدت تشكيلات متطرّفة سواء يسارية أو يمينية، لقد أضحت القضية الجزائرية قاسماً مشتركاً بين الشعب الجزائري ونُخَبِه الوطنية الجزائرية.

كما ساهم الفكر التحرّري الوطني للثورة الجزائرية والمُجسّد في مختلف المواثيق الثورية انطلاقا من بيان فاتح نوفمبر 1954 ومروراً بميثاق الصومام 20 أوت 1956 في إثارة بعض "الوطنية الفرنسية" والتي تبلْورت أحياناً في صيغة نوع من "الأفكار الوطنية الفاشية".

لقد أحدثت الثورة الجزائرية حراكاً سياسياً تمثّل في تنامي نشاط الأحزاب السياسية الفرنسية سواء في الجزائر أو في المتروبول، الأمر الذي أدى حتماً إلى تأثير الثورة الجزائرية في توجّهات تلك الأحزاب من جهة وتأثّرها هي كذلك بهذا النشاط من جهة أخرى، وعليه سعت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الأحزاب السياسية الفرنسية وفي مقدمتها الأحزاب اليمينية والثورة الجزائرية.

خاتمة

إن أبْرز ما ميّز الساحة السياسية الفرنسية خلال الفترة محل الدراسة هو وجود اتجاهان سياسيان : الأوّل اليساري رفع شعار الإصلاحات وتحسين أساليب إدارة الجزائر في إطار السيّادة الفرنسية، لكنّها أخْفقت في تجسيد ذلك، أما الاتجاه الثاني فهو اليمين الذي بقي متشّبثاً بفكرة "الجزائر فرنسية" والتي حسب تصوّرهم هي النهج الوحيد الذي من شأنه تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية لكل ساكنة الجزائر من جزائريين وأوربيين، والذي ناد بضرورة إرساء نوع من التوافق بين فرنسا وسكان الجزائر بمختلف أصولهم عبر سَنِّ بعض الإصلاحات، هذا التيار وظّف كل الوسائل المتاحة لبلوغ أهدافه، وشهد هذا التيار تطوّر متنامي لأنه تبنّى قضية أساسية لدى المستوطنين في الجزائر تمثّلت في الدفاع عن فكرة "الجزائر فرنسية"، ولذلك تضمّن برنامج مختلف التشكيلات السياسية الفرنسية هذا الهدف وخاصة تلك المُدرجة ضمن أحزاب اليمين وأقصاه، ونسجّل كذلك إدراج القضية الجزائرية ضمن برامج مختلف الحكومات الفرنسية المُتتابعة إبان الجمهورية الرابعة وأثناء الجمهورية الخامسة لاحقاً، ويعكس عدم استقرارها مدى فشلها وإخفاقها المُتلاحق في إيجاد حل للمسألة الجزائرية، ومن جهة أخرى نُسجّل إستغلال القضية الجزائرية من طرف جل الأحزاب السياسية الفرنسية بغرض تشكيل أنماط حكومية توزّعت بين حكومة الجبهة الجمهورية، الجبهة الشعبية وحكومةالإنقاذ الوطني.

يُجمع فقهاء السياسة على ضعف الأحزاب السياسية أثناء الجمهورية الرابعة بسبب إندلاع الثورة الجزائرية، وفشل تلك الأحزاب في الظفر بحل لهذه المُعْضلة – حسب تصوّرهم – هذا الإخفاق تفاقمت حدّته أثناء الجمهورية الخامسة مما دفع تلك الأحزاب وخاصة في فترة حكم الجنرال "ديغول" توظيف مصالح جهات معيّنة، والدفاع عنها خاصة في المناسبات الانتخابية وبلوغ مراكز صنع القرار، وإبراز مظاهر السياسة الفرنسية في الجزائر، والعمل على متابعة تجسيد هذه السياسة، والدفع بالإطارات النُخْبوية لتولي مناصب على مستوى الحكومات الفرنسية؛ حيث تمكّنت الكثير من الأطر السياسية التّابعة لتيارات سياسية مختلفة من بلوغ عديد المسؤوليات كمنصب رئيس الحكومة أو رئاسة الجمعية الوطنية أو مجلس

الجمهورية، وساهم تطور الثورة الجزائرية في بروز تشكيلات وتنظيمات سياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار أثّرت فيها وتأثّرت بها، انتهى بها المطاف إلى الانشقاق والتفكّك في أحيان كثيرة، وخصوصاً على مستوى الأحزاب اليسارية وعلى النقيض من ذلك قدّمت الثورة الجزائرية لتيار اليمين الفرنسي سُبل التضامن والتعاون خاصة على مستوى اليمين الليبرالي مُمثّلا في المركز الوطني للمستقلين(C.N.I.P).

ومن خلال تتبّع مراحل تطور التشكيلات السياسية الفرنسية تجلّت لنا صعوبة تحديد الهوّية الإيديولوجية لكل منها، وتعذّر تخطي الاختلافات التي ميّزت العلاقات بينها، ويُعزى ذلك إلى مواقفها من الثورة التحريرية التي زادت في إشتداد حدّة الخلاف بينها حيناً أو تجاوزه أحياناً؛ حيث ساهمت الثورة الجزائرية في كشف الخلفية الإيديولوجية لبعض الأحزاب الفرنسية وخاصة الأحزاب الديغولية المُؤيّدة للجنرال "ديغول".

وحسب استطلاع للرأي العام الذي نظّمه معهد شارل ديغول عام 1990 بهدف تحديد الخلفية الإيديولوجية والهوية السياسية لشارل ديغول؛ حيث أفرزت الدراسة أن 49% من الرأي العام الفرنسي يُصنّفون ديغول ضمن تيار اليمين، فاليسار الفرنسي يُصنفه ضمن اليمين بسبب تصوّره الدستوري لجمهورية جديدة، وعلى اعتبار أنه رجل إنقلاب 13 ماي وأن حكومته بونابرتية، وإن حزب تجمع الشعب الفرنسي (R.P.F) الكثير من مناضليه يمينين الذين تم فصلهم إبّان فترة تحرير فرنسا من القبضة النّازية، إلّا أن هذا اللُبس تم تجاوزه بسبب سياسة ديغول إتجاه الثورة الجزائرية، والتصدّع الذي شهده التشكيل الديغولي(L.U.N.R)جرّاء القضية الجزائرية، كما أن الثورة الجزائرية تمكّنت من إظهار حقيقة الأحزاب الفرنسية والتي تخلّت عن مبادئها، وخاصة سياسة مناهضة الإمبريالية بهدف حماية وحدتها الداخلية أو تحقيق أهدافها السياسية، كما تحوّرت بعض التشكيلات الفرنسية من سياسة الإعتدال إلى نهج سياسة متطرّفة تحت ضغط الثورة التحريرية، متّجهة نحو الوسط اليميني أو باتجاه الأقصى اليميني، ولم يقتصر تأثير الثورة على الأحزاب الفرنسية بل

تعدّاه إلى نزوح عديد الشخصيات السياسية نحو التطرّف داخل تنظيماتها السياسية، على شاكلة "جاك سوستيل" الذي أسس "اليوسراف" (L'U.S.R.A.F)، وهو تشكيل ينتمي إلى التيار اليميني مُندفعاً بذلك تحت تأثير القضية الجزائرية، وكذلك "جورج بيدو" الذي أسس"الديمقراطية المسيحية" والتي انسلخت عن الحركة الجمهورية الشعبية (M.R.P)، كما أجْبرت الثورة الجزائرية بعض المعتدلين المستقلين وعلى رأسهم"روجي ديشي" إلى التوجّه نحو اليمين، ورغم تطور الثورة الجزائرية وانتشارها عبر أرجاء التراب الوطني إلا أنها لم تغيّر من المواقف الحزبية الفرنسية اتجاه القضية الوطنية، وعلى النقيض من ذلك سرّعت بتطرّف الكثير منها، ومبادراتها نحو تسوية هذا المشكل الجزائري بقيت تراوح مكانها، ولم تتماشى مع أهداف بيان أول نوفمبر باقتراح حل يراعي مقوّمات الشخصية الوطنية الجزائرية؛ حيث تمسّكت غالبية التيارات السياسية بالحلول المُنبثقة عن رغبات المستوْطنين، وتصبّ كلها في إطار توجهات إنسانية واسعة تهدف إلى التآخي بين مختلف الأجناس القاطنة بالجزائر، والسعي إلى إدماج المسلمين في المجتمع الفرنسي الكبير، وكانت النّقاشات الدائرة في المتروبول تتميز بالغموض والظرْفية.

نسجل كذلك خلو برامج الأحزاب السياسية الفرنسية من التعبير عن تطلّعات المطالب الوطنية الجزائرية وإن كانت تبدو كذلك ظاهرياً، والتقدم الوحيد الذي يُمكن الإشارة إليه هو الحديث عن شكل الإرتباط مع فرنسا، ففي حين تمكّن اليسار بموقفه الرافض لاستقلال الجزائر، وهو ما عبرّت عنه حكومة الجبهة الجمهورية، نجد أن اليمين الفرنسي وأقصاه يتشبّث بفكرة "الجزائر فرنسية" ونبذ سياسة الانفصال، وأبعد من هذا الطرح واصلت تيارات اليمين الفرنسي تمسّكها بخريطة الطريق نحو "الجزائر فرنسية" في إطار سياسة (Statut Quo).

وكما سبقت الإشارة إليه أفرز اليسار واليمين الفرنسيين تناقضات واضحة على الساحة السياسية تجاه الثورة الجزائرية، وحسب متخصّصي العلوم السياسية الفرنسيين فإن ذلك

الإنقسام بين اليسار واليمين لا يعود لموقفهما من الثورة الجزائرية، وبرّروا ذلك بالسعي نحو إبراز العظمة الفرنسية؛ حيث قلّل من ذلك الجدل الذي كان سائدا قبل ذلك، لكن الواقع التاريخي بيّن أن القضية الإستعمارية الكولونيالية شكّلت جزءاً من الجدل بين اليسار واليمين طوال الفترة بين 1880 إلى 1960، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والتي تسبّبت في ركود اقتصادي زادت في حدة الصراع"يمين – يسار"، وتمحْور الخلاف آنذاك حول ضرورة تصنيع الجزائر.

ومن خلال الدراسة تبيّن لنا أن موقف التيارات الفرنسية من الثورة الجزائرية لعب دوراً كبيراً في اشتداد الخلاف بين اليمين واليسار، بل تعدّاه إلى صراع داخل التيار الواحد وإن كان تحالفها ظرفياً لأن الثورة التحريرية شكّلت تهديداً وجودياً بالنسبة للكيان الفرنسي، وهو التوجّه الذي عبّر عنه المفكر "روني ريموند" كوْن المشاكل التي تواجهها الأمة الفرنسية أو التي تسعى إلى تقويض قيّمها الأساسية تخفّف من الخلاف يمين – يسار وتدعو إلى التضامن والتحالف بهدف التصدي لتلك الأزمة، مثلما ما وقع أثناء أزمة ميونيخ 1940 وكذلك إبان استرجاع الجنرال ديغول سدّة الحكم في 1958.

وحسب الدراسة التي أعدّها "موريس دوفرجيه" والقائمة على تطابق الثنائيات،ومفادها أن ظهور الأحزاب السياسية يتمّ حسب صراع بين ثنائيات مختلفة بمعنى الملكية ضد الجمهورية، طبقة البروليتالية ضد طبقة البرجوازية، الدين ضد العلمانية، وفي فترة الثورة التحريرية (1954–1962) برزت على السطح ثنائية مستجّدة ومفادها مع الثورة الجزائرية أو ضدّها، مع انفصال الجزائر أو مع بقاء الجزائر فرنسية، مع العلم أن تشكّل معظم الأحزاب الفرنسية الجديدة ظهر بالموازاة مع التنافس السياسي بهدف إحتواء القضية الجزائرية، وبالعودة إلى الفكر الكولونيالي في الجزائر نجد أن الأحزاب اليمينية الفرنسية حاولت الإنفراد بتسطير برامج سياسية خاصة تتبنى من خلالها إيجاد حلول للقضية الجزائرية، والعمل على استثمار ذلك في خطاباتها السياسية لأغراض حزبية أكثر منها

مبادئ إديولوجية، وظهر ذلك من خلال مواقفها في عديد المناسبات من الثورة الجزائرية، وكانت نظرتها لها على أنها لا تعدو أن تكون حركة تمرّدية ناجمة عم مشاكل اقتصادية واجتماعية، وعلى أساس هذه النظرة الضيّقة كانت حلولها تصب في المبادرات العسكرية والاقتصادية دون اللجوء لحلها بالطرق السياسية، مما جعل هذه الأحزاب تعاني من العزلة السياسية نظراً لطبيعة وخصوصية تركيبتها النضالية والإيديولجية ورفعها لشعار "الجزائر فرنسية"، وهو الأمر الذي جعلها تُحظى بمكانة في أوساط الأقدام السوداء، وللخروج من العزلة سعت التيارات اليمينية الفرنسية نحو العمل الوحدوي وشكّلت جبهة وطنية عنوانها "صيانة الجزائر الفرنسية"، وبموازاة ذلك أظهرت مساعيها نحو إنشاء جبهة فرنسية –مسلمة، إلّا أن هذه الحلول لم يقتنع بها أي من الطرفين لا الوطنيون ولا اليساريون.

لقد ساهمت الثورة التحريرية في صعود أحزاب وتقهقر أحزاب أخرى، كما أنها زادت من شأن اليمين المعتدل والمُمثل في "أحزاب الحركة الجمهورية الشعبية"، "المركز الوطني للمستقلين"، "وتجمع الشعب الفرنسي"، ومرد ذلك أن هذا النمط من اليمين الذي تجرّع مرارة التهميش في منتصف الأربعينات من القرن العشرين جعلت منه الثورة الجزائرية أحد التيارات القوية والتي تُزاحم أعتى الأحزاب السياسية على المستوى المؤسسات الفرنسية التشريعية والتنفيذية.

كما عجّلت الثورة الجزائرية بصعود عديد التشكيلات السياسية الفرنسية وعلى وجه الخصوص تلك المُندرجة ضمن التيار اليمين وأقصى اليمين، ويُعزى ظهورها إلى التصدي لسياسة "التخلّي" عن الجزائر، فالأزمة السياسية الفرنسية والتي خلقتها الثورة الجزائرية ساهمت بشكل كبير في صعود اليمين المتطرف في ظل إخفاق أحزاب اليسار في الظفر بحل للمسالة الجزائرية، وتزايد قلق وغضب المستوطنين المتشبّثين بشعار الإبقاء على الجزائر فرنسية (L' AlgérieFrançaise)؛ حيث وجدت هذه الأحزاب البيئة المناسبة للنشاط وتبنّي هموم تلك الفئة من الأوروبيين الذين أصبحوا يخشون من ضياع ممتلكاتهم وفَقْد

مصالحهم في الجزائر أو في المتروبول جراء تيّار الثورة الجزائرية الجّارف، وتمكنت هذه الأحزاب اليمينية من مواكبة تلك الظروف والتكيّف معها، وتوجيه خطاباتها من النمط التقليدي إلى خطاب يُساير الأحداث أساسه فكرة "الجزائر فرنسية".

والحقيقة التاريخية البارزة هي أن الثورة الجزائرية لعبت دوراً كبيراً في نزوح بعض الأحزاب الفرنسية نحو التطرّف، كما تأكدت الفاشية في فرنسا إبان الثورة التحريرية، ذلك أن اليمين المتطرف الفرنسي في خضم نضاله في سبيل الجزائر فرنسية انتهج الوسائل الفاشية من خلال دعْوته إلى انتهاج الأساليب العنيفة والتي انتهت بتأسيس منظمة الجيش السري الإرهابية(O.A.S)، كما أن هذه الأحزاب المتطرّفة لم تتخذ من الانتخابات وسيلة لبلوغ أهدافها رغم تجربة "البوجاديون" التي قادها "بياربوجاد"والتي كان مصيرها الإخفاق، فالتجربة التاريخية بيّنت أن الثورة البلشفية أوجدت الكثير من المطالبين بالفكر الفاشي التي يقودها "موسلييني"، وكذلك الثورة الجزائرية أجبرت أقصى اليمين الفرنسي إلى الإرتماء في أحضان تيار التوجّه الفاشي.

لقد أثّرت الثورة الجزائرية في إبراز مظاهر السياسة الفرنسية في الجزائر عن طريق تأطير مناضلين نشطوا على مستوى الأحزاب الفرنسية وتولّوا لاحقاً مناصب سياسية حكومية أو برلمانية، أي على مستوى الحكومة أو البرلمان الفرنسي أو الجمعية الوطنية، مجلس الجمهورية أو مجلس الاتحاد الفرنسي، كما أن هاته الكوادر السياسية ترأّس بعضها الحكومات الفرنسية التي توالت تباعاً السلطة التنفيذية الفرنسية، وحاولت كل منها رسم برنامجها الحكومي بهدف تسوية القضية الجزائرية، والواضح أن سقوط الجمهورية الرابعة كان سببه الفشل الذريع في تسوية القضية الجزائرية من جهة، والإخفاق في إقناع المستوطنين المتشبّثين بسياسة الجزائر فرنسية (L’ Algérie Française)، لقد نصّ دستور الجمهورية الخامسة بقانونية تشكيل الأحزاب السياسية عن طريق محتوى مادته

الرابعة؛ حيث اكتسحت الساحة السياسية الفرنسية الكثير من الأحزاب بعد أحداث 13 ماي 1958، وخاصة تلك المُصنّفة ضمن أحزاب اليمين المتطرف.

وكان لطبيعة السياسة الديغولية دور كبير في تشكيل أحزاب متطرّفة، ناهضت توجّهه السياسي اتجاه حل القضية الجزائرية، هذه الأحزاب استقطبت قادة عسكريين مُبعدين من قبل الجنرال ديغول في إطار سياسته المبنية على تطهير الأوضاع بداية من سنة 1960.إن التجارب الثورية يصاحبها دائما خلافات داخلية وهو ما سجّلته الثورة الجزائرية من ظهور صراعات في أوساطها حول طريقة العمل ووسائله وليس حول الأهداف المسطرة، تمثّل في الخلاف بين قادة الداخل وقادة الخارج، وخلاف بين السياسي والعسكري، حول القيادة الفردية والقيادة الجماعية، هذا التجاذب تجسّد في شكل أزمات كادت أن تقضي على الثورة الجزائرية لولا الحكمة والتعقّل، لينتقل الصراع بسبب الثورة الجزائرية إلى الحياة السياسية الفرنسية بدت مظاهره أثناء تداول النقاش حول القضية الجزائرية على مستوى مؤسسات الدولة الفرنسية، سواء الجمعية الوطنية أو مجلس الجمهورية، أو مؤتمرات الأحزاب ولجانها.

والظاهرة البارزة التي سجّلها أهل الاختصاص السياسي، هو توقّف الصراع بين اليمين واليسار بسبب الثورة الجزائرية، وتحوّل ذلك الخلاف التقليدي إلى تسجيل كل منهما لمواقف اتجاه المشكل الجزائري، وتجسّد ذلك بمناسبة الانتخابات البرلمانية لسنة 1958 والبلدية لسنة 1959؛ حيث حصدت معظم المقاعد التشكيلات السياسية التي راهنت أثناء حملتها الانتخابية على شعار "الجزائر فرنسية"، وأضحى لُب الخلاف يتمحْور في قضية "مع أو ضد الجزائر فرنسية".

لقد حاول التيار اليميني الفرنسي المدافع عن مشروع "الجزائر فرنسية"، أن يتبنى"العقيدة الجزائرية"، لأن القضية الجزائرية أصبحت تشكّل أحد الأزمات والتحديّات التي عانت منها فرنسا خاصة في الفترة محل الدراسة.

وأضحى المشكل الجزائري يتصدّر برامج الأحزاب اليمينية على وجه الخصوص، مقترحة صيغاً لحلّه تتضمن ضرورة إرتباط الجزائر بفرنسا، وحتمية تعايش ساكنة الجزائر باختلاف أعراقهم، حتى أن بعض المتتبّعين للشأن "الجزائري – الفرنسي" يؤكدون مساهمة الأحزاب الفرنسية اليمينية في تأجيج الشعور الوطني لدى الجزائريين عن طريق بروز جبهة مناهضة للنزعة الكولونيالية، وحجّتهم في ذلك هي تطرّف اليمين الفرنسي في عهد الجمهورية الخامسة، ممازاد في تعمّق الهوّة بين مسلمي الجزائر والمستوطنين واستحالة التوفيق بينهما، مما اضطر ما تبقى من المعتدلين الجزائريين إلى ضرورة الالتحاق بالثورة الجزائرية.

خلصنا من خلال الدراسة حول موقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية أن هذا التيار ساهم في الفترة المعنية بالبحث من عمر الثورة الجزائرية في صنع وتنفيذ السياسة الفرنسية في الجزائر (1958–1962)؛ حيث تمكّن هذا التيار اليميني من لفت إنتباه الحكومة واهتمامها ومسايرة المجتمع الأوروبي في الجزائر وتبني همومه، إلا أنه أخفق في خلق توافق وتوازن بين القضية الوطنية الجزائرية وطموحات هذا التيار اليميني، ولقد جانب الساسة الفرنسيون في الجزائر الصّواب عندما تمادوا في فرض هيمنتهم عليها على أمل إثبات أن الجزائر جزء من فرنسا، كما أخفقوا في تشخيص الظاهرة الثورية وفهم طموحات المد الوطني الجزائري، ومحاولة إلحاقه بجهات أجنبية "عربية وشيوعيةّ.

كما كشفت الدراسة المتعلقة بموقف اليمين الفرنسي بمختلف مستوياته بالثورة الجزائرية في فترة حكم الجنرال ديغول، أن هذه التشكيلات اليمينية عملت على الإستثمار في المشكل الجزائري لدغدغة عواطف الأقدام السوداء في الجزائر خدمة لأهدافها السياسية، لكن قادة الثورة الجزائرية اقتنعوا بزيف مواقف الأحزاب اليمينية الفرنسية بل وحتى الأحزاب اليسارية الفرنسية، ودليل ذلك هو فشل تجارب الأحزاب الوطنية الجزائرية مع التنظيمات الفرنسية، وأن الثورة الجزائرية كانت من بين أهم الأسباب في تصاعد الجدل والصراع بين اليمين

واليسار الفرنسيين، والذي لازالت أثاره قائمة لحد اليوم.وصفوة القول نتوصل إلى تقرير النتائج التالية :

مساهمة ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962) في ظهور الكثير من التشكيلات والتنظيمات المنتمية لأقصى اليمين، لكنها سرعان ما أخذت تتقهقر تدريجيا، بسبب فشلها في التغلغل في أوساط أطياف المجتمع الفرنسي مثلما فعلت قوى اليسار.

وبعد الاستفتاء الذي تم تنظيمه في 08 جانفي 1961 حول تقرير مصير الجزائر والذي اقترحه الجنرال ديغول على الشعب الفرنسي والمستوطنين والجزائريين من جهة، والدعم الذي حضيت به سياسة ديغول في الجزائر من جهة أخرى، أصبح تأثير أحزاب أقصى اليمين ضعيفا في ظل تلاشي شعار "الجزائر فرنسية".

وبانطلاق المفاوضات الجديّة بين ممثلي فرنسا ووفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إرتمى أقصى اليمين الفرنسي في أحضان منظمة الجيش السري "O.A. S"، التي قامت بأعمال إرهابية تخريبية وإجرامية قصد إفشال ما اتفق عليه في اتفاقيات ايفيان يوم18 مارس 1962.

تمكنت الهيئة التنفيذية المؤقتة المكلفة بتسيير المرحلة الانتقالية بين 19 مارس 1962 إلى جويلية 1962 من تجاوز المرحلة العصيبة والوصول بالبلاد إلى بر الأمان، وخابت أمال اليمين المتطرف دون رجعة، وذلك بالإعلان عن نتيجة الاستفتاء حول تقرير المصير باستقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962.

وعليه، وفي سياق ماتقدم، تطرح الدراسة جملة من التوصيات التالية:

- في ظل الحملة الشرسة التي يشنّها اليمين المتطرّف الفرنسي ضد الجزائر المستقلة يجب تعزيز اللحمة الوطنية.

- ضرورة تقوية الجبهة الداخلية للتصدي للسموم الدعائية التي يبثها اليمين المتطرف الفرنسي.
- يبقى مجال البحث مفتوحا أمام الأكاديميين للغوص أكثر في الموضوع لسد الثغرات التي قد تطرأ من خلاله.

ملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: الجمهورية الخامسة وُلِدت أمس La V^{ème} République Est Née Hier[1]

APRÈS L'ACCUEIL ENTHOUSIASTE DE LA CORSE, DE MARSEILLE ET DE LYON

LE GENERAL DE GAULLE précise aux parlementaires du Rhône :

Le régime électoral sera choisi entre un scrutin uninominal et un scrutin de liste

– dont la base sera une circonscription assez large –

qui impliquera un découpage des départements

Ajaccio : encore en uniforme

DE GAULLE A SALAN :

« Il faut, à présent, achever au plus tôt la pacification complète de l'Algérie J'ai confiance en vous pour poursuivre cette grande tâche »

Une valise contenant 5 bombes découverte dans le Haut-Rhin

...et c'était aussi la réouverture du Caroubier

Exercice des pompiers d'Alger...

La Dépêche Quotidienne d'Algérie

Trois éditions quotidiennes

Avec la publication du texte de la nouvelle Constitution au « Journal Officiel »

La Vᵉ République est née hier

Le Belge Gilbert Desmets a enlevé le 52e Paris-Tours devant De Bruyne et François Mahé

L'équipe de France a été nettement dominée par celle d'Italie vainqueur par 110 points à 91

[1] La dépêche quotidienne d'Algérie n° 3209, 05-06/10/1958. P01.

تابع الملحق رقم 01

APRES L'ACCUEIL ENTHOUSIASTE DE LA CORSE, DE MARSEILLE ET DE LYON

LE GENERAL DE GAULLE précise aux parlementaires du Rhône :

Le régime électoral sera choisi entre un scrutin uninominal

– dont la base sera une circonscription assez large –

et un scrutin de liste qui impliquera un découpage des départements

La Dépêche Quotidienne d'Algérie

Trois éditions quotidiennes

Le week-end sportif

Avec la publication du texte de la nouvelle Constitution au « Journal Officiel »

La Vᵉ République est née hier

Ajaccio : encore en uniforme

DE GAULLE A SALAN :

« Il faut, à présent, achever au plus tôt la pacification complète de l'Algérie J'ai confiance en vous pour poursuivre cette grande tâche »

Une valise contenant 5 bombes

...et c'était sous la réouverture du Caroubier

A Montpellier, M. HOUDET annonce :

- Déblocage total de la récolte de vin de 1958
- Arrêt des importations
- Réduction de 25 % des prestations viniques

Exercice des pompiers d'Alger...

...et toilette annuelle de l'Opéra

Maurice Herzog haut commissaire à la Jeunesse et aux Sports

Marseille : costume civil

A la suite d'un vaste coup de filet de la D.S.T. en Métropole

Les responsables de l'attentat contre M. Jacques Soustelle auraient été arrêtés

Un Boeing 707 relie New York à Paris en 7 h. 5 (vent arrière)

A LONDRES

L'actrice Ann TODD attaquée alors qu'elle promenait son chien dans la rue

LE COLONEL GASSIAT a fait ses adieux à l'Arme blindée et à la Cavalerie

Défenseur de René Kovacs

Me Tixier-Vignancour se refuse à prendre part ce matin à l'audience de l'« affaire du bazooka » en présence du commissaire du gouvernement qui l'a diffamé lors des précédents débats

L'IRAN ET LA « FEDERATION ARYENNE » ?

DERNIERE MINUTE

Sans nouvelles de Kovacs son nouveau défenseur renonce à plaider

الملحق رقم 02: دائرة نسبية تُوضّح نتائج إستفتاء 8 جانفي 1961[1]

المسجلون: 27184408

المصوتون: 20791246

المتغيبون: 6393162

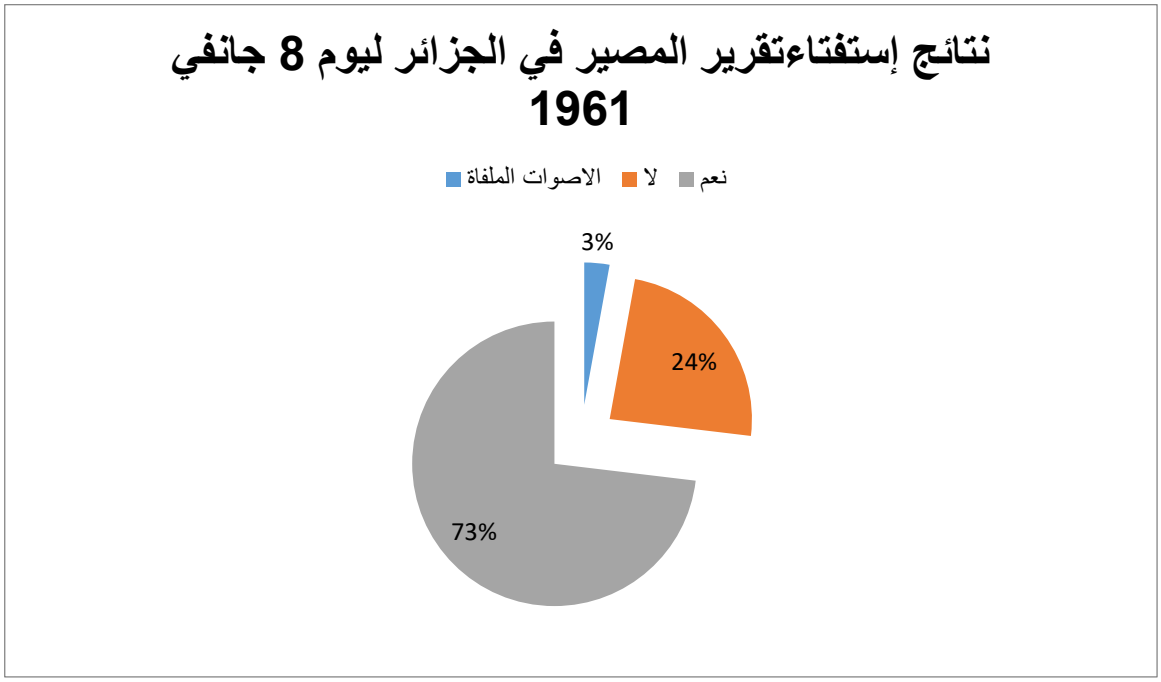

التحليل: يرجع إرتفاع نسبة "نعم" للحملة الدعائية الديغولية والإعلامية الواسعة

[1]Jacques chapsal, la vie politique en France depuis 1940, p40

الملحق رقم 03: نسبة نجاح التيارات السياسية الفرنسية في انتخابات جانفي 1956م[1]

التيارات السياسية	النسبة %
أقصى اليسار "P.C.F"	20.61
وسط اليسار (الجبهة الجمهورية)	21.95
وسط اليمين "C. D"	26.06
أقصى اليمين. "E.D "	10.51

[1] مصطفى عتيقة، مرجع سابق، ص215.

الملحق رقم 04: اجتماع فيدرالية الجزائر للجمهوريّين الاجتماعيين 3أفريل 1956[1]

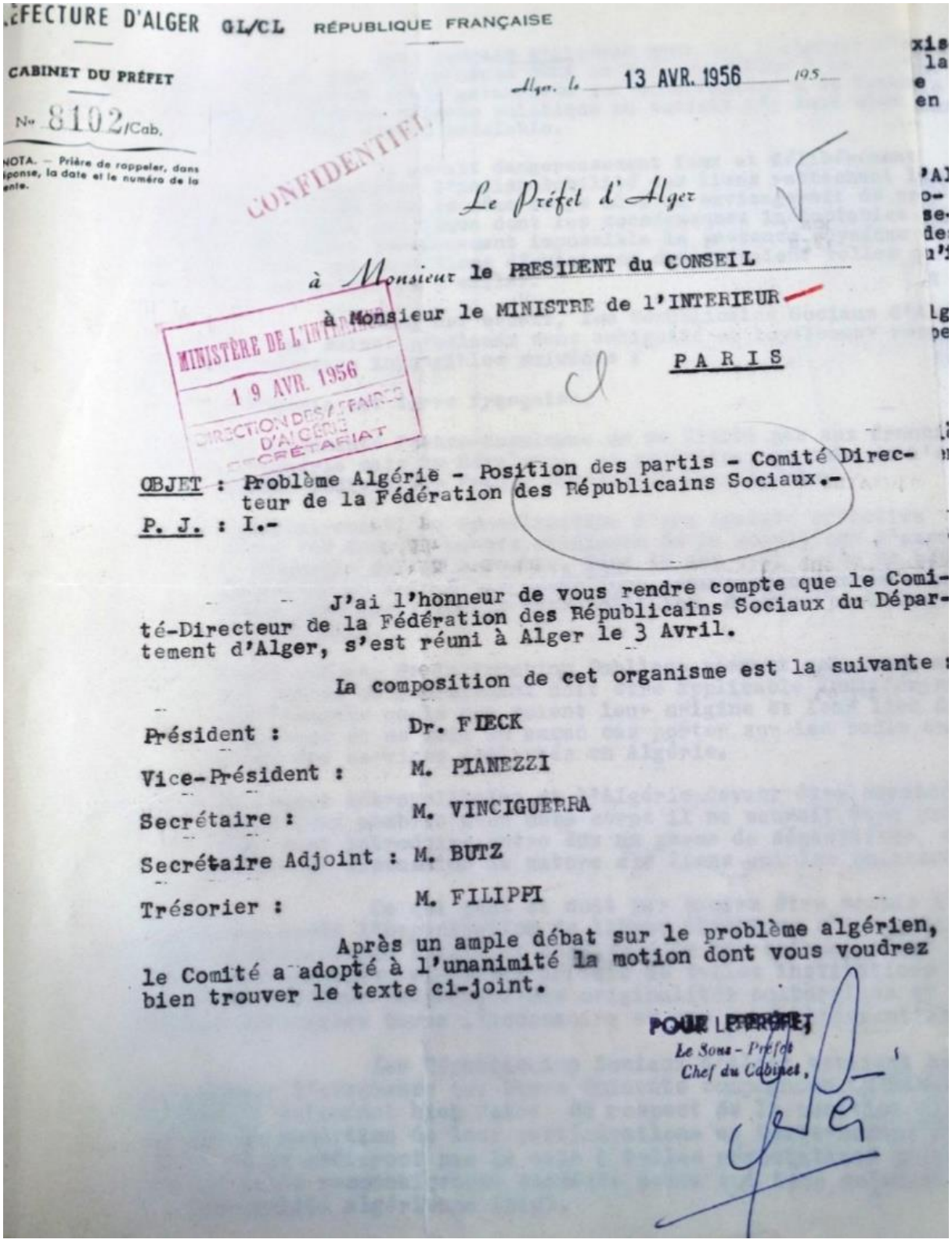

PREFECTURE D'ALGER GL/CL RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

CABINET DU PRÉFET

N° 8102/Cab.

NOTA. — Prière de rappeler, dans la réponse, la date et le numéro de la présente.

Alger, le 13 AVR. 1956 195

CONFIDENTIEL

Le Préfet d'Alger

à Monsieur le PRESIDENT du CONSEIL

à Monsieur le MINISTRE de l'INTERIEUR

PARIS

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR
19 AVR. 1956
DIRECTION DES AFFAIRES D'ALGÉRIE
SECRÉTARIAT

OBJET : Problème Algérie - Position des partis - Comité Directeur de la Fédération des Républicains Sociaux.-

P. J. : I.-

J'ai l'honneur de vous rendre compte que le Comité-Directeur de la Fédération des Républicains Sociaux du Département d'Alger, s'est réuni à Alger le 3 Avril.

La composition de cet organisme est la suivante :

Président : Dr. FIECK

Vice-Président : M. PIANEZZI

Secrétaire : M. VINCIGUERRA

Secrétaire Adjoint : M. BUTZ

Trésorier : M. FILIPPI

Après un ample débat sur le problème algérien, le Comité a adopté à l'unanimité la motion dont vous voudrez bien trouver le texte ci-joint.

POUR LE PRÉFET,
Le Sous-Préfet
Chef du Cabinet,

[1]Jérome possi, les mouvements gaullistes, partis, association, réseau, 1958-1976, presse universitaires de renne, 2011.

تابع الملحق رقم04

Les Français d'Algérie sans qui l'Algérie n'existerait pas et dont la présence dans ce pays constitue à la fois la seule raison et la seule garantiede son appartenance à la France entendent qu'aucune réforme politique ou sociale n'y soit mise en oeuvre sans leur accord préalable.

Il serait dangereusement faux et délibérément hypocrite de proclamer l'indissolubilité des liens rattachant l'Algérie à la France dans le même temps où l'on envisagerait de promouvoir ici telle politique dont les conséquences inéluctables seraient d'y rendre pratiquement impossible la présence physique des Français dont les conditions d'existence deviendraient telles qu'ils seraient contraints de s'exiler.

Dans cet esprit, les Républicains Sociaux d'Alge entendent que soient proclamés sans ambiguité et loyalement respectés les principes intangibles suivants :

I°/ - l'Algérie est terre française.

2°/ - La Communauté Franco-Musulmane ne se limite pas aux frontières de l'Algérie mais se développe, au contraire, au sein de l'ensemble indivisible France Métropolitaine-Algérie.

3°/ - Corollairement, la consolidation d'une égalité effective entre les deux éléments ethniques de la population s'exerce à l'échelle de cet ensemble. Tant il est vrai qu'on ne peut concevoir au sein de la République deux catégories de citoyens d'une part les Français métropolitains, d'autre part les Franco-Musulmans.

4°/ - Toute réforme de la Fonction Publique portant notamment sur les règles de recrutement doit être applicable indifféremment aux Français quels que soient leur origine et leur lieu de résidence et ne doit en aucun cas porter sur les seuls emplois des services implantés en Algérie.

5°/ - La France métropolitaine et l'Algérie devant être considérées comme deux membres d'un même corps il ne saurait être question sans introduire entre eux un germe de séparatisme, de mettre en discussion la nature des liens qui les unissent.

Ce qui peut et doit par contre être soumis à la discussion après l'organisation de libres élections c'est-ç-dire après la disparition totale et confirmée du terrorisme, c'est l'attachement aux principes ci-dessus définis de telles institutions économiques et sociales respectant des originalités culturelles et religieuses envisagées comme l'accessoire et non comme l'essentiel.

Les Républicains Sociaux d'Alger seraient heureux de recevoir l'assurance que leurs éminents compagnons CHABAN-DELMAS et LEMAIRE entendent bien faire du respect de la position ci-dessus définie la condition de leur participation au Gouvernement Guy MOLLET et ne prêteront pas la main à telles négociations prématurées et telle reconnaissance suspecte parce que trop solennelle de la personnalité algérienne (sic).

الملحق رقم 05: مُؤكّداً دعمه الكامل.[1]

اليوسراف يُهنِّئ سوستيل لمعارضته للقانون الإطار .En L'assurant De Son Appui Total

L'U.S.R.A.F. félicite M. Soustelle pour son opposition à la loi-cadre

EN L'ASSURANT DE SON APPUI TOTAL

L'U.S.R.A.F. félicite M. SOUSTELLE pour son opposition à la loi-cadre

Elle lui demande de proposer pour l'Algérie une solution capable de réunir l'adhésion de la majorité des partis nationaux

Paris (ACP). — Le comité d'action de l'Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie française (U.S.R.A.F.) a adressé aujourd'hui à M. Jacques Soustelle la lettre suivante :

« Monsieur le Ministre,

« Nous vous prions de bien vouloir agréer nos très vives et très sincères félicitations pour l'action que vous avez menée au sein du parlement et qui a abouti au rejet de la loi-cadre applicable à l'Algérie.

» Nous n'ignorons pas que votre position et votre vote ont été déterminants pour ceux des députés nationaux qui ont suivi votre exemple.

» Nous savons que les raisons qui ont dicté votre attitude sont hautement patriotiques et qu'elles sont l'expression de votre parfaite connaissance du problème algérien.

» Nous attendons maintenant de vous que vous définissiez et proposiez au parlement et au pays une solution propre à assurer le salut et le renouveau de l'Afrique française et à emporter l'adhésion de la majorité des partis nationaux, des socialistes aux poujadistes.

» Vous répondrez ainsi victorieusement à tous ceux qui, au parlement, dans les partis et dans la presse, tentent de faire croire que votre position a été regrettable. Nous vous assurons de notre appui pour leur répondre et leur rappeler toutes leurs responsabilités présentes et passées dans la dégradation du régime qui détruit notre pays.

» Nous sommes également à vos côtés et à ceux de tous les députés nationaux qui, à votre exemple, veulent reconstruire, dès aujourd'hui, notre nation et l'union française.

» Nous vous prions d'agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de notre haute considération. »

LE COMITE D'ACTION.

[1]Echo d'Alger , N^0 16586, 04/10/1957, p.p 1-2.

تابع الملحق رقم05

M. COTY a terminé ses consultations

M. Guy Mollet serait convoqué ce matin par le chef de l'Etat

M. LACOSTE, dernier interlocuteur hier soir, du président de la République

A TRAVERS LE MONDE

La FRANCE fournira à l'O.N. une information sincère sur la situation en Algérie

REFLEXIONS SUR LA CRISE

Députés et sénateurs ont installé leurs bureaux

L'U.S.R.A.F. félicite M. SOUSTELLE pour son opposition à la loi-cadre

Un avion libanais s'écrase en flammes au large de Beyrouth

Ses 28 occupants sont morts

Le gouverneur FAUBUS continue de tenir tête à la Maison Blanche

Eisenhower refuse de retirer les troupes fédérales de Little-Rock

Un enfant de 7 ans trouve une mort dans le coffre d'une auto

Les quintuplés de Toulon sont nés trop tôt pour être viables

TROIS SONT MORTS, ET LES CHANCES DE VIE DES DEUX AUTRES SONT TRES LIMITEES

Bravo ... TISSAMI

DYN

الملحق رقم 06: الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة تمّ إنشاؤها في باريس.[1] L'Union pour la Nouvelle République créée à Paris

Groupant toutes les organisations gaullistes

« L'Union pour la Nouvelle République » créée à Paris

Un comité central sera constitué demain

PARIS (F.P.). — « L'Union pour la nouvelle République », a pris naissance hier après-midi au cours d'une réunion qui s'est tenue au ministère de l'Information.

L'Union groupe les plus importantes organisations gaullistes regroupant plus de 30.000 militants et adhérents.

Les délégués des associations ont décidé la création d'un Comité central qui tiendra sa première réunion demain vendredi. Ce n'est qu'à l'issue de cette réunion que les noms des membres fondateurs seront connus. On sait cependant que le Comité central réunit les personnalités gaullistes « les plus représentatives ».

Dès à présent, le siège de la nouvelle organisation est en cours d'installation. Une conférence de presse sera donnée au début de la semaine prochaine pour exposer les buts qui seront poursuivis. Les statuts de l'Union pour la nouvelle République prévoient que l'assemblée des organismes gaullistes adhérents présentera un seul candidat ou une seule liste de candidats dans

Une révolution : «

PARIS, le 30 septembre. — Par de changer de nature. Cette révolution seront peut-être rendu compte. Peut-être que le geste de candidature dont le

[1]La dépêche quotidienne d'Algérie, N° 3206, 02/10/1958, p01.

تابع الملحق رقم 06

Des escapades du « Skate » aux secrets de la navigation de demain

La Dépêche
Quotidienne d'Algérie

Après Tiaret et Orléansville
ALGER fera cet après-midi
un accueil enthousiaste au général de Gaulle

Adoptées hier en Conseil des ministres
TROIS ORDONNANCES
donnent au gouvernement les moyens de lutter contre le terrorisme
Elles seront appliquées dès lundi prochain

50.000 petits Algérois ont retrouvé hier le chemin de l'école

31 morts : bilan provisoire des inondations du Gard

M. BIDAULT déclare :
Le devoir de demain en Algérie c'est la fidélité à l'œuvre entreprise

LE GENERAL SALAN offrait un cocktail à M. l'ambassadeur Hoppenot et aux membres des commissions de contrôle du référendum

L'Armée pense qu'un succès militaire en Kabylie liquiderait le F.L.N. en un mois

« L'Union pour la Nouvelle République » créée à Paris

M. PELLETIER étudie avec les préfets une redistribution des cantons en vue de la réforme électorale

Me SALAN s'est rendue hier à Lamartine et à Oued-Fodda

Une révolution : « la Communauté française »

Le procureur général Reliquet quittera Alger pour Paris, demain

Le « Seawolf » est en plongée depuis 54 jours révèle Eisenhower

LE PROCES D'ANDRE RUIZ devant le tribunal militaire renvoyé à une date ultérieure

الملحق رقم 07: نتائج الانتخابات البلدية بباريس مارس 1959.[1]

الحزب	العدد
الحزب الشيوعي (P.C)	29
اتحاد القوى الديموقراطية (U.F.D)	01
الحزب الاشتراكي (S.F.I.O)	09
الحركة الجمهورية الشعبية (M.R.P)	03
الوسط الجمهوري (C. R)	04
الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (LU.N.R)	23
المركز الوطني للمستقلين (C.N I)	19
يمين متعدد	02
المجموع	90

[1] مصطفى عتيقة، مرجع سابق، ص253

الملحق رقم 08: أعمدة بيانية تمثّل التراجع الانتخابي للحركة البوجادية (جانفي 1956- نوفمبر 1958) م[1]

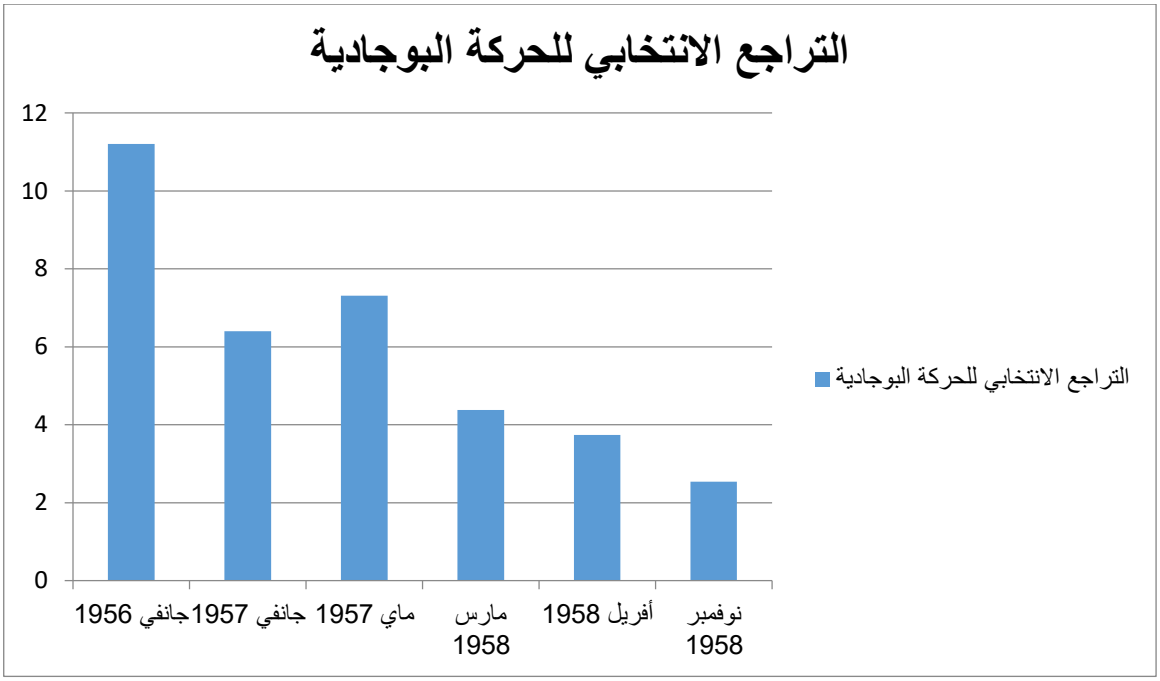

[1] مصطفى عتيقة، مرجع سابق، ص269.

الملحق رقم 09: بوجاد: "فلنُنْقِذ ما يمكن إنقاذه"[1] Poujade: Sauvons ce qui reste à sauver.

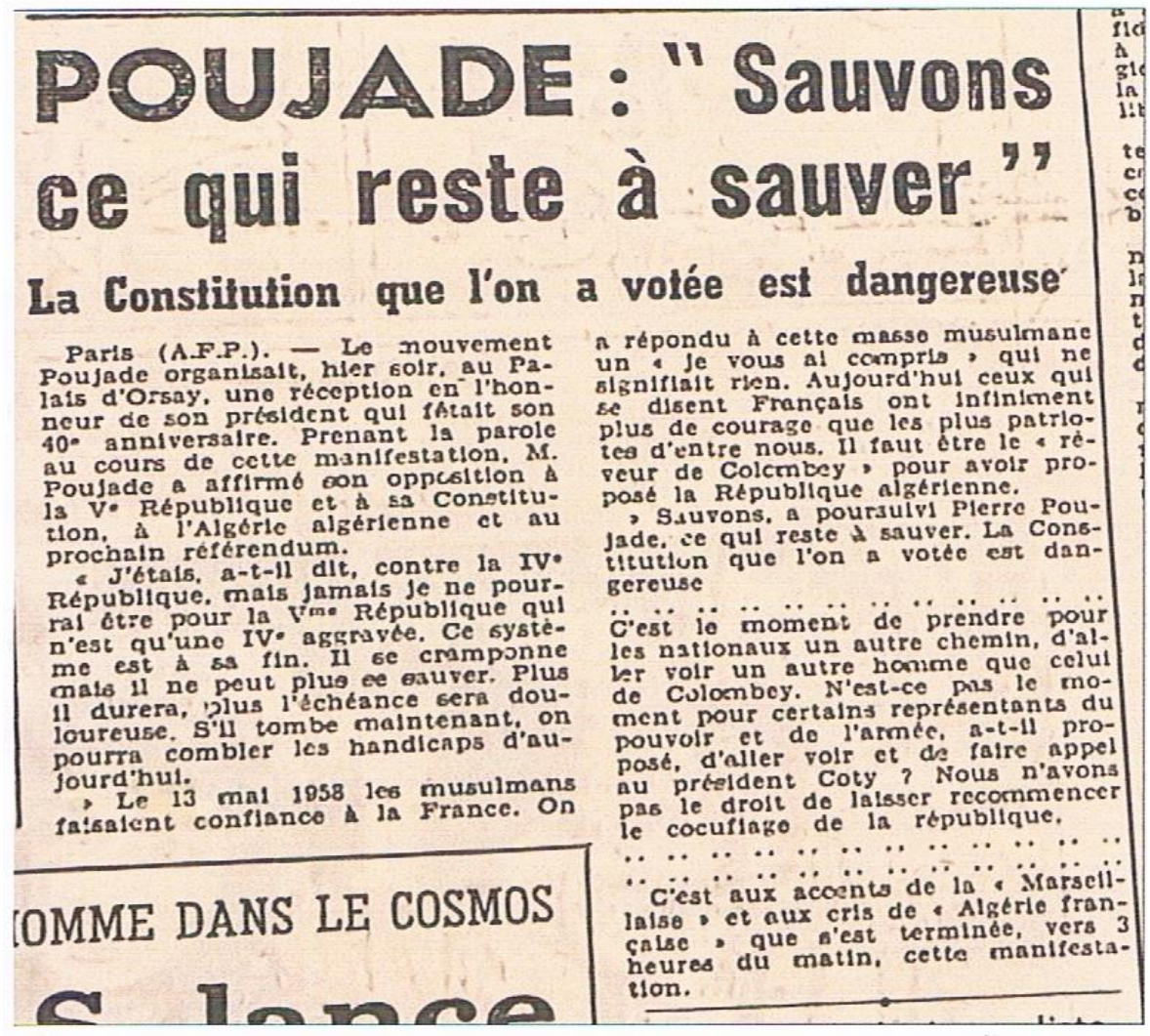

POUJADE : " Sauvons ce qui reste à sauver "

La Constitution que l'on a votée est dangereuse

Paris (A.F.P.). — Le mouvement Poujade organisait, hier soir, au Palais d'Orsay, une réception en l'honneur de son président qui fêtait son 40e anniversaire. Prenant la parole au cours de cette manifestation, M. Poujade a affirmé son opposition à la Ve République et à sa Constitution, à l'Algérie algérienne et au prochain référendum.

« J'étais, a-t-il dit, contre la IVe République, mais jamais je ne pourrai être pour la Vme République qui n'est qu'une IVe aggravée. Ce système est à sa fin. Il se cramponne mais il ne peut plus se sauver. Plus il durera, plus l'échéance sera douloureuse. S'il tombe maintenant, on pourra combler les handicaps d'aujourd'hui.

» Le 13 mai 1958 les musulmans faisaient confiance à la France. On a répondu à cette masse musulmane un « je vous ai compris » qui ne signifiait rien. Aujourd'hui ceux qui se disent Français ont infiniment plus de courage que les plus patriotes d'entre nous. Il faut être le « rêveur de Colombey » pour avoir proposé la République algérienne.

» Sauvons, a poursuivi Pierre Poujade, ce qui reste à sauver. La Constitution que l'on a votée est dangereuse

.. ..

C'est le moment de prendre pour les nationaux un autre chemin, d'aller voir un autre homme que celui de Colombey. N'est-ce pas le moment pour certains représentants du pouvoir et de l'armée, a-t-il proposé, d'aller voir et de faire appel au président Coty ? Nous n'avons pas le droit de laisser recommencer le cocufiage de la république.

.. ..
.. ..

C'est aux accents de la « Marseillaise » et aux cris de « Algérie française » que s'est terminée, vers 3 heures du matin, cette manifestation.

OMME DANS LE COSMOS

[1] Echo d'Alger, N° 17554, 02/12/1960, p3 .

تابع الملحق رقم09

APRÈS LES DEUX PRÉSIDENTS DES ASSEMBLÉES

Le général DE GAULLE a consulté à l'Elysée les chefs de cinq partis

ONT ÉTÉ EXCLUS DE SES VISITEURS les délégués du parti communiste et du groupe "Unité de la République"

L'ECHO D'ALGER

Au congrès national des indépendants

Deux motions seront soumises aujourd'hui au vote des congressistes

La première favorable à l'" Algérie dans la France " : " On ne saurait admettre le recours au référendum s'il mettait en cause l'intégrité de la République "

SUITE DE LA 1

PAR DÉCISION DE L'UEO.

L'O.T.A.N. sera la quatrième puissance atomique mondiale

LA FORCE MOBILE D'INTERVENTION DES NATIONS ATLANTIQUES SERA REALISEE DANS UN BREF DELAI

SUITE DE LA 1

Pour y rencontrer le plus de monde possible

Le voyage en Algérie du général de Gaulle durera cinq ou six jours

LES GRANDES VILLES RESTERAIENT EN PRINCIPE A L'ECART DE LA VISITE

UNE SEULE QUESTION AU REFERENDUM

POUJADE : " Sauvons ce qui reste à sauver "

La Constitution que l'on a voulue est dangereuse

Kasavubu ne veut plus des représentants de Nasser sur le territoire congolais

LUMUMBA RETROUVE A LULUABOURG

SUITE DE LA 1

L'ambassadeur SANANIKONE passe aux insurgés de Savannakhet

Dans le débat à l'Assemblée sur la force de frappe

Le gouvernement engage une nouvelle fois sa responsabilité

Une motion de censure pourrait être déposée aujourd'hui

AVANT L'ENVOI D'UN HOMME DANS LE COSMOS

L'U.R.S.S. lance un troisième vaisseau spatial

Distant seulement de 249 km. de la terre l'engin n'aurait qu'une très brève existence

A Moscou

En qualité de journaliste

M. SOUSTELLE à l'O.N.U. pour le débat sur l'Algérie

Nasser nationalise les entreprises belges en Egypte

Entrevue historique dans l'histoire religieuse

Le pape Jean XXIII recevra aujourd'hui le primat de l'église anglicane

M. Jean Morin reçu par Mlle Sid Cara

flash - flash - flash - flash - fl

Long entretien JOXE - DEBRE

A propos des demandes de sursis d'incorporation

Arrêté le 17 octobre Patrice MICHELIN a été mis en liberté provisoire

APRES UN « SUSPENSE » D'UNE JOURNEE

Vintila HORIA refuse le " Prix Goncourt "

« Je ne veux pas être une cause de dissension en France » écrit notamment le lauréat 1960

Une déclaration de Roland Dorgelès

Les travaux de la commission d'élus algériens

الملحق رقم 10: لماذا أنشأنا R.A. F[1]

Pourquoi nous avons créé le R.A.F

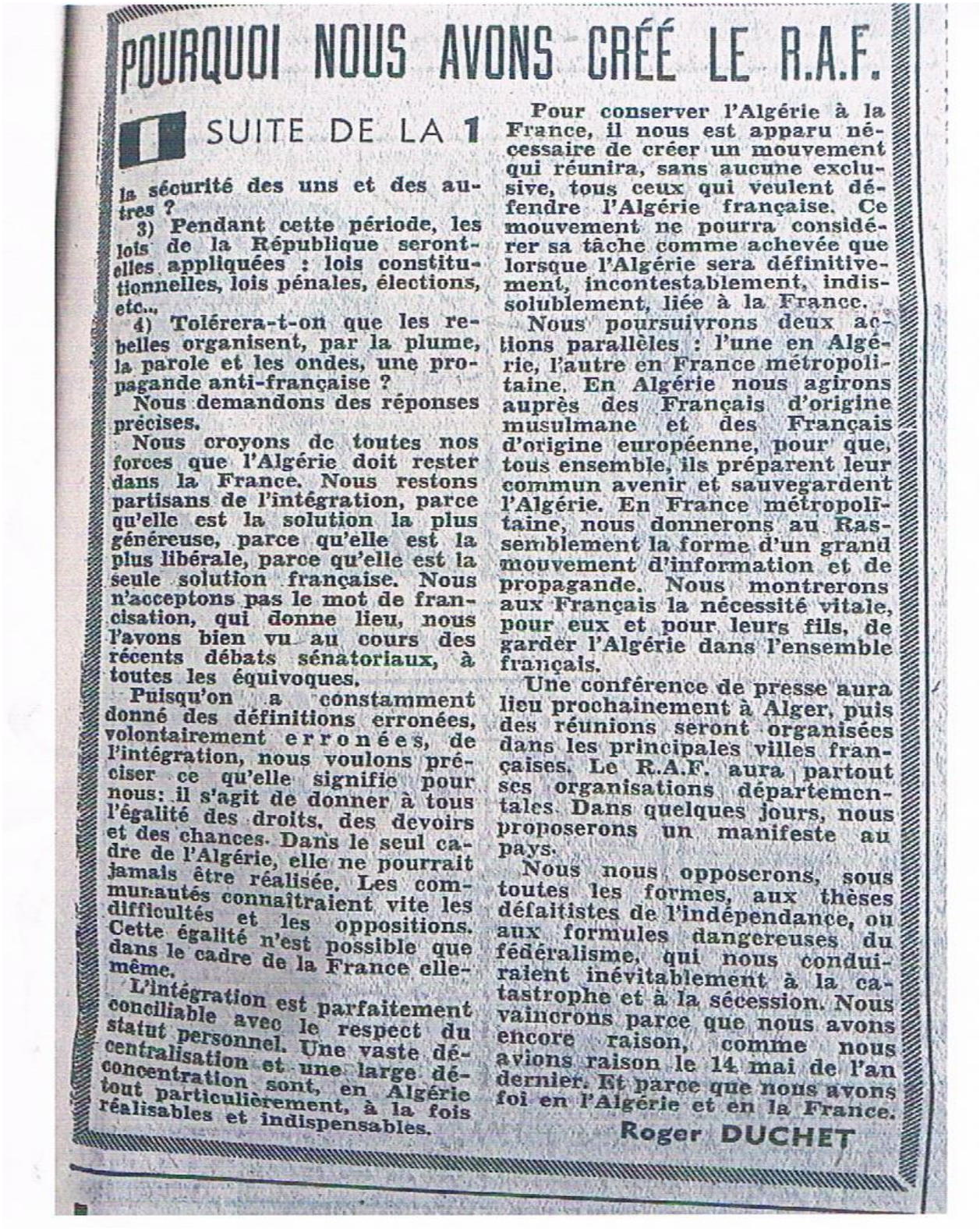

POURQUOI NOUS AVONS CRÉÉ LE R.A.F.

SUITE DE LA 1

la sécurité des uns et des autres ?

3) Pendant cette période, les lois de la République seront-elles appliquées : lois constitutionnelles, lois pénales, élections, etc...

4) Tolérera-t-on que les rebelles organisent, par la plume, la parole et les ondes, une propagande anti-française ?

Nous demandons des réponses précises.

Nous croyons de toutes nos forces que l'Algérie doit rester dans la France. Nous restons partisans de l'intégration, parce qu'elle est la solution la plus généreuse, parce qu'elle est la plus libérale, parce qu'elle est la seule solution française. Nous n'acceptons pas le mot de francisation, qui donne lieu, nous l'avons bien vu au cours des récents débats sénatoriaux, à toutes les équivoques.

Puisqu'on a constamment donné des définitions erronées, volontairement erronées, de l'intégration, nous voulons préciser ce qu'elle signifie pour nous: il s'agit de donner à tous l'égalité des droits, des devoirs et des chances. Dans le seul cadre de l'Algérie, elle ne pourrait jamais être réalisée. Les communautés connaîtraient vite les difficultés et les oppositions. Cette égalité n'est possible que dans le cadre de la France elle-même.

L'intégration est parfaitement conciliable avec le respect du statut personnel. Une vaste décentralisation et une large déconcentration sont, en Algérie tout particulièrement, à la fois réalisables et indispensables.

Pour conserver l'Algérie à la France, il nous est apparu nécessaire de créer un mouvement qui réunira, sans aucune exclusive, tous ceux qui veulent défendre l'Algérie française. Ce mouvement ne pourra considérer sa tâche comme achevée que lorsque l'Algérie sera définitivement, incontestablement, indissolublement, liée à la France.

Nous poursuivrons deux actions parallèles : l'une en Algérie, l'autre en France métropolitaine. En Algérie nous agirons auprès des Français d'origine musulmane et des Français d'origine européenne, pour que, tous ensemble, ils préparent leur commun avenir et sauvegardent l'Algérie. En France métropolitaine, nous donnerons au Rassemblement la forme d'un grand mouvement d'information et de propagande. Nous montrerons aux Français la nécessité vitale, pour eux et pour leurs fils, de garder l'Algérie dans l'ensemble français.

Une conférence de presse aura lieu prochainement à Alger, puis des réunions seront organisées dans les principales villes françaises. Le R.A.F. aura partout ses organisations départementales. Dans quelques jours, nous proposerons un manifeste au pays.

Nous nous opposerons, sous toutes les formes, aux thèses défaitistes de l'indépendance, ou aux formules dangereuses du fédéralisme, qui nous conduiraient inévitablement à la catastrophe et à la sécession. Nous vaincrons parce que nous avons encore raison, comme nous avions raison le 14 mai de l'an dernier. Et parce que nous avons foi en l'Algérie et en la France.

Roger DUCHET

[1]Echo d'Alger,10/11/1959, p.p1-3

l'Echo d'Alger
20/11/1959

POURQUOI NOUS AVONS CRÉÉ LE R.A.F.

LE 14 mai 1958, avec Georges Bidault, Jacques Soustelle et André Morice, nous avons demandé, pour sauver l'Algérie, la constitution d'un gouvernement d'union et de salut national. Nous avons proclamé que l'Algérie était et resterait française, que l'armée l'Algérie était le bouclier et l'honneur de la nation, que les Français d'Algérie, dans un sursaut patriotique, avaient donné la preuve qu'ils voulaient rester français.

Notre appel nous a valu critiques et sarcasmes. Il a cependant contribué à édifier le « nouveau régime ». Au milieu des vicissitudes politiques, notre détermination est la même, si elle n'est plus toujours celle des hommes qui, le 14 mai 1958, nous approuvaient et nous applaudissaient.

D'aucuns s'étonnent de nous voir prendre, sur l'affaire algérienne, des positions différentes des thèses gouvernementales. On a pris l'habitude, dans un grand nombre de milieux, de ne plus discuter les décisions du pouvoir, et même on s'indigne lorsque sont émises des objections ou des critiques.

Nous pensons cependant que le pouvoir n'est pas choqué des objections qui lui sont faites. Il ne peut avoir que mépris pour ceux qui refusent toute critique, alors que, dans le passé, ils se sont livrés à une opposition injuste et systématique. Le pouvoir ne peut pas négliger les avis des hommes qui montrent quelque indépendance et n'ont pour but que l'intérêt national.

Le général de Gaulle a déclaré dans le « Le Fil de l'épée » qu'on « s'appuie seulement sur ce qui résiste, et qu'il faut préférer les cœurs fermes et incommodes aux hommes faciles et sans ressort. »

par Roger DUCHET

Une politique algérienne nouvelle a été définie. On nous affirme qu'elle est la vérité. Qui peut soutenir cependant que le pouvoir soit toujours infaillible ? Le pari de Conakry a été perdu. Le Soudan et le Sénégal demandent leur indépendance. Qui aurait pu imaginer, à la veille de la grande consultation de septembre dernier, que la Communauté serait, en quelques mois, ébranlée ?

Nous n'avons jamais accusé le pouvoir de vouloir perdre l'Algérie. Nous disons seulement que les méthodes nouvelles qu'il emploie ne sont pas sans graves périls. Nous sommes obligés de constater qu'elles ont semé la zizanie chez les Français d'Algérie, le doute dans l'opinion européenne, le doute chez les Français d'origine musulmane, et le trouble dans l'armée. Nous réaffirmons que, pour ramener la paix, il faut terminer la pacification. Toute défaillance, toute indétermination, encourage la rébellion et prolonge la guerre.

C'est pourquoi nous avons posé au gouvernement un certain nombre de questions, destinées à rassurer l'Algérie et à faciliter la tâche de l'armée. Sans doute a-t-il répondu à quelques-unes d'entre elles. Mais il reste de graves équivoques. C'est pourquoi nous complétons notre question[illegible]

56 qui accorde [illegible] carte du combattant, tous le[illegible] et plus, la retraite au [illegible] francs.

La commission, ayant [illegible] soir, adopté un amendeme[illegible] tissant en fait au rejet de l[illegible] des crédits du ministère des combattants, pour protester [illegible] non-rétablissement de la r[illegible] contre la politique du gouv[illegible] à l'égard des anciens co[illegible] ne pouvait, aujourd'hui, [illegible] mer sa position. D'où sa [illegible] rejeter l'article 56.

الملحق رقم 11: قام بيدو، سوستيل، ديشي وموريس بتطوير تَكْتِيكات انتخابية مُشتركة[1]

MM. Bidault, Soustelle Duchet et Morice mettent au point la tactique électorale commune

La Dépêche
Quotidienne d'Algérie
Samedi 25 Octobre 1958

MM. BIDAULT, SOUSTELLE DUCHET ET MORICE
mettent au point
la tactique électorale commune

Dans bien des circonscriptions
l'accord sur un candidat a été réalisé

PARIS (F.P.). — MM. Georges Bidault, président de la « Démocratie chrétienne », Jacques Soustelle, président de « L'Union pour la Nouvelle République », Roger Duchet, secrétaire général du « Centre national des Indépendants », et André Morice, président du Centre républicain, ont eu jeudi, en fin de journée, une longue entrevue.

Ils ont examiné les résultats des efforts entrepris pour les experts de ces quatre organisations en vue d'établir une tactique électorale commune.

Ces experts ont passé au crible de leur examen la situation électorale de presque tous les départements, à l'exception d'une quinzaine dont les cas ont été réservés.

Dans une cinquantaine de circonscriptions, ils sont parvenus à s'entendre sur le nom d'un seul candidat qui recevra donc la quadruple investiture. Dans un certain nombre de circonscriptions, l'accord a pu se faire sur les bases suivantes : une seule des quatre organisations présentera un candidat avec la neutralité bienveillante des trois autres. Dans d'autres régions, chaque organisation défendra ses chances au premier tour, étant entendu que les quatre investitures devront, avant le second tour, revenir au candidat le plus favorisé.

MM. Bidault, Soustelle, Duchet et Morice se rencontreront à nouveau mardi ou mercredi prochain, après le bref voyage que M. Duchet doit effectuer en Algérie, afin d'approuver définitivement le protocole qui aura été mis au point par leurs experts.

[1]La dépêche quotidienne d'Algérie, 25/10/1958, p01.

تابع الملحق رقم 11

الملحق رقم 12: مُحاكمة الجزائر الفرنسية [1] Le procès de l'Algérie française

MAISON DE LA DATTE...
MAISON DE LA DATTE...
MAISON DE LA DATTE...
Mais oui... PENNEZ-Y DEJA !...
RUE CHARRAS
OUVERTURE DE SON MAGASIN... 31, RUE HOCHE

L'ÉCHO D'ALGER

La plus fort tirage de l'Afrique du Nord — Trois éditions quotidiennes — 0,25 NF - En métropole : 0,35 NF — Téléphone : 63-73-00 à 05 — 20, rue de la Liberté — DIMANCHE SOIR 6-7 Novembre 1960

Le « procès de l'Algérie française »

REMIÈRES PASSES D'ARMES, SAMEDI NTRE LA DÉFENSE ET LE MINISTÈRE PUBLIC

Le tribunal se déclare compétent en matière de presse pour Alain de Sérigny

Il reconnaît être insuffisamment informé sur les conditions de l'arrestation de Lagaillarde

Pierre LAGAILLARDE: *"Je ne renie pas mes actes et n'entends pas esquiver mes responsabilités"*

Aujourd'hui, interrogatoire des accusés

LE CHEMIN NOUVEAU

NIXO
se déc
assur

FÊTÉ PAR SES CAMA
MÉDAILLÉS MILI
"L'Algérie ne
jamais sép
de la Fra
a déclaré le président Ju

Lors d'une suspension d'audience, samedi après-midi, le général Gardon (à gauche) et l'avocat général Mongin s'entretenaient dans un bureau attenant à la salle d'audience

[1] L'écho d'Alger, N° 17554, 06-07/11/1960, p01

تابع الملحق رقم12

2. - Il renvoie au débat sur le fond la question de l'« applicabilité » de l'article 62 à M. Alain de Sérigny ;

prochaine audience samedi, lundi, à 13 heures. Au programme : interrogatoire des inculpés.

René SAIVE.

La conférence de presse du "F.A.F."

QUESTIONS et RÉPONSES

SUITE DE LA 10

Ce fut alors le feu roulant des questions, les journalistes et notamment les représentants de la presse étrangère, étant désireux comme bien l'on pense d'obtenir des éclaircissements sur des points de détail. Et tout d'abord « les moyens de combat du F.A.F. ? ».

« Ce sont des moyens légaux, simples et précis » déclara Me Gassiot. Le problème a été en effet mal posé. « L'Algérie Française » n'est pas un fait nouveau ou révolutionnaire. L'Algérie est française de par la Constitution. Elle est française depuis 130 ans, et devenue depuis un groupe de départements français rattachés au ministère de l'Intérieur.

Après avoir rappelé le sénatus-consulte de 1865 qui permettait aux algériens d'accéder à la citoyenneté française, et les améliorations qui y furent apportées, Me Gassiot ajouta : « Depuis le 7 mars 1944, par ordonnance du général de Gaulle, tous les musulmans d'Algérie sont citoyens français ».

Question : « Par réaction au discours du général de Gaulle, la lutte menée par le F.A.F. prendra-t-elle une nouvelle forme ?

Réponse : « Ce n'est pas envisagé dans l'état actuel des choses. Ce n'est en somme qu'un discours. Pour nous, seules comptent les lois, la Constitution. Il s'agit de savoir qu'elle sera l'application qu'on en fera ».

Question : « Quel est le chiffre des adhérents du F.A.F. ?

Réponse : « Le chiffre exact est difficile à fixer, car il est constamment dépassé. Disons que nous sommes largement au-dessus du million, dont environ 400.000 musulmans.

Question : « Quel est à votre avis le meilleur moyen pour arriver à la paix ? ».

Réponse : « Créer un climat psychologique nécessaire. Le F.L.N. est battu sur le terrain. Nous avons à ce sujet des renseignements précis. Bien sûr, un petit groupe de 50 types peut encore faire régner la terreur, mais il n'en demeure pas moins que le F.L.N. est battu.

Il faut persuader la population musulmane que la France restera à tout prix dans ce pays. 10 % de cette population nous sont hostiles ; 10 % sont franchement engagés à nos côtés et les 80 % qui restent tout en nous étant favorables, demeurent dans un attentisme prudent. Or les résultats militaires sont là. Ils sont excellents. Reste le choc psychologique pour décider les attentistes.

Question : « Que pensez-vous de la volte-face F.L.N. vers l'Est ?

Réponse : « On ne sait rien des intentions des pays de l'Est à l'égard du F.L.N. Si l'appui théorique passe dans le domaine pratique, alors cela intéressera tout le monde occidental.

Question (du même journaliste américain) : Ne pourrait-on pas éviter ce danger ?

Réponse : Je vois où vous voulez en venir. Pour empêcher le F.L.N. de basculer vers l'Est, il faudrait lui donner ce qu'il demande ! Mais c'est une politique de Gribouille. Et ce chantage n'empêcherait pas l'Algérie de tomber ensuite dans les bras du communisme ».

Question : « Est-ce que les moyens de lutte préconisés par vous, comprennent également un programme économique et social ? »

Réponse : « Les gouvernements français de ces dernières années ont fait des efforts économiques et sociaux considérables en Algérie. Il est démontré, à la lumière de ces expériences que ces efforts incessants sont insuffisants. L'économique et le social n'entraînent pas le politique.

Question : « Et si l'autodétermination aboutissait à l'Algérie Algérienne ? ».

Réponse : « Le F.A.F., alors, n'aurait plus sa raison d'être. Et cela se réduirait à un problème de réaction d'Algériens. Nos moyens sont ceux de la propagande classique. Le discours du 4 novembre nous apporte la preuve qu'il n'existe plus que deux options : la République algérienne ou l'Algérie française. Notre thème de propagande a donc été considérablement simplifié par ce discours qui supprime désormais toute équivoque ».

Question : « Avez-vous une idée sur la relance de l'économie privée en Algérie ? »

Réponse : « L'économie privée est terriblement influencée par le climat psychologique. Selon tel ou tel événement l'économie privée se redresse ou s'effondre.

Le climat de confiance est donc intimement lié au choc dont nous avons déjà parlé ».

Question : « Vous avez parlé tout à l'heure de moyens de lutte légaux. Lesquels sont-ils ? »

Réponse : « Les discours du chef de l'Etat, je l'ai déjà dit, ne sont que des discours. Quand il faudra mettre en route le processus constitutionnel, alors nous aurons des moyens de nous exprimer. Si ce processus est mis en route les représentants normaux de la nation auront le pouvoir de s'y opposer ».

Question : « Quelle serait la position du F.A.F. face à un référendum qui donnerait (ou ne donnerait pas) toute liberté d'action au chef de l'Etat ? ».

Réponse : « Le F.A.F. n'a pas le moyen de s'opposer à un référendum à l'échelle nationale. De toute façon le F.A.F. n'a rien à envisager, soit illégal. Sa force principale c'est d'avoir précisément pour lui la légalité.

Question : « Quelle est la position du F.A.F. devant l'idée d'une trêve unilatérale ? ».

Réponse : « Je ne pense pas qu'une telle ait été le sentiment du chef de l'Etat lorsqu'il en a évoqué la possibilité. Mais si c'était bien la pensée exprimée, ce serait une folie. Si affaibli qu'il soit le F.L.N. prendrait vite des forces en face d'une armée qui ne se bat plus... ».

R.V.

Réunion du Fro de l'Algérie française à Philippevil

Philippeville (d.n.c.p.). — « Front de l'Algérie française » (F.A.F.) a donné, ce matin, à 9 une réunion au théâtre mu de Philippeville.

Plusieurs orateurs, parmi certains venaient de Cons Bône, Oran et Alger, ont ex thèses du mouvement deva d'un millier de personnes.

تابع الملحق رقم12

FÊTÉ PAR SES CAMARADES MÉDAILLÉS MILITAIRES

"L'Algérie ne sera jamais séparée de la France"

a déclaré le président Julien Tardieu

...Le jeune
a pris l'en
la mar
s'il éta

WASHINGTON (A
sur ce qui rest
acharnées de l'histo

procès »)

municipal de Paris s'entretenant avec des médaillés milit

الملحق رقم 13: أعمد بيانية تُوضح نِسب المُعارضون للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني والمُؤيّدون لذلك (1957-1959)[1]

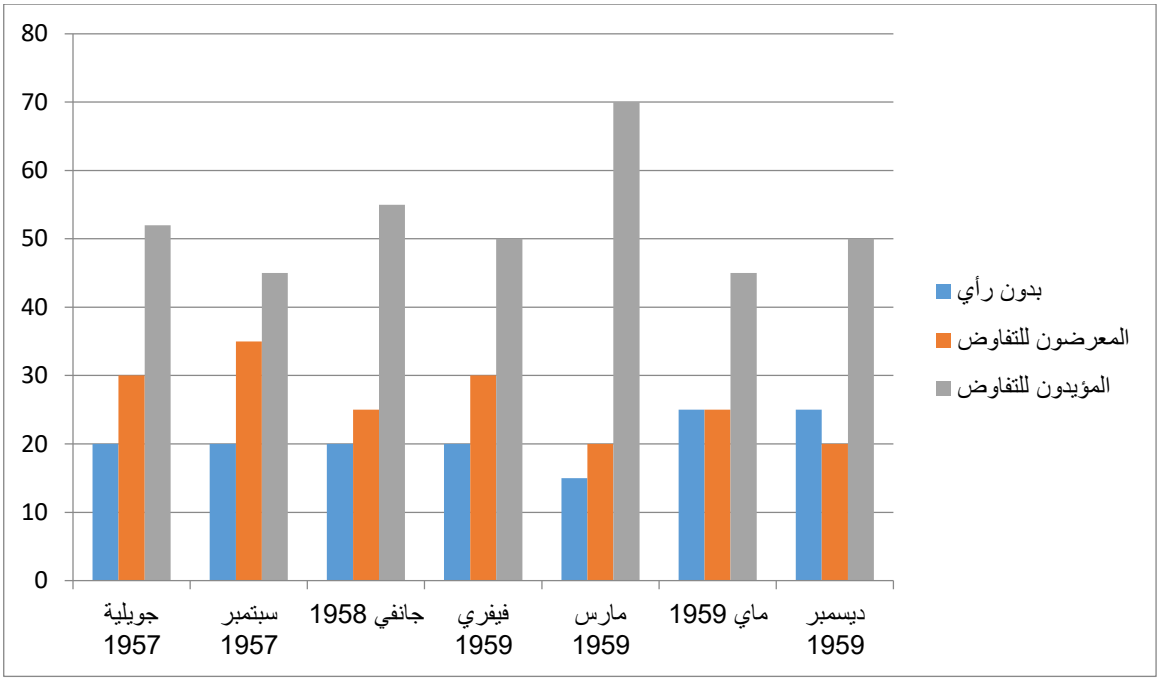

التحليل: ارتفاع نسب المؤيدون للتفاوض مع وجود نسب رافضة لذلك، يعكس الانقسام السائد في أوساط الحياة السياسية الفرنسية، وتبلور موقف اليمين الفرنسي الرافض لأي حوار مع ج.ت.و.

[1]Charles-Robert Ageron, **L'opinion publique française à travers les sondages**, in La guerre d'Algérie et les français, p. 37.

الملحق رقم 14: انتشار فروع "P.S.F" و"P.P.F" في الجزائر 1938[1]

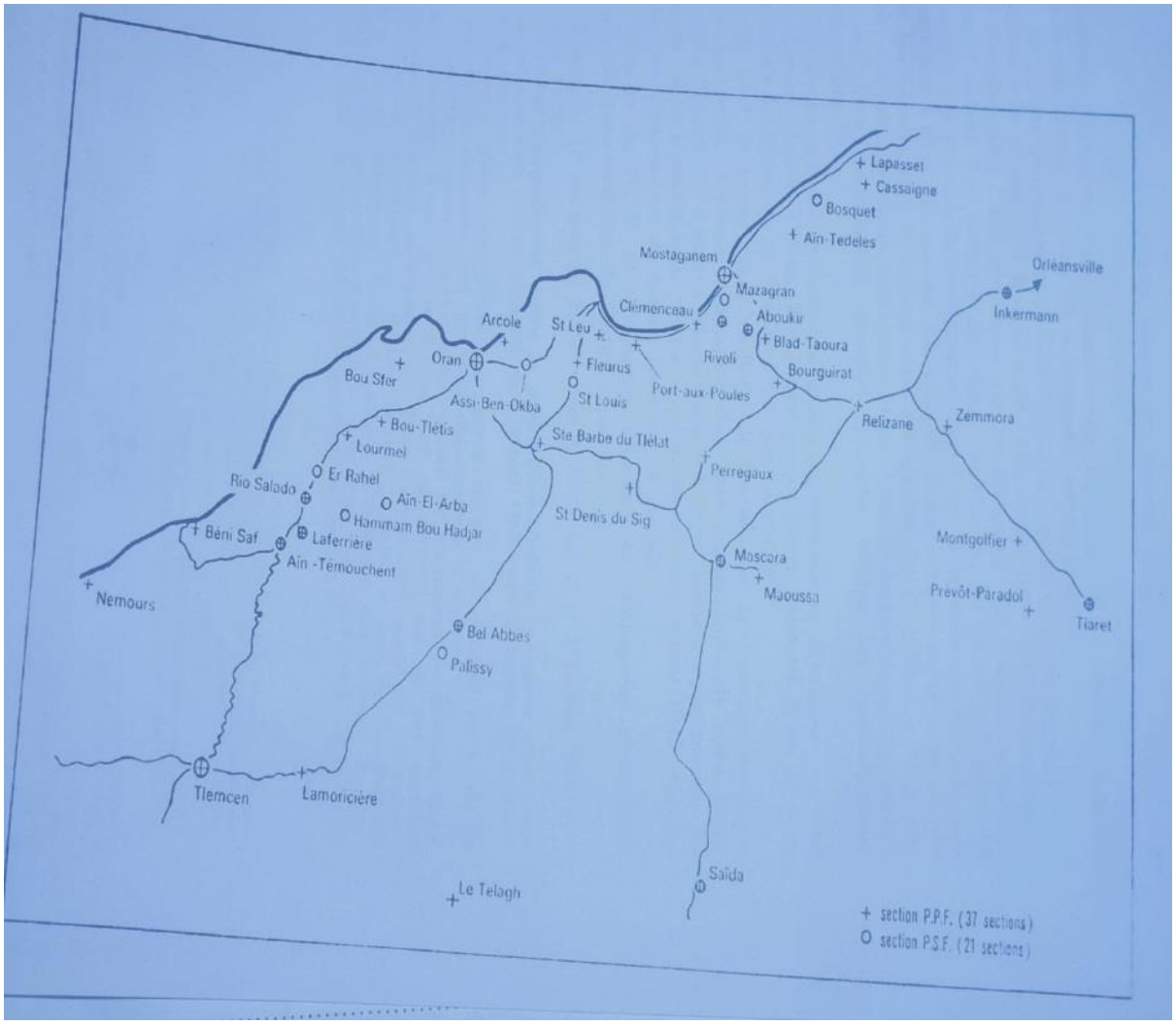

[1]Marynower Claire, **Etre socialiste dans l'Algérie coloniale : pratiques**, cultures et identités d'un milieu partisan dans le département d'Oran, 1919-1939, thèse dirigée par M. Marelazar, professeur des universités, IEP, de Paris, soutenue le 04/12/2013.

الملحق رقم 15: بيان لليوسراف "U.S.R.A.F" أكتوبر 1957 تحت عنوان "فرنسيو متيجة"[1]

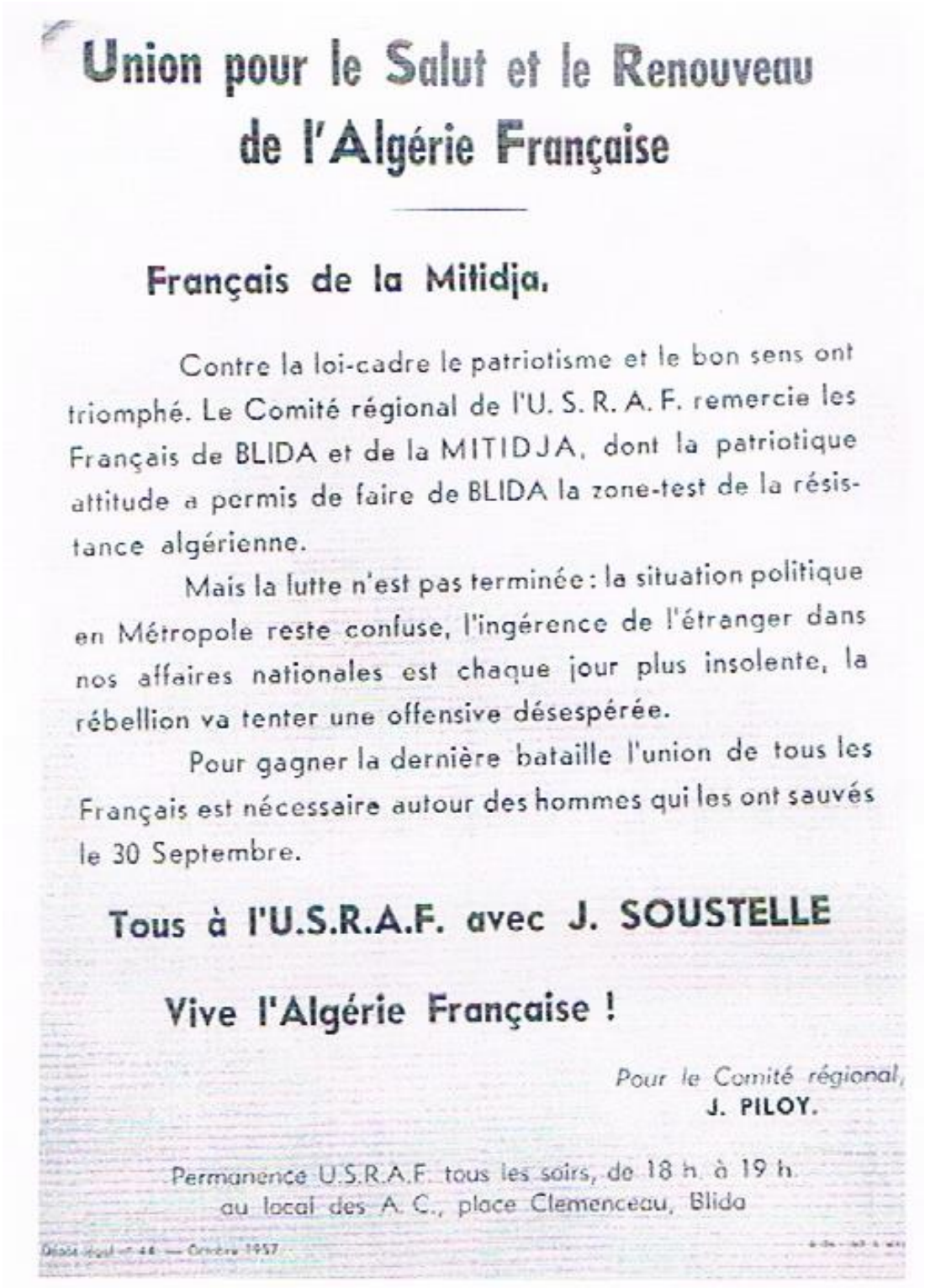

Union pour le Salut et le Renouveau de l'Algérie Française

Français de la Mitidja.

Contre la loi-cadre le patriotisme et le bon sens ont triomphé. Le Comité régional de l'U. S. R. A. F. remercie les Français de BLIDA et de la MITIDJA, dont la patriotique attitude a permis de faire de BLIDA la zone-test de la résistance algérienne.

Mais la lutte n'est pas terminée : la situation politique en Métropole reste confuse, l'ingérence de l'étranger dans nos affaires nationales est chaque jour plus insolente, la rébellion va tenter une offensive désespérée.

Pour gagner la dernière bataille l'union de tous les Français est nécessaire autour des hommes qui les ont sauvés le 30 Septembre.

Tous à l'U.S.R.A.F. avec J. SOUSTELLE

Vive l'Algérie Française !

Pour le Comité régional,
J. PILOY.

Permanence U.S.R.A.F. tous les soirs, de 18 h. à 19 h.
au local des A. C., place Clemenceau, Blida

[1]CAOM, 9260/25, **Ministère de l'intérieur**, réunion d'information, organisée par l'union pour le salut et le renouveau de l'Algérie Française, USRAF, 27 novembre 1957.

الملحق رقم 16: عرض حال "علي ملاّم" أحد نواب "U.S.R.A.F" أثناء عقد مؤتمر بوردو نوفمبر 1959.[1]

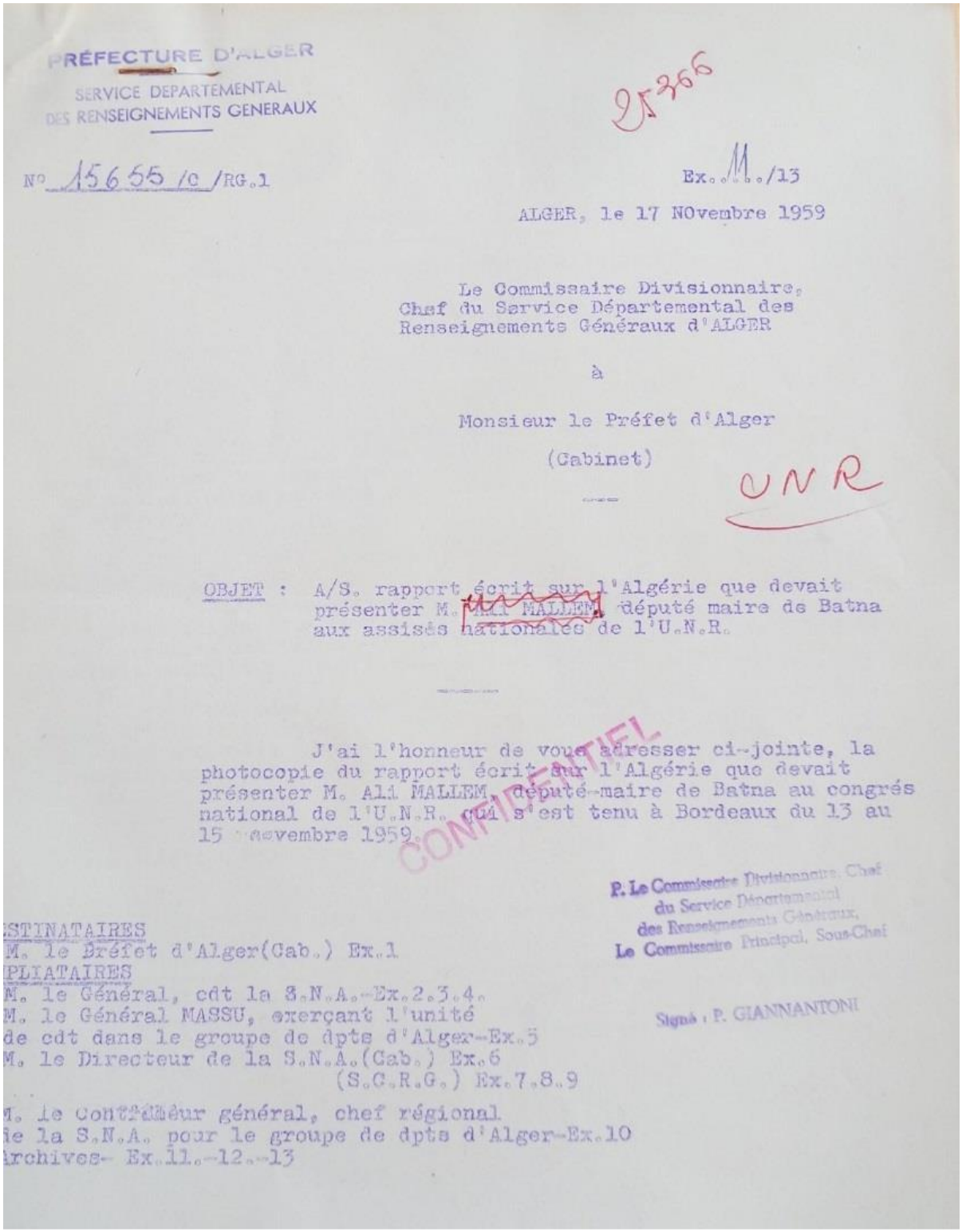

PRÉFECTURE D'ALGER
SERVICE DEPARTEMENTAL
DES RENSEIGNEMENTS GENERAUX

95366

N° 15655 /C /RG.1

Ex. M. /13

ALGER, le 17 NOvembre 1959

Le Commissaire Divisionnaire,
Chef du Service Départemental des
Renseignements Généraux d'ALGER

à

Monsieur le Préfet d'Alger

(Cabinet)

UNR

OBJET : A/S. rapport écrit sur l'Algérie que devait présenter M. Ali MALLEM, député maire de Batna aux assisés nationales de l'U.N.R.

J'ai l'honneur de vous adresser ci-jointe, la photocopie du rapport écrit sur l'Algérie que devait présenter M. Ali MALLEM, député-maire de Batna au congrès national de l'U.N.R. qui s'est tenu à Bordeaux du 13 au 15 novembre 1959.

CONFIDENTIEL

P. Le Commissaire Divisionnaire, Chef
du Service Départemental
des Renseignements Généraux,
Le Commissaire Principal, Sous-Chef

Signé : P. GIANNANTONI

ESTINATAIRES
M. le Préfet d'Alger(Cab.) Ex.1
PLIATAIRES
M. le Général, cdt la 3.N.A.-Ex.2.3.4.
M. le Général MASSU, exerçant l'unité
de cdt dans le groupe de dpts d'Alger-Ex.5
M. le Directeur de la S.N.A.(Cab.) Ex.6
(S.C.R.G.) Ex.7.8.9
M. le Contrôleur général, chef régional
de la S.N.A. pour le groupe de dpts d'Alger-Ex.10
Archives- Ex.11.-12.-13

[1]C.A.O.M préfecture d'Alger S.D.R.G n°1453, la fédération de l'UNR, prépare son congrès national, Alger, 290 octobre 1959.

تابع الملحق رقم16

RAPPORT sur l'ALGERIE

présenté par Ali MALLEM, député-maire de Batna

LES DONNEES DU PROBLEME

".... Pourvu que je ne parle en mes écrits ni de l'autorité, ni du culte, ni de la politique, ni de la morale, ni des gens en place, ni des corps en crédit, ni de l'opéra, ni des autres spectacles, ni de personne qui tienne à quelque chose, je puis tout imprimer."

BEAUMARCHAIS

Si aucune solution raisonnable pour la crise algérienne n'a jusqu'ici pu être trouvée, c'est parce que les causes profondes, les symptômes véritables, et la gravité du mal n'ont pas été suffisamment recherchés, objectivement, sans idée préconçue.

C'est pour déceler ces causes, pour révéler ces symptômes, pour atteindre le mal à la racine que nous exposons les données du problème proposées non seulement par nous, mais également, par des Français compétents, désintéressés, appartenant à tous les bords politiques (1).

Cette confrontation de points de vue permettra d'arriver à une solution valable à peu près pour tous.

Voici donc les données du problème :

---

(1) Les données statistiques de l'Economie Algérienne et de l'Enseignement, en raison de leur grand nombre de pages, font l'objet d'un tirage particulier. S'adresser au Secrétariat Général.

تابع الملحق رقم16

L A M I S E R E

"... La misère humaine s'est réveillée"

J. JAURES

C'est par elle que nous commençons. Parce qu'il faut vivre avant de philosopher : "Primum Vivere".

La misère, puisqu'il faut l'appeler par son nom, sévit partout en Algérie. Atroce, épouvantable dans les grandes villes et jusque dans les artères les plus riches.

Une multitude de mendiants tend la main devant les terrasses des cafés, contemple avec des yeux affamés ceux qui, dans des restaurants confortables, mangent à leur faim et boivent dans des verres plus grands que leur soif.

La misère est dans les petits villages et dans les campagnes surtout. Misère des gosses, misère des gueux à la recherche d'un morceau de pain, misère des chômeurs chroniques et des sans emploi, misère des ouvriers agricoles à 300 ou 400 frs par jour, misère des hommes qui ont 40.000 ou quelquefois 20.000 frs par an !

C'est de cette misère invraisemblable que surgissent les hors-la-loi et les révoltés. Ceux qui vont le derrière couvert d'un haillon et le ventre creux n'ont d'autre refuge que l'illégalité et l'aventure.

Le Musulman algérien me fait penser au bûcheron de La Fontaine :

"Sa femme, ses enfants, la taille, la corvée
"Lui font d'un malheureux, la peinture achevée".

Alors, en désespoir de cause, il s'arme et appelle la mort.

Et, contrairement au bûcheron de la fable, il préfère mourir plutôt que de souffrir plus longtemps.

o

o o

Les économistes distingués ont parlé, parleront encore de "masse de revenus, de natalité", ils aligneront des chiffres, traceront des courbes et feront des tableaux, mais ils n'empêchent que l'Algérie a faim, qu'il faut calmer cette faim immense, chroniq

.../

الملحق رقم 17: موقف نواب مُسْلِمي L'U.N.R بخصوص إدانة بيان 121.[1]

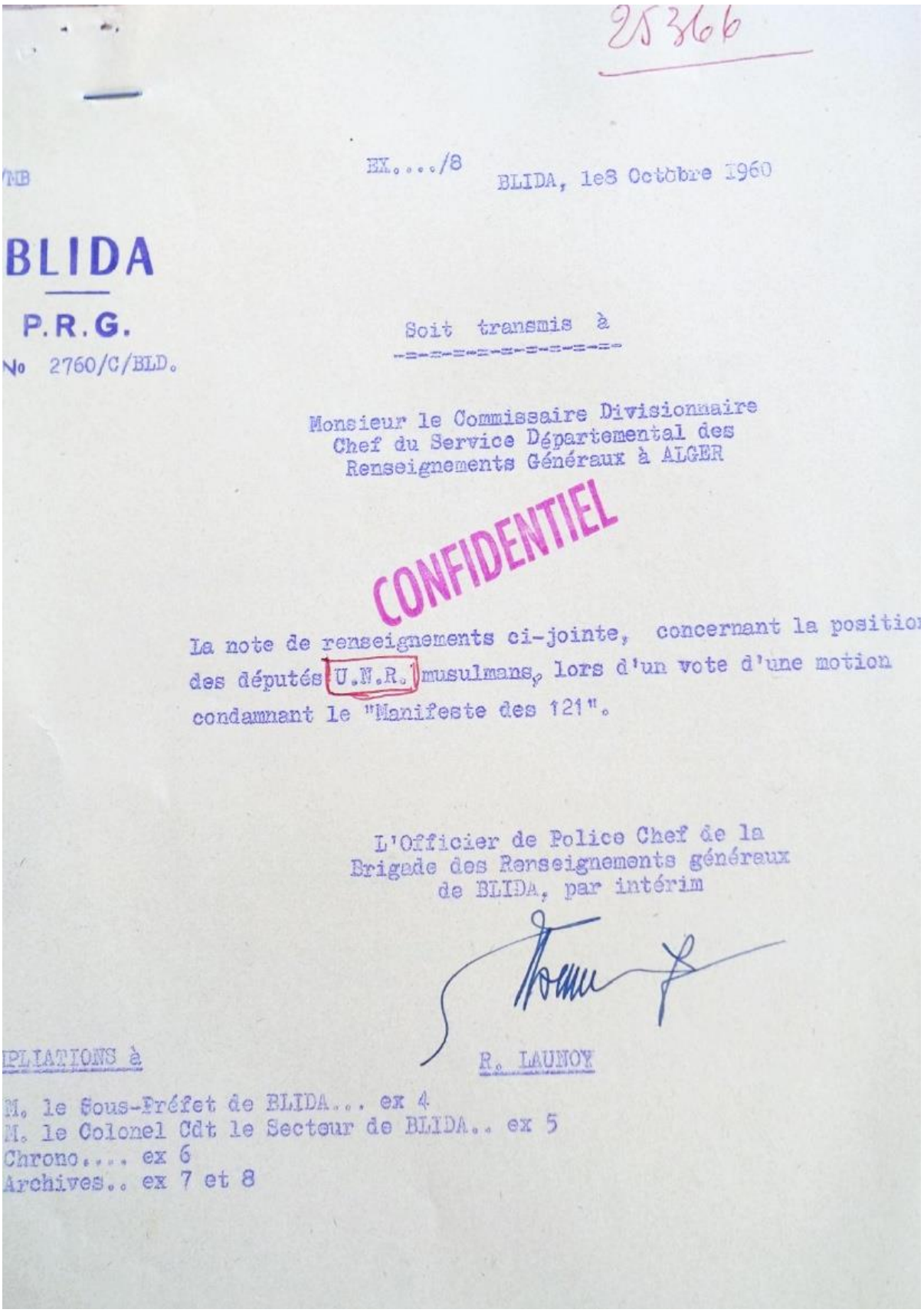

25366

EX..../8 BLIDA, le 8 Octobre 1960

BLIDA

P.R.G.

No 2760/C/BLD.

Soit transmis à

Monsieur le Commissaire Divisionnaire
Chef du Service Départemental des
Renseignements Généraux à ALGER

CONFIDENTIEL

La note de renseignements ci-jointe, concernant la positio
des députés U.N.R. musulmans, lors d'un vote d'une motion
condamnant le "Manifeste des 121".

L'Officier de Police Chef de la
Brigade des Renseignements généraux
de BLIDA, par intérim

R. LAUNOY

PLIATIONS à

M. le Sous-Préfet de BLIDA... ex 4
M. le Colonel Cdt le Secteur de BLIDA.. ex 5
Chrono.... ex 6
Archives.. ex 7 et 8

[1]C.A.O.M préfecture d'Alger S.D.R.G note concernant diverses associations, Aout 1960.

تابع الملحق رقم17

-= NOTE DE RENSEIGNEMENTS =-

O b j e t : A/s position des députés U.N.R. musulmans.

Source : H.C.
Date des faits : récents.
Date du renseignement : 7.IO.I960.
Valeur : B/2.

RENSEIGNEMENT PROPREMENT DIT -

Lors d'un récent vote des députés de l'U.N.R. à PARIS sur une motion flétrissant le comportement des "I2I" signataires du manifeste prêchant l'insoumission, et de certains personnages du procès JEANSON, les députés musulmans de ce groupe se sont abstenus d'y participer, estimant selon eux, que quelques vérités avaient été dites, telle que les "tortures" dont avait eu a souffrir le pleuple algérien.

Pour répondre à cette attitude les députés Métropolitains de l'U.N.R. ont décidé de ne présenter aucun de leurs collègues musulmans au Secrétariat du bureau de l'Assemblée Nationale.

Ceux-ci dont M. GUETTAF Ali de BLIDA, en auraient conçu un vif dépit en taxant certains députés de l'U.N.R. de racistes.

MESURES PRISES -

Autorités avisées.

OPINION DU SERVICE -

./...

o O o

تابع الملحق رقم17

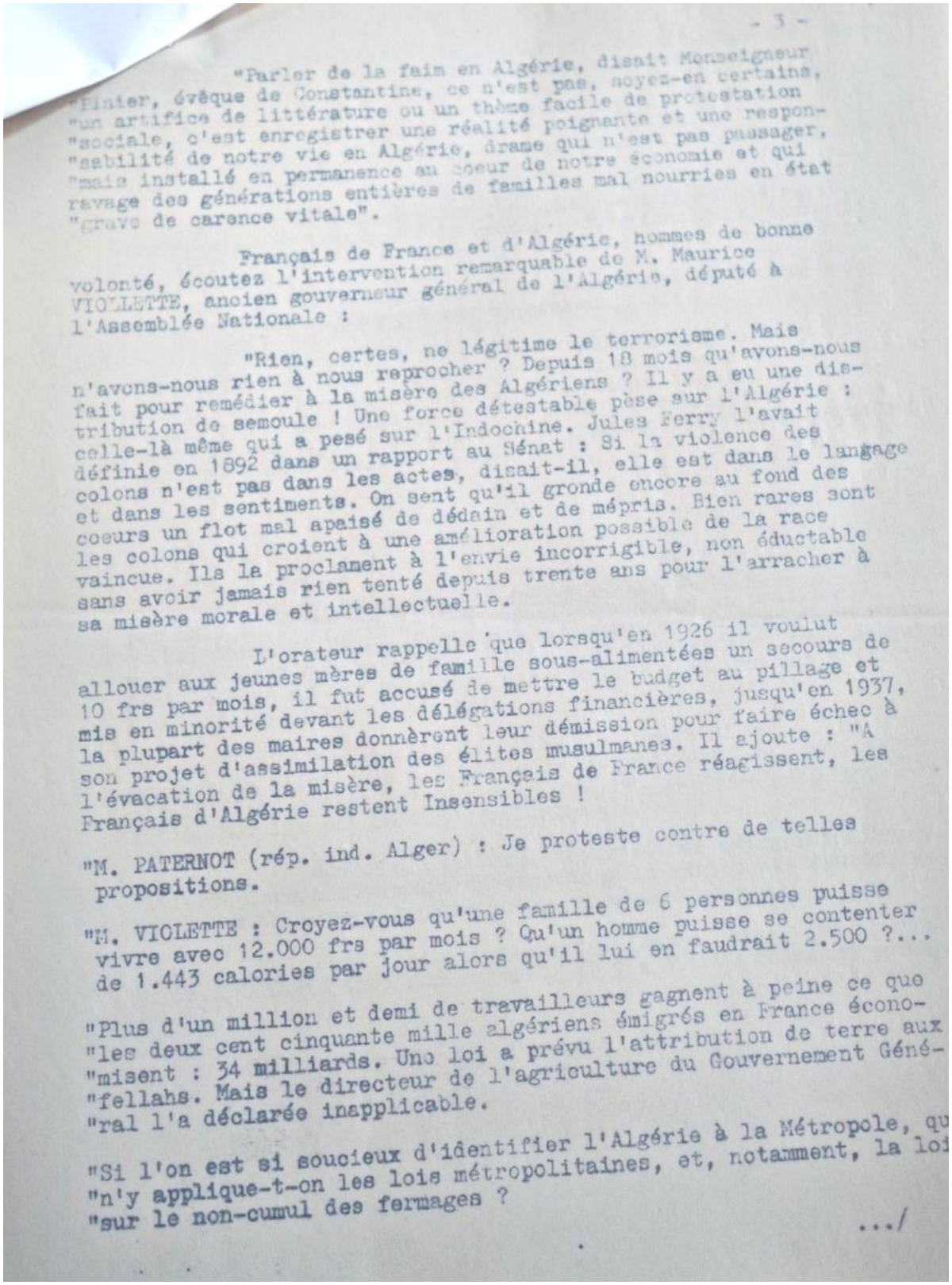

- 3 -

"Parler de la faim en Algérie, disait Monseigneur
"Pinier, évêque de Constantine, ce n'est pas, soyez-en certains,
"un artifice de littérature ou un thème facile de protestation
"sociale, c'est enregistrer une réalité poignante et une respon-
"sabilité de notre vie en Algérie, drame qui n'est pas passager,
"mais installé en permanence au coeur de notre économie et qui
ravage des générations entières de familles mal nourries en état
"grave de carence vitale".

Français de France et d'Algérie, hommes de bonne volonté, écoutez l'intervention remarquable de M. Maurice VIOLLETTE, ancien gouverneur général de l'Algérie, député à l'Assemblée Nationale :

"Rien, certes, ne légitime le terrorisme. Mais n'avons-nous rien à nous reprocher ? Depuis 18 mois qu'avons-nous fait pour remédier à la misère des Algériens ? Il y a eu une distribution de semoule ! Une force détestable pèse sur l'Algérie : celle-là même qui a pesé sur l'Indochine. Jules Ferry l'avait définie en 1892 dans un rapport au Sénat : Si la violence des colons n'est pas dans les actes, disait-il, elle est dans le langage et dans les sentiments. On sent qu'il gronde encore au fond des coeurs un flot mal apaisé de dédain et de mépris. Bien rares sont les colons qui croient à une amélioration possible de la race vaincue. Ils la proclament à l'envie incorrigible, non éductable sans avoir jamais rien tenté depuis trente ans pour l'arracher à sa misère morale et intellectuelle.

L'orateur rappelle que lorsqu'en 1926 il voulut allouer aux jeunes mères de famille sous-alimentées un secours de 10 frs par mois, il fut accusé de mettre le budget au pillage et mis en minorité devant les délégations financières, jusqu'en 1937, la plupart des maires donnèrent leur démission pour faire échec à son projet d'assimilation des élites musulmanes. Il ajoute : "A l'évacation de la misère, les Français de France réagissent, les Français d'Algérie restent Insensibles !

"M. PATERNOT (rép. ind. Alger) : Je proteste contre de telles propositions.

"M. VIOLETTE : Croyez-vous qu'une famille de 6 personnes puisse vivre avec 12.000 frs par mois ? Qu'un homme puisse se contenter de 1.443 calories par jour alors qu'il lui en faudrait 2.500 ?...

"Plus d'un million et demi de travailleurs gagnent à peine ce que "les deux cent cinquante mille algériens émigrés en France économisent : 34 milliards. Une loi a prévu l'attribution de terre aux "fellahs. Mais le directeur de l'agriculture du Gouvernement Général l'a déclarée inapplicable.

"Si l'on est si soucieux d'identifier l'Algérie à la Métropole, qu "n'y applique-t-on les lois métropolitaines, et, notamment, la loi "sur le non-cumul des fermages ?

.../

تابع الملحق رقم17

Un proverbe du pays dit : „Quand le ventre est plein, la tête chante".

Faites-en sorte que le ventre algérien n'ait plus faim et permettez à la tête de ne chanter que des airs d'espoir et d'allégresse.

N'oubliez pas que la faim justifie les moyens ! Car elle est le pire des désordres.

L E R A C I S M E

"Nous sommes tous des créatures de Dieu, nous sommes tous frères en Jésus Christ"

MAURIAC

Il est ici, il est là, il est partout. Invisible parfois, souvent caché soigneusement, il se révèle cependant dans un mot, dans une attitude, un comportement.

Le racisme et le mépris de l'homme, qui est a sa base, ont dicté sa conduite au Musulman qui souffre depuis fort longtemps d'un ardent besoin de considération.

Jen BRUNE dans la "Dépêche Quotidienne" du 4 Août 1955, a fort bien analysé la psychologie des Musulmans :

"Les Musulmans de ce pays, écrit-il, souffrent d'un complexe d'écorché. Ils ont une sensibilité maladive exacerbée. Ils guettent sur nos lèvres la moindre légèreté, le moindre manquement à la politesse, la moindre nuance qu'ils peuvent interpréter comme de la condescendance. S'ils croient la surprendre, ils s'en blessent comme une injure irréparable... Ils la ruminent en silence.. la retournent comme une obsession. Elle se mue lentement mais inéxorablement au fond de leur coeur en une rancune d'où surgit la haine.

Nous voyons rarement les ravages que peuvent causer une plaisanterie jugée anodine, un mot lancé pour rire, innocemment.. une réplique trop spontanée.

L'un des deux partenaires est toujours tenté d'y déceler une intention malveillante.

Il est perpétuellement à l'affût.

Nous plaisantons. Les Musulmans - comme tous les hommes qui ont peur d'être jugés inférieurs - ne plaisantent jamais. Dans nos relations avec eux, l'humeur est un redoutable poison.

تابع الملحق رقم17

Mais l'humour est une incorrigible manie française.

Il nous faut veiller en Afrique à ne pas lancer les flèches de l'humour contre des hommes qui y voient une douloureuse atteinte à leur dignité... et qui se font de cette dignité une image d'autant plus précieuse qu'ils l'imaginent perpétuellement menacée.

"On a dit que les problèmes algériens ne se poseraient pas si chaque Français s'était conduit en Afrique comme un missionnaire. Il y a beaucoup de vrai dans cette formule.

"Un perpétuel souci de considération, de courtoisie, une délicatesse sans cesse en alerte, des précautions de langage, un désir vivant de rassurer, des prévenances nous eussent sans doute beaucoup servi. La langue disait déjà Esope, est ce qu'il y a de meilleur et de pire. Nous n'avons pas toujours su la mettre à notre service... et nous n'avons pas toujours compris que les mots "Monsieur" ou "Madame" spontanément offerts à des hommes ou des femmes, dont la susceptibilité est trop aiguisée sont des "Césame" qui peuvent nous ouvrir le domaine secret de bien des coeurs "...

o

o o

Il n'y a absolument aucun doute là-dessus : le racisme existe en Algérie et il est une des causes de la crise actuelle.

S'il n'y a pas encore de trains, de cars, d'hôtels, de cafés pour "blancs" c'est parce que les nécessités sont encore plus fortes que le préjugé et la prévention. Mais on parle déjà de "Casbah" sur Seine, de "Souk" parisien et d'invasion de Noraf !

Si le Français n'est pas raciste à la manière des Sud-Africains et des Américains de Mac Carthy, il l'est trop aux yeux de la vérité.

Le Révérend Père DUBON, traitant du problème de l'Union Française, disait :

"Le Français admet fort bien que l'Indigène vive à ses côtés et suive sur le même banc le cours de l'école. Mais il reste convaincu de sa supériorité intellectuelle. Ne descend-il pas de DESCARTES ? Et quand il dit - il le dit souvent - "nos frères de couleur", le mot "couleur" dans sa bouche sonne plus fort que le mot "frère".

o

o o

تابع الملحق رقم17

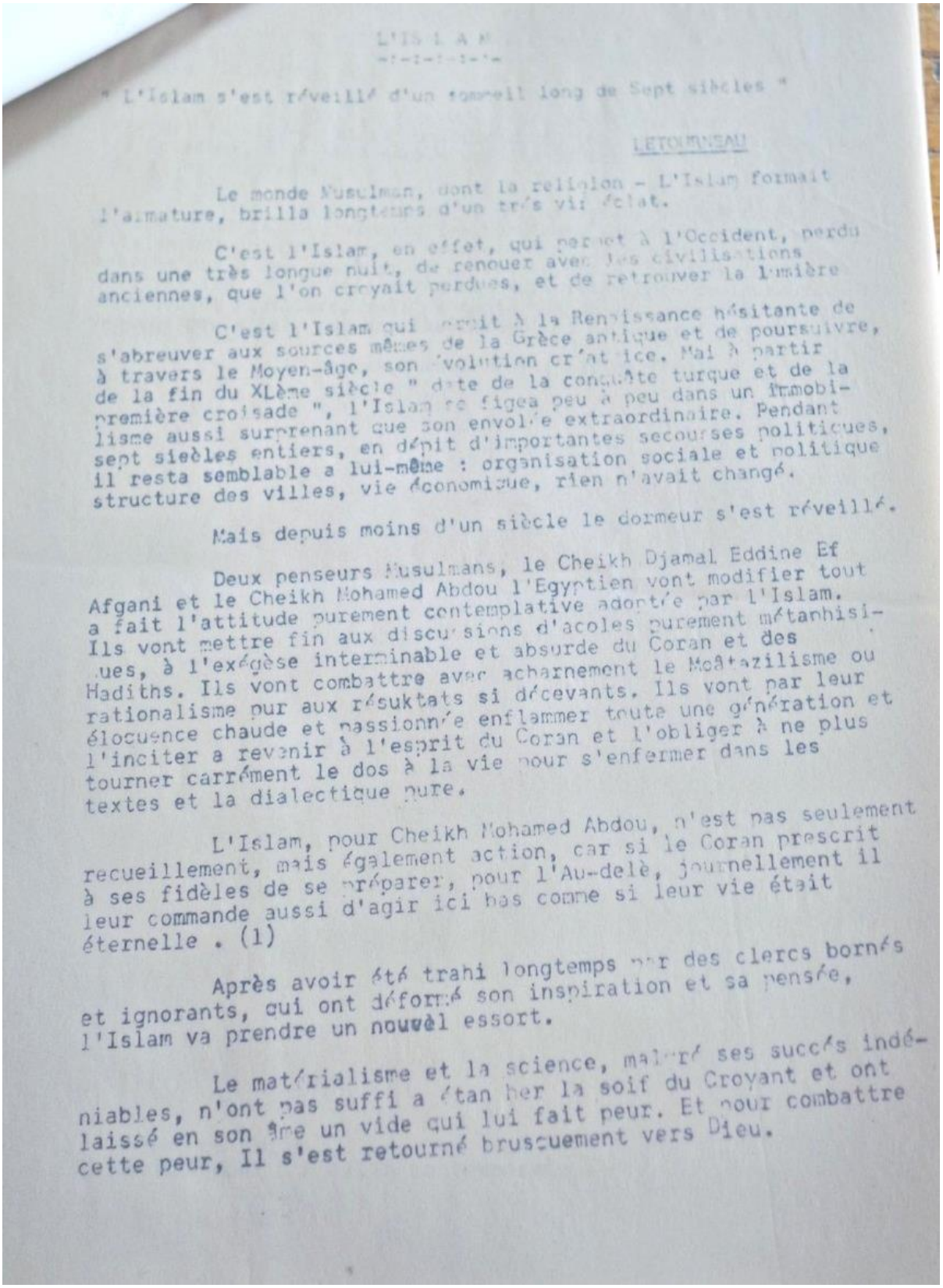

L'ISLAM

" L'Islam s'est réveillé d'un sommeil long de Sept siècles "

LETOURNEAU

Le monde Musulman, dont la religion - L'Islam formait l'armature, brilla longtemps d'un très vif éclat.

C'est l'Islam, en effet, qui permet à l'Occident, perdu dans une très longue nuit, de renouer avec les civilisations anciennes, que l'on croyait perdues, et de retrouver la lumière

C'est l'Islam qui permit à la Renaissance hésitante de s'abreuver aux sources mêmes de la Grèce antique et de poursuivre, à travers le Moyen-âge, son évolution créatrice. Mais à partir de la fin du XLème siècle " date de la conquête turque et de la première croisade ", l'Islam se figea peu à peu dans un immobilisme aussi surprenant que son envolée extraordinaire. Pendant sept siècles entiers, en dépit d'importantes secousses politiques, il resta semblable a lui-même : organisation sociale et politique structure des villes, vie économique, rien n'avait changé.

Mais depuis moins d'un siècle le dormeur s'est réveillé.

Deux penseurs Musulmans, le Cheikh Djamal Eddine Ef Afgani et le Cheikh Mohamed Abdou l'Egyptien vont modifier tout a fait l'attitude purement contemplative adoptée par l'Islam. Ils vont mettre fin aux discussions d'acoles purement métaphisiques, à l'exégèse interminable et absurde du Coran et des Hadiths. Ils vont combattre avec acharnement le Moâtazilisme ou rationalisme pur aux résuktats si décevants. Ils vont par leur élocusnce chaude et passionnée enflammer toute une génération et l'inciter a revenir à l'esprit du Coran et l'obliger à ne plus tourner carrément le dos à la vie pour s'enfermer dans les textes et la dialectique pure.

L'Islam, pour Cheikh Mohamed Abdou, n'est pas seulement recueillement, mais également action, car si le Coran prescrit à ses fidèles de se préparer, pour l'Au-delà, journellement il leur commande aussi d'agir ici bas comme si leur vie était éternelle . (1)

Après avoir été trahi longtemps par des clercs bornés et ignorants, qui ont déformé son inspiration et sa pensée, l'Islam va prendre un nouvel essort.

Le matérialisme et la science, malgré ses succès indéniables, n'ont pas suffi a étancher la soif du Croyant et ont laissé en son âme un vide qui lui fait peur. Et pour combattre cette peur, Il s'est retourné brusquement vers Dieu.

تابع الملحق رقم17

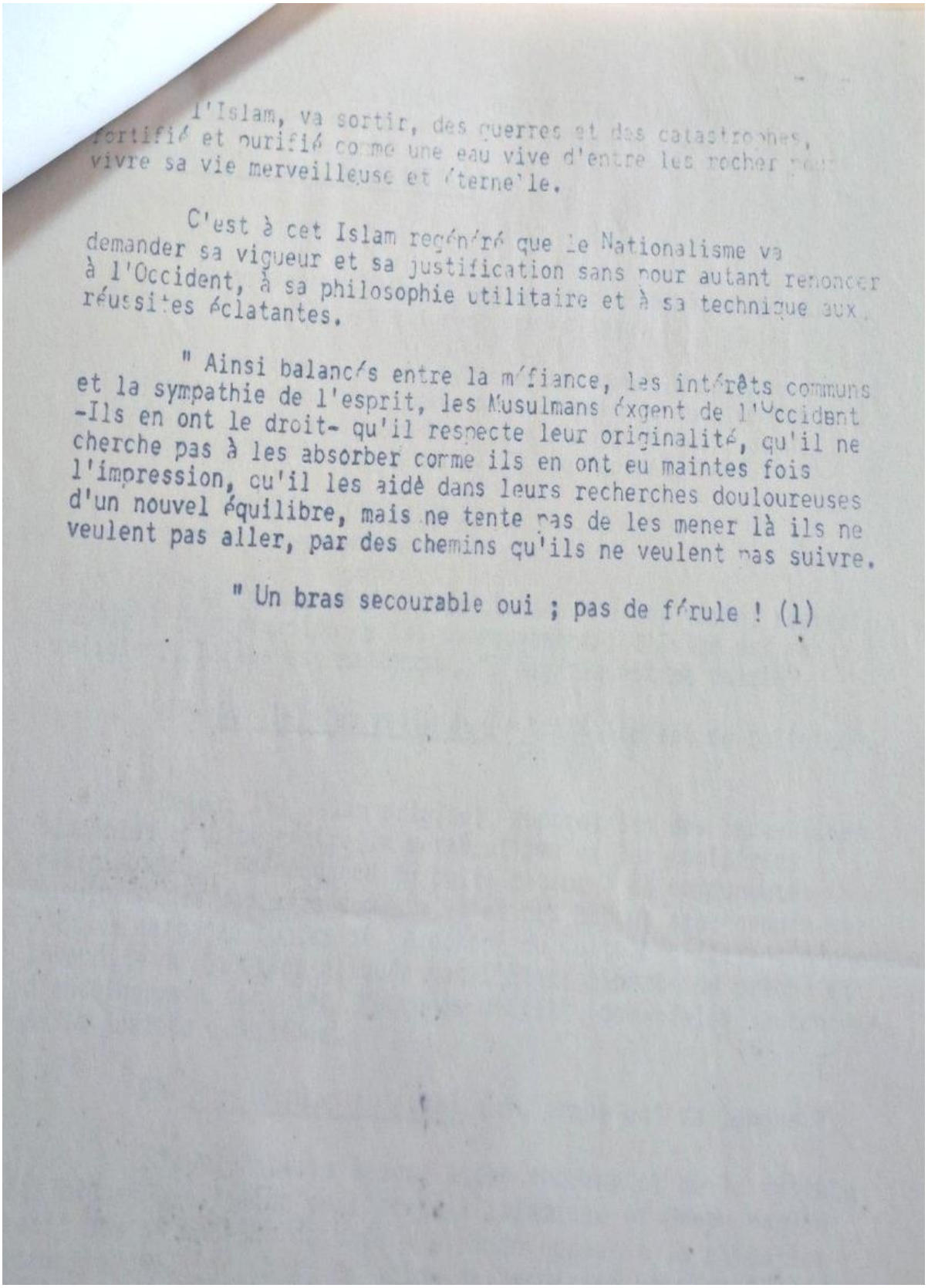

l'Islam, va sortir, des guerres et des catastrophes, fortifié et purifié comme une eau vive d'entre les rocher pour vivre sa vie merveilleuse et éternelle.

C'est à cet Islam regénéré que le Nationalisme va demander sa vigueur et sa justification sans pour autant renoncer à l'Occident, à sa philosophie utilitaire et à sa technique aux réussites éclatantes.

" Ainsi balancés entre la méfiance, les intérêts communs et la sympathie de l'esprit, les Musulmans exigent de l'Occident -Ils en ont le droit- qu'il respecte leur originalité, qu'il ne cherche pas à les absorber comme ils en ont eu maintes fois l'impression, qu'il les aide dans leurs recherches douloureuses d'un nouvel équilibre, mais ne tente pas de les mener là ils ne veulent pas aller, par des chemins qu'ils ne veulent pas suivre.

" Un bras secourable oui ; pas de férule ! (1)

الملحق رقم 18: أعمدة بيانية تُوضّح اختيار الأحزاب الفرنسية بين استقلال الجزائر أوالقضاء على الثورة الجزائرية من خلال استبيان جويلية 1957[1]

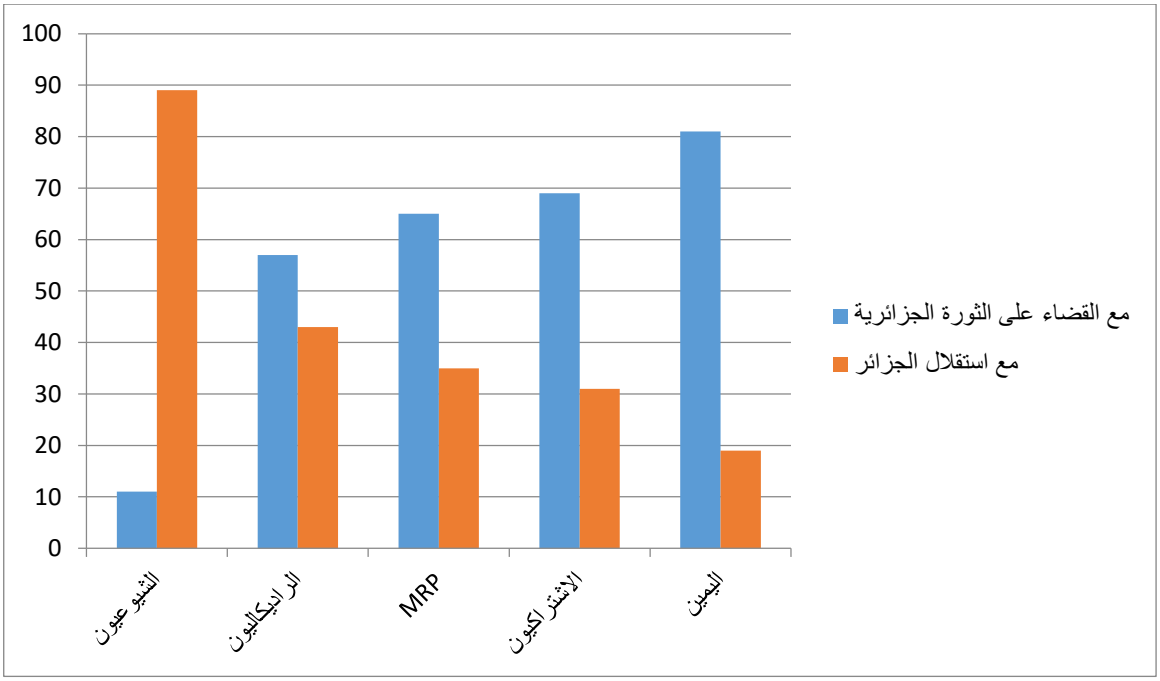

التحليل: كان موقف اليمين الفرنسي داعماً أكثر لضرورة القضاء على الثورة الجزائرية، وضبابية موقف الحزب الشيوعي من الحرب ولم يعلن مساندته للثورة.

[1]Charles-Robert Ageron, **L'opinion publique française à travers les sondages**, in La guerre d'Algérie et les français, p 31.

الملحق رقم 19: دائرة نسبية توضح مدى التساوي بين الفرنسيين المُؤيّدين للتفاوض مع ج.ت.ووالدّاعيين إلى القضاء عليهم[1]

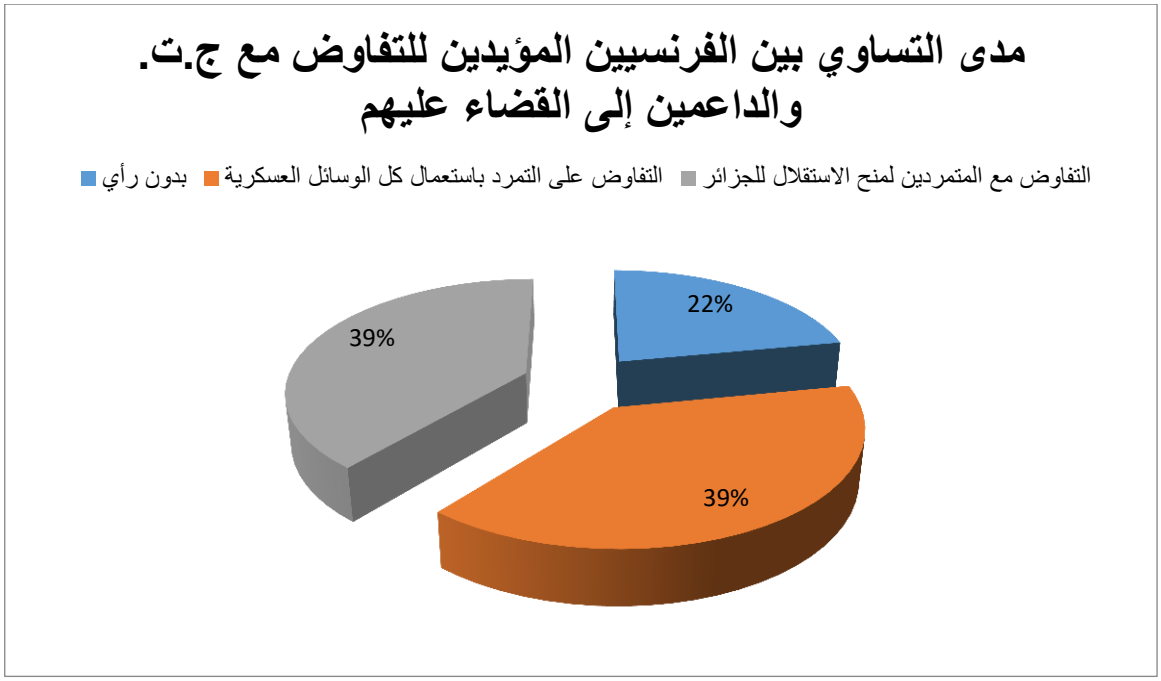

التحليل: التساوي دلالة على الشرخ الكبير في أوساط المجتمع الفرنسي وقت إجراء الاستطلاع في أفريل 1956.

[1]Charles-Robert Ageron, **L'opinion publique française à travers les sondages**, in La guerre d'Algérie et les français, p 28.

الملحق رقم 20: أعمدة بيانية توضّح نسب المؤيّدين للاستقلال الذاتي أو الاستقلال التام أو الجزائر مقاطعة فرنسية خلال شهر جويلية 1957[1]

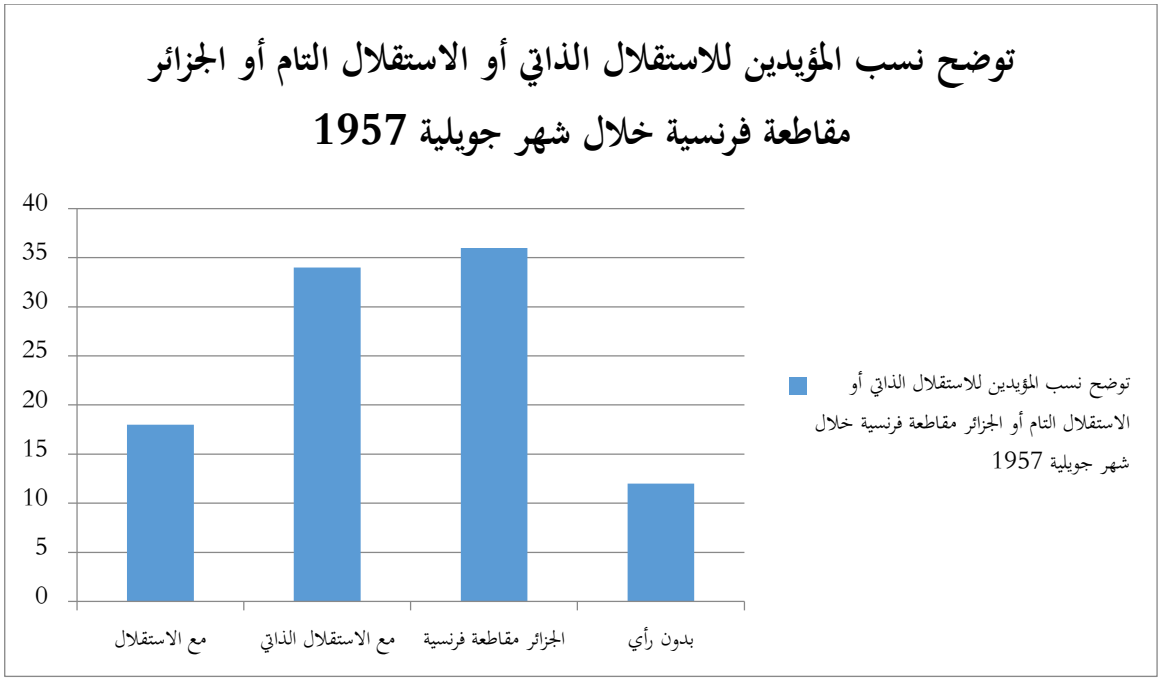

التحليل: إرتفاع نسبة المؤيّدين للجزائر مقاطعة فرنسية، مع تزايد المناصرين للاستقلال الذاتي

[1]Charles-Robert Ageron, **L'opinion publique française à travers les sondages**, in La guerre d'Algérie et les français, p 30.

الملحق رقم 21: دائرة نسبية توضّح نتائج المصادقة على إتفاقيات ايفيان يوم 8أفريل 1962[1]

المسجلون: 26991743

المصوتون: 20401906

المتغيبون: 6589837

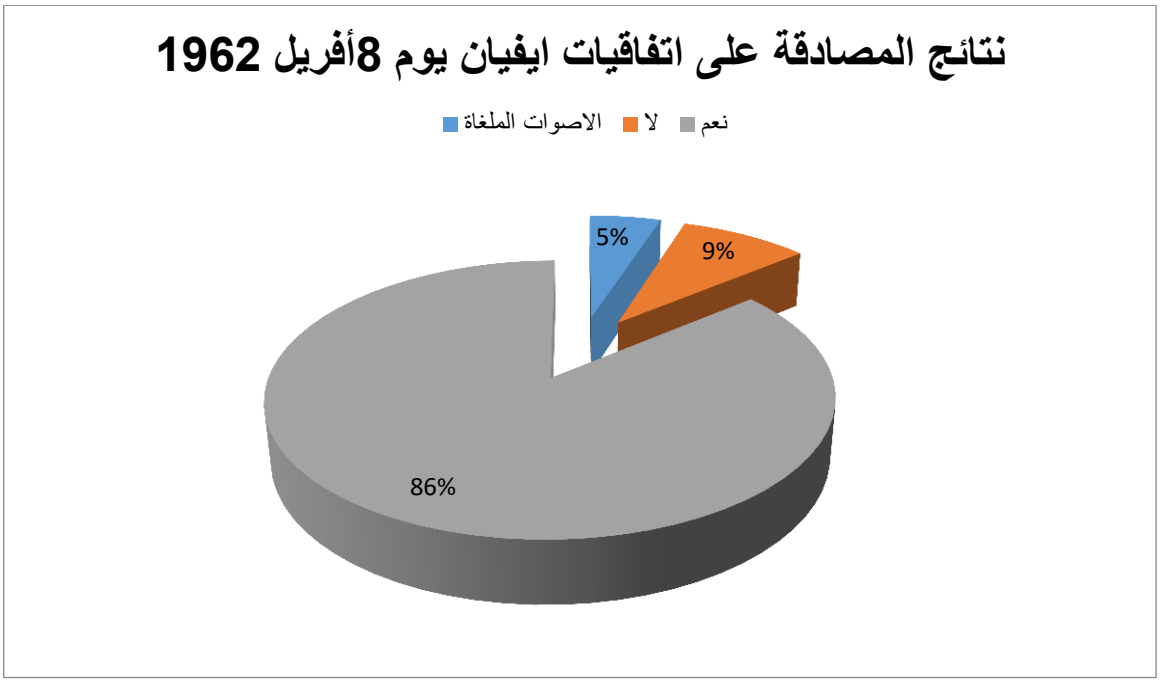

التحليل: رغم موافقة الفرنسيين لنصوص اتفاقيات ايفيان بنسبة 86% إلا أن 9% منهم كانت رافضة لها، مما يجعلنا نفسر ذلك بوجود فئة كبيرة من الفرنسيين لازالت تؤمن بالجزائر فرنسية

[1]Jacques Chapsal**, La vie politique en France depuis 1940**, p 608.

الملحق رقم 22: أعمدة بيانية تُوضّح تراجع أنصار الجزائر الفرنسية[1]

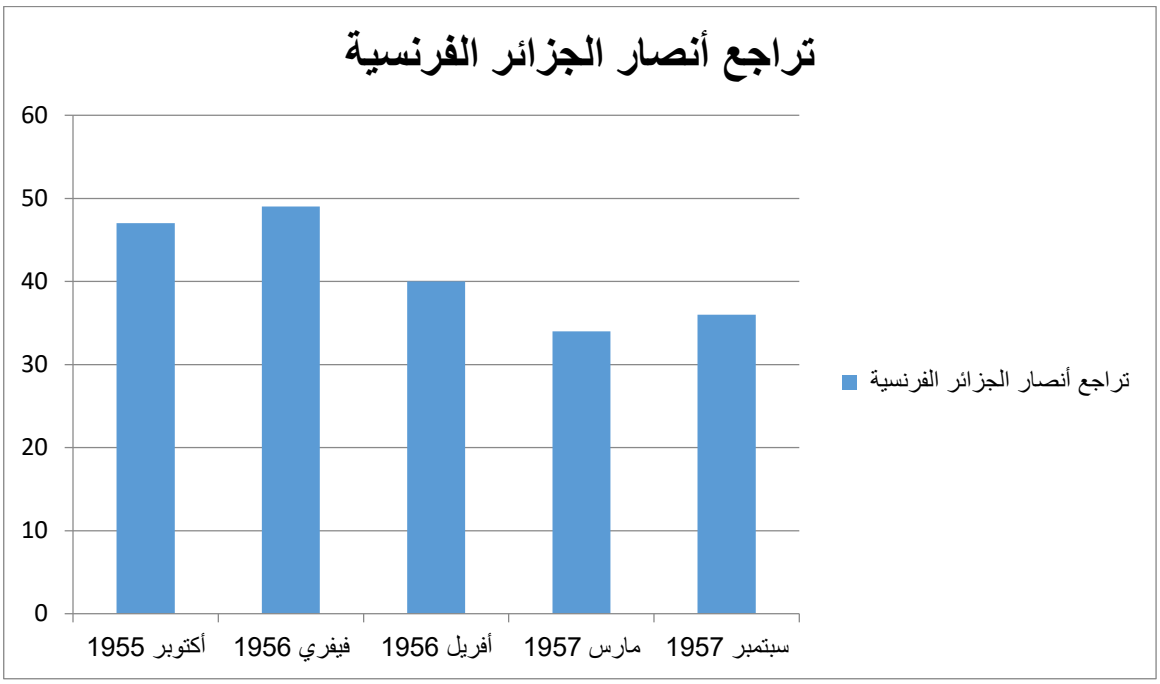

التحليل: يُعْزى التراجع المستمر لأنصار جبهة الجزائر الفرنسية الى خيْبة الأمل واليأس من الشخصيات التي راهنوا عليها لإنقاذ الوضع.

[1]Charles-Robert Ageron, **L'opinion publique française à travers les sondages**, in La guerre d'Algérie et les français, p 30.

الملحق رقم 23: رسالة مُوجَّهة من رئيس الجمهورية الفرنسية إلى رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة[1]

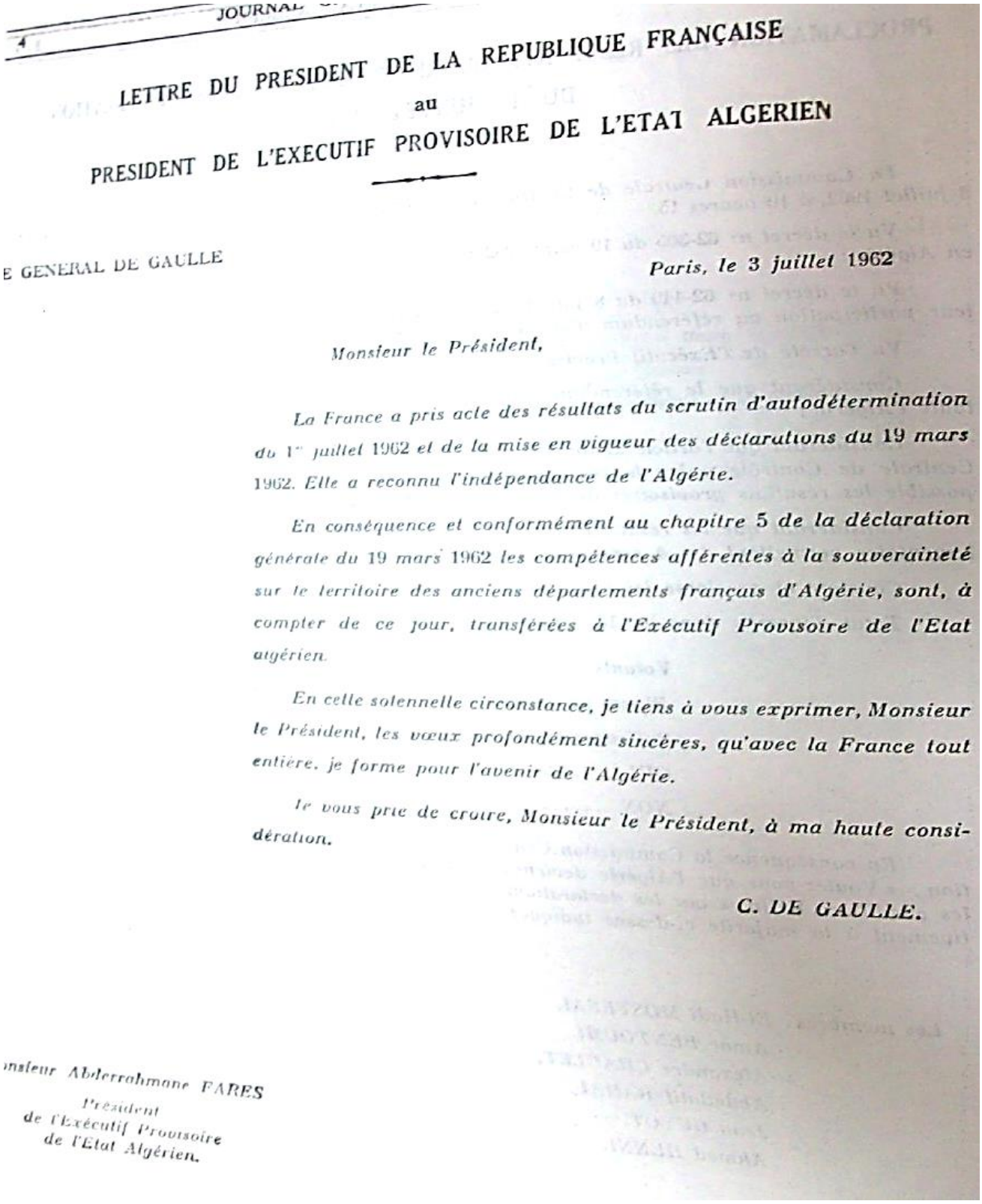

JOURNAL

LETTRE DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE

au

PRESIDENT DE L'EXECUTIF PROVISOIRE DE L'ETAT ALGERIEN

E GENERAL DE GAULLE

Paris, le 3 juillet 1962

Monsieur le Président,

La France a pris acte des résultats du scrutin d'autodétermination du 1er juillet 1962 et de la mise en vigueur des déclarations du 19 mars 1962. Elle a reconnu l'indépendance de l'Algérie.

En conséquence et conformément au chapitre 5 de la déclaration générale du 19 mars 1962 les compétences afférentes à la souveraineté sur le territoire des anciens départements français d'Algérie, sont, à compter de ce jour, transférées à l'Exécutif Provisoire de l'Etat algérien.

En cette solennelle circonstance, je tiens à vous exprimer, Monsieur le Président, les vœux profondément sincères, qu'avec la France tout entière, je forme pour l'avenir de l'Algérie.

Je vous prie de croire, Monsieur le Président, à ma haute considération.

C. DE GAULLE.

nsieur Abderrahmane FARES
Président
de l'Exécutif Provisoire
de l'Etat Algérien.

1 J.O.E.A, N°1, 06 juillet1962, P4.

1

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان
1	الجمهورية الخامسة وُلِدت أمس La V^{ème} République est née hier
2	دائرة نسبية توضح نتائج إستفتاء 8 جانفي 1961
3	نسبة نجاح التيارات السياسية الفرنسية في انتخابات جانفي 1956م
4	اجتماع فيدرالية الجزائر للجمهوريين الاجتماعيين 3أفريل 1956
5	مؤكّدا دعمه الكامل، اليوسراف يُهنئ سوستيل لمعارضته للقانون الإطار.
6	الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة تم انشاؤها في باريس. L'Union pour la Nouvelle République crée à Paris
7	نتائج الانتخابات البلدية بباريس مارس 1959.
8	أعمدة بيانية تمثل التراجع الانتخابي للحركة البوجادية (جانفي 1956-نوفمبر 1958)م.
9	بوجاد: "فلننقذ ما يمكن إنقاذه. "Poujade: Sauvons ce qui reste à sauver
10	لماذا أنشأنا R.A.F؟.
11	قام بيدو، سوستيل، ديشي وموريس بتطوير تكتيكات انتخابية مشتركة.
12	محاكمة الجزائر الفرنسية. Le Procès de l'Algérie française
13	أعمد بيانية توضح نسب المعارضون للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني والمؤيدون لذلك (1957-1959).
14	انتشار فروع "P.S.F" و"P.P.F" في الجزائر 1938.
15	بيان لليوسراف "U.S.R.A.F" أكتوبر 1957 تحت عنوان "فرنسيو متيجة".
16	عرض حال "علي ملاّم" أحد نواب "U.S.R.A.F" أثناء عقد مؤتمر بوردو نوفمبر 1959.
17	موقف نواب مسلمي LU.N.R بخصوص إدانة بيان 121.
18	أعمدة بيانية توضّح اختيار الأحزاب الفرنسية بين استقلال الجزائر أوالقضاء على الثورة الجزائرية من خلال استبيان جويلية 1957.
19	دائرة نسبية توضح مدى التساوي بين الفرنسيين المؤيّدين للتفاوض مع ج.ت. و الداعيين إلى القضاء عليهم.
20	أعمدة بيانية توضح نسب المؤيّدين للاستقلال الذاتي أو الاستقلال التام أوالجزائر مقاطعة فرنسية خلال شهر جويلية1957.
21	دائرة نسبية توضح نتائج المصادقة على اتفاقيات ايفيان يوم 8أفريل 1962.
22	أعمدة بيانية توضح تراجع أنصار الجزائر فرنسية.
23	رسالة موجّهة من رئيس الجمهورية الفرنسية إلى رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة.

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

الإسم واللقب	الصفحات	الإسم واللقب	الصفحات	الإسم واللقب	الصفحات
أحمد بومنجل	146, 148, 160, 256, 302	جون دانيال	131	عبد الرحيم بوعبيد	95
ألبير كامو	360	جون مانوني	185	غي مولي	68, 86, 92, 117, 131, 135, 136, 139, 204, 219, 221, 244, 264, 332, 341, 342, 463
أندري موريس	214, 241, 247, 279, 310, 311, 336, 369	جون ماري تيني	191	غوتاية	62
اوليفي لونغ	131, 144, 148, 378	جوهو	123, 147, 166, 172, 182, 189, 337	فالكون بيار	320
الباهي الأدغم	95	حمو معمر	316	فارس عبد الرحمان	183, 185, 186
بن يوسف بن خدة	79, 153	الحصار عبد القادر	185, 186	قودار	87
بول رين	59	خليل محمد	355	كامي إيمي	355
بيتان	57, 58, 59, 291, 326	دي غاستين	142	كرسبان	62
بيير بفليملين	138	ديغول شارل	79، 47، 72، 81،120،127 375، 128، 450،	كريبان	72
بيير سارجو	172	ديشي روجي	206	ليجي	73, 74
بريسونيير	136	روجي موريس	142	ماسو	65, 69, 70, 82, 83, 84,

					139, 168,
بوطيبة معمر	316	رضا مالك	131, 148, 150, 151, 152	مصالي الحاج	155, 228, 326
بوير برانس	339	ريني كوتي	66	منداس فرانس	16, 132, 202, 204, 264, 265, 341
بورجيس مونوري	92, 136, 137, 207, 214, 215, 221, 245, 261, 369, 463	زيلر	123, 147, 170, 359	ميشال دوبري	62, 85, 156, 228, 231, 239, 240, 259, 275, 314, 347, 358, 373
تفتيفة محمود	185	زنتار	317, 318	نيكيتا خروتشوف	102
تشرشل	59	ستالين	60	هارتموت السنهانص	20, 449
جاك سوستيل	24, 131, 213, 222, 234, 236, 248, 252, 311, 313, 357, 359, 385	سوسيني	169, 172, 189, 190, 191, 192, 193, 194	وايغون	59
جاك شوفالي	335, 341, 344, 345	شال	69, 70, 71, 72, 77, 78, 143, 147, 337, 359	يافاري روبير	331
جمال عبد الناصر	96, 101, 126, 245	شبان دالماس	62	يحياوي عيسى	355
جون بول سارتر	218, 362, 363	صالان	65, 66, 67, 166, 188, 189		

فهرس الأماكن

فهرس الأماكن

المكان	الصفحات	المكان	الصفحات	المكان	الصفحات
أندونيسيا	103	شرشال	118, 338	قوراية	293
الاتحاد السوفياتي	102, 360	الشيلي	103	كالفادو	236
اسبانيا	13, 86, 170, 171	الصين	81, 102	كريسبان	351
استراسبورغ	321, 334	تلمسان	379, 453	كريبان	72
ألمانيا	42, 57, 59	تونس	64, 65, 72, 80, 94, 97, 103, 109, 163, 191, 192, 210, 219, 220, 310, 311, 340, 367	كوريا	103
إيطاليا	42	تيارت	165, 294, 299, 301, 331, 332, 379	لاين	269
إيفيان	18, 19, 20, 105, 109, 148, 152, 159, 176, 183, 184, 193, 228, 286, 314, 376, 377, 392, 432, 443, 450, 453, 454, 465	تيزي وزو	118, 293, 328, 329, 342, 379	لوسارن	144, 146, 160, 324
باتنة	317, 379, 451, 453, 454	جورا	264	لوغران	149
باريس	51, 57, 60,	الدار البيضاء	81, 104,	لي روس	151, 152

	86, 132, 172, 192, 225, 227, 245, 246, 253, 254, 269, 275, 292, 303, 322, 346, 374, 378,		128, 277, 331		
بال	150	دورساي	218	ليل	57, 70, 277
باكستان	103	روشي نوار	186, 194, 379	ليون	62, 247, 249, 253, 359
برازافيل	243	ريون	296	مولان	105, 142, 143, 144, 146, 156, 159
البليدة	180, 307, 309, 312, 315, 341, 355, 379	السويس	208, 264, 268	ميدي	265
بوردو	237, 256, 317, 419, 437	سيدي بلعباس	177, 299, 300, 303, 331, 332	المدية	140, 180, 379
بوهارون	315	شرشال	118, 338	المغرب الأقصى	94, 203, 210, 236, 340
سان سير	27, 57, 58, 269, 327, 329	عنابة	296, 327, 328, 331, 343, 379	موسكو	373
سانت دونيس	298	فرنسا	13, 15, 16, 35, 36, 39, 65, 66, 67, 76, 77, 78, 80, 81, 87,	الهند الصينية	16, 27, 168, 231, 275, 292, 299, 335, 346, 347, 349

		97, 98, 99, 104, 107, 112, 113, 144, 145, 233, 234, 236, 238, 244, 247, 250, 253, 392, 452, 461			
سانت أوجان	330	81, 173, 199, 201, 262, 291, 297, 302, 304, 337	فيشي	وهران	70, 111, 118, 165, 182, 186, 194, 290, 343, 379, 445, 453
سطيف	23, 331, 379	103	فيتنام	يوغسلافيا	103, 130
سيلان	103	74, 78, 96, 112, 154, 165, 172, 177, 180, 250, 293, 304, 313, 328, 330, 331, 339, 360, 379, 453	قسنطينة		

فهرس الأحزاب

اليمينية الفرنسية

فهرس الأحزاب اليمينية الفرنسية

الحزب	الصفحات	الحزب	الصفحات
اتحاد الجمهورية الجديدة	21, 200, 223, 229, 439	الجبهة الوطنية من أجل الجزائر فرنسية	282, 439
الاتحاد الفرنسي لجمعيات للمحاربين وضحايا الحرب	439	الجمعية الوطنية لدعم الجنرال ديغول	439
الاتحاد الشعبي الجمهوري	439	الجمعية العامة لفرنسي شمال إفريقيا وما وراء البحار	439
الاتحاد الفرنسي لشمال افريقيا	273, 278, 279, 305, 333, 339, 351, 439	حركة 13 ماي	121, 255, 351, 440
الاتحاد الوطني للمحاربين	243, 247, 439	الحركة البوجادية	16, 23, 27, 50, 55, 198, 235, 246, 262, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 286, 305, 326, 327, 328, 329, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 341, 372, 464, 465
الاتحاد من أجل انقاذ وتجديد الجزائر الفرنسية	439	الحركة الجمهورية الشعبية	31, 200, 201, 204, 213, 214, 219, 220, 241, 270, 386, 388, 404, 440
الاتحاد من أجل التجديد الفرنسي	248	الحركة من أجل الكومنيني	440
اتحاد لجان النشاط من أجل الوحدة الفرنسية	350, 439	الحزب الاجتماعي الفرنسي	286, 295, 301, 303, 440, 465
الإرادة الجزائرية	343, 344, 439	الحزب الجمهوري الحر	440
الإصلاح الوطني	348, 439	الحزب الجمهوري الديمقراطي المستقل	440
الأمة الفتية	273, 274, 346, 347, 354, 370, 439	الحزب الراديكالي الفرنسي	440
تجمع الجزائر فرنسية	241, 337, 353, 439	حزب الشعب الفرنسي	286, 298, 300, 327, 440, 465
تجمع الشعب الفرنسي	229, 230, 231, 297,	رابطة الجمعية الفرنسية	342, 440

	304, 385, 388, 439	لقسنطينة	
تنظيم المقاومة من أجل الجزائر فرنسية	349, 439	فيدرالية الطلبة الوطنيين	274, 440
تجمع رابطات جمعيات الجزائر فرنسية	343, 439	فيدرالية ليبراليي الجزائر	440
تجمع فرنسي الجزائر	245, 439	الكتلة الوطنية	347, 440
تجمع فوندي من أجل الجزائر مقاطعة فرنسية	355, 439	متطوعو الإتحاد الفرنسي	346, 440
التجمع من أجل الجزائر الجديدة	439	مركز النشاط الديمقراطي	440
التجمع الشعبي من أجل التقدم ضمن الاخوة	355, 439	المركز الوطني للجمهوريين الاجتماعيين	198, 229, 230, 231, 440, 464
جبهة الجزائر فرنسية	117, 281, 439	المركز الوطني للمستقلين	16, 21, 200, 201, 202, 205, 207, 211, 212, 213, 215, 217, 218, 219, 223, 226, 227, 249, 253, 270, 280, 286, 306, 307, 308, 385, 388, 404, 440, 465
الجبهة الشعبية	241, 291, 299, 301, 352, 384, 439	المسيحية الفتية	440
الجبهة الجزائرية للعمل الديموقراطي	439	العمل الفرنسي	30, 286, 289, 290, 291, 292, 298, 348, 440, 465
الجبهة الوطنية الفرنسية	170, 319, 353, 439	حركة صلبان النار	286, 292, 293, 440, 465
جبهة فرنسيي الجزائر	344, 439	اليقظة الافريقية	342, 343, 440

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

باللغة العربية:

1. بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية**، ثورة أول نوفمبر، ط1، الجزائر، دار النعمان،2012.

2. بن خدة بن يوسف، **اتفاقيات إيفيات**، تعريب: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

3. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائرمنذ البداية ولغاية الاستقلال**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي،1997.

4. بورقعة لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة** ، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

5. حربي محمد، **الجزائر 1954-1962، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع**، تر: كميل قيصو داغر، مؤسسة الابحاث العربية، دار الكلمة للنشر، 1983.

6. حربي محمد، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصو دغر، ط1، لبنان، دار الابحاث العربية، 1983.

7. دحلب سعد، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

8. ديغول شارل، **مذكرات الأمل**، التجديد (1958-1962)، تر: سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، ط2، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1986.

9. الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، د. ط، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999.

10.سارتر جون بول، **عارنا في الجزائر**، تر: عايدة وسهيلادريس، دارالأدب، بيروت، ط 1958.

11.شريط عبد الله، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**، ج 3، الجزائر، وزارة المجاهدين، 1961.

12.كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي**، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، 1999.

13.لونغ أوليفي، **الملف السويسري-اتفاقيات إيفيان -مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تقديم: ماكسبوتيتيير، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

14.مالك رضا، **الجزائر في ايفان، تاريخ المفاوضات السرية 1956 - 1962**، ط1، تر: فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2003.

15.المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح، مع ركب الثورة الجزائرية**، ط 2، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

16.الميلي محمد مبارك، **الفاشية العالمية**، دار بيروت، 1963.

17.الميلي محمد، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

18.ولد قابلية دحو، **اتفاقيات ايفيان**، الاتصالات، المحادثات والمفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني 1954 1962، الجزائر، 2012.

الجرائد:

- **البصائر**

19. *البصائر*، عدد 313، 08 أفريل 1955.
20. *البصائر*، عدد 325، 01 جويلية 1955.
21. *البصائر*، عدد 349، جانفي 1956.

- **الجيش**

22. *الجيش*، عدد 509، ديسمبر 2005.

- **الجيلالي الغيمة (الشروق اليومي)**

23. *الجيلالي الغيمة*، الشروق اليومي، 11 ديسمبر 2013.

- **الشعب الأسبوعي**

24. *الشعبالأسبوعي*، 24 جانفي 1975.
25. *الشعب الأسبوعي*، 4 فيفري 1976.
26. *الشعب الأسبوعي*، 6 مارس 1976) .

- **صحيفة الأهرام**

27. صحيفة *الأهرام*، 14 أكتوبر 1959.
28. صحيفة *الأهرام*، 12 ديسمبر 1960.
29. صحيفة *الأهرام*، 26 ديسمبر 1960.
30. صحيفة *الأهرام*، 08 جانفي 1961.

- **المجاهد**

31. *المجاهد*، 13 أكتوبر 1956.
32. *المجاهد*، 01 مارس 1958.
33. *المجاهد*، 7 ماي 1958.
34. *المجاهد*، 29 ماي 1958.
35. *المجاهد*، 24 ديسمبر 1958.
36. *المجاهد*، 05 أكتوبر 1959.
37. *المجاهد*، 19 أكتوبر 1959.
38. *المجاهد*، عدد خاص، 1 نوفمبر 1959.
39. *المجاهد*، 29 مارس 1960 .
40. *المجاهد*، 08 سبتمبر 1960.
41. *المجاهد*، 28 نوفمبر 1960.
42. *المجاهد*، 12 ديسمبر 1960.
43. *المجاهد*، 19 ديسمبر 1960 .
44. *المجاهد*، 02 جانفي 1961.
45. *المجاهد*، 16 جانفي 1961.
46. *المجاهد*، 30 جانفي 1961.
47. *المجاهد*، 13 فيفري 1961.
48. *المجاهد*، 13 مارس 1961.
49. *المجاهد*، 27 مارس 1961.
50. *المجاهد*، 03 جويلية 1961.
51. *المجاهد*، 25 نوفمبر 1961.

52. *المجاهد*، 11 ديسمبر 1961.
53. *المجاهد*، 22 جانفي 1962.
54. *المجاهد*، 5 فيفري 1962.
55. *المجاهد*، 30 أفريل 1962.
56. *المجاهد*، 01 ديسمبر 1962.

الموسوعات:

57.الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 2، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1985.

باللغة الأجنبية:

أ-منشورات الاحزاب والمنظمات: Publication des partis et organisation، Sténographie et (publication des partis et organisation) Rapport des congres nationaux

58.Compte rendu du 2ème Congrès du P.P.F, Pionnier d'Afrique Du Nord.27mars.1938.

ب 1-مراكز الأرشيف العامة: Centre d'archives publiques

59. الأرشيف الوطني الفرنسي: Archive nationale de France
60.A.N,F/7/1511, Archive des Ministères, police, IU.D.CA en Algérie (1956-1959).

ب 2-الارشيف الوطني ما وراء البحر إكس-أوبروفانس

61.9113/3F/3 Groupements politiques : U.N.R, Mouvement Populaire du 13 Mai, Organisation pro-Algérie française (1958-1961).
62.9150, Préfecture de grande Kabylie (1954-1962).
63.9150/244, Affaires politiques, Tentatives de réforme Administrative (1955-1961): Surveillance de l'union de Défense des Commerçants et Artisans (U.D.C.A), Dissolution du Front Algérie Française (F.A.F).
64.Fonds autre préfecture d'Algérie.
65.Fonds de la Préfecture d'Alger :
66.Fonds ministériels, 81 F/752
67.Mouvement dit Apolitique (1930-1962):
68.Rapports mensuels du poste R.G de Maison-Blanche.
69.Sous sérié 3F, Préfecture d'Alger, Service Départemental des Renseignements Généraux d'Alger.
70.Sous Série 3F, Préfecture d'Alger, Renseignement Généraux d'Alger-Est et de Maison Blanche.
71.Vie Politique 1957-1961 (Bilans de la situation politique, économique d'Alger, Blida, Maison-Blanche, Notes de renseignement sur les activités des partis et groupements et les diffusions de tracts 1958/1961).

ب-3 إيداعات عمومية في الجزائر (Dépits publics en Algerie) .

ب 3-1 مديرية المحفوظات لولاية وهران:

72. BP.200, Bulletin politique mensuel /Alger (1946-1956).
73. Direction d'archive de la Wilaya d'Oran (D.A.W.O) .
74. Nora (pierre), O.A.S parle ? René Julliard

الكتب:

75. *Abbas Ferhat*, **Autopsie d'une guerre**, Laurar, Paris 1980.
76. *Agéron, Charles -Robert*, **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, Edition Bouchéne, 2005.
77. *Agéron, Charles Robert*, **Histoire de l'Algérie contemporaine, Tome II, De L'insurrection De 1871 au déclenchement de la guerre de libération (1954)**, 1ère édition, Presses universitaires de France, 1979.
78. *Agéron, Charles-Robert*, **L'opinion publique française à travers les sondages**, in *La guerre d'Algérie et les français*.
79. *Alleg Henri*, **La Guerre d'Algérie, Tome 3, Des complots du 13 Mai a l'indépendance**, Paris, édition Temps Actuels, 1981.
80. *Ben Khadda Ben Youcef*, **la fin de la guerre d'Algérie, Les Accords d'Evian**, E.o.p.u, 1998
81. *Bounaud Henri*, **l'Aventure poujade**, Montpllier, 1955.
82. *De GaulleCharles*, **Discours et messages avec le Renouveau 1958-1962**, Ed Librairie Plan.
83. *De GaulleCharles*, **Mémoires d'espoir. Tome 1, Le Renouveau, 1958-1962**, Libraire, Plon, 1970.
84. *Elsenhans Hartmut*, **Echec d'une stratégie néocoloniale**, in le retentissement de la révolution Algerienne .
85. *Elsenhans Hartmut*, **la Guerre d'Algerie 1954-1962**, la transition d'une France à autre, le passage de la 5eme République, Edition Publisud, 1999.
86. *Farés Abderrahmane*, **La cruelle vérité d'Algérie de 1945 à l'Indépendance**, Plan, Paris, 1982.
87. *Fossati Jean*, **Histoire du P.P.F en Afrique du Nord**, Paris, Décembre 1971.
88. *Grousset Véronique*, **L'O.A.S Historien Spécial, La fin de l'Algérie française (1959-1962)**, No424 Bis.
89. *Guerin Daniel*, **Quand L'Algérie s'insurgerait 1954-1962**, ed La Pensée Sauvage, Paris 1979.
90. *Gy Christian*, **le cas poujade**, édité par André Marcel, 1955.
91. *Hamdani Amar*, **Krim Belkacem le Lion des djebels**, Ed, Ballaid, 1973.

92. *Harbi Mohamed*, **Le FLN Mirage et réalité, des Origines à la prise du pouvoir (1945-1962)**, 1980.
93. *Harbi Mohamed*, **Les archives de la révolution**, Préface de Charles Robert Agéron, et Jeune Afrique, Paris, 1981.
94. *Haroun Ali*، **la 7eme wilaya, la guerre de fin en France 1954/1962**, Erahm, Alger ,1992.
95. *Henissart Paul*, **La dernière année de l'Algérie française, les combattants du crépuscule**, Grasset, Paris, 1970.
96. *Horne Alistaire*, **Histoire de la guerre d'Algérie**, Ed Albine Michel, Paris, 1980.
97. *Jacob Alain*, **D'une Algérie à l'autre**, Paris, 1963.
98. *Jacquin Henri*, **La guerre secrète en Algérie**, Edition Olivier Carban, Paris 1977.
99. *Julien Charles-André*, **l'Afrique du Nord en marche**, Paris, Julliard, 1953.
100. *Le Mir Henri*, **Histoire militaire de la guerre d'Algérie**, Ed, Albine Michel, PARIS, 1982.
101. *Long Olivier*, **Dossier secret des accords d'Evian**, Paris, 1970.
102. *Manceron*, *Gilles&Remoun*, *Hassen*, **D'une rive à l'autre la guerre d'Algérie de la mémoire à l 'Histoire**, Ed, Syros, Paris, 1993.
103. *Maurice Nicolas*, **Avec Pierre Poujade sur les routes de France**, finixx réedition, 1955.
104. *Mendras Henri*, **Les paysans et la politique dans la France contemporaine**, Paris. a. colin. cahier de la FNSP. 1958.
105. *Peru Marcel*, **Le procès du réseau Jeanson**.
106. *Possi Jérome*, **Les Mouvements Gaullistes, partis, association, réseau, 1958-1976**, presses universitaires de Rense.
107. *Poujade Pierre*, **j'ai choisi le combat**, finixx réedition, 1955.
108. *Soustelle Jacques*, **Aimé et souffrante Algérie**, Paris, Plon, 1956.
109. *Soustelle Jacques*, **L'Espérance trahi, 1958-1961**, Paris, Ed De L'Alma, 1962.
110. *Soustelle Jacques*, **Vingt-huit ans de Gaullisme**, Paris, La Table Ronde, 1968.
111. *Tournaire Louis*, **DeGaulle et l'Algérie**, E Fayard, Paris, 1972.
112. *Tournoux R*, **La tragédie du Général**, Plon, 1967.
113. *Tricot Bernard*, **Les sentiers de la paix, Algérie, 1958-1962**, Paris, Ed Plon, 1972.

114. *Tripier Philipe*, **Autopsie de la guerre d'Algérie**, Ed, France Empire ; Paris, 1972.
115. *Violette Maurice*, **l'Algérie vivra-t-elle ?** Paris, Librairie Félix Alcane, 1931.

الجرائد والصحف:

116. **Dépêches Quotidiennes :**
06 Avril, 1957.
16 Octobre 1958.
117. **Le Monde :**
03 Décembre 1960.
14/12/1960
19/04/1962.
05/05/1962.
27/04/1962.
21/04/1962.
30/05/1962.
118. **Echo(L) d'Oran :**
N°30588, 11 Juillet 1956.
N°30947,5 Septembre, 1957.
N° 35307,13 Janvier 1962.
119. **Echo(L) d'Alger :**
Novembre 1954.
10 Octobre 1955.
23 Octobre, 1956.
04 Octobre 1957.
22 Novembre 1957.
02 Décembre 1959.
30-31 Octobre 1960.
21 Avril 1961.

120. **Oran Républicain :**
N°6958,22mars 1958.
121. **La Vérité sur l'Algérie :**
N° 06, Décembre, 1956.
122. **Journal d'Alger :**
24 Octobre 1960.
123. **France indépendante :**
14 Décembre 1954.
15 Mai 1956.
19 Janvier 1959.
124. **Echo-Soir :**

N°2404, 20 Octobre 1956.
N° 2495, 25 Novembre 1956.
125. **Nord Littoral :**
17 Décembre 1957.
126. **La République Algérienne :**
127. **L'Aurore**, 29 Janvier 1960.
128. **l'Année Politique**, 1962.
129. **Le Figaro** ,№ 4804,16 MAI 1962.

القواميس:

130. Chronique Du 20eme Siècle, Larousse, Editions Chronique S.A, Paris, 1990.
131. Le Clercq Jacques, Dictionnaire National De 1945 à nos jours, Paris, Edition Harmatan, 2008.
132. Grand dictionnaire encyclopedique, La Rousse v3,Paris,1982.

المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

133. أوعيسى رشيد، **كراسات هارتموت السنهانص**، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، دار القصبة، 2010.
134. بشلاغم الجيلالي، **العلاقات الجزائرية – الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2015.
135. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر في قرني (1800-2000)**، ج2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
136. بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
137. بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول**، ط1، الجزائر، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2012.
138. بوعزيزيحي، **ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر، 2007.
139. جاكر الحسن، **الحركة الوطنية في معسكر 1930-195**، دار القدس العربي، 2008.
140. الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة**، ج1،المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر.

141. الجنيدي خليفة، **حوار حول الثورة**، ج 3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986.

142. الجنيدي خليفة، وآخرون، **حوار حول الثورة**، ط 1، ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2009.

143. حزب جبهة التحرير الوطني، **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، الطريق إلى نوفمبر، ج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

144. حسين محمد، **الاستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

145. حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

146. حويبة عبد القادر، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)**، دار الواحة للكتاب، ط1، الجزائر، 2012.

147. خضير إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث**، د.ط، ج 2، دار الغرب، الجزائر 2006.

148. خليفي عبد القادر، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 – 1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

149. الديب فتحي، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، بيروت، 1990.

150. روبار بارا، **هل تنجح محادثات ايفيان**، نقلاً عن عبد الله شريط في كتابه الصحافة الدولية 1961.ج1.

151. زغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962**، دار هومة، الجزائر.

152. سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، دار البصائر،2009م.

153. سعدوني بشير، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية**، ديسمبر 2014.

154. سلطاني محمد، القانون الدولي العام.

155. الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح**، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات وزارة المجاهدين، الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002.

156. صغير مريم، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة، الجزائر.

157. عباس محمد، الحاج **مصالي، الوطنى الثائر بين غاندي وهوشي منه**، دار هومة، الجزائر، 2011.

158. عباس محمد، **دوغول والجزائر (أحداث -خفايا – شهادات)**، دار هومة، الجزائر، 2007.

159. عباس محمد، **من كواليس التاريخ (ديغول ... الجزائر)**، دار هومة، الجزائر، 2007.

160. عفرون محرز، **مذكرات من وراء القبور (وقائع مأساة مبيتة)**، ج 1، تر : الحاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2008.

161. عمراني عبد المجيد، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1962.1954**، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1995.

162. غماري طيبي، **الإسلاموفوبيا: مصطلح زائف لظاهرة حقيقية**، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2017.

163. قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية**.ج2(1939-1951م)، دار الامة.2011.

164. قداش محفوظ، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بوتبون، دار الامة، الجزائر.

165. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991.

166. كولين ليحوم، **ترجمة أحمد سليمان**، الجامعة العربية، الدار المصرية للتأليف والترجمة

المجلات والدوريات:

167. المجاهد، قصة الاتصالات السرية من 1956إلى1962، لعدد96، 28 مارس1961.

168. وزارة المجاهدين، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث استراتيجية العدو لتصفية الثورة الجزائرية -منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 19، عام 1976.

169. نور عبد القادر، **حوار حول الثورة**، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام، الجزائر، 1986.

170. الواعي محمود، **منظمة الجيش السري**، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

171. **مجلة الذاكرة**، السنة الثالثة، العدد الرابع، 1996.

172. قنطاوي محمد،"عيد النصرفي19مارس1962" مجلة الذاكرة، العدد الرابع، المتحف الوطني للمجاهد،1996.

173. قنطاوي محمد،11ديسمبر1960، أسبابها ووقائعها ونتائجها، مجلة المصادر، عدد2003.

174. القورصو محمد، الجزائر فرنسية أو الطوفان، **جريدة الخبر**، 5 اكتوبر 2004.

175. سعدي عثمان، حول مساهمة الطلبة في المقاومة والثورة، **جريدة الشروق اليومي**، 17 نوفمبر 2005.

176. بيومي علاء، إسلاموفوبيا، أحزاب اليمين الراديكالي الاوروبية الجديدة، **جريدة الحياة**، عدد19، نوفمبر 2006.

177. زغودي رابح، الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوربا، مقاربة سوسيو ثقافية، **المستقبل العربي**، عدد421 (مارس2014).

178. يخلف الحاج عبد القادر، المفاوضات الفرنسية الجزائرية، **مجلةعصورجديدة**، رقم 19، 20 نوفمبر 2015.

179. بن جديد سلوى، فرنسا وتنامي تيار الرفض للاتحاد الاوربي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد208، أفريل 2016.

180. التليدي بلال، اليمين المتطرف في فرنسا، **مجلة أواصر**، العدد الأول، صيف 2017.

181. بشارة عزمي، الشعبوية والازمة الدائمة للديموقراطية، **مجلة سياسات عربية**، عدد40، 2019.

182. سلامني عبد القادر، مساعي السلطة الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا**، المجلد 3، العدد1، جانفي 2020..

183. أوس حسن، الانسان والدولة في فلسفة توماس هوبز، جريدة القدس العربي، عدد 9، نوفمبر 2020.

184. جناحي عبد الله، الايديولوجيا والهوية في التنظيمات السياسية، **مجلة الديمقراطي**، جمعية العمل الديمقراطي، البحرين، العدد 4.

185. شريط لخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركزالوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

186. غريس مبروك وقاسي الياس نايت، المفاوضات الفرنسية –الجزائرية 1956 – 1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الارشيفية السويسرية، **المجلة التاريخية الجزائرية**، 2021، المجلد 05 العدد 24.

187. موسم عبد الحفيظ، جيش التحرير الوطني التونسي وعلاقته بالثورة الجزائرية (1955–1956)، **مجلة عصور الجديدة**، العدد 24–25.

188. يديدة لزهر، العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف)، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر العلوم الاسلامية**، المجلد 30، العدد 02.

الرسائل الجامعية:

189. رموم محفوظ، **الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية 1954–1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

190. ميلودي سهام، **إتفاقيات إيفيان: اسبابها ومضمونها وردود الأفعال، دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2015.

191. جيلالي حورية: **النشاط السياسي والحياة النيابية بمدينة مستغانم في ما بين الحربين العالميتين(1919–1939م)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار،2017–2018

192. مصطفى عتيقة، **التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية (1954–1962) أحزاب اليمين نموذجيا**، أطروحة دكتوراه جامع وهران احمد بن بلة1 كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار 2018–2019.

193. تواتي دحمان، **المنظمة المسلحة السرية في الجزائر 1961 – 1962، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث** والمعاصر، 1999.

194. منغور أحمد، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962،** رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

195. بوقادة عبد الرحمان، سياسية **تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل الجزائر 1959-1962،** مذكرة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2015.

196. دحماني تواتي، **منظمة الجيش السري في الجزائر 1958، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير،معهد التاريخ**،جامعة الجزائر.

197. حماميد حسينة، **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الثورة**، جامعة باتنة، الجزائر.

198. **(1958-1962)**. مذكرة ماستر تخصص، التاريخ المعاصر قسم العلوم خيضر بسكرة، للجزائر، 2012-2013.

199. دليوح عبد الحميد، **مظاهرات 11ديسمبر 1960 وآثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة** ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر.

200. بداني أحمد، **الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية،19مارس1962- 5جويلية 1962،** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، وهران2012 -2013

الملتقيات:

201. الشريف محمد سيدي موسى، **قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية،** سلسلة الملتقيات (م.و.د.ب.ح وثورة اول نوفمبر 1954)، الجزائر، 1996.

202. فايس موريس، **نحو السلم في الجزائر، مفاوضات إيفيان من أرشيف الدبلوماسية الفرنسية، 15 جانفي1961-19جوان 1962،** ترجمة: صادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013.

203. لزهر بديدة، **استفتاء08جانفي1961 بقلتة سيدي سعد في إعلام وبيانات الثورة وقادتها،** أعمال الندوة العلمية الوطنية بيومي 07-08 جانفي 2019حول

أحداث08جانفي1961 بقلتة سيدي سعد وسياقاتها المحلية والوطنية والدولية، ط1، الجزائر،2020.

شبكة الانترنت:

204. العكيلي دلال، **مفهوم اليمين واليسار**، شبكة النبأ المعلوماتية، تم التصفح يوم 28فيفري 2023، متوفر على الرابط:
Https://Annabaa.Org/Arabic/Reports/10898

205. عمران عبد الله، **ترسانة أفكار التفوق العرقي** ... هل ينبغي اعتبار ما رتن هايدغر فيلسوفا مركزيا لليمين المتطرف؟ موقع شبكة الجزيرة الاعلامية 24 جويلية 2020،تم التصفح في 26 فيفري 2023 متاحعلى الرابط:Http://Www.Aljazeera.Net/News

باللغة الاجنبية:

الكتب:

206. *Algazy Joseph*, **La tentation néo-fasciste en fasciste de 1944 à 1965**, Fayard, 1984
207. *Apollonia (Ariane Chebel)*, **l'Extrême-Droite en France : De Maurras à Le Pen, Volume1**, Edition Complexe, 1998
208. *Azzedine Commandant*, **et Alger ne brula pas**, ENAG, Alger, 1997
209. *Balent Magali*, **La vision du Front National: Quel devenir après le départ de Jean Marie Le Pen**
210. *Belhoucine Mohamed*, **le Courrier**, Alger, le Caire, Alger, casbah édition, 2000
211. *Bernard Jean Yves*, **La genèse de l'expédition Franco-britanique de 1956 en Egypte**, publication de la Sorbonne, 2003
212. *Bernard Mathias*, **Guerre des Droites (La) : de l'affaire Dreyfus à nos jours**, Odile Jacob, 2007
213. *Berstein Serge, La France de l'expansion, tome1, La République gaullienne*, 1958-1969, paris, le Seuil , 1980
214. *Bihr Alain*, **L'Actualité d'un archaïsme, La pensée d'extrême Droite Et La Crise de la modernité, Nouvelle édition augmentée**
215. *Bronner*, **Historique des croix de feu en Algérie 1919-1939**
216. *Carvalho Joao, **Impact of Extreme Right Parties on Immigration Policy Comparing Britain, France and Italy**, United Kingdom : Routledge, 2014*
217. *Charlot Jean*, **L'Union pour a Nouvelle République, étude du pouvoir au sein d'un parti politique**, Paris, Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1967

218. *Charly Jack*, **Les porteurs d'espoir, Les réseaux de soutiens Au FLN pendant la guerre d'Algérie**, Edition La Découverte, Paris, 2004
219. *Chepsal Jacques*, **1956, La vie politique en France depuis, 1940**, Paris, Edition Puf
220. *Chikh Slimane*, **L'Algérie en Armes / E.N.A.L**, E.N.A.L, Alger, 1997
221. *Coppin Marc*, **La Côte d'Opale en guerre d'Algérie 1954-1962**, Presses Univ, Septentrion, Juin 2012
222. *Courriére Yves*, **La guerre d'Algérie**, Alger, Casbah, 2005
223. *Courriere Yves*, **Les feux des désespoirs 1960-1962 des barricades à l'abime**, Fayard, Paris, 1988
224. *Duchet Roger*, **La République épinglée**, Paris, Alainmoveou, 1975
225. *Dupart François*, **Les mouvements d'extrêmes-Droite en France depuis 1944**, Albatros, diffusion Blaville, 197
226. *Faivre Maurice*, **Les combattants musulmans de la guerre d'Algérie**, Editions L'harmattan, Paris, 1995
227. *Frémontier Jacques*, **Les cadéts de La Droite**, Paris, Le Seuil, 1984
228. *Gautier Jacques*, **Algérie sous le régime de Vichy**, Paris, Odile Jacob, 2002
229. *Gautier Jean-Paul*, **La restauration nationale: Un mouvement royaliste sous la Vé République**, Syllepse, 2002
230. *Gourinard Pierre*, **Les Royalistes en Algérie de 1830 à 1962 de La colonisation au drame**, Préface de Pierre Dimech, Collection Xénophon, 2012
231. *Helie Jérôme*, **Les accords d'Evian Histoire de la paix ratée en Algérie**, Olivier Orban, France, 1992
232. *Ivaldi Gilles*, **l'Europe face aux Droites Radicales Populiste: Position partisanes et de mondes electorales**
233. *Jauffret (Jean Charles), Maurice Vaisse, Charles Robert Ageron*, **Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie**, Edition Complexe, 2001
234. *Jeam La Couture*, **De Gaulle le Souverain 1959-1970**, Edition Du Seuil, Paris, 1986
235. *J-Ortuz*, **Mes combats, Carnets de route 1954-1962**, Paris, la pensée moderne, 1964
236. *Kouffor Remi*, **O.A.S, la guerre franco-française d'Algérie**, in la guerre d'Algérie, 1954-2004, la fin de l'amnésie sous la direction de Mohamed Harbi et Benjamin Stora
237. **Le procès des généraux Challe et Zeller, textes intégrals**, nouvelles éditions, Paris, 1961
238. *Levéque Pierre*, **l'Histoire des forces politiques en France de 1940 à nos Jours**, Paris, Armand Colin, 1997
239. *Marie Anne - Duration Grabal*, **Le temps de l'A.O.S**, Editions Complexe, 1995

240. *Miliza Pierre*, **Fascisme Français, passé et présent**, Paris, Flammarion, 1987
241. *Morelle Chantal*, **Comment De Gaulle et le FLN ont mis Fin à la guerre d'Algérie**, Ed, Media Plus, Constantine
242. *Nivet Philippe," L'U.N.R et les municipales de 1959 : LA reconquete du conceil municipal de paris" Histoire politique*, n°=12, septembre-octobre2010
243. *Pozzi Jérôme*, **Les Mouvements Gaullistes : Partis, associations et réseaux, 1958-1976**, Presses universitaires de Rennes, Rennes, 2011
244. *Rioux Jean Pierre*, **la France de la Vème République**, Paris, Seuil, Coll "Nouvelle Histoire de La France Contemporaine" n°16, 1980
245. *Rioux Jean-Pierre*, **Histoire de l'extreme droite en France**, Points, 1994
246. *Rissoan Jean Pierre*, **Traditionalisme et révolution : Les poussées d'extrémisme des origines à nos jours, Vol. 2**, 2009
247. *Sirinelli Jean-François*, «C.N.I » Dans **Vie politique française Au XXème siècle**, Presses Universitaires de France, 1er Janvier 1995
248. *Souillac Romin*, **Le Mouvement Poujade, de la défense professionnelle au populisme nationaliste (1953-1962)**, Edition Presses de Science Po (P.F.N.S.P), 2007
249. *Stora Ben Jamin*, **Dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens 1954-1962**
250. *Tegua Mohamed*, **La Chronologie algérienne 1830-1962, Tome1**, Boufarik, Algeria, 1999
251. *Tegua Mohamed*, **L'Algérie en guerre**, Office des Publications Universitaires, Alger (sans date)
252. *Thibaud Paul*, **Génération algerienne in la guerre d'Algérie et les Français**
253. *Thierry Billard*, (S.D.), **Illusions et incohérence des indépendants in la guerre d'Algérie et les Français**
254. *Touchard Jean*, **Le Gaullisme (1940-1969)**, Ed Seuil, 1977
255. *Vallin (Thérèse Charles)*, **Les Droites en Algérie (1934-1939), Thèse De 3e Cycle**, Paris, VII, 1975
256. *Vavasseur Jean*, **Les Droites en France**, Presses Universitaires De France, Paris, 2006
257. *Vervaecke Philippe*, **A droite de la Droite, Droite radicale en France et en Grande Bretagne Au XX Siècle**, Presses Universitaires du Septentrion, 2012
258. *Viot Sylvie*, **Le Centre national des indépendants et paysans et la décolonisation de l'Algérie 1958-1962**, Université De Paris X, Nanterre, 1970
259. *William Philip*, **La vie politique sous la IVe République**, Paris, Colin, 1971

260. *Winock Michel*, **Histoire de L'extrême Droite en France**, Edition Du Seuil, Janvier 1993 Et Novembre 1994

الملتقيات:

261. Bidérary-Cristian – Paul Isoart, **Les Droites et Le Général De Gaulle**, Actes Du Colloque, 25 Et 26 Janvier 1960, Université de Nice, Centre d'Etude Politique Et Constitutionnelles, 1991.

262. Gy Pervillé, **Michel Debré et l'Algérie**, Actes Du Colloque, 27-28 Avril

263. **Ait Ahmed Ali, Ancien Officier de L'A.L.N, Décembre en Rouge, et Blan** 2006, Association Des Amis De Michel Debré, Champs Elysées, 2007.

الدوريات:

264. Goguel Francis, **Les Elections Française du 2 janvier 1956**,**revue Française de science politique** année1956

265. Touchard Jean, «<**Bibliographie Chronologie du Poujadisme**», **Revue Française De Science Politique** Janvier-Mars 1956.

266. Girarder Raoul, **L'héritage de L'action Française**, **Revue Français de Science Politique** .N°04, 1957.

267. Boudin Janine, <<**La Crise des Indépendants**, **Revue Française de Science Politique**>>, Vol. 13, Année 1963 Temps Présent.

268. Chariot Jean**, «< Note Sur Le Rôle de La Fédération de La Seine dans Les Partis Politiques Français** »>, Table Ronde de l'Association Française de Science Politique,Paris Et Sa Région,29-30 Avril 1966.

269. Remond Réné.**la droite en France de la première restauration à la cinquième republique1940-1968** avril. Ed manaigne.1968

270. Koermer Fracis, <<**L'extrême Droite En Oranie 1936-1940**>>, **Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine**, Octobre – Décembre, Volume, 20, N°973, 1973/20.

271. Fitou Jean François**, Le C.N.I.P sous le IV^e^ République, maitrise de Paris**, 1983.

272. Ageron Charles Robert, **Les Accords D'Evian (1962)**, In: Vingtième Siècle, **Revue Française D'histoire D'outre Mer**, Tome 79, N°296 , 3^eme^ Trimestre 1992.

273. Pervillè Guy, **Trente Ans Après: Réfection Sur Les Accords d'Evian** : **Revue Française D'histoire D'outre Mer**, Tome 79, N°296 , 3^eme^ Trimestre 1992.

274. Sirinelli Jean Français, **Vie Politique Française an XxeSiecle**, Presses Universitaire de France, 1995.

275. Latta Claude**, Histoire de L'extrême Droite en France,** CentreSocial de Montbrison, Mars 1998.

276. Thomas Jean-Paul, <<**Les Effectifs Du Parti Social Français**>>, Vingtième Siècle, **Revue D'histoire**/ Année 1999.

277. Gilles Richard, «< **La Renaissance de la droite Modérée a la Libération.La Fondation du C.N.I.P**»>, Vingtième Siècle, **Revue D'histoire** 65,2000.

278. Gilles Richard**, «< La Loire –Inférieure sous la IV République :Un bastion de da Droite modérée**», Annals de Bretagne et des Pays de l'Ouest, Année 2000/1074/Pp121-147.

279. Thomas Jean-Paul, **Droite et Rassemblement du P.S.F au R.P.F.1936**-1953, thèse d'état, institut d'étude politique de Paris 2002

280. Audigier François**, «< Malaise et division des jeunes Gaullistes Durant la guerre d'Algérie** », Matériaux pour L'histoire de notre temps, Année 2004/74.

281. Aouirmeur Mouloud, "**Propagande et diplomatie au service de la guerre de libération nationale**", El Massadir. № 10 (2eme Sre 2007).

282. Gilles Richard, « **Un homme politique oublié : Roger Duché et le centre droit**>>, Commentaire, N° 136, 2011.

283. Ignazi Piero, **Les partis d'extrême Droite en Europe de L'Ouest,** Les cahiers de cevipof, Avril 2011.

284. Bergougnoux Alain, Le **Front National de Marine Le Pen apparence et réalité, Revue Socialiste**, 2012. Nair Décembre dans l'histoire, Le Soir d'Algérie, 2012.

285. Camus Jean Yves, **L'extrême Droite et la Droite radicale**, Le Monde Diplomatique, Mercredi 11 Juin 2014.

286. L'année politique, **Revue chronologique des principaux faits politiques, diplomatique, economique et sociaux de La France et de l'Union Française**, Ed du Grand Siècle, Versailles :

المجلات:

287. **l'Année Politique**, 1962.

288. Jamel Michel, **L'Algérie française de Raymond Bourgène, La guerre d'Algérie et les intellectuels Français**. Sous La Direction de J-P-Rious et J-F-Sirinlli, Editions Complexe.

الرسائل الجامعية:

289. Genty.-R., **La guerre d'Algérie et la population du Nord-Pas-De-Calais**, 1954-1962, Thèse De 3o Cycle sous la Direction de M. Marcel Gillet, 1983.

290. Charles Andre julien**, Une pensée anti coloniale sindbad Paris 1979**.

291. Fitou (Jean-François), **Le C.N.I.P sous la IV République**, Maitrise de Paris –IV, Paris, 1983.

292. Germond Fabienne**, L'extreme Droite et les elections de 1956 A 1986**, Université de Paris X, Nanterre, 1986.

293. Gilet Jacques, **Le Centre National des Indépendants et Paysans Sous la IV République**, Université de Paris X Nanterre, 1975.

294. **le Rassemblement du Peuple Francais et l'Outre- Mer**, cahiers de la fondation Charles de Gaulle, Paris, 2004.
295. Delwite Pascal, **Le Front National : Mutation de l'extrême Droite française**, Université de Bruxelles, Janvier 2012.
296. Tanguy Yann, **Les mouvements des jeunes Gaullistes de 1947 a**1958D.E.A, Université de Rennes, 1978.

المواقع الالكترونية:

297. Le Front National et L'immigration, article Publié Le 7 Aout 2020 (Modifié 9 Décembre 2020) sur Le Site : Histoire coloniale et postcoloniale, Consulté Le 13 Mars 2020, disponible sur le Lien : Https://Histoirecoloniale.Not : Présentations du-Site 519.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر وعرفان .....
إهداء .....
قائمة الإختصارات .....
مقدمة .....أ

الفصل الأوّل: اليمين الفرنسي وسياسة الجنرال ديغول تجاه الثورة الجزائرية

1- مفاهيم حول اليمين الفرنسي..... 25

1-1-التيار اليميني..... 26

1-1-1- أصول التسمية..... 27

1-1-2- التوجه الفكري للتيار اليميني 26

1-1-3- المواقف اليمينية..... 28

1-2- بروز أحزاب اليمين المتطرف في أوربا 29

1-2-1-أسباب صعود اليمين المتطرف في أوربا 36

1-2-2- اليمين في فرنسا 37

1-3-مراحل تطور اليمين المتطرف في فرنسا 39

1-3-1-نشأة حزب الجبهة الوطنية الفرنسي 40

1-3-2- الخلفية الإيديولوجية والفلسفية لليمين الفرنسي..... 41

2-ديغول والثورة الجزائرية 46

2-1- حياة شارل ديغول 47

2-1-1- مسيرة حياته 47

2-1-2-ثقافته السياسية..... 51

2-2- وصول ديغول إلى السلطة 51

2-2-1-ضعف الجمهورية الرابعة..... 51

2-2-2-تمرّد 13 ماي 1958 52

2-2-3-تولي ديغول السلطة..... 55

2-3-سياسة ديغول تجاه الثورة 58

2-3-1-الأساليب العسكرية 58

2-3-2-الأساليب الإغرائية..... 64

2-4-ردود الأفعال تجاه سياسة ديغول 67

2-4-1-ردودفعل الثورة 67

2-4-2-ردود فعل المستوطنين الأوربيين على مشروع تقرير المصير 71

الفصل الثاني: الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة

1-الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 83

1-1- ظروف وأهداف تأسيسها 83

1-1-1- ظروف تكوين الحكومة المؤقتة 83

1-1-2- أهداف الحكومة المؤقتة 84

1-1-3- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 87

1-1-4-تشكيل الحكومة المؤقتة 88

1-2- النشاط السياسي للحكومة المؤقتة 89

1-2-1- على الصعيد العربي 89

1-2-4-تسيير المفاوضات..... 94

1-2-5- انشاء البعثات الدبلوماسية 97

2-مظاهرات 11 ديسمبر 1960 99

2-1- عوامل وتطور أحداثها 99

2-1-1- ظروف المظاهرات 99

2-1-2- سير المظاهرات 104

2-2- نتائج مظاهرات11 ديسمبر 1960 107

2-2-1- على الصعيد الجزائري 107

2-2-2- على الصعيد الديغولي 108

2-2-3- على صعيد المستوطنين.....111

2-3- أصداء المظاهرات..... 113

2-3-1- عربيا 113

2-3-2-أمميا 114

2-3-3- إفريقيًا 115

2-3-4- عالميا 117

3-المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1956-1962 118

3-1- الاتصالات السرية: 1956 - 1960 118

3-1-1-الاتصالات في عهدغي مولي.....120

3-1-2-الاتصالات في عهد بورجيس مونوري "Bourges Maunoury".....123

3-2- الاتصالات الجدية..... 125

3-2-1-الاتصالات في عهد شارل ديغول 125

3-2-2-بدايةالمفاوضات وأهم جولاتها 1961 -1960 129

4-إستفتاء 8 جانفي 1961 حول تقرير المصير في الجزائر 141

4-1- ظروف الثورة الجزائرية قبيل الإستفتاء حول حق تقرير المصير 141

4-1-1-الظروف المحلية 141

4-1-2-موقف المعمرين من سياسة ديغول تجاه القضية الجزائرية 146

4-2-التحضير لاستفتاء8 جانفي 1961 148

4-2-1- الحملة الانتخابية 148

4-2-2- انطلاق الاستفتاء 150

4-2-3- موقف الحكومة المؤقتة من استفتاء 8 جانفي وأهم الإجراءات المتخذة.....150

5- منظمة الجيش السري "O.A.S"..... 155

5-1نشأة منظمة الجيش السري..... 155

5-1-1- التركيبة والبرنامج والأهداف 159

5-1-2- مصادر تمويلها 163

5-2-نشاطها الإرهابي 164

5-2-1-موقف الثورة الجزائرية منها 168

5-2-2-موقف المنظمات غير الرّسمية الفرنسية منها.....169

5-3- مصيرمنظمة الجيش السري..... 170

5-3-1- مواجهةجبهة وجيش التحرير لمنظمة الجيش السري "O.A. S".....172

5-3-2- مواجهةالهيئة التنفيذية المؤقتة لمنظمة الجيش السري"O.A.S" 172

الفصل الثالث: موقف التشكيلات اليمينية في المترو بول من الثورة الجزائرية

1-موقف اليمين الليبرالي من الثورة الجزائرية 189

1-1-موقف"C.N.I. P" من الجزائر خلال الجمهورية الرابعة 189

1-1-1- جهود روجي ديشي في تشكيل "C.N.I. P" 189

1-1-2-تمسك نشاط"C.N.I. P" بفكرة "الجزائر فرنسية" 201

1-2- المجلس الوطني للمستقلين وموقفه من الثورة خلال الجمهورية الخامسة..... 210

1-1-2-مواقف المجلس الوطني للمستقلين حتى صدور تقرير المصير 211

1-2-2- القضية الجزائرية توجّه"C.N.I. P"للراديكالية 215

2-موقف اليمين الديغولي من الثورة الجزائرية..... 219

2-1- موقف المركز الوطني للجمهوريين الاجتماعيين"R. S"من الثورة الجزائرية..... 220

2-1-2-موقفU.S R.A. Fاليوسراف من الثورة الجزائرية.....231

2-2-جهود الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة "U.N. R".لتسوية القضية الجزائرية.. 238

2-2-1- الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة"L'U.N. R" وتسوية القضية الجزائرية ...238

2-2-2- الخلاف داخل "L'U.N. R" بين الليبيراليين والسوستليين حول القضية الجزائرية 245

3- موقف أحزاب أقصى اليمين من الثورة الجزائرية 252

3-1- موقف الحركة البوجادية من الثورة الجزائرية..... 252

3-2- موقف التشكيلات الثانوية لأقصى اليمين من الثورة الجزائرية 263

3-2-1- موقفها قبل حركة 13ماي1958م.....263

3-2-2-**موقف تشكيلات اليمين المتطرف في عهد الجمهورية الخامسة من الثورة الجزائرية**

.....269

الفصل الرابع: موقف اليمين الفرنسي في الجزائر من الثورة الجزائرية.....276

1-الخلفية التاريخية لليمين الفرنسي في الجزائر 277

1-1- موقف رابطات اليمين La Droite Ligueuse 279

1-1-1- موقف العمل الفرنسي **L' Action Française**.....279

1-1-2- موقف حركة صلبان النار **"LES CROIX DE FEU"** 282

1-1-3- موقف تنظيمات اليمين الأخرى 285

1-2-موقف الحزب الاجتماعي الفرنسي"P.S. F" من القضية الجزائرية 285

1-3-موقف حزب الشعب الفرنسي P.P.F من القضية الجزائرية 288

1-4-مواقف التشكيلات اليمينية الفرنسية الأخرى 293

2-موقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية وتطوره (1954-1962م)..... 295

2-1- موقف المركز الوطني للمستقلين "C.N.I.P" من الثورة الجزائرية..... 296

2-2- موقف الأحزاب الديغولية من ثورة التحرير 298

2-2-1-**موقف اليوسراف "U.S.R.A. F"**.....298

2-2-2- **موقف "L.U.N.R" من الثورة الجزائرية**.....305

2-2-3- **موقف التشكيلات الديغولية الثانوية الأخرى من الثورة** 312

2-3- تنامي تشكيلات أقصى اليمين في الجزائر ومواقفها من الثورة..... 317

2-3-1-**الحركة البوجادية وموقفها من الثورة التحريرية** 317

2-3-2-**موقف تشكيلات أقصى اليمين الثانوية من الثورة الجزائرية** 328

3- تبلور موقف اليمين الفرنسي وتشكل جبهة مضادة له 347

3-1- اليمين الفرنسي ضمن دعاة استمرار الحرب 347

3-2- اليمين الفرنسي يواجه دعاة انهاء الحرب 352

3-3- ترجيح كفة دعاة إنهاءالحرب 357

3-4- المفاوضات والإستقلال 357

3-4-1-المفاوضات الجدّية 357

3-4-2- المواقف من استئناف المفاوضات 360

3-4-3- ردود الفعل من اتفاقيات إيفيان.....362

خاتمة.....373

الملاحق 384

فهرس المحتويات 457

الملخص .....

الملخص

الملخص

كان للثورة الجزائرية تأثير كبير في انتقال الصراع بين أوساط الفئات المشكلة لساكنة الجزائر من جهة، كما أدت إلى تفاقم أزمة سياسية فرنسية من جهة أخرى، مما أطْلق العنان لمختلف التشكيلات السياسية الفرنسية لتكثيف نشاطها خلال فترة ثورة التحرير الجزائرية بواسطة مسؤوليها السياسين على مستوى المتروبول أو ممثلي تلك الأحزاب محلياً في الجزائر، وكانت أولويات برامجهم تتضمّن مختلف المشاكل الكولونيالية الناجمة عن الاستعمار الفرنسي والتي زادت حدّة بانفجار الثورة التحريرية، مما فسح المجال لليمين الفرنسي للتغلغل في أوساط المجموعات الأوربية بالجزائر، ووعدهم بتبني انشغالاتهم.

وظهر الجدل جلياً طوال سنوات الثورة الجزائرية بين اليمين واليسار الفرنسيين حول فكرة جوهرية إما مناصرة الحرب أو تأييد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وكانت سنة 1958 منعرجاً مفصلياً في الحياة السياسية الفرنسية، وخصوصاً على مستوى التيار اليميني الذي شهد ميلاد أحزاب يمينية جديدة، سرعان ما انقسمت بسبب اختلافها حول سياسة ديغول الجزائرية.

الملخص

Résumé

La révolution algérienne a eu un impact majeur sur la transition du conflit entre les groupes constitutifs des habitants algériens d'une part. et exacerbé une crise politique française, Diverses formations politiques françaises ont été déchaînées pour intensifier leur activité au cours de la période de la révolution algérienne de libération par leurs responsables politiques au niveau de la métropole ou par des représentants de ces partis localement en Algérie. Les priorités de leurs programmes comprenaient divers problèmes coloniaux résultant du colonialisme français, qui ont été exacerbés par l'explosion de la révolution de libération, ce qui a permis à la droite française de pénétrer dans les groupes européens d'Algérie, Promettant de tenir compte de leurs préoccupations.

Au cours des années de la révolution algérienne, une controverse entre la droite et la gauche françaises a émergé autour d'une idée fondamentale soit de préconiser la guerre soit de défendre le droit du peuple algérien à l'autodétermination, et 1958 a été un jalon détaillé dans la vie politique française, surtout au niveau du mouvement de droite qui voit naître de nouveaux partis de droite, bientôt divisés par leur désaccord sur la politique algérienne de Gaulle.

الملخص

Abstract:

The Algerian revolution had a major impact on the transition of conflict among the constituent groups of Algerian inhabitants on the one hand. and exacerbated a French political crisis, Various French political formations were unleashed to intensify their activity during the period of Algeria's liberation revolution by their political officials at the metropole level or by representatives of those parties locally in Algeria. The priorities of their programmes included various colonial problems resulting from French colonialism, which were exacerbated by the explosion of the liberation revolution, This allowed the French right to penetrate into Algeria's European groups, promising to embrace their concerns.

Throughout the years of the Algerian Revolution, controversy between the French right and left has emerged over a fundamental idea of either advocating war or upholding the Algerian people's right to self-determination, and 1958 was a detailed milestone in French political life, especially at the level of the right-wing movement that saw the birth of new right-wing parties, which were soon divided by their disagreement over de Gaulle's Algerian policy.

نوقشت يوم: 14 أفريل 2026